

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية

الاقتصاد الكلي

النظرية والسياسات

تأليف ج. أكلي

ترجمة الدكتور عطية مهدي سليمان

الاقتصاد
النظرية و

B-4

عطية مهدي سليمان
ترجمة الدكتور

MACROECONOMICS THEORY AND POLICY

Gardner Ackley

Translated By:

Dr. ATTIA. M. SOLIMAN

Revised By:

Dr A. Said ALi

طبع في طابع حايمة الموصل
مكتبة مطبعة الحكومت

١٩٨٤

الجزء

مراجعة الدكتور عبد النور السعيد

دكتوراه

مكتبة الجامعة المستنصرية
قسم البحوث والدراسات

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية

الإقتصاد الوطني

النظرية والسياسات

٤٨٧٢

للجزء الأول

ترجمة

الدكتور عطية مهدي سليمان

مراجعة ٢٢٠٤/٥

الدكتور عبد النعم السيد علي ٢٢٠١/٥

٢٢٠١
وزارت

جامعة السامراء
مكتبة الادب والسياسة

بفداد 1980

طبعت على نفقة الجامعة المستنصرية

مقدمة :

يحل كتاب "الاقتصاد الكلي"، النظرية والسياسات "محل" النظرية الاقتصادية الكلية - طبعة (Macmillan, 1961) الا انه لا يعتبر طبعة منقحة من العمل السابق. ولقد اعتمدت في بعض الفصول خاصة تلك التي تتناول «النموذج الكلاسيكي» بشكل كبير على الكتاب السابق. وقد تم نتيجة لذلك اعادة بعض الصفحات كاملة مع تعديلات طفيفة. الا ان معظم الجزء الباقي قد تمت كتابته من جديد تقريباً. ويتناول معظم هذا الجزء الجديد مواضيع لم تكن معروفة حينذاك عند كتابة الكتاب الاول، او انه كان ينظر اليها انذاك على انها غير مناسبة لان يضمها كتاب منهجي لطلبة اندراسة الجامعية. (ومع انه قد تم حذف مواضيع عديدة، الا ان هذا الكتاب يعتبر اكبر حجماً من الكتاب السابق) .

وانما نظر الكثيرون الى كتاب "النظرية الاقتصادية الكلية" على انه اول كتاب منهجي شامل في هذا الموضوع. ولقد كان الكتاب - في حد ذاته - كتاباً ناجحاً فوق كل التوقعات. فقد تم استخدامه بشكل واسع في كل من الولايات المتحدة وفي الخارج (سواء في طبعته الاصلية، او الطبعتين الخاصتين بالطلبة باللغة الانجليزية والتي تم بيعها خارج الولايات المتحدة. وكذلك في عدد من الترجمات) ومن الامور التي سببت لي سعادة كبيرة في السنوات الاخيرة هي مقابتي او سماعي الى بعض الافراد في العديد من الدول الذين يعرفونني من كتابي، وانني ارجو ان يستطيع كتاب الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات "المحافظة على هذه العلاقات وان يخلق اصدقاء جدداً

ولقد تركت العمل الاكاديمي لمدة ثماني سنوات بعد ان تم نشر كتاب "النظرية الكلية"، حيث كنت معظم ذلك الوقت غير قادر على متابعة الادب الجاري في النظرية الكلية. ومنذ عودتي الى جامعة ميشيغان Michigan في ايلول (سبتمبر) 1969، وانا احاول جهدي في جمع وفهم وتنظيم وتقييم كل مااستطيع من الادب النظري والتطبيقي في الاقتصاد الكلي والذي تراكم خلال السنوات العشر التي مضت منذ أن أنهيت من كتابة معظم الكتاب السابق. وخلال هذه الأثناء جذبت بعض المشاكل التطبيقية الجديدة والمختلفة في الاقتصاد الكلي انتباه الاقتصاديين والرأي العام، وهي مشاكل تلح بايجاد حلول او التحسين

(او على الأقل بالفهم) . ويعتبر التضخم ، بطبيعة الحال ، واحداً من المشاكل المعروفة وصعبة الحل . واعتقد ان معظم الادب الجديد الذي كتب حول هذه المشاكل الجديدة هو ادب مهم ومثير ويتطلب إعادة نظر أساسية في الكثير من فهم الاقتصاديين السابق لكيفية عمل اقتصادنا . وفي وجهة نظرهم حول السياسات الاقتصادية المناسبة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فأنني أجد بعض الأجزاء محيرة او غير واردة أو أنها مضللة . من ثم بدا الامر لي مناسباً أن احاول إعادة تقييم كاملة لكل ما اعتقد أن الاقتصاديين يعرفونه ولكل ما لا يعرفونه حتى الآن في الاقتصاد الكلي . ولقد عمل الكثيرون ممن استخدموا كتاب « النظرية الاقتصادية الكلية » على تشجيعي في هذا الاتجاه . ومع أنه يوجد عدد من الكتب المنهجية الجديدة التي تحاول القيام بتقييم شامل وجديد للموضوع الا أنه لا يوجد أي واحد من بينها يستطيع أن يتفق تماماً مع وجهة نظري فيما هو مناسب ومهم .

وعلى هذا فأنني أحاول - في هذا الكتاب - أن أذهب الى ما هو أبعد من مجرد هضم وشرح الأفكار السائدة في الاقتصاد الكلي . كما انني أقوم بشرح نقاط الاتفاق او الاختلاف مع الكثير من الأفكار ووجهات النظر الأخرى واشير اليها . ومن المحتمل جداً أن أكون خاطئاً في فهم ما يريد ان يقوله بعض الزملاء حول بعض النقاط ، أو أن أكون غير عادل في نقدي للبعض ، كما انه من المحتمل أن أكون متأثراً بشكل غير صحيح حول الآخرين . وعلى أية حال فلقد حاولت جهدي - فوق كل شيء - أن أوضح وجهة نظر أساسية أجد أنها غائبة ومفقودة في كثير من الأعمال والدراسات الحديثة ، وهي وجهة نظر اعتقد أنها صحيحة وأنها مهمة جداً . وترتبط وجهة النظر هذه بكل من طبيعة اقتصادنا الذي نعيش فيه ، وبمدى اتجاه البحث في الاقتصاد الكلي كعلم من العلوم .

وعلى هذا فانه يبدو لي أنه من المهم والاساس ان نعترف أولاً بأن الاقتصاديات الغربية الصناعية الحديثة - على الأقل في جوانبها الكلية - هي اقتصاديات غير مستقرة بالوراثة (أو بطبيعتها) ، وانها تعاني من تقلبات حادة ومستمرة وفي كثير من الاحيان مؤلمة . ومن وجهة نظري فانه من المحتمل جداً ان تكون هذه التقلبات مرتبطة بما نسميه بالنمو الاقتصادي ، والذي يعتبر أحد الخصائص ذات التأثير السيء لهذه الاقتصاديات . وبدلاً من ذلك فأنني قد لاحظت في معظم الكتابات الحديثة الافتراض السائد بشكل صريح في بعض الأحيان وضمناً في أحيان أخرى ، حيث يقرر أن الاقتصاد الكلي الحديث هو اقتصاد مستقر بطبيعته ولو أنه يتعرض - جزئياً - الى نوع من التقلبات غير الموروثة ، وأنه مجهز بعوامل الاستقرار

الذاتي والتلقائي وبذلك فإن هذا الاقتصاد يكون - في معظم الوقت - عند ، أو قريباً من - حالة التوازن الكلي . ويفترض غياب النمو الاقتصادي في معظم هذه الكتابات ، وبالتالي فإنه لا يمكن النظر اليه على أنه أحد عوامل الاضطراب وعندما تظهر الحاجة الى تحليل وشرح النمو ، فانه ينظر اليه فقط على أساس أنه مصدر لمعظم التقلبات .

ونتيجة لهذا الافتراض ينظر - بشكل صريح او ضمني - الى أن العوامل التي تسبب الاضطراب وعدم الاستقرار ، تعكس التدخل الحكومي الحاضر او الماضي وأنه اذا تم ازالة هذا التدخل - كما يتم اقتراحه غالباً او يكون متضمناً في التحليل - فإن الاقتصاد سيكون حراً وقادراً على التخلص من التقلبات التي يتعرض لها على المستوى الكلي . ومن الشواهد التي تعبر عن مثل وجهة النظر هذه هو اننا مازلنا نفتقد وجود نظرية جديدة في الدورات الاقتصادية او حتى وجود قبول اوسع لنظرية قديمة - أو على الأقل مناقشة أوسع لطبيعة الدورة في الاقتصاد . هذا على الرغم من أن الظاهرة مازالت قائمة بالتأكيد . ولقد أستطعنا الآن ان نقترح نظرية « جديدة » في الدورات الاقتصادية هي نظرية « الدورات الاقتصادية السياسية » وتحتوي هذه النظرية على ما هو أكبر من جزء من الحقيقة - الا أنه مبالغ فيه بشكل مخيف .

ولا يمكن ان يجد المرء - في معظم الأحيان - ما يمكن ان يقرأه في كتاب نظري محترم حول مواضيع مثل التقدم الفني « الخلاق » - او الهدام « والذي قدمه شومبتر Schumpeter واثاره التي تؤدي الى عدم الاستقرار او حول ما يسميه كينز Keynes « بالارواح الحيوانية » او حول الميل نحو اختيار الملكة والنظر اليها على أنها أجمل الجميلات بناء على اعتبارات أخرى ، او حول رحلات الاستكشاف الى القطب الجنوبي . او حتى حول المضاربة التي تؤدي الى عدم الاستقرار وذلك في عالم جديد يعيش في ظل أسعار العملات العائمة . ولقد أصبحت دورات المخزون ونظريات المنكوبت أمراً بالياً وعتيقاً في الكثير من الكتب المنهجية ، ولكن هناك احتمال كبير ان لا تكون كذلك في الاقتصاد .

وتوجد مجموعتان من الخارجيين على الاستقرار الموروث والذي أصبح ينظر اليه على أنه عقيدة جامدة ، وهما مجموعة Clower و Letjnhufvud ومدرسة Robinson - Kaldor . وانني أحمل لهاتين المجموعتين الكثير من مشاعر الود والتقدير ولا سيما المجموعة الاولى ، بالرغم من انني أستعمل معجماً مختلفاً ، وركز تركيزاً كبيراً على العوامل المرتبطة بعملية النمو الاقتصادي كمصدر من مصادر الاضطراب .

ويرتبط الجانب الثاني من وجهة النظر التي أحاول أن أوضحها في هذا الكتاب بطبيعة المعرفة الاقتصادية (أو بطبيعة النظرية الاقتصادية حيث أنني أرفض التمييز بين الاثنين). فبالنسبة إلى تتضمن وظيفة علم الاقتصاد الأساسية تجميع وتراكم التعميمات التطبيقية التي تم اختبارها حول العلاقات التي تظهر في الاقتصاد الواقعي الحالي. وتكون هذه التعميمات أكثر أهمية وأكثر إفادة كلما كانت أكثر تحدياً. فإذا كان كل مانع من معرفة العلاقات الأساسية في الاقتصاد هو الإشارة (المحيرة) المحتملة للمشتقة الجزئية الأولى لهذه العلاقات (والتي تحدد بناءً على معرفة سابقة أو على بعض الملاحظات حول السببية)، فإن ذلك سيكون أفضل من عدم المعرفة.

إلا أن التقديرات الرقمية لعلاقات الاقتصاد الكلي الرئيسية والتي يتم اشتقاقها أحاديًا من بعض التقديرات التي يوثق بها، وكذلك تقدير مدى استقرار هذه العلاقات خلال الزمن تستطيع أن تمدنا بمعلومات ذات أهمية كبيرة. والواقع قد تكون أية سلسلة طويلة من البراهين الرياضية القائمة على فروض مسبقة أمراً شيقاً. إلا أنها من المحتمل جداً أن تخدم بشكل رديء وسيء احتياجات المجتمع. ومن الجملة الأخيرة تظهر النقطة الثالثة من وجهة النظر التي أرغب في تأكيدها. وهي أن المعرفة يجب أن تكون معرفة تطبيقية، وأنها يجب أن تحمل الحل للمشاكل التي تؤثر في الأفراد، والواقع أن كتاباً منهجياً في الأصول ليس هو السبيل السليم للقيام بالشئ الكثير في هذا المجال، إلا أن بعض الأمثلة تعتبر ضرورية لتذكير القارئ بجوهر الموضوع.

وعلى هذا فإن القارئ سيجد - بجانب النظريات القائمة على أساس فروض مسبقة، والنتائج التي تتضمنها مثل هذه النظريات - مناقشة واسعة حول ماذا يمكن أن نخبرنا به الاختبارات الإحصائية بالنسبة إلى شكل ودرجة استقرار أهم علاقات الاقتصاد الكلي (بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة) بالإضافة إلى بعض المناقشات العرضية لمصادر البيانات والمشاكل المرتبطة بذلك وكذلك انعكاسات هذه المعرفة على السياسة الاقتصادية ومن الناحية المثالية يجب أن تجد نتائج الدراسات في الاقتصاد الكلي طريقها في شكل نموذج اقتصاد قياسي كلي، إلا أن ذلك بالتأكيد ليس مجاله كتاب منهجي متوسط.

أو بعبارة أخرى، فإنه يظهر لي أن المهمة الأساسية والسليمة لأي كتاب منهجي هي في تحذير القارئ من بعض النظريات والمعتقدات المنتشرة بشكل واسع، والتي

يظهر أنها غير صحيحة من الناحية التطبيقية أو أنها لم تبين بناءً جيداً وعلى الأخص تلك النظريات والمعتقدات التي تستخدم في النقاش في مشاكل السياسة الاقتصادية. فمثلاً يظهر لي أن من المهم جداً أن نشير إلى أنه على الرغم من أن كلا من كينز Keynes والكلاسيكيين قد افترضوا وجود دالة انتاج كلية تخضع لقانون تناقص الغلة، إلا أن معظم الشواهد التطبيقية تفشل في تأكيد ذلك. وعلى هذا يجب علينا أن لافترض (كما يفعل الكثير من الاقتصاديين حتى الآن) أنه من الممكن زيادة مستوى التوظيف فقط إذا انخفضت الأجور الحقيقية (أو انخفضت بالنسبة إلى الاتجاه العام على الأقل).

وتظهر أول وأهم مشاكل كتابة كتاب منهجي عند تحديد المواضيع التي يجب أن يتضمنها الكتاب وتسلسل عرض هذه المواضيع. وعلى الرغم من أنني بذلت جهداً كبيراً في التفكير حول اختيار وترتيب مواضيع هذا الكتاب إلا أنه من الممكن أن يختلف معي بعض الذين سيقومون بتدريسه بالفعل. وعلى أية حال فإن الاهتمامات تختلف ثم تختلف النقاط التي يتم التركيز عليها. وسيتأثر نتيجة لذلك اختيار وترتيب الموضوعات. كما أنها يمكن أن تختلف نتيجة لرغبة من سيقوم بالتدريس في استخدام أو إدخال مواد أخرى مساعدة. وعلى هذا فقد تم تنظيم الكتاب بحيث يسمح بوجود مرونة كبيرة في اختيار الموضوعات كما أنه من الممكن إدخال بعض التعديلات الطفيفة في الترتيب، وذلك بدون إخلال في استمرار واتصال الموضوع.

ومن بين الموضوعات التي يمكن تأجيلها (ولكن أرجو أن لا يتم حذفها) تلك التي يتم تناولها في كل من أو نصفي الفصل السابع (السياسة المالية والديناميكية الكينزية)، وفي كل من أو نصفي الفصل الثامن (الاستثمار ونماذج المضاعف - المعجل في النمو الاقتصادي) والأجزاء الأخيرة من الفصل التاسع (العرض والطلب على السندات وسعر الفائدة) وكذلك الفصل الحادي عشر (نموذج IS-LM الحركي).

وإذا لم يستطع المرء أن ينتظر طويلاً كما فعلت أنا حتى يدخل موضوع التضخم، فإنه من الممكن بسهولة أن يقوم بإدخال الجزأين الأولين من الفصل الثالث عشر. وكذلك إذا كانت هناك رغبة في إدخال موضوع خلق النقود بواسطة البنوك وعرض النقود التابع في وقت مبكر فإنه من الممكن تناول الجزء الأول من الفصل الحادي والعشرين في أي مكان تقريباً. والواقع أنه من الممكن تناول مواضيع الفصلين العشرين والحادي والعشرين كاملة (وهي التي ترتبط بمواضيع النقود

والائتمان والتمويل) وذلك قبل الفصل الثالث عشر أو السادس عشر. ونظراً لأن الفصول الرابع عشر والسابع عشر والتاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين تتناول مواضيع متقدمة فانه من الممكن حذفها جزئياً أو كلياً. وكذلك فان من الواضح ان الملاحق الخاصة ببعض الفصول هي موضوع اختيار.

ومن ناحية أخرى توجد بعض اجزاء يظهر انها غير مهمة حين ترد لأول مرة الا انها هناك في الواقع لكي تحدد مرحلة النقاش التالية. ومن الممكن تأجيل هذه الاجزاء الا انه لا يجب ان تحذف. وامثلة ذلك بعض مواضيع الفصل الاول والنقاش حول حساب الثروة القومية في الفصل الثاني (والواقع ونظراً لان الثروة تستخدم الآن وبشكل واسع كمتغير، فاننا في حاجة الى فهم كيف يتم ربط المفاهيم المختلفة للثروة وكيفية قياس كل منها)، مناقشة علاقة الانتاج - المدخلات في الفصلين الثالث والرابع، ومعالجة سوق السندات في الفصل الخامس، والمناقشة القصيرة لموضوع التنبؤات في الفصل السابع.

وعلى الرغم من طول الكتاب، الا انه يوجد حذف لموضوعين كبيرين واساسيين - وذلك كما تم تحذير القارئ في الفصل الاول - ونحن نأسف لمثل هذا الحذف المعتمد. والموضوع الاول الذي تم حذفه هو نتائج الاقتصاد الدولي والثاني هو النمو الاقتصادي فيما عدا النماذج البسيطة لكل من هارود Harrod، دومار Domar كما انه وبأسف أقل قد تم حذف موضوعات مثل "المضاعفات النقدية" المختلفة، والامثلة على كيفية التحديد العلمي لدوال الاجور والاسعار.

وانني على وعي تام بأنه توجد بعض الاجزاء - على الرغم من اعادة كتابتها اكثر من مرة - الا انها لم تخرج كما كنت اريد، وانه توجد بعض النقاط قد تركت عندها العنان لظهور شعوري اكثر من المطلوب. ويوجد كذلك عدم اتباع للنظام في كتابة الجمل التي تعتبر جملاً طويلة جداً. وقد كان من الممكن ان امضى عاماً اخر في اعادة الكتابة والتشذيب، وتقصير الجمل، والابتعاد عن اظهار الذات، وفي ادخال بعض التحسينات الاخرى على الاصل ومع ذلك فقد امضيت في كتابة هذا الكتاب فترة اطول من اللازم. وقد بدأ الناشر يفقد (أو انه قد فقد) صبره. وعلى هذا فان الكتاب يذهب الآن الى النشر وسيكون في ايدي الزملاء في الوقت القريب. وكل ما تبقى هو ذكر بعض شكري وتقديري واعتراقي بالجميل.

وأولاً وقبل كل شيء هو شكري وتقديري لجامعة Michigan التي انتظرت هذا الوقت الطويل لاعادتي ثانية الى الاجواء الجامعية المحفزة بعد كل فترة انقطاع

طويلة ولامدادي بوقت الفراغ الكافي، وكذلك بالارتباط ببعض النشاطات الجامعية والعامية، مما سمح لي بكتابة هذا الكتاب. وكذلك بالارتباط ببعض النشاطات الجامعية والعامية الاخرى. كما انني اقدم شكري الجزيل لرؤساء القسم الاخرين المرحوم Warren Smith والاساتذة H. Shapiro و P. Steiner و H. Brazer.

وقد مضت الكتابة ضمن هذه الاجواء والظروف المساعدة في Ann Arbor من بداية عام ١٩٧٢ وحتى صيف عام ١٩٧٦ وذلك بمعدل متزايد باستمرار. الا انني قد اضطررت الى القيام بمغادرة مؤقتة امضيها في ايطاليا في خريف عام ١٩٧٦ حتى استطعت انهاء الكتابة. ولقد كان للكرم، المثير للاعجاب، من قبل كل من مركز دراسات مؤسسة Rockefeller في Bellagio و لكتائب بنك روما Bank di Roma في روما Roma الاسهام الكبير في توفير الإقامة للقيام بعمل مكثف لانجاز معظم الفصول الاول والخامس عشر وحتى الفصل الحادي عشر والعشرين، بالإضافة الى اعادة كتابة مكثفة لباقي الفصول.

ولقد قمت بالاستعانة - من وقت لآخر - ببعض المساعدين في هذا المجهود وانني اشكرهم جميعاً الا أنني يجب ان اقدم شكراً خاصاً لكل من Roland Anderson و John Gardner و Bo Kang وقد قامت عدد من السكرتيرات بالمساعدة وخص بالشكر من بينهن Jacqueline Parsons و Rodney Eatman.

ولقد قام المراجعون الذين يعملون في دار النشر Macmillan بتقديم العديد من المقترحات المفيدة جداً والتي ادت الى ادخال تحسين جوهري في المنتج النهائي، وانني اقدر وبكل عمق مساعدتهم. وهم الاستاذ Richard M. Friedman من جامعة ولاية كاليفورنيا في Northridge والاستاذ Richard J. Froyen من جامعة North Carolina والاستاذ Rondey L. Jacobs من جامعة California في لوس انجيلوس Los Angeles. وقد قام زميلي الاستاذ Robert S. Holbrook مشكوراً بقراءة الفصلين العشرين والحادي والعشرين وقام بتقديم بعض الاقتراحات المفيدة. ولقد وجد كل هؤلاء الذين قرأوا الكتاب اخطاء قمت بتصحيحها واما الاخطاء التي بقيت فانا وحدي المسؤول عنها. ولقد كان المحرر Anthony English الذي يعمل في دار Macmillan للنشر مساعداً ومفيداً وطويل الصبر طول الوقت. ولقد كانت لخصاله الفذة والمركبة من العمل الجاد والتواضع والتشجيع والفهم الاثر الكبير في ابقائي مستمراً في العمل.

المحتويات

القسم الاول : مفاهيم وقياسات

- 1 - مفاهيم اساسية 15
- 2 - الدخل القومي - الناتج - الثروة ومستوى الاسعار 49
- 3 - التوظيف والبطالة والناتج في اقتصاد نام 99

القسم الثاني : الاقتصاد الكلي الكلاسيكي

- 4 - النظرية الكلاسيكية في النقود والتوظيف 129
- 5 - النظرية الكلاسيكية في الادخار والاستثمار وسعر الفائدة 187

القسم الثالث : النموذج الكينزي البسيط

- 6 - دالة الاستهلاك والنموذج الكينزي البسيط 233
- 7 - توسعات النموذج الكينزي ، السياسة المالية والديناميكية الكينزية 281
- 8 - توسعات النموذج الكينزي ، الاستثمار والنمو الاقتصادي 355

القسم الرابع : التركيب الكينزي - الكلاسيكي

- 9 - النظرية الكينزية في الفائدة 407
- 10 - الصيغة الكينزية للتركيب 461
- 11 - صيغة نموذج "IS-LM" 513
- 12 - صيغة اكثر كلاسيكية للتركيب 551

كما انني اشكر محرري وناشري المجلات Review of Economic Statistics The weekly Icyo Kezal, The Oriental Economist على السماح لي باستخدام مقتطفات من مقالتي السابقة التي نشرت لأول مرة في هذه المجلات كما انني أقدر كثيراً موافقة المعهد الاطلسي للشؤون الدولية Atlantic Institute for International Affairs على السماح لي باستخدام بعض الاجزاء من الدراسة التي قمت بها تحت عنوان (كبح التضخم العالمي) Stemming World Inflation والتي نشرها المعهد في عام ١٩٧١ وكذلك لبنك الاحتياط الفيدرالي في Boston على السماح باستخدام جزءاً من مناقشتي في الدراسة والتي نشرت تحت عنوان : «Consumer spending and Monetary Policy: The Linkages» (الروابط) في السياسة النقدية ، الروابط وذلك في عام 1971.

ولقد قمت بكتابة هذه المقدمة في Taormina بجزيرة Sicily حيث تطل نافذتي على جمال جبل Etna الاخاذ والمتغير باستمرار. ولقد ذكرني هذا المنظر الجميل بأن كتاب النظرية الاقتصادية الكلية قد كتب أيضاً في ايطاليا في الاعوام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ والذي يعتبر افضل ماكتبته . وانني بصفة شخصية ادين لهذه الارض الجميلة والخلاقة والتي امضيت فيها اربع فترات طويلة من العمل والراحة . الا ان اعظم واكبر دين هو لزوجتي Bonnie والتي كان صبرها معي ومع عملي فوق كل تصور ، واليها اهدي هذا الكتاب .

PART I

الجزء الاول

مفاهيم وقياسات

CONCEPTS AND MEASUREMENT

مفاهيم أساسية

Basic Concepts

هذا كتاب حول الاقتصاد الكلي . ويعرف كل فرد تقريباً الآن ، ان الاقتصاد الكلي يتناول الاقتصاد كله ، وذلك مقارنة بالاقتصاد الجزئي الذي يهتم بصورة أساسية بالعناصر المكونة للاقتصاد التجميعي مثل المستهلكين والمشاريع والصناعات والأسواق .

طبيعة التحليل الاقتصادي الكلي :

THE NATURE OF MACROECONOMIC ANALYSIS

ويمكن تعريف التحليل الاقتصادي الكلي بأنه دراسة القوى او العوامل التي تحدد مستويات الانتاج الكلي ، والاستخدام ، والأسعار في الاقتصاد ومعدلات تغيرها خلال الزمن . وعلى هذا يعالج الاقتصاد الكلي مشاكل اقتصادية عامة مثل الانكماش والرواج والكساد ، والبطالة والتضخم وعدم الاستقرار والركود والمتغيرات التي تدخل في التحليل - هنا - هي أيضاً متغيرات كلية مثل الدخل القومي ، والنتائج القومي الاجمالي ، والثروة القومية والتوظيف الكلي والبطالة والمستوى العام للاجور والمستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة ، ومعدلات النمو والتغير في هذه المتغيرات .

ويتناول الاقتصاد الكلي أيضاً هيكل او مكونات بعض هذه المتغيرات وذلك فقط في حالة ما اذا كان مثل هذا تناول مساعداً في فهم كيفية تحديد مستويات هذه المتغيرات ، او في فهم التغيرات التي تطرأ عليها . وهكذا قد تكون هناك حاجة لتجزئة الدخل القومي الى دخل العمل ودخل الملكية . وكذلك فان النتائج القومي الاجمالي يمكن ان يُجزأ بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والسلع

الحكومية ، او ان تُجزأ الثروة الى نقود واصول مالية اخرى وثروة مادية . كما يمكن تقسيم المستوى العام للأسعار الى مستوى أسعار السلع الاستهلاكية ومستوى أسعار السلع الرأسمالية . وأسعار الفائدة بين أسعار فائدة على الديون الحكومية وأسعار الفائدة على ديون الافراد او بين أسعار فائدة قصيرة الاجل وأسعار فائدة طويلة الاجل . ويجب علينا ان نأخذ في الاعتبار هنا ان هذا التقسيم للمتغيرات الكلية او تجزئتها يتم فقط عندما نجد ذلك ضرورياً لفهم مستوى او متوسطات هذه المتغيرات الكلية او لفهم تأثير هذه المكونات على مستوى او متوسطات بعض المتغيرات الكلية الاخرى الهامة .

ومن حيث المبدأ فان الاقتصاد الكلي يُجزأ فقط الى ذلك الحد الضروري لفهم المتغيرات الكلية . وليس لأنه يهتم بدراسة وفهم هذه الجزئيات او الوحدات الفردية .

والغرض من دراسة الاقتصاد الكلي - مثله مثل الاقتصاد الجزئي - هو الحصول على المعرفة والفهم ، لأننا نريد الحصول على المعرفة ذاتها من ناحية ، وكذلك لاستخدام هذه المعرفة في توجيه السلوك العام او الفردي من ناحية اخرى . والاقتصاد بصورة عامة مفيد في توجيه السلوك العام أكثر منه في توجيه السلوك الفردي . فنحن نستخدم الاقتصاد أساساً كمواطنين او كناخبين او كموظفين عموميين ، أكثر من استخدامنا له كمستهلكين او كعمال او كرجال اعمال او كمستثمرين . ومع هذا فان المعرفة التي نحصل عليها من دراسة الاقتصاد الكلي كما هو الحال أيضاً في الاقتصاد الجزئي هي في بعض الاحيان مهمة لاتخاذ قرارات فردية معقولة .

المحتويات الجوهرية للاقتصاد الكلي :

The Substantive Content of Macroeconomics

وتحاول كل التوجيهات في علم الاقتصاد ان تمدنا بمجموعة من المسائل والوسائل والمفاهيم والرؤى من اجل تحليل مسائل معينة .

ولكن الاقتصاد الكلي يفوق الاقتصاد الجزئي - من حيث انه يحتوي أكثر شمولية من حيث الجوهر . فالاقتصاد الكلي هو أكثر من (طريقة علمية في التحليل) اذ هو بجانب ذلك كيان من المعرفة الاقتصادية التطبيقية وسوف نهتم هنا - بصورة أساسية - بالمعرفة التطبيقية لاقتصاد الولايات المتحدة الحالي . هذا على الرغم من ان جزءاً كبيراً من هذه المعرفة يمكن تطبيقه على اقتصادات اخرى .

وبصورة أساسية الاقتصادات المتقدمة الكبيرة التي تتصف بكونها اقتصادات ذات مشاريع حرة او اقتصاديات السوق المشابهة لاقتصاد الولايات المتحدة . (ويوجد ايضاً وبطبيعة الحال اقتصاد كلي للأنواع الاخرى من الاقتصادات مثل الاقتصادات الواسعة اللاسوقية والمخططة ، او الاقتصادات الصغيرة للدول النامية . ولكن يختلف معظم محتويات الاقتصاد الكلي لهذه الأنواع من الاقتصادات عن الاقتصاد الكلي الذي نتناوله في هذا الكتاب) .

ويحاول الاقتصاد الجزئي - بحكم الحاجة والضرورة - ان يتوصل الى اقصى تعميم واحتواء لمجموعة واسعة من المواقف والقضايا والأسواق والأشكال التنظيمية التي تظهر بنوعيات كثيرة ومعقدة . وبالتالي فاننا نجد ان الاقتصاد الجزئي يركز على المفاهيم وطرق التحليل أكثر من تركيزه على محتوى جوهري تطبيقي محدد . ولهذا فهو أساساً منهج انيق لحل المسائل النظرية وعلى العكس من هذا فان الاقتصاد الكلي يحاول الوصول الى فهم عملي لاقتصاد معين (او لنوع معين من الاقتصاد) بالتركيز على عدد قليل معروف من المشاكل الاقتصادية على المستوى الكلي ، وحيث يكون عدد الحلول لهذه المشاكل المحددة ايضاً قليلاً .

وعلى هذا فان الاقتصاديين المهتمين بدراسة الاقتصاد الكلي يركزون اهتمامهم أساساً على تحديد شكل العلاقات الدالية المناسبة . فهم يريدون معرفة القيمة الكمية التقريبية للمرونة مثلاً او ليل المنحنيات المختلفة ، وكذلك يهتمون بتحديد فترات التباطؤ الزمنية والطول النسبي لهذه الفترات . وهم عادة لا يقصرون اهتمامهم مثلاً على تحديد العلاقة الجبرية المحتملة للمشتقة الجزئية فقط ، انما يريدون ايضاً معرفة قيمة هذه المشتقة وهل هذه القيمة ذات دلالة ما ، ام يمكن اهمالها ؟ وبعبارة اخرى فان الاقتصاديين الكليين يحاولون الوصول الى أكبر معرفة ممكنة حول كيفية تطور وسلوك نوع معين من الاقتصاد على المستوى الكلي . ومحاولة الوصول الى أكبر قدر من المعرفة المحددة والاساسية هي ايضاً هدف من اهداف المهتمين بدراسة الاقتصاد الجزئي وذلك عندما يحاولون تطبيق ادوات التحليل في مجال معين . ومع هذا فان ذلك ليس هو ماتمهم به كتب الاقتصاد الجزئي المنهجية حيث ان الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي هو اختلاف في الدرجة وليس في النوع ولكن الدرجة هي من الكبر بحيث تقترب الى ان يكون الاختلاف هو اختلاف في النوع . وبالإضافة الى ذلك فاننا نجد ايضاً ان الاقتصاديين الكليين يختلفون فيما بينهم حول مدى التحديد التطبيقي الذي يسعون اليه .

فبعضهم يبحث عن درجة عالية من التجريد ، ومن ثم درجة عالية من التعميم مثلها في ذلك مثل تلك التي نجدها في الاقتصاد الجزئي . ولا يحتوي معظم الكتب المنهجية في الاقتصاد الكلي الا على القليل من البحث لقيمة الميل الحدي للاستهلاك ودرجة ثبات دالة الاستهلاك وكذلك حول عدم الاستمرارية التي تظهرها السقوف "أو الارضية". وقد لا تحتوي على الاطلاق الى ما يشير الى مشاكل التجميع او فترات التباطؤ الزمنية . وستجد كذلك القليل من المناقشة لبعض الاحداث او المشاكل المحددة . وهذا الكتاب يناقش كل هذه الامور ، وسوف يقول بعضهم انه يناقشها بتوسع ومع ذلك فهو كتاب حول النظرية الاقتصادية .

طبيعة النظرية الاقتصادية : The Nature of Economic Theory

وعند التحدث عن طبيعة النظرية الاقتصادية فانه يجب علينا ان لانضع النظرية في مقابلة المعرفة التطبيقية ، كما يتم ذلك - خطأ - أحياناً . فالنظرية هي معرفة تطبيقية وهذه المعرفة هي مهمة ومفيدة . وسبب ذلك انها مرتبة وبسطة بصورة كافية بحيث يمكن للعقل البشري ان يستوعبها وان يستخدمها في الاجابة عن الاسئلة الجديدة . وتقوم النظرية على القياس ولكنها أكثر من مجرد القياس . ان قياس الاشياء ضروري لمعرفة الاشياء التي لا يمكن ان تقاس ، ولو بالتقريب لا يمكن معرفتها .

ولكن كتاباً او مصرفاً للمعلومات مملوء بالقياسات والادوات والبيانات لا يعطينا أية معرفة وليس مفيداً بصورة مباشرة . ان البيانات تصبح مفيدة فقط عندما يتم تنقية وتجريد وتنظيم وتعميم الاجزاء والمقاطع وتقريرها وليس في شكل حقائق او اجزاء منفصلة وانما في شكل علاقات تطبيقية بين الحقائق .

وفي واقع الامر فان غالبية الحقائق التي يتعامل معها الاقتصاد الكلي هي حقائق مركبة **Synthetic facts** تمت ثنيتها من بين معلومات متناثرة. فلذا نظرنا مثلاً الى المستوى العام لاسعار السلع الانتاجية او الى معدل نمو الدخل الفردي المقابل للتصرف فيه او الى نصيب الفرد من مشتريات المستهلكين من السلع المعمرة او الى عرض النقود فاننا سنجد انها جميعاً مفاهيم مستقاة من بيانات متناثرة وتعكس طريقة تجميع وتعريف هذه الحقائق المركبة الى حد كبير عملية تنظيم مسبقة او حث بالتعاريف ذات العلاقة . وبالإضافة الى ذلك قد تتطلب التطورات اللاحقة في النظرية استخدام حقائق مركبة جديدة او اعادة النظر في التعاريف السابقة .

ويمكن تقسيم العلاقات التي تظهر بين الحقائق (او الحقائق المركبة التي تهتم بها النظرية وتستعملها الى : (أ) علاقات تعريفية (ب) علاقات سببية . ويجب ان تكون العلاقة التعريفية علاقة صحيحة دائماً . وعادة ماتكون تعبيراً عن ان متغيراً ما هو حاصل جمع مجموعة اخرى من المتغيرات او حاصل ضرب او نتيجة طرح او ناتج قسمة او التفاضل الجزئي . فالعلاقة التعريفية تعرف حقيقة مركبة كعلاقة بين بعض الحقائق او الحقائق المركبة . وعندما يكشف المرء ان هذه العلاقة موجودة بالفعل بين البيانات المتصلة بالواقع فان ذلك لا يعتبر اكتشافاً جديداً . لأن هذا هو ما يجب ان تكون عليه الحال . وبالعكس فان تقرير علاقة سببية او علاقة دالية بين حقيقتين مركبتين او أكثر (اي بين متغيرين أو أكثر) قد لا يكون دائماً صحيحاً والواقع فانه من المحتمل جداً ان لا يكون صحيحاً تماماً .

فالعلاقة الدالية تعكس نوعاً ما من الانتظام في السلوك هو في احسن الاحوال تقريبي ومن ثم فانه قد تم اكتشافه أكثر من ان يكون قد تم تعريفه . ويكون متغيران اثنان أو أكثر - مرتبطين بعلاقة دالية عندما يسبب احدهما او يحدد او يؤثر في الآخر . وذلك بشكل منتظم يمكن وصفه او لأن كل منهما يؤثر في الآخر تأثير متبادلاً ، او لأن كليهما يتأثر بمتغير او متغيرات اخرى .

وقد يعكس مثل هذا النوع من علاقات السبب او التأثير او الدالية علاقة تكنولوجية او هندسية قائمة على أساس الخصائص الطبيعية او الكيماوية او الكهربائية او أية خصائص اخرى للاشياء او انها قد تعكس علاقة سلوكية تعكس بدورها السلوك الطبيعي او المعتاد او الثقافي او النفسي للأفراد او علاقة تعاقدية قائمة على الاتفاق او علاقة يتم تحديدها بواسطة القانون او اي مصدر آخر من الاعتماد المتبادل .

ويمكن اكتشاف هذا النوع من العلاقات الدالية عن طريق الصدفة او عن طريق العمل البحثي المنتظم (التجربة والخطأ) او عن طريق افتراضها او استنباطها من كيان نظري آخر . ان المعرفة تتكاثر بطرق متعددة : وحين تكثرها يتطلب الامر اختبار اتساقها الداخلي باستمرار مع ظهور حقائق جديدة او مع اقتراح علاقات اخرى .

ويتم في علم الاقتصاد اكتشاف واختبار العلاقات النظرية بصورة رئيسة بطريقتين (وذلك في الغالب بعد استبعاد طريقة التجربة) : الاولى هي البحث الاحصائي (الاقتصاد القياسي) . والثانية هي الاستنباط او الاستدلال المنطقي .

وتتضمن الطريقة الاولى بصورة أساسية طرق مواجهة فرضية مامع الواقع العملي، واختبار الى أي مدى تكون هذه الفرضية متطابقة مع الحقائق وتقدير قيم معاملات العلاقة الدالية المفترضة وأشكالها الأكثر احتمالاً. أما الطريقة الثانية الاستدلال المنطقي فإنها تستنتج انه إذا ما تحققت العلاقات (a)، (b)، (c) فإن ذلك يتضمن بصورة حتمية وجود العلاقة (d). أيضاً وتأخذ هذه العملية من الاستدلال المنطقي مدى أوسع باستخدام الرياضيات. فمع افتراض صحة فرضيات معينة فإن النتائج صحيحة مادامت تتبع هذه الفرضيات وطالما كانت الفرضيات صحيحة).

وبعض هذه العلاقات التي تم استقراؤها أو اشتقاقها هي علاقات قائمة بصورة جزئية على فروض يعتقد بأنها صحيحة ولكن لا يمكن مقابلتها (أو على الأقل لم يمكن مقابلتها حتى الآن) مع الحقائق بصورة مباشرة، ربما بسبب أن قياس هذه الفروض هو صعب أو مستحيل. ومع ذلك فإن هذه الفروض تحوز على موافقة كثير من الباحثين العارفين. وكمثال على ذلك الفرضية القائلة بأن المنشأة تحاول دائماً التوصل وبصورة فعالة الى تعظيم الأرباح. وهذه الفرضية بدورها قد تكون قائمة على أساس بعض الفروض النفسية الأخرى أو على ملاحظة أن بعض المنشآت تسلك مثل هذا السلوك فعلاً. ومثل هذه الفرضية هي معرفة مسبقة يعتبر قبولها قائماً مادامت النتائج التي تشتق منها (بواسطة الاستدلال) تبدو متطابقة مع الحقائق. والكثير من المناقشات الجدلية والاختلافات في الاقتصاد الكلي يمكن أرجاعها الى حجج حول صحة أو عدم صحة مثل هذه المعرفة البديهية أو على الأقل مدى صحتها بالنسبة للأغراض التي يستخدمها الاقتصاد الكلي نفسه.

Macroeconomic Models.

نماذج الاقتصاد الكلي :

ان إحدى الطرق الرئيسة التي يحاول الاقتصاد الكلي بواسطتها (مثله مثل الجزئي) للحصول على معرفة مفيدة حول اقتصاد ما هو بناء واستخدام النماذج وتمثل هذه النماذج العالم الواقعي في شكل تبسيط متعمد. وهو تبسيط متعمد سواء بمعنى أنها تقوم بحذف أو طمس الكثير من تفاصيل الواقع أو بمعنى أنها تقوم بتشويه الواقع في بعض جوانبه. فمثلاً قد يفترض نموذج ما اقتصاداً بدون قطاع حكومي أو بدون علاقات اقتصادية دولية، أو اقتصاداً لا يوجد فيه تغير تكنولوجي أو تغير في القوى العاملة أو مع وجود معلومات كاملة أو قابلية الموارد على الانتقال أو مرونة في

الاسعار والأجور، أو اقتصاداً فيه نوعان فقط من الأصول المالية النقود والاسهم الاعتيادية وهكذا. (وتعتبر عملية اختبار التفاصيل التي يتم طمسها أو الحقائق التي يتم تشويهها عملية - في جزء منها - حكم يجب أن يتم ببراعة؟)

وبدلاً من محاولة تقديم اقتصاد حقيقي فإن النموذج يصف اقتصاداً له بعض جوانب الاقتصاد الحقيقي التي يعتقد - افتراضاً - بأنها الأهم من الناحية الكمية، أو الأكثر ملائمة بالنسبة الى أنواع الأسئلة التي سوف يدرسها النموذج، وكذلك بدلاً من محاولة تحليل أو حساب كل شيء يمكن أن يحدث في العالم الواقعي (وهو أمر مستحيل) إذا ما وقعت حادثة ما أو إذا ماتم ادخال أو تعديل سياسة حكومية ما، فإننا نقوم بتحليل وحساب ما يمكن أن يحدث في النموذج. وفي هذا ميزة إضافية (وخصوصاً إذا كان النموذج مبسطاً بصورة كافية) وهي أننا نستطيع أن نفهم كيف ولماذا أن هذه النتائج وليس غيرها هي التي يجب أن تظهر ونحن نعتقد بأن النموذج مشابه للواقع (في عناصره الأساسية) بصورة تكفي لمساعدتنا على فهم كيفية عمل الاقتصاد الحقيقي.

وتسمح النماذج المبسطة حتى بالتصوير البياني الذي يساعد الكثيرين بسهولة أكبر على استيعاب طبيعة الاعتماد المتبادل بين المتغيرات وتحتوي بعض النماذج الأكثر تعقيداً نوعاً ما على عدد محدود من المعادلات التي يمكن حلها آنياً. وفي الواقع فإن التصوير البياني يتضمن أيضاً مجموعة من المعادلات التي يتم حلها آنياً بواسطة المعالجات البيانية بدلاً من الطرق الجبرية. وحتى من الواضح أن امكانية التوصل الى الحل الآنني سواء بواسطة الجبر أو التصوير البياني تتطلب وجود عدد من العلاقات بين المتغيرات (أي معادلات) مساو لعدد المتغيرات التي يجب الحل من أجلها (أي مجاهيل). ومن الممكن في مثل هذه النماذج المبسطة ومن المهم جداً أيضاً لمن يستخدمها ليس فقط إيجاد الحلول وإنما أيضاً محاولة إيجاد واستيعاب التعديلات الفردية والشكل العام لحركتها التي تحدث في النموذج تماماً مثل الشخص الذي يمكن أن يتعلم سماع ايقاع الآلات الموسيقية المختلفة وفي نفس الوقت سماع الاوركسترا كلاً.

ويمكن أن تكون نماذج الاقتصاد الكلي من التوسع والتفصيل بحيث تكون فعلاً مفيدة في التنبؤ أو في اجراءات سياسية معينة إلا أنها تفقد في هذه الحالة للأسف الى حد ما، امكانية استيعابها وفهمها. ويمكن لمثل هذه النماذج أن تحتوي على (وبصورة متعمدة) بعض الافتراضات غير الصحيحة كما أنها يجب أن تحتوي على عدد كبير من المعادلات في عدد كبير من المجاهيل بحيث لا يمكن حلها إلا باستخدام الآلات الحاسبة.

وكثيراً ما تأخذ هذه النماذج خصائص الصندوق الأسود الذي يمكن ادخال بدائل معينة فيه كمدخلات تم يتم التعرف على ردود الفعل. وللأسف انه لا يمكن تماماً في بعض الحالات استيعاب كل شيء يحدث داخل الصندوق ولا السبب في حصولنا على هذه النتائج بعينها ولا لماذا تختلف هذه الأخيرة عن تلك النتائج التي نحصل عليها بواسطة نماذج أكثر تبسيطاً.

وستعمل في هذا الكتاب النماذج البسيطة جداً، ولكن في نفس الوقت سوف نحاول ان نؤشر الاتجاهات التي يمكن ان تأخذها النتائج اذا ما استخدمت نماذج أكثر تعقيداً وواقعية. وسأخذ في الاعتبار كذلك الشكل الأكثر تركيياً وشمولاً وواقعية لبعض العلاقات الرئيسة التي يمكن ان تستخدم في نماذج الاقتصاد الكلي الكبيرة والأكثر شمولاً.

المتغيرات الرصيدية والمتغيرات التدفقية Stock and Flow Variables

توجد بعض المفاهيم الأساسية التي تستعمل بكثرة سواء في الاقتصاد الكلي او الاقتصاد الجزئي التي تسبب الكثير من الغموض، ولهذا فان من الضروري ان نكون واقعيين تماماً بخصوصها. وأول هذه القضايا هو التمييز بين نوعين من المتغيرات التي تدخل في العلاقات الاقتصادية والتي تستخدم في النماذج الاقتصادية وهما المتغيرات الرصيدية والمتغيرات التدفقية.

والتغير الرصيدي هو المتغير الذي لا يوجد له مدى زمني، زمني، في حين ان المتغير التدفقي له - بالضرورة - مدى زمني.

فمثلاً نجد ان المخزون من المواد او الانتاج في منشأة ما هو متغير رصيدي سواء تم قياسه بوحدات مادية أو بوحدات نقدية. في حين نجد ان انتاج المنشأة او مبيعاتها او استخدام المواد كلها هي متغيرات تدفقية.

وعلى هذا قد تكون قيمة المخزون في المنشأة هي 3,500,000 دولاراً حيث لا حاجة الى استخدام المدى الزمني، ولكن نجد ان انتاج المنشأة يتم تقديره على انه 400,000 دولاراً في اليوم ويكون الرقم هنا وحده لا معنى له بدون ربطه بالمدى الزمني (حيث سيختلف الامر جداً اذا قلنا 400,000 في اليوم عنه اذا قلنا 400,000 في السنة).

ومن الواضح، فان كلاً من المخزون والانتاج يجب أن يعطيا تاريخاً معيناً، لان كلاً منهما يمكن ان يتغير (وهما يتغيران بالفعل) خلال الزمن. فالمخزون في 30 حزيران 1977 كان 3,500,000 دولاراً (وكان في 31 أيار 1977 3,200,000 دولاراً)، والانتاج في حزيران 1977 كان 400,000 دولاراً في اليوم في حين انخفض في تموز الى مستوى 380,000 دولاراً في اليوم) ويبدو كل ذلك واضحاً، ولكن لا يوجد هناك مصدر اخر اكثر خطورة من هذا المصدر لاثارة الغموض في النظرية الاقتصادية. وليس ذلك فقط بالنسبة للمبتدئين في هذا الحقل (من الدراسة) فالنقد هو رصيد في حين ان الانفاق او المعاملات النقدية هي متغيرات تدفقية. والثروة هي رصيد ولكن الدخل تدفق، وكذلك المدخرات هي رصيد ولكن الادخار تدفق. والديون الحكومية هي رصيد في حين ان العجز الحكومي هو متغير تدفقي. وحجم القروض الصيرفية هو رصيد، في حين ان الاقتراض الصيرفي هو تدفق. ان القول بان دخلي او أن معاملاتي النقدية او ادخاري هو ثلاثة آلاف دولار هو قول لا معنى له فهل تملك الثلاثة آلاف دولار في الشهر، في السنة او في اليوم؟ ولكن القول بأن ديون الحكومة هي خمسمائة بليون دولار او ان الثروة القومية هي ستة الاف مليون دولاراً او ان رصيدي النقدي هو 183.2 دولاراً هو بالتأكيد قول صحيح.

ولكن هل السعر متغير رصيدي ام متغير تدفقي؟ ان السعر لا يحتاج الى اي مدى زمني، ولكن من الواضح انه ليس كمية رصيدية. وفي الواقع يمكن النظر الى السعر على اساس انه معدل بين تدفقين (متحققين أولهما امكانية التحقق)، تدفق نقدي وتدفق سلعي. وفي هذا المعدل يظهر المدى الزمني في كل من البسط والمقام ومن ثم يمكن حذف كل منهما.

وتظهر في الاقتصاد متغيرات اخرى على شكل معدلات. ومثل هذه المعدلات توضح علاقة ما بين الارصدة او بين التدفقات او بين الارصدة والتدفقات. وكمثال للنوع الاول هو مفهوم السيولة التي تقاس مثلاً كنسبة بين الاصول السائلة وبين الاصول الكلية لشخص ما او لمنشأة ما. وكمثال على نسبة بين متغيرين تدفقيين هو معدل الادخار للدخل. اما الامثلة على المعدلات بين متغير رصيدي واخر تدفقي فهي ترتبط بالمفاهيم المختلفة لسرعة الدوران "من ذلك مثلاً النسبة بين تدفق المعاملات النقدية او الدخل وبين الارصدة النقدية. وحيث انه لا يمكن حذف المدى الزمني فانه من الضروري التعبير عن "سرعة الدوران" في اطار مدى زمني. فمثلاً الارصدة النقدية يتم تداولها « اثنتي عشرة مرة في السنة (والتي يمكن وضعها بصورة اخرى مثلاً مرة في الشهر او ثلاث مرات كل ثلاثة اشهر وهكذا) .

وعند التعرض لأي متغير، فإن على القارئ أن ينفق جزءاً من وقته لتحديد ما إذا كان هذا المتغير متغيراً رصدياً أم متغيراً تدفقياً أم نسبة، وإذا كان نسبة فعلية أن يحدد ما إذا كانت هذه النسبة هي نسبة بين متغيرين رصديين أو بين متغيرين تدفقيين أو بين متغير تدفقي ومتغير رصيدي. وسوف يجد القارئ عندئذٍ أن من الممكن تلافي الكثير من الغموض عن طريق مثل ذلك التمرين * ١

وكما رأينا فإن المتغيرات التدفقية يجب أن يتم التعبير عنها في إطار وحدات زمنية دون اعتبار لنوعيتها، على الرغم من أن وحدة السنة هي الوحدة الطبيعية التي تستخدم في تحليل الدخل. ولكن سواء عبرنا عن الدخل باستخدام السنة أو الشهر أو اليوم أو الثانية فإنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن المتغير التدفقي هو إما أن يكون معدلاً أنياً عند نقطة ما من الزمن، أو أنه متوسط لهذه المعدلات الانية خلال فترة من الزمن.

فمثلاً يمكن القول أنه عند الساعة 10.30 قبل الظهر في يوم الاثنين 26 أيار 1977، كان دخل المستهلكين المتاح عند معدل 1,271 بليون دولاراً سنوياً (على الرغم من أنه لا توجد لدينا مثل هذه البيانات) فإذا قلنا أنه خلال عام 1976، كان دخل المستهلكين المتاح للانفاق عند معدل 1,181.7 بليون دولاراً سنوياً فإننا نعني بذلك فعلاً أن دخل المستهلكين المتاح هو المعدل المتوسط لتدفق الدخل خلال تلك السنة. وكمثال آخر أن سيارة ما يمكن أن تسير بمعدل ستين ميلاً في الساعة في لحظة معينة أو أنها يمكن أن تسير بمعدل ستين ميلاً في الساعة خلال يوم من 8 ساعات ليس بمعنى أن مؤشر السرعة كان يؤشر ستين ميلاً عند كل دقيقة في هذا اليوم ولكن بمعنى أن السيارة قد قطعت مسافة أربعمائة وثمانين ميلاً خلال ثماني ساعات أي بمتوسط ستين ميلاً في الساعة.

وحيث أن أغلب المتغيرات التدفقية الاقتصادية لا يمكن قراءتها من مؤشر مشابه لمؤشر السرعة فإننا عملياً يجب أن نقيس هذه المتغيرات خلال فترة زمنية معينة. فمثلاً إذا تسلم جون دوي مبلغ 731 دولاراً كدخل في شهر آذار 1976 فإن دخله كان

(*)

(يجب على القارئ أيضاً وبالذات عندما يكون المعدل هو بين متغير تدفقي ومتغير رصيدي أن يحدد ما إذا كان المتغير التدفقي في البسط أو في المقام فإذا رمزنا للمعدل بأنه F ، والمتغير الرصيدي y والمتغير التدفقي x نجد أن

$$n = \frac{x_1}{y}, \quad r^{(1)} = \frac{y}{x_1} \quad (\text{المترجم})$$

بمعدل 731 دولاراً شهرياً أو بمعدل 8772 دولاراً سنوياً. ومن حيث المفهوم، فإننا نتحدث عن معدلات التدفق في أية نقطة زمنية معبرين عن هذا التدفق في إطار وحدة زمنية مناسبة. (١)

وتتضمن كثير من القضايا الاقتصادية الهامة علاقات بين متغيرات تدفقية وأخرى رصيدية، فالرصيد لا يمكن أن يتغير إلا من خلال التدفقات وذلك باستثناء إعادة التقييم.

فرصيد رأس المال يزداد إذا كانت المياني الجديدة والمنشآت الجديدة تزيد على المستهلك منها. والثروة تتراكم من خلال عملية الادخار (وتتناقص من خلال عدم الادخار) (2)

أن هناك فرقاً كبيراً بين أن يتغير هذا الرصيد سريعاً أو أن يكون هذا التغير بطيئاً إذ مع أن الأثر النهائي على الارصدة سيكون واحد إلا أنه نظراً إلى أن المتغيرات التدفقية تتضمن معاملات راهنة فإنها سوف تؤثر في المعدلات الجارية للمتغيرات التدفقية الأخرى. وهذه النقطة بالذات تتضمنها كثير من المسائل الخادعة في التحليل الكلي الديناميكي. مثل نظرية "المعجل" في الاستثمار أو العلاقة بين الارصدة والتدفقات في نظريات سعر الفائدة، ومشاكل أخرى كثيرة يتضمنها المفهوم الفاضل للاكتناز وسوف يكون لدينا ما نقوله حول هذه النقاط في محال آخر.

(1) يستخدم في التحليل الاقتصادي تحليل الفترات وذلك كنوع من التبسيط المناسب. حيث أننا نفترض أن المتغيرات التدفقية (الدخل مثلاً) لا يمكن أن تتغير بشكل مستمر، ولكنها تتغير فقط عند فاصلات زمنية معينة (بداية الفترات أو نهايتها) وعلى هذا فإن الدخل (مثل باقي المتغيرات التدفقية) يتغير فقط في شكل تدريجي "سلمي" فنقول مثلاً أن الدخل يتغير كما يلي 85، 90.00، 82.5 فإذا نظرنا إلى هذه القيم باعتبار أن كلاً منها مأخوذاً تراكم المدفوعات الدخلية خلال فترة ما، فعندئذ يصبح التغير التدفقي مثل المتغير الرصيدي من ناحية المدى الزمني. وكما يبدو فإننا بذلك نتفادى مشاكل التدفق - الرصيد ويعمل بعض الكتاب سوءاً بصورة صريحة أم لا (بدون الأخذ في الاعتبار التفرقة بين الرصيد والتدفق عند قيامهم بتحليل الفترات) ولكننا سوف نستخدم هذا المفهوم فيما عدا عند بعض نقاط معينة من التحليل وسوف نشير إلى ذلك بوضوح ويعتقد المؤلف أن بعض النتائج التي يمكن الحصول عليها باستخدام بعض الفروض المرتبطة بتحليل الفترات قد تم تعميمها بصورة غير جائزة.

(2) إذا رمزنا للادخار (الصافي) بالرمز S والثروة (اجمالي المدخرات) بالرمز W فإن $S = W$ حيث تمثل النقطة فوق المتغير W معدل تغيره الآني خلال الزمن $\partial W / \partial t$ ، فمثلاً إذا كان الادخار هو 10 دولاراً (في اليوم أو الشهر أو السنة) فإن ذلك يعني أن الثروة تتزايد بمعدل عشرة دولارات (في اليوم أو الشهر أو السنة).

التوازن والسكون والحركية : Equilibrium, Statics, and Dynamics

يعتبر مفهوم التوازن بصورة عامة من المفاهيم المألوفة للمبتدئين في دراسة علم الاقتصاد . ويقال ان نظام ما هو في حالة توازن اذا ما كانت كل المتغيرات الهامة في هذا النظام لاتظهر تغيراً ما ، وعندما لا يكون هناك ضغوطاً او قوى تغيير تؤدي الى تغير لاحق في قيم هذه المتغيرات الهامة .
(وقد يكون من الافضل القول ان قوى التغير هي متعادلة بدلا من القول بأنها غالبة) .

وليس من الضروري ان تتحقق حالات التوازن في الاقتصاد حتى يصبح تحليل التوازن مفيداً كوسيلة من وسائل التفكير وهناك في مقابل اية مجموعة معطاة عن الظروف الخارجية نمط معين من المتغيرات الاقتصادية التي ما ان تتحقق حتى لا يبدو عليها اي ميل للتغير .

فاذا افترضنا وجود قوى معينة في الاقتصاد (أو في سوق معينة) تدفع به في اتجاه التوازن حين لا يكون في حالة توازن فان توصيف وضع توازني يعني توصيف الاتجاهات التي تسير فيها المتغيرات الاقتصادية . وبطبيعة الحال فان الظروف الخارجية التي تحدد التوازن قد تكون متغيرة باستمرار بحيث لا يتحقق التوازن مطلقاً . ومع ذلك فانه يبقى مفيداً دائماً ان نتعرف على الاتجاهات التي تتجه المتغيرات نحوها في وقت معين وسواء توقعنا ان نصل الى قيمها التوازنية ام لا .

وهناك ظروف معينة ينتج عنها حالة عدم التوازن وهي حالة يظهر فيها ميل نحو تغير اخر قد لا يكون في اتجاه التوازن . وحتى في مثل هذه الظروف فيسكون من المفيد ان نكون قادرين على تحديد التوازن الذي ، اذا أمكن تحقيقه فيؤدي الى إيقاف اي تغييرات جديدة .

وقد تكون هناك حالات توازن متنوعة . وحيث ان المتغيرات الاقتصادية هي متغيرات تدفقية او رصيدية فان التوازن الكامل هو التوازن الذي تكون فيه كل المتغيرات الرصيدية والتدفقية مستقرة . وهذا يعني بالضرورة ان التدفقات الصافية التي تضاف الى الارصدة تكون مساوية للصفر في حالة التوازن (وهذا لا يعني ان كل التدفقات ستكون مساوية للصفر . فالمخزون الاحتياطي من الحديد الخام في الفرن العالي قد يكون ثابتاً على الرغم من ان الفرن يعمل بكل طاقته فيكفي هنا فقط ان يتم تسليم الخام الجديد بنفس السرعة التي يتم استخدامه بها) . ويعتبر مفهوم « الحالة الساكنة » الكلاسيكية مثالا على مفهوم التوازن . والحالة الساكنة هي التي

يكون فيها رصيد رأس المال ثابتاً مع وجود مدخرات واستثمارات صافية مساوية للصفر . ولهذا التوازن الكامل او الساكن علاقة مشكوك فيها بالنسبة لمجتمعنا الاقتصادي . ومع هذا فانه من المهم ان ندرك ان هذا هو التوازن الكامل الوحيد وانه طالما كانت الاستثمارات والمدخرات لاتساوي صفرًا فلا بد من وجود تغيرات في رصيد الاقتصاد من رأس المال . في ثروة المستهلكين مما يؤدي بالتاكيد في النهاية الى التأثير في معدلات التدفقات الجارية .

وهناك نوع آخر من انواع التوازن الكلي قابل للاستخدام المباشر وهو التوازن القصير الاجل او التوازن التدفقي الذي تكون فيه المتغيرات التدفقية وليس المتغيرات الرصيدية (مستقرة دون ان يبدو عليها) على الأقل في «الاجل القصير» ميل ما نحو تغير اخر (3) وبطبيعة الحال فانه اذا كان مثل هذا التوازن التدفقي يتضمن تغيرات سالبة او موجبة في الارصدة فانه لن يمكن تحقيق كل من التوازن الرصيدي الكامل والتوازن التدفقي الكامل وسوف نجد ان نمو او تقلص الارصدة قد يحصل في طياته بنور تغيرات تالية في التدفقات ولكن نظراً لان الاضافات السنوية الى معطى الارصدة ضئيلة نسبياً مقارنة بحجم هذه الارصدة نفسها . فسوف نجد انه من المفيد احياناً التفاضل في تحليل الاجل القصير عن التغيرات التي تحدث في الارصدة . التي يظهر تأثيرها فقط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً . (4) .

والنوع الثالث الممكن من التوازن هو النوع الذي يستعمل احياناً في تحليل النمو الاقتصادي . وهذا النوع هو ما يسمى بالتوازن المتحرك . وفيه تنمو الارصدة ولكن بنفس المعدل الذي تنمو به التدفقات الجارية . ومن ثم نجد ان كل نسب الارصدة الى التدفقات ثابتة وكذلك نجد ان الاضافات الى الارصدة لاتميل حتى النهاية الى التأثير في معدلات التدفقات الجارية .

ويسمى فرع التحليل الاقتصادي الذي يهتم بدراسة نقاط التوازن ب (التحليل الاقتصادي الساكن) . statics . واكثر انواع التحليل الساكن فائدة هو (التحليل

(3) اذا كانت اسواق الاصول هي اسواق كاملة . فانه يمكن تحقيق التوازن الرصيدي في الاجل القصير . اذا ما كانت اسعار الاصول القائمة تتغير بحيث تبقى على حاملها هذه الاصول قانعين بما يملكونه منها . ولكن اذا كانت التدفقات التي تضيف الى الارصدة لاتساوي الصفر . فانه لا يمكن تحقيق التوازن الرصيدي الكامل .

(4) رغم ان هذا الاقتراض قد يبدو مقبولاً بالنسبة الى الارصدة من المنشآت والمعدات الا انه كما هو واضح ليس مناسباً او مقبولاً بالنسبة الى المخزون حيث ان تحليل الدورات التجارية لا يمكن ان يتفاضل عن التغير في المخزون .

الساكن المقارن) comparative statics، الذي يقارن بين وضعين توازنيين مطابقين لمجموعتين أو أكثر من الظروف الخارجية. وسواء كان التحليل الساكن هو تحليل بسيط أو مقارن فإنه يتم التركيز فيه على دراسة اوضاع التوازن، حيث انه لا يهتم بالزمن الذي يتحقق فيه التوازن أو بالمسار الذي يجب ان تأخذه المتغيرات للوصول الى حالات التوازن اذ ان ذلك هو ما يضطلع به التحليل الحركي.

فالتحليل الحركي يهتم اساساً بحالات عدم التوازن وكذلك بالتغير. وسواء كان عدم التوازن يتضمن غياب التوازن (التدقيقي) القصير الاجل أو يتضمن شروط وحركة اقتصاد ما ليس في حالة توازن (رصيدي) وتدقيقي (طويل الاجل فان دراسة الحركة والتغير تعتبر مجالاً للتحليل الحركي. وهذه الحقيقة كثيراً ما يتم تبسيطها بدرجة كبيرة وذلك بوصف التحليل الحركي بأنه دراسة لحركة المتغيرات الاقتصادية في اتجاه التوازن، أو من وضع توازني الى وضع توازني آخر. وعلى الرغم من ان هذه الدراسة مهمة ومفيدة جداً كتمرين في التحليل الحركي، الا انها تبقى على ارتباطاتها بمفهوم التوازن، ويتضمن التحليل الحركي الاوسع شمولاً والاكثر اهمية بجانب ذلك دراسة تحركات نظام ليس في حالة التوازن، سواء بسبب انه لا يوجد توازن، أو بسبب ان تحركات النظام ليست في اتجاه التوازن أو بسبب تغيرات مستمرة في الظروف الخارجية مثل الاساليب الانتاجية والسكان وأذواق المستهلكين والاجراءات الحكومية). وقد تقع دراسة (الدورة التجارية) ضمن هذا المفهوم الواسع للتحليل الحركي. أما مسألة تسمية التوازن المتحرك بأنه ساكن أو حركي فانها مسألة ذوق. وهناك تعريف آخر للتحليل الحركي وهو تعريف قد يكون اكثر شكلية أو اكثر صقلًا اذ يجعل جوهر التحليل الحركي مرتبطاً بدراسته للانظمة أو النماذج التي تحتوي على علاقات قائمة خلال الزمن أي علاقات نجد فيها ان القيمة التي تحصل عليها الان قد لا تتوقف فقط على القيم الآنية للمتغيرات الاخرى ولكن تتوقف ايضاً أو بدلاً من ذلك على القيم السابقة للمتغيرات الاخرى (وقد تتوقف ايضاً حتى على القيم السابقة للمتغير نفسه) (5). وامثلة ذلك هي النماذج السلوكية التي تحتوي على فترات تباطؤ زمنية (الانفاق الاستثماري الذي أقوم به اليوم متوقف على مستوى سعر الفائدة بالامس)، أو على العادة (انفاقي أو تراكمات اليوم يتوقفان - ضمن اشياء اخرى على مستوى استهلاكى بالامس)

(5) وإذا ما تمعنا النظر في هذا التعريف سوف نجد انه مساو للتعريف السابق حيث انه اذا كانت العلاقات بين المتغيرات ومن ضمنها المتغيرات السببية هي علاقات آنية (أي علاقات تتضمن متغيرات لها نفس التاريخ) فان النظام سوف يكون دائماً في حالة توازن.

(مدخراتي اليوم هي التراكمات المتجمعة لكل الادخار وعدم الادخار للذين تما في الماضي). واي نظام يحتوي على واحد أو أكثر من هذه العلاقات هو نظام حركي.

وقد توجد طبعاً حالة خاصة من حالات التحليل الحركي وهي تلك الحالة التي لا يوجد فيها تغيير أو تكون حالة توازن. وتظهر هذه الحالة عندما ينتج عن القيم السابقة التي تحدد قيم اليوم نفس القيم التي ظهرت في اليوم السابق، ومن ثم فان قيم اليوم سوف تولد نفس القيم في الغد وهكذا. وعلى هذا فان التحليل الحركي لحالة التوازن ليس ممكناً فقط، ولكنه - في الواقع - يعتبر من افضل الطرق لبحثه.

والتعريف السابق للتحليل الحركي والذي يتضمن علاقات قائمة خلال الزمن يبدو بالمقارنة كما لو كان يجعل مجال التحليل الساكن منحصرًا في تحليل انظمة تظهر فيها انظمة العلاقات السببية كعلاقات آنية فقط. وهذا التعريف يحد (بدون ضرورة) من نطاق التحليل الساكن. فاذا كان التوازن حالة لا يوجد فيها اي تغيير خلال الزمن فإنه يستتج من ذلك انه مازال التوازن قائماً، وانه من الممكن عندئذ التفاضل عن المدى الزمني للعلاقات. فمثلاً اذا كان سعر الفائدة ثابتاً فالامر واحد اذا اعتبرنا الاستثمار متوقفاً على سعر الفائدة بالامس أو متوقفاً على سعر الفائدة اليوم. لان سعر فائدة الامس هو نفس سعر فائدة اليوم. ونستطيع ان نقرر ببساطة ان الاستثمار غير المؤرخ يتوقف على سعر فائدة (غير مؤرخ ايضاً). ونفس الشيء يمكن ان يقال بالنسبة الى التعمود الذي لا يوجد له دور مستقل حين لا يوجد باي تغيير ومن ثم فإنه يمكن اهماله.

واذا ما كان التحليل يحد نفسه باوضاع التوازن فإنه من الممكن اسقاط الناحية الزمنية. اما في استخدام التحليل الساكن فاننا لسنا مضطرين لان نفعل ان بعض العلاقات تظل قائمة خلال الزمن ولكن هذه الحقيقة لا تؤدي الى ظهور اي فرق مادامنا نقصر اهتمامنا على الاوضاع التوازنية. ولكم وجود علاقات قائمة خلال الزمن هو امر لا يمكن اغفاله اذا كنا نتناول بالتحليل حالات عدم التوازن والتغير والذي يعود بنا مرة اخرى الى ان نقرن التحليل الحركي بعدم التوازن والتغير.

ومع هذا فان النظرة الكاملة للتوازن كحالة خاصة من النظام الحركي تؤدي بنا الى اكتشاف انه ليس في وسع كل الانظمة الحركية الوصول الى التوازن، وهذا صحيح حتى لو امكن ايجاد اصل توازني لهذا النظام. وقد يوجد نمط ما من المتغيرات الذي اذا ماتحقيقه فإنه سوف يعيد نفسه دون انقطاع وذلك في غياب اي اضطراب

لنظرية النقدية ونظرية الدورات الاقتصادية تاريخاً طويلاً وهما يقعان كما هو واضح ضمن الاقتصاد الكلي .

وفي واقع الامر فانه من الصعب رسم خط واضح يفصل بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي . واية نظرية عامة حقاً يجب ان تتضمن الاثنين معاً . ومثل هذه النظرية يمكن ان تشرح السلوك الفردي ، والانتاج الفردي - الدخل والاسعار ، في حين ان جميع او متوسطات النتائج الفردية ستكون المجاميع التي يتعامل بها الاقتصاد الكلي . وتوجد مثل هذه النظرية بالفعل ولكن عموميتها تتركها بمحتويات واقعية قليلة . وعلى هذا فاننا قد وجدنا انه حتى يمكن الوصول الى نتائج ذات معنى ، فان من الاحرى معالجة قضايا الاقتصاد الكلي على المستوى الكلي ومساائل الاقتصاد الجزئي على المستوى الجزئي .

وقد يستغرب الفرد حالاً عن كيفية امكانية التوصل الى اقتصاد كلي ذي معنى . فصحيح على اية حال ان الانتاج الكلي (مثلاً) هو تجميع للانتاج الفردي والسؤال الان هو كيف يمكن ان نشرح الكل بدون ان نشرح الاجزاء في نفس الوقت ؟ وتثير الاجابة عن هذا السؤال كثيراً من القضايا التي هي ابعد من ان تكون مبدئية والتي سوف تتعرض لها احياناً اثناء هذه الدراسة ولكن من الافضل ان نعلق مبكراً ولو باختصار حول هذه المسألة في اثناء مناقشتنا هذه .

ويكمن جانب من الاجابة في حقيقة ان حجج الاقتصاد الكلي يمكن ان تأخذ في الاعتبار الكثير من المحددات وتتناول الكثير من العلاقات التي لا يمكن تطبيقها على الاجزاء المنفردة . فمثلاً نجد انه يمكن ان يختلف دخل فرد ما او مجموعة من الافراد وعادة ما يكونا مختلفين عن حجم الانفاق على الانتاج الجاري في حين انه بالنسبة للمجتمع كله فان الدخل والانفاق (بعد تعريفهما بصورة صحيحة) يمكن اظهارهما دائماً متساويين .

ويمكن لاي فرد ان يدخر بدون ان يستثمر او يستثمر بدون ان يكون لديه مدخرات حالية او سابقة في حين نجد ان الادخار والاستثمار - معرفين بعناية - يجب ان يتطابقا دائماً وذلك بالنسبة للاقتصاد كله . وقد تفوق واردات قطر ما صادراته ولكن من الواضح ان صادرات وواردات كل الدول يجب ان تكون متساوية .

ويستطيع الفرد ان يخفض من رصيده النقدي وذلك بأن يدفع اكثر مما يستلم ولكن المجتمع لا يستطيع ذلك ما لم يحدث تغير في حجم النقود في المجتمع كله .

جديد . ومع هذا فانه اذا مابدا النظام من وضع اخر مختلف عن وضع التوازن فان النظام قد لا يظهر اي ميل للوصول الى التوازن ، ولكنه يولد فقط تغييرات جديدة مستمرة وهكذا . فان مثل هذا التوازن لايعني كثيراً وهو مايسمى بالتوازن غير المستقر *unstable equilibrium* . اما التوازن المستقر *stable equilibrium* . فانه - على العكس من ذلك ، توازن تتجه اليه حركة النظام او تصل اليه - فاذا ماحدث اضطراب في التوازن المستقر فانه سوف تتم العودة اليه ذلك بعكس التوازن غير المستقر .

والان فاذا ماقررنا تحليلنا على تحليل الاوضاع التوازنية فاننا لن نستطيع التمييز بين التوازن المستقر والتوازن غير المستقر . وقد كان يمكننا لهذا السبب ، ان ندافع عن التحليل الساكن كتقريب جيد وذلك بالقول باننا لانهم - او بانه في امكاننا ان نهمل ما يحدث على الطريق "واننا مهتمون فقط بالمستقرات النهائية . ولكن نظراً لاننا قد وجدنا انه من السهل تكوين نماذج اقتصادية معقولة وليست مستقرة ، او انظمة تكاد تكون مستقرة (بمعنى انها تحتاج الى وقت طويل حتى تستقر في حالة حدوث اضطراب) وكذلك بسبب ان النتائج التي نحصل عليها من هذه النماذج تتطابق مع ملاحظتنا حول مايجري في الواقع ، فاننا نعتقد الان ان طريقة التحليل الساكن هي ليست فقط طريقة قاصرة وانما يمكن ان تكون مضللة ايضاً

ومع هذا فانه نظراً لان التحليل الساكن هو التحليل الابسط ولانه يمثل نقطة بداية ليست فقط مناسبة وانما ضرورية ايضاً للتحليل الحركي فان الطريقة الاساسية للتحليل في هذا الكتاب سوف تكون طريقة التحليل الساكن ومع هذا فاننا لن نهمل التحليل الحركي اهمالاً كاملاً .

الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي

MACROECONOMICS AND MICROECONOMICS

ان معظم وليس كل محتويات النظرية الاقتصادية التقليدية وذلك حتى السنوات الخمسة والثلاثين او الاربعين الاخيرة تتكون من الاقتصاد الجزئي . فنظرية السعر والقيمة ونظرية المستهلك والمنشآت والصناعة وكذلك معظم نظرية الانتاج والرفاهية الاقتصادية هي من نوع نظريات الاقتصاد الجزئي . ومع هذا فان

وتستطيع اية منشأة او صناعة بصورة دائمة تقريباً ان تزيد من انتاجها ومن مستوى التشغيل فيها وذلك باغراء العمال وسحب المواد الاولية من الصناعات الاخرى ولكن حين يكون هناك مستوى توظيف كامل فان الصناعة ككل قد لا تستطيع زيادة الانتاج الكلي .

ويتمثل الشق الاخر من الاجابة في ان العائد من المتغيرات التي تبدو هامة جداً في شرح السلوك الفردي تميل الى ان تلغى بعضها بعضاً عندما تتناول المجاميع ويمكن توضيح ذلك من خلال علاقة الدخل - الاستهلاك والتي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الكلي . فلا يتوقف السلوك الاستهلاكي لعائلة على الدخل فقط وانما وبصورة هامة على عدة اشياء اخرى (مثل عمر رب العائلة ، وحجم العائلة ، وعمر السيارة التي تملكها العائلة ، وعمر السلع المعمرة الاخرى لديها) وعما اذا كانت العائلة تمتلك ام تستأجر مسكنها ، على حالات المرض والولادات والزواج ، عمر الاولاد في سن الجامعة وهكذا . وحتى يمكن شرح الانفاق الاستهلاكي لفرد او مجموعة صغيرة فانه يجب ادخال كل هذه المتغيرات بالإضافة الى متغيرات اخرى كثيرة . ولكن لشرح السلوك الاستهلاكي الكلي فان الكثير من هذه المتغيرات يبطل الواحد منها الاخر على الاقل في الاجل القصير . فمثلاً نجد ان التركيب العمري لاجمالي السكان يتغير ببطء شديد وكذلك نسبة الذين يملكون البيوت . وتغير الولادات والوفيات وحالات المرض نمط الاستهلاك لعائلات كثيرة ولكن تكرر وقوع مثل هذه الحالات في مجموع السكان هو امر يمكن التنبؤ به وهو ثابت عموماً . وقد يمتلك بعض الافراد سيارات قديمة او اثاثاً قديماً ولكن اخرون يمتلكون سيارات حديثة واثاثاً جديداً وهكذا . ولا يمكن اهمال مثل هذه المتغيرات كلياً عند تناول السلوك الكلي وخصوصاً عند معالجة فترات زمنية طويلة . ولكن مع هذا فان اهميتها تتضاءل في زمن معين ، ويمكن احياناً اهمالها باطمئنان . ويمثل هذا واحداً من أهم مزايا التحليل الاقتصادي الكلي . فالسلوك الاقتصادي معقد ومتنوع عموماً بحيث انه حتى في التحليل الكلي سنجد انفسنا مضطرين الى ادخال عدد من المتغيرات ولكن مع هذا فاننا نستطيع ان نتعامل وبإيمان مع أنظمة تحتوي على عدد اقل من المتغيرات من تلك التي ترتبط بالاقتصاد الجزئي .

وبصورة خاصة فاننا نجد ان معظم الاقتصاد الجزئي يجب ان يتناول الاسعار النسبية للسلع والخدمات . فاذا ارتفعت اسعار سلعة ما فان ذلك يؤدي الى جذب الموارد الى انتاج هذه السلعة ويؤدي بالمشتريين الى تحويل مشترياتهم الى اتجاهات اخرى روان تقلب علاقات الاسعار هذه هو الذي يؤدي الى تغيير في هيكل استخدام

الموارد . ولكن الاسعار النسبية هي التي تكون موضع الاعتبار دائماً . اي سعر السلعة أ بالنسبة الى سعر السلعة ب . ج . د وهكذا ومعدل الاجر في الصناعة او المنشأة أ بالنسبة الى الاجر المدفوع في مكان آخر او سعر خدمات عنصر انتاجي معين (تؤثر في دخل هذا العنصر) بالنسبة الى الاسعار التي يجب ان يدفعها الشخص الذي يحصل على هذا الدخل مقابل سلع استهلاكية معينة . او السلع الاستهلاكية بصورة عامة وهكذا . ولكن مرة اخرى نجد ان تأثير الاسعار النسبية قد يتلاشى بدرجة كبيرة عند تناول الاقتصاد ككل . فاذا حدثت زيادة في سعر سلعة ما فان ذلك يعني انه قد حدث انخفاض في اسعار السلع الاخرى بالنسبة الى سعر السلعة الاولى .

واذا كسبت صناعة ما او منتج ما او خسر مستهلكين او عناصر انتاج نتيجة لتغير في الاسعار النسبية فانه قد توجد صناعات اخرى او منتجات اخرى قد كسبت او خسرت بحيث نجد ان المقادير الكلية لم تتأثر كثيراً . ولكن مع ذلك فان هذه التغيرات الداخلية تبقى موضع اهتمام اساسي للاقتصاد الجزئي .

ولا يعني ذلك القول ان الاسعار النسبية لاهميتها بالاقصاد الكلي . على الرغم من ان معظم النظرية الاقتصادية الكلية قد اهتمت بها حتى الان . ومع هذا فانه يمكن تبرير اهمال الاسعار النسبية - التي هي موضع الاهتمام الاساسي للتحليل الاقتصادي الجزئي . كشكل من اشكال التقريب الاولى . وحيث ان أي سعر هو نسبي ليس فقط بالنسبة الى الاسعار الانفرادية بشكل عام وككل وانما بصورة مهمة احياناً بالنسبة الى الكثير من الاسعار الانفرادية الاخرى ، فان التفاضل عن الاسعار النسبية يقلل كثيراً وبضربة واحدة من عدد المتغيرات التي يعالجها الاقتصاد الكلي . (٦)

مشكلة التجميع : The problem of Aggregation

وعلى الرغم من ان هذه الاسباب تؤدي - جزئياً - الافتراض القائل بإمكانية وجود اقتصاد كلي له معنى ، الا انها لاتصل بشكل محدد بالعلاقات التي يجب ان تكون بين نظريات الاقتصاد الجزئي السلوكية وما يقابلها من نظريات الاقتصاد الكلي . ولم تحظ هذه المسألة بالاهتمام الذي تستحقه من جانب الاقتصاديين الا انها مع ذلك قد حظيت باهتمام يكفي للإشارة الى وجود مشاكل

(٦) سوف نتناول وباختصار في الفصل السادس عشر اهمية الاسعار النسبية للانفاق الاستهلاكي الكلي .

ولكن إذا افترضنا أننا لم نجد مثل هذه العلاقة بين الاستثمار الكلي لمجموعة من المنشآت وبين الأرباح الكلية لهذه المجموعة هل أن ذلك سيجعل الفرضية خاطئة؟ قد لا يكون كذلك صحيحاً .
نفترض أن دالات الاستثمار هي كما يأتي ،

الحالة (أ)

$$I_A = 100 + 0.1R_A$$

$$I_B = -20 + 0.8R_B$$

$$I_C = R_C$$

حيث I_i هي أحجام الاستثمار للمنشآت في . (i)

R_i هي أحجام الأرباح للمنشآت في . (i)

ويرتبط استثمار كل منشأة خطياً بالأرباح بميل موجب .. ونفترض الآن أن حجم الأرباح في نقطتين زمنيتين مختلفتين كان كما يلي :

Time 1
$R_A = 100$
$R_B = 100$
$R_C = 200$
$\Sigma R = 400$

Time 2
$R_A = 300$
$R_B = 200$
$R_C = 0$
$\Sigma R = 500$

وسيكون الاستثمار طبقاً للعلاقات السابقة كما يأتي :

Time 1
$I_A = 110$
$I_B = 60$
$I_C = 200$
$\Sigma I = 370$

Time 2
$I_A = 130$
$I_B = 140$
$I_C = 0$
$\Sigma I = 270$

$$\frac{\Delta \Sigma I}{\Delta \Sigma R} = \frac{-100}{100} = -1$$

وسوف نلاحظ أنه على الرغم من أن الأرباح قد زادت بمقدار 100 إلا أن الاستثمار قد انخفض ومع هذا فإنه يبقى صحيحاً أن الاستثمار بالنسبة لكل منشأة يرتبط بعلاقة موجبة مع الأرباح والسبب هنا طبعاً هو أن توزيع الأرباح الكلية قد تغير

هائلة عند محاولة ترجمة نظريات الاقتصاد الجزئي إلى اقتراحات قابلة للاختبار على المستوى الكلي . كما توجد أيضاً مشاكل عند محاولة اشتقاق نظريات اقتصادية جزئية على أساس الانتظام التجريبي الذي يتم ملاحظته على المستوى الكلي .

لقد تطورت نظريات الاقتصاد الجزئي على افتراض مسبق *a priori* قائم على مفهوم تحقيق الاستجابة أو تعظيم النفع مع وجود بعض العلاقات الفيزيولوجية أو الفنية المفروضة مسبقاً بين المدخلات والمخرجات . وعلى الرغم من أننا قد نستطيع أحياناً اختبار أو قياس مثل هذه النظريات على أساس اقتصادية جزئية صرفة وذلك من خلال دراسات المنشآت الفردية أو المستهلكين الأفراد إلا أن أغلب البيانات تمثل نوعاً من التآليف بين الوحدات . ومن هنا تظهر مشاكل التجميع حتى عند قياس واختبار نظريات الاقتصاد الجزئي التقليدية للأسعار وتوزيع الدخل وبديهاً فإننا نفترض أن هذه المشاكل تزداد حدتها كلما اتسع مدى التجميع لدينا سواء بالنسبة للعائلات أو المنشآت أو المنتجات . والمشاكل التجميعية هي ذات أنواع مختلفة . واحد هذه الأنواع هو احصائي بالمعنى الفني الضيق . وهو ينشأ أساساً من حقيقة أن هناك نوعاً ما من العشوائية *randomness* أو « عدم التحديد » *indeterminacy* في السلوك الفردي . أو عدم الدقة في قياس هذا السلوك الفردي ويجب أن يتوفر في الطرق الاحصائية التي تستخدمها في التجميع وجود افتراضات معينة (ومن الأفضل أن تكون واضحة) حول هذا العنصر العشوائي . وعلى الرغم من أهمية هذه المشاكل الاحصائية فإننا لن تناولها هنا ، وذلك بافتراض أن كل القياسات هي قياسات سليمة وأنه لا يوجد أي عنصر عشوائي في السلوك الفردي . وبجانب هذه الأسئلة الاحصائية فإنه توجد مشاكل ترتبط بالمفاهيم ، والتي إذا أهملناها عرضاً أنفسنا للخطر (٧) .

وكمثال بسيط نفترض أن نظرية الاقتصاد الجزئي تقرر أن استثمارية منشأة هو دالة لأرباحها (وذلك من بين أشياء أخرى) .

(٧) للحصول على نظرة أكثر شمولية وأكثر مفصلاً في معالجة مشاكل التجميع (ومن بينها المشاكل الاحصائية) من هذه المعالجة انظر : H. Theil: *Linear Aggregation of Economic Relations* Amsterdam, North - Holland, 1954

وكذلك انظر الترجمة التي كتبها R. G. D. Allen في كتابه *Mathematical Economics* (London, Macmillan) وخصوصاً الصفحات 694 - 724 .

بصورة جوهرية ويمكن ان نستنتج من هذا المثال انه اذا تغير توزيع المتغيرات الكلية « المستقلة » تغيراً واسعاً وغير منتظم فاننا لن نستطيع اشتقاق دالات كلية مستقرة او ذات معنى . وبالعكس فاننا باستخدام البيانات الكلية فاننا لن نستطيع ان نكتشف العلاقات الجزئية الصحيحة . الا انه توجد تحفظات عديدة على مثل هذه النتيجة الواضحة . فقد حصلنا على النتيجة في المثال السابق جزئياً وكذلك بسبب ان العلاقات الجزئية الفردية التي استخدمناها لهما درجات ميلان مختلفة بشكل كبير . والواقع هو انه اذا كانت درجات الميل متطابقة ، فان تغير توزيع الارباح الجزئية لم يكن ليؤثر على الاطلاق . ويمكن ملاحظة ذلك اذا نظرنا الى المثال التالي

الحالة (ب)

$$\begin{aligned} I_A &= 60 + 0.5R_A \\ I_B &= 10 + 0.5R_B \\ I_C &= 100 + 0.5R_C \end{aligned}$$

لقد تم اختيار هذه الدوال بحيث ينتج عنها نفس التوزيع السابق وكذلك نفس الاستثمار الكلي كما هو في الحالة (أ) مع التوزيع الاولى للارباح ويمكن الان اجراء المقارنة الآتية ،

نقطة الزمن الثانية (2)

$$\begin{aligned} R_A &= 300 & I_A &= 210 \\ R_B &= 200 & I_B &= 110 \\ R_C &= 0 & I_C &= 100 \\ \Sigma R &= 500 & \Sigma I &= 420 \end{aligned}$$

نقطة الزمن الاولى (1)

$$\begin{aligned} R_A &= 100 & I_A &= 110 \\ R_B &= 100 & I_B &= 60 \\ R_C &= 200 & I_C &= 200 \\ \Sigma R &= 400 & \Sigma I &= 370 \end{aligned}$$

أي أن ،

$$\frac{\Delta \Sigma I}{\Delta \Sigma R} = \frac{50}{100} = 0.5$$

يمكن ان نلاحظ هنا ان تغيراً في الارباح بمقدار 100 نتج عنه تغير في الاستثمار بمقدار 50 تماماً مثل العلاقة الحدية التي تصح بالنسبة لكل منشأة على حدة وقد كان من الممكن ان نحصل على هذه النتيجة حتى اذا اختلف مجموع الارباح عن الزمن الاول . ويجب ان يكون واضحاً انه حتى اذا كانت درجات الميل غير

متطابقة بل كانت بدلاً من ذلك متقاربة تتراوح - مثلاً - بين 0.45 و 0.55 ففي هذه الحالة فان اية زيادة في الارباح الاجمالية سوف تؤدي الى زيادة في الاستثمار بمقدار حوالي نصف الزيادة في الارباح عموماً وذلك بدون التأثير بكيفية توزيع الارباح (بين المؤسسات .. المترجم) . وبطبيعة الحال فانه حتماً في هذه الحالة - فان درجة ميل العلاقة الكلية يمكن ان يقع بسهولة خارج المدى 0.45 - 0.55 بل يمكن في الحالات الاستثنائية ان تكون سالبة ، او اكثر من (0.1) مثلاً . والمثال الآتي يوضح ذلك ،

لنفرض ،

الحالة (ج)

$$\begin{aligned} I_A &= 200 + 0.45R_A \\ I_B &= -40 + 0.5R_B \\ I_C &= -20 + 0.55R_C \end{aligned}$$

نقطة الزمن (2)

$$\begin{aligned} R_A &= -100 & I_A &= 155 \\ R_B &= 250 & I_B &= 85 \\ R_C &= 350 & I_C &= 172.5 \\ \Sigma R &= 500 & \Sigma I &= 412.5 \end{aligned}$$

نقطة الزمن (1)

$$\begin{aligned} R_A &= -200 & I_A &= 110 \\ R_B &= 200 & I_B &= 60 \\ R_C &= 400 & I_C &= 200 \\ \Sigma R &= 400 & \Sigma I &= 370 \end{aligned}$$

نقطة الزمن الثالثة (3)

$$\begin{aligned} R_A &= 500 & I_A &= 425 \\ R_B &= 100 & I_B &= 10 \\ R_C &= -100 & I_C &= -75 \\ \Sigma R &= 500 & \Sigma I &= 360 \end{aligned}$$

وكما هو واضح فان الميل الحدي للاستثمار هو 0.425 في كل من النقطة الزمنية الاولى والثانية في حين انه يساوي (0.1 -) بين نقطة الزمن الاولى والثالثة .

والنتيجة الاولى التي نحصل عليها هي ان عملية التجميع هي عملية سليمة اذا كان سلوك الوحدات الفردية الخاضعة لعملية التجميع متشابهاً بصورة أساسية ، وكذلك اذا كان توزيع المتغيرات المستقلة لا يتغير بطريقة عنيفة جداً . ومعنى ذلك ، انه من المهم - في عملية التجميع - أن نجمع معاً تلك الوحدات التي تعتبر استجاباتها متشابهة تقريباً ، وان التجميع الذي يغطي اشكالا مختلفة بدرجة كبيرة

ويمكن توضيح هذه النقطة الأخيرة . وذلك بأن ندرس بشكل أكثر عمومية الحالة التي نجد منها أن توزيع المتغير المستقل يتوقف بصورة منتظمة على حجمه الكلي . فإذا أخذنا الحالة البسيطة الآتية التي يكون لدينا فيها ثلاث علاقات جزئية لثلاث وحدات فردية . كما يأتي :

$$\begin{aligned} y_a &= a_0 + a_1 x_a \\ y_b &= b_0 + b_1 x_b \\ y_c &= c_0 + c_1 x_c \end{aligned}$$

ولنفرض أيضاً « دوال التوزيع » الآتية التي تمثل العلاقة بين تحركات المتغيرات المستقلة الفردية (x_a, x_b, x_c) والمتغير الكلي (x) الذي هو حاصل جميع المتغيرات الجزئية الآتية .

$$\begin{aligned} x_a &= A_0 + A_1 x \\ x_b &= B_0 + B_1 x \\ x_c &= C_0 + C_1 x \end{aligned}$$

حيث أن $A_1 + B_1 + C_1 = 1$, $A_0 + B_0 + C_0 = 0$ ونهتم الآن بالبحث عن العلاقة بين المتغير الكلي التابع (الذي يساوي $y_a + y_b + y_c$) والمتغير الكلي المستقل x وبالحل البسيط فإننا نتوصل إلى التعبير التالي عن y بدلالة x

$$y = (a_0 + b_0 + c_0) + (a_1 A_0 + b_1 B_0 + c_1 C_0) + (a_1 A_1 + b_1 B_1 + c_1 C_1)x$$

وبالتمعن في هذه المعادلات سنجد (في الحالة العامة) أن منحني الدالة سوف يقطع المحور الرأسى (أي الجزء الثابت من العلاقة الكلية) عند نقطة تبعد عن نقطة الأصل بمقدار يساوي حاصل جمع نقاط التقاطع الجزئية (الحد الأول من المعادلة) زائداً حاصل جمع مرجع لنقاط التقاطع لدالة التوزيع كل منها مرجح باستخدام الميول الجزئية (الحد الثاني) في حين نجد أن الميل الكلي (الحد الثالث) هو وسط مرجح للميول الجزئية حيث يتم الترجيح باستخدام ميول دالة التوزيع المناسبة . ونلاحظ هنا وسطاً مرجحاً بدلاً من أن نطلق عليها مجموعاً مرجحاً لأن حاصل جميع مفردات الترجيح وهي $A_1 + B_1 + C_1$ يجب أن يساوي الواحد الصحيح (ومن ثم تتوقف الدالة الكلية بصورة معقدة نسبياً) وهي أكثر تعقيداً إذا زاد عدد المتغيرات المستقلة عن الواحد (على كل من الدوال الجزئية الفردية وكذلك على شكل دوال التوزيع .

قد يكون خطراً ، إلا إذا تأكدنا من أن المتغيرات المستقلة تتغير بشكل واحد عموماً لكل الوحدات . وكثيراً ما يمكن تحقيق هذا الشرط الأخير . فمثلاً إذا كان المتغير المستقل هو سعر معين (أو المستوى العام للأسعار) أو سعر فائدة ، فإننا من الممكن أن نفترض أن جميع المنشآت أو المستهلكين سيتعرضون لنفس التغيرات عند نقطة زمنية معينة . فعندما يكون المتغير المستقل هو دخل ما ، فإننا سنكون أقل تأكيداً . وعندما يزداد أو ينخفض الدخل المتاح للانفاق (أو الأرباح) فإن الأفراد الذين يحصلون على الدخل قد يواجهون بمواقف تختلف كثيراً عن الموقف الوسط أو الموقف الكلي . وقد تكون هناك مشاكل إذا حدث وتم تجميع هذه المواقف المختلفة مع أنواع كثيرة من ردود الفعل الفردية (الميل الجزئية) .

ومع هذا فإن وجود اختلاف واسع في مواقف اصحاب الدخل قد لا يكون خطيراً . وذلك حين نتعامل مع عدد كبير من الوحدات . بشرط أن يكون هذا الاختلاف الواسع من المواقف ذا طبيعة عشوائية ، وذلك بمعنى أنه لا يوجد اتجاه منتظم لدى ذوي دخول يواجههم نوع معين من حركات الدخل ، وذلك في شكل اختلاف معدلات رد الفعل (الميل الجزئية) عن المتوسط للمجموعات الأخرى . فالحقيقة التي تقرر أن مواقف الأفراد تجاه التغير في الأرباح تختلف كثيراً ، هو ليس بالأمر الخطير بالنسبة لدالة الاستثمار التي تفرضها إلا إذا كانت المؤسسات التي تنخفض أرباحها (مثلاً) حين تزداد الأرباح الكلية لهما ميل للاستثمار يختلف كثيراً عن ميول المنشآت الأخرى .

ولكن إذا افترضنا - من ناحية أخرى - أنه توجد لدينا أسباب تدعو للاعتقاد بأن التغير في توزيع المتغيرات المستقلة ليس فقط عشوائياً ولكن بدلاً من ذلك أنه توجد تغيرات بين مواقف أو تجارب مجموعات فرعية تختلف عن التحركات الكلية (أو الوسطية) . فمثلاً إذا كانت هناك مجموعة فرعية من المنشآت ذات أرباح ثابتة جداً ومجموعة أخرى من المنشآت ذات أرباح متغيرة جداً (هذه المجموعة الأخيرة من المنشآت قد تتركز في صناعة معينة أو قد تكون ذات حجم يختلف عن المجموعة الأولى) بحيث نجد أن التغيرات في الأرباح الكلية هي أساساً نتيجة للتغيرات في أرباح هذه المجموعة الأخيرة ففي هذه الحالة نجد أن ميل الدالة الكلية سوف يعكس أساساً (ربما بشكل غير نموذجي) ردود فعل هذه المجموعة (الأخيرة) (8) .

(8) وعلى هذا بناءً على Theil (المرجع السابق للملاحظة رقم 6) ص 24 - 26 بأنه نظراً لأن الدخل العالي يعتبر أكثر تقلباً من الدخل المنخفض فإن الميل الحدي الكلي للاستهلاك سوف يعكس أساساً الميل الحدي الأقل غالباً لاستهلاك المائلات ذات الدخل المرتفع .

ويعتبر هذا من الخطورة بمكان خاصة اذا كانت هناك اقتراحات حول سياسات معينة قائمة - كما يلاحظ في بعض الحالات - على نتائج تحليلية تعكس هذا الافتراض الخاطيء .

وعلى الرغم من ان مشاكل عملية التجميع في الاقتصاد الكلي يمكن ان تكون مشاكل عويصة جداً وعلى الرغم من اننا سوف نعطيها بعض الاهتمام من وقت لآخر البحث الا اننا سوف نمر عليها سريعاً . ويرجع هذا بشكل عام الى ان المهتمين بالاقتصاد الكلي لم يعملوا على دراسة هذه المشاكل بعد وانه لا يوجد لدينا ما يمكن قوله بصدها .

افتراضات النظرية الاقتصادية الكلية المشتقة من النظرية الجزئية : The Microeconomic Assumptions of Macroeconomic Theory

ان نظريات الاقتصاد الكلي المروضة للمناقشة في هذا الكتاب سواء كانت نماذج كلاسيكية مبسطة او نماذج " مابعد كينز " هي نظريات معبر عنها في اطار متغيرات كلية وتتضمن علاقات دالية وتعرفية بين هذه المتغيرات . مع ذلك فان ماتلخصه هذه العلاقات الكلية ليس هو سلوك لمجموعة من متخذي القرارات ولا هو محدّدات يفرضها جهاز انتاجي ضخم . بل سلوك الافراد من مستهلكين ومشاريع (منشآت) وكذلك القيود الموضوعة على سلوك هؤلاء الافراد .

ومن الواضح انه يجب وضع بعض الافتراضات الخاصة بهذا السلوك سواء تم ذلك في شكل صريح او ضمني . وفي الاقتصاد الكلي عموماً كانت هذه الافتراضات ضمنية ولكن اصبح الآن واضحاً بشكل أكبر انه من المهم جداً أن توضع هذه الافتراضات في شكل صريح بأكبر درجة ممكنة .

وحيث اننا نهتم باقتصاد يماثل اقتصاد الولايات المتحدة فاننا نفترض - طبعاً - ان معظم النشاط الانتاجي يتم بواسطة المنشآت الفردية وكذلك ان معظم الاستهلاك يقوم به الافراد . بالإضافة الى ذلك فان ايصال السلع والخدمات المنتجة بواسطة المنشآت الى الافراد يتم بواسطة نظام لامركزي من الاسواق وكذلك فان خدمات عناصر الانتاج تصل الى المنشآت من خلال نظام مماثل للأسواق .

كما نستخدم نظريات الاقتصاد الكلي الافتراضات الخاصة بسلوك المستهلكين والمنشآت الانتاجية وكذلك الافتراضات الخاصة بالاسواق التي تربط

ويمكن لنا ان نرى ايضاً - في هذه الحالة البسيطة - ان نقطة تقاطع الدالة الكلية تساوي حاصل جمع نقاط التقاطع الجزئية فقط في حالة ما اذا كانت ثوابت دوال التوزيع تساوي جميعها صفر (كما سوف يكون عليه الحال اذا ما كانت نسب توزيع المتغير المستقل ثابتة) . ويمكن ان نلاحظ ايضاً ان الميل الكلي هو وسط مرجع للميول الجزئية والذي يكون فيه التوزيع المتساوية ($a_1 = b_1 = c_1$) فان للتقلب وكذلك نلاحظ انه اذا كانت الميول الجزئية متساوية (لن يكون لها اي تأثير . اوزان التوزيع) والتي يمثلها هنا توزيع المتغير المستقل (لن يكون لها اي تأثير . ويمكن الحصول على نتائج مشابهة في حالة ما اذا كان اي من x او y رقماً قياسياً ثابت التوزيع بدلاً من ان يكون اي منهما تجميعاً للمتغيرات الكلية المقابلة .

والاستنتاج العام هو ان شكل العلاقات الكلية يعكس كلاً من : (أ) اشكال العلاقات الجزئية المقابلة و (ب) ان المفردات المنتظمة في توزيع المتغيرات المستقلة هي ذات اهمية كبيرة للاقتصاد الكلي وهذا يعني انه حتى لو كانت لدينا علاقة كلية مستقرة الى حد كبير فان مدى استقرارها في المستقبل يمكن ان يتوقف على استمرار واحدة او أكثر من علاقات التوزيع . فمثلاً اذا حدث تغير في توزيع السكان او في اذواق المستهلكين او تركيب قطاع الاعمال ، او في السياسة الحكومية بحيث تؤثر في علاقات التوزيع فان ذلك قد يؤدي الى تغير العلاقة الكلية حتى ولو بقيت العلاقات الجزئية المقابلة (اي التي تمثل انماط سلوك الوحدات الفردية) ثابتة .

وحيث ان الكثير من نماذج الاقتصاد الكلي لا تحتوي على دوال توزيع بصورة صريحة فان اي تغير في هذه الدوال يقلب التنبؤات القائمة على أساس افتراض استقرار الدوال الكلية .

وتصبح مشكلة التجميع أكثر صعوبة اذا افترضنا مسبقاً ان العلاقات الجزئية الاساسية هي علاقات غير خطية كما هو الحال مثلاً في دوال انتاج المنشآت الفردية . ويمكن التحكم في مشكلة عدم الخطية هذه فقط اذا كان توزيع الانتاج الكلي يتم دائماً بنسب ثابتة بين عدد ثابت من المنشآت . ولكن الواقع هو ان اي تغير في الانتاج الكلي في اغلب الحالات يتضمن تغييرات متميزة في توزيعه بين الصناعات والمنشآت . وبالإضافة الى ذلك فانه يجب عدم افتراض ثبات عدد المنشآت مع زيادة او انخفاض الناتج الكلي . وكما سيتضح فيما بعد في الفصل الرابع فان الافتراض المتفائل الذي يفترضه العديد من الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاد الكلي حول وجود دالة انتاج كلية في الاقتصاد يشابه شكلها الشكل المقترح بالنسبة للمنشآت ، هو افتراض ليس له ما يبرره .

بينها والتي تستخدم عادة في التحليل الجزئي سواء كان ذلك ناتجاً عن التقليد أو عن الملاءمة. والافتراض الاول التقليدي الذي يتم وضعه نموذجاً في الاقتصاد الجزئي هو ان المستهلكين والمتجعين في كل سوق هم من التعدد والاستقلالية بحيث ان كلا منهم هو « آخذ للأسعار » Price taker بمعنى انه لا يحدد السعر بنفسه وانما يقبل السعر الذي يتحدد نتيجة التفاعل المتبادل بين البائعين والمشتريين. وبما ان ذلك لم يعد صحيحاً بالنسبة للكثير من الاسواق في الاقتصادات الحديثة فانه سوف يكون ضرورياً ان نقيم الى اي مدى يمكن ان تتأثر النظرية الكلية نتيجة لادخال فرضية وجود اسواق تنافسية غير كاملة "مثل الاحتكار او احتكار القلة او اي شكل آخر من هياكل السوق ذات المنافسة غير الكاملة التي تتحدد فيها الاسعار ويتم الحفاظ عليها لفترات لا يستهان فيها.

والافتراض الثاني وهو افتراض أكثر حداً هو ان جميع الاسواق هي دائماً في حالة توازن، بمعنى ان الاسعار تتحدد بحيث لا يكون هناك اي عامل اقتصادي غير راضٍ عن المبادلات التي تتم في السوق. وللتعرف على ما يتضمنه مثل هذا الافتراض لناخذ التحليل المألوف لسوق تنافسية واحدة. ان دالة عرض هذا السوق تجعل تدفق كميات السلع المخططة او المرغوبة دالة مباشرة بسعر السوق وان دالة طلب هذا السوق تجعل من هذه التدفقات المخططة او المرغوب فيها دالة ذات علاقة عكسية للسعر. وسوف يكون هناك سعر توازني ما تتعادل عنده المشتريات المخططة او المرغوبة مع المبيعات المخططة او المرغوبة. والتبادل الذي يتم عند هذا السعر التوازني سوف لا يترك اي بائع او مشتر دون ان يحقق مبيعاته او مشترياته التي يرغب فيها ويتغير هذا السعر التوازني بصورة مستمرة - بطبيعة الحال - اذا حدث تغير في دالة الطلب او دالة العرض.

وعلى هذا فاننا عادة مانفترض ان كل المعاملات تتم عند الاسعار التوازنية والكميات التوازنية. واذا تمنعنا النظر للحظة فسوف يظهر لنا ان مثل هذا الافتراض ليس صحيحاً. ان ذلك يتضمن وجود قوة ما في السوق توجه السعر أنياً نحو التوازن حتى ولو كانت ظروف كل من الطلب والعرض تتغير بسرعة. واذا اخذنا بفرض ان كلا من المشتري والبائع يسلك سلوك أخذ للسعر فان ذلك لا يمكن ان يكون مؤكداً مالم تدخل وسائل جديدة ومثل هذه الوسيلة قد تكون وجود دلال auctioneer. ودور هذا الشخص - تصورياً - هو ان يقوم بالاعلان عن السعر لكي يتعرف على الكميات المطلوبة والكميات المروضة عند هذا السعر. فاذا ماكان هناك عند هذا السعر فائض في العرض او فائض في الطلب فانه سوف ينادي على سعر آخر ويتأكد

ثانية من وجود فائض في العرض او فائض في الطلب. وتستمر عملية التجربة والخطأ هذه (او ماسماه Walras) « تلمس الطريق » groping or Tôtonnement حتى يتحقق التوازن وحينئذٍ فقط يتم التبادل. واذا ماتوفرت بعض الافتراضات المعقولة والمقبولة فيمكن البرهنة عندئذٍ على ان مثل هذه العمليات تؤدي الى السعر والكمية التوازنيين.

وقد نجد انه يوجد « اتجاه » Tendency في كل من السعر والكمية للتحرك نحو التوازن. وذلك في ظل اشكال تنظيمية اخرى للاسواق أكثر واقعية بما في ذلك حالات تحديد الاسعار price setting وحالة ما اذا كان المشتري آخذاً للكمية quantity taking. وفي ظل هذه الاشكال المختلفة نجد ان التبادل يتم حتى ولو كان السوق غير متوازن (اي قيام المتاجرة عند اسعار غير توازنية) وان عملية التحرك نحو التوازن تستغرق وقتاً من الزمن. وهكذا فان من الواضح ان النظرية تقرر وصفاً غير دقيق للسوق.

الافتراض الثالث - الذي يرتبط بالفرضية السابقة - والذي تتضمنه نظريات السوق التقليدية هو ان كل البائعين والمشتريين يعرفون اسعار السلع التي يتعاملون بها. كما يعرفون ايضاً اسعار كل السلع الاخرى المرتبطة بسلوك المشتريين او البائعين في سوق معينة. وهذا كما لو كانت كل الاسعار هي اسعار معلنة في نفس الوقت في كل موقع من مواقع اتخاذ القرار بحيث تتوفر كل المعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات البيع او الشراء لكل المتعاملين وهذا هو ما يسمى بطريقة غير محددة بأنه يمد معلومات كاملة.

وفي الواقع لا يوجد لدى كل المشتريين او البائعين مثل هذه المعلومات. بل بدلاً من ذلك يتم اتخاذ القرارات في مواجهة درجة ما من الخطأ او عدم التأكد حول السعر.

ويعتبر مثل هذا النوع من عدم التأكد فيما يتعلق بالسعر مهماً، لأن ذلك يعني ان التبادل يمكن ان يتم في السوق أنياً عند أكثر من سعر واحد او على الاقرب عند سعر لم يتوقع بعض البائعين او المشتريين الحصول عليه او دفعة عند اتخاذهم قراراً بالبيع او الشراء. (ويمكن ان تأخذ في الاعتبار ايضاً تأثيرات عدم التأكد فيما يتعلق بجوانب اخرى متعددة للسوق.

والافتراض الرابع الذي يعتبر أكثر ارتباطاً بنظريات الاقتصاد الجزئي الأكثر تبسيطاً هو توقعات السعر الاحادية (اي توقعات سعرية ذات مرونة تساوي

بعض نواحي القصور في هذا التحليل:

Some limitations of the Analysis

لقد سبق ان اشرنا الى ان هذا الكتاب يتناول - بصورة محدودة - التحليل الحركي . ومع هذا فانه توجد نواحي قصور اخرى هامة ايضاً يجب ان تلفت نظر القارئ اليها .

واحد هذه الجوانب هو غياب التحليل المنهجي للنمو الاقتصادي . غير ان الموضوع ليس غائباً . بل قد تكون الاشارة الى الموضوع هنا هي أكثر منها في اي كتاب آخر في الاقتصاد الكلي . ومع هذا فان النظرية الوحيدة التي تم تحليلها بصورة منهجية والتي تبدو كمرشح لأخذها في الاعتبار ماهي النظرية الكلاسيكية الحديثة في النمو . وبالنسبة لهذا الكاتب فان ذلك يبدو عقيماً وغير كاف كمعالجة لمثل هذا الجانب الهام من الاقتصاد الكلي الحديث بحيث انه لن يستطيع التنافس بنجاح مع موضوعات اخرى مهمة يجب ان تحتويها معالجة مثل هذه . وعلى هذا فان مناقشة مسألة النمو هنا هي مناقشة غير منهجية وغير منتظمة ولكن يندر غيابها لمدة طويلة .

والاستبعاد الثالث هو استبعاد ربما كان أكثر اهمية يكمن في انه لا توجد أية اشارة مهمة الى العلاقات الكلية الدولية في اي مكان من هذا الكتاب . والسبب هو ان الموضوع هو من السعة بحيث لا يمكن ان يتضمنه مثل هذا الكتاب فمتناول هذا الموضوع بصورة صحيحة يحتاج الى الكثير بحيث لا يمكن ان تحتويه الا مادة في الاقتصاد الدولي . ويمكننا فقط ان نحذر القارئ من ان التحليل ليس تحليلاً كاملاً في نقاط كثيرة لأننا لم نأخذ في الاعتبار التأثيرات وردود الفعل الدولية ويمكن ان ننصح طالب الاقتصاد الكلي المجد بأن يدرس الاقتصاد الدولي كذلك .

ومع ذلك فان العكس صحيح ايضاً اذ ان الكثير من محتوى هذه المادة مهم لدراسة الاقتصاد الدولي . وحيث انه لا يوجد كتاب منهجي متوسط في هذا المجال يمكن ان يتضمن كل ما ذكر هنا فان النصيحة المتوازنة التي يجب اعطاؤها لدارسي الاقتصاد الدولي هي ان يدرس الاقتصاد الكلي ايضاً .

الواحد) . ويعني هذا أنه على الرغم من أن الاسعار المتوقعة قد تكون مختلفة عن الاسعار الجارية فان اي تغير في الاسعار الجارية سوف يؤدي الى نفس النسبة من التغير (وفي نفس الاتجاه) في توقعات كل المتعاملين بالنسبة للاسعار المستقبلية . وليس هذا هو الحال بالضرورة حيث انه كثيراً ماتسود انماط اخرى مختلفة (للتوقعات) .

ان هذه القيود (وقيوداً اخرى غيرها) على الافتراضات التقليدية في التحليل الجزئي قد تكون او قد لا تكون مهمة كثيراً لاغراض الاقتصاد الجزئي اذ ان ذلك يتوقف على نوع المشكلة موضع الاعتبار . ولكن من الناحية الاخرى سنرى فيما بعد - انها قد تكون حاسمة بالنسبة الى التحليل الكلي (على الاقل عندما يتم تطبيق ذلك في كثير من المسائل الكلية) . والسبب في ذلك يرجع الى انه اذا كان كل او بعض هذه الافتراضات التي ذكرت سابقاً لا تعطي وصفاً دقيقاً للاسواق الجزئية النموذجية فان غياب هذه الشروط التي تم افتراضها قد يزيل او يضعف من أية امكانية لاتجاه المستويات العامة للاسعار او الكميات الكلية (للنتائج والتشغيل وغيرها) . وبدلاً من ذلك فانها تسبب اقترابها او استقرارها عند توازن غير حقيقي " او حتى التحرك بعيداً عن التوازن الحقيقي . ومثل هذه النتائج هي نتائج غير متصورة بالنسبة للاسواق الجزئية التي تتم دراستها في التحليل الجزئي .

فاذا كان الحال كذلك فان القارئ قد يتساءل عن مدى فائدة بحث النظريات الكلية القائمة على أسس الاقتصاد الجزئي المبسطة جداً . وأحد الاسباب قد يكون مجرد السهولة (الملاءمة) حيث انه اذا لم نأخذ في الاعتبار الفروض الاربعة السابقة فإن ذلك سوف يؤدي الى زيادة كبيرة في صعوبة التحليل حيث يتطلب توصيفاً لغوياً وكذلك نماذج رياضية أكثر تعقيداً . وقد يؤدي الى ظهور عناصر كثيرة من عدم التحديد . وبالتالي فانه من المفيد على الأقل ان نبدأ من أبسط هيكل جزئي . وقد تثير النظريات الكلية التي تستخدم هذه الافتراضات ما يكفي من الصعوبات . وعلى كل فاننا سوف نسمح فيما بعد لنظريات جزئية أكثر صعوبة وذلك عندما نحاول التوصل الى النواحي الأكثر اهمية في المشاكل الاقتصادية الواقعية .

وعلى أية حال فان نظريات الاقتصاد الكلي الاولى التي سوف نبينها أولاً (في الفصلين الرابع والخامس) وهي قانون ساي والنظرية الكمية في النقود تعتمد فعلاً على نفس الافتراضات المبسطة للنظرية الجزئية وللأسف فان جزءاً كبيراً ايضاً من التطورات اللاحقة في نظرية الاقتصاد الكلي يفعل نفس الشيء .

مراجع مختارة

- A. Marshall, *Principles of Economics*, (Macmillan, 8th ed., 1920), pp. 1-48. (How the great British expositor and synthesizer of economic ideas described the nature of economic inquiry.)
- H. Theil, *Linear Aggregation of Economic Relations*, (North-Holland, 1954). (An introduction to the technical problems of aggregating economic relationships.)
- E. R. Weintraub, "The Microfoundations of Macroeconomics: A Critical Survey," *Journal of Economic Literature*, 15 (March 1977), 1-23. (A sophisticated guide to the literature—often rather esoteric—on this important subject.)

اسئلة للمراجعة :

- ١- كيف يختلف التحليل الساكن المقارن عن التحليل الحركي ؟
- ٢- (١) ماهي الاختلافات بين مفاهيم التغير الرصيدي والتغير التدفقي متغير النسبة ratio variable ؟
- (٢) صنف كلًا من المتغيرات الآتية بين متغير رصيدي وتدفقي ومعدلات .
 - أ - الدخل ب - المدخرات ج - النقود
 - د - الاجر ه - سعر الفائدة و - العجز الحكومي ز - المبيعات من منتج معين
 - ح - الثروة ط - سرعة الدوران ك - السعر ل - الدين الحكومي م -
 - المخزون السلعي ن - اقراض البنوك ص - نسبة الدخل المدخرة ع -
 - الاستيرادات ف - الاستثمار .
- (٣) اذا كان عدد من المنشآت تقوم بانتاج سلعة معينة طبقاً لدالة الانتاج الجزئية ،

$$Y_i = \frac{K_i}{a_i} \quad (i = 1, 2, \dots, n)$$

حيث Y_i هو انتاج كل منشأة
 K_i هو رأس مال كل منشأة
 a_i هو معامل رأس المال - الانتاج في كل منشأة
 اوضح كيف يمكن الحصول على دالة الانتاج الكلية الآتية اذا
 كانت

$$Y = \sum_{i=1}^n Y_i$$

$$K = \sum_{i=1}^n K_i$$

ماهي الافتراضات التي يجب ان تتحقق لكي لاتكون دالة الانتاج الكلية دالة لائس فيها .

- ٤- يقال احياناً ان تحليل التوازن يماثل أخذ صور آنية للاقتصاد في حين ان التحليل الحركي هو أخذ صورة متحركة له . لكن هذا خطأ لماذا ؟

الدخل القومي ، الانتاج - الثروة ومستوى الاسعار .

National Income , Product , Wealth and the Price Level

كما سبق ان أشرنا في الفصل الاول ، فان الاقتصاد الكلي يهتم بالكميات الكلية وبصورة خاصة بتلك الكميات التي ترتبط بالاقتصاد ككل ، مع تجزئة هذه الكميات الى مجموعات فرعية . وسوف يقدم هذا الفصل - والفصل الذي يليه بعض المفاهيم الكلية الهامة (وكذلك التفصيلات الاساسية لهذه الكميات) التي تستخدم بكثرة في التحليل الاقتصادي الكلي . وكذلك سوف نقترح - على الاقل من ناحية المبدأ كيف يمكن قياس هذه المفاهيم . كما سيتم تطوير بعض العلاقات المعينة بين هذه الكميات مثل بعض العلاقات التعريفية (أي المحاسبية) بالاضافة الى القليل من العديد من العلاقات الدالية بينها . وفي الفصول الآتية عندما نحتاج الى مناقشة النتائج العملية ، التي يعبر عنها في شكل علاقات بين المتغيرات الكلية التي يتم قياسها كدخل قومي او ناتج او ثروة او احصاءات التوظيف في بلد معين فأننا سنتوسع أحياناً في المعالجة الاولى في هذا الفصل .

وبصورة اساسية فإن المفاهيم التي تناقش هنا - وفي الواقع جميع المنتجات في هذا الكتاب تستهدف اساساً أن تكون قابلة للتطبيق في اقتصاد (مثل اقتصاد الولايات المتحدة) يتم فيه تنظيم وتحقيق الجزء الاكبر من الانتاج بواسطة المنشآت الصناعية الفردية وكذلك يتم الجزء الاكبر من الاستهلاك بواسطة العائلات الفردية . ومع ذلك فأننا - ومنذ البداية - سوف نتعمق بادخال قطاع الحكومة الذي يمكن ان يقوم بجزء من الانتاج بنفسه وشراء جزء هام من انتاج الاقتصاد ويقوم بفرض الضرائب ، واجراء مدفوعات تحويلية الى القطاع العائلي . وعلى الرغم من ان

بعض - أو أغلب - ماسوف يقال في هذه الفصول والفصول التالية له يمكن ان يكون متصلاً بمجتمع على درجة عالية من الاشتراكية او الجماعية والذي يكون فيه دور الحكومة غالباً ومسيطرأ فأننا لن نتناول التعديلات الجوهرية الضرورية في قياس النشاط الاقتصادي في مثل هذه المجتمعات .

مفهوم الدخل القومي THE CONCEPT OF NATIONAL INCOME

يمكننا ان نصف دخا الفرد بانه القيمة النقدية لما يحصل عليه من الخدمات الانتاجية التي يقدمها هو او ما يملكه من ثروة . والمفهوم الاقتصادي الكلي للدخل القومي ماهو الادخول الافراد كما تم تعريفها هنا . وكما هو واضح فان الدخل هو مفهوم تدفقي Flow Concept يقاس عملياً بتسجيل وجمع مدفوعات دخول الافراد وما اليها والتي تتحقق في فترة ذات طول زمني محدد .

وتعريف الدخل على أنه إيرادات earnings يجعله متميزاً عن تعريفه كمتحصلات receipts كما حيث ان جزءاً من الدخل الذي يتحقق في فترة زمنية ما قد لا يتم استلامه من قبل اي فرد - اما لأنه قد تم دفعه بشكل ضرائب ، او تم استبقاؤه في مكان ما (مثلاً الارباح غير الموزعة لدى الشركات) مع احتمال امكانية دفعها وتسلمها في تاريخ لاحق . ومن الناحية الاخرى فان المتحصلات الدخلية الفعلية قد تفوق الإيرادات اما بسبب تأخير دفع الإيرادات التي تم تحقيقها في فترة سابقة والتي تفوق ما يتم الاحتفاظ به أنياً ، او من خلال المدفوعات التحويلية - التي لا تمثل إيرادات من خدمات انتاجية سابقة او حالية . (مدفوعات الرفاهية ، وتحويلات الضمان الاجتماعي وتحويلات المحاربين القدماء كلها أمثلة على التحويلات التي تنتم بها الحكومة . وكذلك خصم ديون المستهلكين المدومة من قبل الشركات او ما تقدمه الشركات الى الجهات الخيرية فانها تمثل التحويلات التي يقوم بها قطاع الاعمال . كما ان الهدايا او مشاركة الافراد في الدخل فهي تمثل تحويلات دخلية بين الافراد .)

ويجب هنا ان نميز بين الدخل ومجرد تحويلات الاصول . فمثلاً اذا قمت ببيع منزل او سند او حق اختراع فان من الواضح ان المتحصلات من هذه العمليات لا تمثل دخلاً . او اذا تم تسديد دين ما فان المتحصلات عن هذا التسديد ليست دخلاً . وكل ما حدث هو انه قد تم تغيير او تحويل شكل معين من الثروة (منزل ،

سند ، حق . اختراع او دين) من شكل الى شكل آخر وفي الغالب الى تقود . ومن الناحية الاخرى فان ايراد خدمات المنزل وسعر فائدة السند او غيره من حقوق الدين او ما يدفع من ربح مقابل امتياز الاختراع هي جميعها تمثل دخلاً .

وتظهر هنا مشكلة خاصة وهي المشكلة الناتجة عن الارباح الرأسمالية والتي تنشأ عن زيادة في القيمة النقدية لأصل من الأصول سواء تحققت فعلاً ببيع الاصل ام لم تتحقق . وهذه الارباح لا تمثل تحويلاً في الأصول ولا تمثل دخلاً . ربما ما عدا الشخص الذي يعمل في بيع وشراء الاصول والذي تكون قدرته على الشراء بسر اقل من سعر البيع هي مصدر دخله الاساسي . ويجب ان نذكر هنا ان رسم حد فاصل بين الارباح الرأسمالية في هذه الحالة وبين الارباح الناتجة عن العمل لا ينبغي ان يربط في طبيعتها ارباح رأسمالية طارئة هي مسألة صعبة سواء في النظرية او في التطبيق .

ولكننا لسنا بحاجة الى ان تقع في شرك هذه المسألة ، فالارباح الرأسمالية الاعتيادية - مثلاً تلك الناتجة عن اعادة تقييم اسعار الاسهم او العقار لا تمثل ايرادات عن خدمات انتاجية جارية وبالتالي فانها ليست دخلاً .

ويجب علينا - نظرياً على الاقل - ان نقوم باستقطاع كل التكاليف التي يتحملها الشخص في سبيل الحصول على دخله من الدخل الاجمالي الذي ينصل عليه . فمثلاً بالنسبة للعامل قد تشمل هذه التكاليف على تكاليف العدد التي يجب عليه ان يوفرها بنفسه او اشتراكات النقابة ومصاريف السفر الى مكان العمل . وتمثل بالنسبة لصاحب العقار وتكاليف السمسرة ومصاريف البنك واجارات الصندوق الذي يحتفظ فيه بودائعه الى الحد الذي يستعمل فيه الصندوق للحفاظ على الاوراق المالية بدلاً من مجوهرات العائلة) .

اما في الواقع العملي فان القليل من هذه التكاليف يتم استقطاعه فعلاً . وأحد اسباب ذلك هو انه من الصعب رسم خط فاصل وواضح بين ما يتم انفاقه لغرض الحصول على دخل وبين ما يتم انفاقه لغرض استثمار او الاستمتاع بالدخل . فمثلاً أنه يجب على الشخص ان يأكل وان يلبس حتى يمكنه الحصول على ايرادات . ولكننا لانستطيع فعلاً ان نقرر كم من المأكل والملبس يؤلف كلفة وليس تمتعاً بالدخل . ومن ثم فأننا لانستطيع ان نفعل شيئاً لهذه الاغراض .

ويختلف الوضع اذا نظرنا الى الدخل الذي يتم الحصول عليه من ملكية منشأة . فالانفاق الذي يتم بغرض الحصول على دخل هي كلها مهمة وكلها يسهل تحديدها نسبياً وبالتالي يتضح وجوب استقطاعها . ودخل قطاع الاعمال ماهو الا نوع من

دخل الافراد . فارباح الشركات هي مبدئياً دخول لحاملي الأسهم الا انه من الواضح ان ايرادات قطاع الاعمال الاجمالية لاتتماثل مع دخول اصحابها لان معظم نفقات قطاع الاعمال تقريباً يتم انفاقها بفرض الحصول على دخل وذلك خلافاً لنفقات المستهلكين (ومع هذا فانه يظهر هنا ايضاً نوع من الغموض ، فمثلاً اذا أخذنا ادارة مزرعة عائلية فانه كثيراً ما يتم وصف ذلك بأنه أسلوب حياة " بقدر ما يوصف ايضاً بأنه مصدر للعيش ") . وعلى هذا فانه في حساب الدخل القومي يجب استقطاع جميع نفقات قطاع الاعمال ودلت من أجل التوصل الى الدخل القومي الذي يمثل ايرادات (ارباحاً) من ملكية المشروع .

ونشير الى بعض المنشآت المشتملة بحسب هذا النوع من الدخل - " ارباح نيل " بعده . اما الان فانه يكفي ان نذكر ان الدخل القومي (NI) national income هو حاصل جمع : (أ) الاجور والرواتب والعمولات والمنح واشكال الايرادات الاخرى التي يحصل عليها المستخدمون (وذلك قبل استقطاع اية ضرائب او مدفوعات الضمان الاجتماعي) . (ب) الدخل الصافي من الايجارات او ما يدفع مقابل حقوق الامتياز) . (ج) دخل الفائدة . واخيراً (د) الارباح سواء ارباح الشركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة او الفردية سواء تم دفعها للمالكين او احتفظت المشروع بها وكذلك قبل خصم اية ضرائب قائمة على الدخل .

ويمكن كذلك تقسيم الدخل القومي ايضاً على اساس القطاع الذي يتم الحصول على الدخل فيه : فالاجور والمرتبات وما يضاف اليها تدفع مثلاً من قبل منشآت قطاع الاعمال والحكومة والهيئات الخاصة التي لاتهدف الى تحقيق الارباح ومن قبل القطاع العائلي ومن قبل مشاريع ومؤسسات اجنبية او دولية . ويمكن تقسيم كل قطاع من هذه الى قطاعات فرعية أو على اساس اخر مقبول كان يتم مثلاً تقسيم قطاع الاعمال طبقاً للصناعة ويمكننا .

ويوجد مفهوم اخر للدخل وهو الدخل الشخصي المتاح للإنفاق (DI) Disposable personal Income . وهذا هو مفهوم متحصلات اكثر من كونه مفهوم ايرادات . ويتم حسابة بعد استقطاع الضرائب واقساط الضمان الاجتماعي . وبالتالي فانه لكي تنتقل من مفهوم الدخل القومي الى مفهوم الدخل المتاح للاتفاق فأننا يجب ان نضيف المتحصلات التي لاتتمثل عائداً من خدمات انتاجية جارية مثل كل المدفوعات التحويلية الحكومية وقطاع الاعمال كما يجب استقطاع جميع الايرادات التي لم يتم تحصيلها في الفترة الجارية وكذلك جميع الضرائب (مخصصات الضمان

الاجتماعي من المستخدمين ومستخدميهم والضرائب على ارباح المنشأة وارباح المنشآت المحتجزة وكذلك الضرائب الشخصية) . ويمثل الرقم الذي نحصل عليه ما يمكن للمستهلكين التصرف به اي ينفقون منه كما يشاؤون او يدخرونه .

وهناك مفهوم ثالث للدخل يستخدم في حسابات الولايات المتحدة وهو مفهوم وسط يسمى (personal income) الدخل الشخصي . والدخل الشخصي هو الدخل المتاح للاتفاق مضافاً اليه الضرائب الشخصية او هو المتحصلات الشخصية الجارية بعد خصم مخصصات الضمان الاجتماعي لكن قبل استقطاع الضرائب الشخصية . والسبب الرئيسي في استخدام هذا المفهوم هو سبب عملي وذلك لامكانية احتسابه على اساس شهري . ويسكن " تسول " في نهاية كل شهر بمرتبة معينة " ساير " تراكم معقولاً من المتغيرات الجارية في الدخل القومي والدخل المتاح للاتفاق وبعض الكليات الاخرى .

مفهوم الناتج القومي

THE CONCEPT OF NATIONAL PRODUCT

يتميز مفهوم الناتج القومي مقياساً لقيمة الانتاج الكلي الجاري للاقتصاد من السلع والخدمات . ففي اقتصاد مماثل لذلك الاقتصاد الذي يهتم به هذا الكتاب يتم انتاج معظم الناتج القومي من قبل قطاع الاعمال الخاص وبالتالي فانه يمكن تقييم اية سلعة او خدمة منتجة بهذا الشكل بسعر السوق الذي تباع به بما في ذلك الضرائب على المبيعات او اية ضرائب اخرى غير مباشرة تدخل في السعر الذي تباع به . والناتج القومي هو مفهوم تدفقي ايضاً يتم قياسه عملياً عن طريق تراكم المبيعات او المعاملات الاخرى وذلك خلال فترة زمنية معينة . ويقاس الناتج القومي حجم النشاط الانتاجي الجاري وهو لا يهدف الى قياس مستوى رفاهية المستهلكين الا بصورة تقريبية كما لا يعكس هذا المفهوم تماماً (خاصة في حالة استخدام مفهوم الناتج القومي الاجمالي gross) التغيرات في قدرة الاقتصاد على ادامة وزيادة الانتاج والرفاهية في المستقبل .

وترتبط الصعوبات الرئيسية من حيث المفهوم في تعريف الناتج القومي في محاولة تقادي الحساب المزدوج . فلا يجب ان نحسب كتاج قيمة الخبز وقيمة الطحين الذي استخدم في صنع الخبز . والقمح الذي استخدم في الحصول على الطحين ومواد التسميد التي استمدت في زراعة القمح . حيث انه على الرغم من تعدد العمليات فأننا

قد تكون الحجة حول عدم احتساب قيمة السلع الرأسمالية كجزء من الناتج القومي مقنعة .

أ - اذا كان كل الانتاج من سلع رأس المال قد تم استخدامه للحلول محل سلع رأسمالية أخرى استهلك .

ب - اذا حدث هذا الاستهلاك بشكل منتظم خلال الزمن . فاذا افترضنا مثلاً ان هناك عشر مكائن تستخدم في انتاج الخبز وان عمر كل ماكينة هو عشر سنوات . وانه يتم استهلاك ماكينة واحدة كل سنة ويتم استبدالها بواحدة أخرى جديدة ففي مثل هذه الحالة فإن من الواضح ان قيمة الخبز تتضمن قيمة المكائن وذلك تماماً بنفس الطريقة التي تتضمن بها قيمة الطحين . وهذا قد يغرينا بعدم احتساب قيمة المكائن بجانب احتساب قيمة الخبز . ومن الواضح انه اذا قمنا بذلك فمعناه اننا نقوم بعملية حساب مزدوج اي كما لو كنا نقوم باحتساب مزدوج لقيمة الخبز وقيمة الطحين معاً .

وبطبيعة الحال . فانه من النادر جداً أن يكون لدينا مثل هذا التماثل والتطابق بين عملية الاندثار وعملية الاحلال . فاذا افترضنا مثلاً ان المكائن العشر كلها قد اندثرت وانه يجب استبدالها في سنة واحدة فلن يكون هناك بالتالي استبدال خلال فترة السنوات التسع التالية . فاذا قمنا باحتساب الخبز فقط كمنتج نهائي فان ذلك سوف يعني اننا قد فشلنا في ادراك انه في السنة العاشرة اما ان الناتج القومي الكلي سوف يكون اكبر مما كان عليه في السنوات التسع الاخرى (اذا ماتم الحفاظ على انتاج الخبز ثابتاً في نفس الوقت الذي يجري فيه انتاج المكائن) او ان اي انخفاض في انتاج الخبز في السنة العاشرة (اذا ماتم تحويل الموارد التي تستخدم في انتاج الخبز الى انتاج المكائن) لن يمثل انخفاضاً حقيقياً في الانتاج . وبالتالي فان السلع الاستهلاكية والسلع الحكومية المنتجة فقط ليست مقياساً كافياً لقياس قيمة الانتاج الجاري *current production* الذي يولد الدخل الجاري .

وعلى هذا فانه حتى لو كان كل انتاج المكائن والالات لاغراض الاستبدال فقط فاننا نحصل على صورة أكثر دقة لحركات الانتاج من سنة الى أخرى اذا مألضنا انتاج الخبز الى انتاج المكائن والمنشآت ونسعى ذلك الناتج القومي الاجمالي *gross national product* (GNP) وذلك لكي نأخذ في الاعتبار امر تقادي الاحتساب المزدوج . اما مفهوم الناتج القومي الصافي *Net Product* فانه يستقطع كل سنة

سنحصل في النهاية على الخبز فقط . والخبز هنا هو المنتج وليس الخبز مضافاً اليه الطحين زائداً الحنطة زائداً مواد التسميد . وبعبارة أخرى فإن مانريده هو حساب المنتجات النهائية *Final Products* فقط وذلك باستبعاد المنتجات الوسيطة . ويجب ان نقصر المنتجات النهائية على السلع الاستهلاكية والسلع التي تنتج للحكومة (لاغراض الاستهلاك الجماعي) . ومع ذلك فاننا في الواقع نضيف الى الناتج النهائي السلع الرأسمالية الجديدة وكذلك أية زيادة في المخزون سواء من السلع الوسيطة او السلع النهائية . وتبرز هنا - نتيجة لهذا التضمن بعض القضايا التي تستحق البحث .

السلع الرأسمالية *Capital Goods*

من الواضح انه لا يمكن اعتبار السلع الرأسمالية الجديدة سلماً نهائية بنفس المعنى الذي نعتبر به السلع التي تستخدم من قبل المستهلكين او الحكومة حيث ان هذه السلع لا تتطلب لذاتها . ولكن فقط لانتاج سلع نهائية أخرى (سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة) . فخدمات المنشآت والمكائن التي تساهم في انتاج الخبز تتشابه بصورة اساسية مع خدمات الطحين . وبصورة عامة فان الطرق الالية هي أكثر انتاجية من الطرق اليدوية . ولهذا السبب فانه يتم انتاج واستخدام الآلات . ولكن هذا الانتاج للالات سوف يعني ان عاجلاً او اجلاً . ان انتاجاً أكثر للخبز سيصبح ممكناً . فاذا تم احتساب قيمة الخبز المنتج فلماذا يجب ان نحسب ايضاً قيمة المكائن المنتجة ؟

ان احد اسباب ذلك هو ان المكائن ليست مثل الطحين من حيث ان المكائن والالات تقدم خدماتها خلال فترة قد تمتد الى سنوات . فما ينتج هذه السنة من آلات جديدة هو وسيلة تسهم في انتاج الخبز لسنوات عديدة مقبلة . ولكن هل يؤدي ذلك الى فرق مهم ؟

ان قيمة المكائن (وكذلك الموارد التي استخدمت في صنع هذه المكائن) سوف تحتسب ان عاجلاً او اجلاً في قيمة الانتاج من الخبز . فلماذا اذن يجب احتسابها بالاضافة الى احتساب قيمة الانتاج من الخبز ؟

ان قيمة الآلات - وكذلك الموارد التي استخدمت في انتاجها - ماهي في الواقع الا قيماً مشتقة *derived* من قيمة الخبز . مثلها في ذلك مثل قيمة الطحين تماماً

مخصصات تسمى مخصصات الاندثار او استهلاك رأس المال (Capital consumption) وذلك مقابل استخدام خدمات المنشآت والمكائن. وفي مثالنا هذا المبسط جداً والذي تندثر فيه جميع المكائن ويتم استبدالها جميعاً في سنة واحدة فإن الحسابات ستكون كما في الجدول رقم (2 - 1) حيث نفترض ان يتم انتاج الخبز سيقى ثابتاً في السنة التي يتم فيها استبدال المكائن .

جدول رقم 2 - 1
مثال افتراض للناتج الاجمالي والصافي - اجمالاً وكل سنة (بالدولار)

السنة	انتاج الخبز	انتاج المكائن	الناتج الاجمالي	الاندثار	الناتج الصافي
1	200	—	200	40	160
2	200	—	200	40	160
3	200	—	200	40	160
4	200	—	200	40	160
5	200	—	200	40	160
6	200	—	200	40	160
7	200	—	200	40	160
8	200	—	200	40	160
9	200	—	200	40	160
10	200	400	600	40	560
اجمالي	2000	400	2400	400	2000

ومن الواضح ان كلاً من عمود الناتج الاجمالي او عمود الناتج الصافي يقدم صورة للتحرك من سنة الى سنة اخرى في النشاط الانتاجي للاقتصاد أفضل من الصورة التي يعطيها لنا حساب قيمة الخبز فقط. ولكن يجب ان ندرك ايضاً انه في فترة العشرة سنوات ككل سيكون مجموع انتاج الخبز هو نفس المجموع الوارد في عمود الناتج الصافي .

وفي هذه الحالة فإن احتساب قيمة الخبز يعني إن عاجلاً او اجلاً - احتساب قيمة المكائن ايضاً .

غير انه بالإضافة الى ان كلاً من الناتج الاجمالي والصافي يعكسان عدم اتساوي في عملية الاستبدال الاستثماري فان كلاً منها يعكس اي نمو صافٍ خلال الزمن في قيمة المخزون الكلي لرأس المال . وذلك من خلال الانتاج الجديد للمنشآت والمعدات والذي يفيض على ما هو مطلوب لاغراض الاستبدال . ويمكن لاي واحد من ان يحتاج بان اية زيادة في رصيد سلع رأس المال سوف تنعكس ان عاجلاً او اجلاً - في زيادة الناتج من المنتجات النهائية . الحقيقية . وبالتالي فانه يكفى ان نقدر حساب هذه المنتجات النهائية عندما نتحقق . ولكن سوف نجد انفس دائماً متأخرين في الاخذ في الاعتبار حقيقة ان الاستثمار الصافي قد يكون موجباً (اي ان انتاج الآلات المحددة نفوق الاحلال) اذا انتظرنا حتى ظهور المنتجات النهائية وبالتالي لن يعكس ذلك التقلب المعروف في النشاط الاستثماري وكذلك في استخدام الخدمات الانتاجية في انتاج رأس مال جديد .

وكما هو واضح الآن فانه سيكون من المفيد استخدام مقياس الناتج الاجمالي والذي يتضمن المنتجات النهائية . الحقيقية . بالإضافة الى انتاج سلع رأس المال الجديدة وكذلك استخدام مقياس الناتج الصافي الذي يحتوي على انتاج السلع الاستهلاكية والسلع الحكومية زائداً الزيادة الصافية في الرصيد من السلع الرأسمالية (اي الانتاج الجديد من سلع رأس المال بما يفوق الاستبدال) .

ومن هنا فأننا يجب ان ندرك انه في التطبيق العلمي ليس هناك مقياس حقيقي للسلع الرأسمالية التي تندثر او التي تتقدم في اية سنة من السنوات والتي يتم استبدالها من الانتاج الجاري من المكائن . وأفضل ما يمكن ان نفعله هنا هو ان نقوه بطرح مقدار معين يسمى "استهلاك رأس المال" او الاندثار من الناتج القومي الاجمالي وذلك بغرض الحصول على تقدير تقريبي للناتج القومي الصافي . وحتى الاجمالي وذلك بشكل خاص بمخصصات الاندثار التي تسمح للمحاسبين 1976 تمثل ذلك الخصم بشكل خاص بمخصصات الاندثار التي تسمح للمحاسبين الخاصين بمعاملتها على اساس انها جزء من التكاليف الجارية وذلك لاغراض حساب الارباح التي تقدر الدخل على اساسها . وحيث ان قواعد الضريبة تتغير من وقت لآخر فان ذلك قد ادى الى ان يكون الناتج القومي الصافي لاية سنة رقماً تحكمياً . ومن المعروف ان هذه الطريقة المحاسبية الخاصة ميزة مفيدة وهي ان جميع مخصصات الاندثار لاية سلعة رأسمالية على مدى فترة عمرها تساوي تماماً كلفتها الاصلية .

وعلى هذا فانه في وقت ما (وليس شرطاً ان يكون ذلك في الوقت المناسب تماماً) فان حسابات الناتج القومي الصافي ستعكس الاستقطاعات التي تعتبر ان

قيمة الناتج النهائي الكلي الصافي لن تشتمل على اية قيم للمكائن ماعدا قيمة اسهامها في الناتج النهائي. ولكن يجب ملاحظة انه اذا حدث تغير في سعر المكائن خلال عمرها الانتاجي فان اجمالي الاندثار لن يتساوى مع تكاليف الاستبدال.

ولقد تم اعادة النظر بطرق معالجة مخصصات الاندثار بصورة جوهرية في الولايات المتحدة ابتداء من العام 1976 حيث اصبحت ذات معنى اقتصادي اكثر وفي نفس الوقت اصبحت اكثر تعقيداً من ذي قبل. فاولاً نجد ان حسابات الدخل القومي تقوم الان باستخدام طريقة لتقدير الاندثار الاجمالي والذي يتم بواسطة احصائيين في الدخل القومي بدلاً من المحاسبين الخاصين. ويعكس هذا التقدير - على الرغم من انه مازال تحكيمياً - بصورة افضل الاستخدام الحقيقي في اية سنة معينة الخدمات الانتاجية المتجسدة في رصيد رأس المال المتوافر وبالإضافة الى ذلك وادراكاً للتضخم السريع جداً في السنوات الاخيرة فانه قد تم انهاء العلاقة بين الاندثار الكلي المحسوب لاي اصل خلال مدة بقائه الاصلية وبين كلفته الاصلية. وبدلاً من ذلك فانه يتم تقدير الاندثار المادي في اية سنة من السنوات باستخدام المستوى العام لاسعار تلك السنة.

وحيث ان الاندثار هو جزء من تكاليف الانتاج الجارية ظهر نتيجة لذلك اختلاف بين تقدير الارباح الذي يتم بواسطة المنشآت نفسها او بواسطة مالكيها او بواسطة محصلي الضرائب وبين الارباح في مفهوم محاسبي الدخل القومي القائم على التقديرات الجديدة للاندثار. ومع ذلك فاننا لن نتعرض هنا لمثل هذه المشاكل حيث انها لاتصل بالاستخدامات المباشرة التي سنقوم بها لمفاهيم الدخل القومي.

التغيرات في المخزون السلمي Inventory Changes

وتبرز لدينا مشاكل تتصل بتلك المشاكل التي نحدثنا عنها تواتراً اذا انتقلنا الى موضوع التغيرات في المخزون السلمي. فلنفترض مثلاً انه في سنة ما ان القطر يقوم بانتاج قمح فيفيض عما استعمله منه في انتاج الطحين الذي يستعمل من ثم في انتاج الخبز). ويمكن القول عندئذ ان انتاجنا في تلك السنة يتضمن ليس فقط المنتج النهائي اي الخبز وانما يتضمن ايضاً القمح الذي لم يتم استخدامه. ومع ذلك فانه يكفي هنا ايضاً ان نرفض احتساب هذا القمح الفائض كجزء من الناتج القومي لهذه السنة مبررين ذلك على اساس ان هذا القمح سوف يسمح بزيادة انتاج الخبز في

المستقبل. ولكن هذا لن يعطينا صورة جيدة عن القدرة الجارية على الانتاج. وعليه فاننا نقوم باحتساب الناتج النهائي الحقيقي لهذه السنة (الذي يتضمن القمح الذي استخدم في انتاج خبز هذه السنة) زائداً الزيادة في المخزون من السلع الوسيطة (او مطروحاً منه اي انخفاض في المخزون). بمعنى اننا اذا استخدمنا بعض المخزون في اول المدة من القمح في انتاج الخبز فاننا نقول ان انتاجنا هذه السنة يساوي انتاجنا من الخبز مطروحاً منه الانخفاض في المخزون من القمح. ومرة اخرى فاننا نقوم بذلك من اجل الحصول على صورة أفضل للتوزيع الزمني للنشاط الانتاجي.

وحيث انه يمكن ان تحدث تغيرات في المخزون من السلع النهائية Final Products ايضاً (بمعنى اننا نبيع اكثر مما ننتج او بالعكس) والتي يجب ان تظهر في حساباتنا للناتج. فاننا يمكن ان نعرف الناتج القومي على اساس المبيعات الجارية (او بنفس المعنى، المشتريات الجارية) من السلع الاستهلاكية، والحكومية والسلع الرأسمالية زائداً قيمة اية زيادة في المخزون سواء كان المخزون من سلع وسيطة او سلع نهائية وهذا هو ما يحدث دائماً عند قياس الناتج القومي، فالناتج القومي يساوي المشتريات من السلع النهائية مضافاً اليها الزيادة في المخزون. ويمكن تقييم الزيادة في المخزون بطريقة ما من الطرق العديدة وكل واحدة من هذه الطرق تثير متاعلاً معينة في حسابات الدخل القومي.

اما الان فاننا نفترض فقط ان التغير في المخزون يقدر في اطار تقديري بطريقة ما. ويتبقى بعد ذلك قضية اخرى هامة وهي اننا نجد انه حتى في اقتصاد يسود فيه قطاع الاعمال الفردي فان جزءاً مهماً من الانتاج يتم ايضاً في القطاع العائلي وكذلك في القطاع الحكومي وفي المؤسسات الفردية التي لاتهدف الى تحقيق ارباح. وكما هو واضح فان ذلك الانتاج يجب ان يدخل في حسابات الناتج القومي الاجمالي وكذلك فان ذلك سيثير ايضاً مشاكل في الحساب والتقدير.

وحيث اننا سوف نفترض تبعاً لهدفنا من هذا الكتاب - ان كل الانتاج يتحقق في قطاع الاعمال فاننا سوف نتحاشى اية مناقشة لقياس الانتاج الذي يتحقق خارج قطاع الاعمال.

الصادرات والواردات Exports And Imports

هناك تعديل آخر يجب ملاحظته . فكل اقتصاد قومي يقوم بتصدير جزء من انتاجه السنوي (سواء في شكل منتجات نهائية او وسيطة) . وهذه الانتاج هو بطبيعة الحال جزء من الناتج المحلي ويجب ان يضاف الى اجمالي نبيت نهائية المحلية بالاضافة الى الزيادة في المخزون . وعلى الجانب الاخر نجد ان السلع المستوردة ليست جزءاً من الناتج المحلي وبالتالي يجب استبعادها . الا ان عدم تقوؤ بحساب الناتج المحلي من خلال المشتريات الكلية التي تتم من قبل مشترين النهائيين (المستهلكين والحكومة والمشاريع الى الحد الذي يذهبون فيه في شراء سلع رأسمالية جديدة فيضيفون الى المخزون لديهم) فاننا (ولاسبب وجيهه — بحجة الى ذكرها) لانقوم بحصر هذه المشتريات بتلك التي تتم من قبل مستجبر مسيين فقط ثم اننا — مثلاً — نضم ماكنة مستوردة الى الاستثمار الاجمالي لمشروع وكذلك نعتبر الرحلة خارج القطر جزءاً من مشتريات المستهلكين . وبإضافة ذلك فعندما نقوم بتقييم الناتج الذي يبيعه المنتجون المحليون من السلع نهائية بسعر السوق فاننا نبالغ Overstate في قيمة الناتج المحلي الى الحد الذي تستمر فيه هذه السلع على مواد مستوردة . فمثلاً نجد ان بدلة ثمنها 200 دولار مريكي مصنوعة محلياً ولكن من قماش بريطاني ، لاتمثل ما قيمته 200 دولار من نتج الولايات المتحدة حيث ان قيمة القماش التي تساوي 50 دولار مثلاً (والتي هي حد جزء من قيمة البدلة) تمثل جزءاً من الناتج البريطاني وليس الناتج الأمريكي

وسوف نعالج كلاً من هاتين المشكلتين بكل بساطة ، حيث صيف في المشتريات الكلية من قبل المشترين النهائيين المحليين (زائداً الزيادة في مخزون) ليس كل ما نقوم بتصديره وانما " صافي الصادرات Net Exports " . بمعنى اننا نقوم بافراد صنف خاص في حسابات الناتج القومي الاجمالي لولايات المتحدة تحتوي على قيمة الصادرات من السلع والخدمات ناقصاً قيمة الاستيردت من السلع والخدمات سواء كانت هذه السلع هي سلعا نهائية ام سلعا وسيطة . وهذا كما هو واضح يعطينا تقديراً صحيحاً لقيمة الناتج الأمريكي ولكنه يوفر مقياساً منفصلاً للمشتريات التي تتم من قبل المستهلكين او الحكومة او مشاريع لاعمال من الناتج المحلي الأمريكي .

الناتج القومي والدخل القومي في اقتصاد مبسط

NATIONAL INCOME AND PRODUCT IN A SIMPLIFIED ECONOMY

يمكن تبسيط كل من مفهوم الناتج القومي والدخل القومي ، وبصورة خاصة لفهم العلاقات التي تقوم بين المقاييس العديدة ، اذا قمنا بادخال الافتراضين الرئيسيين الاتيين : -

1- ان الانتاج يتم فقط في منشآت قطاع الاعمال . وان الحكومة والافراد والائتمال لا ينتجون السلع والخدمات . وانهم يشترون تلك السلع " نهائياً " من السلع والخدمات وليسوا منتجين له وكذلك هم لا يملكون اية سلعة رأسمالية ولا يقومون باستئجار عمال ولا يقومون بشراء منتجات وسيطة . وهذا يعني ان بيوت السكن تعتبر مملوكة من قبل قطاع الاعمال . وان خدمات هذه البيوت فقط تباع الى القطاع العائلي وان مدفوعات ايجاراتها تقيس الانتاج الجاري الحقيقي لهذه الدور . وسوف يكون اسهل ايضاً اذا افترضنا ان كل الاراضي والوارد الطبيعية مملوكة بواسطة القطاع العائلي الذي يقوم ببيع الخدمات الانتاجية للارض او الموارد الطبيعية الاخرى الى قطاع الاعمال لاستخدامها في الانتاج .

2- ان الاقتصاد هو اقتصاد مغلق Closed Economy بمعنى عدم وجود علاقات اقتصادية دولية .

وسوف نبقى على كل من هذين الافتراضين بصورة اساسية في خلال الكتاب كله (1)

وعلى افتراض ان الانتاج يتم فقط بواسطة مشاريع قطاع الاعمال . فانه يترتب على ذلك ان كل الدخل القومي يتكون في مؤسسات قطاع الاعمال . وهو يتألف من الاجور والرواتب وتعويضات المستخدمين الاخرى (قبل الضرائب) التي تدفع من قبل قطاع الاعمال مقابل خدمات المستخدمين كما يشمل ايضاً كل من المدفوعات

(1) وبالإضافة الى ذلك فاننا سوف نقوم بعدة افتراضات اخرى اقل تطرفاً واقل اهمية في اثناء معظم النقاش مثل الفرضية التي تقر ان كل من المشاريع والحكومة تفتقر من القطاع العائلي فقط وتدفع فائدة اليه وان القطاع العائلي لا يقوم بالافتراض ولا يدفع فائدة على الاطلاق وان قطاع الاعمال لا يملك مشاريع اعمال اخرى حيث ان قطاع الاعمال يكون مملوكاً فقط بواسطة القطاع العائلي .

التعاقدية في شكل فائدة وإيجار ريع مقابل خدمات الملكية مضافاً إليها الأرباح (قبل خصم الضرائب) التي تحققها منشآت قطاع الأعمال (لأصحابها) .

ويتم خلق الناتج القومي الإجمالي في قطاع الأعمال ، ويتكون من قيمة السلع والخدمات المنتجة والمباعة إلى المستهلكين وإلى الحكومة زائداً قيمة السلع الرأسمالية المنتجة والمباعة إلى قطاع الأعمال زائداً قيمة أية زيادة في المخزون أي قيمة السلع المنتجة (أو المشتراة) ولكن لم يتم استخدامها في الإنتاج الجاري ولم يتم بيعها خلال الفترة الزمنية التي يتم تقدير الناتج القومي بالنسبة لها . وإذا نظرنا إلى هذه القيم كأنواع من المشتريات أو النفقات بدلاً من النظر إليها كأننتاج أو مبيعات فإنه يمكن أن يقال أن الناتج القومي الإجمالي يتكون من مشتريات المستهلكين والحكومة من السلع والخدمات وكذلك مشتريات منشآت قطاع الأعمال من المشاريع الأخرى من السلع الرأسمالية بالإضافة إلى السلع المنتجة أو المشتراة من قبل منشآت قطاع الأعمال ولكن لم تستخدم في إنتاج سلع أخرى أو لم يتم بيعها . أما الناتج القومي الصافي فهو يساوي الناتج القومي الإجمالي ناقصاً سماعات استهلاك رأس المال .

والسؤال الآن ما هي طبيعة العلاقة بين حجم الدخل القومي وبين كل من الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي ؟ .

التدفق الدائري للإنتاج والدخول

The Circular Flow of Production and Incomes

ويمكننا الإجابة عن هذا السؤال بوحدة من طرق عديدة . سنعمل ذلك مستخدمين أولاً طريقة العرض البصري القائمة على أساس أحكام الشكل البياني لـ "التدفق الدائري" والذي يوجد دائماً في فصل من الفصول الأولى في عدد كبير من الكتب الأولية في مقدمات علم الاقتصاد . ويوضح هذا الشكل عادة كيانين أساسيين الأول منهما يسمى "قطاع الأعمال Business" والثاني "القطاع العائلي". ويقوم القطاع العائلي بشراء كل ما ينتجه قطاع الأعمال مقدماً للآخر مقابل ذلك تدفقاً نقدياً من المتحصلات مساوياً للتدفق النقدي من المدفوعات التي يقوم بها قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي مقابل الخدمات الانتاجية التي يقدمها أفراد هذا القطاع إلى قطاع الأعمال . وهكذا تتداول المدفوعات بشكل "دائرة" من قطاع

الأعمال إلى القطاع العائلي ومن ثم إلى قطاع الأعمال مرة أخرى وهكذا . ويتم تدفق آخر في الاتجاه المعاكس للمدفوعات النقدية وهو تدفق السلع والخدمات ، فإنتاج المشاريع يتدفق من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي كما تتدفق الخدمات الانتاجية من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال . وعلى الرغم من أن هذا الشكل البياني يعطي فهماً هاماً للطريقة التي يتم بواسطتها الحصول على الدخل والطريقة التي يتم بها استخدامها في مجتمع قائم على المشاريع الخاصة إلا أنه يهمل الكثير من النواحي الهامة والتي من بينها مثلاً مبيعات قطاع الأعمال إلى نفسه وجود دور اقتصادي مهم للحكومة وكذلك وجود الاستثمار والادخار . ويعبر الشكل رقم (2 - 1) صورة أكثر تطوراً عن التدفق الدائري على الرغم من أنه مازال مبسطاً إلى درجة كسبة (1 من خلال الافتراضات التي تمت الإشارة إليها) مقارنة بالتدفقات الدائرة في العالم الحقيقي

ويتناول هذا الشكل ثلاث وحدات يتم فيما بينها تدفق المدفوعات النقدية والخدمات الانتاجية والسلع والخدمات المنتجة . ويظهر قطاع الأعمال في القمة والحكومة في الوسط والقطاع العائلي في الأسفل . ويمثل عرض التدفقات أحجامها معبراً عنها في شكل دولارات . وتتدفق المدفوعات النقدية خارجة من قطاع الأعمال إلى جهة اليمين أي إلى مشاريع قطاع الأعمال الأخرى (لشراء السلع الوسيطة) وذلك حول "الحلقة" العليا ، وإلى القطاعين الآخرين إلى أسفل في حين تتدفق النقود إلى قطاع الأعمال في شكل إيرادات المبيعات وذلك من جهة اليسار . وتتدفق المتحصلات النقدية إلى كل من قطاع الأعمال والقطاع العائلي من جهة اليمين بينما تتدفق خارجاً مدفوعات هذين القطاعين من جهة اليسار . وفي مقابل معظم التدفقات النقدية من المدفوعات تظهر تدفقات مساوية من السلع والخدمات في الاتجاه المعاكس (على الرغم من أن ذلك غير مذكور بهذه الصورة) . فالسلع والخدمات المنتجة من قبل قطاع الأعمال تتدفق خارج هذا القطاع إلى اليسار بينما تتدفق الخدمات الانتاجية إلى قطاع الأعمال من القطاع العائلي ومن منشآت قطاع الأعمال التي تقوم ببيع السلع الوسيطة إلى جهة اليسار .

ويمكن أن يكون مناسباً أن يبدأ من وسط الشكل (على يسار المركز) تماماً بقياس تدفق الإيراد والذي يسمى "المبيعات الكلية لقطاع الأعمال" وتصنف مبيعات كل مشروع ومن ثم إجمالي مبيعات مشاريع القطاع حسب نوع المشتري . -

فالسلع والخدمات المنتجة تباع إلى المشاريع الأخرى في القطاع وإلى القطاع العائلي وإلى الحكومة . وإذا استبعدنا المبيعات من الصادرات فإن ذلك يشمل كل

انواع العملاء الممكنين. ومن ناحية اخرى نجد ان المبيعات الى المنشآت الاخرى في قطاع الاعمال يمكن ان تقسم قسمين ليس على اساس نوع المنتج او المشتري ولكن على اساس الهدف من الشراء (وبالتالي المعاملة المحاسبية) وعلى الخصوص ما اذا كانت الكمية المشتراة هي من السلع الرأسمالية (اي بمعنى ان المشتري يعتبرها كذلك) وبالتالي فان تكلفتها سوف تحتسب على الناتج من عدد من السنين او ما اذا كانت هذه الكمية المشتراة مدخل جاري (وبالتالي تحتسب على هذا الاساس) لانتاج سلع اخرى بذلك تعتبر سلعة وسيطة .

ويظهر هذا التقسيم لمبيعات قطاع الاعمال على يسار الشكل تماماً. فمن الاعلى الى الاسفل تظهر المبيعات من السلع الوسيطة، السلع الرأسمالية الى المشاريع الاخرى في قطاع الاعمال والتي تظهر في صورة استثمار قطاع الاعمال الثابت (business fixed investment, BFI)، المبيعات الى المستهلكين (C)، والمبيعات الى الحكومة (G). وفي اقتصاد معقد فيه تقسيم عمل واسع فان مبيعات قطاع الاعمال من السلع الوسيطة الى المشاريع الاخرى في قطاع الاعمال ستكون اكبر من مبيعات الناتج النهائي عدة مرات محتوية مثلاً على مبيعات تجار الفرد قبل بيعها الى الزبائن. وعلى هذا فان الدائرة المغلقة النواصة الموضحة في اعلى الرسم لاتعطي تمثيلاً كميّاً واقعيّاً لحجم المبيعات من السلع الوسيطة مقارنة بحجم المبيعات النهائية .

اما بالنسبة الى مبيعات قطاع الاعمال الكلية فهي اقل من انتاج قطاع الاعمال (الذي يقاس على يمين المركز تماماً بمقدار يساوي اي تراكم في المخزون من السلع المشتراة او المنتجة من قبل قطاع الاعمال ولكنها لم تبع او تستخدم في الانتاج. واذا قمنا الان بطرح قيمة مبيعات السلع الوسيطة من قيمة الانتاج الكلي لقطاع الاعمال (وهذا ماتم عمله الى اليمين قليلاً) فان مانحصل عليه بعد هذا الطرح هو الناتج القومي الاجمالي Gross National Product . ويمكن تقسيم ذلك بطبيعة الحال الى ثلاث انواع من المبيعات كما هو واضح على يسار المركز وهي المبيعات الى الحكومة او مشتريات الحكومة من السلع والخدمات

Government Purchases of goods and services (G)

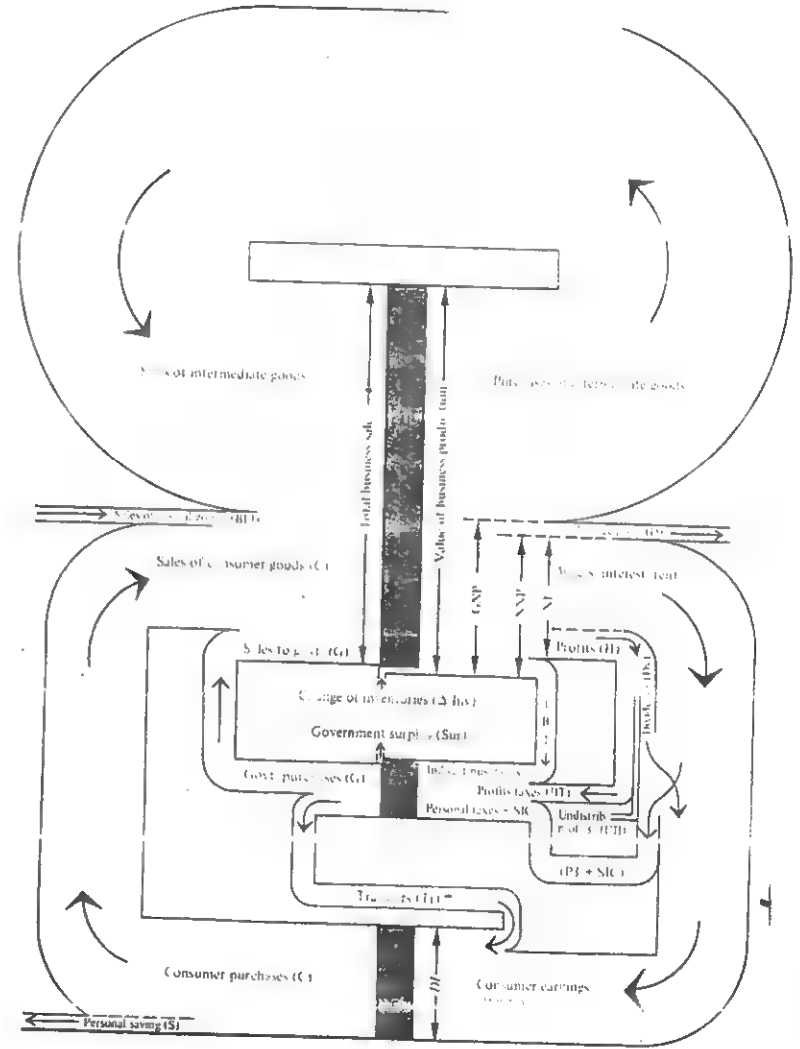
والمبيعات من السلع الاستهلاكية او الاتفاق الاستهلاكي الشخصي

Personal consumption Expenditures (C)

والمبيعات من السلع الرأسمالية او الاستثمار الثابت في قطاع الاعمال

زائداً قيمة التغيرات في المخزون السلمي Business Fixed Investment

Changes of inventories (ΔInv)



الشكل (1 - 2)

ويمكن كذلك اعتبار نفس قيمة انتاج قطاع الاعمال هذه كمجموع لتكاليف وارباح هذا القطاع، يرجع تطابق هذين المقدارين الى تعريف الارباح كمتبقى Residual، حيث يتم تعريف الارباح (بالنسبة الى المنشأة وبالتالي بالنسبة الى الاقتصاد) بأنها الفرق بين القيمة الكلية للسلع المنتجة مطروحاً منها كل تكاليف انتاج هذه السلع. ويظهر تقدير هذين المفهومين للتكاليف والارباح (في الجانب الايمن) على انهما يتطابقان على مشتريات قطاع الاعمال من السلع الوسيطة وهي السلع غير الرأسمالية التي قام قطاع الاعمال والاجور والفائدة والايجار - وهي الدخول التي يوافق اصحاب العمل على دفعها الى العمال وإلى مجهزي الخدمات من المالكين ونسبة المصاريف التي يسجل في الحسابات "المشتريات" مقابل "المنتجات" في قيمة السلع الرأسمالية لقطاع الاعمال - والضرائب غير المباشرة على قطاع الاعمال (IBT) وهي الضرائب التي لا تفرض على اساس الدخل او الرواتب او الارباح وتتمثل في ضرائب المبيعات او ضرائب الملكية واخيراً الارباح قبل حسم الضرائب (IT) وهي ما يتبقى بعد طرح جميع التكاليف من قيمة الانتاج. لذلك يجب ان نلاحظ هنا ان مقدار الارباح يتوقف على كيفية احتساب الاندثار وعلى القيمة المعزاة الى الاضافات الى المخزون السلمي. وعلى هذا فان الارباح لا تتوقف فقط على قيم المبيعات وانما تتوقف ايضاً على التكاليف الجارية. وسوف نفترض هنا ان كلا من الاندثار والاضافة الى المخزون يتم قياسهما بنفس الطرق سواء من قبل المشاريع او من قبل احصائيي الدخل القومي.

وفي اقصى يمين الشكل البياني يتم قياس الايرادات الكلية للأشخاص من عمليات قطاع الاعمال في شكل الدخل القومي. (NI) national income

ويختلف هذا عن الناتج القومي الاجمالي (GNP) بمقدار الاندثار (D) والضرائب غير المباشرة على قطاع الاعمال (IBT) حيث لا يمثل اي منهما دخلاً شخصياً. وبعبارة اخرى يجب ان تغطي الاسعار التي تباع بها السلع (طبقاً لتعريف الارباح) كل التكاليف والارباح التي تعتبر دخلاً شخصياً وكذلك كل نفقات الاندثار والضرائب المفروضة على المبيعات والتي لا تعتبر دخلاً. وهكذا يختلف الناتج القومي الصافي (NNP) Net National Product عن الدخل القومي (NI) National Income فقط بمقدار الضرائب غير المباشرة Indirect taxes وعن الناتج القومي الاجمالي (GNP) Gross National Product بمقدار الاندثار (D). وفي اسفل الشكل يتم قياس متحصلات المستهلكين الصافية في شكل الدخل المتاح للإنفاق (DI) Disposable Income الذي يختلف عن الدخل

القومي بخضم كل من الارباح التي لم يحصل عليها القطاع العائلي والتي تشمل ضرائب الارباح (IIT) profits taxes والارباح الغير موزعة (UTI) undistributed profits وكذلك طرح الضرائب الشخصية، personal taxes، واستقطاعات الضمان الاجتماعي (PT) Social Insurance Contributions (SIC) و اضافة التحويلات الحكومية والفائدة المدفوعة من قبل الحكومة Net government - met Transefers ويتم تقسيم الدخل المتاح في القسم الاسفل الى ايسار بين المدخرات الشخصية (S) Personal saving والانفاق الاستهلاكي الشخصي (C) Personal consumption

وهكذا يمثل النصف الاسفل من الشكل دائرة لدخول المستهلكين تسير في اتجاه عقارب الساعة التي تنشأ أثناء انتاج الناتج القومي الاجمالي (GNP) والتي ينفق الجزء الاكبر منها من قبل المستهلكين على شراء معظم ذلك الناتج. ومع هذا فان جزءاً من قيمة الناتج القومي الاجمالي تنسرب خارج دائرة التدفق وذلك في شكل اندثار وضرائب غير مباشرة دون ان تدخل في ايرادات المستهلكين. كما ينسرب جزء كبير الى الحكومة (بعد ان يكون قد احتسب كإيرادات) وذلك في شكل ضرائب تفرض على هذه الايرادات مثل ضرائب الارباح (IIT) والضرائب الشخصية (PT) وكذلك مساهمات الضمان الاجتماعي. وينسرب آخر من ايرادات بشخص ارباح غير موزعة. وما يتبقى من ايرادات المستهلكين، مضاف اليه التحويلات الحكومية والفائدة التي تدفعها الحكومة (Tr). وبعد حدوث تسرب اخر في شكل ادخارات شخصية (S) فانه يعود مرة اخرى الى قطاع الاعمال بشكل انفاق على السلع الاستهلاكية (C)

وتعود تسربات الضرائب الحكومية الى التدفق الدائري مرة اخرى عن طريق المشتريات الحكومية (G) أو تحويلات وفائدة (Tr). ومع هذا فقد يظهر تسرب صافٍ اذا حققت الحكومة فائضاً Surplus في ميزانيتها (sur) او قد يكون هناك ضخ اخر للتدفق اذا حققت الحكومة عجزاً Deficit في ميزانيتها (-sur).

كما يظهر لدينا ضخ اخر في شكل مشتريات قطاع الاعمال من السلع الرأسمالية ومن التراكم في المخزون. غير ان الشكل لا يتبع (على الرغم من انه يستطيع ذلك) تدفق مدخرات القطاع العائلي الى قطاع الاعمال (والتي من خلالها كلها يستطيع قطاع الاعمال تحويل استثماراته في السلع الرأسمالية والمخزون من السلع. ومع هذا فالتنا سري جبرياً فيما بعد نوع العلاقة بين هذه التسربات المعينة وبين الضخ الاضافي.

ويظهر لنا من الشكل انه في الامكان ان نتجاهل كلياً التدفق الدائري للسلع الوسيطة التي يتم انتاجها من قبل قطاع الاعمال وتباع الى المشاريع الاخرى داخل نفس القطاع حتى ولو كان ذلك يمثل كل او الجزء الاكبر من انتاج الكثير من المشاريع كما يمثل شراؤها الجزء الاكبر من تكاليف انتاج اغلب المشاريع . ثم إن التأثير النهائي لهذه التدفقات سيختفي سواء عند تقدير الناتج النهائي او الدخل القومي .

التعبير الجبري للعلاقات المحاسبية .

Algebraic Statement of Accounting Relationships

ويمكننا بطبيعة الحال ان نلخص في صورة جبرية العلاقات التي تم تصويرها في الشكل (2 - 1) ولنبدأ بالتعاريف :

$$GNP = C + G + BFI + \Delta Inv \quad (1)$$

اي ان الناتج القومي الاجمالي (GNP) يساوي المشتريات والمبيعات من السلع الاستهلاكية (C) والسلع المباعة الى الحكومة (G) والسلع الرأسمالية لدى المشاريع BFI بالإضافة الى زيادة في المخزون (ΔInv) .

$$NI = GNP - IBT - D \quad (2)$$

اي ان الدخل القومي (NI) يساوي الناتج القومي الاجمالي (GNP) مطروحاً منه ضرائب قطاع الاعمال غير المباشرة (IBT) ومخصصات الاندثار (D) واذا قمنا باحلال المعادلة (1) في (2) نجد أن :

$$NI = C + G + BFI + \Delta Inv - IBT - D \quad (3)$$

ويمكننا كذلك اشتقاق علاقة اخرى تتضمن كلاً من الدخل والانتاج ولنبدأ بالتعريف الآتي :

$$DI = NI - \Pi T - PT - SIC - U\Pi + Tr \quad (4)$$

اي ان الدخل المتاح للانفاق (DI) يساوي الدخل القومي (NI) مطروحاً منه

الضرائب المباشرة ($\Pi T, PT, SIC$) وكذلك الارباح الغير موزعة مضافاً الى ذلك مدفوعات التحويلات (Tr) وكذلك نجد ان .

$$S \equiv DI - C \quad (5)$$

اي بمعنى ان المدخرات الشخصية (S) تساوي الفرق بين الدخل المتاح للانفاق (DI) والاستهلاك الشخصي (C) .

وباحلال المعادلة (4) في المعادلة (5) وإعادة الترتيب نجد أن .

$$NI = C + S + \Pi T + U\Pi + PT + SIC - Tr \quad (6)$$

ومن المعادلتين (3) و (6) يمكن ان تشتق العلاقة ،

$$G + BFI + \Delta Inv - IBT - D \equiv S + \Pi T + U\Pi + PT + SIC - Tr \quad (7)$$

والعديد من المفردات التي تظهر في المعادلة رقم (7) هي اما انفاق حكومي (Tr, G) او ايرادات حكومية ($IBT, PT, SIC, \Pi T$) . وفي الواقع فان كل العناصر التي يمكن ان تظهر في أي حساب حكومي مبسط (ماعدا عنصر واحد هو الرصيد الصافي) في المعادلة 7 واذا قمنا بإعادة ترتيب المعادلة رقم (7) بحيث تظهر كل العناصر الحكومية في جانب واحد نجد أن .

$$IBT + \Pi T + PT + SIC - G - Tr \equiv BFI + \Delta Inv - D - U\Pi - S \quad (7a)$$

ومن السهل ان نتوصل الى ان المفردات التي تظهر على الجانب الأيسر في المعادلة (7a) تساوي الفائض الحكومي (Sur) اي فائض الايرادات على الانفاق الحكومي . وعلى هذا فاننا اذا ادخلنا هذا المفهوم الجديد الى المعادلة المذكورة وبإعادة الترتيب نحصل على العلاقة الآتية

$$GI \equiv BFI + \Delta Inv \equiv D + U\Pi + S + Sur \quad (8)$$

بمعنى ان الاستثمار الاجمالي (GI) Gross Investment (والذي يعرف بأنه يساوي الاستثمار الثابت في قطاع الاعمال مضافاً اليه الزيادة في المخزون) يساوي الادخار الاجمالي لقطاع الاعمال اي الاندثار زائداً الارباح غير الموزعة (زائداً الادخارات الشخصية زائداً ادخارات الحكومة اما اذا فضلنا معالجة الاستثمار على اساس صافي نجد ان .

$$I \equiv U\Pi + S + Sur \quad (9)$$

حيث (I) هي الاستثمار الصافي (والذي يساوي $GI-D$) اما اذا كان الفائض الحكومي سالباً اي يمثل عجزاً في الميزانية فإنه يمكن كتابة ذلك كما يأتي ،

$$I + Def = S + U\Pi \quad (10)$$

اي ان الاستثمار مضافاً اليه العجز الحكومي يساوي الادخار الشخصي مضافاً اليه الارباح غير الموزعة (الادخار الصافي لقطاع الأعمال) .

وعلى الرغم من ان هذا النظام المحاسبي يتجاهل كثيراً من العناصر الثانوية للنتاج والدخل والانفاق ويطبق فقط في اقتصاد مغلق فإنه مع ذلك يتناسب مع كل الصياغات التي سوف نضمها في نظرية الاقتصاد الكلي .

والحقيقة ان جزءاً كبيراً من النظرية الاقتصادية يستخدم او يتضمن مجموعة من الحسابات القومية هي اقل تعقيداً مما اوردناه سابقاً . فمثلاً نجد ان كتاب كينز في النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود قد استخدم نظاماً محاسبياً يتجاهل تماماً كل المعاملات الحكومية وكذلك تفعل الكثير من الدراسات النظرية السحرة الحالية . كما يتم أحياناً أيضاً تجاهل التغيرات في المخزون والارباح المحتجزة . ويمكن فهم الاسباب وراء استعمال حسابات تتجاهل المعاملات الحكومية حيث تهتم النظرية الاقتصادية تقليدياً بسلوك القطاع الخاص - اي بسلوك القطاع العائلي في كيفية الحصول على دخولهم وفي كيفية انفاقها وبسلوك قطاع الأعمال بالنسبة لاستئجار عناصر الانتاج وابتاع وبيع السلع والخدمات . وكل هذه النشاطات هي نشاطات موجبة ناحية السوق وتتأثر بالسوق بصورة رئيسية . اما سلوك الحكومة في فرض الضرائب والاقتراض والانفاق فهو سلوك لا يتحدد من خلال السوق ولكنه يتحدد بدلاً من ذلك بعملية سياسية .

ومن المؤكد ان الاجراء الحكومي يجري اتخاذه بصورة متزايدة بهدف ازالة او منع ظهور نتائج لاتلائم مع بعض القواعد الاجتماعية .^١ ولكن لمعرفة الاجراء الحكومي المطلوب لتحقيق الاهداف الاجتماعية المرغوبة قد يرغب المرء تفهم الكيفية التي ستعمل بها قوى السوق في حالة غياب الحكومة .

وعلى هذا فان النظرية البحتة تفترض أحياناً اقتصاداً بدون حكومة . ويوجد في مثل هذا الاقتصاد نظام بسيط للمحاسبة القومية وهي ان الناتج القومي (الصافي) يساوي الدخل القومي . وإذا افترضنا بالاضافة الى ذلك عدم وجود شركات مساهمة

(او بمباراة اخرى الدفع التلقائي لكل ارباح هذه الشركات) سيكون كل من الناتج القومي والدخل القومي متساويين مع الدخل المتاح للاتفاق .

ومع ذلك سوف نجد ان قطاع الأعمال في اقتصاد به حكومة لا يمكن ان يتصرف بنفس الاسلوب الذي يمكن ان يتصرف به في حالة غياب الحكومة . وأكثر من ذلك فانه ينظر الان الى التدخل الحكومي الهادف أمراً واقعاً ومسلماً به . وعلى هذا فانه سيكون من الضروري حتى للاغراض النظرية ان نستخدم حسابات الحكومة كحد ادنى كما يفعل النظام الذي تم تطويره اعلاه . ويبقى النظام مع ذات غير واقعي بشكل مؤسف وذلك لاستبعاده كل المعاملات الدولية وكذلك اي نشاط حكومي ارفي "التأثير الداخلي" (بالانجليزية) بنسب "التأثيرات الخارجية" وهي لحسن الحظ تفصيلات ثانوية) .

ومع هذا فانه من الضروري لاي تحليل تطبيقي تفصيلي لاقتصاد قومي معين ان يستخدم نظاماً محاسبياً كاملاً . ويجب تفهم كل النقاط التفصيلية فيه . وابرار مثل هذا النظام وتوضيحه مهمة لم يتم القيام بها في هذا الكتاب .²

الناتج القومي الحقيقي ومستوى الاسعار

Real National Product and the Price Level

يمكن النظر الى الناتج القومي - الاجمالي او الصافي - كتيار من السلع والخدمات الحقيقية وليس تياراً من المدفوعات النقدية . والسلع والخدمات التي تدخل في الناتج هي تلك التي نعتبرها منتجاً نهائياً اي تلك التي تذهب الى المستهلكين او الى الحكومة او الى الخارج مضافاً اليها السلع التي تضاف الى مخزون قطاع الأعمال او تلك التي تؤدي الى زيادة احتمالية او صافية في الطاقة الانتاجية في شكل ابنية ومعدات .

(2) ان اكثر التعديلات حذائية سواء التعريفية او الاحصائية التي حدثت في نظام الحسابات القومية للناتج

و"مجلس التوميس في ولايات المتحدة" في Survey of current business

الجزء الاول والثاني (المجلد رقم 56 العدد ١) المنشورة في شهر كانون الثاني 1976 وللحصول على ملخص يستخدم التعريفات الجديدة انظر الجدول رقم 1 الجزء الاول 5.4 اما للحصول على تعريف كل

العناصر انظر الجزء الاول ص 39,34 .

ويمكننا قياس الانتاج الجاري لكل نوع من هذه السلع والخدمات باستخدام واحد او اكثر من خصائصها الطبيعية ، مثل وزنها (اوقيات - أرطال - أطنان) او مساحتها ، او ما يعادل طاقتها ، او قدرتها الانتاجية وهكذا . ولكن لن يكون هناك معنى لقياس الناتج الكلي بتجميع هذه المقاييس الطبيعية . ومن الواضح مثلاً ان الكمية الكلية حتى لكل السلع التي يمكن التعبير عن كيانها بشكل مناسب باستخدام الوزن - الفحم الناعم - الالماس - اللحم البقري وهكذا لا يمكن توصيفها وصفاً ذا معنى بوزنها المجموعي . وبدلاً من ذلك فانه عند تلخيص الكمية الاقتصادية لاي مجموعة من السلع والخدمات المختلفة - بحيث يمكننا ان نقارن بين حجم هذه الكمية في وقت او مكان معين مع سببها في وقت او مكان اخر فاننا نقوم بالتعبير عن انتاج كل سلعة في اطار قيمتها النقدية ومن ثم نقوم بتجميع هذه القيم النقدية ثم نسمي حاصل الجمع الناتج القومي . وبهذه الطريقة وحدها نستطيع ان نتعرف على الاهمية الاقتصادية المختلفة للأنواع العديدة من السلع والخدمات المختلفة .

ومع هذا ندرك جيداً ان اثنين او أكثر من هذه القيم النقدية قد تختلف اما بسبب الاختلاف في الكميات المعينة او في الاسعار التي يتم بها تقييم بعض او كل السلع او لاهذين السببين معاً . ومن ثم نبحت عن طريقة يمكن بها الفصل بين اي اختلاف في القيم النقدية للنواتج القومية ينشأ عن اختلاف الاسعار عن ذلك الاختلاف الذي يعتبر حقيقياً او عينيّاً . وهناك عدة طرق لتحديد هذين العنصرين للاختلاف في المجاميع . ولن نتفق نتائج كل هذه الطرق الا في ظروف غير اعتيادية كأن تتغير الكميات العينية لكل السلع والخدمات او تتغير اسعارها بنسبة ثابتة وذلك بالنسبة لكل المجموعات المتعددة التي تجرى مقارنتها وهي حالة غير عادية . واحدى الطرائق التي تستخدم في حساب الكميات الحقيقية للناتج القومي الاجمالي (او اي تجميع اخر للسلع المختلفة) هي الطريقة التي يتم بها تقييم السلع والخدمات في كل مجموعة بواسطة مجموعة من الاسعار الثابتة كالاسعار التي كانت سائدة في فترة اساس معينة . وهذه هي الطريقة المعمول بها في حساب الناتج القومي في الولايات المتحدة ، حيث يتم مبدئياً الحصول على الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة بالاسعار الثابتة بضرب الكميات العينية لكل سلعة منتجة في كل سنة او ربع سنة تقويمي بسعر الوحدة الواحدة من هذه السلعة في 1972 . ومن ثم نقوم بتجميع كل السلع لكل سنة او لكل ربع سنة يمكن ارجاع التغيرات التي تظهر في هذه القيم الكلية الى تغيرات في الكميات العينية كلياً (تماماً) مادامت الاسعار ثابتة .

ويوضح الجدول رقم (2.2) انه قد تم تقدير الناتج القومي الامريكي في سنة 1976 عند مستوى 1,706.5 بليون دولار وذلك بالاسعار الجارية (اي اسعار 1976) ولكن اذا تم تقدير الناتج المذكور بالاسعار سنة 1972 فانه سيكون عندئذ مساوياً للمقدار 1,274.7 بليون دولار . ويمكن مقارنة قيم الناتج القومي لعام 1976 بالناتج القومي لعام 1972 والذي بلغ 171.1 و 1 بليون دولار الذي هو طبقاً لذلك الناتج القومي الاجمالي لعام 1972 بالاسعار الثابتة لعام 1972 . وهكذا ارتفع الناتج القومي بالاسعار الجارية 6% بمائة بين عامي 72 و 1976 . اما بالاسعار الثابتة فقد ازداد الناتج المذكور بنسبة مئوية اقل بكثير (9%) بالمائة فقط . كما يمكن ايضا استخدام الاسعار الثابتة لاجزاء مقارنات لاتتضمن سنة الاساس . فمثلاً كان الناتج القومي لعام 1975 مقوماً بالاسعار الثابتة لعام 1972 مساوياً ل 98.7 بالمائة من ناتج 1974 اي انه قد انخفض بمقدار 1.3 بالمائة بين هذين العامين ، في حين بلغ الناتج القومي لعام 1975 وبالاسعار الجارية 108.2 بالمائة من مستوى الناتج المذكور لعام 1974 بمعنى انه قد ازداد بمقدار 8.2 بالمائة .

الجدول رقم (2.2)

الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة بالاسعار الجارية والثابتة (1972) ومعامل الانكماش للناتج القومي الاجمالي (ملايين الدولارات)

السنة	الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية	الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الثابتة 1972	معامل الانكماش
1970	982.4	1075.3	91.36
1971	1063.4	1107.5	96.02
1972	1171.6	1171.1	100.00
1973	1306.6	1235.0	105.80
1974	1412.9	1217.8	116.02
1975	1528.8	1202.1	127.18
1976	1706.5	1274.7	133.88

ويمكن الآن استخدام العمودين الأول والثاني في الجدول 22 لغرض حساب عمود ثالث. فإذا قمنا بقسمة قيمة الناتج القومي لعام 1974 مقوماً بالأسعار الجارية على الناتج في هذه السنة مقوماً بالأسعار الثابتة ثم نضرب مانحصل عليه في 100، فإن الناتج هو 116.02 ونسمي هذه النتيجة بمعامل الانكماش الضمني

implicit deflator.

ويمكن تفسير معامل الانكماش الضمني بأن أسعار السلع والخدمات قد ازدادت في المتوسط بمقدار 16.02 بالمائة بين عامي 1972 و 1974 وبالمثل نجد أن معامل الانكماش الضمني لعام 1975 هو بدوره 127.18 بمعنى أن مجموع الزيادة في خلال فترة ثلاث سنوات كان 27.18 بالمائة.

نستطيع الآن أن نحصل على تحركات الأسعار من 1974 إلى 1975 وذلك بقسمة الأسعار في السنة الأخيرة على الأسعار في السنة الأولى لنجد أن متوسط أسعار السلع والخدمات التي يتكون منها الناتج القومي الاجمالي قد ارتفعت بمعدل 9.6 بالمائة.

وعموماً فإنه يمكن فصل التغيرات في القيمة النقدية للناتج القومي الاجمالي الى عنصرين اثنين احدهما عيني Physical وثانيهما مستويات الأسعار Price levels وذلك بإنشاء رقم قياسي صريح Explicit بدلاً من رقم قياسي ضمني للأسعار.

واحدى الطرق التي يمكن أن يتم بها ذلك هي تثبيت الكميات المعينة لكل سلعة وخدمة عند مستوى ما - مثلاً عند مستوى 1972، أو أية سنة أخرى، ثم نقوم بعد ذلك باحتساب القيمة النقدية لهذه الكمية العينية الثابتة وذلك بالأسعار الفعلية التي كانت سائدة في كل سنة أو ربع سنة. ويمكن أرجاع التحركات التي تحدث في هذا المجموع أساساً الى التغيرات في الأسعار فقط مادامت الكميات العينية ثابتة. فإذا أخذنا هذه القيمة الكلية على أساس أنها تساوي 100 في سنة أساس معينة - مثلاً 1972 - فإنه يمكننا عندئذ أن نقسم كل رقم آخر مثل هذا على الناتج القومي الاجمالي لسنة الأساس بالأسعار الجارية. ونسمي السلسلة الناتجة الرقم القياسي للناتج القومي الاجمالي. وسنجد أن مستوى هذا الرقم وحركته سوف يتشابهان بصورة وثيقة مع عمود معامل الانكماش الضمني ولكنها لن يتطابقا أبداً وذلك كما هو واضح من الجدول رقم 2.2.

ويمكن لنا عندئذ أن نستخدم هذا الرقم القياسي للناتج القومي لحساب الناتج الحقيقي لكل فترة وذلك بقسمة (أحداث انكماش في) قيمة الناتج القومي

الاجمالي بالأسعار الجارية على الرقم القياسي السعري للناتج القومي الاجمالي لتلك الفترة ثم نضرب ذلك في 100. وسينتج عن ذلك سلسلة من قيم الناتج القومي الاجمالي تتشابه حركاتها الى حد كبير مع العمود الثاني في الجدول (2.2) ولكنها لن تتطابق معه أبداً. على أساس هذه الطريقة ستكون تفصيلات الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ضمنية في حين يكون الرقم القياسي رقماً صريحاً تماماً بعكس الطريقة التي استخدمت في الجدول رقم 2.2.

وإذا كان لنا أن نريد ايضاً من الطريقتين وذلك باستخدام سنة أساس أخرى. فأننا سوف نحصل على سلسلة من الأسعار ومن الكميات الحقيقية ذات تحركات نسبية تشبه مرة أخرى تلك التحركات التي تظهر في الجدول رقم (2.2) ولكنها لن تتطابق معها ايضاً ولن يطابق بعضها بعضاً.

لن نتعرض هنا للأسئلة النظرية والعملية المتعددة حول أفضلية أي من الطريقتين الحساب الصريح لقيم الناتج الحقيقي والحساب الضمني لمعدلات الأسعار أو الطريقة المعاكسة أو لاية اغراض يمكن أن تكون افضل من غيرها. وكذلك فأننا لن نحاول تقييم المزايا التي نحصل عليها من استخدام سنة أساس ثابتة في الماضي في مقابل استخدام السنة الجارية دائماً كسنة أساس. (يجب أن نلاحظ هنا أن هذه الطريقة الأخيرة تتطلب إعادة احتساب جميع القيم الماضية لكل سنة أو لكل ربع سنة مما ينتج عنها صورة حاضرة لما حدث في الماضي لكل من الأسعار والكميات مختلفة قليلاً عن الصورة التي كانت لدينا عن نفس هذا الماضي في السنة الماضية أو السنة التي قبلها - وهو امر غير ملائم وغير مقنع معاً). وكل ماسوف نلاحظه هنا هو أنه في الولايات المتحدة وفي كثير من حساب الدخل القومي الأخرى يتم استخدام الطريقة الصريحة التي يتم بها احتساب الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ثم معدل الانكماش الضمني. وسنلاحظ كذلك أن استخدام سنة أساس ثابتة في تقييم الناتج القومي الحقيقي ومتوسطات الأسعار على مدى فترة متتالية لسنوات عديدة امر اعتيادي ومن ثم يتم بعد ذلك نقل سنة الأساس الى الامام الى سنة أخرى ومن ثم يتم « ربط » النتائج التي تحصل عليها بالنتائج السابقة (3).

(د) مثلاً (في كانون الثاني 1976) عندما تم نقل فترة الأساس من 1958 إلى 1972 فإن كل قيم الناتج القومي الاجمالي التي تم احتسابها لسنوات قبل 1972 تم ضربها بالنسبة بين قيمة ناتج 1972 بأسعار 1972 وقيمة ناتج 1958 بأسعار 1972 وهنا لم يغير من التحركات النسبية في الناتج الحقيقي في الأسعار) كما تم حسابها حتى عام 1972 ولكن مع ذلك فإن التغيرات النسبية للناتج القومي الحقيقي للسنوات 1972 إلى 1975 كما تم احتسابها على أساس 1958 قد تم تغييرها قليلاً نتيجة لاستخدام سنة أساس جديدة (كما أن بعض التغيرات في المفاهيم أو التصميمات الاحصائية والتي تم إدخالها قد حدثت ايضاً بتدريبات طفيفة في التحركات النسبية قبل

لقد ركزت النظرية الاقتصادية بصورة متزايدة على أهمية الثروة القومية كمقياس اقتصادي كلي ومن هنا فانه من المهم استكشاف كنه هذا المفهوم ومعرفة كيفية قياسه .

لقد عرفنا دخل الفرد على انه مقدار ما يحصل عليه من ايرادات مقابل ما يقوم هو او ممتلكاته بتقديمه من خدمات انتاجية . اما الدخل القومي فهو حاصل جمع دخول الافراد جميعاً . ويمكن لنا ومن ثم ان نعرف ثروة الفرد على انها قيمة ممتلكاته . وان الثروة القومية هي حاصل جمع ثروات الافراد . والفرق الواضح بين الدخل القومي والدخل الفردي هو ان الثروة القومية يمكن ان تكون زمنية او دائمة . الثروة لا ي اعتبار يتصل بالخدمات التي يقدمها الافراد مقارنة بتلك التي تقدمها ممتلكاتهم .

والسبب في ذلك هو ان القيمة النقدية الحالية لقدرة الفرد على تقديم خدمات عمله سواء حالياً او في المستقبل (في مجتمعنا) لا يمكن قياسها في حد ذاتها . فهي بالتأكيد لقيمة سوقية لها لانه من غير المسموح للافراد شراء او بيع حقوق نافذة على خدماته او خدمات غيره في المستقبل . ومن المؤكد ان الاقتصاديين يجدون احياناً من المفيد استخدام مفهوم « الثروة البشرية » في مقابل الثروة غير البشرية (الثروة المادية) بمعنى الملكية . ويمكن تقدير قيمة هذه الثروة البشرية عن طريق رسملة القيمة المقدرة لخدمات العمل المستقبلية باستخدام نوع من سعر الفائدة . ومع هذا ليس لمفهوم الثروة البشرية على مستوى الفرد مقابل حقيقي كمي مشابه في الواقع الفعلي ماعدا في مجتمع عبودي .

والدخل القومي هو بالطبع متغير تدفقي بعكس الثروة القومية التي تعتبر متغيراً رصيداً . ويتم قياس الثروة القومية مثلها مثل الدخل القومي عند نقطة زمنية معينة او كمتوسط خلال فترة زمنية محددة (ولكن لا يعبر عنها كمتوسط خلال الوحدة الزمنية لان ذلك لا معنى له في حالة قياس متغير رصيدي . فالثروة القومية في اليوم الاخير من كانون الاول 1975 يمكن ان تكون قد بلغت 4.8 تريليون دولار (ولكنها لم تكن 4.8 تريليون سنوياً او شهرياً او يومياً) .

ونعبر عن المناقشة الجارية لحساب الثروة سوف نسمر بافتراض اقتصاديون وعلاقات اقتصادية دولية من اي نوع وكما ان افتراض عدم قيام الحكومة بأي انتاج

وتجب ملاحظة ان نفس الطرق السابقة كما تم شرحها من قبل يمكن ان تستخدم وهي تستخدم فعلاً في حساب التفصيلات الفرعية للنتائج القومي الحقيقي وذلك بهدف فصل التغيرات التي حدثت فيها بين متغيرات حقيقية وبين متغيرات في الاسعار . وعلى هذا فان حسابات الدخل والنتاج في الولايات المتحدة تظهر الانفاق الاستهلاكي الشخصي (PCE) - بالاسعار سنة 1972 وكذلك برقم انكماش ضمني تستخدم الطريقة نفسها في احتساب الانفاق الحكومي على السلع والخدمات والاستثمار المحلي لاجمالي الفردي والصادرات الصافية وهذه بدورها يمكن تقسيمها الى فروع جزئية الى اي مدى من التفصيل مطلوب ويتم احتساب كل منها ليس فقط بالاسعار الجارية وانما بالاسعار الثابتة أيضاً وبمعامل انكماش نسبي يسي لكل منها . كما يجب ملاحظة ان حاصل جمع هذه الفروع المحسوبة على اساس الاسعار الثابتة سوف يكون هو المجموع الذي يتم الحصول عليه بالاسعار الثابتة ويكون معامل الانكماش الضمني للنتائج القومي مساوياً للمتوسط المرجح لمعاملات الانكماش الضمنية للقطاعات . ويتم الترجيح بالمساهمة النسبية لكل قطاع في الناتج القومي الاجمالي . وحيث ان هذه المساهمة النسبية تتغير كل سنة فسوف تتغير الاوزان النسبية ايضاً .

وتوجد هناك بطبيعة الحال ارقام قياسية سعرية اخرى ايضاً غير مرتبطة بصورة مباشرة بحسابات الدخل والنتاج القوميين او مشتقة منها . ومثال ذلك الرقم القياسي لاسعار المستهلك والرقم القياسي لاسعار الجملة . وكل من هذين الرقمين القياسيين هو رقم قياسي صريح لقياس التغير في الاسعار . وحيث اننا لن نقوم باستخدام هذين الرقمين القياسيين في هذا الكتاب بشكل اساسي فأننا لذلك لن نخصص حيزاً لشرح كيفية احتسابها وليس هناك في الواقع من سبب يدعو الى بقاء هذين الرقمين القياسيين ماعدا انهما قد عرفا لفترة طويلة قبل ظهور بيانات حول الناتج القومي وان الافراد قد تعودوا السماع عنهما واستخدامهما . وفي الواقع فان معامل الانكماش الضمني للنتائج القومي الذي يستخدم في حساب الانفاق الاستهلاكي الشخصي هو أفضل بكثير كمقياس لتغيرات الاسعار التي يدفعها المستهلكون (وذلك الى المدى المحدود لاختلاف هذين الرقمين اما الرقم القياسي لاسعار الجملة فانه يقيس متوسط التحركات لمجموعة غير متجانسة من السلع والتي لا يتضمن محتواها اي تبرير مفهوم . ومن المؤكد ان جميع البيانات الرئيسة التي تستخدم في تكوين معاملات الانكماش في الناتج القومي قد تم الحصول عليها لغرض تكوين هذين الرقمين القياسيين ولكن ذلك لا يتطلب ولا يعد تبريراً لاستمرار حسابها .

يسيطر عملية حسابات الدخل القومي فان افتراض ان الحكومة لا تنتج ولا تقوم باقتراض القطاع الخاص سوف يسهل ايضاً عملية حسابات الثروة القومية .

الثروة القومية كتجميع للموجودات (الاصول) العينية .

National Wealth as a Collection of Physical Assets

وكما ان لدينا عدة مفاهيم تدفقية وثيقة الترابط مثل الناتج القومي والدخل القومي والدخل الشخصي والدخل المتاح للاتفاق يمثل كل منها طريقة تختلف نوعاً ما في النظر الى قيمة النشاط الانتاجي الجاري ومحاولة قياسها . كذلك توجد لدينا ايضاً طرائق عديدة للنظر الى الثروة القومية ومحاولة قياسها . وربما كانت ابسط هذه الطرق للنظر الى مجموع الثروة القومية هو في النظر اليها كمفهوم عيني وذلك مثلما فعلنا عند تناول مفهوم الناتج القومي . فالثروة القومية هي مجموعة من اشياء معينة وملموسة ذات اهمية وذات قيمة . وبهذه الطريقة من التفكير فان المقياس الاكثر شمولاً للثروة القومية يمكن ان يكون حاصل جمع قيمة الارض والموارد الطبيعية الاخرى في بلد معين ، والاراضي المستصلحة والمكائن والمعدات والمباني والمنشآت الاخرى والمخزون بما فيه المخزون من السلع الاستهلاكية . او يمكن ان تكون على الاقل قيمة السلع المملوكة من قبل اشخاص معينين والتي يمكن التصرف فيها بالبيع والشراء ومن ثم تكون لها قيمة سوقية . وتاماً مثلما لم نقم باضافة القيمة الجارية لضوء الشمس او المطر الى الدخل القومي فلذلك لن ندخل قيمة الانهار او البحيرات او البحار او المناخ جزءاً من ثروتنا . والى الحد الكبير الذي يساهم به ضوء الشمس او المطر في الانتاج فان قيمة هذه المساهمة في كل من الناتج والدخل هي محسوبة بطبيعة الحال في قيمة كل من الناتج والدخل وبنفس الطريقة تساهم الانهار في قيمة السود والمولدات وكل منهما يدخل ضمن الثروة القومية غير ان الانهار نفسها لا تحسب كذلك .

ومع ذلك فاننا قد نرغب في استبعاد بعض انواع الاصول العينية ايضاً (وهو امر يتوقف على ما نهدف اليه) ، فاولاً ، قد نرغب في استبعاد كل الاصول غير المنتجة (مثلاً السفن الحربية او الكنائس وهي كل الاصول التي لا تستخدم في انتاج السلع والخدمات التي يتضمنها الناتج القومي) . ثانياً - قد نرغب في استبعاد قيمة كل الاصول التي تملكها الحكومة ومن ثم تقصر مفهوم الثروة القومية على تلك الاشياء

المملوكة من قبل الوحدات الخاصة سواء بشكل مباشر او بصورة غير مباشرة (مع ذلك فان استبعاد هذه الاصول لن يكون مهماً اذا كانت الحكومة لا تقوم بأي انتج مهم) .

ومن الواضح ان هذه الاضافات والاستثناءات سينتج عنها مجاميع مختلفة . وبالنسبة لنا في الوقت الحاضر سوف نقصر اهتمامنا على اضييق المفاهيم لموجودات الثروة الانتاجية الخاصة والتي يعبر عنها فيما عدا ذلك بمفهوم رصيد رأس المال الخاص . ونشير فيما بعد الى استخدام هذا المفهوم كمقياس لاجمالي مدخلات رأس المال الكلي في الانتاج . ويمكن تقسيم هذا الرصيد من الاصول الانتاجية الخاصة قسمين الثروة المصنوعة من قبل الانسان والارض .

ويجب تقييم العناصر التي يتكون منها رصيد الثروة العينية هذا كلما كان ذلك ممكناً بأسعار السوق التي تعكس ندرتها النسبية وانتاجيتها . ومع ذلك فسوف نجد ان معظم عناصر هذا الرصيد غير منتجة حديثاً لابل انها قد تكون ايضاً من النوع الذي توقف انتاجه ومن ثم لا يوجد لهما سوق ثانوية Second hand لمبادلة اي منها .

وهكذا سيكون من الصعب احياناً حتى تقدير قيمة سوقية او استبدالية جارية للعديد من عناصر معينة من الثروة . وستكون هنا مضطرين الى استخدام القيمة الدفترية المعدلة لتقييم الكثير من هذه العناصر . وتقوم هذه الطريقة على اساس السعر السوقي السابق عندما تم شراؤها من قبل مالكيها الحالي معدلاً بصورة تحكيمية وأخذاً عامل الاندثار في الاعتبار . وقد يؤخذ ايضاً في الاعتبار اية تغيرات لاحقة في مستوى اسعار العناصر المنتجة حديثاً من نفس الصنف وذلك منذ انتاجها وشراؤها . ويمكن قياس الثروة القومية باستخدام الاسعار الجارية (سواء الدفترية او اسعار الاستبدال السائدة) عند اجراء قياس الثروة ، أو باستخدام الاسعار الثابتة لاساس معين . تماماً كما هو الحال عند قياس الناتج القومي . واذا استخدمت الاسعار الثابتة فان اي تغييرات في الثروة سوف تكون تغييرات في الثروة الحقيقية .

ويرتبط للمفهوم العيني للثروة المنتجة الخاصة والمصنوعة من قبل الانسان الى حد كبير بمفهوم اخر هو الاستثمار الصافي المحلي الخاص . وذلك من حيث ان الانتاج الصافي الجاري لهذا النوع من الاصول يترب كثيراً جداً لما يتم قياسه كاستثمار صافي . فمثلاً اذا كان رأس المال الانتاجي في 31 كانون الاول 1976 قد بلغ 4,000 بليون دولار ، وبلغ 4020 بليون دولار في 31 كانون الثاني 1977 ، فان استثماراً

صافياً بمقدار 20 بليون دولاراً يجب ان يكون قد تحقق خلال هذه الفترة في شكل اضافة ماقيمته 20 بليون دولار من المنشآت والمعدات والمخزون . ومع ذلك فان المخزون من السلع الاستهلاكية المعمرة وكذلك السلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل القمصان والاطعمة المعلبة والقرطاسية هي بوضوح جزء من الثروة القومية الانتاجية . ولكن حسابات الدخل القومي لاتعتبر الاضافات الى المخزون من هذه الموجودات او الانخفاض الذي يحدث فيها ، استثماراً حيث يتم في الواقع اعتبار هذه السلع قد تم استهلاكها بمجرد شرائها . ومن ثم فاننا اذا رغبت ان يحتوي مفهوم الثروة القومية على هذا المخزون من السلع الاستهلاكية لكي تتوافق مع حسابات الدخل القومي فان مفهوم الناتج القومي الاجمالي يجب ان يتغير تبعاً لذلك وذلك لكي يمكن اعتبار الريادة في هذا المخزون الا لاكي كاستثمار . وفي هذه الحالة فانه بدلاً من اعتبار مجرد شراء هذه السلع استهلاكاً لها فان الخدمات الجارية التي تقدمها هذه السلع عند استنفاد هذا الرصيد هي التي تعتبر استهلاكاً . (وكما سنرى في الفصل السادس عشر فان بعض التقديرات الخاصة للثروة قد اجرت ذلك فعلاً على الاقل بالنسبة للسلع الاستهلاكية المعمرة . وبالنسبة لبعض الاغراض فان ذلك يظهر اختلافاً كبيراً) . ولحسن الحظ فان المباني السكنية « والاندثار » قد تم اعتبارها سلفاً جزءاً من الاستثمار الاجمالي (والصافي) الخاص وذلك في حسابات الدخل القومي وان قيمة الخدمات السكنية لهذه المباني فقط هي التي تحتسب ضمن المشتريات الاستهلاكية . (على الرغم من اننا لم نوضح هنا تماماً كيف يمكن ان نقوم بذلك بالنسبة للمنازل التي يسكنها اصحابها) كما ان معاملة المباني السكنية جزءاً من الثروة القومية تمثل فعلاً جزءاً كبيراً من هذه الثروة القومية تتفق تماماً مع معالجتها ضمن حسابات الدخل القومي . من الطبيعي الا تتغير الكمية العينية للأرض (غير انه لا شراء الأرض يعتبر جزءاً من الاستثمار الصافي ولا « الاستنفاد » Depletion يعتبر جزءاً من استهلاك رأس المال) في حسابات الدخل والانتاج القومي . اي ان الأرض هي جزء من الثروة ولكنها لاتدخل ضمن التغيرات التي تحدث في الثروة الحقيقية .

وعلى هذا فان المفهوم العيني للثروة هو مفهوم بسيط نسبياً . وان العلاقة بين التغيرات التي تطرأ عليها خلال الزمن وبين الدخل القومي هو امر سهل استيعابه . ولكن سوف تظهر لدينا مشاكل معقدة كثيرة خصوصاً اذا رغبت في قياس الثروة القومية او الاستثمار الحقيقي . ولكن مع ذلك ، حين نبقى قياس الثروة الحقيقية او الاستثمار الحقيقي عندما تتغير الاسعار وتبدل التقنية فستثار مشاكل

معقدة جداً عند محاولة المحافظة على معالجة منسقة Consistent لكل من الارصدة والتدفقات . ولذلك فاننا قد تجاهلنا هذه المشاكل عند مناقشة كيفية حساب الدخل والناتج القوميين (مثلاً لم نشرح « اعادة تقييم المخزون ولا اعادة تقدير استهلاك رأس المال » في حساب الدخل القومي) ، كما تجاهلنا هنا ايضاً كل المشاكل الصعبة المشابهة في حساب وقياس الثروة القومية كمجموع لصادي مايملكه الاشخاص .

الا ان هناك مفهوماً اخر للثروة القومية يختلف الى حد كبير عن المفهوم السابق وهو المفهوم الذي يحدد الثروة القومية ليس كمجموع لاصول العينية ولكن كمجموع لصادي كل مايملكه افراد المجتمع . ويمثل صافي مايملكه net worth شخص ما او سائلاً ما في الفرق بين القيمة الكلية لاجزائه (المالية او العينية)

وبين قيمة المطلوبات على هذا الشخص او العائلة (اي الحقوق المالية المدين بها قبل اشخاص اخرين) . ومفهوم صافي مايملكه الشخص او العائلة هو مفهوم بسيط نسبياً وبالتالي فان جميع ذلك لن يشير لمشاكل خاصة بها . الا انها مع ذلك تثير مشاكل خداعه حول تقييم الاصول المالية والتي اما ، (أ) قد لا يمكن التعامل فيها ومن ثم لا يوجد لها سعر سوقي تقدر به مثل حقوق التقاعد التي تمتلكها العائلة . (ب) ان سعرها السوقي يتغير مع مرور الزمن مثل الاسهم والسندات وكل الاصول المالية الاخرى تقريباً القابلة للتسويق من غير النقود والودائع . (ومرة اخرى فاننا لن نتعرض هنا للمشاكل الصعبة التي يثيرها تغير الاسعار .

وكما اعتبرنا الثروة القومية تتكون من الاصول العينية والتي تتمثل بالتراكبات في الاستثمار الصافي الماضي وذلك طبقاً للمفهوم الاول . كذلك من الواضح ان الثروة القومية يمكن ان ينظر اليها كمجموع لصادي ما يمتلكه الافراد في الناتج المتراكم لجميع الادخار الشخصي الماضي الصافي .

ان الشخص يقوم بالادخار عندما يستحوذ على اصل معين - عيني او مالي او تقدي - او عندما يقوم بتسديد دين ما . وفي كلتا الحالتين فانه يزيد من صافي مايملكه . ولكن اذا كان الشخص يحقق ادخاراً سالباً فانه اما ان يخسر اصلاً ما او انه يزيد من دينه . وهو في كلتا الحالتين يخفض من صافي مايملكه . ومن وجهة اخرى يستطيع المرء ان يبيع اصلاً ما ليحصل على اخر وذلك بدون ان يقوم بادخار او بادخار سالب كما يمكن له ايضاً ان يستدين للحصول على اصول تفوق مدخراته . ولكن ايأ من ذلك لن يزيد من الثروة سواء كانت شخصية ام قومية .

وقد رأينا ان الثروة القومية المنتجة الخاصة (غير الارض) هي قيمة الرصيد الذي يتحقق من خلال تدفق الاستثمار الصافي. وبصورة مشابهة فان صافي ما يملكه الافراد هو قيمة الرصيد الذي يتحقق من خلال تدفق الادخار الشخصي والذي يسمى احياناً المدخرات *Personal savings*. وسوف يستخدم هذا المفهوم دائماً عند الاشارة الى ثروة المستهلكين.

وقد رأينا أيضاً اننا نبحث العلاقة بين حتمية الرصيدين. وحتى نستطيع فعل ذلك فالتا حاجة الى ان ننظر بقدر اكبر من التفصيل الى العناصر المكونة لصافي الثروة الشخصية. فأصول الفرد تتضمن بعض الاصول العينية من النوع الذي سبق ان اشرنا اليه. مثل المنزل والسيارة والسبع المربية (وفي حالة سركاب الطيران) الارض والمصنع والمعدات والمخزون. الا اننا اذا استبعدنا المنازل فان الجزء الاكبر من ثروة الشخص تتكون من حقوق مالية. وهذه الحقوق هي على اربعة انواع عامة هي:

اولاً ان عدد قليلاً من الافراد يملكون اوراقاً مالية رئيسية *Primary Securities* وهي الارصدة التي تمثل حقوق الملكية على الشركات المساهمة. والسندات والاذونات والاوراق التجارية والحوالات والرمونات وغيرها مما تمثل مديونية قطاع الاعمال او الحكومات او الافراد الآخرين تجاه الاشخاص الذين يملكون هذه الحقوق. وثانياً - يملك جميع الافراد تقريباً مقادير مختلفة من الحقوق *claims* (او المطالبات) على المؤسسات المالية الوسيطة *Financial Intermediaries* مثل الودائع او الحسابات الاخرى لدى البنوك او لدى مؤسسة الادخار والاقتراض والبوليسات التي تصدرها شركات التأمين والاسهم في الصناديق المتبادلة *mutual Funds* والحقوق تجاه صناديق التقاعد. وما يمثل ذلك عادة الجزء الاكبر من اصول القطاع العائلي.

وهناك ثالث عدد صغير من الافراد ايضاً يملكون حصصاً شخصية في الشركات غير المساهمة. وأخيراً فان كل الافراد يملكون بنسباً من النوع الرابع من الاصول وهو الديون الحكومية التي لا تحمل فائدة والتي تسمى بالعملة *currency*. ومن ثم فان اصولاً عينية مختارة. واوراقاً مالية رئيسية وحقوقاً في المؤسسات المالية الوسيطة خصوصاً في الشردات غير المساهمة والنسبة تمثل كلها أساساً من الاصول التي يمتلكها الاشخاص او العائلات. ومن ناحية اخرى فان العديد او معظم الافراد يكونون مدينين اما تجاه اشخاص آخرين او تجاه المؤسسات غير المالية او تجاه الوسطاء الماليين. والفرق بين اجمالي الاصول واجمالي الخصوم يمثل صافي ثروة

الفرد وحاصل جمع ذلك بالنسبة لجميع افراد المجتمع يكون صافي ما يملكه كل افراد المجتمع وهو ما يمثل المفهوم الثاني للثروة القومية.

وكثيراً ما نقوم بعرض اجمالي صافي ما يملكه المستهلكون هذا في ترتيب يسمى بالميزانية. والميزانية *balance sheet* هي تلخيص بسيط يوضح قيم الاصول والخصوم وصافي الثروة لوحدة ما (شخص او عائلة). بحيث تظهر الاصول في عمود والخصوم وصافي الثروة في عمود اخر. وحيث ان ما يملكه الفرد او العائلة هو بالتعريف عبارة عن الاصول ناقصاً الخصوم فان من الواضح ان مجموع العمود في كلا العمودين لابد من ان يتطابق.

ويجب ان نكون ذلك صحيحاً بالنسبة لميزانية اي شخص ورجع ذلك الى الطريقة التي تم بها تعريف صافي الثروة. ومن ثم فان ذلك يجب ان يكون صحيحاً ايضاً بالنسبة الى الموازين الكلية لجميع قطاع العائلات ويتصح هذا الترتيب في الميزانية الآتية:

الميزانية العامة لجميع قطاع العائلات

الديون تجاه الافراد صافي ما يملكه الافراد	الارض - المباني السكنية - السلع الاستهلاكية الاوراق المالية الاولى المملوكة - أسهم الشركات المساهمة - الديون الخاصة. - ديون الحكومة - الحقوق المملوكة تجاه الوسطاء الماليين - الحصص في الشركات غير المساهمة - النقد الحكومي المملوك من قبل العائلة
اجمالي الخصوم وصافي ما يملكه الافراد	اجمالي الاصول

العلاقة بين الثروة كاصول عينية وبينها كصافي ما يملكه الافراد .

The Relationship Between Wealth as Physical Assets and ■ Personal Net Worth

والسؤال الآن هو ما هي العلاقة بين الثروة القومية منظورا اليها كمجموع للاصول العينية المنتجة وبين الثروة القومية منظورا اليها كمجموع لصافي ما يملكه الافراد . ويمكن ان نقرب من الاجابة وذلك بتوفير الميزانية العامة لكل قطاع من القطاعات الثلاثة الاخرى للاقتصاد الخاص وهذه القطاعات هي (1) الشركات المساهمة غير المالية (2) الشركات غير المساهمة غير المالية (وهي تشمل المهن الحرفية والزراعية وهكذا) . (3) الوسطاء الماليين . واذا أضفنا القطاع العائلي الى هذه القطاعات الثلاثة فانها جميعا ستمثل الاقتصاد الخاص كله وسوف نبدأ بميزانية كل الشركات المساهمة غير المالية .

الميزانية العامة لكل الشركات المساهمة غير المالية

1- الارض والمنشآت والمعدات والمخزون	1- ديون الافراد
2- الاوراق المالية المملوكة	2- صافي ثروة الشركات
- أسهم الشركات المساهمة	3- أسهم الشركات
- ديون الافراد	4- الفائض
- ديون الحكومة	
3- الحقوق المملوكة تجاه الوسطاء	
4- العملة الحكومية المملوكة	
اجمالي الاصول	اجمالي الخصوم وصافي ماتملكه الشركات .

ولننظر أولاً الى الاصول حيث تظهر في القمة الاصول العينية ، الارض والمنشآت والمعدات والمخزون . وتمثل هذه الاصول بالنسبة الى الشركات المساهمة غير المالية

الاصول الرئيسة المملوكة . وفي حالة المنشآت والمعدات فان هذه الاصول يجب ان تقوم مبدئياً بأسعار السوق الجارية المقاربة مع الاخذ في الاعتبار كل الاندثارات التي تحدث نتيجة الاستخدام . أما في التطبيق العملي فيحتمل أنها تقوم على اساس معين من الكلفة الاصلية ناقصاً الاندثار الدفترى . كما يجب تقويم المخزون على اساس اسعار الاستبدال ولكن قد لا يحدث ذلك . ومن الواضح أنه مهما كان اساس التقييم المستخدم بالنسبة للاصول العينية فإنه سوف ينعكس في حجم صافي ماتملكه الشركات . اما باقي الاصول فهي جميعا مالية وملكيته من قبل الشركات المساهمة هو حدث عرضي . وهي بالنسبة لعمليات المشاريع غير المالية تتضمن أية أسهم قد تملكها الشركات المذكورة في شركات أخرى بما في ذلك الشركات التابعة لها . (وهذه الاسهم تقوم في الغالب على اساس تكلفة الاستحواذ ولكنها في الأصل يمكن ويجب أن تقوم على اساس أسعار السوق الجارية) . وديون الوحدات التي تملكها الشركات الخاصة ومنها المقادير الضخمة من الائتمان التجاري الذي قد تكون الشركات منحتة الى عملائها . وكذلك تشمل السندات وغيرها من الاوراق المالية للديون الخاصة التي تحتفظ بها الشركات كاحتياطي يد فائدة لمواجهة أي نفقات رأسمالية مخططة في المستقبل أو كضمان تجاه حالات الطوارئ . وتشمل ايضاً أي دين حكومي يحتفظ به لنفس الاغراض السابقة . وبالإضافة الى ذلك فان الشركات المساهمة تمتلك حقوقاً تجاه الوسطاء الماليين بما في ذلك ما قد تملكه من ودائع جارية او آجلة . وأخيراً فان جميع الشركات تمتلك مقداراً معيناً من العملة في خزائنها . ويعتبر اجمالي هذه الاصول المالية صغيراً بالنسبة لكل الشركات غير المالية المساهمة وهذا صحيح أيضاً بالنسبة الى كل هذه الشركات مجتمعة .

ويظهر في العمود الايمن ديون الشركات المساهمة وذلك بصرف النظر عن من يملك هذه الحقوق سواء كانت مملوكة من قبل مشاريع اعمال غير مالية أخرى (بما فيها الشركات التي سبق ومنحتها ائتمناً تجارياً) أو من قبل البنوك أو الوسطاء الماليين الآخرين أو من قبل القطاع العائلي . وقد تكون هذه الديون في شكل سندات أو رهونات أو قروض مصرفية تجارية أو حوالات غير مدفوعة وهكذا (وحيث أننا افترضنا عدم وجود اقراض حكومي فلن يظهر لدينا هنا ديون قبل الحكومة) . أما الفقرة المتبقية فهي صافي ماتملكه الشركات المساهمة . وهو ينقسم قسمين ، الأول وهو يمثل القيمة الاسمية لأسهم الشركات المتداولة (وهي تمثل متحصلات الشركة من مبيعات الاسهم عند طرحها للبيع لأول مرة) . والثاني يمثل ببساطة الفرق بين قيمة كل الاصول مطروحاً منها المطلوبات المالية والقيمة الاسمية

الاسهم (4). ومن حيث المبدأ فاننا بافتراض ان كل الاصول والخصوم قد تم تقويمها بصورة سليمة فان صافي ماتملكه الشركات يجب ان يمثل ماتستحقه الشركة وما يملكه المساهمون فعلاً وذلك بصرف النظر عن كيفية تقسيمها أو تسميتها.

كما ان ميزانية الشركات غير المالية وغير المساهمة هي في الاساس نفس ميزانية الشركات المساهمة وكما هو واضح من الميزانية ادناه فان الجانب الايسر يحتوي على نفس العناصر التي ظهرت في ميزانية الشركات المساهمة. وعلى الجانب الآخر يوجد اختلاف وحيد هو اننا اسمينا صافي المتلكات بالحصص الشخصية للمالكين « الحقوق الشخصية للمالكين - equity of owners » وهذا هو بالضبط استثمار المالكين في مشاريع اعمالهم.

الميزانية العامة للشركات غير المساهمة وغير المالية

الارض والمعدات ، المخزن المملوكة	الديون الخاصة المملوكة
الاوراق المالية الرئيسة المملوكة	الخصص الشخصية للمالكين
- اسهم الشركات المساهمة	الحقوق الشخصية للمالكين
- الديون الخاصة	
- الديون الحكومية	
الحقوق المملوكة على الوسطاء الماليين	
النقود الحكومية المملوكة	
اجمالي الاصول	اجمالي الخصوم

ولا يبدو ان الامر يختلف كثيراً بالنسبة الى ميزانية الوسطاء الماليين على الرغم من أن القيمة النسبية للفئات المختلفة من الاصول سوف تتباين تبايناً كبيراً عنها في حالة المؤسسات غير المالية. ولكن ماذا نعني بالوسطاء الماليين وما الذي يميزها عن مؤسسات تبيع الاخرى

(4) يمكن تسمية بعض اجزاء هذا الفائض الارباح غير الموزعة او الاحتياطات مقابل الديون المدومة والطوارئ وهكذا. ولكن ذلك لن يغير من طبيعتها.

قبل كل شيء نجد أن اصول الوسطاء الماليين العينية مثل المباني والمعدات هي عارضة بالنسبة الى نشاطات هذه المؤسسة وتؤلف عادة جزءاً ضئيلاً من مجموع اصولها. هذا في حين أن الاصول المالية التي تملكها تمثل الجزء الاكبر من جانب الاصول في ميزانياتها. فالوسطاء الماليون هم المالكون الرئيسون للاوراق المالية الاولية Primary التي تمثل الحقوق المالية على كل المؤسسات الاخرى ماعدا المؤسسات المالية. وتشمل هذه الحقوق أسهم الشركات المساهمة (والمملوكة اساساً من قبل الصناديق المشتركة والبنوك المالية وصناديق التقاعد) والسندات الخاصة والحكومية والكمبيالات والحوالات (المملوكة من قبل مختلف انواع الوسطاء الماليين بما فيها البنوك) قروض البنوك القائمة (ديون المقترضين تجاه البنوك) والرهونات المملوكة بصورة رئيسية من قبل البنوك ومؤسسات الادخار والقرض وسرقات التأمين. وبالإضافة الى ذلك يملك كل الوسطاء الماليين بعض الحقوق قبل بعض الوسطاء الآخرين بما في ذلك خاصة الودائع لدى البنوك. وكذلك فانها جميعها تمتلك نقداً في خزائنها وصناديقها. وعلى الجانب الايمن من الحساب تظهر مطلوبات الوسطاء الماليين مثل ودائع البنوك من كل الانواع، حقوق التأمين وصناديق التقاعد، والالتزامات تجاه المتفعين من صناديق الضمان والالتزامات تجاه اصحاب الاسهم في الصناديق المشتركة وهكذا وبعد طرح كل هذه الخصوم (التي تمثل الجزء الاعظم من الجانب المذكور) فما يتبقى هو صافي ماتملكه مؤسسات الوسطاء الماليين المساهمة أو الحصة الشخصية لمالكي المؤسسات غير المساهمة أو المؤسسات المالية المشتركة.

الميزانية العامة لكل المؤسسات المالية

الارض ، المباني ، المعدات المملوكة	مطلوبات (الحقوق قبل الوسطاء)
الاوراق المالية الرئيسية	الماليين
- اسهم الشركات المساهمة	صافي ماتملكه المؤسسات المساهمة
- الديون الخاصة	الخصص الشخصية لمالكي المؤسسات
- ديون الحكومة	غير المساهمة.
الحقوق المملوكة قبل الوسطاء الماليين	
النقود الحكومية المملوكة	
اجمالي الاصول	اجمالي الخصوم وصافي الملكية

وعلى هذا فان طبيعة نشاط الوسيط يمثل اساساً في :

أ - امتلاك تلك الانواع من الاصول المالية (وهي الاوراق المالية الرئيسية) والتي قد لا ترغب بعض او اكثرية الافراد او مؤسسات قطاع الاعمال الاخرى (غير المالية) في امتلاكها او انها غير قادرة على امتلاكها بصورة مباشرة .

ب - اصدار (اي امتلاك وتحقيق عائد) عدداً من انواع من الحقوق المالية والتي قد يرغب بعض او اكثرية المستهلكين ومؤسسة قطاع الاعمال في امتلاكها او قد يحتاجون لامتلاكها . وبصورة عامة فان هذه الحقوق تجاه المؤسسات المالية تتميز بكونها (وذلك بالمقارنة مع الاوراق المالية الأولية) ذات سائل ائتمالي وسيرة ائتمالية وانها اكثر قابلية للتقسيم الى كميات صغيرة او اكثر ملائمة او انها توفر مزايا جانبية مثل التأمين او انها تقدم بعض الخدمات في التعامل مما يسهل عملية الانتاج او الاستهلاك مثل الحسابات الجارية . وكل هذه الخصائص المرغوبة تؤلف الاسباب التي تؤدي بها الى ان تكون مفضلة من قبل مالكيها على الاوراق المالية الأولية . ومع ذلك فان هذه الحقوق تجاه المؤسسات المالية اما انها لا تحقق عائداً حالياً او مستقبلاً للمالكين (مثل الودائع تحت الطلب) او انها تحقق عائداً في المستقبل فقط (التأمين او التقاعد او انها تدفع عائداً اقل من العائد الذي تحققه الاوراق المالية الأولية التي يمتلكها المؤسسات الوسيطة . وهذا الفرق بين العائد من الاصول المالية التي يمتلكها الوسيط وبين الخصوم المالية على هؤلاء الوسيط يستخدم في دفع تكاليف خدمات الوسيط وتتيح لهم تحقيق الارباح . وبدون ذلك لم يكن هناك من سبب لظهور الوسيط او وجودهم .

ومن ناحية عميقة المعنى يمكن طبعا النظر الى اصحاب الحقوق تجاه الوسيط على انهم في الحقيقة المالكين غير المباشرين للاوراق المالية الأولية التي يمتلكها هؤلاء الوسيط . والفرق بين هاتين المجموعتين من الحقوق (تلك التي تعتبر ديوناً للوسيط وتلك التي تعتبر ديوناً عليهم) يتألف منه حصص مالكي هذه المؤسسات .

(وفي حالة مؤسسات التمويل المشتركة فان هؤلاء المالكين هم ايضا اصحاب الودائع او البوليصات او غير ذلك) . ومعظم مطلوبات او الحقوق تجاه الوسيط المالكين تسمى تقوذاً . ومن المؤكد ان الودائع الجارية تعتبر كذلك دائماً . كما تعتبر كذلك في بعض الحالات كل من الودائع الاجلة وودائع التوفير او حتى اسهم الادخار والقروض . ويمكن ان نضيف الى ذلك التقود الحكومية في التداول اي العملة . وتدعو مجموع ذلك المعروض النقدي money supply .

وعلى كل حال فلسنا في حاجة الى الاهتمام بهذا المتغير الكلي الان . ويجب ان يكون واضحاً الان انه اذا قمنا بجمع كل اعمدة الجانب الايسر (الاصول المتكونة من الحسابات القطاعية الأربعة وهي الانواع الثلاثة التي تمثل قطاع الاعمال زائداً القطاع العائلي فاننا نكون قد حصرنا كل شيء كنا قد اعتبرناه من قبل جزءاً من الثروة القومية العينية بشكل اصول عينية منتجة هي الارض والمنشآت والمعدات والمخزون والمباني السكنية . ولكن مع ذلك فان اجمالي هذه الاصول سوف يفوق كثيراً الثروة القومية نظراً لان هذه الاصول تتضمن كثيراً من الاصول المالية ايضا .

وكذلك فاننا اذا قمنا بتجميع الخصوم في قيود الجانب الايمن لكل القطاعات الاربعة فان ذلك سوف يتضمن ايضا الثروة القومية طبقاً لمفهوم صافي مايمتلكه افراد القطاع العائلي بل ، واكثر من ذلك بكثير .

والسبب في ان كلاً من المجموعتين الاول والثاني يزيد على المفهوم المقابل للثروة القومية هو ان كل اصل مالي فردي هو ايضا مطلوب مالي فردي ماعدا بعض الاستثناءات . ومن ثم فان كل الاصول المالية تظهر مرتين في هذه الميزانيات مرة كاصل من اصول ميزانية قطاع ما ومرة اخرى اما ضمن مطلوبات قطاع اخر او ضمن صافي مايملكه هذا القطاع . واي اصل مالي يضاف الى صافي مايملكه مشروع اعمال او فرد ما يعتبر في نفس الوقت خصماً من صافي ماتملكه مؤسسة اخرى او فرد اخر . وبالتالي فان الاصول المالية بالنسبة للمجتمع ككل هي في الواقع ليست اصولاً وليست مطلوبات .

ومن الواضح مثلاً ان مجموع الحقوق التي التي يمتلكها الوسيط والتي تظهر في الجانب الايسر وهو جانب الاصول في ميزانية كل قطاع يجب ان يساوي تماماً مجموع الحقوق على الوسيط المالكين والتي تظهر في الخصوم في الجانب الايمن من ميزانية القطاع المعنى (5) . ولنفترض اننا شطبنا هذه الحقوق المزدوجة حيثما تظهر فاننا يمكن ان نفعل نفس الشيء بالنسبة الى ديون الافراد الاخرى مثل السندات وقروض للبنوك والرهونات او اي شيء اخر فاننا حصل جمعها منظوراً اليه كموجودات يجب ان يتساوى مع حاصل جمعها منظوراً اليه كمطلوبات . ويجب علينا ان نتخلص كذلك من الازدواجية التي تظهر في شكل الحصص الشخصية للمالكين في جانب اصول حساب الافراد في جانب الخصوم للشركات غير المساهمة . وحسابات المؤسسات المالية .

ذلك ما وذلك اذا تجاهلنا امكانية احتفاظ الحكومة ببعض الودائع لدى البنوك .

واخيراً فإنه يمكننا مؤقتاً على الأقل اعتبار اسم الشركات المساهمة المملوكة والتي تظهر في الجانب الايسر من ميزانية كل من القطاعات الاربعة صافي ممتلكه الشركات المساهمة والذي يظهر في الجانب الايمن في حسابات الشركات المساهمة غير المالية وفي حسابات المؤسسات المالية .

وحيث ان صافي ممتلكه الشركات المساهمة هو ملك حاملي الاسهم ، فإنه يجب ان يتساوى مع قيمة اسم الشركات المملوكة . وسوف نعود مرة أخرى الى هذه النقطة . اما الان فسنستخلص مبدئياً من جميع هذه القيود الخاصة باسم الشركات وصافي الملكية .

والان وبعد ان قمنا بالتخلص من كل ذلك وهو ما يجب على القارئ ان يقوم به كله فإن ما يتبقى لدينا في شكل اجمالي الاصول لكل القطاعات محتمة (اى حاصل جمع كل اعمدة الجانب الايسر يتكون الان فقط من : (أ) الثروة العينية التي تتكون من الارض والمنشآت والمعدات والمخزون والمباني السكنية بالإضافة الى نوعين من الالتزامات (الديون) الحكومية وهما (ب) الدين الحكومي والذي يدر فائدة) ، (ج) النقود الحكومية (الدين الذي لا يدر فائدة) . اما الذي يتبقى لدينا على الجانب الايمن (جانب الخصوم) فهو حاصل جمع صافي الثروة الشخصية فقط .

وهكذا فإن الثروة القومية عندما تقاس في شكل اصول شخصية وعينية ومنتجة - المجموع المتراكم لكل الاستثمارات الصافية التي تمت في الماضي (مضافاً اليها الارض) هي تقريباً ولكن ليس تماماً نفس الثروة القومية عندما تقاس بواسطة حاصل جمع صافي الثروة الشخصية اى المجموع المتراكم لكل المدخرات الشخصية الصافية التي تحققت في الماضي .

ويختلف هذان المقياسان للثروة القومية بقيمة السندات الحكومية والنقود الحكومية في كل حالة بتلك المقادير التي يتم الاحتفاظ بها خارج الحكومة نفسها اى التي يحتفظ بها القطاع الاهلي) .

ويمكن التعبير عن هذا الفرق بأنه المجموع المتراكم لكل التراكمات في العجز في الميزانية الذي تحقق في الماضي . حيث ان كل عجز حكومي ماضي (اى زيادة المدفوعات على الإيرادات) يجب ان يتم اتمويله اما بالاقتراض او باصدار تقود جديدة . في حين ان كل فائض في الميزانية سوف يؤدي الى تقليص كمية النقد او تسديد الديون .

ويجب ان لاتندعش لهذه العلاقة السابقة فقد برهنا من قبل في المعادلة رقم (10) انه لكل سنة او اية فترة زمنية اخرى ان حاصل جمع المتغيرات التدفقية في حسابات الدخل القومي لصافي الاستثمار الخاص (بما في ذلك تراكم المخزون) زائداً العجز الحكومي يجب ان يتساوى تماماً مجموع كل من الادخار الخاص وصافي ادخار الشركات المساهمة اى ان :

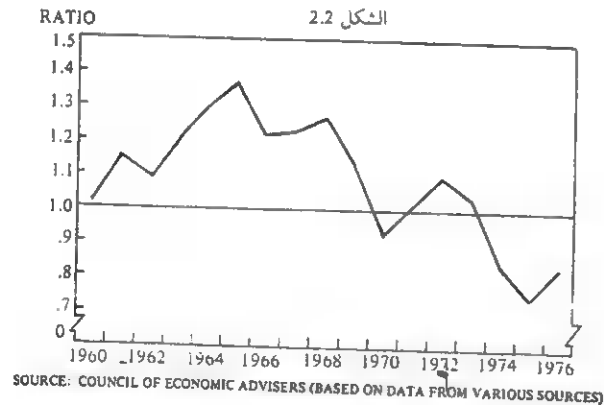
$$I + Def \equiv S + UP \quad (10)$$

ويمكننا ان ننظر الى رصيد رأس المال - اى الثروة القومية في شكل سلع حقيقية - كمجموع تراكمي للاستثمار على مدى فترة زمنية ماضية . وكما يمكننا ان ننظر الى صافي ما يملكه الافراد كمجموع تراكمي للادخار على مدى فترة زمنية ماضية كذلك - اى مدخرات الافراد في حسابات الدخل القومي - مضافاً اليها الزيادة التراكمية في قيمة اسم الشركات المساهمة والتي تعكس استثمار الارباح غير الموزعة (6) . ويمكن لهذين المجموعين المتراكمين ان يختلفا فقط بمقدار العجز التراكمي الحكومي (7) .

(6) يجب ان نتذكر هنا ان اسم الشركات - التي تظهر في الجانب الايسر لجميع الميزانيات تقوم بأسعار السوق في حين انها كانت تقوم بأسعار الاصدار الاصلية عندما كانت تظهر في الجانب الايمن لحسابات الشركات المساهمة ومن ناحية المبدأ فإن الفرق في التقييم يجب ان يمثل الاستثمار المتراكم للارباح غير الموزعة .

(7) تجاهلنا في اعلاه - عن عمد - كل الاصول التي تملكها الحكومة وكذلك الاصول غير المنتجة (او التي لاتباع او تشتري) مثل "كنائس" . وقد يكون من المفيد في بعض الحالات ان نقيم بعض او كل هذه الاصول في حساب الثروة القومية فاذا فعلنا ذلك فإنه سوف يؤثر على العلاقة بين القيمة الكلية (وكذلك التغير الذي يحدث عليها) للاصول العينية وبين قيمة صافي ما يملكه الافراد . وعلى الرغم من اننا قد نرغب لسبب ما في اضافة اصول مملوكة من قبل الحكومة الى الثروة القومية فاننا يجب ان ندرك بأن احداً ما لم يصبح اغنى لان الحكومة قد حصلت على مغبنة تدار بالطاقة النووية او الف ميل جديد من الطرق العامة بين الولايات او مائة مدرسة ابتدائية جديدة وليس من المحتمل ان احداً يشعر بأنه اكثر رفاهية بأي معنى مقبول نتيجة للاضافة في هذه الثروة الجماعية . كما انه لم يزد صافي الملكية الاقتصادية والمعنوية لشخص ما نتيجة لتملك ابرشته كنيسة جديدة (وربما كان الامر مختلفاً في العصر الوسطي) ولكن من المحتمل طبعاً ان التكاليف الاضافية للسفينة الجديدة قد تمت مقابلتها بزيادة معادلة في الدين العام لسندات الحكومية المملوكة من قبل الافراد) والذي يؤدي الى زيادة صافي ملكية الافراد . ومع ذلك فإن ذلك قد يكون سبباً - حيث انه يمكن ان يظهر عجز بدون ريدده في الاصول المادية كما ان الاصول المادية الحكومية قد يتم الحصول عليها في الفترات التي تحقق فيها الحكومة فائضاً وليس عجزاً .

تحدث في قيم الاستبدال الجارية لاصول الشركات ناقصاً الخصوم . وقد قام مجلس المستشارين الاقتصاديين في عام 1972 بتكوين تقديرات للقيمة السوقية الكلية للشركات المساهمة غير المالية مقاسة على اساس القيم الحالية للاسهم والسندات القائمة لهذه الشركات ومقارنة هذا التقدير بقيمة الاصول الصافية مقدرة على اساس قيمة الاستبدال الصافية . ويوضح الشكل رقم 2.2) النسبة بين هذين التقديرين خلال الفترة من عام 1960 الى عام 1976 والتي تراوحت بين اعلى قيمة وصلت اليها وهي 1.361 في عام 1965 واقل قيمة وصلت اليها وهي 0.745 تحققت عام 1975 (ق). ومن الواضح ان القيم السوقية الجارية لاسهم ومستندات الشركات المساهمة لاتعكس بصورة دقيقة في الاجل القصير القيم الاقتصادية لاصول المشاريع . وبالإضافة الى ذلك فاننا قد لاحظنا ان بعض الاصول المالية (ومن بينها حقوق الضمان والتقاعد كأفضل وأكثر الامثلة اهمية ليس لها حتى ولا قيمة دفترية - على الاقل قيمة سرورية - بالنسبة للمالك النهائي (دون ذكر شيء ما عن قيمة سوقية معينة) . كما ان كثيراً من المستهلكين لايعتبرون قيمة استلام بوليصة التأمين التي في حوزتهم كقيمة تقدر بها هذه البوليصة . وحتى اذا قبلوا ذلك فإن هذه القيمة لن تعكس بصورة صحيحة الا في حالات الصدفة البحتة القيمة الحقيقية التي تقوم عليها الاصول المالية التي تملكها شركات التأمين . وعلى هذا فإن الثروة كما ينظر اليها مالكوها النهائيون من الافراد والعائلات هي خليط غريب من القيم الدفترية والتحكيمية والبالية معدلة



(9) أعيد رسم الشكل 2 - 2 من التقرير الاقتصادي السنوي لمجلس المستشارين الاقتصاديين لعام 1966 والذي ورد في التقرير الاقتصادي للرئيس والمعاون نيكوميرس في كانون الأول 1977 مطبوعة الحكومة 1977 ص

وعلى الرغم من اننا سوف نعدل من هذه النتيجة بطرق مختلفة - فيما سيلي حالاً - فانها مع ذلك مازالت علاقة اساسية ذات معنى جوهري . وذات اهمية عميقة في فهم اقتصادات المجتمعات غير الساكنة اي تلك التي ينمو فيها الدخل والثروة (وهي الحالة في كل الاقتصادات الغربية الحديثة والتي كانت واقعاً حقيقياً بالنسبة لهذه الاقتصادات طوال عدة قرون) . ودعونا نكرر هذه النتيجة للتأكيد وهي ان مستوى (وكذلك نمو) رصيد رأس المال الفردي المنتج مضافاً اليه مستوى (وكذلك النمو) رصيد حقوق الافراد تجاه الحكومة يقيس ايضاً مستوى (وكذلك النمو) صافي ما يملكه جميع الافراد والاعضاء في المجتمع . ومن الواضح انه اذا كانت ميزانية الحكومة متوازنة تماماً في المتوسط لفترة معينة من السنين فإن النمو في قيمة رأس المال الفردي المنتج سوف يساوي تماماً النمو في ثروة القطاع الخاص . وسأصحح تماماً حتى على الرغم من ان جزءاً صغيراً جداً من رصيد موجودات رأس المال الفردي من غير المنازل مملوك بصورة مباشرة من قبل المستهلكين الذين يملكون بدلاً من ذلك ودائع ووثائق للتأمين وهو مالمدي صناديق الضمان والتقاعد بالإضافة الى بعض حصص وديون المشاريع غير المالية والتي تمتلك بدورها معظم لاصول العينية في القطر .

ويجب علينا الان ان نبدأ في تعديل هذه النتيجة فيما يتعلق بارتباطها بالتصورات التي يقوم عليها السلوك الاقتصادي . فعندما نمنعنا في ميزانية قطاع الشركات المساهمة فقد لاحظنا ان الاصول العينية كانت تقوم دائماً ليس على اساس القيمة الجارية في السوق (وبصورة خاصة ليس باستخدام قيمة سوقية متسقة) ولكن باستخدام القيم الدفترية التي تمثل اسعار الشراء الاصلية وسناعات الاندثار المحددة بصورة تحكيمية . وكذلك من المحتمل ان يتم تقويم الاسهم والسندات من بين اصول الشركات المساهمة على اساس سعر الشراء الاصلية ايضاً . وسيجعل ذلك من غير المحتمل ان تتساوى القيمة الدفترية لصافي ملكية الشركات المساهمة مع القيمة الحقيقية الجارية لهذه الملكية القائمة على اساس القيمة الاقتصادية الجارية لكل من الاصول والخصوم (ق). وبالإضافة الى ذلك فانه لا يوجد لدينا سبب وجيه لافتراض ان القيم السوقية لاسهم الشركات في أي وقت معين تعكس تماماً القيمة الدفترية لصافي ملكية الشركات او القيمة الاقتصادية الحقيقية لها (بالمعنى السابق) . ومن المؤكد فإن التقلبات في اسعار الاسهم تؤدي الى المبالغة بصورة كبيرة في التغيرات التي

(8) ونعني بالقيمة الاقتصادية الجارية هنا بالنسبة الى الاصول العينية تكاليف الاستبدال وبالنسبة الى الاصول والخصوم المالية الاسعار الجارية في السوق .

(إلى الحد الذي تكون فيه اسهم الشركات المساهمة مملوكة بصورة مباشرة من قبل الافراد الذين يتبعون اسعارها الجارية) حسب تصورات معينة عن الاسعار المتقلبة للاوراق المالية .

وعلى أية حال فان هذه المشاكل تكون ذات اهمية وذات صلة مباشرة اذا كانت الدراسة تهتم بدور وأثر التغيرات في الثروة في الاجل القصير . اما بالنسبة الى اغراض تحليل النمو في الاجل الطويل وحيث تصبح متغيرات الثروة ذات اهمية حقيقية فان هذه المشاكل تميل الى ان تختفي من الصورة . فخلال مدة عقد من الزمن او أكثر فان صافي التراكم في الثروة العينية مقوماً على اي أساس كان ، زائداً النمو التراكمي في الدين الحكومي والتقود سوف ينعكس بصورة أساسية في اي تصور للانفراد حول تيسة التراكم في مدته (10)

استئلة للمراجعة :

- (أ) يعتبر كل من الناتج القومي الاجمالي (GNP) والدخل القومي (NI) مقياسين للناتج النشاط الاتاجي الجاري فلماذا اذن يختلفان رقمياً وما هي العناصر الاساسية المعينة التي يتكون منها هذا الاختلاف ؟
- (ب) الدخل القومي (NI) والدخل المتاح للانفاق (DI) هما ايضاً مقياسان بديلان لدخل الافراد الجاري فلماذا يختلفان اذن وما هي العناصر المحددة التي يتكون منها هذا الاختلاف ؟
- (ج) استخدم اجاباتك على النقطتين أ ، ب لشرح العوامل التي يجب ان نأخذها في الاعتبار ولماذا ؟ عند تحديد أي مقدار سوف يتغير الدخل المتاح للانفاق اذا تغير الناتج القومي الاجمالي ؟

(10) يصر بعض المنظرين الاقتصاديين على أن الافراد يعتقدون بأن الدين الحكومي سوف يتم تسديده في وقت ما عن طريق ضرائب اضافية . ومن ثم فانهم ينظرون الى أن القيمة الحالية لانصبتهم في هذه الضرائب الاضافية كأنها اعباء خصوم يجب ان تخص من صافي ما يملكه الافراد كقياس للثروة القومية . ومن الممكن مناقشة هل الدين الحكومي سوف يسدد او يجب ان يسدد او في حاجة الى ان يسدد مرة اخرى . ولكن التساؤل الحقيقي هو هل من الممكن فعلاً اعتبار هذا الدين عبئاً جارياً على افراد المجتمع كما واحد منهم يتصور نصيبه النسبي من الضرائب المستقلة لتسديده هو مسألة اخرى مختلفة تماماً وفي غياب الموحات النفسية لمواقف وتصورات الرأي العام حول هذا الامر فان لكل شخص الحق في الاعتقاد كما يعتقد الكاتب نفسه بأن الدين الحكومي يجب ان لا يعتبر كذلك

- 2 -

- يحتوي الجدول الآتي على بعض البيانات التقديرية لاقتصاد الولايات المتحدة عام 1976 . احسب قيم كل من الناتج القومي الاجمالي (GNP) ، (NNP) ، والناتج القومي الصافي والدخل القومي NI ، والدخل المتاح للانفاق DI ، وكذلك الدخل الشخصي PI

بليون دولار	
180	مخصصات الاندثار الرأسمالي
195	ضرائب الدخل الشخصية
160	الضرائب غير المباشرة على قطاع الاعمال
244	المدفوعات التحويلية الحكومية
240	الاستثمار المحلي الخاص الاجمالي
7	صافي الصادرات من السلع والخدمات
45	ايرادات الشركات المساهمة المحتجزة
90	ارباح الشركات بعد خصم الضرائب
1080	الانفاق الاستهلاكي الشخصي
365	المشتريات الحكومية على شراء السلع والخدمات
123	اقساط الضمان الجماعي
150	أرباح الشركات

- 3 - فيما يأتي البيانات الخاصة بالربع الرابع لسنة ما في حسابات الناتج والدخل القومي في الولايات المتحدة ، والبيانات هي معدلات سنوية معدله فصلياً وببلايين الدولارات .

الربع الرابع 1973	الربع الرابع 1974	الربع الرابع 1975
1353	1449	1588
1241	1192	1219
1107	1156	1264
940	1016	1120

أ - احسب معامل الانكماش الضمني للناتج القومي لكل سنة ؟ كيف يتم تقدير هذا المعامل ؟

مراجع مختارة

- United States Department of Commerce, *The National Income and Product Accounts of the United States, 1929-74* (A Survey of Current Business Supplement), 1976.
(Presents the latest revision of the official United States concepts, and revised data. For current estimates of national income and product, and their components, see the latest monthly issue of the *Survey of Current Business*. The July issue each year presents a full set of tables containing latest revisions.)
- M. Bailey, *National Income and the Price Level* (McGraw-Hill, 2nd ed., 1971), Chapters 2 and 3. (A good, short discussion of theoretical issues involved in national income accounting.)
- E. F. Denison, "Welfare Measurement and the GNP," *Survey of Current Business*, 51 (January 1971), 13-16. (What the GNP does and does not measure.)
- R. Goldsmith, *The National Wealth of the United States in the Postwar Period*, National Bureau of Economic Research (Columbia University Press, 1962). (The basic work by the principal U.S. expert on wealth measurement.)
- Measuring the Nation's Wealth*, volume 29 of *Studies in Income and Wealth*, National Bureau of Economic Research, 1964. (A report on a study recommending regular and improved measurements of national wealth in the United States.)
- N. Ruggles and R. Ruggles, *The Design of Economic Accounts* (National Bureau of Economic Research, 1970). (The standard work on conceptual and empirical issues in national accounting.)
- J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (Harcourt Brace, 1936), Chapter 4. (Explaining how J. M. Keynes proposed to deal with the problems of measuring "real" national income.)

ب - ميز بين معامل الانكماش الضمني ومعامل الانكماش الصريح ؟ كيف يمكن تقدير معامل الانكماش الصريح ؟

ج - تم التعبير في الجدول عن كل من الدخل القومي والدخل المتاح للاتفاق بالاسعار الجارية فقط ؟ كيف يمكنك من حيث المبدأ تقدير كل منهما بالاسعار الثابتة ؟ وإذا اعطيت البيانات الموجودة في الجدول ماهي الطريقة التي تقترحها لتقدير كل من الدخل القومي والدخل المتاح للاتفاق بالاسعار الثابتة ؟

استخدم هذه الطريقة في تقدير كل منهما ؟

(د) من الواضح ان التنير في الدخل المتاح للاتفاق بالاسعار الجارية خلال هذه الفترة يفوق التغير في الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية .

هل هذه هي العلاقة الاعتيادية بين التغيرات في كل منهما ؟ مامعنى اعتيادية ؟ ماهي اهم التبريرات الممكنة لتفسير هذه النتيجة ؟ وأي منها ترى انه التبرير أو التبريرات الرئيسة ؟

ه - الجملة الآتية تربط بين نتائج الربع الاخير لعام 1972 والربع الاخير لعام 1974 على الرغم من ان الناتج القومي الاجمالي باسعار ١٩٧٢ قد انخفض ، فان هذا لا يتضمن ان حالة الافراد قد ساءت لأن كل الارقام الاخرى تشير الى زيادة متواضعة ان لم تكن محسوسة علق على ذلك .

(و) ماذا تعني « المعدلات السنوية المعدلة فصلياً » .

(٤) اذكر بعض المفاهيم البديلة للثروة القومية و اشرح الفروق بينها .

لذلك

التوظيف والبطالة والناتج في اقتصاد متطور (تام)

Employment, Unemployment, and Output in a Growing Economy

سنسبر في هذا الفصل في تصوير المفاهيم الاقتصادية الكلية وسياسية
رأب تيسها، وبصورة خاصة تلك المفاهيم المنصبة بالتوظيف (والبطالة)
المتصلة بالعمل. ومن ثم تتناول العلاقة بين التغيرات في التوظيف او البطالة
والناتج القومي.

التوظيف والبطالة والقوى العاملة

Employment, Unemployment and Labor force

يعتبر قياس مفهوم التوظيف والمفهوم المرتبط به وهو البطالة على نفس
مستوى أهمية قياس كل من الناتج والوفرة التوزيعية. وهذه التأثيرات متبادلة
ذات أهمية واضحة كمفاهيم اقتصادية بحيث يعتبر العمل من نواح مختلفة -
أهم قوة إنتاجية لدينا، كما أن الدخل الناتج من خدمات العمل يؤلف الجزء
الأكبر من الدخل القومي. وبالإضافة إلى ذلك فإن لكل من التوظيف والبطالة
والتغيرات التي تحدث في كل منهما - أهمية اجتماعية وحتى سياسية واضحة.
ويمكن الحصول على أكثر البيانات شمولاً عن قوة العمل في الولايات
المتحدة من المسح الشهري لعينة مختارة بطريقة علمية من بين أفراد القطاع
العائلي يمثل المجتمع غير المؤسسي.

فكل فرد من القطاع العائلي يزيد عمره عن ست عشرة سنة في العينة أما ان يكون - في اسبوع محدد - مستخدماً بأجر (بما في ذلك التوظيف الذاتي ، واولئك الذين يعملون بدون اجر في نشاط عائلي) او عاطلاً او انه خارج قوة العمل . وحتى يمكن اعتبار فرد ما عاطلاً اي اذا لم يكن يعمل في هذا الاسبوع المحدد - فانه يجب التثبت من انه عاطل بصورة اجبارية أي انه اما ،

١ - جاهز للعمل وانه يبحث بصورة جادة عن عمل . أو انه .

٢ - ينتظر الاستدعاء مرة اخرى للعمل من قائمة الاستغناء المؤقت .

٣ - او انه ينتظر الحصول على عمل جديد يبدأ خلال ثلاثين يوماً .

اما الاشخاص الذين ليسوا بمستخدمين ولا عاطلين فيمكن تصنيفهم على انهم خارج القوة العاملة . وبعبارة اخرى فان قوة العمل تساوي عدد الاشخاص الذين يعملون زائداً عدد الاشخاص الذين يبحثون عن عمل او ينتظرون عملاً ما

ونقطة الضعف الرئيسية في قياس البطالة ثم في قياس قوة العمل تتركز في انه لا يوجد اساس موضوعي لتحديد ماذا كان تصور الشخص الذي يبحث عن عمل لطبيعة العمل الذي يبحث عنه هو تصور واقعي ام غير واقعي او ماذا كان هذا العمل يتناسب مع كفاءاته وهل يمكنه الحصول على الاجر الذي يرغب فيه .

ويجري بعد ذلك « نفخ » البيانات التي تحصل عليها من العينة كي يمكن الحصول على تقديرات لكل السكان وذلك باستخدام بيانات احصاءات السكان والتوظيف كاساس لذلك . كما نحصل من العينة على بيانات خاصة بعدد ساعات العمل الاسبوعية التي يعملها كل شخص في العينة والتي يتم استخدامها بعد ذلك لتقدير عدد ساعات العمل البشري الشهرية في الاقتصاد القومي ككل . ويمكن الحصول على بيانات عن كل من التوظيف وساعات العمل من مصادر اخرى (مثلاً سجلات الضمان الجماعي ، والمسوحات الشهرية عن عينات يوفرها اصحاب العمل) . ويمكن استخدامها لاكمال او لتحسين البيانات التي يتم الحصول عليها من المسوحات الشهرية او من احصاءات السكان .

وتجب ملاحظة ان كل هذه البيانات هي بيانات « رصدية » . حيث انها جميعاً قياسات عند نقطة من الزمن ، لاعداد مطلقة وليست معدلات بالنسبة لكل وحدة زمنية . يوفر هذا الرصيد من العمل المستخدم خدمات انتاجية تسهم في خلق الناتج والدخل مثلها في ذلك مثل رصيد رأس المال العيني الذي يوفر تياراً من الخدمات الانتاجية التي تسهم في تدفقات الناتج والدخل . وتنعكس التغيرات التي

تطراً على حجم رصيد العمل بطبيعة الحال الفرق بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة الصافية ويظهر التغيرات في رصيد العمل المستخدم من خلال التدفقات الصافية للاستخدام والاستغناء وترك العمل .

ويعتبر معدل البطالة الشهري المعدل على اساس موسمي (اعداد العاطلين كنسبة من قوة العمل المدنية) اكثر الارقام الشهرية استخداماً سواء من قبل الاقتصاديين او الموظفين العامين وكذلك من قبل الرأي العام وذلك لتقييم حالة الاقتصاد الجارية ولكن يجب ان نشير هنا الى ان معدل البطالة اعم قد يكون مضللاً في بعض الاحيان . ويرجع ذلك الى انه يخفي الكثير من الاختلافات الواسعة بين معدلات البطالة بين الفترات البعيدة للفترة البعيدة بين الفترات والذين والذين والذين والاقليم وهكذا والتي قد تكون لها بالنسبة لبعض الاغراض اهمية المعدل العام للبطالة .

وبالاضافة الى ذلك فان التغيرات في معدل البطالة لا تنعكس في التغيرات في مستوى التوظيف فقط . وانما بصورة اكبر بالتغيرات في حجم قوة العمل كذلك .

ولهذه التغيرات في حجم قوة العمل اشكال مختلفة . والنوع الاول هو التوسع البطيء ، والمستمّر خلال الاجل الطويل في قوة العمل والذي يعكس تفوق عدد الشبان الذين يدخلون سن العمل على عدد المتوفين والمتقاعدين . كما يعكس الاتجاه نحو التزايد المستمر طويل الاجل في معدل مساهمة المرأة في قوة العمل والذي يعادله الاتجاه الاخر المعاكس المتمثل في الاتجاه نحو التقاعد المبكر . او الدخول المتأخر في قوة العمل (مما يعكس دراسة اطول) . ويمكن التنبؤ بهذا النمو الطبيعي في قوة العمل . بصورة دقيقة الى حد كبير لفترة مستقبلية تصل الى عشر سنوات . وترتبط التغيرات المهمة القصيرة الاجل في معدلات المساهمة وبالتالي في قوة العمل - بالتغيرات في الامكانيات المتاحة للحصول على عمل

فعندما تصبح فرص العمل اقل عدداً فان العديد من النساء والشباب وكبار السن يخرجون ببساطة من قوة العمل (اي يتوقفون عن البحث عن العمل مجدداً) . اما اذا زادت فرص العمل فانهم يعودون مرة اخرى الى قوة العمل . ويسمى هؤلاء العاطلون المختفون او العمال الذين قد ثبتت عزائهم . وقد يرجع ذلك الى انهم يستنتجون انه عندما تصبح فرص العمل اكثر ندرة ويكون عدد الباحثين عن عمل كبير فانه لن تكون لديهم فرصة للحصول على عمل وبالتالي يتوقفون عن البحث عن عمل . كما قد يرجع ذلك الى انهم يقفون عند الخط الفاصل حيث يستوي عندهم ان يعملوا ام لا . ويحتاجون الى ان تكون فرص عملهم واضحة امامهم تماماً

واحيانا ينتظرون عرض هذه الفرص عليهم حتى يكونوا مهتمين بالعمل فعلاً وعلى اية حال فان عدد هؤلاء كبير والتغير في هذا العدد يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تحليل ظروف الاستخدام ومستقبله^(١). ومع انه من الضروري ادخال تعديلات ضرورية على معدل البطالة العام، فانه يبقى مع ذلك احد المقاييس الرئيسية لاداء الاقتصاد. وتتركز السياسة الاقتصادية في اي بلد على ابقاء هذا المعدل اقل ما يمكن وذلك خلال اطول فترة زمنية ممكنة. ولكن ماهو المستوى الذي يعتبر «اقل» ما يمكن بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة وكيف يمكن المحافظة على العمل الفعلي ضمن المستوى المطلوب وباي الطرق والوسائل يمكن تحقيق ذلك؟ كل هذه اسئلة

في المستقبل.

هدف التوظيف الكامل: The Goal of «Full» Employment

تركز السياسة الاقتصادية العامة في كل بلد تقريباً على التقليل من البطالة الى الحد الأدنى. مستوى عالٍ من التوظيف مع النظر الى البطالة الاجبارية على انها شر يجب تلافيه او التقليل منه حتى ولو بتكاليف عالية. فاذا كان هناك افراد يبحثون عن عمل وينتظرون دخلاً يحصلون عليه ولكنهم غير قادرين على الحصول على عمل ولمدة طويلة فان النتائج لاتظهر فقط في شكل اخفاقات شخصية وبالتالي تحطيم لمعنوية الشخص. ولكن كثيراً ما تظهر أيضاً في شكل صعوبات ومعاناة وحتى مأسى سواء بالنسبة للفرد او العائلة. ويدرك القادة السياسيون في اية حكومة تقدمية كانت ام محافظة ان البطالة الواسعة تولد اضطراباً اجتماعياً وعدم استقرار سياسى. وبالإضافة الى ذلك تمثل البطالة هدر مورد اقتصادي قومي مهم يمكن استخدامه في دعم رفاهية الفرد وتحقيق الاهداف القومية. وعلى هذا فانه ليس مستغرباً ان نجد كل الحكومات تقريباً تعطي الآن أولوية عالية لهدف التوظيف الكامل أو الأقصى. وقد وضع قانون التوظيف العام لعام 1946 (الذي يشكل الميثاق الرئيسي للسياسة الاقتصادية للحكومة الاتحادية للولايات المتحدة) التوظيف المرتفع كهدف رئيسي لنشاط الحكومة في الكلمات الآتية:

(١) اذا كان الشخص الاساسي الذي يحصل على الخبر عاطلاً فان الاعضاء الآخرين من أسرته الذين لا يدخلون عادة في قوة العمل قد يبدأوا في البحث عن عمل وهذا يؤدي الى معادلة الانخفاض الحاصل في

معدل البطالة الناتج من تسريحهم.

« أن الكونجرس يعلن هنا ان سياسة ومسؤولية حكومة الاتحاد باستمرار ان تستخدم كل الوسائل الممكنة... لتحقيق اعلى توظيف وانتاج، وقوة شرائية ممكنة » (٢).

ورغم ذلك سواء كان هدف السياسة يعبر عنه في شكل أقصى توظيف ممكن او في شكل توظيف كامل فان ذلك لن يعني ابداً ان يكون معدل البطالة مساوياً للصفر. ان نسبة معينة من البطالة هي حتمية حتى قد تكون مرغوباً فيها.

البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية

Frictional and Structural Unemployment

فاولاً: سيكون هناك في اي مجتمع واقتصاد حر حركي مقدار معين من البطالة التي يمكن ان تسمى «البطالة الاحتكاكية» Frictional. فهناك مئات الآلاف من العمال الذين يدخلون قوة العمل ويخرجون منها دائماً وقد يكون ذلك بالنسبة لبعضهم وبصورة خاصة النساء - للمرة الثانية او الثالثة او الرابعة او حتى عشره في حياتهم وبعض الطلبة يدخلون ويخرجون من قوة العمل مرة او عدة مرات كل سنة.

وبعض الاشخاص يعملون فقط في فترة اعياد الميلاد او في المواسم الزراعية. فاذا لم يجد الداخلون الجدد العمل الذي يبحثون عنه بمجرد بدئهم البحث عنه فانهم بذلك يكونون قد دخلوا قوة العمل قبل ايجاد عمل (طبقاً للتعريف المستخدم في

(٢) ان الكلمات التي حذفت من المقطع المذكور هي اكثر من الكلمات المذكورة هنا وهي تشمل سلسلة من التعديلات والشروح التي تشكل جزءاً متكاملًا من الحل الوسط السياسي الذي كان لازم لاتقرار القانون ونسبي يعتبرها كل الاشخاص المقولين امراً مفروضاً منه. ولقد كان احلال اعلى توظيف ممكن محال التوظيف الكامل أيضاً جزءاً اساسياً من الحل الوسط مع ان كثيراً من الاشخاص يجدون صعوبة في ايجاد الفرق بينهما ويقروا الاعلان كاملاً بما فيه الكلمات التي اقتضت اعلاها كما يأتي:

(ان الكونجرس يعلن هنا ان سياسة حكومة الاتحاد ومسؤوليتها ان تستخدم باستمرار كل الوسائل الممكنة التي تتفق واحتياجاتها والتزاماتها ومع الاعتبارات الاساسية الاخرى في سياسة القومية وبمساعدة والتعاون مع الصناعة والزراعة والعمل وحكومات الولايات والحكومات المحلية، من اجل تحقيق واستغلال كامل خططها ووظائفها ومواردها وذلك بطريقة محسوبة لاحتضان ودعم الشروع التنافسي الحر والرفاهية العامة وذلك من اجل خلق والحفاظ على الظروف التي في ظلهم يمكن ضمن فرص توظيف مفيد بما في ذلك الاستخدام الذاتي لكل اوتك القادرين والراغبين والباحثين عن عمل وتحقيق اعلى توظيف وانتاج، وقوة شرائية ممكنة.)

الولايات المتحدة) ويعتبرون لذلك عاطلين خلال المدة التي لا يجدون فيها عملاً والتي قد تستمر لعدة أسابيع (3)

وبالإضافة إلى ذلك قد يضطر أصحاب العمل في اقتصاد متغير إلى الاستغناء عن العمال لفترة مؤقتة أو حتى فصلهم نهائياً حتى في الوقت الذي يوجد فيه أصحاب عمل آخرون يبحثون عن عمال لإضافتهم إلى قوى العمل الموظفة لديهم.

وعموماً فإن هؤلاء الأفراد الذين تم الاستغناء عنهم مؤقتاً سوف لا يبحثون عن عمل وسوف يحتاج الأفراد الذين فصلوا من عملهم إلى وقت ما حتى يجدوا عملاً. وكذلك سوف يحتاج أصحاب العمل الذين توجد لديهم وظائف شاغرة إلى وقت ما حتى يجدوا عاملاً يبحث عن عمل. وحتى إذا تساوى عدد الوظائف الجديدة التي تتوافر نتيجة للتغيرات المستمرة التي تحدث في معدلات إنتاج مشاريع أو صناعات معينة أو حتى إذا زادت عن عدد العمال الذين تم الاستغناء عنهم نتيجة لنفس النوع من التغيرات فسوف يوجد حتماً عدد من العمال عاطلين لفترة من الزمن هي فترة انتقالهم من عمل إلى عمل آخر. وكذلك هناك عدد كبير من العمال الذين يتركون أعمالهم ليس بغرض الخروج نهائياً من قوة العمل ولكن بغرض البحث عن عمل مختلف وربما أفضل وفي الوقت الذي يبحثون فيه عن العمل الأفضل فإنهم يعتبرون عاطلين. ومن السهولة أن يبلغ حجم هذه الأنواع من البطالة الاحتكاكية في اقتصاد حر ومع ذلك متطور وحركي 2% أو أكثر من حجم قوة العمل. وسوف يتوقف طول الفترة التي يظل فيها الشخص عاطلاً حتى يجد عملاً على كفاءة تدفق المعلومات في سوق العمل وعلى وجود تسهيلات أو تعود على التنقل بين الحرف أو بين الأقاليم وكذلك على بعض العوامل المؤسسية والهيكلية الأخرى بما فيها طبيعة شروط ومدى التأمين ضد البطالة أو تعويضات الاستغناء، والتي قد تسمح للعاطلين أو تشجعهم على التمتع بوقت كاف للبحث عن عمل أو لقبول عمل جديد.

أما البطالة الهيكلية فهي تختلف عن البطالة الاحتكاكية في الدرجة وليس في النوع ذلك أن البطالة الاحتكاكية تعكس غياب المعلومات الكاملة وحرية الانتقال الكاملة ثم تتطلب ضرورة البحث والاختيار سواء من جانب العمال أو من جانب أصحاب العمل أو من قبلهم معاً. ويرتبط مفهوم البطالة الهيكلية عادة بالقيود الخطيرة المستمرة على حرية الانتقال بالنسبة للعمال، وتستخدم حرية الانتقال هنا

(3) تعتمد بعض التعريفات الأجنبية المخرجين من المدارس أي الذين يبحثون عن أول عمل لهم من بين العاطلين.

بالمعنى الواسع الذي يضم حرية الانتقال بين الأقاليم الجغرافية وبين أصحاب العمل وبين الصناعات وبين المهارات والمهن. وحتى إذا تساوت فرص العمل الجديدة مع عدد العمال المفصولين مضافاً إليهم العمال الجدد الذين يدخلون في قوة العمل فإن تحرك البطالة بين المناطق الجغرافية أو بين المهن أو المهارات أو الصناعات قد تأخذ أحياناً وقتاً لا يستهان به. وكثيراً ما تتطلب نفقات باهظة من جانب أصحاب العمل أو العمال أو من جانبيهما معاً، وكثيراً ما تتطلب تدريباً أو على الأقل خبرة قبل أن يستطيع العامل المفصول أو العامل الجديد أن يوفي بمتطلبات صاحب العمل وشروطه. ولكن يمكن في النهاية التغلب على معظم هذه القيود على التوظيف أو على إعادة التوظيف.

ولكن بعض هذه القيود على الانتقال هي أصعب من مجرد المسافة أو الندرة في نوع معين من التدريب أو الخبرة للعمل الجديد

فإذا كانت جميع الوظائف الشاغرة هي وظائف للمهندسين المهنيين بينما الذين يبحثون عن عمل هم كلهم من الراسبين في المدارس وإذا كان هناك جزء كبير من الخريجين من النساء المدربات على الإحصاء في حين أن الطلب هو على سائقي الشاحنات أو على عمال الموانئ فإن البطالة الهيكلية في مثل هذه الحالات لا يمكن القضاء عليها (إذا كان ذلك ممكناً) إلا من خلال تغيير هيكلية في عمليات الإنتاج أو من خلال تغيير شامل في نظام التعليم. إلا أن التعديلات المطلوبة في الحالات الافتراضية السابقة ليست في الواقع مستحيلة كما قد يبدو للوهلة الأولى. فهناك أنواع متعددة ومستمرة من التدرج بين العمال والمهن وذلك بين المهندسين المهنيين وبين تاركي المدارس الإعدادية أو بين المختبرات وبين ممثلي السيرك. ولكن حتى إذا كان معظم العمال الذين هم بين هؤلاء وهؤلاء يشتغلون فعلاً فإنه من الممكن ظهور سلسلة طويلة من التغيرات الحدية في طبيعة العمل الذي يقوم به الأفراد والتي يمكن من خلالها ملء فرص العمل الشاغرة واستيعاب العمال العاطلين. وهناك أيضاً ميكانيكية السوق التي يمكن من خلالها تحقيق مثل هذا الإحلال. ولكن ذلك يستغرق أحياناً وقتاً كثيراً. وبينما تستمر هذه العمليات يظهر أنواع أخرى من البطالة الهيكلية نتيجة للتغير المستمر في التقنية أو في الحاجات العامة أو في أذواق المستهلكين أو نتيجة لاكتشاف أو استنفاد موارد اقتصادية وما إلى ذلك وبالإضافة إلى ذلك ليس من المستبعد أن لا يعاد أبداً توظيف بعض الأفراد الذين يتم الاستغناء عن خدماتهم نتيجة للتغير الهيكلي وبالذات كبار السن.

كما أن لدى بعض الشباب المدربين تدريباً ضعيفاً أو من الذين تكون لديهم محفزات ضعيفة فرصاً ضئيلة في الحصول على عمل مستقر.

البطالة الناتجة عن نقص في الطلب

Unemployment from Inadequate Demand

ومن الصعب بمكان ان نفرق بين انواع البطالة التي تظهر في وقت معين وان نحدد من هم العمال العاطلون في شكل بطالة احتكاكية ومن منهم العاطلون في شكل بطالة هيكلية . ومن هم العاطلون (اذا وجدوا) لسبب انه يوجد نقص في الطلب الكلي على السلع التي يمكن ان ينتجها العمل . فقد يظهر ان شاباً معيناً غير حاصل على التعليم الكافي او غير ماهر او لا توجد لديه خبرة كافية هو عاطل هيكلياً ومع ذلك وفي فترة قصيرة نسبياً قد يكون هناك ملائمة غيره وفي نفس ظروفه ويعملون .

وعندما يرتفع الطلب على العمل فانه هو ايضا قد يجد عملاً . وعلى هذا لا يستطيع احد ان يحدد من هم العمال العاطلون احتكاكياً ومن هم العاطلون هيكلياً ومن هم العاطلون بسبب النقص في الطلب ولكننا مع ذلك نعرف أن كل واحد من هذه الانواع الثلاثة من البطالة موجود دائماً بل ونستطيع ايضا ان نحدد حجم كل منها .

ومع ذلك تبقى هذه التقديرات تقريبية فقط . حيث ان اية زيادة في الطلب على العمل تميل الى تخفيض كل من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية وفي نفس الوقت فانها تؤدي الى امتصاص عدد من العاطلين بسبب وجود نقص في الطلب على السلع والخدمات النهائية . وفي فترة تتميز بالنمو السريع في مستوى التوظيف فان كل من الداخلين الجدد والذين يدخلون (قوة العمل) للمرة الثانية وهو اولئك الذين تركوا العمل برغبة منهم او فصلوا من اعمال اخرى سوف يجدون ان الحصول على عمل جديد يستغرق وقتاً اقل من ذي قبل . من ثم فان البطالة الاحتكاكية تنكمش سوية مع البطالة الناتجة عن نقص في الطلب . كما اننا نجد بعض الافراد الذين كانت فرص العمل امامهم ضيقة لسبب نقص تعليمهم او تدريبهم . يصبح في امكانهم الحصول على عمل على الرغم من ان اصحاب العمل قد يفضلون عمالاً اكثر كفاءة .

واذا ما بدأت الشحة في العمل المحلي تحد من التوسع في الانتاج في الاماكن المفضلة فان الطلب على منتجات المنشآت في « مناطق الكساد » حيث كانت البطالة مرتفعة بشكل غير عادي يتزايد احياناً بسرعة . ونتيجة لذلك فان البطالة في هذه المناطق والتي كان ينظر اليها على انها بطالة صعب القضاء عليها تبدأ في الاختفاء .

وعلى هذا فان البطالة الهيكلية تتأثر ايضاً بالزيادة في الطلب على العمال . وعلى الرغم من انه قد يبدو من المقبول ان نحدد هدف التوظيف عند المستوى الذي يأخذ في الاعتبار وجود كل من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية فقط ولكن دون ظهور بطالة ناتجة عن نقص في الطلب . الا أن استخدام مثل هذه القاعدة لتحديد هدف التوظيف هو ببساطة امر غير عملي .

ونشير هنا الى انه اذا ما بدأت البطالة من اي نوع كان . بالانخفاض وبصورة مستمرة الى بعد من نقطة معينة فان ذلك سوف يؤدي لامحالة تقريباً في زيادة تكاليف العمل لكل وحدة من الانتاج . فسترتفع تكاليف التدريب عاكسة بذلك الاهمية المتزايدة للاختكاكية . والاهم من ذلك ان البطالة الاحتكاكية ونقص الطلب على استخدامهم في الاخر سوف سيكونون بصورة عامة اقل انتاجية حتى بعد تدريبهم . وان بعض العمال قد يكونون اقل انضباطاً عندما تكون فرص الحصول على عمل سهلة امامهم . كما ان بعضهم قد يترك في هذه الظروف العمل بحرية اكبر مما يؤدي الى رفع تكاليف دوران العمل . والاهم من ذلك كما سنحلله بتفصيل اكثر فيما بعد هو ان معدل الاجور يبدأ في الارتفاع بسرعة في مثل هذه الظروف . كما قد يبدأ اصحاب العمل في البحث عن هواش ربح اوسع تفوق التكاليف المتزايدة لوحدة الانتاج . ولكن يجب ان لا يعني ذلك القول بأن التفسير الوحيد لوجود ارتفاع عام في مستوى الاسعار هو التوظيف « فوق الكامل » حيث قد تكون هناك تفسيرات اخرى ولكن يمكن القول انه - في كل الحالات - فان المستويات المنخفضة من البطالة ستولد بالتأكيد ضغطاً تضخيمياً سواء كانت هناك قوى اخرى تقوّي بذلك ايضاً ام لا . واذا كانت هناك قوى اخرى تولد التضخم ايضاً فان مستوى التوظيف فوق الكامل سوف يعظم من تأثير هذه القوى .

هدف التوظيف الكامل والنتائج الممكنة

The Full-Employment Target and Potential Output

يمكن في الاجل الطويل التخفيف او القضاء على المشاكل التي تظهر نتيجة التوسع الإضافي في مستوى التوظيف عندما يكون هذا المستوى مرتفعاً مسبقاً وذلك من خلال سياسات جماعية خاصة وعامة اكثر فعالية ومن خلال معلومات افضل . وكذلك باستخدام وسائل اخرى سوف نناقشها في فصل قادم . ومع ذلك فانه في أية نقطة زمنية معينة وفي ظل هيكل اقتصادي او مؤسسي فان تخفيض البطالة الى اقل من مستوى معين سوف يصاحبه دجحة مامن التضخم (او زيادة في التضخم) . واذا

استمر تخفيض مستوى البطالة فسوف يصاحب ذلك معدلات متزايدة من التضخم .
ونتيجة لذلك فإن هدف معدل البطالة المقرر بالنسبة الى الاقتصاد القومي (اي
التعريف العملي لهدف التوظيف الكامل) - يجب ان يمثل دائماً عملية توفيقية غير
سهلة بين مايمكن اعتباره تكاليف اجتماعية واقتصادية للتضخم وبين المزايا
الاجتماعية والاقتصادية الواضحة لمستوى مرتفع من التوظيف . ففي الولايات المتحدة
تم التعبير عن هذه العملية التوفيقية في الستينات لتحديد رسمي لمستوى البطالة
كهدف وقي عند مستوى 4% اربعة بالمائة (على الرغم من انه ابتداءً من عام 1966
ومروراً لعام 1968 كان مستوى البطالة بمعدل 3.7 بالمائة فقط وفي بعض الاشهر
ارتفع الى مستوى 7.6 بالمائة)

وقد حدثت التغيرات التي حدثت مؤخراً في تركيب قوة العمل: تجربة التضخم
الكبير الذي حدث في السبعينات بالكثير من الاقتصاديين وكذلك المسؤولين العاملين
وفي الرأي العام عموماً الى الخروج بنتيجة مفادها ان اعتبار هدف البطالة عند
مستوى 4 بالمائة هو الآن مستوى منخفض جداً وانه اذا كانت نسبة 4 بالمائة تتلاءم
مع ظروف الستينات فإن مايقابلها مع ظروف السبعينات قد يكون 5 بالمائة او
حتى $5\frac{1}{2}$ بالمائة . ومع ذلك حتى عام 1977 لم يكن هناك اي تحديد ولو شبه
رسمي لمعدل مستهدف يرتبط بهدف التوظيف الكامل . وسوف نحاول في الفصول
13 ، 14 ، 15 استكشاف الاسباب والمدى الذي قد يصاحب فيه التضخم المعدلات
المنخفضة من البطالة وما هي الاعتبارات التفصيلية الاضافية التي يمكن ان تستخدم
بشكل مناسب لاختيار هدف التوظيف للسياسة العامة . اما في الوقت الحاضر فانه
يكفي فقط ان نفترض بأنه يوجد تحديد اجتماعي معين لهدف التوظيف الكامل
ونقص اهتمامنا في الوقت الحاضر أساساً على التغيرات في مستوى التوظيف والبطالة
في حدود مستوى التوظيف الكامل .

ويرتبط بمفهوم التوظيف الكامل مفهوم آخر هو مفهوم الناتج الممكن والذي
يمكن تعريفه بأنه مستوى الناتج القومي الاجمالي الحقيقي الذي يمكن انتاجه عند
مستوى التوظيف الكامل للقوى العاملة (4) .

(4) ان اقرب شيء « للهدف الرسمي » الجديد قد ظهر في تقرير مجلس المستشارين الاقتصاديين 1977
حيث تم تقدير ان معدل البطالة عند مستوى التوظيف الكامل بنسبة 4 بالمائة في عام 1955 قد اصبح
الآن 4 بالمائة .

انظر تقرير مجلس المستشارين الاقتصاديين المقدم الى الكونجرس في كانون الثاني سنة 1977
(مطابع حكومة الولايات المتحدة 1977 ص 51 ولقد توصل G.Perry الى نفس النسبة وهي 4 بالمائة
ولو انه استخدم طرقاً مختلفة في التقدير في مقاله « الناتج المحتمل والانتاجية » المنشورة في
Brookings Papers on Economic Activity 1: 1971, pp. 11-47, The Brookings Institution, 1971.

أو بعبارة اخرى ان الناتج الممكن هو اعلى مستوى يمكن تحقيقه من الناتج
القومي الاجمالي الحقيقي بدون أن يؤدي الى توليد تضخم غير مرغوب فيه (أو
يؤدي الى زيادة غير مقبولة في التضخم) . وقد ظهر هذا المفهوم وبدأ استخدامه في
أوائل الستينات وسوف نستخدمه بكثرة في نقاشنا الاتي . وفي اطار عملي يستخدم
مفهوم الناتج الممكن للولايات المتحدة مقابلاً بيلابين الدولارات وباسعار 1972
الثابتة (بكثرة سواء - في التحليل الاقتصادي او في مناقشات السياسة الاقتصادية .

ومع ذلك فإن هذا الربط الدقيق بين مفهوم الناتج الممكن وبين المستوى
المستهدف للتوظيف الكامل ، ليس هو الشكل الوحيد الذي يمكن بواسطته تعريف
الناتج الممكن . ان يمكن البعض ان يناقش في ان صورة وجود الحد غير التضخمي
على الناتج الكلي قد ترتبط بمدى توافر رأس المال او الموارد الطبيعية . تماماً كما
ترتبط بمدى توافر العمل . وعلى هذا فإن مفهوم الناتج الممكن يجب ان يعرف
مستقلاً - ولو جزئياً - عن مستوى التوظيف .

ويمكن للمرء ان يحصل على نفس العلاقة بين مفهوم الناتج الممكن ومفهوم
التوظيف الكامل اذا قام بتعريف التوظيف الكامل على انه عدد العمال اللازمين
لانتاج الناتج الممكن (اي مستوى الناتج غير التضخمي بالافتراض) . وسوف نجد
ان كلا من هذين الانجهاين في تعريف الناتج الممكن يعني شيئاً اخر اكثر من
اختلاف الكلمات . حيث ان التعريف الثاني لا يتضمن اي هدف محدد للبطالة
فمثلاً قد يضمن نسبة 4 بالمائة كنسبة للبطالة في سنة و 6 بالمائة في سنة اخرى و
 $\frac{3}{2}$ بالمائة في سنة ثالثة .

ومع ذلك فقد جرت العادة في الولايات المتحدة ان يتضمن تعريف مفهوم الناتج
غير التضخمي في الاحوال العادية ان الحد الفعال الذي يحدد هذا الناتج غير
التضخمي يتحدد بالضغوط التي تظهر في سوق العمل ومن ثم فإنه في حالة كون
التغيرات الهيكلية في قوة العمل او في تنظيم سوق العمل معطاة ، فإننا سوف نجد ان
التحديد الرقمي الدقيق لنسبة البطالة التي ترتبط بالحد الغير تضخمي قد يتغير
ايضاً . وفي الحالات الاعتيادية نجد ان عرض العمل وليست طاقة المصنع او الموارد
الطبيعية هو الذي يحدد الناتج الكلي .

وقت العمل الكلي : Total Labor Time

لقد تم تعريف كل من مفهوم التوظيف الكلي ومفهوم مستوى « التوظيف الكامل » كهدف لهذا المتغير - فيما سبق - باستخدام عدد الافراد المشتغلين . ومن الواضح ان هذا المفهوم لا يسمح بأن نفرق بين العمال المهرة او الذين يتمتعون بقدرات تخصصية وبين العمال غير المهرة ، أو العمال الحديين . انه مجرد عد بسيط للعاملين في موقع الانتاج .

وقد حاول بعض الاقتصاديين ان يطوروا مفهومًا جديدًا من مفهوم « التوظيف المرجح » : **weighted employment** وذلك لاستخدامه في اغراض معينة وعلى الاخص لاستخدامه كمقياس للعمل كمدخل منتج . وطبقاً لهذا المفهوم فإن العمال المهمين في عملية الانتاج يحسبون في شكل مقدار اكبر من التوظيف مقارنة بالعمال الأقل اهمية . واحدى طرق الترجيح التي يمكن استخدامها في ترجيح العمال استخدام معدل اجر الساعة . فإذا كان اجر عامل ما ضعف اجر عامل آخر فإنه يفترض ان انتاجيته أيضاً هي ضعف العامل الآخر . وقد يكون ذلك تحسيناً مطلوباً ولو انه قابل للمناقشة . ومع ذلك فإن هناك نقصاً واضحاً يظن في محدود عد العمال . ويسهل كثيراً تصحيح النقص عند اخذ ساعات عمل العامل بالاعتبار . وحيث ان متوسط عدد ساعات العمل يختلف كثيراً من عامل الى عامل آخر فإن قياس التوظيف بواسطة عدد ساعات العمل الاجمالية هو بالتأكيد قياس افضل لمستوى التوظيف من مجرد عدد العمال . حيث ان هذا المقياس يربط بصورة افضل بين الدخل الذي يته الحصول عليه من التوظيف وبين التكاليف الكلية للانتاج وكذلك حجم الناتج الحقيقي الذي تم انتاجه .

وعلى الرغم من ان كثيراً من العمال الافراد لا يملكون حرية الاختيار الفعالة لعدد ساعات العمل التي سوف يعملونها حيث انهم يعملون عدد الساعات التي يحددها لهم صاحب العمل إلا انه توجد لدى العمال درجة عالية من المرونة لتغيير عدد ساعات العمل اليومية او عدد ايام العمل الاسبوعية او عدد اسابيع العمل السنوية وذلك على الأقل ضمن الجداول الاعتيادية للعمل او عن طريق الاتفاق مع صاحب العمل او حتى في بعض الحالات طبقاً للقانون . فيمكنهم مثلاً زيادة ساعات عملهم عن طريق طلب عدد ساعات عمل اكثر في اليوم او عدد ايام اكثر كل اسبوع (ايام العطل او الاعياد) او عن طريق تخفيض مدة الاجازة الاعتيادية لهم . ومع ذلك فإن ساعات العمل الاضافية التي تعتبرها خارج عدد ساعات العمل الاعتيادي

تؤدي الى تكاليف اضافية في شكل رفع معدلات الاجور الى مرة ونصف المرة بالنسبة للعمل في غير اوقات الدوام في الايام العادية وربما الى الضعفين او حتى ثلاث اضعاف في ايام نهاية الاسبوع او الاعياد . ويظهر مع زيادة عدد ساعات العمل وبنفس الدرجة من الاهمية التي تظهر في رفع التكاليف أيضاً تخفيض الكفاءة وزيادة التغيب عن العمل .

ويميل عدد ساعات العمل الكلية اسبوعياً الى ان يتغير في نفس اتجاه التغير الذي يحدث في مستوى التوظيف الكلي مقيساً بعدد العمال . فإذا انخفض او زاد مستوى التوظيف فإن عدد ساعات العمل سوف تزداد او تنخفض ايضاً . ومع ذلك فإن نسبة التغير في عدد ساعات العمل سوف تكون اكبر من نسبة التغير في عدد عمال المشتغلين . وبالإضافة الى ذلك فإن التحركات النسبية لهذه العناصر تشير الى وجود علاقة ثابتة ويمكن التنبؤ بها الى حد كبير . ففي الوقت الذي ينخفض فيه معدل البطالة في اتجاه هدف او مستوى التوظيف الكامل فإن عدد ساعات العمل في اغلب المؤسسات والصناعات يسير في اتجاه المعدل « الاعتيادي » مع وجود بعض المنشآت تعمل اقل من المستوى الاعتيادي والبعض الآخر تعمل ساعات عمل اضافية بكميات محدودة . ولكن اذا وصل عدد العمال الى - او تعدى - مستوى التوظيف الكامل فإن عدداً متزايداً من المنشآت والصناعات يلجأ الى الساعات الاضافية . وسوف نجد ان اي تخفيض اضافي في عدد العاطلين (للأسباب التي تم توضيحها سابقاً) والزيادة المستمرة في ساعات العمل الاضافي سوف يصبح اكثر كلفة من ذي قبل وبالتالي سوف يرتبطان بتضخم غير مرغوب فيه .

وعلى هذا نستطيع وبصعوبة قليلة ان نترجم تعريفنا للتوظيف الكامل في شكل عدد العمال بأنه عملية توفيقية غير مريحة بين تكاليف التضخم وبين مزايا التوظيف المرتفع الى تعريف لمفهوم التوظيف الكامل في شكل عدد ساعات العمل . وكما سبق ان اشرنا من قبل فإننا على الأقل في القسم الرابع من هذا الكتاب سوف نأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على مستوى التوظيف سواء تم تعريف هذا المستوى باستخدام مفهوم عدد العمال او مفهوم عدد ساعات العمل حتى نصل الى مستوى التوظيف الكامل بحيث لا نتعدى هذا المستوى .

التوظيف والناتج • EMPLOYMENT AND OUTPUT

تناولنا حتى الآن عدداً من المقاييس الشاملة التي تقيس الاداء الجاري للاقتصاد ككل مثل الدخل القومي ، والناتج القومي والتوظيف الكلي في شكل عدد العمال او عدد الساعات . ولقد تناولنا ايضاً العلاقات المحاسبية البسيطة التي تظهر بين الناتج والدخل . وترغب الآن في بحث العلاقة بين الناتج والدخل من جهة وبين التوظيف الكلي من جهة اخرى .

ومن الواضح انه اذا قمنا بضرب كل ساعة عمل من ساعات العمل الكلي بما نحصل عليه من ساعة العمل هذه فاننا سوف نحصل على اجمالي الاجور والمرتبات وما شابهها والذي يمثل العنصر الاكبر من الدخل القومي . (ومع ذلك ونظراً لان العمال الذين يعملون لحسابهم يدخلون ضمن مستوى التوظيف الا ان دخلهم سوف يظهر في الواقع ضمن ارباح قطاع الاعمال . وليس كاجور الا ان ذلك تفصيل غير مهم هنا) . ويمكننا ايضاً كما يفعل احصائيو الدخل القومي (ان نقوم بحساب ما يسمى متوسط التعويض لكل ساعة عمل $Average\ compensation\ per\ man-hour$ والذي يجمع بين الارقام التي تظهر في حسابات الدخل القومي والخاصة بالاجور والمرتبات وما شابه . بالتقدير المستقل لعدد ساعات العمل التي يتم اشتغالها . وسوف لن ندهش اذا ما وجدنا ان هذا الرقم الجديد في متوسط تعويض كل ساعة عمل يتحرك مرتبطاً مع التغيرات التي تظهر في معدلات الاجور المتوسطة . الا انه من بعض النواحي ولبعض الاهداف يعتبر افضل من هذه المعدلات التقليدية . ومع ذلك فان العلاقة الاكثر اهمية والتي نود ان نناقشها الآن هي العلاقة بين الناتج القومي الحقيقي وبين العدد الكلي لساعات العمل التي تم اشتغالها . ومن الواضح ان هذه ليست علاقة محاسبية .

وكما نعرف فان الناتج القومي بالاسعار الثابتة سواء كان ناتجاً اجمالياً او ناتجاً صافياً هو مقياس للحجم العيني من الناتج الكلي في الاقتصاد . ويمكن النظر الى وقت العمل الكلي بالساعات كمقياس ايضاً عيني لكمية العمل المستخدمة في انتاج هذا الناتج القومي . والواقع انه لشيء مفر ان ننظر الى الناتج القومي كما ننظر الى انتاج المنشأة وان ننظر الى وقت العمل الكلي كما ننظر الى العمل المستخدم في المنشأة وان نربط بين هذين المتغيرين الكليين بعلاقة تشابه دالة انتاج المنشأة والتي تلعب دوراً مهماً جداً في نظرية الاقتصاد الجزئي . وفي الواقع فان الكثيرين من المنظرين الاقتصاديين لا يفترضون فقط وجود دالة انتاج كلية $Aggregate$

production Function تربط بين ساعات العمل الكلية وبين الناتج القومي الاجمالي الحقيقي . بل انهم ايضاً مقتنعون جداً بان شكل هذه الدالة يجب ان يكون مشابهاً لذلك الشكل المفترض (والذي أمكن ملاحظته ايضاً في الواقع) لدالة انتاج اية منشأة اعتيادية »

ويفترض منظر الاقتصاد الجزئي ويعتقد انه يلاحظ - مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها - أن انتاج المنشأة يتغير في نفس اتجاه تغير مدخل العمل ولكن الانتاج يزداد بمعدلات اقل من معدلات تزايد العمل .

(وبقاء الاشياء الاخرى على حالها يعني هنا ثبات اساليب الانتاج الفنية وثبات المدخلات من عناصر الانتاج الأخرى) . بمعنى ان "لانتاج" ينحصر هنا تحتل من تناقص الغلة الحدية اي بزيادة عنصر انتاج مع بقاء العناصر الاخرى ثابتة . ويجد منظر الاقتصاد الكلي نفسه غير قادر على مقاومة الاعراء في ان يقبل صحة ذلك ايضاً بالنسبة للعلاقة بين الناتج القومي الاجمالي الحقيقي وبين ساعات العمل الكلية بمعنى انه يتوقع ان تنخفض الانتاجية المتوسطة - اي متوسط الناتج الحقيقي لكل ساعة عمل - اذا ارتفع مستوى التوظيف (5) . ومع ذلك فاننا نجد ان الاقتصاديين الذين حاولوا تقدير دالة انتاج كلية في الاجل القصير ولو بشكل تقريبي لم يشبوا وجود قانون تناقص الغلة الحدية بالنسبة للعمل في العلاقة الكلية . فقد وجدوا ان العلاقة اما ان تكون خطية تقريباً (اي حالة ثبات الغلة) او انها تميل الى ان تظهر تزايداً في الغلة الحدية . ونظراً الى الدور الهام الذي نعطيه لهذه العلاقة في كثير من النماذج النظرية في الاقتصاد الكلي فاننا نحتاج الى تناول هذه القضية بتفصيل اكثر .

(5) مثلاً نجد ان حد انواع دوال الانتاج التي تتلاءم مع هذه التحديدات هي الدالة المعروفة باسم دالة كوب - دوجلاس وهي يمكن التعبير عنها جبرياً كما يلي :

$$Y = aN^b K^{1-b}$$

حيث Y = الناتج القومي الحقيقي ، N = عدد ساعات العمل ، K = الرصيد الحقيقي من رأس المال ونجد ان انتاجية العمل المتوسط هي

$$\frac{Y}{N} = aN^{b-1} K^{1-b}$$

$$0 < b < 1 ; a > 0$$

والشتقة الجزئية الاول بالنسبة الى N هي

$$\frac{\partial Y}{\partial N} = a(b-1)N^{b-2} K^{1-b}$$

وحيث ان $0 < (b-1)$ هو مقدار سالب فان هذه المشتقة دائماً سالبة . وهذا يعني ان انتاجية العمل المتوسطة (اي الناتج لكل ساعة عمل) تتناقص كلما زاد العمل المستخدم .

العوامل التي تؤثر في مستوى الناتج الكلي في الساعة

Factors Affecting Aggregate Output Per Hour

وكما هو الحال دائماً فإنه عندما نحاول ان نحدد عملياً وبصورة تقريبية مفهوماً نظرياً ما، نجد أنه من الصعب بمكان ان نفصل العلاقة موضع الدراسة عن المؤثرات الأخرى التي تؤثر في المتغيرات المدروسة. وهذا هو حالنا الآن حيث اننا نحاول ان نفحص تأثير المتغيرات في عدد ساعات العمل الكلي على مستوى الناتج مع إبقاء كل العوامل الأخرى التي تؤثر على الناتج ثابتة. ومن المعروف ان التقدم التكنولوجي، التعليمات في نوعية العمل (بعضها في مقابل الكلمة)، والتغيرات في المهارات التنظيمية والإدارية كلها عوامل من بين عوامل أخرى كثيرة تؤدي الى زيادة الناتج بشكل مستمر لكل ساعة عمل في الاقتصاد الفردي وذلك بصرف النظر عن عدد الساعات المنتجة. وحيث أنه من الصعب ان نقدر كمياً وبشكل منفصل المتغيرات مثل المستوى التكنولوجي المتوسط ونوعية العمل المتوسطة والكفاءة الإدارية او حتى مستوى رأس المال المستخدم وبصورة خاصة عند مستوى الاقتصاد القومي ككل فإننا نجد ان الأمر أكثر صعوبة للسماح «او التحكم في» التغيرات التي تطرأ على هذه المتغيرات. ومع ذلك فإنه من المحتمل ان يكون من المقبول التعبير عن تأثير هذه العوامل الأخرى على الناتج لكل ساعة عمل وذلك في شكل اتجاه عام مستمر.

ومع ان التغيرات التكنولوجية الثورية تحدث في شكل متقطع مثل اختراع السكك الحديدية والمولد الكهربائي والآلات الحاسبة إلا أنه بسبب ان تأثير هذه التغيرات ينتشر في الاقتصاد تدريجياً فإنه يمكننا ان نسمح بتأثير هذه التغيرات في شكل اتجاه متوسط المدى لبيانات الناتج في الساعة وحينئذ نعالج العلاقة بين المتغيرات في عدد ساعات العمل وانحرافات الناتج القومي عن الاتجاه العام للناتج في الساعة.

على الجانب الآخر وبنفس القدر من الأهمية نجد ان الناتج بالساعة يتأثر بدرجة كبيرة برصيد رأس المال الفردي المنتج والذي تزايد في كل الاقتصادات الحديثة خلال معظم الوقت. وإذا اخذنا متوسط خلال اية فترة لعدة سنوات فسوف نجد ان رصيد رأس المال قد زاد بشكل واضح أسرع بكثير من زيادة مدخل ساعات العمل. ولا بد لنا ان ندرك اننا قد نؤدى الى ان نفترض ان اثر التغير في رأس المال يأخذ شكل اتجاه عام. ان نمو رأس المال هو عملية تراكمية للناتج تدفق الاستثمار الصافي الذي يعتبر متغيراً غير مستقر خلال الزمن. ومع ذلك فإنه من النادر ان يكون صافي الاستثمار سالباً (ماعدا فترات الحروب الكبرى او الكساد العميق).

ومن ثم فإن رأس المال ينمو دائماً ومع ذلك توجد حالات نجد فيها رأس المال قد لا يتزايد بنفس المعدل الذي يتزايد به العمل (في الفترات الأولى من شتات الانتعاش). ومع ذلك يستمر في التزايد حتى عندما تميل ساعات العمل الكلية الى الانخفاض او حتى عندما تتجه نحو الانخفاض.

والثمة ما سبق يمكننا ان نتوقع ملاحظة سريان قانون تناقص العائدات الحدية بالنسبة للعمل وذلك في شكل انحرافات تحدث في الناتج القلي عن الاتجاه العام للناتج بالساعة. ومع هذا وكما اشرنا سابقاً فإنه لا يوجد اقتصادي استطاع ان يكشف هذا التوقع في البيانات الكلية والسؤال هو لماذا؟ وقد تكون الاجابة متشعبة.

أولاً أنه حتى لو فرضنا وجود علاقة محددة (في أي وقت) بين الناتج الفردي الحقيقي لكل مشاة وبين عدد ساعات العمل المستخدمة في الانتاج وليس يمكن ان تكون في شكل تناقص العائدات الحدية بالنسبة للعمل. فلو اننا لم نكن نرى في الواقع ان يكون ذلك صحيحاً بمعنى ان توجد علاقة محددة بين الناتج الفردي الحقيقي وبين عدد ساعات العمل الكلية المشاة الا قد تكون هذه العلاقة بسيطة جداً وفي الغالب مصطنعة. ويرجع ذلك الى ان هذه العلاقة تتأثر مع أشياء أخرى - مثلاً التجميع التي تحدث في نفس الوقت من - مع الكتاب حيث اشرنا الى ان تجميع العلاقات الدالية غير الخطية يواجه بصعوبات كثيرة. وبالإضافة الى ذلك فإنه يمكن ان يكون هناك فرة جوهرية بين افتراض ثبات عدد المنشآت عندما يتزايد الناتج وبين افتراض ان عدد المنشآت يتغير حيث أنه اذا كان عدد المنشآت يتغير بتأثير التغير في الناتج فليس لنا ان نتوقع ظهور تناقص العائدات الحدية سواء كان شكل دوال المنشآت الفردية.

ويظهر احد الجوانب في مشكلة التجميع عندما نأخذ في الاعتبار ان قيمة الناتج بالساعة تختلف بشكل كبير بين المنشآت وبين الصناعات التي تشمل الاقتصاد القومي ككل. فمثلاً نجد ان الناتج بالساعة في صناعة الحاسبات الالكترونية يختلف عن الناتج بالساعة في صناعة الاثاث وكذلك عنه في صناعة التجميل والتزيين حيث يمثل واحداً من احدى عشر من الناتج في الصناعة الأولى. وبالتالي فإذا كانت نسب الانتاج بين السلع والخدمات مع احدى صناعات الإنتاج كالتجميل كانت ثابتة دائماً اذا تغير الناتج الكلي فإننا نتوقع وجود علاقة محددة بين الناتج الكلي والتوظيف (عدد ساعات العمل). اما اذا كانت النسبة بين المنتجات ليست

ثابتة (وهي غالباً ما تكون كذلك) ولكن تتغير في صورة منتظمة بشكل معقول كلما تغير الناتج القومي (هو شيء يمكن افتراضه بل أنه قد توجد طريقة ما لتوصيف ذلك أيضاً) فإنه يمكن أيضاً هنا ان توجد علاقة منتظمة ومقبولة بين الناتج القومي الحقيقي وبين التوظيف ولكن ليس من الضروري ان تكون من الشكل الذي يفترض حول علاقة الانتاج في الاقتصاد الجزئي والتي توجد لكل منشأة او لكل صناعة . ومن المحتمل جداً ان تظهر هذه العلاقة ان الناتج بالساعة يتزايد مع تزايد مستوى التوظيف حتى ولو كان ذلك غير صحيح في اية منشأة او أية صناعة .

(27-) راجع الاضافة الى ذلك فإنه بالنسبة للمنشأة فإن العلاقة التي تظهر في العالم الحقيقي بين التغيرات في ساعات العمل وبين التغيرات في الناتج قد لا تشير الى تناقص الغلة وذلك لسبب بسيط وهو أن كل عناصر الانتاج الاخرى في الواقع تتغير على الاقل بنفس النسبة التي تتغير بها ساعات العمل أي أنها ليست ثابتة على الاطلاق، فمثلاً اذا كان المصنع مصمماً بحيث ان كل آلة يمكن تشغيلها بعدد ثابت من العمال حينئذ نجد أنه اذا تم الاستغناء عن العمال فإن ذلك يعني ايقاف الماكائن أيضاً .

ولا يوجد هناك سبب ما يدعو الى زيادة الناتج بالساعة بالنسبة للماكائن الباقية وكذلك ان حقيقة أن المصنع يعمل باقل من طاقة سوف لن تؤدي الى زيادة الناتج بالساعة .

(37) ان جزءاً كبيراً من مدخلات عنصر العمل في الانتاج يتمثل فيما يسمى بالعمل غير المباشر **Over head labour** . فمثلاً نجد أن التوظيف في كل المكاتب تقريباً وفي المبيعات والبحوث وإدارة الافراد والمشرفين وعمال الصيانة والمراقبين ليس حساساً بالنسبة للتغير في مستوى الانتاج . وفي الاجل الطويل فإن التعديل الذي يحدث في مستوى التوظيف في هذه المجالات يرتبط بنمو الانتاج في المنشأة او الاقتصاد القومي . ولكن في الاجل القصير نجد ان التغير في الانتاج له تأثير ضعيف على مستوى التوظيف في العمل غير المباشر . مثلاً نجد ان تشغيل دار عرض سينمائية يحتاج الى نفس العدد من العمال (باعة التذاكر ، وعمال الصالة ، بائعي الذرة المشوية ، وموظفي العرض ، والبوابين) سواء كانت الدار مشغولة الى الربع او الى الثلاثة أرباع اما في الاجل الطويل فإن صناعة السينما قد تتوسع (أو تنكمش) ومن ثم فإن عدد دور العرض قد يزداد (او ينخفض) كل دار بطاقتها الكامل من

العمال . اما في الاجل القصير فإن التغيرات في « الناتج الحقيقي » (مقيساً مثلاً بعدد المقاعد المشغولة) لها تأثير ضعيف على مستوى التوظيف ولكنها ذات تأثير قوي على معدل الناتج لكل ساعة أو لكل عامل حيث نجد أن الناتج لكل عامل يتزايد بسرعة مع التوظيف

(4) انه قد توجد ظاهرة اكتناز العمل **Labor hoarding** حتى بالنسبة الى عمال الانتاج . اننا قد نفترض ان التوظيف (مقاساً في شكل ساعات العمل) على الاقل بالنسبة لعمال الانتاج يجب ان يزداد أو ينخفض مع الانتاج تقريباً بنفس النسبة . ولكن يوجد لدينا تكاليف الاستغناء عن العمل وتكاليف تشغيل عمال جديد . فمثلاً قد يبذل عامل ما حراًته ٧١ - ١٢٠ ساعة في فترة الكساد عملاً جديداً . وعندما يبدأ الانتاج مرة أخرى في الزيادة فإن صاحب العمل قد يجد نفسه مضطراً الى البحث عن وتشغيل وتدريب عاملاً جديداً . وفي كثير من الاحيان سيكون من المعقول الابقاء على العامل الماهر على قائمة الاجور على الاقل لفترة ما - بأمل او متوقعين أننا سوف نحتاج اليه عاجلاً . وعلى هذا نجد ان الانتاجية سوف ترتفع او تنخفض مع ارتفاع او انخفاض الانتاج . وتوجد حالات استثنائية عندما تكون هناك موانع قانونية أو طبقاً للمادة تمنع الاستغناء عن العمال . ففي اليابان مثلاً حيث تسود فيها تقليد « العمل مدى الحياة » للعمال المنتظمين فإن من الصعب جداً ان ينخفض عدد العمال المشغلين حتى في أشد حالات الكساد . وقد تنخفض ساعات العمل ولكن اذا حدث ذلك فإنه يحدث بمقدار ضئيل جداً . والنتيجة هنا هي أن معدل النمو في انتاجية العمل بالساعة يتقلب في شكل حاد بين الكساد والرواج .

(5) في أي وقت معين نجد أن تصميم وإدارة وأسلوب الانتاج قد تم وضعها لتناسب مستوى معين من العمليات وعندما ينخفض الانتاج الى ما دون المستوى فإنه قد تظهر هناك كثيراً من الضياعات بالاضافة الى ما سبق ذكره . وسوف يكون من الصعب القضاء على هذه الضياعات عندما يبدأ الانتاج في الرجوع الى المستوى الذي سبق ان خطط له سابقاً . وفي الاجل الطويل قد يكون من الممكن تعديل التسهيلات الانتاجية بحيث تتناسب مع مستوى آخر من العمليات أما في الاجل القصير فإن عدم المرونة شيء حتمي ومن ثم فإن العمل عند مستوى آخر من العمليات يتصمم استخداماً أقل كفاءة لعنصر العمل . وليس من الضروري ان يتناقض اي من هذه العوامل مع توقعنا لامكانية ملاحظة سريان قانون تناقص الغلة اذا تحقق لدينا (أ) ثبات هيكل الانتاج الكلي

(توزيع الناتج بين السلع والخدمات او القطاعات) عند مستويات مختلفة للناتج (لكن ساعة) (ب) ثبات مستوى الاساليب الفنية للانتاج وتلك النوعية المتوسطة للعمل والادارة. (ج) ثبات مدخلات رأس المال. (د) وقت كاف لنستطيع ان نعمل بين طبيعة المعدات الرأسمالية المستعملة ، وحجم وعدد المنشآت والصناعات ، وحجم وتركيب جماعات العمل . فإذا قارنا حالتين من حالات التوازن الرق الوحيد بينهما ، في حد ساعات العمل المختلفة فإننا قد نجد ان الناتج بالنسبة إلى شخص مع زيادة مستوى الإنتاجية ، في حين ان الإنتاج الحقيقي لم يصب بمعدلية بين هاتين الحالتين . حيث ان العلاقات المثلوية التي تحدث في مستوى التوظيف الكلي وفي عدد ساعات العمل الرأسمالية لا تتغير مع تغير مستوى الكساد والازدهار . لا تلتزم بالضرورة حالات التوازن حالات التوازن المتماثلة لا بالنسبة للمنشأة ولا بالنسبة إلى الاقتصاد . ومع ذلك ، فإن هذه التبعات موضوع دراسة الاقتصاد ككل وهي التي من أجلها يتم وضع النماذج الاقتصادية الكلي . ومع ذلك ، فإننا كثيراً ما نجد علاقة عكسية بين الإنتاج وبين متغيرة بين التوظيف الكلي وفي شكل عدد ساعات العمل وبين مستوى الناتج الحقيقي على الرغم من أنه قد لا نكون من الشكل المنتظم الذي يوصفه الاقتصاد الكلاسيكي .

وهو في الحقيقة أن العلاقة بين مستوى التوظيف والناتج الكلي هي علاقة عكسية وذلك لأغراض النماذج النظرية التي سوف تظهر في الأجزاء الثانية والثالثة والرابعة من هذا الكتاب . والذي سوف نفترضه هنا هو وجود نوع من التناسق البسيط بين الناتج وبين التوظيف . مع الإشارة إلى أوجه الاختلاف إذا ما قمنا بفرض شيء آخر .

الناتج والتوظيف والنمو الاقتصادي

Production and Employment with Economic Growth

لقد تم تطوير معظم المفاهيم الضرورية لجانب العرض Supply side في أي نموذج كينزي أو كلاسيكي في الأجزاء السابقة من هذا الفصل والتي تمثل المحتوى الأساسي في أية مقدمة لنظام في الاقتصاد الكلي . وقد كان في أصلها من سعي "للتوصل إليها" ولكننا فضلنا ان لا نفعل ذلك بناء على الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي Economic Growth له أهمية أساسية بالنسبة للاقتصاد الكلي بحيث أننا نجد أنه

حتى بالنسبة للنماذج البسيطة فإنها يجب ان تكون معقدة بحيث تستطيع استيعاب هذا العنصر حتى ولو كان ذلك في شكل مبسط جداً . ويتضمن النمو الاقتصادي في جوهره الأساسي في أي اقتصاد حديث عدد من المتغيرات المتنامية التي قد ذكرنا الكثير منها فيما سبق والتي يمكن إعادة صياغتها فيما يأتي :

1- ان قد ظهرت في معظم الاقتصادات المتقدمة حالة من الزيادة المستمرة في عدد ساعات عمل التوظيف الكامل . ذلك نتيجة إما إلى التوسع في العمل المستمر والمطردة في معدل المساهمة في العمل بالنسبة الكثير من فئات السكان (وخاصة النساء) . وعلى الرغم من الاتجاه نحو تخفيض عدد ساعات العمل اليومية من ساعات العمل الكلية بنسبة قد تصل إلى 10% في بعض الدول . إلا أن التزايد وذلك بمعدل قد وصل إلى (في أواخر القرن العشرين) إلى 10% بالمائة سنوياً في الولايات المتحدة .

2- ان رصيد رأس المال (الثروة الفردية المنتجة) قد زاد أيضاً بشكل مضطرب وذلك خلال الاستثمار الصافي الموجب وذلك بمعدل فائق (بشكل نسبي) معدل التمر في العمل المتاح (6)

3- ان ثروة الافراد الكلية (صافي ما يملكه الافراد) قد زادت بشكل مطرد مما يعكس نمو كل من رأس المال وديون الحكومة .

4- ان قد ظهر وبشكل مستمر ومطرد نوع من المعرفة الانتاجية الجديدة وتحسين في كفاءات البشر الانتاجية وذلك كنتيجة لتحسين التعليم في المدارس والجامعات (فيما فيه التعليم من خلال العمل) . وقد انعكس ذلك على الزيادة المطردة في الناتج الممكن لكل ساعة عمل او الناتج الممكن لوحدة مركبة من رأس المال - عمال - كمدخل انتاجي .

5- وإذا جمعنا العناصر 1، 2، 3، 4 فإنها جميعاً تتضمن بطبيعة الحال زيادة في الناتج الممكن خلال الزمن ولقد اتفقت معظم التقديرات لاتجاه الزيادة في

(6) لقد زاد رصيد رأس المال في الولايات المتحدة بشكل مستمر منذ سنة 1944 بعد ان كان قد انخفض بشكل كبير منذ بدء الحرب وحتى سنة 1944 . من أجل دراسة التغيرات في الاستثمار في الولايات المتحدة ، انظر : "الاستثمار في الولايات المتحدة" ، ص 100 .

الناتج في الولايات المتحدة على ان معدل نمو الناتج هو حوالي 4 بالمائة سنوياً وذلك منذ منتصف الخمسينات (17).

ونلاحظ انه قد تم رصد كل من نمو رأس المال والتحسين في مستوى المعرفة بشكل منفصل ومع ذلك ففي الواقع ان الاثنين متداخلان بحيث لا يمكن فصل الواحد عن الآخر. ويرجع ذلك الى ان المعرفة الجديدة تدخل الى الانتاج من خلال تضمينها (او دمجها) في السلع الرأسمالية الجديدة. ومع ان هذا التضمين او التجسيد للمعرفة قد يحدث حتى ولو كان الاستثمار الصافي مساوياً لنصفه (وذلك من خلال عملية احلال رأس المال القديم برأس مال جديد) اي بدون زيادة في رأس المال فانه يمكن الاسراع بتضمين التكنولوجيا الجديدة اذا كان هناك استثمار موجباً بشكل ملحوظ. واذا كانت هناك زيادة مطردة في رأس المال. ففي مثل هذه الحالات فان جزءاً كبيراً من رأس المال يكون متضمناً لأحدث وافضل اساليب الانتاج الجديدة.

وبالإضافة الى ذلك فانه من الصعب علينا ان نتخيل حدوث نمو في رأس المال بالنسبة للعمل اي زيادة رأس المال بمعدل اسرع من معدل زيادة التمل الذي لا يتضمن تغيراً في طرق الانتاج.

اننا نجد ان عاملاً فرداً بمعرفة واحدة لن يستطيع ان يحفر بسرعة أكبر اذا زود بمعرفة ثانية. انه قد يستطيع ذلك اذا زود بمعرفة افضل من الاولى (والتي قد تكلف أكثر في انتاجها اي تتضمن رأس مال أكثر) او ما يحل محل المعرفة مثل آلة الحفر مثلاً. ومن ثم فان انتاجه بالساعة سوف يزداد. او بعبارة اخرى انه حتى يكون هناك زيادة في نسبة رأس المال للعمل فان ذلك يعني انه يجب تغيير طرق الانتاج وذلك باستخدام طرق انتاج أكثر كثافة بالنسبة لرأس المال وهى طرق تتضمن بشكل اعتيادي استخدام طرق فنية مختلفة technologically different في الانتاج. وهذا يعني ان كل زيادة مطردة في رأس المال لكل عامل تتضمن زيادة مطردة أيضاً في المعرفة اي معرفة طرق انتاج جديدة اخرى. وفي الواقع العملي فان هذا هو الطريق الذي انتشرت المعرفة من خلاله في الاقتصاد الحديث.

(17) انظر مع ذلك المناقشة على الصفحات 45 - 58 في تقرير مجلس المستشارين الاقتصاديين لعام 1977 حيث تمت اعادة النظر في التقديرات المنخفضة التي جرت في الماضي لكل من الناتج الحقيقي ومعدل نموه فقد قدر هذا الاخير عند مستوى 3.8 بلانة سنوياً ويتنبأ بأنه سوف يكون 3.1 بلانة سنوياً في السنوات المقبلة. ومع ذلك فان George Perry المرجع السابق (انظر ملاحظة رقم 4). يقدر معدل نمو الناتج الممكن للسنوات 1976 - 1981 مرة عند مستوى 3.9 بالمائة سنوياً ومرة اخرى عند مستوى 4.1 بالمائة سنوياً.

وبالإضافة الى ذلك وكما نعلم جميعاً فان تقدم المعرفة حول طرق انتاج جديدة قد تتضمن دائماً شيئاً آخر غير الوصول الى طرق انتاج بديلة تؤدي الى زيادة الانتاج لكل ساعة عمل فقط عن طريق استخدام رأس مال أكثر لكل ساعة عمل. حيث اننا نلاحظ ان التقدم الفني قد استطاع - ويستطيع - زيادة الانتاج لكل ساعة عمل بمقدار أكبر من زيادة رأس المال لكل ساعة عمل. بل أكثر من ذلك اذا ادت بعض الاختراعات الى زيادة الانتاج لكل ساعة عمل مع تخفيض رأس المال لكل ساعة عمل. ان العامل قد يزود أيضاً بمحارف حديد أكثر كفاءة More efficient من السابق ويكلف اقل (اي يتضمن رأس مال اقل) من المحارف الاولى ومع ذلك فان انتاجه يزداد. او ان هذا العامل قد يزود بألة حفر او مجراف قد يكلف أكثر ولكن يزيد من انتاجه بنسبة أكبر من زيادة التكاليف. بمعنى ان طريقة الانتاج الجديدة قد تكون أكثر بالنسبة الى رأس المال ولكنها في نفس الوقت تؤدي الى زيادة في انتاجية العمل وفي انتاجية رأس المال. وهذا هو ما حصل تماماً على المستوى الكلي. حيث ان رأس المال قد زاد بمعدلات اسرع من زيادة العمل وان الناتج الكلي الحقيقي قد زاد بمعدل اسرع من كل من معدل زيادة رأس المال ومعدل زيادة العمل (18).

وانه من الصعب جداً ان نفصل سواء في الدراسة التحليلية او الدراسة التطبيقية بين العوامل المتعددة التي تتضمنها عملية النمو في الاقتصادات الحديثة في شكل زيادة الانتاج لكل ساعة عمل. ومع ذلك اهتم الاقتصاديون بذلك في السنوات الاخيرة وسوف يكون لدينا ما نقوله حول ذلك في فصل قادم.

ومع ذلك فسوف نقصر اهتمامنا هنا على تأكيد الحقيقة الاتية: وهي انه مهما كانت العناصر التي تتضمنها عملية النمو ومهما كانت مساهماتها في زيادة الانتاج لكل ساعة عمل. فان عملية النمو هذه يمكن النظر اليها بطريقة معقولة - ولفترة لا تقل عن عدة سنوات وقد تصل الى عقد كامل - على انها عملية يمكن وصفها في شكل اتجاه بسيط. فمثلاً نلاحظ انه في الولايات المتحدة فان معدل نمو انتاجية ساعة العمل في الاقتصاد الفردي (قطاع الأعمال. المترجم) قد وصل في المتوسط الى

(18) يمكن لنا ان نلاحظ أيضاً ان جزءاً كبيراً من كل من زيادة رأس المال بالنسبة للعمل والتقدم الفني المرتبط بذلك - قد تم تضمينه او تجسيده ليس فقط السلع الرأسمالية العينية وانما أيضاً في نمط الادارة في شكل التقدم الذي حدث في المعرفة الانسانية والمهارات الانتاجية او التقدم الذي حدث من خلال تقييم العمل.

مستوى 3.3 بالمائة سنوياً في الفترة من عام 1948 وحتى عام 1966 ثم انخفض بين عامي 1966 و 1973 - ربما لأسباب خاصة - الى مستوى 2.1 بالمائة سنوياً (9). وعلى الرغم من أن معدل نمو الانتاجية في قطاع الاعمال سنوياً خلال العقد اقدم قد يكون اقل من 3.3 بالمائة سنوياً فإنه ليس من المؤكد كيف سوف يكون الاتجاه العام في المستقبل .

ويؤدي ذلك الى عدم التأكد ايضاً في مستوى معدل نمو الانتاج الممكن . نظراً لأن الناتج القومي في القطاع الحكومي يحسب على اساس الاعتقاد بامديديه فرض ثبات انتاجية ساعة العمل (وذلك لأسباب لسنا في حاجة الى ذكرها هنا) فإن معدل نمو الناتج القومي في القطاع الخاص يمكن ان يكون اقل من معدل نمو الناتج القومي ككل (اي القطاع العام والقطاع الحكومي) . وإذا أضفنا الى ذلك زيادة مئوية مقاديرها $(1\frac{1}{2})$ سنوياً في حجم قوة العمل المتاحة فإذا ذلك يجعل معدل نمو الناتج الممكن عند مستوى 4 بالمائة سنوياً .

نمو الناتج الممكن ونمو الناتج الفعلي

The Growth of Potential and the Growth of Actual Output

على الرغم من أنه توجد دائماً فجوات بين الناتج الفعلي والناتج الممكن في كل بلد تقريباً (10) أنه نجد أن الفرق بين معدل نمو الناتج الفعلي ومعدل نمو الناتج الممكن لم يكن كبيراً خاصة إذا أخذنا الاتجاه العام لكل منهما خلال فترة عشر سنوات أو أكثر . ويمكن أن نفترض أن هذا النمو المتوازي لكل من الناتج الممكن والناتج الفعلي يرجع الى : (أ) تأثير متبادل للنمو المستقل في الناتج الممكن على نمو الناتج الفعلي سوف نشرح ذلك في الفصول الآتية (مثلاً من خلال تأثير النمو في ثروة القطاع العائلي على طلبهم على السلع والخدمات أو من خلال بعض المعيرات المنصفيه بحاصه التي نحدث في الأسعار النسبية أو في مستوى العام بلساغر التي تؤدي الى زيادة في الناتج الفعلي عندما يكون هذا الناتج عند مستوى أقل من مستوى الناتج الممكن) .

(9.)

لمعرفة الأسباب والتشخيصات انظر مجلس المستشارين الاقتصاديين المرجع الوارد في الملاحظة رقم (7) .
 (10) انظر رابطة من رابطة نظر ملاحظة قليلاً انظر George perry الملاحظة ملاحظة (4) .

ب - السياسة الاقتصادية العامة التي حاولت ان تجعل نمو الناتج الفعلي متقارباً مع الناتج الممكن الذي تم تحديده بصورة مستقلة .

ج - تأثير فعل متبادل من نمو الناتج الفعلي على نمو الناتج الممكن مثلاً : تؤدي المعدلات المنخفضة لنمو الناتج الفعلي الى تخفيض الاستثمار الصافي وفي النهاية تؤدي الى تخفيض الناتج الممكن .

ومن الممكن بطبيعة الحال أن تناقش وتحلل كل الاسئلة الخاصة بالعلاقة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن ضمن اقتصاد ساكن ومستقر . نجد فيه أن الناتج الممكن هو ناتج الاقتصاد الفعلي الذي يتغير . وهذا هو ما يتضمنه التحليل البسيط حيث يتم افتراض ثبات الناتج الممكن صراحة أو ضمناً . الا أن خصائص الاقتصاد الدينامي (الذي يحدث فيه نمو) تختلف كثيراً عن خصائص الاقتصاد الساكن (بدون نمو) . ولا توجد أية علاقة بين الاقتصادات المعاصرة وبين الاقتصاد الساكن الذي يتميز بأن الاستثمار الصافي يساوي الصفر وأنه لا يوجد تقدم فني وأن قوة العمل ثابتة وكذلك أنه لا توجد تغييرات في ثروة المستهلكين الكلية .

وعلى الرغم من أن تحليل عوامل النمو والتقلبات في معدلاته هي عملية صعبة ومعقدة فأننا سوف نقوم بدراسة عملية النمو ضمن اقتصاد ينمو ويتطور كلما كان ذلك ممكناً . وسوف نعامل حالة الاقتصاد الساكن كمحاولة تقريبية أولية ضرورية دائماً لتبسيط النقاش ولكنها مع ذلك ليست ذات فائدة كبيرة في حد ذاتها .

مسئلة للمراجعة

(1) ان هدف التوظيف يجب ان يوضع بحيث يسمح بظهور كل من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ولكن لا يسمح بظهور البطالة الناجمة عن نقص في الطلب .

أ - ماذا تعني « البطالة » بصورة دقيقة على الأقل لينة المصير البشري في الولايات المتحدة ؟ كيف يقاس مدى البطالة فعلاً في الولايات المتحدة ؟

Annual Report of the Council of Economic Advisers (in *Economic Report of the President*, Transmitted to the U.S. Congress, January 1977), pp. 45-58. (Presents and explains revised empirical estimates of potential output in the United States.)

G. L. Perry, "Potential Output and Productivity," *Brookings Papers on Economic Activity*, 1:1977 (The Brookings Institution, 1977). (A detailed study of past and future trends in the components of potential output, reaching conclusions somewhat at variance with the previous item.)

ب - ميز بين كل من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية من حيث اسباب كل منهما . ماهي الوسائل الصحيحة التي يمكن ان تؤدي الى تخفيض كل منهما ؟

ج - أوافق على المقولة السابقة أم لا ؟ ولماذا ؟

(2)

أ - اشرح مفهوم الناتج الممكن كما يستخدم ويقاس عادة .

ب - ماهي المعدلات التقريبية الجارية لنمو الناتج الممكن . وما هي التغيرات الأساسية التي تساهم في هذه النحو ؟

(3)

ان النماذج الاقتصادية الكلية التي سوف نستخدمها في الفصول القادمة تتضمن دالة انتاج كلية خاضعة لقانون تناقص الغلة . ماذا يعني ذلك وما هو الاساس القائم عليه هذا الغرض ؟ ومع ذلك فانه من المؤسف ان هناك القليل (لكثير من هذه النماذج) ، اذا وجد ، ما يقال حول صدق هذه الفرضية في الواقع العملي في الاقتصادات الحديثة مثل الولايات المتحدة . كيف يمكن تفسير ذلك ؟

(4) ان نمو الناتج الفعلي قد حدث بشكل او بآخر بصورة متوازنة مع النمو في الناتج الممكن . ماهي القوى التي ادت الى ذلك ؟

مراجع مختارة .

J. F. Bregger, "Unemployment Statistics and What They Mean," in *Monthly Labor Review Reader*, Bulletin 1868 of U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, 1975, pp. 6-13. (A short account of how United States unemployment data are collected and what they reveal; for further details, see other articles in the same volume.)

A. M. Okun, "Potential GNP: Its Measurement and Significance," in A. M. Okun, *The Political Economy of Prosperity* (Norton, 1970) pp. 132-145, reprinted in W. L. Smith and R. L. Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974) pp. 285-292. (Reporting and explaining the first estimates of this concept.)

Monthly Labor Review Reader, Bulletin 1868, 1975, Chapter V, pp. 236-281. (Seven reports on the factors determining and the problems of measuring labor productivity.)

الجزء الثاني

الاقتصاد الكلي الكلاسيكي

**CLASSICAL
MACROECONOMICS**

النظرية الكلاسيكية في التوظيف والنقود

Classical Monetary and Employment Theory

يمثل التحليل الاقتصادي الكلي التحديث نوع من التزاوج بين اتجاهين مختلفين تمام الاختلاف يطلق على أحدهما الاتجاه الكينزي والآخر الاتجاه الكلاسيكي. والاتجاه الأول هو نتاج الثلاثينات أما الاتجاه الآخر فهو محصلة تراكم وتحسين في الأفكار التي تطورت خلال القرن والنصف السابقين. وفي الواقع فإننا نجد أن أفكار جون ماينرد كينز كما ظهرت في كتابه الذي يمثل ثورة في علم الاقتصاد تحت عنوان النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود « General Theory of Employment, Interest and Money » الذي نشر عام 1935 قد تضمنت العديد من الأفكار التي استعارها مباشرة من النظرية الكلاسيكية كما تضمنت أيضاً تعديلات لأفكار كلاسيكية لتحل محل الأفكار الأصلية. ولقد توصل Keynes إلى ضرورة إيجاد تكامل بين مآره جديداً وأصيلاً طبقاً لنظريته إلى العالم وبين ماورثه من أفكار نظرية.

ولقد أظهر التحليل والتأمل الذي ظهر بعد ذلك أنه ربما يكون كينز قد بالغ في تصوير التناقض بين اتجاهه وبين اتجاه هؤلاء الذين سبقوه. ولقد أصبح الآن واضحاً أكثر مما كان عندما شرح كينز نظريته أن آراء وأفكار كينز ماهي إلا حالة خاصة من نظرية عامة تشمل أيضاً الكثير من الأفكار الكلاسيكية (على الرغم من أن الحالة الكينزية الخاصة قد تكون هي الأكثر تمثيلاً لاقتصاد اليوم). وعلى كل حال فإن التناقض بين الاتجاه الكينزي والاتجاه الكلاسيكي ينظر إليه الآن على أنه ليس تناقضاً واضحاً وحاداً كما كان يعتبر من قبل. وتعتبر نظريات الاقتصاد الكلي المقبولة من معظم الاقتصاديين والتي يدرسونها إلى طلبتهم كنوع من التزاوج بين الاتجاهين الكينزي والكلاسيكي يعرف أحياناً تحت اسم التركيب الكينزي.

الكلاسيكي Keynesian-classical synthesis. ومع ذلك فإنه لغرض عرض هذا التركيب فلقد ظهر للكاتب (كما ظهر للكثيرين) انه من المفيد ان يتم عرض العناصر الاساسية في النظرية الكلاسيكية بشكل أكثر حداثة وذلك بدون اي خلط كينزي مضاف. ويتم بعد ذلك مقارنته مع نموذج كينزي صرف مبسط يحتوي على اضافات كينز الاساسية ثم بعد هذا يمكننا ان نرى كيف يمكن ايجاد التوافق بين هاتين المجموعتين من العناصر. والبديل الآخر هو ان يتم تطوير التركيب الكينزي الكلاسيكي منذ البدء. الا ان هذا البديل في نظر الكثيرين من كتاب الكتب الجامعية في الاقتصاد الكلي هو اقل كفاءة في تحقيق الفهم من البديل الاول.
 نظرية كينز ومن ثم التزاوج فيما بينهما.

وتتيح لنا هذه الطريقة ان نتناول وبشكل مريح العديد من المشاكل النظرية والتحليلية واحدة بعد الاخرى والتي تظهر سواء عند تناول النظرية الكلاسيكية او عند تناول النظرية الكينزية وايضاً في اي تركيب لعناصرها. وسوف نستعرض كل الاجزاء الهامة من اي نموذج تركيبي كما ظهر لأول مرة سواء في تطوير النظرية الكلاسيكية البحتة او النموذج الكينزي المبسط. ولهذا السبب نحذر القارئ وكذلك المحاضر من ان يقفز من فوق بعض الاجزاء الخاصة بمعالجة اي من النموذجين وهو في طريقة الى التركيب لأنه اذا فعل ذلك فإنه سوف يترك الكثير من الالغاز غير مشروحة.

ويوجد سبب هام اخر - بجانب السبب الاول الخاص بكيفية عرض الموضوع لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية بشكل منفصل. ويظهر هنا السبب في انه قد اطلقنا على الاقتصاد الكلي الحديث انه زواج بين اتجاهين مختلفين. وعلى كل فان الزواج ليس دائماً سعادة كاملة. وسوف يبقى لدينا دائماً عناصر غير توافقية بين الطرفين. ويتم تضخم هذه العناصر من قبل الاصدقاء والاقارب الذين لم يوافقوا على الزواج من قبل والذين مازالوا يحرضون طرفاً على الاخر. وسوف يكون لدى القارئ خلفية افضل لفهم الكثير من المناقشات الدائرة في النظرية الاقتصادية الكلية (وفي السياسة ايضاً) اذا رأى بوضوح كل اتجاه ككل متكامل.

ولقد استقر التزاوج الكينزي - الكلاسيكي واصبح اكثر ثباتاً الان نتيجة لان بعض الخلافات قد تم حلها تدريجياً واصبح حل الخلافات الباقية اكثر احتمالاً. ومع ذلك يبقى العنصر الجوهرى الذي يربط بين الطرفين ويجمعهما حقيقة ان اياً

منهما لا يستطيع البقاء وحده. فمثلاً نجد ان النموذج الكينزي البسيط خال من اية نظرية للاجور والأسعار والتقود وسعر الفائدة وان جزءاً كبيراً مما قاله الكلاسيك او كتبوه في هذه المواضيع مازال يعتبر صحيحاً ووارداً. في حين تفتقد النظرية الكلاسيكية كلياً (كما كانت حتى 1930) نظرية واضحة في الطلب الكلي Aggregate demand. وقد قام كينز بمدها بهذه النظرية. ونعني هنا بالاقتصاد الكلاسيكي Classical Economics بصورة اساسية الفكر الانجليزي كما ظهر وتطور بين الاعمال الاساسية لكل من ادم سميث (ثروة الامم The Wealth of Nations 1876) والفريد مارشال (مبادئ الاقتصاد Principles of Economics) (بفضل البعض تحديد الفترة لتضئ النار الرئيس للاقتصاد الانجليزي الامريكي حتى عام 1930 وهو امر لا يهمل). واذا نظرنا الى الفكر الاقتصادي الانجليزي كما كان عام 1890 امكن القول بأنه لم يكن هناك اقتصاد كلي كلاسيكي ولا غيره. ومع انه قد زاد الاهتمام بالاسئلة الخاصة بالاقتصاد الكلي في الفترة الواقعة بين 1890 - 1930 الا ان مولد الاقتصاد الكلي الحقيقي قد حدث وبصورة واضحة فقط مع كينز. ومع ذلك نجد ان الفكر الكلاسيكي قد تضمن على الاقل نوعاً من الاقتصاد الكلي المتكامل. وفي بعض الحالات فلقد ظهر هذا الاقتصاد الكلي (واضحاً) على السطح.

ان الجزء الرئيس من الاقتصاد الكلاسيكي كان اقتصاداً جزئياً بالطبيعة. فلقد تناول كيفية تحديد الاسعار (النسبية) وكميات السلع والخدمات وتحديد الدخول (النسبية) لعناصر الانتاج وتحديد الاسعار (النسبية) للنفقات المختلفة من الاصول، عينية ومالية. اما الموضوع الذي يدخل ضمن الاقتصاد الكلي، والذي تمت معالجته بشكل واضح، فهو الخاص بتحديد المستوى العام للأسعار والذي كان يعتقد انه ليس ذا اهمية تذكر بالنسبة للأسعار النسبية والدخول.

ومن المهم ان نتذكر ونحن نحاول تفهم الاقتصاد الكلي الكلاسيكي وان نتذكر دائماً الفروض التي تقع خلف التحليل الاقتصادي الجزئي. بعد اعادة بنائه انه قد ظهر من خلال دراسة الاقتصاد الجزئي وسوف نحاول ان نوضح هذه الفروض الكلاسيكية. وسوف نرى ان الفروض المقبولة تماماً والمفيدة في تبسيط التحليل الاقتصادي الجزئي قد تكون هي نفسها السبب في ظهور نتائج مضللة عندما يتم سحبها ايضاً على الاقتصاد الكلي. وسوف نناقش هذا فيما بعد.

ان احدى القضايا القليلة التي تناولتها النظرية الكلاسيكية هي القضية المعروفة بقانون ساي للاسماء في Say's Law of Markets (والمسمى باسم الاقتصاد الفرنسي J.P. Say 1767 - 1832). وقد نبعت هذه النظرية من خلال المناقشات التي دارت في اوائل القرن التاسع عشر حول سؤال هو هل يمكن ان يوجد هناك فائض انتاج في نظام سوقي للانتاج والتبادل. ويقرر قانون ساي بأن ذلك غير ممكن. ويعتبر ساي بعبارة أخرى يبرهن ان العرض يخلق الطلب الخاص به. الشروط التي تجعل هذا التقرير او المبدأ صحيحاً او غير صحيح.

يمكن تلخيص قانون ساي كما يأتي: ان العرض يخلق الطلب الخاص به.
(supply creates its own demand)

اي انه اذا تم انتاج السلع فسوف يوجد وبصورة تلقائية سوق يجري تصريفه فيه. وهذا القول صحيح ويمكن التأكد من ذلك بسهولة - في اقتصاد مقايضة على الرغم من ان تطبيق هذا المبدأ لم يفترض ان يكون قاصراً على مثل هذه الحالة فقط. ويمكن ان نضع بصورة واضحة ما كان ساي يعنيه حقاً كما يأتي:

ان الافراد لا يعملون لغرض العمل (ذلك ان العمل شيء غير مريح في حد ذاته) وإنما بهدف الحصول على السلع والخدمات التي تملئ اشباعاً. وفي اقتصاد يقوم على أساس تقسيم العمل والتبادل لا يعمل الافراد على الجزء الاكبر من هذه السلع والخدمات بصورة مباشرة بواسطة عملهم (كما كان يفعل روبنسون كروزو). بل ان الفرد يقوم بانتاج السلعة التي تكون كفاءته في انتاجها اعلى نسبياً ثم يقوم بتبادل ما يفيض على استخدامه الشخصي مقابل منتجات الآخرين.

وعلى هذا نجد ان مجرد القيام بالانتاج يمثل طلباً على السلع الاخرى. وهو طلب مساو لقيمة السلع الفائضة التي ينتجها كل فرد. كيف يكون هناك اذن فائض عام في الانتاج؟ ان انتاج كل فرد (عرضه للسلع) يمثل طلبه على السلع الاخرى. وبالتالي فان الطلب الكلي يجب ان يكون مساوياً للعرض الكلي بشكل تام. وسوف يتحدد الناتج الكلي من خلال انه عند نقطة ما فان الاشباع الذي يحصل عليه كل فرد ومن وقت فراغ اضافي قليل سيفوق التضحية

بإضافة قليلة من سلع كان من الممكن الحصول عليها (لوعمل في وقت الفراغ هذا - المترجم). ولكن مثل هذه البطالة هي «بطالة اختيارية» وليست بطالة اجبارية (١).

ويجب علينا ان نفرق بين هذه النظرية وبين المتطابقات التعريفية بين الدخل القومي والناتج القومي والانفاق الكلي. حيث ان المتطابقة هي صحيحة عند اي مستوى للدخل والناتج والانفاق. اما قانون ساي فانه يتضمن ان اية زيادة في الناتج سوف تؤدي الى زيادة مماثلة في الدخل وفي الانفاق.

ومن ثم فان كلا من الدخل والناتج يمكن ان يكونا دائماً عند مستوى «التوظيف الكامل». اما اذا حدث وكأنا عند مستوى اقل من هذا المستوى، مع وجود بعض الموارد المعطلة رغم ارادتها فان اية اضافة في الانتاج سوف تخلق اضافة مساوية في الدخل الذي سيجري انفاقه على شراء الناتج الاضافي. وحيث انه لن يكون هناك احد ما راضياً بمستوى يقل عن مستوى التوظيف الكامل فان الناتج الاضافي سيتمحق حتى يتم الوصول الى مستوى التوظيف الكامل.

وبطبيعة الحال فان قانون ساي يعترف بأن الافراد قد يخطئون في توجيه انتاجهم بحيث يتلائم مع احتياجات الآخرين. فالفرد الذي يقوم بانتاج اربطة الاحذية قد ينتج اكثر مما يرغب الافراد في شرائه عند السعر (متارنة باسعار السلع الاخرى) الذي افترضه قبل ان يحضر انتاجه الى السوق. ومن ثم فان اربطة الاحذية سوف تشتري ببطاطس اقل وبيرة اقل مما توقعه. هناك حقاً طلب على اربطة الاحذية من قبل منتجي البطاطس والبيرة الذين احضروا منتجاتهم منهم لمبادلتها مع اربطة الاحذية. ولكن هذا ليس هو (مستوى) الطلب الذي توقعه. وبهذا المعنى يمكن القول انه كان هناك فائض انتاج في اربطة الاحذية ولكن هذا هو الفائض، وقيم ناتج عن سوء الربط بين مستوى الانتاج والطلب. ومع معدلات المقايضة والذي من السهولة ان يقوم المنتج بتعديله، وتعديل منتج اربطة الاحذية سوف يتضمن اما قراراً بزيادة وقت فراغه وانتاج كميات اقل من اربطة الاحذية او الاتجاه نحو انتاج سلعة اخرى عليها طلب اكبر.

(١) للحصول على عرض ممتاز لقانون ساي انظر:

J.A. Schumpeter: History of Economic Analysis; (Oxford university press, 1945) 615 - 625

② قانون ساي هو قانون واضح عندما يتم ربطه باقتصاد مقايضة . ولكن هل هذا القانون هو ايضاً صحيح لاقتصاد يستخدم النقود . في حالة المقايضة نجد انه صحيح بصورة حرفية - ان الفرد يستطيع ان يعرض سلعة او خدمة في السوق فقط كطلب على سلعة او خدمة اخرى . ولكن ذلك ليس واضحاً بهذه الصورة عندما يتم بيع السلع مقابل النقود . هل يمكن ان نكون متأكدين من أن النقود التي تم الحصول عليها سوف يتم انفاقها كلها وفي الحال وبشكل ضروري على السلع والخدمات الاخرى ؟ ونرى في الجزء الثاني من هذا الفصل ان النظرية النقدية التي عاصرت قانون ساي قد شرحت وبيعت التفصيل كيف ولماذا تم اعتبار دور النقود كحاجب في شكل مقايضة . ولكن هذه النتيجة تعتمد على سلسلة من الاسباب وعلى فروض ذات طبيعة خاصة حول سلوك (الافراد) . وقد يمكن تحدي مدى صحة مثل هذه الفروض التي هي في كل الحالات ليست واضحة .

ولقد تم تصوير الصورة الاولى لقانون ساي في شكل شخص واحد او منشآت عائلية يقوم كل منها بانتاج سلع نهائية . ونجد في هذه الحالة ان كل عائلة تمتلك هذه الوحدات المنتجة والمستهلكة . تمتلك الارض ورأس المال المستخدمين في الانتاج مع عملها الذاتي (وليس المستأجر) لانتاج السلع والخدمات النهائية . ويتم بيع هذه السلع والخدمات بدورها الى شخص او منشأة عائلية تقوم مباشرة باستهلاك هذه السلع . ولكن من الضروري ان يكون قانون ساي صحيحاً ايضاً في اقتصاد يتم فيه تنظيم الانتاج بواسطة المنظمات الذين يقومون باستخدام العمال لقاء الاجور . وقد يشتركون بعض او الجزء الاكبر من خدمات رأس المال والارض المستخدمة من منشآت اخرى ويبيعون سلعهم او خدماتهم ليس فقط الى المستهلك النهائي وانما ايضاً الى منشآت تستخدم هذه السلع او الخدمات في انتاج سلع او خدمات أخرى ؟ .

ولقد كان الاعتقاد السائد هو ان نظريات الاجور والاسعار والتوظيف المعاصرة لقانون ساي تستطيع ان تشرح كيف ولماذا يمكن ان تعمل الاسواق المنفصلة للعمل والسلع والخدمات الوسيطة والخدمات رأس المال والارض بحيث يتحقق مستوى التوظيف الكامل لكل عناصر الانتاج اذا ماكانت هذه الاسواق حرة وتنافسية . وهذا هو السبب في ان عرض السلع والخدمات الذي يخلق طلباً مساوياً له يجب ان يكون دائماً العرض الامثل الذي يمكن ان يتحقق (اذا افترضنا ثبات التكنولوجيا) من خلال الاستخدام الكامل لخدمات العمل ورأس المال والارض التي يرغب اصحابها في عرضها . ولكن مرة اخرى نستطيع ان نتحدى فروض او تفسير هذه المناقشة والنتيجة هي دائماً وبالتأكيد غير واضحة .

ولقد تجاهل هذا التصوير الاولي والواضح لقانون ساي ظاهرة الادخار والاستثمار . حيث نجد ان السوق الذي يقوم فيه منتج - مستهلك ساي بالمقايضة مع الاخرين هو سوق للسلع الاستهلاكية فقط . ولم تكن هناك مناقشة على الاقل - بأن البعض قد يرغب في الادخار او بأن البعض قد يرغب في الاضافة الى تسهيلات رأس المال الذي يستخدمه في الانتاج . ولقد قام الاقتصاديون الكلاسيك بتطوير نظرية حول الادخار والاستثمار (سوف نتاولها في الفصل القادم) . بدت متناقصة مع قانون ساي . ولكن مرة اخرى فان النتائج لم تكن واضحة .

من ثم فانه حتى نستطيع ان نفهم الاساس الكلي لقانون ساي في اقتصاد واقعي يسهم "نموذج ريس الثاني" ويبيح سبباً لـ "نموذج ريس" وليس سبباً لهم النهائية والذي نجد فيه الافراد يدخرون ويستثمرون فانه يجب علينا ان نتأمل في هذا المجال الواسع الافكار الكلاسيكية التي تعتبر فيه كل فكرة بعد ذاتها مسألة معقدة . وفي معظم الحالات فان الصياغات التي سوف نعرضها هي صياغات مابعد ساي بزمان طويل . وحتى اننا نجد ان بعضها هي صياغات مابعد كينز . واول هذه الافكار الكلاسيكية الرئيسية هي « نظرية كمية النقود » .

النظرية الكمية في النقود :

THE QUANTITY THEORY OF MONEY

تؤكد النظرية الكمية ان النقود تقوم فقط بتحديد مستوى الاسعار وليس الناتج الحقيقي . والفكرة الاساسية في النظرية الكمية هي انه لا يوجد شخص (يسلك سلوكاً اقتصادياً) رشيداً يحتفظ بالنقود عاطلة حيث ان النقود لاتدر عائداً ولا تعطى اشباعاً . وبدلاً من ذلك فان الافراد يقومون فوراً باستخدام كل ما يحصلون عليه نقداً (من بيع ما يملكونه من سلع او خدمات) في شراء سلع او خدمات اخرى . اما مامدى السرعة التي يتحقق فيها ذلك فانه يتوقف على الكيفية التي يتم بها تنظيم الانتاج وعدد مرات دفع الدخول وعلى عوامل هيكلية او مؤسسية اخرى كان يعتقد بانها مستقلة تماماً عن كمية النقود وعن مستوى الاسعار . فاذا اخذنا هذه الفروض في الاعتبار فان النظرية الكمية توضح كيف تحدد كمية النقود مستوى الاسعار النقدية وذلك بطريقة لاتؤثر على الطلب و على عرض اية سلعة بمفردها وبالتالي لاتستطيع ان تؤثر في الاسعار النسبية ولا في الكميات المطلقة التي تباع او تشتري . وبالتالي فهي لاتستطيع ان تؤثر ايضاً في الانتاج الكلي .

ويمكننا ان نستعرض النظرية الكمية في عدة طرق . وسوف نبدا بعرض النظرية بصيغتين مترابطتين بصورة وثيقة (2).

وتظهر الصيغة الاولى وهي صيغة المعاملات Transaction Form بالشكل الآتي

$$MV = P_T T \quad (1)$$

والصيغة الثانية هي صيغة الدخل Income Form والتي تظهر بالشكل الآتي

$$MC = P_O Y \quad (2)$$

حيث :

- M = كمية النقود في التداول
- V = سرعة الدورات التبادلية للنقود
- P_T = متوسط السعر لكل المبادلات
- T = الحجم العيني للمبادلات
- C = سرعة الدورات الدخلية للنقود او السرعة الدائرية للنقود
- Y = الناتج القومي الحقيقي
- P_O = متوسط مستوى سعر الناتج الحقيقي

ويجب ان تقاس (M) كمية النقود في شكل عدد وحدات النقود (مثلاً الدولار) في التبادل (الخاص الفردي) private Circulation. ومع هذا فانه توجد معان اخرى ممكنة . الا اننا حالياً سننظر الى (M) على انها تحتوي فقط على « العملة » Cash أي الأوراق النقدية والسكوكات بالإضافة الى ودائع البنوك الجارية = وحيث ان كل العملة والودائع مملوكة اما من قبل بعض الافراد او من قبل بعض منشآت قطاع الاعمال (حيث اننا لانجعل من ضمن عرض النقود المقادير التي تحتفظ بها الحكومة أو البنوك) فان (M) هي مجموع الارصدة الفردية التي تحتفظ بها المشاريع والافراد من العملة والودائع عند أية نقطة زمنية معينة .

(2) يجب اعتبار هذه المعادلات على أساس انها شروط توازنية وليس على أساس انها متطابقات اي اعتبار ان (1) محدده بشكل مستقل عن كل من (M, P_T, T) اما اذا عرفنا (V) على أساس انها ($P_T T / M$) او اذا عرفنا (C) على أساس انها ($P_O Y / M$) فان المعادلات تصبح في هذه الحالة صحيحة بالتعريف وتصبح فارغة من كل امكانية للتنبؤ او قيمة للشرح . اما كمنظريات فهذه المعادلات تؤكد بعض القضايا التي يمكن ان تكون غير صحيحة . اما كمتطابقات تعريفية فان ذلك لا يمكن ان يكون كذلك .

وحيث ان النقود « تستخدم » في المعاملات فان اي رصيد معين (لفرد معين او منشأة معينة : المترجم) قد يزيد او ينقص . ولكن مادامت المعاملات تقوم بين الافراد او المنشآت فان مجموع كل الارصدة لا يتغير من خلال استخدام النقود . ولكن هذا المجموع يمكن ان يتغير بشكل اخر وبصورة اساسية من خلال تعامل الافراد او المنشآت مع البنوك (بما فيها البنوك المركزية) او مع الحكومة . ولا يوجد الآن سبب يدعونا الى الدخول في شرح طبيعة هذا التعامل .

وفي الاصل عندما طور الاقتصاديون النظرية الكمية كانت (M) تشير الى النقود النقدية . لكن مع تطور الاقتصاديين النظرية الكمية كانت (M) تشير الى النقود النقدية تحدث مثلاً من خلال استخراج الذهب او استيراده من الخارج . واي تخفيض في العروض النقدي يحدث من خلال تحويل الذهب الى حلي أو تصديره الى الخارج . وقد تم إعادة تفسير النظرية الكمية في النقود فيما بعد بحيث يمكن استخدامها في اقتصاد يستخدم النقود الورقية او النقود المصرفية (اولاً البنكنوت وثانياً الودائع الجارية) ولقد ادى ذلك الى حدوث اختلاف كبير . حيث نجد ان التحكم في العروض من النقود الورقية او المصرفية يتم بسهولة من خلال السياسة الحكومية . وعلى هذا فانه في اقتصادات حديثة عندما تتكون وسيلة التبادل العروض النقدي اساساً من العملة الحكومية والودائع الجارية فان النظرية الكمية يمكن ان تقول شيئاً مفيداً حول نتائج سياسية الحكومة النقدية . تلك السياسة التي تحدد التغيرات في العروض النقدي .

وتمثل (V) (سرعة الدوران التبادلية للنقود / المترجم) متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها وحدة النقود في المعاملات - البيع والشراء في السنة (او أية فترة زمنية اخرى) . وقد يحدث ان تدور وحدة معينة من النقود عدداً اكبر او عدداً اقل من المرات ولكن تبادل الايدي وحدة نقد معينة عدداً من المرات (V) خلال سنة واحدة .

اما بالنسبة الى (P_T) فهي نوع ما من الارقام القياسية والذي يعكس التغيرات في متوسط الاسعار التي تتحقق عندها المعاملات مرجحة باوزان مناسبة . (فاذا كانت تمثل رقماً قياسياً صريحاً فان ذلك سوف يعني انها تقوم بتكميش القيمة النقدية للمعاملات الكلية حتى نحصل على مقدارها الحقيقي P_T . اما اذا كانت (T) تقاس بشكل اخر فان (P_T) تصبح في هذه الحالة معامل انكماش ضمني يمكن الحصول عليه من خلال قسمة القيمة النقدية للمعاملات على مقدارها الحقيقي (T)

اما (T) فهي الكمية العينية او المادية الكلية للمعاملات التي تتم عن طريق النقود وهي اما كل المدفوعات او كل المتحصلات بعد تصحيحها بالنسبة الى التغيرات التي تطرأ على (P_T) التي تتم خلال سنة (او اية فترة زمنية اخرى هي بطبيعة الحال نفس الفترة المستخدمة لقياس (V) .

وتقاس (C) سرعة الدوران الدخلية للنقود مثلما تقاس (V) حيث انها تمثل متوسط عدد مرآت استخدام وحدة النقود في السنة (او اية فترة زمنية اخرى) . لكن الفرق هو اننا لانأخذ كل المعاملات في الاعتبار بل نأخذ فقط المعاملات التي تتم في سلع نهائية⁽³⁾ . وسوف نجد ان (C) هي اقل من (V) حيث انها تتجاهل كل المعاملات (وبالتالي دورات النقود) المتصلة بالسلع والخدمات الوسيطة ، او خدمات عناصر الانتاج .

وتمثل (Y) هنا الناتج القومي الحقيقي في سنة (او اية فترة زمنية اخرى مثل (C) بينما نجد ان (P_O) هي معامل الانكماش القومي وبالتالي فان (P_OY) هي القيمة النقدية للناتج القومي (وسوف يكون مهماً هنا ماذا كانت (P_O) هي رقم قياسي صريح او ضمني .)

ولنبحث الآن في المعادلة رقم (1) . لماذا يجب ان تتساوى (MV) مع P_TT ؟ الاجابة هي ان ذلك يتم لسبب بسيط وهو ان حاصل ضرب الموجود على طرفي علامة التساوي هو نفس الشيء وهو القيمة النقدية لحجم المعاملات الكلية في فترة محددة . ويتضح ذلك على يسار المعادلة من خلال ضرب كمية النقود المتداولة في متوسط سرعة دوران النقود . اما على الجانب الايمن فان ذلك يقاس من خلال ضرب الكمية العينية للمبادلات في مستوى الاسعار .

ونفترض هنا دائماً ان (V) ثابتة عند اعلى مستوى ممكن وذلك نظراً لانه لا يوجد اي فرد يحتفظ بالنقود في شكل ارصدة عاطلة بمعنى انه لا يحتفظ باية وحدة من النقود لفترة اطول من الفترة التي يحتاجها فيها . ويتوقف هذا المستوى الاعلى لسرعة دوران النقود (والذي يعكس اقصر فترة يجب الاحتفاظ خلالها

(3) . ويوجد هناك شكل اخر يتم من خلاله التعبير عن (C) على انها عدد المرات التي تستخدم فيها النقود ليس في شراء السلع النهائية ولما في بيع الدخول وهذا يعني انها تستخدم فقط في شراء وبيع خدمات عناصر الانتاج . ومع ذلك فانه في اقتصاد بسيط يكون فيه الانتاج بغرض الاستهلاك ولا يوجد انتاج في القطاع الحكومي فان الدخل يساوي الناتج . ولكن هذا الشكل البديل يتضمن ايضاً وجود (P_O) كرقم قياسي لاسعار خدمات عناصر الانتاج . وليس للسلع .

بالنقود) على عوامل هيكلية وعلى عوامل مؤسسية لارتبط باي من (T) ، (P_T) ، (M) ، والتي سوف تتناولها بالتحليل فيما يأتي بعد قليل . فاذا كانت (V) ثابتة فان هذا يعني ان (VM) ترتبط بعلاقة نسبية بالمقدار (M) . واذا نظرنا الآن الى الجانب الاخر من المعادلة وافترضنا ان الاسعار مرنة تماماً فان (T) سوف تكون دائماً عند اعلى مستوى يمكن ان يتحقق ضمن الشروط الفنية والرغبة في العمل في المجتمع . ويمكن ان نفترض ان (T) سوف تكون ثابتة عند اية نقطة زمنية معينة وبالتالي فان (P_T) يجب ان تكون متناسبة مع (M) . فاذا زادت (M) بمقدار عشرة بالمائة فان (P_T) سوف تزيد ايضاً بمقدار عشرة بالمائة .

ومن الاسباب التي أدت الى البعد عن استخدام صيغة المعاملات للنظرية الكمية (المعادلة رقم 1) هو أنه لا يوجد مقياس مقبول لقياس الحجم العيني للمبادلات (والتي هي متغير غامض في الواقع) وكذلك لتحديد الرقم القياسي لأسعار المبادلات . ومن ناحية اخرى نجد أنه من السهل تحديد (Y) وتعريفها في شكل الناتج القومي الاجمالي . وكذلك بالنسبة الى (P_O) التي يمكن تعريفها بأنها معامل الانكماش الداخلي . وبالتالي فاننا سوف تنتقل الآن الى المعادلة الثانية (بعد اسقاط العلامة (O) من (p_O)) حيث أننا لاحتاج الآن الى التفرقة بين الرقم القياسي لأسعار السلم النهائية وبين الرقم القياسي ، لأسعار المبادلات .

ومرة اخرى سوف تتساءل كيف تتساوى (MC) مع (PY) . والاجابة مرة اخرى ، هي لان كلاً منها صيغة بديلة للتعبير عن القيمة النقدية للناتج القومي خلال فترة زمنية معينة . فعلى الجانب الأيسر يتم قياس ذلك عن طريق ضرب عدد وحدات النقود في متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها وحدة النقد في كل فترة لشراء الناتج النهائي (أو لدفع الدخول) . وعلى الجانب الأيمن يتم قياس ذلك من خلال ضرب القيمة العينية للناتج القومي في مستوى الاسعار . وسوف نجد أن الاسباب التي تؤدي الى ان تكون (V) ثابتة عند أعلى مستوى لها سوف تؤدي ايضاً الى ان تكون (C) ثابتة عند أعلى مستوى لها وذلك بافتراض ان حجم المبادلات في الناتج النهائي عند أية نقطة زمنية معينة هو جزء من حجم المبادلات الكلية . وهكذا اذا كانت النقود يتم الاحتفاظ بها لاقصر فترة زمنية ضرورية واذا كان عدد المرات التي يستخدم فيها الدولار في التبادلات الوسيطة حتى تنتهي دورة كاملة مابين شراء ناتج نهائي معين حتى شراء ناتج آخر ثابت . فان (C) سوف تكون ثابتة وطبعاً اقل من (V) .

وإذا افترضنا مرة أخرى المنافسة ومرونة الاسعار فان من الممكن افتراض ان (Y) ستكون دائماً عند أعلى قيمة لها ، وبالتالي فان (P) سوف ترتبط بكمية النقود (M) تناسبياً .

والنقطة الاساسية سواء في المعادلة الاولى او المعادلة الثانية هي اننا نفترض أنه لا يوجد أي فرد مستهلك او منتج يحتفظ بالنقود عاطلة . أنه يحتفظ ببعض النقود (وبالتالي) يخفض من سرعة دوران النقود التي يمكن ان تكون لانتهائية وذلك فقط لأنه لا يوجد تضابق كامل بين الفترات المتقطعة التي يحصل فيها على دخل وبين الفترات المتقطعة التي يتم فيها أنفاق هذا الدخل . ان الافراد يحتفظون بالنقود ولكنهم يحتفظون بأقل كمية وبالتالي لا تفسر فترة يمكن ان يحتفظوا بها .

والنقطة الاساسية الثانية سواء في المعادلة الاولى او المعادلة الثانية والواضحة أيضاً هي في افتراض المنافسة ومرونة الاسعار . وبالتالي فان زيادة النقود تؤدي الى زيادة الاسعار - وليس الى زيادة الحجم العيني للناتج النهائي او حجم المبادلات العينية وذلك لأن كلا منهما كان عند أعلى مستوى ممكن له . كيف عرفنا أنهما كانا فعلاً كذلك ؟ السبب هو انه اذا لم يكن الحجم العيني للناتج النهائي او حجم المبادلات عند اعلى مستوى ممكن فان شخصاً ما لم يكن يستطيع ان يبيع كل ما يرغب بيعه لذا فانه سوف يعرض ما عنده عند أسعار أقل وسوف تنخفض الاسعار نتيجة لذلك ويزداد الانتاج - الى الحد الذي يصبح فيه الناتج عند أعلى مستوى ممكن له . وسوف نرى في الجزء الثالث من هذا الفصل ان هذه الفكرة التي تم تلخيصها يجب ان تتوسع وفي بعض النواحي تتعدل في اقتصاد يقوم فيه الافراد ببيع خدمات عملهم الى المنشآت التي تباع بدورها السلع) .

سرعة الدوران والطلب على النقود

Velocity and the Demand for Money

ان كلاً من الصيغتين السابقتين للنظرية الكمية والتي أنتهينا لتونا من مناقشتها يستخدم مفهوم سرعة الدوران (متوسط عدد المرات التي يتم فيها استخدام ارصدة النقود) . ويمكن اعادة صياغة النظرية وكثيراً ما يتم ذلك فعلاً باستخدام

المعاملات على اساس أنها غير عملية فائنا نستطيع ان نحل محل سرعة الدوران الدخلية او الدائرية الشكل الآتي :

$$M_d = mPY$$

حيث M_d هي الطلب على النقود
 m هي نسبة (ثابتة) من PY تمثل - في المتوسط - ما يرغب الافراد (قطاع الاعمال او المستهلكين) الاحتفاظ به في شكل ارصدة نقدية .

$$M = M_d$$

وكذلك

أو

$$M = mPY$$

(3)

حيث (M) هي كما كانت قبلاً تمثل العروض النقدي . وتقرر المعادلة رقم (3) انه لكل ما هو متوافر من نقود يكون موجوداً في حوزة شخص ما . وفي حالة التوازن ، فان ذلك يتم بأختياره . ويجب ان يكون واضحاً أن $m = 1/C$ وبالتالي فان من الواضح ان العوامل التي تحدد حجم/سوف تحدد ايضاً حجم (m) ومع ذلك فاننا نجد ان توضيح النظرية باستخدام (C) يوجه الاهتمام ناحية العوامل الهيكلية والمؤسسية التي تؤثر على تكرار المدفوعات - النقدية Frequency of money payments (وتعمل هذه العوامل كمحددات constraints للسلوك) في حين ان توضيح النظرية باستخدام (m) يحول الانتباه الى العوامل أو الاتجاهات التي تؤثر في الأفراد الاحتفاظ بالنقود . وكل من هاتين المجموعتين من العوامل مهمة بشكل واضح وذلك عند التفكير في الظاهرة المطروحة للمناقشة .

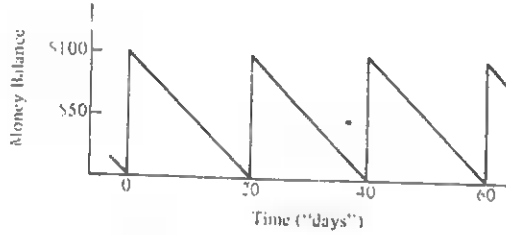
وتفرق المعادلة رقم (3) بصورة واضحة بين الطلب على الارصدة النقدية من قبل افراد المجتمع وبين عرض الارصدة التي يملكونها فعلاً . وقد يجعل هذا من الصلح علينا ان نفهم ان معادلة نظرية الكمية توضح شرطاً توازانياً (ما هو الا شرطاً توازانياً) . واذا لم يتحقق التساوي بين الارصدة التي يحتفظ بها الافراد فعلاً وبين الارصدة التي يرغبون في الاحتفاظ بها فان ذلك يعني ان النظام ليس متوازناً . وسوف يحاول الافراد حينئذ ان يخفضوا او يزيدوا من الارصدة التي يحتفظون بها عن طريق شرائهم سلماً اكثر او بيعهم سلماً أقل من المعتاد أو العكس . ولن يغير ذلك من حجم العروض النقدي (الارصدة الموجودة فعلاً في حوزتهم) وكذلك لن يغير من حجم الانتاج من السلع والخدمات ولكنه مع ذلك يميل الى ان يعيد النظام

النسبة هي اقل ما يمكن) . وحتى نستطيع ان نرى ماهي العوامل التي تحدد هذه النسبة المتدنية فان هذا يتطلب تطويراً لبعض العوامل التي تحدد سرعة الدوران .

بعض العوامل التي تحدد سرعة الدوران

Some Determinants of Velocity

لنأخذ الآن في الاعتبار تطور الرصيد النقدي لفرد ما من افراد اقتصاد يستخدم النقود - خلال الزمن . وسوف يظهر رصيده في شكل قريب من الشكل الذي يظهره الرسم رقم 1 - 4 .



ويتسلم الفرد عند نقطة الزمن (0) مقدراً من النقود يساوي 100 دولار . وذلك مقابل الخدمات الانتاجية التي قدمها .

وقبل هذه النقطة فان رصيده كان مساوياً للصفر والآن اصبح الرصيد مساوياً لمقدار 100 دولار . وسوف يحصل هذا الفرد على الدفعة الثانية والتي تساوي ايضاً 100 دولار بعد عشرين وحدة من الزمن (يوماً مثلاً) . والشكل المفترض هنا لتطور الرصيد هو أن صاحبنا يقوم بانفاق $\frac{1}{20}$ من رصيده يومياً بحيث يصبح هذا الرصيد مساوياً للصفر قبل الدفعة التالية مباشرة . وطبعاً كان يمكننا ان نفترض شكلاً آخر لتطور الرصيد غير هذا الشكل - مثلاً الشكل المحدب الى أعلى - وذلك بدون مانع من جوهر المبدأ الذي تم توضيحه .

وعلى هذا يمكن القول ان صاحبنا يحتفظ برصيد نقدي يتراوح بين 100 دولار ، و (0) من الدولارات . وانه في المتوسط يحتفظ بما يساوي 50 دولاراً (في حالة الخط المستقيم) . وهذا الرصيد المتوسط (50 دولاراً) يساوي نصف ذلك (100 دولار) وذلك اذا عبرنا عن دخله مرتبطاً بفترة الدفع . فاذا افترضنا ان فترة الدفع هي سنة وان هناك أربع مرات دفع ، فان رصيده المتوسط سوف يساوي $\frac{1}{4}$ من

الى التوازن مرة اخرى من خلال التغير الذي يحدث في العلاقة بين الطلب على وعرض السلع والخدمات ، ومن ثم في مستوى الاسعار . ولنفترض انه عند مستوى معين من (PY) وجد الافراد انفسهم يحتفظون بارصدة نقدية اكثر مما يرغبون في الاحتفاظ به ومن ثم فانهم سوف يحاولون مباشرة التخلص من هذا الفائض من خلال شراء سلع اكثر .

وحيث ان (Y) هي عند اعلى مستوى ممكن لها فانهم لن يستطيعوا في الواقع ان يشتروا اكثر ولكنهم يستطيعون زيادة مستوى اسعار السلع والخدمات المتوافرة فعلاً . وسوف يستمررون بالقيام بذلك الى ان تصل (PY) الى الحد الذي يؤدي بهم الى الاحتفاظ بالارصدة النقدية عند المستوى الذي يرغبون فيه فعلاً .

ويوجد هناك تصور اخر لشرط التوازن متواز مع التصور السابق (ل سرعة الدوران ، المعادلة رقم 2) . ويتضمن هذا التصور الجديد التمييز بين قيمة سرعة الدوران الفعلية (C) . قيمة سرعة الدوران التوازنية والتي يمكن ان نرمز لها بالرمز (CE) ويمكن بذلك توضيح شكل التوازن كما يأتي :

$$MC_E = P_0 Y$$

وفي هذه الحالة نجد انه بينما تكون (CE) ثابتة فان قيمة (C) يمكن ان تتغير خلال الزمن مشيرة بذلك الى غياب التوازن .

وفي الواقع - وكما سوف نرى فيما بعد - يوجد بديل ثالث أكثر تقدماً وهو الذي يعالج (m) ، أو (CE) على اساس انها متغيرات اقتصادية ومن ثم فان اي تغير في (M) او في (CE) سوف لا يعني اختلالاً في التوازن بصورة حتمية .

وتفترض نظرية كمية النقود سواء في شكلها في المعادلة رقم (2) او المعادلة رقم

(3) ان (m) او (CE) ثابت .

ومن المهم جداً ان نفهم اساس تلك النظرة . ومن الواضح اننا فعلاً لن نجد شخصاً يسلك سلوكاً رشيداً يرغب في الاحتفاظ بمقدار اكبر من النقود او لفترة اطول من الزمن مما يحتاجه فعلاً وان ما يحتاج الى الاحتفاظ به يتوقف على النمط الزمني المتوقع لما يتسلمه . او لما يدفعه من نقود باقتراض انه يرغب في ، ويتوقع ، ان يكون رصيده ما يحتفظ به من نقود مساوياً للصفر وفي اسرع وقت ممكن خلال دورة الاستلام - والدفع . وافترض ان الحد الادنى لرصيد ما يحتفظ به الافراد من نقود مساو للصفر يعني ان النقود تطلب كوسيلة للدفع وليس لذاتها . وهذا يعني ايضاً ان الطلب على النقود يرتبط بعلاقة متناسبة ودقيقة بالدخل النقدي (وان هذه

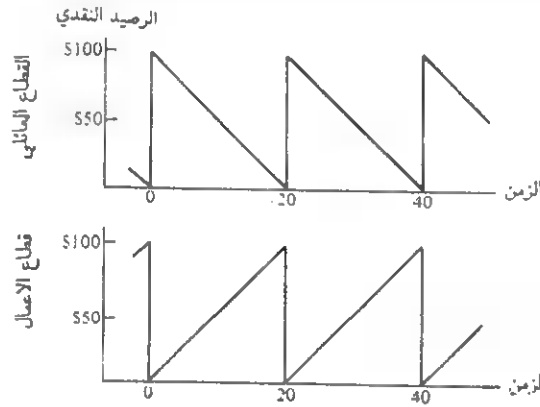
الدخل (وذلك نظراً لأن الدخل هو متغير تدفقي وإن الرصيد النقدي هو متغير رصيدي ومن ثم فإن حجم أي معامل بين الاثنين سوف يتوقف على طول الوحدة الزمنية المستخدمة في الدخل وهذه الوحدة سوف تكون ذات أهمية ماعدا إذا أخذنا في الاعتبار الوحدة الزمنية المعترف بها وهي السنة) .

وواضح أن هذا الفرد لا يحتفظ بالنقود لذاتها . والسبب الأساسي الذي يجعله يحتفظ بالنقود هو لتغطية الفجوة الزمنية بين تسلمه الدخل وبين الانفاق . ومع ذلك فهو يقوم بالاحتفاظ بالنقود وذلك عن « وعي » وبرغبة كاملة، ويمكن أن نقرر أنه له طلباً على النقود يساوي $\frac{1}{8}$ دخله السنوي (إذا كان شكل التصرف في النقود محدباً إلى أعلى فإن ما يحتفظ به من النقود سوف يقل) ثم يصبح طلبه على النقود بنسبة أقل من دخله) . ويسمى هذا النوع من الطلب على النقود بالطلب لأغراض المعاملات Transaction Demand مؤشراً بذلك إلى أنه يحتفظ بالنقود فقط للقيام بالمعاملات الضرورية .

وتوجد لدينا طريقة أخرى لتوصيف سلوك الفرد في الاحتفاظ بالنقود وذلك بالقول بأنه يحتفظ في المتوسط بكل دولار يحصل عليه لمدة عشرة أيام . وسوف نجد أن بعض الدولارات يتم الاحتفاظ بها لمدة يوم أو يومان أو ثلاثة أو ثمانية عشر أو تسعة عشرة يوماً أو عشرين يوماً . ولكن كل متوسط دولار يتم الاحتفاظ به لمدة عشرة أيام (وإذا افترضنا أن الشكل الزمني يأخذ شكل منحنى فإن الفترة المتوسطة سوف تقل) . ويمكن أن نقول بشكل آخر أن متوسط الدولار يتم التصرف فيه (يدور) في عشرة أيام وحيث أن عشرة أيام هي نصف فترة الدخل ، وأنه يوجد لدينا أربع فترات دخل في السنة فأننا نستطيع القول أن متوسط الدولار الذي يحصل عليه يدور بمعدل ثماني مرات في السنة وهذه هي سرعة الدوران (الجزئية) له .

ويجب أن يكون واضحاً أنه عندما نقول أن طلب هذا الفرد على النقود يساوي $\frac{1}{8}$ من الدخل السنوي أو عندما نصف سرعة دوران النقود التي يحصل عليها بأنها ثماني مرات كل سنة فإن كل واحد من هذين التقريرين يصف نفس الظاهرة ولكن بطريقة مختلفة . وكذلك يجب أن يكون واضحاً أنه في إمكاننا أن نستخدم فترة زمنية أخرى ونحصل بالتالي على نتائج عددية مختلفة . (فمثلاً نجد أحياناً أن من المناسب أن نتعرض أن فترة الدنع هي نفس الوحدة الزمنية المستخدمة وفي هذه الحالة فإن طلبه على النقود يساوي نصف الدخل وسرعة الدوران هي 2) .

ولتكتملة هذه الصورة للاحتفاظ بالنقود أو استخدام النقود في المجتمع فأننا نحتاج إلى توسيع المثال السابق لنفترض أن الرسم رقم 1.4 يمثل موقف الارصدة النقدية لكل الذين يحصلون على دخل في المجتمع . وإذا افترضنا أن كل الأجور والمرتبات والفوائد والارباح تدفع جميعها في نفس اليوم بمعنى أنهم يحصلون في المتوسط على ما يساوي 100 دولار في الأيام 0 ، 20 ، 40 . وهكذا ، والسؤال من أين تأتي النقود وإلى أين تذهب عندما ينفقونها ؟ فإذا افترضنا أن كل منشأة قطاع الاعمال منظمة في شكل منشأة ضخمة واحدة (ولا توجد حكومة) ففي هذه الحالة فإن شكل رصيد قطاع الاعمال سوف يظهر كصورة في مرآة لرصيد القطاع العائلي . ويوضح الشكل رقم 1 - 2 هذه العلاقة بين رصيد قطاع الاعمال ورصيد المستهلكين .



الشكل رقم 4 - 2

وكما يوضح الرسم فإن رصيد قطاع الاعمال ينخفض إلى الصفر عندما يتم دفع الدخل في اليوم (0) . وكلما انخفض رصيد المستهلكين يرتفع رصيد قطاع الاعمال وفي اليوم العشرين عندما لا يملك المستهلكون نقوداً فإن قطاع الاعمال يكون قد تراكم له من خلال بيع السلع إلى المستهلكين تماماً ما يكفي لدفع الدخل في الوقت المحدد . وهكذا تتم إعادة الدورة مرة أخرى .

وسوف نجد هنا أن قطاع الاعمال يمتلك رصيداً من النقود أيضاً ومتوسط هذا الرصيد هو 50 دولار . ويدور هذا الرصيد أيضاً ثماني مرات في السنة ومن الواضح أن مقدار النقود في التداول هو 100 دولاراً وكل دولار من هذه الكمية هو موجود إما في حوزة رجال الاعمال أو في حوزة المستهلكين . ويتردد ذهاباً وإياباً بينهم كوسيط

لبيع الخدمات الانتاجية من الافراد الى قطاع الاعمال ، وبيع السلع من قطاع الاعمال الى الافراد .

وكما هو واضح فان مقدار الطلب الكلي على النقود من جانب رجال الاعمال والمستهلكين يساوي مقدار 100 دولاراً . وهذا هو طلب لاغراض المعاملات .

وحيث ان الدخل السنوي الكلي لهذا المجتمع هو 400 دولار سنوياً فان الطلب الكلي على النقود هو ربع الدخل السنوي او الناتج السنوي .

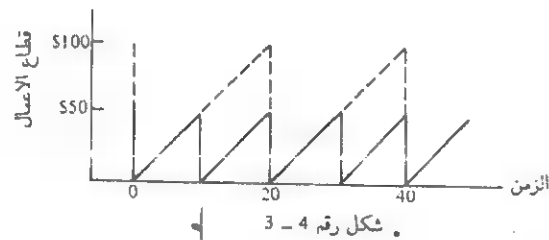
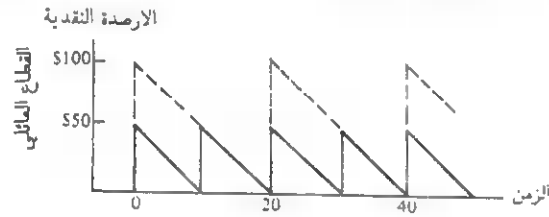
اما حجم المعاملات الكلية في هذا المجتمع هو 800 دولاراً وعلى هذا فانه يمكن تصور ان الطلب الكلي على النقود هو $\frac{1}{8}$ حجم المعاملات الكلية . وضريعه اخرى للتعبير عن هذه العلاقات هو بالقول بان سرعة دوران النقود التبادلية هي ثمانية مرات بالسنة او بالقول بان سرعة دوران النقود الدخلية هي اربع مرات بالسنة . بمعنى ان الدولار المتوسط يقوم باربعة دورات في السنة عندما يخرج من شخص يحصل على دخل حتى يعود الى شخص اخر يحصل على دخل .

ويجب ان نلاحظ هنا ايضاً انه اذا كان شكل تحرك الرصيد النقدي للمستهلك هو منحني محدب الى اعلى فان شكل تحرك الرصيد النقدي لقطاع الاعمال سوف يكون منحني مقعر الى اعلى وان صغر الطلب المتوسط على النقود من قبل المستهلكين سوف يقابله حجم كبير من الطلب المتوسط على النقود من قبل رجال الاعمال وان سرعة الدوران المرتفعة لرصيد النقود عند المستهلكين سوف يقابله سرعة دوران منخفضة لرصيد النقود عند قطاع الاعمال . وفي كل من الحالتين لن نجد نقوداً عاطلة وان الحد الأدنى للارصدة لكل من المستهلكين ورجال الاعمال هو صفر ومن الممكن ان نعدل قليلاً من هذه الصورة لتعكس لنا الاقتصاد الحقيقي عن قرب .

فالاول نجد ان تواريخ دفع الدخول لا تتطابق . وكذلك نجد ان طول فترة دفع الدخل ليس واحداً بالنسبة الى كل انواع الدخل وان منشآت قطاع الاعمال ليست منظمة في منشأة ضخمة واحدة ولكن في منشآت منفصلة تقوم بينها مبادلات وسيطة وكل منها يحتفظ بارصدة نقدية ضرورية لاغراض المعاملات . ويمكن تضمين كل هذه التعقيدات في الصورة بدون الاخلال بالمبدأ وحتى الحقيقة التي تظهر في ان الافراد قد يقومون بالادخار او الاقتراض ويتعاملون في الاصول القائمة وان منشآت قطاع الاعمال لا تحصل على النقود فقط من عملية البيع وانما ايضاً من الافتراض يمكن ان ندخلها في الصورة . (ولكن سوف نرى ان مشاكل اخرى خاصة اذا افترضنا اننا لا نتناول فقط حالة السكون ، وكذلك لا نتناول فقط حالة اليقين

certainty بخصوص توقيت ومقدار المدفوعات في المستقبل لا يمكن تناولها بسهولة ومع ذلك فسوف نتعرض لها فيما بعد) .

ونعود الان الى محاولة مختصرة لدراسة بعض العوامل التي تحدد كمية الارصدة النقدية اللازمة لان تتلاءم مع اي مستوى محدد للمبادلات او الدخل . وأحد هذه العوامل بالتأكيد هو « عادات الدفع » **payment habits** السائدة في المجتمع . ولنفترض مثلاً انه في مثالنا السابق قد تم تخفيض فترة دفع الدخل الى عشرة ايام وانه يتم دفع 50 دولاراً كل عشرة ايام بدلاً من 100 دولار كل عشرين يوماً . كم يظهر في الشكل رقم (4 - 3) . ونلاحظ هنا ان كلاً من مستوى الدخل السنوي السابق او مستوى المبادلات السنوية السابقة يمكن بحقيقتهم نصف كمية النقود السابقة ويصبح الطلب على النقود $\frac{1}{16}$ فقط من حجم المبادلات او $\frac{1}{8}$ فقط من مستوى الدخل السنوي اما السرعة التبادلية لدوران النقود فتصبح 16 وسرعة الدوران الدخلية تكون 8 فقط .



ولا تقتصر عادات الدفع هنا على مدى تكرار دفع الدخل فقط وانما ترتبط ايضاً بمدى تكرار تسديد فواتير السلع . لنفترض مثلاً اننا قمنا بأدخال حسابات التحميل **Charge Accounts** والتي تحتاج الى ان تسدد مرة كل سنة فمن الواضح ان ذلك سوف يخفض كثيراً من الحاجة الى النقود ويقوم « الائتمان التجاري » **Trade credit** بين منشآت قطاع الاعمال بنفس الدور تقريباً حيث يؤدي الى تخفيض الحاجة الى النقود من قبل قطاع الاعمال .

والعنصر الآخر الذي يحدد سرعة الدوران هو درجة تكامل قطاع الاعمال . فاذا كان قطاع الاعمال متكاملًا عمودياً فان مقداراً أقل من النقود سوف يكون ضرورياً عما اذا كان قطاع الاعمال غير متكامل عمودياً . نجد هنا ان كل مدخر سوف يحتفظ بالارصدة الضرورية ولناقشة هذه النقاط فعلى الطالب ان يرجع الى الفصل الخاص بالعوامل التي تحدد سرعة الدوران في اي كتاب جامعي في البنوك والنقود .⁽⁴⁾

واذا اعتبرنا ان كلاً من عادات الدفع والهيكل الصناعي ثابتين ومعروفين في المجتمع فاننا نجد ان كمية النقود المطلوبة للمبادلات سوف تتوقف فقط على القيمة النقدية لهذه المبادلات . فاذا تمت مضاعفة حجم اقتصادنا المبسط جداً السابق - أي صار الى مضاعفة الدخل والناتج الحقيقي فان ذلك سوف يعني أيضاً مضاعفة كمية النقود التي نحتاج اليها للتوسط في التبادل في الحجم المتزايد من المعاملات . وذلك بافتراض ثبات مستوى الاسعار . وفي هذه الحالة سوف يزداد الدخل المدفوع في كل فترة الى 200 دولار والمبيعات من السلع والخدمات ايضاً الى 200 دولار مما يعني ان عرض النقود الذي يحتاج اليه يصبح 200 دولار ايضاً وذلك للقيام بالمدفوعات اللازمة . حيث يكون متوسط ارصدة قطاع الاعمال هو 100 دولار بدلاً من 50 دولاراً كما كان من قبل . وكذلك ويكون متوسط ارصدة القطاع العائلي هو 100 دولار بدلاً من 50 دولاراً . ولكن اذا بقي المعروض النقدي عند مستواه السابق 100 دولار فسوف يكون من المستحيل ان نحقق مدفوعات قيمتها 100 دولار كل فترة . فنصف المبيعات سوف يبقى دون ان يباع ، ونصف الدخل لا يمكن دفعه ، ومع ذلك ونظراً لان الاسعار مرنة فان الاسعار سوف تنخفض بنسبة 50 بالمائة . ويمكن من ثم بيع الحجم المضاعف من السلع ودفع الحجم المضاعف من الدخل بواسطة نفس كمية النقود اي 100 دولار .

وبالمثل نجد انه اذا حدث تغير في عادات الدفع او تغير في درجة تكامل قطاع الاعمال بحيث يؤدي ذلك الى مضاعفة حجم التبادل اللازمة لنفس الحجم من الناتج النهائي فان ذلك سوف يؤدي الى تخفيض سرعة الدوران (C) الى النصف اي انه اما ان تزداد (M) الى الضعف او تنخفض الاسعار الى النصف . ولكن اذا افترضنا ثبات

(4) | عنصر آخر مهم في تحديد سرعة الدوران ولو انه لم يناقش كثيراً هو درجة التداخل overlapping في تواريخ الدفع . انظر في ذلك .

Howard S. Ellis: Some fundamentals in the theory of velocity. Quarterly Journal of Economics, May, 1938 LII, 431-72; reprinted in: Readings in Monetary Theory (Philadelphia, pa., 1951) pp 89-128

العوامل المؤسسية التي تؤثر في سرعة الدوران وكذلك اذا افترضنا ثبات درجة تكامل قطاع الاعمال وهكذا فان (C) او (m) كانت ثابتة وذلك بسبب ان الافراد الذين يسلكون سلوكاً رشيداً لن يحتفظوا بارصدة عاطلة ابدًا . وكذلك نجد ان الحد الأدنى للارصدة خلال فترة الدفع سوف يكون صفراً .

بعض استثناءات النظرية الكمية Exceptions to the Quantity Theory

ومع ذلك فاننا نجد انه ليس كل الاقتصاديين الكلاسيكيين قد استبعدوا امكانية حدوث تغير في (C) او في m . نتيجة لسلوك غير رشيد لموجات من « الاكتناز او « عدم الاكتناز » . ولنفترض - انه لبعض الاسباب (مثلاً عدم اليقين حول مستقبل التطورات السياسية) رغب الافراد في زيادة الارصدة النقدية بنسبة عشرة بالمائة من متوسط ارصدتهم النقدية وذلك باعادة 90 بالمائة من دخولهم الى تيار الانفاق في نفس الفترة التي تسلموا فيها هذه الدخول محتفظين بنسبة عشرة بالمائة من مستوى دخولهم السابقة في شكل ارصدة نقدية . وسوف يمكن بيع الحجم السابق للناتج الحقيقي طبعاً فقط عند مستوى اسعار جديد ينخفض بمقدار عشرة بالمائة عن مستوى الاسعار السابق - على الرغم من ان (M) لم تتغير وبافتراض مرونة الاسعار فان سعر كل سلعة يجب ان ينخفض بمقدار 10 بالمائة . واذا لم تظهر رغبة جديدة في الاضافة الى الارصدة النقدية فان الاقتصاد يستطيع ان يستمر في العمل عند مستوى الاسعار الجديد الذي يقل بنسبة 10 بالمائة . وفي نفس الوقت نجد ان كل مستلم للدخل يمكنه شراء نفس الكمية السابقة من السلع على الرغم من انه قد تسلم دخلاً يقل بنسبة عشرة بالمائة عن الدخل السابق . وعندما يتم انفاق هذا الدخل الجديد النخفض فانه يمد الآخرين بالتحصيلات النقدية اللازمة لشراء ما يعرضه من سلع وخدمات (الان باسعار تقل بنسبة عشرة بالمائة) . وتظهر المسألة هنا عند وجود 10 بالمائة من المعروض النقدي محتجزة في الارصدة العاطلة كما لو كانت هذه النقود قد اختفت .

واذا رغب الافراد عند نقطة زمنية لاحقة في التخلص من هذه الارصدة العاطلة التي تم احتجازها سابقاً (وسوف نفترض ثانية هنا ان كل شيء سوف يحدث في نفس الوقت ، للتبسيط) فان الاسعار جميعها سوف ترتفع بنسبة 10 بالمائة وهو

يعكس زيادة في المطلوب من النقود عن المعروض من النقود عند مستوى الاسعار المنخفض.

ومع ذلك فافتنا نجد انه لم يتم ظهور اتجاه الاكتناز العام او اتجاه عدم الاكتناز العام (اي الذي يظهر لدى كل افراد المجتمع في نفس الوقت المترجم) في الحالات الاعتيادية، لان الافراد الذين يسلكون سلوكاً رشيداً ليس لديهم اي استعمال اخر للنقود العاطلة. ومن ثم لا يكتسزون ولم يقوموا باكتنازها من قبل. وهم لا يستطيعون اكسارها انفسهم. وان التغيرات في مستوى الاسعار لا يمكن ايجادها هنا.

ومن مظاهر الخروج على القاعدة والذي قد يمثل ايضاً استثناءاً من الاستثناءات في نظريته انكميه هو امكانية ان تكون الاجور والاسعار غير مرنة لفترة مؤقتة وعلى الاخص اذا كانت تتجه ناحية الانخفاض. ومن السهل ان نرى انه اذا حدث انخفاض في (M) مع بقاء سرعة الدوران ثابتة عندئذ وعلى الرغم من ان القيمة النقدية للنتاج القومي سوف تنخفض بنفس النسبة التي انخفضت بها كمية النقود، الا اننا نجد ان هذا الانخفاض سوف يحدث في (Y) وليس في (P). وسوف ينخفض الناتج الحقيقي الى مستوى مادون مستوى التوظيف الكامل. ويمكن ان يحدث الشيء نفسه اذا زاد مستوى الناتج القومي الى مستوى اعلى من مستوى التوظيف الكامل بدون ان يصاحب ذلك زيادة مماثلة في (M). عندئذ اذا لم تتمكن (P) لسبب ما ان تنخفض فان (Y) هي التي سوف تنخفض.

وفي اي من هاتين الحالتين فان زيادة مماثلة في النقود (M) يمكن ان تؤدي عندئذ الى زيادة الناتج الحقيقي وليس الى رفع مستوى الاسعار.

وحيث اننا في الواقع العملي نجد ان الاسعار ليست مرنة بالشكل الذي افترضته النظرية الكمية، فافتنا يجب ان لانتدهش اذا عرفنا ان بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين قد دافعوا فعلاً في بعض الاوقات عن زيادة متعمدة في كمية النقود كوسيلة لزيادة الناتج الحقيقي ومستوى التوظيف. ومع ذلك فيجب علينا ان نتأكد بان الوضع لم يكن ليكون كذلك لو كانت الاسعار والاجور مرنة ولكنها كما نعلم ليست مرنة بهذه الصورة دائماً. وكذلك اذا حدث ان مستوى البطالة قد زاد نتيجة لانخفاض سابق في (M) او نتيجة لزيادة في (Y) المتأنية من زيادة في الانتاجية او من زيادة في قوة العمل، فان زيادة (M) لن تكون زيادة تضخمية على الأقل اذا لم تعريف التضخم على انه زيادة في الاسعار.

ومع ذلك يأتي الاكتناز وعدم الاكتناز الناتجين عن السلوك غير الرشيد وكذلك جمود الاسعار غير الرشيد (5) كانت هي الاستثناءات التي اثبتت القاعدة. وبصورة عامة فان التغيرات التي حدثت في مستوى الاسعار كانت نتيجة لتغيرات حدثت في كمية النقود (M). وبالتالي نجد ان الاقتصاديين الكلاسيكيين قد اعتبروا استخراج الذهب او استيراده هو المسؤول الوحيد عن التغيرات في الاسعار ونجد ان خلفائهم اليوم وهم ما يعرفون عادةً بالنقوديين Monetarists يفسرون التغيرات في مستوى الاسعار بانها نتيجة محددة تأتي من خلق النقود من قبل البنوك المركزية (نظام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة).

واتم ادراك التطورات اللاحقة (والتي سوف نتناولها بالتفصيل فيما بعد) الى تعديلات اساسية في هذا التحليل - بما يتبع ذلك من نتائج ذات اهمية خصوصاً بالنسبة الى كل من قانون ساي والنظرية الكمية. فأولاً نجد انها قد ادخلت مصادر جديدة للطلب على النقود بالإضافة الى الطلب على النقود لاغراض التبادل والذي رتبط بافتراض النظرية الكلاسيكية بأن النقود تستخدم فقط كوسيلة للتبادل. (والواقع فان ادخال هذه المصادر الجديدة للطلب على النقود يعتبر محاولة لايجاد تفسير معقول ورشيد لظاهرة الاكتناز او عدم الاكتناز المنتظمة).

وبالإضافة الى ذلك فانهم قد اعترفوا انه حتى الطلب على النقود لاغراض التبادل لا يمكن النظر اليه كعامل بسيط يتحدد بهيكل المجتمع ولكن بدلاً من ذلك فانه متغير اقتصادي يحتاج الى تفسير ضمن إطار نظرية أكثر ملاءمة. وكما سنوضح فان هذه النظرة تقوم على أساس ان نمط المدفوعات نمط لا يتحدد فقط بالعوامل المؤسسية وانما يعكس ايضاً اختياراً يقوم على أساس التكاليف النسبية لكل نمط من أنماط المدفوعات الممكنة.

فاذا حدث تغير في التكاليف النسبية فان ذلك قد يؤدي الى ظهور نمط جديد للمدفوعات وبالتالي الى طلب على النقود لاغراض التبادل مختلف. وأحد العوامل التي يمكن ان تحدد هذه التكاليف النسبية بشكل اساسي هو سعر الفائدة. وبالتالي سوف نتأقش فيما بعد ان سرعة دوران النقود او الطلب على النقود لاغراض المعاملات هو دالة جزئية في سعر الفائدة.

(5) يجب ان نعتبر جمود الاسعار كسلوك غير رشيد لان ذلك ظهر نتيجة اختيار متعمد بقبول البطالة في

وسوف يتم تطوير كل هذه الامور فيما يلي ولكن علينا هنا ان نكون واعين انه عندما نقوم بافتراض ثبات سرعة التداول فاننا نُجري التبسيط الذي قام به الاقتصاديون الكلاسيكيون من قبل .

الاجور والاسعار والتوظيف والانتاج

WAGES, PRICES, EMPLOYMENT, AND PRODUCTION

رأينا في الجزء السابق من هذا الفصل ان الاقتصاد الكلي الكلاسيكي قد اشار الى ان قيمة الناتج القومي (Y) تتحدد بالمعروض النقدي (M) . وادنا افترضنا مقدراً معطى من النقود (M) . فان السعر الكلي مضروباً في الكمية سيكون مقدراً ثابتاً . ويمكن ان يبيع أكثر فقط عند مستوى منخفض من الاسعار فاذا كانت الاسعار مرنة فانها سوف تنخفض اذا كانت هناك موارد معطلة ويؤدي الانخفاض في الاسعار الى (او يصاحبه في نفس الوقت تقريباً) استيعاب الموارد المعطلة وتوسع في الحجم العيني للناتج . وسوف نتناول في هذا الجزء شرح كيف ان مرونة الاسعار تؤدي الى تحقيق مستوى التوظيف الكامل في الاقتصاد حيث يعمل الافراد بهدف الحصول على اجور بدلاً من ان يقوموا بعرض سلع نهائية في السوق مباشرة .

وسوف نقوم بتبسيط كبير لهذا التحليل (وذلك كما فعل الاقتصاديون الكلاسيكيون) وذلك بافتراض سريان المنافسة الكاملة في كل الصناعات وان كل صناعة متكاملة عمودياً وتقوم كل صناعة باستئجار العمل وانتاج الناتج النهائي فقط (وذلك باستخدام الموارد الاولية ورصيد ثابت من رأس المال) . ولا يوجد لدينا سلعاً وسيطة . وسوف نفترض ايضاً ان البائعين يحاولون دائماً تعظيم الارباح في الاجل القصير .

واذا أخذنا التوظيف والاجور في الاعتبار فانه يمكن ان نفترض ايضاً وجود سوق قومي واحد للعمل . وفي هذا السوق يقوم الافراد بعرض . ويقوم المستخدمين بالبحث عن نوع متجانس ونوعية واحدة من خدمات العمل . وانه نتيجة لوجود التنافس بين العمال من اجل الحصول على عمل وبين اصحاب العمل للحصول على عمال من جهة اخرى فان ذلك يؤدي الى سادة اجر موحد للعمال في هذا السوق .

ويتضمن ذلك عدم وجود تأثيرات من اتحادات العمال (أو رابطات العمال) التي تحد من المنافسة . وكما يتضمن هذا ايضاً وجود قدر كافٍ من امكانية انتقال

العمل بين المنشآت . الصناعات . وامكان توطن الصناعة ووجود معلومات كاملة متاحة بحرية وآنية لكل العمال والمنشآت بحيث نجد ان كل اصحاب العمل يجب ان يدفعوا الاجر الموحد السائد من اجل الحصول على او الابقاء على العمال .

ونجد - ايضاً - ان احداً لن يرغب في ان يدفع أكثر من ذلك طالما كان في استطاعته الحصول على كل ما يطلبه من عمل عند هذا الاجر .

ويمكن ان نأخذ في الاعتبار ايضاً امكانية وجود اسواق عمل منفصلة بشكل جزئي لانواع عديدة من العمل التخصص او نوعيات مختلفة من العمل مع الابقاء على وجود امكانية تنقل محدودة للعمال بين الاسواق او بين الاماكن المختلفة ومع هذا تظل النظرية دلاسيكية يصح .

ويمكن لمثل هذه النظرية ان تشرح اسباب وجود كل من الفروق الوقتية او الدائمة في الاجور وكذلك التغيرات التي تحدث في هذه الفروق والتي يمكن ان تعكس تغير العرض النسبي او الطلب النسبي على انواع معينة من العمال او في امكان معينة . واذا افترضنا رغم كل هذا انه مازالت توجد منافسة بين العمال اصحاب العمل في عرض او الطلب على انواع معينة من العمال وفي كل سوق من اسواق العمل واذا افترضنا كذلك وجود معلومات كاملة داخل كل سوق فانه يمكننا ان نستخدم مفهوم العرض الكلي للعمل من كل الانواع وكذلك مفهوم الطلب الكلي على العمل من كل الانواع .

وتحدد هذه العوامل جميعها مستوى الاجر المتوسط الذي (على) اساسه يمكن قياس اي اختلافات تحدث . وسوف يمكن لكل معدل اجر معين ان يعمل على تصفية clear كل سوق محدد للعمل . في حين نجد التغيرات في العرض الكلي للعمل او الطلب الكلي على العمل سوف تؤدي الى تغير معدل الاجر المتوسط . ومع ذلك فاننا سوف نفترض هنا وجود النوعية المتجانسة عن العمل واجر عمل واحد والذي يتحدد من خلال المنافسة (*).

ويجب ان يكون واضحاً لدينا ان اسواق العمل الفعلي تحمل تشابهاً ضعيفاً جداً مع الافتراضات التي سبق افتراضها .

في حالة توازن الترجمة .

العرض الكلي للعمل

Aggregate Supply of Labor

افترض الكلاسيكيون ان العرض الكلي لساعات العمل (عند اية نقطة زمنية معينة) يتغير بشكل طردي مع تغير اجر الساعة الحقيقي الذي يمتد العمال انهم يمكنهم الحصول عليه . بمعنى ان عمالاً أكثر سوف يبحثون عن عمل (او يمرضون ان يعملوا ساعات أكثر) عندما يتوافر اجر حقيقي اعلى . (ومع ذلك فاننا يمكن ان نناقش امكانية ان يرتبط عرض العمل بعلاقة عكسية مع الاجر الحقيقي وذلك عند مستويات من الاجور الحقيقية اعلى نسبياً حتى على أساس الفروض الكلاسيكية حيث اننا نجد ان العمال الذين يحصلون فعلاً على اجور مرتفعة قد يرغبون في الاستفادة من دخولهم العالية في شكل وقت فراغ اطول) .

وفي عالمنا الحاضر فانه قد يبدو معقولاً أكثر ان نفترض ان عرض العمل لا يتوقف على الاجر الحقيقي بصورة أساسية وانه يعكس فقط حجم السكان والعوامل الاجتماعية والمؤسسية التي تحدد من يبحث عن عمل ولأى عدد من الساعات .

وتؤكد هذه النظرة الجمود الواضح سواء عن طريق القانون او الاعتقاد - في طول يوم او اسبوع العمل « الاعتيادي » والحدود التقليدية او القانونية التي توضع على عمر العمال عند دخولهم الى او خروجهم من قوة العمل والمفاهيم المؤسسية التي تسود حول دور المرأة والشباب وكبار السن في العمل وفي كل الحالات ونظراً لأن كل فرد في قوة العمل الفعالة يجب ان يعمل من اجل ان يعيش فسوف نجد ان تغيرات صغيرة نسبياً في الاجر الحقيقي سوف يكون لها تأثيراً ضعيفاً على عرض العمل الكلي . واذا صورنا ذلك هندسياً فسوف نجد ان منحنى عرض العمل سوف ينحدر الى اعلى من اليسار الى اليمين . بشكل متدرج جداً ثم يتجه الى اليسار مرة اخرى عند مستوى الاجر المرتفع . ويميل المنحنى الى ان يكون عمودياً في هذا المجال .

واذا رمزنا الى العرض الكلي بالرمز L كدالة في الاجر الحقيقي W/P .
معدل الاجر النقدي (W) بالنسبة الى مستوى الاسعار (P) . فاننا نحصل على :

$$\Delta L = \Delta L \left(\frac{W}{P} \right) \quad (4)$$

حيث لا تكون اشارة المشتقة الاولى لهذه الدالة معروفة اي ان

$$\frac{dL}{d(W/P)}$$

بمعنى ان عرض العمل قد يزداد اذا زاد الاجر الحقيقي وقد يكون مستقلاً عن الاجر الحقيقي وقد ينخفض اذا زاد الاجر الحقيقي . ومن الاسهل ان نفترض انه مستقل عن الاجر الحقيقي وذلك كما سوف نفعل كثيراً . (في هذه الحالة فان عرض العمل (L) لن يكون دالة في الاجر الحقيقي ولكن سيكون وبساطة كمية محددة) .

الطلب الكلي على العمل وتوازن سوق العمل

Aggregate Demand for Labor and Labor Market Equilibrium

تفترض النظرية الجزئية الكلاسيكية وجود المنافسة الكاملة في اسواق كل المنتجات كما انها تفترض ايضاً وجود المنافسة الكاملة في سوق العمل . وتحت مثل هذه الظروف فان الطلب على العمل - مثل الطلب على اي مُدخل آخر - من قبل أية منشأة تحاول الحصول على أكبر ربح ممكن سوف يتوقف على : (أ) سعر المدخل - اي معدل الاجر الذي يجب ان تدفعه المنشأة (ب) الاضافة الحدية في شكل وحدات عينية تساهم بها كل وحدة من وحدات المدخل في ناتج المنشأة الكلي . (ج) سعر الوحدة من الانتاج الذي يمكن ان تباع عنده . وسوف نفترض ان الانتاج العيني Y_i للمنشأة (i) في الصناعة (j) هو دالة في المدخلات من العمل (N_{ij}) وهو عنصر متغير . ودالة في المدخلات من رأس المال (K_{ij}) وهو عنصر ثابت . وفي المدخلات من السلع الوسيطة التي تشتريها من المنشآت الاخرى (M_{ij}) وهو عنصر متغير اي ان

$$Y_{ij} = f''(N_{ij}, K_{ij}, M_{ij}) \quad (5)$$

وسوف نفترض ان هذا الشكل من دوال الانتاج يتضمن قانون تناقص الغلة لكل عنصر . ويعني ذلك . ان الانتاجية الحدية للعمل موجبة ولكن تتناقص اذا زاد العمل N_{ij} . واذا رمزنا للمشتقة الجزئية الاولى لهذه الدالة بالنسبة للعمل بالرمز $\frac{\partial Y_{ij}}{\partial N_{ij}}$ وللمشتقة الجزئية الثانية بالرمز $\frac{\partial^2 Y_{ij}}{\partial N_{ij}^2}$ فانه يمكننا كتابة هذه الشروط كما يأتي :

$$\frac{\partial Y_{ij}}{\partial N_{ij}} > 0$$

بمعنى ان الانتاجية الحدية للعمل موجبة في كل منشأة

$$\frac{\partial^2 f_{ij}}{\partial N_{ij}^2} < 0$$

اي ان الانتاجية الحدية للعمل تتناقص مع تزايد مدخل العمل في منتج منشأة معينة ، واذا افترضنا للتسهيل بأن مدخلات كل منشأة من خدمات رأس المال والارض ثابتة في الاجل القصير وان كل منشأة متكاملة تماما بحيث نجد ان $M_{ij} = 0$. فاننا يمكن ان نعرف ارباح هذه المنشأة كما يلي :

$$\Pi_{ij} = P_i Y_{ij} - W N_{ij} - F_{ij} \quad (6)$$

حيث $P_i Y_{ij}$ القيمة النقدية للمبيعات
 $W N_{ij}$ قائمة الاجور

F_{ij} تكاليف رأس المال وبقية العناصر الاخرى (والتي نفترض انها ثابتة هنا) .

وسوف تكون الارباح عند اعلى مستوى لها اذا تم تحديد مستوى التوظيف في المنشأة كما يأتي ،

$$\frac{\partial \Pi_{ij}}{\partial N_{ij}} = P_i \frac{\partial f_{ij}}{\partial N_{ij}} - W = 0$$

وهذا الشرط لتعظيم الارباح يمكن اعادته كتابته بشكل من الاشكال الثلاثة الآتية ،

$$W = P_i \frac{\partial f_{ij}}{\partial N_{ij}} \quad (7)$$

$$P_i = \frac{W}{\partial f_{ij} / \partial N_{ij}} \quad (8)$$

$$\frac{W}{P_i} = \frac{\partial f_{ij}}{\partial N_{ij}} \quad (9)$$

ويقرر الشكل الاول لهذا الشرط (المعادلة رقم 7) ان كل منشأة تنافسية تحاول تعظيم الارباح سوف تستمر في الانتاج والتوظيف الى النقطة التي تجد عندها ان القيمة السوقية للانتاجية الحدية (المتناقصة) للعمل تتساوى مع الاجر النقدي الذي يجب ان تدفوه المنشأة .

اما الشكل الثاني (المعادلة رقم 8) فهو يقرر ان كل منشأة تنافسية تحاول تعظيم الارباح سوف تجد عند هذه النقطة ان سعر الوحدة سوف يساوي تكاليف المنشأة الحدية (المتزايدة) . بينما يقرر الشكل الثالث انه عند هذه النقطة من الانتاج والتوظيف فان الاجر الحقيقي W/P_i يساوي الانتاجية الحدية (المتناقصة) للعمل في كل منشأة . (ويجب ان نلاحظ ان الاجر الحقيقي مقاساً هنا بسعر منتج كل منشأة وليس بالمستوى العام للأسعار) . وطبعي ان نجد كذلك ان (P_i) التي تعتبر ثابتة بالنسبة لكل منشأة على حدة - تتحدد بالطلب الكلي على هذه السلعة والعرض الكلي لكل المنشآت التي تنتج هذه السلعة .

واذا حدث تغير في الاجر النقدي في الاقتصاد ككل (W) او اذا حدث تغير في سعر الصناعة (P_i) او حدث تغير في كلاهما فان ذلك سوف يؤدي الى تغير في الاجر الحقيقي ، وبالتالي فان كل منشأة سوف تعدل من مستوى التوظيف لديها كرد فعل لهذه التغيرات . او باختصار نجد ان

$$N_{ij} = \theta_{ij} \left(\frac{W}{P_i} \right) \quad (10)$$

بمعنى ان طلب المنشأة على العمل يتوقف على الاجر الحقيقي الذي يجب ان تدفعه وهذه دالة مشتقة من دالة انتاج المنشآت .

وسوف تستمر المنشأة في التوظيف الى النقطة التي تتساوى عندها الانتاجية الحدية لعمالها مع الاجر الحقيقي . وحيث ان الانتاجية الحدية متناقصة مع كل اضافة جديدة من العمال فان منحني ~~عرض~~ العمل سوف يميل الى اسفل (ذو ميل سالب) (6)

(6) اذا اخذنا دالة انتاج بسيطة في عنصر العمل فقط والتي تقر بما يقرره الكلاسيكيون من ضرورة تناقص العلة في الشكل

$$Y_{ij} = a N_{ij} - b N_{ij}^2$$

$$\frac{dY_{ij}}{dN_{ij}} = a - 2b N_{ij}$$

فان مشتقة هذه الدالة هي

$$dY_{ij}/dN_{ij} = W/P_i$$

واذا وضعتنا $dY_{ij}/dN_{ij} = W/P_i$ ونحصل على دالة طلب المنشأة على العمل في الشكل .

$$N_{ij} = \frac{a}{2b} - \frac{1}{2b} \left(\frac{W}{P_i} \right)$$

وهي دالة ذات ميل سالب في W/P_i .

ولقد اجرينا التحليل السابق حتى الآن على أساس ملاحظتنا على المستوى الجزئي . ولكن لاغراض النظرية الاقتصادية الكلية الكلاسيكية ، فلقد كان من الضروري ان يعدد الكلاسيكيون الطلب الكلي على العمل من قبل كل المنشآت كدالة في الاجر الحقيقي السائد في الاقتصاد اي W/P حيث (P) هي متوسط الاسعار الفردية جميعها (P_j) . والطريقة الاعتيادية التي يتم بها ذلك هي في معاملة الاقتصاد كله كمنشأة كبيرة واحدة . وعلى هذا فانه في استطاعتنا ان نفترض انه توجد لدينا دالة انتاج كلية في الشكل :

$$Y = F(N, K) \quad (11)$$

حيث Y هي الناتج الكلي
 K الرصيد الكلي لرأس المال

وحيث ان رأس المال ثابت فاننا نعتبر ان الناتج الكلي يتغير اذا حدث تغير في مستوى التوظيف وذلك بالتأكيد على الشرط الآتي :

$$\frac{\partial F}{\partial N} = \frac{W}{P} \quad (12)$$

وهو شرط يقابل شرط تعظيم الارباح في المنشأة . ويقرر هذا الشرط ان الانتاجية الحدية (الكلية) Aggregated يجب ان تتساوى مع الاجر الحقيقي في الاقتصاد .

ويكتمل هذا النظام اذا اضفنا ان التوازن يتطلب ان يكون التوظيف الكامل في الشكل .

$$L = N \quad (13)$$

ويبدو العرض السابق غير صحيح او على الاقل غير مرضي في كثير من النواحي . فاولاً نجد ان مفهوم دالة الانتاج الكلية يشير كثيراً من المصاعب . ولقد سبق ان اشرنا الى المصاعب التي تواجهنا عند تجميع دوال غير خطية (الفصل الاول) وناقشنا بتفصيل (الفصل الثالث القسم المعنون « التوظيف والناتج ») المشاكل التي تتضمنها عملية تحديد دالة انتاج كلية حتى لو كانت دالة الانتاج للمنشآت الفردية ممكنة التعريف . وبالإضافة الى ذلك فلقد اشرنا الى انه اذا قررنا وجود مثل هذه الدالة الكلية واذا حاولنا معالجتها كمياً باستخدام البيانات الكلية فان الفرد سوف

يفشل في الحصول على أية قرائن تدل على سريان قانون تناقص الغلة، وحتى اذا رغبتنا في أن نتجاهل كل هذه الصعوبات ونفترض وجود دالة انتاج كلية مستمرة وقابلة للتفاضل وذات قيمة وحيدة توفى بشرط تناقص الغلة فسوف يبقى لدينا غير واضح تماماً ما يقرره الشرط رقم (12) . ان الشرط الذي يقابله في المنشأة هو شرط تعظيم الارباح ولكن ماهي الارباح التي نعنيها هنا ؟ ويبدو أنه لا يوجد لدينا الا مجال ضيق في محاولتنا لتعريف الارباح الكلية Aggregate profits حيث أنه لا يوجد أي فرد أو حكومة تبني في قرارها على هذا المفهوم. ومن الواضح ايضاً أنه لا يوجد قرار ما بمحاولة تعظيم هذه الارباح الكلية .

ويوجد هناك بديل اخر متاح . يحاول ان يعنى كل المشاكل وذلك باستغنائه عن دالة الانتاج الكلية والعمل مباشرة من خلال دوال الطلب على العمل (θ_{ij}) من قبل المنشآت الفردية حيث نجد ان طلب كل منشأة على العمل مشتق من دالة انتاجها (f_{ij}) . وعلى هذا فاننا نعرف الطلب الكلي على العمل في الاقتصاد كما يأتي :

$$N = \theta[W, P_j (j = 1, 2, \dots, m)] \quad (14)$$

حيث (N) هي حاصل جمع التوظيف في كل منشأة اي ان :

$$N = \sum_i \sum_{ij} N_{ij}$$

ويمكننا ايضاً ان نحدد هنا ان $\partial \theta / \partial W < 0$ بمعنى ان زيادة معدل الاجر السائد في الاقتصاد - مع ثبات كل الاسعار - سوف يؤدي الى تخفيض الطلب الكلي على العمل (حيث ان الطلب على العمل سوف ينخفض في كل منشأة على حدة) . وايضاً نستطيع ان نفترض ان $\partial \theta / \partial P_j > 0$ لكل السلع j بمعنى ان زيادة في سعر اي سلعة (P_j) مع بقاء الاسعار الاخرى ومعدل الاجر ثابتة سوف يؤدي الى زيادة في الطلب الكلي على العمل . ونفرض الضرورية (ولكنها ليست كافية) لوجود مثل هذه الدالة هي ان كل منشأة يجب ان تكون متكاملة تماماً وانه يمكن تعريف كل السلع بحيث لا تظهر لدينا علاقات احلال او تكامل بين هذه السلع في مجال الانتاج وتحت هذه الشروط فان

$$N = \theta[W, P_j (j = 1, 2, \dots, m)] = \sum_{ij} \theta_{ij} \left(\frac{W}{P_j} \right) \quad (12a)$$

ومن السهل علينا ان نتأكد من ان $(\partial \theta / \partial W) < 0$
وأن $(\partial \theta / \partial P_j) > 0$

لكل (P). ولكننا مازلنا نواجه بمشكلة وهي ان دالة الطلب لكل على العمل التي تتوقف على سعر كل سلعة هي دالة من الصعب الاستفادة منها في نموذج اقتصاد كلي ومستوى عال من التجميع.

وفي محاولتنا لتفادي مثل هذه الدالة، نستطيع ان نعرف رقماً قياسياً للأسعار والذي يمكن ان يكون متوسط مرجع لأسعار كل السلع اي ان

$$P = \sum_i w_i P_i \quad (15)$$

حيث الاوزان (w_i) يتم اختيارها بحيث يكون مجموعها يساوى الواحد الصحيح. وسوف نفضل ان يكون في امكاننا تحديد هذه الاوزان بصورة صحيحة لأسعار كل السلع بحيث نستطيع ان نكتب العلاقة (14) في الشكل الآتي،

$$N = \Phi(W, P) \quad (14a)$$

بحيث ان

$$\frac{\partial \Phi}{\partial W} < 0 \quad \text{and} \quad \frac{\partial \Phi}{\partial P} > 0$$

ومع ذلك فانه يبدو انه من غير المحتمل ان نجد طريقة للتجميع والتي تجعل انه من الممكن اشتقاق (14a) من المعادلتين رقم (14)، (15). وحتى لو كانت دوال الطلب على العمل من قبل المنشآت هي دوال مستقلة عن بعضها البعض الاخر كما هو مفترض في المعادلة رقم (14)، فانه لا توجد لدينا علاقة وحيدة بين الرقم القياسي للأسعار (P) وبين قيمة الدالة Φ ، والاكثر من ذلك فان الفرد يمكن ان يتأكد من ان أي تغير في معدل الاجر W يحدد تغير وحيد في قيمة الدالة Φ عند مستوى معين من (P) فقط اذا كانت (P) ثابتة لان كل P_i ثابتة ايضاً. (7)

(7)

اذا استخدمنا شكل الدالة المحددة في المعادلة (14) حتى يمكن مقارنة التغيرات التي تحدث في (P) كنتيجة لتغيرات في سعر سلعتين (P_1)، (P_k) بحيث ان

$$\frac{\partial \theta_{ij}}{\partial (w/P_i)} = \theta'_{ij}$$

ففي حالة نجد ان

$$\Delta P = w_k \Delta P_k \quad \text{و} \quad \Delta N = -\sum_i \theta'_{ik} \frac{w_i}{P_i^2} \Delta P_i$$

وعلى هذا فانه يبدو ضرورياً هنا ان نقوم بقبول حل وسط بين ماهو دقيق تحليلياً وبين ماهو مفيد تحليلياً. ويمكن ان نلاحظ انه بالنسبة للتغيرات في P او التغيرات في (W) والتي لا تتضمن تغيرات جوهرية في الاسعار النسبية او في التركيب النسب للطلب الكلي فانه يمكننا ان نتوقع ظهور علاقة تطبيقية غير محكمة بين (P)، (W)، (N). ويمكن ان نستخدم الشكل التالي للتعبير بصورة مختصرة عن هذه العلاقة التطبيقية غير المحكمة.

$$N = \Phi(W, P) \quad (14b)$$

وحيث تربط التغيرات في (N) بالتغيرات في (W) بعلاقة سالبة ونربط التغيرات في (N) بالتغيرات في (P) بعلاقة موجبة كما يلي

$$\frac{\Delta \Phi}{\Delta W} < 0 \quad \frac{\Delta \Phi}{\Delta P} > 0$$

ويجب ان نكون واعين هنا ان ذلك سوف يكون صحيحاً فقط اذا كانت هذه العلاقة (14b) هي علاقة تقريبية، وفقط اذا لم تكن هناك تغيرات جوهرية في

ويمكن لنا بطبيعة الحال ان نحسب مقدار (N) بصورة دقيقة اذا استخدمنا توسع سلسلة تايلور لكل (θ_{ij}). ولكن حيث ان صدق النتائج هنا لا يتوقف على دقة حساب (ΔN)، فوف تنفاذ هذا التقيد غير الضروري. وفي الحالة الثانية نجد ان

$$\Delta P = w_i \Delta P_i \quad \text{and} \quad \Delta N = -\sum_i \theta'_{ik} \frac{w_i}{P_i^2} \Delta P_i$$

فاذا كانت (ΔP) متساوية في الحالتين اي ان $\Delta P_i = (w_k/w_i) \Delta P_k$ ، وسبب يكون هو ان مستوى البطالة في كلتا الحالتين اذا كان

$$\sum_i \theta'_{ik} \frac{w_i}{P_i^2} \Delta P_i = \sum_i \theta'_{ik} \frac{w_i}{P_i^2} \Delta P_i$$

او اذا كان

$$\sum_i \frac{\theta'_{ik}}{P_i^2} = \frac{w_k}{w_i} \sum_i \frac{\theta'_{ij}}{P_i^2}$$

وحتى نتحقق لنا مثل هذه العلاقة فان اوزان التجميع المستخدمة في (P) يجب ان تكون من معدل معين. ولكن حيث ان هذا المعدل يتوقف على اسعار السلع "الفرعية" فان التحليل ان تكون مجموعة من اوزان التجميع بحيث تتناسب مع كل التغيرات في (P) وبصورة مشابهة يمكن ان نوضح انه اذا تغير سعرين لسلعتين محسمين بحيث يسي (P) وبصورة مشابهة يمكن ان نوضح انه اذا

هيكل الطلب الكلي او في هيكل الاسعار النسبية (8)، وبينما نجد انه في معظم الحالات فاننا نتوقع ان تقوم اللامتساويات في المعادلة رقم (14b) بتوصيف اتجاهات التأثير في الدالة Φ وسوف نفترض انها فعلاً تقوم بذلك فيما تبقى من هذا الفصل (فاننا لن نكون محددين بالنظرية للقيام بافتراضات قد تكون مقبولة في بعض الحالات الخاصة . ونحن نعتبر هذه المرونة (في التحليل المترجم) قوة في هذا الاتجاه وهي تقوم بدور لا يقتصر فقط على مجرد ازلتها لاي نقاط ضعف في اساس النظري .

ويمكننا الان ان نجتمع بين دالة الطلب الكلي التقريبية على العمل (14b) وبين دالة العرض الكلي للعمل (المعادلة رقم 2) وذلك من اجل توصيف السوق الكلي للعمل .

وسوف يكون سوق العمل في حالة التوازن فقط اذا تساوى العرض الكلي للعمل مع الطلب الكلي على العمل - وعلى هذا فان شرط التوازن يصبح كما يأتي

$$SL = DN \quad (13)$$

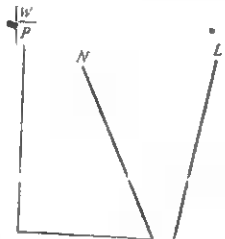
4-8) من الصعب علينا هنا ان نكون محددين بخصوص مانع فيه هنا بـ « جوهرية » فعلاً اذا كانت التغيرات في (P) هي نتيجة ان كل الاسعار الفردية (P_i) تتغير في نفس الاتجاه في (ولكن ليس ضرورياً بنفس النسبة) فحينئذ فان (N) سوف تتغير بالتأكيد في نفس الاتجاه . وسوف نلاحظ ان $\Delta N / \Delta P > 0$ ولكن للأسباب الموضحة في الملاحظة رقم (7) السابقة نجد انه اذا تغير سعران في اتجاهين مختلفين . فان معدل اوزان الترجيح في الرقم القياسي قد تكون محددة بحيث نجد ان لكل من (ΔN) ، (ΔP) إشارة معكئة . وبالتالي المستخدمة في من التنبؤ . من مثل هذا : تنوع من التغيرات يعتبر تغيرات جوهرية في الاسعار النسبية (مع احتمال ان يكون ذلك بسبب او مرتبطاً مع تغيرات في التركيب النسبي للطلب الكلي) وبالتالي نجد ان العلاقة (14) لن تمر بدقة عن نتائج (في مجال الاقتصاد الكلي) هذا التغير .

والان ماذا يمكن ان نفعل اذا ما صاحب التغيرات في (P) او التغيرات في W تغيرات جوهرية في الاسعار النسبية ؟ انه يجب علينا بكل بساطة ان نأخذ في الاعتبار حقيقة هامة كثيراً ما يتجاهلها هؤلاء الذين يملكون افئاف التحليل الاقتصادي السبب . وسي ان نموذجاً ما قد يكون معيماً في تحليل مجموعة معينة من القضايا وقد لا يكون مناسباً لدراسة مجموعة مختلفة من القضايا . ونموذج الاقتصاد الكلي السبب قد لا يكون هو النموذج الافضل لتحليل القضايا التي تتضمن اختلالات جوهرية في العلاقات الجزئية المادية .

واذا افترضنا انه توجد لدينا معدلات اجور حقيقية تكون عندها العلاقة (13) صحيحة (9) فان هذا الشرط سوف يتضمن الاجر التوازني الحقيقي . وعند اي اجر حقيقي اكبر من هذا الاجر التوازني فان العرض سوف يكون اكبر من الطلب . وكذلك عند مستوى اجر حقيقي اقل من الاجر التوازني فان الطلب يكون اكبر من العرض . واذا افترضنا حالة المنافسة الكاملة في سوق العمل . والمرونة الكاملة في معدل الاجر النقدي فان وجود فائض في عرض العمل على الطلب على العمل سوف يؤدي الى انخفاض الاجر النقدي بدون حد وكذلك فان وجود فائض في الطلب على العمل سيؤدي الى رفع الاجر النقدي بدون حد .

ونقد ناقشنا في الفصل الثالث ان الاجر النقدي يميل الى الارتفاع ليس عند مستوى « التوظيف الكامل » بالمعنى الحرفي - اي بمعنى ان تكون البطالة مساوية للصفر - ولكنه يميل الى الارتفاع عند مستوى منخفض ولكن موجب من البطالة يعكس عدم قدرة الافراد العاطلين عن العمل والراغبين فيه على ايجاد عمل حالاً . وعلى الرغم من انه قد توجد اماكن عمل خالية فعلاً (اي وجود البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية . المترجم) وعلى الرغم من انه لا يمكن ان نعرف بدقة مستوى البطالة الذي تبدأ عنده الاجور في الارتفاع الا اننا نستطيع وكثيراً ما نقوم بذلك ان نحدد هذا المستوى بمعدل موجب ومتفق عليه من البطالة والذي يستخدم كهدف او غاية للسياسة . وعلى الرغم من ان الاقتصاديين الكلاسيكيين قد اهتموا هذه القضية الا اننا نقوم باجراء سماح لظهور هذه القضية وذلك من خلال تفسيرنا لجملة وجود فائض في عرض العمل على الطلب على العمل وجملة وجود « فائض في الطلب (على العمل على عرض العمل) والتي ظهرت في نهاية الفترة السابقة لتتضمن

9) ولكن قد لا تكون الحالة بهذا الشكل ويمكننا ان نتخيل انه في بلد كثير السكان وبمقدار صغير جداً من رأس المال او في وضع يكون فيه قد تم تدمير الجزء الاكبر من رأس ماله فان منحني عرض العمل والطلب على العمل قد يأخذ ان الشكلين الاتيين :



(وبالتالي فانه لن يكون هناك اجر حقيقي توازني اكبر من الصفر . المترجم)

الحالات التي تنخفض فيها معدل البطالة الى مادون المعدل المتفق عليه والذي يحدد مستوى التوظيف الكامل وسوف نعود الى هذه القضية الحقيقية مرة اخرى في الفصل الثالث عشر.

وفي كل الحالات . فان التساؤل حول ما اذا كان ارتفاع او انخفاض الاجر النقدي (- كنتيجة لوجود فائض او عجز في الطلب على العمل) يعني ايضاً ارتفاع او انخفاض الاجر الحقيقي . هو تساؤل سوف نعود اليه بعد قليل . حيث انه اذا لم يحدث ذلك . فانه لن يتم تصحيح الاختلال في سوق العمل . ففائض الطلب يؤدي الى استمرار ارتفاع الاجر النقدي بدون حد وفائض العرض يؤدي الى استمرار انخفاض الاجر النقدي بدون حد .

ولنعود الآن أولاً الى المعادلة رقم (11) التي تمثل دالة الانتاج الكلية الفرضية . وعلى الرغم من أننا قد سبق وان أنكرنا وجود مثل هذه الدالة او - أنه حتى اذا وجدت - فان الطلب الكلي على العمل يمكن أن يشتق منها بصورة صحيحة الا أنه لن يكون هناك تساؤل حول أنه من الممكن وجود علاقة تطبيقية تقريبية ما بين مستوى التوظيف الكلي والنتاج الكلي حتى ولو لم يكن من الضروري النظر الى هذه العلاقة على انها دالة انتاج . وعلى هذا فاننا نحدد نوعاً من العلاقة التطبيقية التقريبية بين كل من الناتج والتوظيف (10) في الشكل الآتي :

$$Y = F(N, K) \quad (11a)$$

واذا لم تتوافر مثل هذه العلاقة فان نموذجنا لن يكون كاملاً . وذلك لأننا يجب ان نعرف ماذا يتضمنه مستوى التوظيف الذي يتحدد بالعلاقات 4 , 13 , 14b بالنسبة الى مستوى الناتج Y (وفي النموذج الكلاسيكي) كذلك بالنسبة الى الطلب على النقود المرتبط بكل مستوى من مستويات الدخل وقد سرحنا سابقاً (في الفصل الثالث الجزء المعنون بـ التوظيف والناتج) (11) ان هذه العلاقة التطبيقية ليست في حاجة الى ان يكون لها نفس الشكل المفترض وجوده لدوال الانتاج لكل منشأة فردية بمعنى ان $\partial^2 F / \partial N^2 < 0$, وأنها في الواقع ليست كذلك ولا يجب ان نتوقع ان تكون كذلك وكل ما نفترضه هو ان $F(N_1) > F(N_0)$ اذا كانت (N_1) أكبر من

(10) ان التعديلات التي يجب ان تطبق هي العلاقة F هي نفس التعديلات التي سبق ان اشرنا اليها بخصوص العلاقة (12d) اي انه لا توجد هناك تغيرات جوهرية في التركيب النسبي للناتج الكلي .

(11) ونحن ندعو القارئ الى مراجعة هذا الجزء .

(N_0) بصورة واضحة . او بعبارة اخرى ان كل زيادة واضحة في مستوى التوظيف سوف تؤدي الى رفع الناتج الحقيقي ومع ذلك فاننا لانحدد ماذا كانت هذه الزيادة في الناتج الحقيقي أكبر من أو أصغر من الزيادة في مستوى التوظيف (N) . وبالإضافة الى ذلك فبينما نجد ان هذه العلاقة الدالية التطبيقية بين التوظيف والناتج سوف تحمل نوعاً من العلاقة غير المباشرة مع العلاقة الدالية التطبيقية للطلب على العمل . فإنه من الواضح هنا لا توجد هناك علاقة واضحة أو محددة فيما بينهما . وعلى هذا فسوف يكون واضحاً ان أي انتقال في دالة التوظيف الانتاج سوف يؤدي الى انتقال مماثل في دالة الطلب الكلي على العمل وفي نفس الاتجاه كما يتطلب المعالجة التقليدية .

العلاقة بين معدلات الأجر النقدي ومستوى الأسعار The Relation of Money Wage Rates to the Price Level

على الرغم من انه قد تم تعريف العرض الكلي للعمل بأنه دالة في معدل الاجر الحقيقي في الاقتصاد . وان الطلب على العمل كدالة تقريبية في هذا المعدل من الأجر الحقيقي فان كلاً من أصحاب العمل المتنافسين وكذلك عمالهم او عمالهم المحتملين يعتبرون كما هو واضح ان مستوى الأسعار (سواء اسعار السلع التي ينتجها المنتج او أسعار كل السلع بصورة عامة) مستقل تماماً عن الاجر النقدي المدفوع او المعروض من قبل صاحب عمل معين . وبالتالي فإنه اذا قصرنا اهتمامنا على كل من المنتج والعامل الفرديين فان التغيرات في الاجر النقدي سوف تصاحبها تغيرات مماثلة في الاجر الحقيقي محسوباً عن طريق سعر السلعة المنتجة من قبل المنتج والذي يمثل هنا ما يعرضه صاحب العمل . وكذلك في الاجر الحقيقي محسوباً على أساس المستوى العام للأسعار . (ثمة تكاليف المعيشة) الذي يمثل هنا ما يمكن ان يقبل به العامل .

ومع ذلك فعندما تنتقل من مستوى الاقتصاد الجزئي في عملية اتخاذ قرارات التوظيف والتوظيف الى مستوى الاقتصاد الكلي للاقتصاد القومي ككل فإنه يجب علينا ان ندرك أولاً أن الاجور ليست وحدها وانما أيضاً كل من الاسعار الفردية ومتوسط مستوى الاسعار هي كلها متغيرات وليست كميات ثابتة . وثانياً ان كلاً من معدل الأجر السائد في الاقتصاد ومتوسط مستوى الاسعار غير مستقلين تماماً عن بعضهما البعض . بمعنى أننا لا يجب ان نفترض ان كل انخفاض في الاجر النقدي سوف يصاحبه انخفاض في الأجر الحقيقي . لنفترض مثلاً . أنه عند معدل الاجر

النقدي ومتوسط مستوى الاسعار السائدين في الاقتصاد وجد اصحاب العمل أنهم يستطيعون تحقيق ارباح أعلى اذا استخدموا عمالاً أقل مما يتضمنه مستوى معدل الاجر الحقيقي السائد. فاذا كان لدينا منافسة كاملة وحرية فأننا قد افترضنا ان العمال العاطلين سوف يعرضون عملهم عند مستوى منخفض من الاجر النقدي بدلاً من ان يظلوا عاطلين عن العمل. وهذا يعني ان (W) تنخفض بسرعة. ومع ذلك فإنه لا يمكننا ان نستنتج ان هذا سوف يؤدي بصورة تلقائية الى زيادة الطلب على العمل. لأن مسألة ما اذا كان سوف يصاحب ذلك زيادة في التوظيف وإلى أي حد سوف تتوقف على ما يحدث في أسعار السلع. فاذا لم تنخفض الأسعار على الإطلاق أو اذا ماكانت تنخفض بدرجة أقل من انخفاض الاجر النقدي فإن اصحاب العمل يجدون أنهم يحققون ارباحاً أكثر اذا ما قاموا بزيادة الانتاج عن طريق استيعاب بعض العمال العاطلين. ولكن اذا ماكانت كل الاسعار او متوسط مستوى الاسعار يجب ان ينخفض بنفس النسبة التي انخفض بها الاجر النقدي فإنه لن يكون هناك أي حافز لاصحاب العمل لزيادة التوظيف والانتاج. وبعبارة أخرى فإن ما يحدث للاجر الحقيقي عندما تنخفض الاجور النقدية يتوقف على رد فعل الاسعار للتغير في الاجر النقدي.

ولقد أشار جون مانيرد كينز في كتابه « النظرية العامة للتوظيف وسعر الفائدة والنقود » الى ان النظرية الكلاسيكية في التوظيف لم تعط تفسيراً مقنعاً وكافياً لعدم قدرة أسعار البيع على الانخفاض في مواجهة حالة عامة من تخفيض الاجور بنفس النسبة التي تنخفض بها الاجور (12).

ونحن نعرف انه في الاجل القصير وبافتراض ان العمل هو عنصر الانتاج المتغير الوحيد أن التكاليف الحدية تتناسب مع معدلات الأجر. واذا كانت الأسعار تتساوى مع التكاليف الحدية فإنها يجب ان تنخفض بنفس النسبة التي انخفضت بها الاجور. واذا كان بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين قد افترضوا صراحة أو ضمناً - ان المستوى العام للأسعار يبقى ثابتاً اذا ما انخفضت الاجور النقدية فإن ذلك ببساطة هو تعميم غير مدعوم لفرض قد يكون ملائماً لصاحب عمل واحد. ويقرر كينز أنه في حالة وجود بطالة ومرونة في الاجور فإنه كان يجب على النظرية الكلاسيكية ان تقترض حدوث انكماش متساوي في كل من الأجور والأسعار والذي سوف يستمر الى مالا نهاية، حيث أنه لن يكون هناك تخفيض في

الاجور الحقيقية. وبالتالي لن تتحقق زيادة في مستوى التوظيف. ثم إن وجود البطالة باستمرار يؤدي الى تخفيض مستوى الاجر النقدي ويصاحب ذلك انخفاض مماثل في مستوى الاسعار.

ولكن هذه النتيجة تهمل جانباً مهماً في التحليل الكلاسيكي والذي ناقشناه من قبل فعلاً - وهو النظرية الكمية. ويرجع ذلك الى أنه اذا ما كانت الاسعار سوف تنخفض بنفس السرعة التي تنخفض بها الاجور وبدون اية زيادة في التوظيف والانتاج فإن ذلك سوف يؤدي الى ظهور الارصدة العاطلة في أيدي المستهلكين او قطاع الأعمال أو لديهما معاً. وحيث أن الافراد الذين يسلكون سلوكاً اقتصادياً رشيداً لن يرغبوا في تراكم الارصدة العاطلة لديهم فإن ذلك لن يحدث حيث أن انخفاض الطلب على النقود بدون حدوث أي تغير في المعروض النقدي يحل بفرض النظرية الكمية ..

وعلى هذا فإنه من الضروري أن نضيف الى النموذج - صراحة - النظرية الكمية (أو مايمكن ان يحل محلها) حتى يكون النموذج محدداً. $determinate$ ولقد صورنا فيما سبق « الشكل التقليدي » للنموذج الكلاسيكي بواسطة المعادلات 4، 11، 12، 13 كما يأتي:

$$L = L\left(\frac{W}{P}\right) \quad \frac{dL}{dW/P} \geq 0 \quad (1)$$

$$Y = F(N, K) \quad \frac{\partial F}{\partial N} > 0 \quad \frac{\partial^2 F}{\partial N^2} < 0 \quad (11)$$

$$\frac{\partial F}{\partial N} = \frac{W}{P} \quad (12)$$

$$L = N \quad (13)$$

كما اننا قد قدمنا صيغة بديلة تفضل هذا الشكل التقليدي للنموذج الكلاسيكي، وهو البديل الذي لا يتوقف على وجود دالة الانتاج الكلية (وهو أمر مشكوك فيه كما اوضحنا) والتي تتضمن انتاجية حدية للعمل تنخفض مع زيادة التوظيف وفي هذا النموذج البديل فإنه يتم احلال المعادلتين التاليتين محل المعادلة رقم 13، والمعادلة رقم 12.

$$Y = F(N, K) \quad (11a)$$

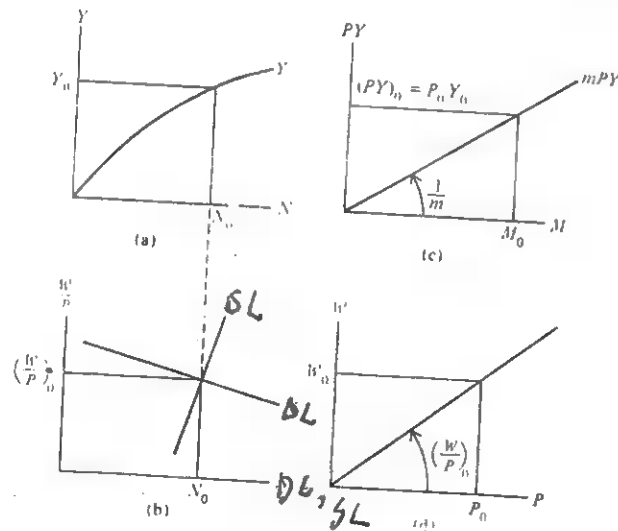
عرض هندسي وجبري : (١) الصياغة الكلاسيكية والتقليدية

Graphic and Algebraic Representation: I. Traditional Classical Formulation

ويمكننا الآن ان نلخص وان نوضح النظام التوازني الذي تم بناؤه في الصفحات السابقة .

وفي هذا الفصل نقوم بذلك باستخدام الشكل الكلاسيكي التقليدي الذي يحتوي على دالة انتاج كلية وطلب كلي على العمل مشتق مباشرة من هذه الدالة ، وعرض كلي للعمل يزداد اذا زاد الاجر الحقيقي . أما الفصل التالي فاننا نستعرض نموذجاً أقل تقليداً والذي يحتوي على دالة تطبيقية للطلب على العمل وعلاقة تطبيقية بين التوظيف والانتاج لاتخضع بالضرورة لقانون تناقص الغلة وايضاً منحني عرض العمل سوف يكون متصاعداً الى أعلى من جهة اليسار وفي كل حالة من هاتين الحالتين فاننا نعطي أولاً تحليلاً مختصراً بالرسوم البيانية ثم يتلو ذلك بعض الامثلة الجبرية العددية .

ويعطي الرسم رقم (4 - 4) توضيحاً بيانياً للنموذج الاول .



شكل رقم 4 - 4

حيث : $F(N_1) > F(N_0)$ اذا كانت (N_1) اكبر من (N_0) بصورة واضحة .

$$N = \Phi(W, P) \quad (14b)$$

مع $\Delta\Phi/\Delta P > 0, \Delta\Phi/\Delta W < 0$ وذلك بالنسبة لتغيرات واضحة في كل من W أو P

وعلى كل فأن كلاً من النظامين يحتوي على خمسة متغيرات اقتصادية كلية هي $(Y), (P), (W), (N), (L)$. ولكن في اربع معادلات فقط . وحتى نجعل النظام محدداً فاننا في حاجة الى اضافة معادلة جديدة في المتغيرات وهذه المعادلة الجديدة يمكن ايجادها في معادلة نظرية الكمية وهي :

$$M = mPY \quad (3)$$

حيث m ثابتة او محددة بعوامل مؤسسية
 M يمكن تثبيتها (عند أية نقطة زمنية) .

وعلى هذا نجد أن النظرية الكمية تمدنا باجابة كلاسيكية حول التساؤل عن ماذا يمكن ان يحدث للمستوى العام للأسعار اذا انخفضت الأجور في حالة وجود بطالة . فاذا كانت (L) أكبر من (M) فأن ذلك يؤدي الى انخفاض (W) بدون حدود ولكن يوجد لدينا الآن حد أدنى لمدى انخفاض (P) وهو النقطة التي نجد عندها أن $M = mPY_p$

حيث Y_p هو مستوى الناتج الممكن .

ويتحدد هذا المستوى الممكن من الناتج بواسطة علاقة الإنتاج - التوظيف الكلية (المعادلة رقم (١٤) او (11a)) والتي ترتبط بالمستوى عندما تكون $N = L$ (13) . واذا كان الاجر الحقيقي W/P الذي يرتبط بالشرط $(N = L)$ معروفاً واذا عرفنا (١٢) انني توفي بشرط معادلة نظرية الكمية عندما تكون $(\bar{Y} - \bar{Y}_p)$ فاننا نستطيع ان نحدد مستوى الاجر النقدي (W) الضروري فاذا حدث انخفاض في (W) بدون ، اذا كانت $(L > N)$ فان هذا التوازن سوف يتحقق ويبقى .

(13) حيث (L) تمثل قوة العمل الكلية مطروحا منها البطالة الصغرى (معرفة بشكل متفق عليه) .

ويصور الجزء الاول من الرسم (a) علاقة الانتاج - التوظيف الكلية أو دالة الانتاج الكلية الخاضعة لقانون تناقص الغلة. ويتحدد لكل مستوى من مستويات التوظيف مستوى معين من الناتج. بينما يوضح الجزء الثاني (b) من الرسم تقاطع منحنى عرض العمل والطلب على العمل. وفي هذا الشكل نعتبر منحنى الطلب على العمل ليعكس تماماً انتاجية العمل الحدية « من دالة انتاج التوظيف في الجزء الاول من الشكل، وبطبيعة الحال فإن المنحنى (N) يوضح هنا ميل منحنى دالة الانتاج، والذي ينخفض مع زيادة التوظيف لأن الانتاج خاضع لقانون تناقص الغلة. وسوف نجد أن لكل دالة انتاج معينة يوجد لدينا منحنى انتاجية حدية واحدة ومنحنى واحد فقط. فإذا حدث تغير في مستوى ارتفاع دالة الانتاج مع بقاء بايها ثابتاً عند كل مستوى من مستويات التوظيف فإن ذلك لن يؤدي الى تغير في منحنى دالة الانتاج الحدية. (وقد يعكس هذا تغيراً في الانتاجية المتوسطة للعمل ولكن لن يعكس تغيراً في الانتاجية الحدية للعمل). ولكن سيؤدي أي تغير في ميل منحنى دالة الانتاج الى تغير في الانتاجية الحدية أي في منحنى الطلب على العمل.

وتحدد نقطة التقاطع بين المنحنيين في الجزء (b) من الشكل كل من مستوى التوظيف الكامل (\bar{N}_0) ومستوى الاجر الحقيقي $(W/P)_0$ الذي يرتبط بهذا المستوى من مستويات التوظيف الكامل. (14) فإذا كان الاجر الحقيقي قد تم تحديده عند مستوى اعلى من هذا المستوى الذي يتحدد عند نقطة تقاطع المنحنيين فإن ذلك يؤدي الى وجود فائض في عرض العمل على الطلب على العمل. وإذا افترضنا وجود منافسة كاملة في سوق العمل فإن ذلك يؤدي الى انخفاض سريع في معدل الاجر النقدي. ومن هنا يمكن ان نتصور ان الاستقرار في الاجر النقدي يعتبر شرطاً للتوازن في هذا النموذج. وبالتالي فإن التوازن يتطلب وجود استقرار في الاجر النقدي واستقرار في مستوى الاسعار الذي يحدد معدل الاجر الحقيقي (W/P) .

وسوف نجد مستوى الاسعار التوازني في الرسم في الجزء الثالث (c). وفي هذا الجزء نجد ان الخط المستقيم الذي يبدأ من نقطة الاصل (mPY) والذي له ميل يساوي $1/m$ يعطي لنا كمية النقود المطلوبة عند كل مستوى من مستويات الدخل النقدي أو اذا قرأناه من الجانب الاخر يعطي لنا مستوى الدخل النقدي الذي يمكن ان يتحقق عند مستويات مختلفة للمعروض النقدي.

(14) علينا ان نتذكر هنا مرة اخرى ان مستوى التوظيف الكامل يتضمن مستوى ما موجب من البطالة.

فإذا كان الرصيد الفعلي من النقود محدداً بالخط العمودي الموسوم بـ (M_0) فإن الدخل النقدي يجب ان يكون حينئذ $(PY)_0$.

وحيث اننا نعرف الآن مستوى الناتج التوازني (Y_0) من الجزء الاول من الرسم فإنه في استطاعتنا حساب (P_0) أي المستوى العام للاسعار مباشرة.

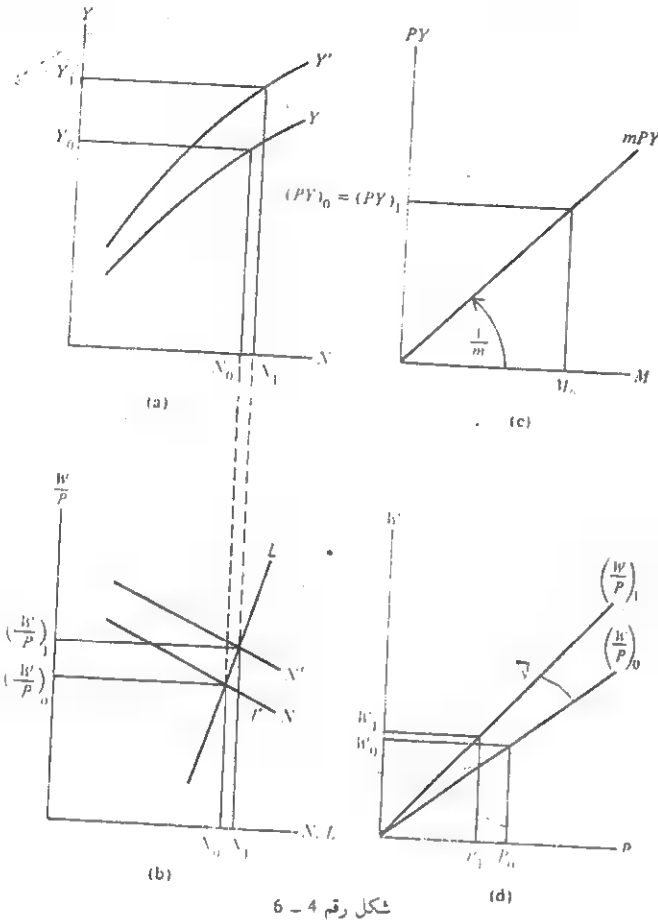
اما الجزء الرابع (d) فهو يسمح لنا بايجاد مستوى الاجر النقدي الضروري. ففي الجزء الرابع (d) نقوم برسم منحنى قطري يمثل الاجر الحقيقي التوازني الذي حصلنا عليه من الجزء الثاني (b) حيث ان كل أجر حقيقي هو نسبة بين الأجر النقدي والسعر. ومن ثم لكل مستوى معين من الاجر الحقيقي. توجد لدينا تركيبات متعددة من الاسعار والاجور النقدية وكلها تقع على الخط المستقيم الذي يبدأ من نقطة الاصل وميله يمثل الاجر الحقيقي فإذا عرفنا الاجر الحقيقي ومستوى الاسعار التوازني فإنه يوجد لدينا أجر نقدي واحد يرتبط بكل منهما معاً. وهذا يمكن قراءته في الجزء الرابع من الرسم اذا أسقطنا عموداً من نقطة التقاطع على المحور الافقي.

ويمكننا ان نفهم النموذج والرسم فهما أفضل وذلك من خلال تحليل تأثير بعض التغيرات التي يمكن ان تحدث في المعامل على المستوى التوازني. فمثلاً يمكن ان نأخذ في الاعتبار زيادة في (M) المعروض النقدي أو انتقال في منحنى دالة الانتاج أو انتقال منحنى عرض العمل.

وسوف نجد ان أية زيادة في (M) تسمح بحدوث زيادة مماثلة في حاصل ضرب (Y) في (P) كما يمكن ان نلاحظ من الجزء الثالث من الرسم.

حيث نجد ان الناتج السابق (Y_0) يمكن بيعه عند مستوى اعلى من الاسعار (P_1) وإذا لم تحدث زيادة في الاجر النقدي فإن ذلك سوف يؤدي الى انخفاض الاجر الحقيقي وسوف يحفز رجال الاعمال الى زيادة الناتج عن طريق التنافس مع رجال الاعمال الآخرين على العمال.

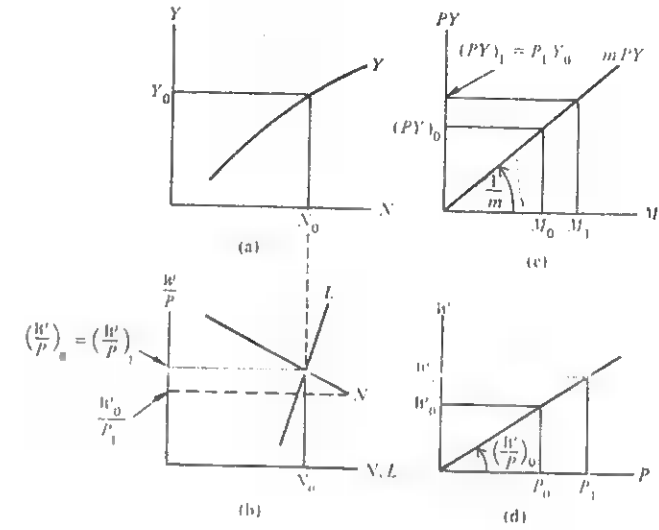
وحيث انه لا يوجد كثير من العمال الذين يمكن توظيفهم (بالعكس سوف يكون هناك عدد قليل وبالذات اذا ارتفعت الاسعار مع بقاء الاجر النقدي ثابتاً). فإن ذلك يؤدي الى ضرورة ان تزداد الاجور التنشيطية بدرجة كافية حتى تزيل فائض الطلب (يوضح الرسم 4 - 5 الجزء (b) الفجوة بين الطلب على وعرض العمل عند مستوى السعر الجديد ومستوى الاجر القديم).



شكل رقم 4 - 6

ويمكن القاريء البتة ان يرسم لنفسه الحالة التي تظهر فيها زيادة في عرض العمل وتأثيرها على بقية المتغيرات. وهذه التأثيرات هي: اجر حقيقي منخفض زيادة في مستوى التوظيف، زيادة في مستوى الناتج وانخفاض مستوى الاسعار وانخفاض الاجر النقدي.

ويمكن ان نلاحظ مرة اخرى انه يمكن تقسيم هذه التأثيرات الى قسمين الاول: حقيقي والثاني نقدي. فمثلاً يتحدد الاجر الحقيقي بتحدد مستوى التوظيف. الناتج الحقيقي بالعوامل الحقيقية فقط مثل الانتاجية الجديدة للعمل او أية عوامل اخرى تحدد عرض العمل. في حين تحدد الاجور النقدية والاسعار بواسطة العوامل



شكل رقم 4 - 5

ومعنى هذا ان زيادة النقود تؤدي الى زيادة مماثلة في كل من الاسعار والاجور وتترك الناتج والاجور الحقيقية ومستوى التوظيف ثابتة. وطبعاً يمكن توضيح أثر انخفاض النقود بسهولة أيضاً.

وتتناول الآن الانتقال في منحني دالة الانتاج ويظهر هذا التغير في الرسم رقم 4 - 6، حيث يتضمن هذا الشكل تغييراً في كل من الانتاجية الجديدة والانتاجية المتوسطة للعمل.

وتعطي دالة الانتاج الجديدة في الشكل 4 - 6 وهي (Y') منحني جديداً للناتج الحدي او منحني الطلب على العمل (N') . وعلى هذا تزداد الاجور الحقيقية من $(W/P)_0$ الى $(W/P)_1$ كما يزداد مستوى التوظيف من (N_0) الى (N_1) . ويتوسع حجم الناتج أيضاً الى (Y) . وسبب ذلك هو زيادة الانتاجية الجديدة من ناحية وزيادة مستوى التوظيف من ناحية اخرى. فاذا لم يحدث تغير في (M) ، (m) فان هذا الناتج الجديد يمكن بيعه فقط عند مستوى اسعار اقل وهي (P_1) . وعلى الرغم من انخفاض مستوى الاسعار فان الاجور النقدية (في هذا المثال) يمكن ان ترتفع الى مستوى (W_1) . (وستتوقف ذلك على ميول الدوال المختلفة ونجد ان الاجر النقدي الجديد ينخفض بدلاً من ان يرتفع. ومع ذلك فان الاجر الحقيقي سوف يرتفع بالتأكيد واما الاسعار فستتخفض بمعدل اكبر من انخفاض الاجر).

النقدية . فإذا حدث تغير في الجانب الحقيقي فإن ذلك يمكن ان يؤدي الى تغير في الاسعار والاجور النقدية . ولكن لا يوجد اي تأثير للتغير في الجانب النقدي على الجانب الحقيقي . وقد يفسر هذا التقليد الكلاسيكي في تطوير نظرية الناتج والتوظيف في صورة متغيرات حقيقية تماماً (قانون ساي) تاركين معالجة نظرية الاسعار الى فصل اخير في الكتاب او الى دراسة منفصلة في نظرية النقود .

ويمكن لنا ايضاً ان نوضح كيفية استخدام النموذج عن طريق استخدام المعادلات الرقمية حيث نجد ان كل منحنى يرتبط بمعادلة رقمية معينة ونبدأ بعرض العمل الآتي :

$$L = 20 + 5 \frac{W}{P} \quad (i)$$

والذي يتضمن الافتراض الكلاسيكي الخاص بميل موجب لمنحنى عرض العمل وبعد ذلك نفترض دالة الطلب على العمل الآتية .

$$N = 80 - 10 \frac{W}{P} \quad (ii)$$

ومن الواضح ان هذه الدالة متناسقة مع العلاقة بين الناتج والتوظيف التي سبق افتراضها والتي تتضمن قانون تناقص الغلة الكلاسيكي (15). اي العلاقة

$$Y = 8N - 0.05N^2 \quad (iii)$$

ثم نضيف شرط التوازن الآتي

$$L = N \quad (iv)$$

ومعادلة كمية النقود بافتراض ان $m = 0.5$, $M = 100$

كما يأتي :

$$M = 100 = 0.5PY \quad (v)$$

(15) من الواضح انه اذا أخذنا المشتقة التفاضلية الاولى لدالة الانتاج هذه فإن الناتج الحدي الكلي

the aggregate marginal product,

$$\frac{dY}{dN} = 8 - 0.1N$$

واذا افترضنا الآن ان التوظيف يتزايد حتى يصل الى النقطة التي يتساوى عندها الاجر الحقيقي مع الانتاجية الحدية اي $\frac{dY}{dN} = \frac{W}{P}$ فاننا يمكن ان نقوم باحلال W/P محل dY/dN في المعادلة السابقة وباعادة ترتيب الحدود نتوصل الى دالة الطلب على العمل رقم (ii) التي وردت في متن الكتاب .

ويمكن للقارئ الآن ان يقوم بالحساب اللازم للمعادلات السابقة للتأكد من النتائج التالية :

باحلال المعادلتين (i), (ii) في المعادلة رقم (iv) فاننا نحصل على الاجر الحقيقي كما يأتي

$$\frac{W}{P} = 4$$

وباحلال هذا الاجر الحقيقي « في المعادلة رقم (i) او المعادلة رقم (ii) فاننا نحصل على :

$$N = 40$$

وباحلال هذا المستوى من التوظيف في المعادلة رقم (iii) نحصل على مستوى الناتج

$$Y = 240$$

وباحلال هذا المستوى من الناتج في المعادلة رقم (v) فاننا نحصل على المستوى العام للأسعار .

$$P = 0.833$$

واذا قمنا باحلال السعر في الاجر الحقيقي يتحدد لنا الاجر النقدي

$$W = 3.333$$

واذا حدث تغير في المعروض النقدي (M) كان تزداد مثلاً الى 150 فإن ذلك سوف يؤدي الى زيادة الاسعار الى 1.25 والاجر النقدي الى 5 . (وكما هو واضح فإن كلا منهما يتزايد بمقدار 50 بالمائة) . اما اذا انخفضت النقود المعروضة الى 70 مثلاً فإن ذلك سوف يؤدي الى انخفاض الاسعار الى 0.583 والاجر النقدي الى 2.33 (وكل منهما ينخفض بنسبة 30 بالمائة) . ولكن ذلك لن يؤثر على قيم المتغيرات الحقيقية . ومن ناحية اخرى اذا زاد عرض العمل (مع بقاء M ثابتة تساوي 100) الى

$$L = 25 + 5 \frac{W}{P}$$

(ia)

قيم كل المتغيرات سوف تتغير الى (على القارئ ان يقوم بالحساب اللازم ليتأكد بنفسه من صحة النتائج) .

$$\frac{W}{P} = 3.667$$

$$N = 43.333$$

$$Y = 252.778$$

$$P = 0.79121$$

$$W = 2.901$$

الحالة الثانية II : بعض الفروض غير التقليدية

Illustrative Case II: Some Nontraditional Assumptions

وسوف نتناول الآن حالة اقل كلاسيكية والتي تتضمن وجود تناسب بين التوظيف ومستوى الانتاج. وتتضمن كذلك دالة طلب على العمل لاتتنسق بصورة دقيقة مع علاقة التوظيف بالانتاج. وسوف نبدأ هذه الحالة بالامثلة الرقمية ثم نوضح ذلك بالرسم والمعادلات الافتراضية هي :

$$L = 20 + 5 \frac{W}{P} \quad (i)$$

$$N = 120 - 25 \frac{W}{P} \quad (iib)$$

$$Y = 6N \quad (iiib)$$

$$L = N \quad (iv)$$

$$M = 100 = 0.5PY \quad (v)$$

وتحتاج المعادلة رقم (iib) الى بعض التعليق هنا. لقد اوضحنا فيما سبق انه يجب ان تكون هناك علاقة ما بين العلاقة التقريبية التطبيقية وبين التوظيف والانتاج من ناحية وبين دالة الطلب الكلية التقريبية على العمل، ولكن ليس شرطاً ضرورياً ان نشق الثانية من الاولى كما كانت تفترض النظرية الكلاسيكية. وكما واضح فان مشتقة دالة الانتاج (iiib) تساوي 6 واذا وضعنا الاجر الحقيقي يساوي $W/P = 6$ فاننا يمكن ان نعتبر ذلك دالة طلب على العمل، وهي هنا دالة مرنة مرونة لانهاية عند مستوى اجر حقيقي يساوي 6. ويمكن حل النظام هنا باستخدام المعادلة الجديدة رقم (iic) وهي :

$$\frac{W}{P} = 6 \quad (iic)$$

وبالاضافة الى ذلك واذا رجعنا الى الوراء الى المناقشة التي دارت حول المعادلتين (14a)، (14b) فان من الواضح انه ليس من الضروري ان يتم اشتقاق الطلب على العمل رياضياً من علاقة التوظيف - الانتاج. كما نلاحظ هنا ايضاً انه ليس من الضروري ان يكون الطلب على العمل متناظراً مع التغيرات التي تحدث في (P) الاسعار. وفي (W) الاجور النقدية. فمثلاً يمكن ان نورد دالة طلب اخرى على العمل بدلاً من الدوال السابقة كما يلي :

$$N = 120 - 25W + 15P \quad (iia)$$

(iia)

ونلاحظ ان الاسعار والاجور النقدية قد انخفضت ولكن الاجور انخفضت بنسبة أكبر من الانخفاض في الاسعار (حيث ان الاجور الحقيقية قد انخفضت الآن). اما الطلب على العمل (N) سوف يزداد ولو بمقدار اقل من الزيادة في عرض العمل وهي تساوي 5 وذلك لان الاجر الحقيقي الجديد لم يشجع بعض العمال على العمل، وتزداد (Y) ايضاً ولكن بنسبة اقل من الزيادة في (N) نظراً لسريان قانون تناقص الغلة

واخيراً اذا حدث تغير في الاسلوب الفني للانتاج في شكل انتقال منحني دالة الانتاج الى اعلى كما يأتي :

$$Y = 8.8N - 0.05N^2 \quad (iia)$$

مما يتسبب في رفع الطلب على العمل الى

$$N = 88 - 10 \frac{W}{P} \quad (iia)$$

وحيث انه لم يحدث تغير في العمل او في عرض النقود، فان القيم التوازنية الجديدة تصبح كما يأتي

$$\frac{W}{P} = 4.5333$$

$$N = 42.667$$

$$Y = 250.311$$

$$P = 0.799$$

$$W = 3.622$$

ونلاحظ هنا انه بالمقارنة مع الحالة الاصلية فان الاسعار قد انخفضت في هذه الحالة الجديدة ولكن الاجور النقدية والاجور الحقيقية قد زادت (16) كما ان انتاج نجد ان كلاً من الناتج ومستوى التوظيف قد زادا. وعلى الرغم من الزيادة الملموسة في الطلب على العمل الا ان زيادة التوظيف هي زيادة متواضعة نظراً لان عرض العمل غير مرن نسبياً.

(16) ان الزيادة في الاجور النقدية ليست مسألة ضرورية. وانما هي تمكس هنا المثال الرقمي الذي اوردهنا

ومع بقاء كل المتغيرات الاخرى ثابتة فاننا نحصل على النتائج الآتية :

$$\frac{W}{P} = 3.667$$

$$N = 38.333$$

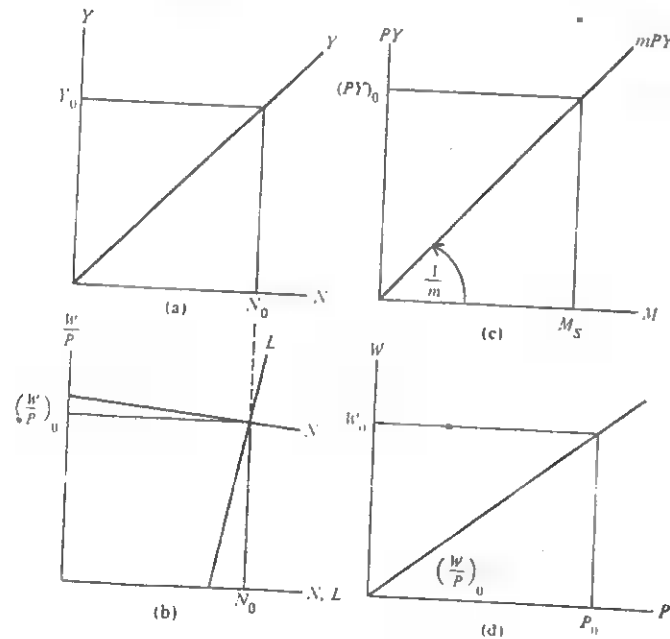
$$Y = 249.167$$

$$P = 0.803$$

$$W = 2.943$$

وكما حدث سابقاً فان الاجر الحقيقي يزداد كما ترتفع مستويات كل من التوظيف والنتائج كما قد تنخفض الاسعار و (في هذه المرة) الاجر النقدي ايضاً . (ومع ذلك فان هذا ليس ضرورياً حيث انه يعكس فقط فروض المثال الرقمي) . فقط فروض المثال الرقمي) .

ويمكن تمثيل هذا النموذج بواسطة الرسم في الشكل رقم 4 - 7 ويمكن للقارئ ان يقوم بتجارب باجراء تغييرات اخرى مثل حالة وجود منحني طلب على العمل مرّن مرونة لانهاية (الاجر الحقيقي ثابت) او منحني عمودي لعرض العمل او



شكل رقم 4 - 7

واذا استخدمنا (iia) فاننا سوف نحل النموذج كما فعلنا من قبل (والقارئ يجب ان يقوم بالحساب ايضاً) لنحصل على (17) :

$$\frac{W}{P} = 3.333$$

$$N = L = 36.667$$

$$Y = 220$$

$$P = 0.909$$

$$W = 3.030$$

ومرة اخرى اذا حدثت زيادة في (M) فان القيم المطلقة للاجور والاسعار تتغير ولكن لا يتغير اي شيء آخر . فاذا زادت (M) الى 150 فان :

$$P = 1.364, W = 4.545$$

وكذلك اذا حدثت زيادة في عرض العمل الى $L = 25 + 5W/P$ فان ذلك يؤدي الى تخفيض الاجر الحقيقي (على الاقل بدرجة قليلة) ويؤدي الى تغير في القيم المطلقة في مستوى الاسعار (P) (الى اسفل) والنتائج (Y) (الى اعلى) وتزداد (N) ايضاً ولكن بمقدار اقل من التغير في عرض العمل . ولكن (Y) تزداد بنفس النسبة التي زادت بها (N) كما يأتي :

$$\frac{W}{P} = 3.167$$

$$N = L = 40.833$$

$$Y = 245$$

$$P = 0.816$$

$$W = 2.585$$

$$Y = 6.5N$$

واخيراً اذا حدثت زيادة في علاقة التوظيف - الناتج الى

واذا صاحب ذلك زيادة (بمقدار أكبر او أقل) في الطلب على العمل الى

$$N = 130 - 25 \frac{W}{P}$$

$$\frac{W}{P} = 6$$

$$N = L = 50$$

$$Y = 300$$

$$P = 0.667$$

$$W = 4$$

(17) اذا استخدمنا (ix) فالنتائج هي :

منحني عرض عمل له مرونة سالبة . والتركيبية التي تنتج عن وجود منحني أفقي للطلب على العمل ومنحني عمودي لعرض العمل (وكل منهما قد يكون واقعياً فعلاً) تمثل لنا حالة مشوهة من النموذج الكلاسيكي ولكنها مع ذلك تعطينا نفس النتائج الكلاسيكية أي : (أ) أن عرض النقود يؤثر فقط على الاجور والاسعار ولكن لا يؤثر على اي شيء آخر وكذلك (ب) اذا كانت الاجور مرنة فان التوازن لن يتحقق الا عند مستوى التوظيف الكامل .

دالة تسعير بدلاً من دالة طلب على العمل ؟

A Pricing Function Instead of a Demand-for-Labor Function?

ومن المعقول جداً ان ننظر الى دالة الطلب على العمل في هذه الحالة الكلاسيكية المشوهة على انها دالة للنتائج الكلية (ومتناسبة مع هذا الناتج) وما كنا نطلق عليه حتى الآن « دالة الطلب على العمل » يمكن ان نطلق عليه الآن « دالة تحديد السعر » Price determination Function وهي علاقة بين مستوى السعر وبين مستوى الاجر .

ومع ذلك فان هذه الحالة (الحالة المشوهة ، المترجم) ليست هي الحالة الوحيدة التي تجعلنا نقتنع بما قمنا به من اعادة تسمية دالة الطلب على العمل ودالة السعر . فمثلاً اذا أخذنا دالة الطلب على العمل التي استخدمناها في المثال الرقمي الاول اي

$$N = 80 - 10 \frac{W}{P}$$

وإذا قمنا باعادة ترتيب الحدود فائنا نجد ان

$$P = \frac{1}{8 - 0.1N} W$$

وهذا التعبير يقرر لنا ان السعر يتوقف على مستوى الاجر النقدي (w) بمعنى ان الاسعار سوف تزداد بالنسبة الى الاجور اذا زادت كل من (N) و (Y) .

وعلى الرغم من ان هذه الدالة لتحديد السعر (في شكلها التقريبي - نظراً لوجود مشاكل التجميع) يمكن اشتقاقها بسهولة من النظرية الكلاسيكية التي تساوي بين الاسعار والتكاليف الحدية - والتي يجب ان ترتفع اذا زادت كل من (N) ، (Y) - فانه يمكن اشتقاق هذه الدالة ايضاً من التوصيف الكلاسيكي الحديث لسلوك الاسعار . وهي النظرية التي تقوم على افتراضات غير متناقضة مع الملاحظة التطبيقية

بأن الاسعار تتحدد على أساس تكاليف وحدة العمل . وهذا التحديد قد يكون ثابتاً او على أساس المتوسط او يزداد بشكل بطيء كلما اتجه الناتج الى مستوى التوظيف الكامل . وتستخدم معظم نظريات التضخم هذه الدالة للتسعير كما سنرى فيما بعد .

وعلى هذا فائنا يمكن ان نكون كلاسيكيين محدثين كما نشاء في اي جانب من جوانب النموذج الكلاسيكي ومع هذا نشق نتائجنا الرئيسية مادامنا نفترض أن الاجور مرنة تماماً ونعتبر الطلب على النقود كطلب لاغراض المعاملات فقط (18) .

ولكن ماذا يحدث لو كانت الاجور غير مرنة مرونة كاملة ؟ وسوف نتناول هذه القضية باختصار في الجزء الاخير من هذا الفصل ثم بتفصيل في الفصل الحادي عشر .

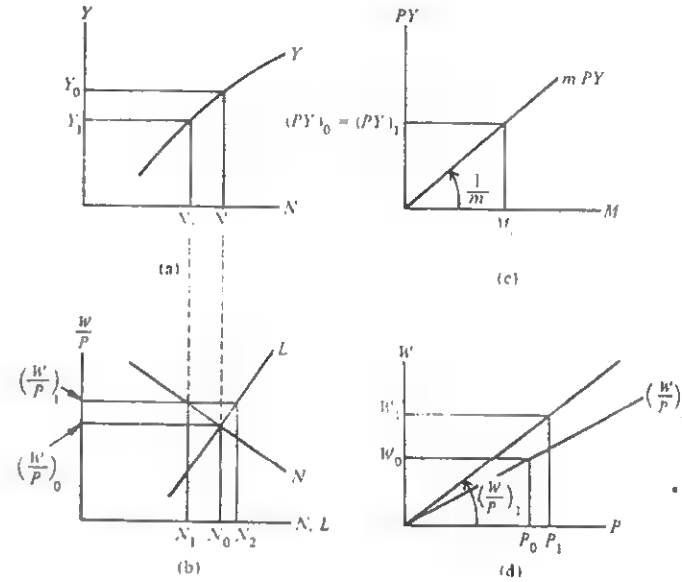
الاجور الجامدة والسياسية النقدية في النموذج الكلاسيكي Rigid Wages and Monetary Policy in the Classical Model

ونتناول الآن تأثير غياب المنافسة الكاملة في سوق العمل سواء في شكل قيود على او غياب اي اتجاه الاجور النقدية نحو الانخفاض اذا كان هناك عمال عاطلون . وقد يكون ذلك نتيجة لتنظيمات العمال التي ترفض تخفيض الاجور النقدية اذا بدأت البطالة في الظهور . او التي تدفع في الواقع بالاجور الى اعلى عندما لا يكون هناك فائض طلب على العمل . كما ان ذلك قد يكون بكل بساطة نتيجة للعادة او التشريعات او سياسة الاجور الحكومية (مثلاً تحريض الرئيس روبرت هوفر للعمال على عدم تخفيض الاجور في السنوات 1930 ، / 1931) او نتيجة الرخاء الاجتماعي (الخاطيء) من قبل العمال تجاه اصحاب العمل . وقد يؤدي هذا كله الى ظهور البطالة اذا تم التمسك بالاجر النقدي ثابتاً او ارتفع عالياً .

ولنأخذ الآن الحالة التي يوضحها الشكل (8.4) والتي تفترض وجود الفروض الكلاسيكية في كل المجالات ماعدا مرونة الاجور . ويوجد لدينا الآن اجر نقدي توازن هو (W₀) يتناسب مع مستوى التوظيف الكامل . ولكن لنفترض ان الاجر هو (W₁) وليس (W₀) كما يظهر في الجزء (d) من الشكل . ولنفرض تبسيط الشرح

(18) وهذا يجعل من الواضح ان نتائج النموذج الكلاسيكي لا تتوقف على وجود دالة انتاج كلية او على وجود قانون تناقص العائد للعمل . او على ضرورة تعظيم الارباح او على توافر المنافسة الكاملة | على الرغم من اننا لم نتناول هذه القضية بالتحليل (في كل الاسواق .

نفترض ان الاجر النقدي كان في الاصل عند المستوى (W_0) ، ولكن تم رفعه الى اعلى الى (W) . فما هي المستويات الجديدة للاسعار (P) ، مستوى التوظيف (N) ، والناتج (Y) ، والاجر الحقيقي W/P ؟



الشكل رقم 4 -

يمكننا ان نرى أولاً ، ان الاسعار يجب ان ترتفع على الاقل بنسبة معينة وذلك لانه اذا لم ترتفع الاسعار فان ذلك يؤدي الى ارتفاع الاجر الحقيقي ومن ثم يقوم رجال الاعمال بانتاج مستوى انتاج اقل من قبل . وناتج قليل من ثبات الاسعار لن يتسق مع كل من (M) المعروض النقدي و (m) سرعة الدوران ومن ثم فان الاسعار يجب ان ترتفع . وثانياً ، يمكن ان نرى أيضاً ان الاسعار لن يمكن لها ان ترتفع بنفس النسبة التي ارتفعت بها الاجور النقدية . وذلك لانه اذا ارتفعت الاسعار بنفس النسبة التي ارتفعت بها الاجور فان الاجر الحقيقي لن يتغير ، ومن ثم يميل اصحاب الاعمال الى انتاج نفس ما كانوا ينتجون من قبل . ولكن سنجد انهم لن يستطيعوا بيع هذا المقدار من الناتج عند مستوى اسعار اعلى لان ذلك غير متسق مع كمية المعروض النقدي الثابتة (M) وسرعة الدوران الثابتة (m) . وعلى هذا فان مستوى (PY) الجديد يجب ان يكون هو نفس مستوى (PY) السابق ، وعلى هذا فاذا كانت الاسعار يجب ان ترتفع فلا بد ان يصاحب ذلك انخفاض في (Y) .

والواقع ان الرسم 4 - 8 لم يوضح بحيث نستطيع ان نحدد منه مباشرة المستويات التوازنية للمتغيرات الاخرى ، ولو اننا نستطيع ان نقوم بذلك من خلال التقريب المتتابع . ومع هذا وكما اوضحنا من قبل فان المستوى التوازني الجديد يجب ان يتضمن كل من الاسعار المرتفعة واجر حقيقي مرتفع عن ذي قبل . وبالتالي فهو بالضرورة يتضمن مستوى اقل من التوظيف ومستوى اقل من الناتج . ويمكن ان نرى ان الشكل (4 - 8) هو شكل متناسق مع كل متطلبات النظرية الكلاسيكية فيما عدا المتطلب الخاص بضرورة ان يتحقق التوازن عندما يتقاطع المنحنى (L) مع المنحنى (N) لان هذا الحل هو حل يتناسق فقط مع اجر مستقر .

والنتائج التي تترتب على حدوث زيادة تحكمية في الاجر النقدي من (W_0) الى (W_1) هي : اسعار مرتفعة ، اجر حقيقي مرتفع ، ومستوى اقل من التوظيف والناتج ومستوى من البطالة يساوي $(N_1 N_0)$ على الرسم . (لاحظ ان حاصل جمع مستوى التوظيف ومستوى البطالة هو اكبر من مستوى التوظيف السابق) وان العمال الذين مازالوا يعملون هم في وضع افضل من قبل .

ومن الواضح ان السياسة النقدية يمكن ان تلغي الآثار الناجمة عن وجود اجر حقيقي مرتفع . فمثلاً اذا انخفض مستوى التوظيف نتيجة لعدم قدرة الاجر النقدي على ان ينخفض نتيجة (مثلاً) لزيادة في الانتاجية المتوسطة للعمل (أي انتقال منحنى دالة الانتاج الى اعلى) فان التوسع النقدي سوف يسمح باستعادة مستوى التوظيف الكامل مرة اخرى . ويجب ان نلاحظ هنا ان مثل هذا التوسع النقدي لا يمكن ان يعتبر باي معنى من المعاني توسعاً تضخيمياً حيث ان ذلك يمنع فقط الاسعار من الانخفاض نتيجة لزيادة الناتج . ومع ذلك فاذا كانت الاجور النقدية قد تم دفعها الى اعلى كثيراً فان السلطات النقدية سوف تواجه بمشكلة الاختيار الصعب بين الموافقة على بقاء التضخم او السماح بظهور البطالة .

وحيث اننا يمكن ان نفترض بأن التضخم قد يغري العمال بالمحاولة من جديد بينما قد تعلمهم البطالة السلوك الحسن فان الاختيار هو فعلاً اختيار صعب .

ولن نقوم هنا بتطوير لاي من هذه القضايا الى ابعد من ذلك نظراً لاننا كما سري ، فما بعد انه يتناوب هذه الادوات الكلاسيكية جوانب ضعف تجعلها غير مناسبة للتطبيق كسياسة عامة . ولكن لا يمكن ان نشك في مدى اكتمالها وتناسقها المنطقي . اننا في الواقع لانستطيع ان نهجم النظرية الكلاسيكية في اي مجال غير

نقد او مهاجمة الفروض السلوكية او الفنية التي تقوم عليها . ولقد كان كينز مخطئاً بالتأكيد عندما هاجم النظرية الكلاسيكية احياناً على اساس انها غير متناقضة او غير كاملة منطقياً . ومع ذلك يظل هناك جانب مهم في حاجة الى الاستكشاف والذي تم اكتشافه في النظرية الكلاسيكية وهو قضية الادخار والاستثمار وعلاقتها بمستوى التوظيف والنتائج ومستوى الاسعار ويكون ذلك موضوع الفصل الخامس .

أسئلة للمراجعة :

١ - ان للزيادة في انتاجية العمل نفس تأثير الزيادة في المعروض من العمل على كل من الناتج والتوظيف والاجر الحقيقي ومستوى الاسعار والاجر النقدي . وذلك ضمن قروض التحليل الكلاسيكي التقليدي هل توافق على هذا ؟ لماذا توافق او لماذا لاتوافق ؟

٢ - اذا عرفت الفروض الكلاسيكية التقليدية . ماهي الاثار التي تحدث في كل من الناتج والتوظيف والاجر الحقيقي ومستوى الاسعار والاجر النقدي نتيجة لزيادة في كمية النقود التي تحتاج اليها لاستخدامها لكل ما قيمته دولار واحد من الناتج او الدخل ؟ يمكنك الاجابة لفظياً او بالرسم او الامثلة الجبرية .

٣ - اشتق الشرط الذي يجب ان يتوفر بحيث نجد ان زيادة في الانتاجية الحدية للعمل تؤدي الى زيادة في معدلات الاجور النقدية تحت قروض النظرية الكلاسيكية التقليدية . (ويمكن استخدام هذا الشرط لاختبار التعليق الوارد في الملاحظة رقم 16) .

٤ - لقد ادى التحليل الكلاسيكي التقليدي الى ازدواجية في تحليل الاقتصاد : حيث ان المتغيرات الحقيقية تتحدد بواسطة العوامل الحقيقية فقط وان المتغيرات النقدية تتحدد بواسطة العوامل النقدية فقط . فإذا قمنا بتخفيف حدة فرض (او فروض) من هذه النظرية فأن ذلك يؤدي الى هدم هذه الازدواجية . ولقد قمنا باعطاء مثال في الكتاب . ماهو هذا المثال ، وكيف يؤدي ذلك الى هدم هذه الازدواجية ؟ هل يمكنك تحديد فرض كلاسيكي اخر (او فروض اخرى) يؤدي غيابها (او غيابها) الى احتلال الازدواجية ؟

■ ان فعالية السياسة النقدية تتوقف بدرجة كبيرة على الفروض الخاصة بسوق العمل . علق على هذا .

٦ - عرف « التوظيف الكامل » بالمعنى الذي يمكن ان يستخدم في نموذج كلاسيكي كلي .

ب - في الواقع العملي نجد ان التعريف الكلاسيكي لمستوى « التوظيف الكامل » هو تعريف ليس له معنى . ماهو المعنى المقبول لهذا المفهوم (اذا وجد) الذي يمكن ان يعطى له في الواقع العملي .

(ج) كيف يقوم مكتب احصاءات العمل في الولايات المتحدة بحساب وتعريف مستوى البطالة ؟

مراجع مختارة :

1. Fisher, *The Purchasing Power of Money*, 2nd ed. (Macmillan, 1922) (Reprinted A. M. Kelley, 1971).
(A classic statement of the quantity theory of money.)
2. J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (Harcourt, Brace, 1936), Chapter 2.
(Keynes' version of the classical economics.)
3. J. A. Schumpeter, *History of Economic Analysis* (Oxford University Press, 1954), pp. 615-625.
(An excellent introduction to the origins and evolution of Say's Law.)
4. A. S. Skinner, "Say's Law: Origins and Content," *Economica*, 34 (May 1967), 153-166.
(A modern review of Say's Law.)
5. H. S. Ellis, "Some Fundamentals in the Theory of Velocity," *Quarterly Journal of Economics*, 52 (May 1939), 431-472; reprinted in *Readings in Monetary Theory*, selected by a committee of the American Economic Assn. (Blakiston, 1951), pp. 89-128.
(An article which carried the conventional discussion of velocity about as far as it could go.)

PART



الجزء الثالث

النموذج الكينزي البسيط

THE SIMPLE KEYNESIAN MODEL

دالة الاستهلاك والنموذج الكينزي البسيط

The Consumption Function and The Simple Keynesian Model

نحن الآن على استعداد لتناول النظرية الكينزية في تحديد حجم الناتج القومي ، وما يرتبط به من مستويات الدخل القومي والتوظيف والاسعار. ولكن قبل ان نتناول اية تفاصيل ، فانه من المفيد أن نوجز الطبيعة العامة للأسلوب الذي ارتاده كينز والذي أصبح معظم الاقتصاديين يقبلونه الان على اختلاف قناعاتهم المبدئية :

عرض الناتج القومي والطلب عليه

SUPPLY OF AND DEMAND FOR TOTAL OUTPUT

باختصار يعتقد الاقتصاديون ان التغيرات في حجم الناتج الحقيقي الكلي تتحدد بصورة اساسية في الاجل القصير ، بالتغيرات في الطلب الكلي ، اي المشتريات الكلية من " الناتج النهائي " الكلي ، التي يقوم بها المستهلكون وقطاع الاعمال والحكومة وباقي العالم . ويحتاج هذا الرأي او هذه النظرية الى ان تعدل وذلك باضافة الشرط الاتي ، ان ذلك صحيح ضمن الحدود التي يحددها وجود عرض معين من العمل ورأس المال ، وتكنولوجيا الانتاج المتجسدة في المصانع القائمة ، والتنظيم وطرق العمل والمهارات الفردية . فضمن هذه الحدود ، فانه اذا طلب انتاج اكثر فانه سيتم تحقيق هذا الانتاج ويتم كذلك توظيف خدمات كل من العمل ورأس المال اللازمة لتحقيق هذا الانتاج . ونتيجة لهذا فان اتجاه السببية يصبح - في معنى حقيقى وهام - عكس اتجاه قانون ساي حيث اننا نقرر هنا ان الطلب على

الانتاج يخلق العرض المناسب له .. ونظراً - لأن الطلب الكلي يحدد الانتاج - فإنه من ثم يحدد مستويات التوظيف والبطالة (اذا عرفنا حجم القوى العاملة) وكذلك يحدد معدل استخدام المصانع والآلات (اذا عرفنا حجم الرصيد من رأس المال) .

والحدود المفروضة على الناتج الكلي في شكل قيود العرض ، التي اشارت اليها الفقرة السابقة هي قيود مادية . ومن المؤكد انها قيود موجودة في الواقع . فنجد ، مثلاً ، أنه في ظل عرض العمل ، والآلات ... والمعدات الرأسمالية وتكنولوجيا الانتاج والمهارات التي كانت موجودة من مائة سنة ماضية او حتى 25 سنة مضت ، أنه لم يكن في الامكان انتاج الناتج القومي الاجمالي الحقيقي الحالي ، وذلك مهما كان حجم الطلب الكلي في ذلك الوقت . ولكن (النقطة الاساسية) هي اننا لانعرف تماماً وبدقة أين تقع هذه الحدود المادية على الناتج الكلي في اية لحظة زمنية معينة . ومن النادر مانجد انه قد تم حتى الإقتراب من هذه الحدود للتعرف عليها . وعموماً نجد انه في الاوقات التي تقترب فيها من هذه الحدود ، فإنه يتم تقييد الطلب الكلي اما نتيجة غير مباشرة لظهور التضخم السريع أو نتيجة لان السياسات العامة قد تعدلت بشكل أو بآخر بحيث ادت الى ذلك . وليس في امكاننا ان نتأكد ابداً مما اذا كان قد تم تقييد الناتج الكلي نتيجة لوجود القيود المادية على عرض العمل ورأس المال ، أو نتيجة لغياب توسع آت في الطلب الكلي .

وعلى العموم ، وبالنسبة لنا الان هنا على الاقل ، فاننا لسنا في حاجة الى ولا نرغب كذلك في استكشاف كيفية رد فعل العرض بالنسبة للطلب عندما يكون مستوى الطلب الكلي قريباً من المستوى الذي يضغط على قيود الناتج الكلي المادية . وعلى هذا فاننا نقصر اهتمامنا الان فقط على التغيرات في الناتج عند مستوى قريب او اقل من مستوى التوظيف الكامل ، المحدد اجتماعياً ، لاستخدام القوى العاملة ، او بعبارة اخرى ضمن القيود التي ترتبط بمفهوم الناتج الممكن والذي عرفناه في الفصل الثالث . ويصبح افتراضنا كما يأتي :

ان الطالب الكلي يخلق العرض المناسب له ، وذلك ضمن الحدود الموضوعة من قبل لمفهوم « الناتج الممكن » .

وسوف نبدأ في هذا الفصل باستكشاف كيفية تحديد مستوى الناتج الكلي والتوظيف وذلك بمساعدة ، نماذج مبسطة جداً في تحديد الطلب الكلي أولاً ، ثم بعد ذلك باستخدام نماذج أكثر تركيبياً . وسوف نتناول شرح كيف يمكن لبعض

الحوادث « الخارجية » أن تؤثر على الطلب الكلي وبالتالي على الناتج . وسوف نعطي أهمية خاصة للطريقة التي تستطيع بها السياسات الحكومية التأثير على الطلب والناتج . وكيف يمكن ان تستخدم هذه السياسات للابقاء على أو استعادة مستوى التوظيف الكامل التقريبي .

وعلى الرغم من اننا نعرف ان الناتج الممكن ثابت عند أية نقطة زمنية الا اننا نعرف ايضاً انه يتغير خلال الزمن . وعلى هذا فحتى اذا كان الطلب الكلي كافياً ومناسباً لتحقيق مستوى التوظيف الكامل عند نقطة زمنية معينة ، فان مجرد نمو الناتج الممكن قد يؤدي الى ظهور البطالة اذ لم يحدث تغير في الطلب الكلي ومن ناحية اخرى فاننا نجد انه على - الرغم من ان هذا النمو في الطاقة الكلية لا يؤدي تلقائياً الى خلق نمو مماثل في الطلب الكلي ، الا انه اذا كان اوجود فجوة بين الناتج الممكن والناتج الفعلي تأثيرات على مستوى الطلب الكلي بحيث تؤدي في النهاية الى زيادته فإنه يمكن القول بأن نمو الناتج الممكن قد يؤدي بصورة غير مباشرة الى زيادة ونمو الناتج الفعلي . وبالإضافة الى ذلك فاذا كان الناتج الممكن يفوق الطلب الكلي بصورة مستمرة - بشكل أو بآخر - فان النقص الحاصل قد يؤدي ايضاً وبصورة تدريجية الى تخفيض معدل نمو الناتج الممكن ، ويؤدي بذلك ايضاً الى استعادة مستوى التوظيف الكامل . ويمكن دمج كل هذه العلاقات المتداخلة بين العرض الكلي والطلب الكلي في نماذج متزايدة التعقيد والتركيب للاقتصاد القومي ككل .

وبطبيعة الحال وحيث ان الناتج الممكن ليس قيداً مادياً فان الطلب الكلي قد يفوق - وهو احياناً ما يفوق - هذا الناتج الممكن . واذا افترضنا انه قد تم تعريف مستوى التوظيف الكامل « ومن ثم مستوى الناتج الممكن » بشكل دقيق ، فان أي زيادة في الطلب الكلي بحيث يفوق مستواه مستوى الناتج الممكن ، ستعني وجود درجة غير مقبولة من التضخم . (ومع هذا يجب ان نعرف ان التضخم غير المقبول قد يحدث حتى ولو كان الناتج الفعلي اقل من الناتج الممكن ولكن سيكون لذلك النوع من التضخم تفسيراً اخر) . وعندما نتناول بالبحث طبيعة واثار التضخم فاننا سنتناول ايضاً ما اذا كان من الممكن للتضخم ، الذي ينشأ نتيجة لوجود طلب كلي عند او اعلى من) مستوى الناتج الممكن ، ان يقوم في النهاية بحرق نفسه من خلال تأثيره على حجم الطالب الحقيقي ، وما هي الشروط الضرورية لتحقيق ذلك .

وعلى هذا فان نظريتنا تستخدم مفهومين كليين يستقل بعضهما عن بعض في الاجل القصير ولكن ليس بصورة كاملة . المفهوم الاول هو الناتج الممكن

Potential output والذي يمكن النظر اليه على انه تلخيص لتأثير عوامل متعددة على " جانب العرض " في الاقتصاد بحيث يسمح بانتاج ناتج معين . والفهوم الثاني هو الطلب الكلي Aggregate demand والذي يعكس قوة القوى المختلفة التي تؤدي الى تحقيق شراء الناتج الكلي وبالتالي تؤدي الى انتاج هذا الناتج . وعلى الرغم من ان هاتين الكميتين هما كميتان منفصلتان من الناحية النظرية ، الا انه يوجد فيما بينها انواع عديدة ومركبة من العلاقات المتداخلة والتي سوف تظهرها من حين لآخر . ومع هذا فانه من المهم جداً ان نبقى على هذين المفهومين منفصلين ، وان نعترف بأن معظم العوامل التي تؤثر في احدهما مباشرة قد لا تؤثر في الاخر على الاطلاق على الاقل في اللحظة الاولى .

وتعتبر هذه النظرة الى الاقتصاد الكلي اهم نتائج .. الثورة الكينزية " (على الرغم - وكما اشرنا سابقاً - من وجود بعض الاشارات في تحليل ويكسل وربما عند عدد آخر قليل من الاقتصاديين قبل كينز) .

ولقد تمت الاشارة الى الطلب الكلي في المناقشة السابقة كما لو كان هذا الطلب هو كتلة واحدة كبيرة . وبمعنى من المعاني الاساسية فهو كذلك فعلاً اي بمعنى ان القرارات الخاصة بشراء الناتج النهائي لها تقريباً نفس التأثير في الاجل القصير على كل من الناتج والتوظيف ، وذلك بصرف النظر عن الشخص الذي اتخذ قرار الشراء (ماذا اشترى) ولاي غرض تم الشراء . ولكن وحتى يمكن معرفه جوهر الطلب الكلي ومعرفته الاسباب التي تؤدي الى تغييره (بدأ الاقتصاديون مباشرة في تجزئة هذه الكتلة (الطلب الكلي) الى عناصرها الرئيسية . وعندما يحاولون تطوير وتحسين فهمهم لواحد من هذه العناصر الرئيسية فانهم يقومون ايضاً بتجزئة هذا العنصر الى عناصر فرعية اخرى .

ويمكن اجراء هذا التقسيم للناتج القومي الاجمالي من ناحية المبدأ باستخدام واحد من العديد من الاسس مثلاً ، على اساس المنطقة الجغرافية او على اساس الصناعة او على اساس استخدام رأس المال مقابل العمل ، او على اي اساس آخر . ولكن التفرقة التي نخدم تحليلنا وفهمنا هنا بصورة جيدة هي تلك التفرقة القائمة على اساس فئات المشتريين اي بين المستهلكين ، وقطاع الاعمال لاغراض الاستثمار وقطاع الحكومة وبقية العالم . وعلى هذا فانه ليس من المستغرب ان تستخدم نظام الحسابات القومية للدخل هذه التقسيمات الرئيسية للبيانات الفعلية للناتج القومي . الاجمالي او للناتج القومي الصافي حيث ان ذلك هو محصلة طبيعية لهذه النظرة الى مكونات الطلب الكلي .

وكما ننظر - على الاقل نظرياً - الى التغيرات التي تحدث في الطلب الكلي على انها تغيرات منفصلة عن اية تغيرات في العوامل التي تؤثر في الناتج الممكن (أو العكس بالعكس) حتى ولو كانت هناك علاقات غير مباشرة فيما بينهم - فاننا سنعتبر ايضاً ان كل عنصر من عناصر الطلب الكلي قادر على التغير مستقلاً عن العناصر الاخرى ، على الرغم - مرة اخرى - من اننا سنجد ان لهذه التغيرات تأثيرات على بقية العناصر المكونة للطلب الكلي . وسوف نبدأ - في هذا الفصل - باعطاء شرح وتفسير لأكبر عنصر من عناصر الطلب الكلي وهو مشتريات المستهلكين او .. الانفاق الاستهلاكي الشخصي Personal consumption expenditures . ونقوم بعدئذ باستخدام هذا التفسير لتطوير نموذج اولي ومبسط ، ولكنه كاف لاعطاء نتائج هامة في كيفية عمل الاقتصاد الكلي .

الانفاق الاستهلاكي CONSUMER EXPENDITURES

يمثل الانفاق الاستهلاكي في السنوات الاخيرة مايتراوح بين 62 ، 65 بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة . وعلى هذا فاذا عرفنا ماذا يحدد الانفاق الاستهلاكي فاننا نكون قد « شرحنا » الجزء الأكبر من الناتج القومي الاجمالي . وقد يكون من المحتمل ان الاقتصاديين قد فهموا العوامل التي تحدد الانفاق الاستهلاكي بدرجة افضل بكثير من فهمهم للعوامل التي تحدد العناصر الاخرى في الناتج القومي . ومع ذلك وحتى سنوات قليلة مضت فان الكثير من الاقتصاديين لم يكونوا متأكدين تماماً من انهم يعرفون كل ما هو مطلوب معرفته حول ماهي العوامل التي تحدد الاستهلاك الكلي . ولسوء الحظ . ومع تزايد معرفتهم حول الموضوع فانهم قد اصبحوا غير راضين اكثر من تفسيراتهم . ومن الواضح الان انه مازال هناك الكثير حول الانفاق الاستهلاكي مازال غير مفهوم بصورة كاملة حتى الان . وسوف يتناول الفصلان السادس عشر والسابع عشر وبتفصيل كبير بعض النتائج الهامة النظرية والتطبيقية للدراسات التي تمت خلال السنوات الماضية حول الانفاق الاستهلاكي مع التركيز على بعض الالغاز التي مازالت موجودة حتى الان . ومع ذلك فان هذه الالغاز هي اقل بالتأكيد من الالغاز المرتبطة بالانفاق الاستثماري .

دوال الاستهلاك البسيطة Simple consumption functions

من المحتمل ان يكون اختراع كينز لدالة الاستهلاك consumption function هو أهم ما قدمه كينز الى الاقتصاد الكلي الحديث . وقد قرر كينز انه من الممكن اعتبار الانفاق الكلي على السلع والخدمات الاستهلاكية دالة مستقرة في الدخل الكلي للمستهلكين . ومن الواضح أنه - ضمن الاطار التحليلي الكينزي - كان يعني بالدخل ماصار يعرف مؤخرًا بالدخل المتاح Disposable Income . فاذا رمزنا للاستهلاك الكلي بالرمز (C) والدخل الكلي بالرمز (Y) ، فاننا نجد ان كينز يقرر أن

$$C = C(Y)$$

حيث dC/dY (الميل الحدي للاستهلاك) موجب واقل من الواحد الصحيح . ولقد اطلق كينز على ذلك مأسماه بالقانون النفساني الرئيس Fundamental psychological law ومن الواضح أن كينز لم يكتشف هذا القانون عن طريق تحليل واف للبيانات الاحصائية (حيث انه لم تكن هناك سلاسل زمنية لبيانات الدخل القومي والنتائج في ذلك الوقت) ، ولكنه توصل اليه عن طريق الملاحظة والبحث في دوافع الفرد . وعلى الرغم من أنه من الممكن استنباط شيء ما مماثل لقانون كينز من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في السلوك الرشيد للمستهلكين ، الا أنه من الواضح ان كينز نفسه لم يبذل أي جهد للقيام بذلك .

وقد يبدو تأكيد الاقتصادي على ما يسمى بقانون نفساني رئيس بناءً على تأملاته وهو جالس على الكرسي الوثير لكثير من علماء النفس ، على أنه نوع من التحكم الفكري ، بين العلوم المرتبطة بعضها ببعض . ومع ذلك فانه عندما بدأت بيانات الدخل القومي والنتائج تصبح متوافرة وذلك بعد فترة قصيرة ، ظهر أن هذه البيانات تدعم بدرجة كبيرة مذهب الـ كينز بعناد .

وأبسط شكل يمكن ان تأخذه دالة الاستهلاك بحيث توفي بشروط كينز هو ذلك الشكل الذي يجعل الانفاق الاستهلاكي كنسبة ثابتة تقريباً (أقل من الواحد) من الدخل الكلي المتاح للانفاق . وخلال فترة ثلاثين عاماً من 1946 الى 1975 فإن نسبة ماتم انفاقه من الدخل الشخصي المتاح في الولايات المتحدة كانت في المتوسط 93.3 بالمائة وكانت تتراوح بين زائد او ناقص 2 بالمائة من

هذا المتوسط خلال فترة سبعة وعشرون عاماً من هذه الفترة (1) . وكذلك كانت النسبة حول مدى زائد ناقص واحد بالمائة في خمس عشرة سنة من هذه الفترة .

وبوضع هذه النتيجة في شكل معادلة ، فاننا نحصل على وصف مبسط لدالة الاستهلاك ،

$$C = 0.9335 DI$$

حيث (C) هي الاستهلاك الكلي (2)

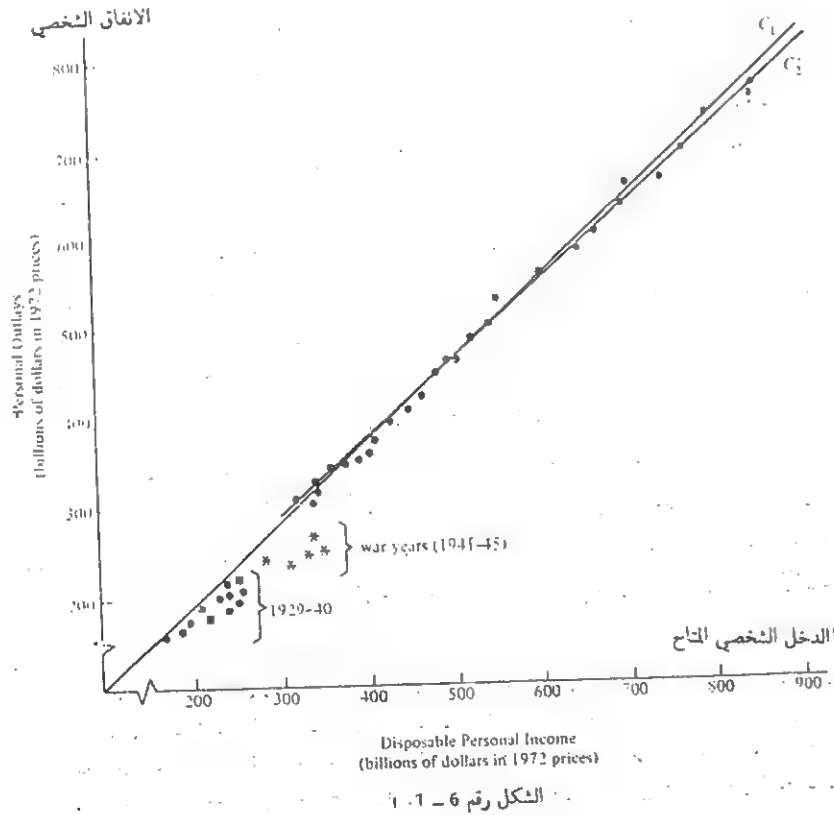
DI هي الدخل الكلي الشخصي المتاح للانفاق .

ويمكن تفسير حقيقة ان (C) الانفاق الاستهلاكي الكلي لم تكن مساوية لنسبة 0.9335 من الدخل الكلي الشخصي المتاح للانفاق ، اما على اساس وجود اخطاء في قياس الانفاق الاستهلاكي أو في قياس الدخل المتاح أو وجود بعض العوامل الاخرى التي تؤثر على الانفاق الاستهلاكي غير الدخل المتاح للانفاق DI . ومع ذلك فانه مازالت هناك امكانية اخرى لتفسير هذه الحقيقة ، وهي اعتبار أن المقدار (0.9335 DI) يمثل "القيمة التوازنية" للانفاق الاستهلاكي ، اذا كان لدى المستهلكين القدرة الكاملة على تعديل انفاقهم طبقاً (للتغيرات) في قيمة (DI) ، ولكنهم لم يكونوا في حالة توازن في بعض (او كل) السنوات بالنسبة الى (اي انهم لم يكونوا راضين تماماً) انفاقهم ، وذلك اذا عرفوا مقدماً ماكان يجب ان تكون عليه دخولهم . ومع ذلك ، فان تأثير كل من الاخطاء ، أو التأثيرات الاخرى ، أو غياب التوازن كان تأثيراً "عشوائياً" تقريباً ، حيث أن الجمع الجبري لمتوسط نسبة الانحرافات عن العلاقة الاساسية للاستهلاك كان يساوي الصفر تقريباً . وان الانحرافات قد ظهرت لتكون موزعة توزيعاً "طبيعياً" حول المتوسط .

(1) ان القيم التي وقعت خارج المدى بين 91.35 ، 95.35 بالمائة كانت 97.1 في سنة 1947 ، 96.4 في عام 1949 ، 91.7 في عام 1975 .

(2) اننا نستخدم في الواقع هنا مفهوم "الانفاق الشخصي" Personal out lays الذي يستخدم في حسابات الدخل القومي في الولايات المتحدة ، وهو حاصل جمع "الانفاق الاستهلاكي الشخصي" والفائدة المدفوعة من قبل المستهلكين "والتحويلات الشخصية الى الخارج" . ومع ذلك فان الانفاق الاستهلاكي الشخصي يمثل حوالي 98 بالمائة من الانفاق الشخصي .

1975. وإرقام كل من الاستهلاك الكلي (C) والدخل المتاح للإنفاق -Y هي الأرقام المسجلة في حسابات الدخل القومي والناتج للولايات المتحدة. ويقاس مستوى الأسعار (P) بواسطة معامل الانكماش للإنفاق الشخصي الاستهلاكي (PCE). باعتبار سنة 1972 تساوي 100. ويوضح الشكل أيضاً دالتين للاستهلاك. الدالة الأولى (C₁) التي توضح الاستهلاك الحقيقي عند كل مستوى للدخل على أنه يساوي 0.9335 مضروبة في الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق أي $C_1 = 0.9335 \frac{DI}{P}$ (وحيث أن الإنفاق الاستهلاكي (C) قد بلغ في المتوسط 93.35 من الدخل المتاح للإنفاق DI خلال السنوات 1947، 1972 فإن C/P كانت أيضاً 93.35 من الدخل الحقيقي DI/P).



والواقع فأننا لا يجب أن نندهش من حقيقة أن الاستهلاك يتوقف على الأقل بصورة رئيسية على الدخل المتاح وأنه يمثل الجزء الأكبر منه. ويرجع ذلك إلى أن الكثير من العائلات تقوم بإنفاق كل دولار يصل إلى يدها وتحصل عليه. وأيضاً نجد أن الكثير من العائلات والأفراد مع تزايد دخولهم يجدون أيضاً أن حاجاتهم في تزايد مستمر، أي أنهم إذا تسلموا أكثر فأنهم سينفقون أكثر. ومع ذلك فأننا نعلم أيضاً أن الكثير من العوائل بصرف النظر عن التغيرات في الدخل هي عائلات مدينة بصورة مستمرة، وفي بعض الحالات مدينة إلى ذلك الحد الذي يسمح به الدائنون. ونجد أن الكثير من العوائل تقوم بالادخار - إذا كانت تدخر جزءاً من دخلها المتاح فقط إذا كانت « مضطرة » إلى ذلك عن طريق الالتزام التعاقدية بدفع أقساط البنك العقاري مثلاً، أو وثيقة تأمين أو قرض طويل الأجل أو من خلال الاستقطاع المباشر من رواتبهم لغرض دفع أقساط السندات الادخارية أو المساهمة في نظام معين للتقاعد (حيث أن مساهمتهم في الضمان الاجتماعي قد تم استقطاعها من الدخل فعلاً). وتمثل هذه الادخارات التعاقدية جزءاً كبيراً من الادخارات الشخصية.

ومع ذلك فأننا نجد أن الضغط الذي لا يقاوم والتوسع المستمر في الحاجات البشرية تفسر أكثر مما يجب. وذلك نظراً لأننا نجد فعلاً أن كثيراً من العائلات تقوم بادخار شيء ما، وأن بعض العائلات ذات الدخل المتوسط والعالي تقوم بادخار جزءاً ليس صغيراً من دخولهم المتاحة للإنفاق. وكذلك فأنهم يدخرون سنة بعد أخرى - على الأقل في السنوات التي تمثل قمة قوتهم في الحصول على دخول - وعلى هذا فإنه كما يبدو فإنه الادخار هو سلعة تتنافس مع بقية السلع والخدمات وتتنال نسبة صغيرة من معظم الدخول ومعظم الزيادة في الدخول. ونحن في حاجة إلى أن نتعرف على كيف يمكن أن نقرر شكل المنافسة بين الاستهلاك والادخار لكل دولار دخل. ومع ذلك فسوف نؤجل كل انتباه جاد إلى نظرية الادخار الفردي حتى فصل لاحق.

اشتقاق دوال الاستهلاك بواسطة الانحدار الإحصائي

Consumption Functions by Statistical Regression

يوضح لنا الشكل رقم (6 - 1) الاستهلاك الكلي للولايات المتحدة (الإنفاق الفردي) وذلك بأسعار 1972 وذلك على المحور العمودي وكذلك الدخل الكلي المتاح للإنفاق وذلك بأسعار 1972 على المحور الأفقي خلال الفترة من 1929 وحتى

والدالة الثانية (2) هي دالة - في الواقع - تم «ملائمتها» - للنيلانات بواسطة الانحدار الاحصائي خلال فترة ثلاثون سنة من 1947 الى 1975. والخطوات الاحصائية المستخدمة هنا نفترض ان الدالة خطية - من بين كل الدوال الممكنة - التي تجعل مجموع مربعات الانحرافات بين كل قيمة فعلية للاستهلاك الحقيقي C/P_i وبين كل قيمة معادلة تقديرية C/P محسوبة على اساس هذه الدالة، هي اقل ما يمكن والمعادلة التي نحصل عليها هي :

$$\frac{C}{P} = 12.25 + 0.9130 \frac{DI}{P} \quad (R^2 = 0.99885)^3 \quad (2)$$

و «تنبأ» هذه الدالة بأن حجم الانفاق الاستهلاكي الكلي في أية سنة معبراً عنه بأسعار 1972 سوف يكون مايساوي 12.25 بليون دولار زائداً 91.3 بالمائة من الدخل المتاح للانفاق في هذه السنة. ومن الواضح ان الفرق بين الدالة الاولى والدالة الثانية هو فرق بسيط وان أي من الدالتين تستطيع أن «تفسر» الانفاق الاستهلاكي السنوي بصورة جيدة جداً ومع ذلك فإن الانحدار الاحصائي هو طريقة مفضلة بطبيعة الحال.

ويوافق معظم الاقتصاديون على أنه من الافضل ربط الانفاق الاستهلاكي الحقيقي بالدخل الحقيقي المتاح للانفاق وذلك كي يظهر في الدالة الثانية بدلاً من ربطه بالدخل النقدي. كما يفترضون أيضاً ان المستهلكين لن يغيروا من انفاقهم الاستهلاكي الحقيقي في الحالة الاعتيادية - اذا ان معامل التحديد او معامل الارتباط The coefficient of determination (R^2) للدالة هو مقياس يدل على مدى « جودة الملاءمة ». فاذا كان الارتباط بين الاستهلاك والدخل المتاح ارتباطاً كاملاً (اي كل نقطة في الشكل 6 - 1 تقع تماماً على المنحنى (C_2) فان R^2 تكون مساوية للواحد الصحيح. ومن ثم فان قيمة 0.99885 للمعامل في هذه الحالة يمكن تصويرها على أساس انها تشرح 99.885 من الانحرافات (المربعة) - الكلية

(3) ان معامل التحديد او معامل الارتباط coefficient of determination (R^2) للدالة هو مقياس يدل على مدى « جودة الملاءمة ». فاذا كان الارتباط بين الاستهلاك والدخل المتاح ارتباطاً كاملاً (اي كل نقطة في الشكل 6 - 1 تقع تماماً على المنحنى (C_2) فان R^2 تكون مساوية للواحد الصحيح. ومن ثم فان قيمة 0.99885 للمعامل في هذه الحالة يمكن تصويرها على أساس انها تشرح 99.885 من الانحرافات (المربعة) - الكلية لكل C_1 ، على حدة من متوسط الاستهلاك خلال الفترة كلها والمقدار الباقي وهو 0.115 يمثل بعض الاخطاء القياسية، والتقلبات العشوائية والاختلال المؤقت / او التأثير الصافي للعوامل الاخرى التي تؤثر بصورة منتظمة على حجم الاستهلاك.

لكل (C) على حدة من متوسط الاستهلاك خلال الفترة كلها والمقدار الباقي وهو 0.115 يمثل بعض الاخطاء القياسية، والتقلبات العشوائية والاختلال المؤقت أو التأثير الصافي للعوامل الاخرى التي تؤثر بصورة منتظمة على حجم الاستهلاك. زادت (او انخفضت) دخولهم النقدية بنفس النسبة التي تزيد (او تنخفض) بها الاسعار ولكنهم سوف يغيرون من انفاقهم الاستهلاكي الحقيقي اذا تغيرت دخولهم النقدية بنسبة أكبر من او اقل من التغير في الاسعار. وبالإضافة الى ذلك فان معظم الاقتصاديين يوافقون أيضاً على أنه من الافضل ان يتم هذا الربط على أساس المعدل الفردي. على أساس ان تغيراً ما في الدخل الكلي، والذي يعكس فقط النمو السكاني، سوف يؤثر على الاستهلاك الكلي بصورة تختلف عن التغير في معدل الدخل الفردي، ودالة الاستهلاك التي يمكن ملاءمتها مع بيانات الدخل الفردي للسنوات 1950 - 1975 هي :

$$\frac{C}{Pop \times P} = 112.01 + 0.8983 \frac{DI}{Pop \times P} \quad (R^2 = 0.99695) \quad (3)$$

حيث (PoP) يمثل عدد السكان، (P) هي معامل الانكماش للانفاق الاستهلاكي مرة اخرى (PCE). وتنبأ هذه الدالة بأن الانفاق الاستهلاكي الفردي بأسعار 972 سوف يكون 112 دولاراً مضافاً اليها 89.83 بالمائة من الدخل الفردي المتاح للانفاق مقاساً بأسعار 1972. واذا قمنا بضرب كل من الطرفين في المعادلة رقم (3) بعدد السكان (PoP) فانتا نحصل على شكل جديد للاستهلاك الكلي كما يأتي، -

$$\frac{C}{P} = 112.01 Pop + 0.8983 \frac{DI}{P} \quad (3a)$$

وتختلف المعادلة رقم (3a) عن المعادلة رقم (2) فقط في أن الحد الأول في الجانب الايمن من المعادلة رقم (3a) ليس ثابتاً وإنما يتغير بتغير السكان. وسنلاحظ هنا أن معامل الدخل المتاح للانفاق هو اقل من المعامل في المعادلة رقم (2). ويرجع ذلك الى أن جزءاً من الانفاق الاستهلاكي (C) يتم شرحه الآن بواسطة نمو السكان ومن ثم فان جزءاً اقل من الانفاق الاستهلاكي يتم تفسيره الآن بواسطة ارتفاع الدخل ومع ذلك فانتا نرى أنه اذا قارنا بين معامل الارتباط R^2 لكل من المعادلتين فان المعادلة رقم (2) تعتبر أكثر ملاءمة لتفسير الاستهلاك من المعادلة رقم (3)، وبالإضافة الى ذلك فان مستويات الاستهلاك الكلي التي يتم التنبؤ بها بواسطة المعادلة رقم (3a) - لمعظم السنوات - لا تختلف بشكل جوهري

عن تلك المستويات التي نحصل عليها عن طريق استخدام المعادلة رقم (2) أو باستخدام المعادلة رقم (1). وهذا صحيح نظراً لأن الحد الثابت في المعادلة رقم (3) أو في المعادلة رقم (2) ليس بعيداً عن الصفر أو بعبارة أخرى نظراً لأن الاستهلاك الحقيقي الفردي يتناسب تقريباً مع الدخل الحقيقي الفردي. وعلى هذا فإن القيمة العددية للحد PoP 112.01 هي صغيرة بالنسبة إلى القيمة العددية للاستهلاك (C) والتي تصل إلى حوالي 22.5 بليون دولار إذا كان عدد السكان 200 مليون نسمة. وأن الاستهلاك الكلي معبراً عنه بالأسعار الثابتة يتناسب أيضاً مع دخل المستهلكين الحقيقي المتاح. أما إذا كانت الثوابت في المعادلة رقم (2) أو معامل السكان في المعادلة رقم (3a) كبيرة فإن التنبؤ بواسطة أي منها سوف يختلف عن التنبؤ الذي يتم بواسطة الأخرى. وهنا نستطيع أن نختبر صحة الفرض الخاص بأنه من الممكن توصيف سلوك المستهلك بأفضل صورة ممكنة إذا أخذنا حجم الاستهلاك الفردي، وذلك بمقارنة معامل الارتباط (R^2) والخصائص الإحصائية الأخرى لكل من المعادلتين رقم (2) ورقم (3). (4)

الاستهلاك، الادخار والميل إلى الاستهلاك

Consumption, Saving, and the Propensity to Consume

إن وجود علاقة خطية بسيطة بين الاستهلاك والدخل المتاح للاتفاق يتضمن أيضاً وجود علاقة خطية بسيطة بين الادخار الشخصي والدخل المتاح للاتفاق وكذلك بين الاستهلاك والادخار الشخصي. ويرجع ذلك إلى أن الادخار الشخصي هو ببساطة الفرق بين الدخل المتاح للاتفاق والاستهلاك

$$S \equiv DI - C \quad (4)$$

وكما أوضحنا سابقاً (ملاحظة رقم 2) فإن كلاً من الفوائد المدفوعة بواسطة المستهلكين (مساعدات فوائد القروض المقارية) ... وتحولات الأفراد إلى الخارج لا يدخل في حساب الاتفاق الاستهلاكي الشخصي. فإذا استبعدنا هذين العنصرين وتمثلنا مفهوم الاستهلاك بالاتفاق الاستهلاكي الشخصي فقط فإننا نستطيع إعادة حساب المعادلتين رقم (2) (3) كما يأتي

$$\frac{C}{P} = 18.638 + 0.88050 \frac{DI}{P} \quad (R^2 = 0.99806) \quad (2a)$$

$$\frac{C}{P} = 171.89 + 0.85771 \frac{DI}{P \times Pop} \quad (R^2 = 0.99719) \quad (3b)$$

فإذا افترضنا وجود العلاقة الخطية العامة الآتية

$$C = c_0 + c_1 DI \quad (5)$$

بين الاستهلاك والدخل المتاح للاتفاق وإذا قمنا بإحلال (5) في المعادلة رقم (4) وبعد إعادة ترتيب الحدود فإننا نحصل على المعادلة

$$S = -c_0 + (1 - c_1) DI \quad (6)$$

والتي يمكن أن نوصفها بأنها دالة ادخار $Saving function$ وهي ترتبط بدالة الاستهلاك رقم (5). وبنفس الطريقة فإننا إذا قمنا بإحلال بين المعادلتين رقم (6)، (5) فإننا يمكن أن نحذف الدخل المتاح من الصورة ونحصل على دالة الاستهلاك الادخارية $CS function$ كما يلي

$$C = \frac{c_0}{1 - c_1} + \frac{c_1}{1 - c_1} S \quad (7)$$

ويمكن تصوير العلاقة بين هذه الدوال الثلاث بواسطة الرسم كما هو موضح الشكل رقم (6-2) حيث يسمح لنا الخط القطري ذو زاوية مقدارها 45 من نقطة الأصل في الربع $DI:C$ أن نقيس الدخل المتاح للاتفاق (DI) سواء على المحور الانقي أو على المحور العمودي. وعلى هذا فإن المسافة العمودية بين الخط القطري وخط الاستهلاك تقيس لنا حجم الادخار. ويتم توضيح هذه الكمية في الربع $DI:S$ الذي يأتي أسفل الربع $DI:C$ مباشرة. في حين يتم رسم العلاقة الثالثة في الربع $C:S$ حيث يوضح لنا قيم (C) و (S) من الرسمين السابقين.

فإذا كانت $c_1 < 1$ (كما هو مرسوم) فإن الادخار سيكون سالباً لكل قيم الدخل المتاح التي تقل عن المستوى (R) وأن كلاً من منحنى دالة الادخار ومنحنى دالة (CS) يتجهان إلى أعلى إلى جهة اليمين. وتميل كل الشواهد إلى تأكيد الفرض القائل بأن $c_1 < 1$. وتدل هذه الشواهد أيضاً على أن c_0 تقترب من الصفر فيما عدا في الفترة الزمنية القصيرة جداً فقد لا تساوي الصفر.

فإذا كانت $c_0 = 0$ فإن كل الدوال في الشكل رقم (6-2) سوف تبدأ من نقطة الأصل وتصبح الدوال الخاصة بها في هذه الحالة كما يأتي

$$C = c_1 DI \quad S = (1 - c_1) DI \quad C = \frac{c_1}{1 - c_1} S$$

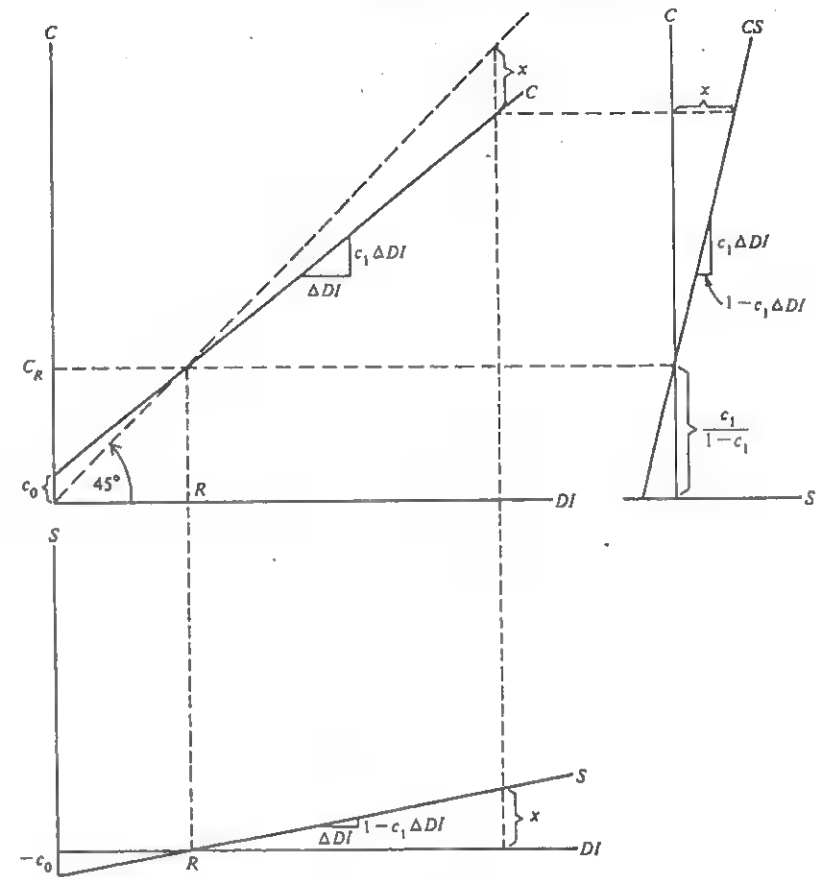
الميل الحدي للادخار (MPS) **Marginal propensity to save** وسنجد ان حاصل جمع كل منهما يجب أن يساوي الواحد الصحيح، والمفهوم المرتبط بمفهوم الميل الحدي للاستهلاك هو مفهوم الميل المتوسط للاستهلاك **Average propensity to consume** (APC) ، وهو ببساطة نسبة ما يستهلك من الدخل أو C/DI وكذلك نجد ان الميل المتوسط للادخار **average propensity to save** (APS) هو S/DI . فإذا كانت دالة الاستهلاك دالة خطية فإن الميل الحدي للاستهلاك c_1 يكون ثابتاً وكذلك يكون الميل الحدي للادخار $(1 - c_1)$ ثابتاً إلا انه ليس من الضروري ان تكون الميول المتوسطة ثابتة ، ويتم توضيح ذلك كما يأتي :

$$APC = \frac{C}{DI} = \frac{c_0 + c_1 DI}{DI} = \frac{c_0}{DI} + c_1$$

$$APS = \frac{S}{DI} = \frac{-c_0 + (1 - c_1)DI}{DI} = \frac{-c_0}{DI} + (1 - c_1)$$

فإذا كانت c_0 موجبة فإن (APC) يصبح موجباً واكبر من MPC ، وانه يتناقص في اتجاه قيمة MPC كلما زاد الدخل (ويكون MPC اكبر من الواحد عند المستويات المنخفضة للدخل اي كلما اقترب الدخل المتاح (DI) من الصفر) ، وب نفس الطريقة يمكن القول ان (APS) يكون دائماً اقل من MPS ، وانه يرتفع في اتجاه الميل الحدي للادخار كلما زاد الدخل (DI) (ويكون APS اقل من الصفر عند المستويات المنخفضة من الدخل) . اما اذا كانت $c_0 = 0$ فإن الميول المتوسطة تساوي الميول الحدية المقابلة لها وكل منها ثابت بالطبع دائماً موجبة واقل من الواحد الصحيح .

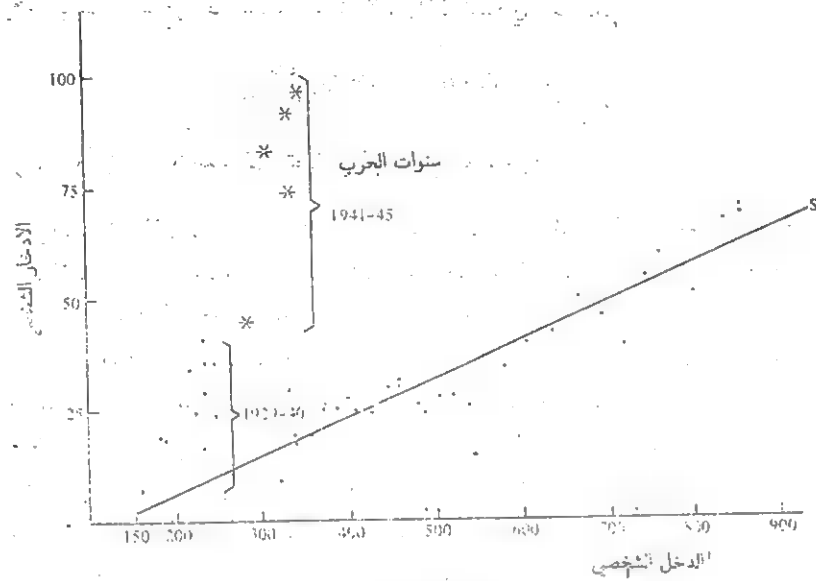
ومن السهولة ان نتصور وجود دالة استهلاك غير خطية فمثلاً ، من الممكن ان يكون الميل الحدي للاستهلاك (MPC) اقل من الواحد ولكنه يتناقص كلما زاد الدخل مع كون الميل المتوسط للاستهلاك APC اقل من الواحد (ولقد كان كينز وهو مخترع دالة الاستهلاك مقتنعاً بأن الدالة لها هذه الخصائص) . كما يمكن ان يكون الميل الحدي للاستهلاك اقل من الواحد ولكنه يرتفع كلما زاد الدخل مع استمراره اقل من الواحد مثله مثل الميل المتوسط ، وكثيرين فانه يجب على القارئ رسم الدوال التي وضعناها الان كما يجب عليه ان يشرح كل من الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك لكل دالة استهلاك ممكنة من الدوال التي تظهر في الشكل



الشكل رقم (2 - 6)

ويجب أن يكون واضحاً هنا ان كل علاقة من هذه العلاقات الدالية تتضمن العلاقاتين الاخريتين . وقد نجد أنه من المناسب لبعض الاهداف المختلفة ان نستعمل واحداً من بينها سواء بهدف تأكيد الشواهد التطبيقية حول اتفاق المستهلك والمشاكل التي تثيرها هذه الشواهد أم في بناء نماذج للاقتصاد الكلي .

وسنحتاج هنا وقبل الاستمرار في التحليل الى ادخال بعض المفاهيم التي تستخدم بكثرة في مجال استخدام هذه الدوال الثلاث . ونجد مثلاً ان الميل (c_1) في دالة الاستهلاك كثيراً ما يوصف بأنه الميل الحدي للاستهلاك **Marginal propensity to consume** (MPC) وكذلك المكمل له $(1 - c_1)$ على اساس أنه



شكل رقم 4 - 6

وحيث أننا نجد - أنه إذا كانت (C) تتوقف على (DI) فإن ... العلاقة المتبادلة لدالة الاستهلاك (أي دالة الادخار) يجب أن تكون

$$S = -c_0 + (1 - c_1)DI \quad (6)$$

فإننا نستطيع أن نستخدم القيم العددية للمعادلة رقم (8) لاشتقاق دالة احصائية غير مباشرة للاستهلاك كما يأتي

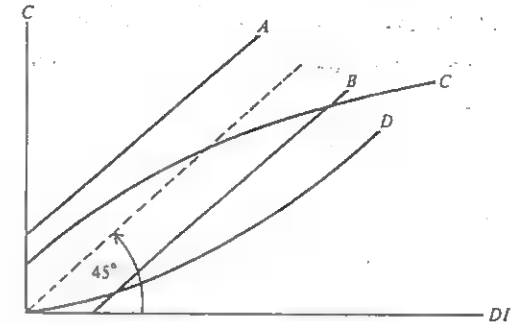
$$\frac{C}{P} = 12.25 + 0.9130 \frac{DI}{P} \quad (9)$$

وسنلاحظ هنا مباشرة أن هذا التقدير غير المباشر لدالة الاستهلاك يتطابق مع التقدير المباشر الذي سبق اشتقاقه (المعادلة رقم 2)

أما إذا كان الأساس هو نصيب الفرد فإن دالة الادخار تكون

$$\frac{S}{Pop \times P} = -112.01 + 0.1017 \frac{DI}{Pop \times P} \quad (R^2 = 0.80760) \quad (10)$$

رقم 6 - 3. ويقوم برسم دوال الادخار المقابلة لهذه الدوال، كما يقوم بشرح الميل الحدي والميل المتوسط للادخار لهذه - الدوال كما يجب عليه أيضاً أن يحدد ماهي الدالة (إذا وجدت) التي تتلاءم مع افتراضات كينز حول شكل دالة الاستهلاك.



دوال الادخار الاحصائية

Statistical saving functions

إذا أخذنا الحقيقة التي تؤكد وجود دالة ادخار مقابلة لكل دالة من دوال الاستهلاك في الاعتبار فإنه يمكننا بطبيعة الحال، أن نستكشف طبيعة العلاقة التطبيقية بين كل من الدخل المتاح (DI) والاستهلاك (C) والادخار (S) وذلك باستخدام البيانات الخاصة بالادخار S، والدخل المتاح (DI) (أو بين كل من (C) (S) بدون وجود (DI)). ويوضح الشكل رقم 4 - 6. البيانات الخاصة بالسنوات 1946 إلى 1975 على المحور العمودي S/P وعلى المحور الأفقي DI/P (حيث (S) هي الادخار الشخصي (P) هي معامل الانكماش للناتج القومي الاجمالي المستخدم في تحويل الادخار من الادخار التقديري الى الادخار الحقيقي وذلك باستخدام اسعار عام 1972 كسنة اساس تساوي 100).

وبملامة أنحدار خطي للبيانات الموضحة بالشكل 4 - 6 فإننا نحصل على دالة الادخار التالية:

$$\frac{S}{P} = -12.25 + 0.0870 \frac{DI}{P} \quad (R^2 = 0.88772) \quad (8)$$

وهذا يعطينا تقديراً غير مباشر لدالة الاستهلاك الفردي كما يأتي:

$$\frac{C}{Pop \times P} = 112.01 + 0.8983 \frac{DI}{Pop \times P} \quad (11)$$

والتي يمكن ان نلاحظ انها تتطابق ايضا مع المعادلة رقم (3).

وهناك اختلاف - بطبيعة الحال - بين "جودة الملائمة" لكل زوج من دوال الاستهلاك والادخار وذلك كما هو واضح من مقارنة الشكلين رقم (6-1) (6-4) او من مقارنة معامل التحديد (R^2) لكل من المعادلات (2) (8) او (3) (10). ويمكس هذا الاختلاف حقيقة ان خطأ ما في الحسابات او اختلالاً ما يؤثر على مدى ارتباط الاستهلاك بالدخل المتاح (DI) يصبح خطأ ما في الحسابات او اختلالاً ما (بنفس المقدار ولكن بإشارة مخالفة) يؤثر على ارتباط (S) بالدخل (DI). ولكن نظراً لان الادخار (\bar{S}) هو تقريباً عشر قيمة الاستهلاك (C) فإن الخطأ النسبي او الاختلال النسبي يصبح عشرة اضعاف قوته.

وقد تناقش بحق ان (R^2) يجب ان يسخدم لتحديد مدى جودة الملائمة للعلاقة الاحصائية للاستهلاك (الادخار). ومع ذلك - فحتى المعامل المنخفض - الذي يظهر في دالة الادخار - هو من الارتفاع بحيث يكون كافياً للتأكيد على انه توجد علاقة واضحة بين المتغيرين. وبطبيعة الحال فإن مجرد وجود ارتباط احصائي بين الاستهلاك (C) والدخل المتاح للانفاق (او بين اي زوج من هذه المتغيرات) لا يبرهن على أي شيء بخصوص (السببية). وفي هذه الحالة فإن اتجاه السببية يمكن ان يكون في اتجاه عكس لما يمكن ان نقرره هنا بمعنى ان يكون الاستهلاك هو الذي يحدد الدخل المتاح كما يمكن ان يكون اتجاه السببية في كل من الاتجاهين او ان يكون كل من الدخل المتاح والاستهلاك محددين بواسطة متغير ما آخر او بواسطة مجموعة من المتغيرات والتي لا يوجد فيما بينها اي ارتباط سببي. وكل ما يمكن ان نستنتج - هنا من دراسة البيانات هو ان "الحقائق" متناسقة او غير متناسقة مع تفسير ما. ويمكن ان تكون هذه الحقائق متناسقة مع - او حتى أكثر تناسقاً مع - تفسير آخر بديل⁵

(5) وفي حالتنا هذه فانه يوجد تفسير آخر متضمناً في النموذج البسيط الذي سوف نتناوله في الفصل القادم. وهذا التفسير البديل هو أن الاستهلاك هو محدد رئيس للدخل المتاح DI ونكون قد ازلنا واحدة من المراحل. ويوجد ملحق في نهاية الفصل يتعرض للتعرف على ما إذا كان هذا السبب العكسي يستطيع ان يشرح العلاقات الاحصائية التي سبق وأن فسرناها بصورة جيدة (والنتيجة هي أنه لا يمكن ذلك).

صحة الدالة البسيطة للاستهلاك

Validity of the Simple Consumption Function

اوضحنا في الصفحات السابقة - الشواهد التي تدل على ان التغيرات في الدخل المتاح للانفاق تشرح معظم التغيرات التي نلاحظها على مشتريات المستهلكين. وليس هدف هذا التوضيح هو تدعيم النتيجة التي تقرر ان هذا هو كل ما نحتاج الى معرفته من اجل أن نفهم الدور الذي يقوم به الانفاق الاستهلاكي في تحديد مستوى حجم الناتج القومي الاجمالي. ويهدف هذا التوضيح اساساً الى:

- اعتباره نقطة بداية لتحليل لاحق - أكثر تفصيلاً وأكثر انتقاداً للعوامل التي تحدد الاستهلاك الكلي.
- أنه يمدنا باساس لنماذج الاقتصاد الكلي الساكنه والبسيطة التي سوف نفصلها في الاجزاء الثالث والرابع من هذا الكتاب. وتفترض هذه النماذج بصورة عامة ان الاستهلاك يتوقف اساساً - على الدخل المتاح للانفاق وليس على اي شيء آخر سواه.

ولقد حاولنا أن نقترح - من ناحية - بأنه توجد أسس تجريبية قوية ومقبولة تدعم الافتراض المستخدم في النماذج البسيطة. حيث يبدو متناسقاً بصورة عامة مع البيانات المتاحة. ومع ذلك فاننا حاولنا أيضاً ان نوضح بأنه يوجد هناك الكثير - ماهو معروف وما هو غير معروف وعلينا ان نتعلمه - حول محدودات الاستهلاك. ولقد لاحظنا ان الدالة البسيطة التي استخدمت لم يتم اشتقاقها من النظرية الاقتصادية لسلوك المستهلك، مما يتضمن ان هذه النظرية قد تحدد لنا شكلاً اخر للعلاقة بين الاستهلاك وبين الدخل المتاح للانفاق. ولقد ذكرنا انفسنا بأن النتائج الاحصائية لاتؤكد السببية في أي الحالات. ولقد اشرنا أيضاً الى ان هذه العلاقة (او اي علاقة اخرى) قد تكون صحيحة فقط في اقتصاد في حالة توازن - كامل (والتي لن تكون ابداً) واننا بحاجة الى تفسير آخر (أو على الاقل تفسيراً أكثر تركيبياً) للتحركات الفعلية في عالم الانفاق الاستهلاكي الواقعي. واخيراً فاننا قد اوضحنا بأنه قد تكون هناك حاجة الى بعض العوامل الاخرى خلاف الدخل المتاح للانفاق للتوصل الى تفسير كامل للانفاق الاستهلاكي.

وكل ما نحاول الوصول اليه هنا هو أن دالة الاستهلاك البسيطة هذه هي "أداة عملية" لاتتناقض مع البيانات المتاحة. وإذا اخذنا هذه النتيجة في الاعتبار فاننا نستمر في ادخال هذه العلاقة في بعض النماذج البسيطة جداً ومع ذلك فهي مفيدة

جدا من وجهة نظر البحث التلقائي التي تباعدنا على ترتيب افكارنا حول بعض القوى الرئيسية التي تعمل في اقتصادنا. وتسمى هذه النماذج بالنماذج الكينزية لانها تقوم على دعامة اساسية هي دالة الاستهلاك الكينزية.

النموذج الكينزي بدون قطاع حكومي

THE KEYNESIAN MODEL WITHOUT GOVERNMENT

سوف نبدأ الآن ببسط انواع النماذج على الاطلاق وهذا النموذج يرتبط بعالم خيالي لا توجد فيه حكومة ومن ثم لا توجد مشتريات حكومية (ولا تمويل ولا ضرائب) . وسوف نفترض ايضا ان قطاع الاعمال لا يحتفظ بأي جزء من ايراداته وانه لا توجد تبادلات دولية من اي نوع . وفي مثل هذا العالم فانه يمكن تبسيط الحسابات القومية بشكل اكثر مما اوردها في الفصل الثاني ويصبح كل من الناتج الصافي القومي والدخل القومي ، والدخل المتاح للانفاق جميعها متطابقة وبالتالي يمكن تمثيلها جميعاً برمز واحد هو (Y) والذي يمكن ان يمثل اي واحد من هذه المتغيرات .

واذا نظرنا الى الناتج القومي الصافي (Y) على اساس انه حاصل جمع الاستهلاك والاستثمار الصافي (الذي يعتبر متغيراً خارجياً تلقائياً حتى نشير الى عكس ذلك) (6) فاننا نحصل على :

$$Y = C + I \quad (12)$$

وسوف نبسط الرموز التي نستخدمها بافتراض ان هذه القيم هي قيم يتم التعبير عنها ببساطة الاسعار الثابتة (ومن ثم فان قيمها النقدية يمكن ان تكتب الان في صورة PY ، PC ... الخ) . وفي استطاعتنا اضافة دالة استهلاك كما يأتي :

$$C = c_0 + c_1 Y \quad (13)$$

6 يمكن النظر الى المعادلة رقم (12) ليس فقط على اساس انها تعريف للناتج Y ، ولكن على اساس انها شرط توازني ايضا وذلك اذا عرفنا (C) على انها الاستهلاك المخطط او المرغوب فيه كما هي في المعادلة رقم (13) واننا افترضنا ايضا ان المنتجين سيمدون في انتاج اي مستوى من الناتج فقط اذا تساوى هذا المستوى مع الكميات التي يرغبون في بيعها .

حيث ان (Y) تمثل الآن الدخل المتاح للانفاق. ونفترض ان قيمة الميل الحدي للاستهلاك (c_1) موجبة واقل من الواحد الصحيح ، وان قيمة الثابت (c_0) يمكن ان تكون موجبة ، او سالبة ، او مساوية للصفر ويمكن ان تحدد ايضا اننا نتناول مستويات (Y) المختلفة الى ذلك المستوى الذي يتضمن مستوى انتاج ممكن ثابت .

واذا قمنا باحلال المعادلة رقم (13) في المعادلة رقم (12) نحصل على :

$$Y = c_0 + c_1 Y + I$$

$$Y = \frac{1}{1 - c_1} (c_0 + I) \quad (14)$$

ونستنتج من المعادلة رقم (14) انه لكل مستوى من الاستثمار (I) يوجد لدينا مستوى من الناتج (Y) .
فمثلاً اذا كانت $c_0 = 12$ ، $c_1 = 0.75$ ، فان المعادلة رقم (14) تصبح كما يأتي :

$$Y = \frac{1}{0.25} (12 + I)$$

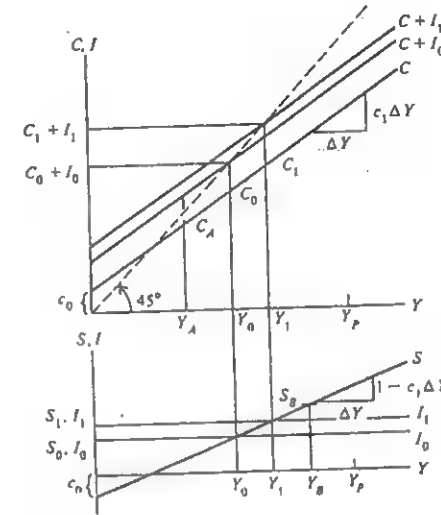
أو -

$$Y = 48 + 4I$$

ومن ثم فانه اذا كانت $I = 12$ فان $Y = 96$ ، واذا كانت $I = 20$ فان $Y = 128$ ، واذا كانت $I = 37.829$ فان $Y = 199.316$.

ويوضح الجزء الاعلى من الشكل 6 - 5 هذا النموذج . ويتم في هذا الشكل قياس (Y) على المحور الانقي بينما يتم قياس C ، I على المحور الرأسي . ونهتم هنا فقط بمستويات (Y) حتى المستوى (Y_p) الناتج الممكن (مع التذكير بأن (Y_p) لا يمثل الحد المادي للانتاج الذي يرتبط بمستوى توظيف 100 بالمائة وانما يحدد كهدف لسياسة ما للدولة . ويتم التعبير عن دالة الاستهلاك بالمنحنى (C) وهو خط مستقيم ذو ميل يساوي (c_1) ويتقاطع مع المحور العمودي عند النقطة (c_0) . ويوضح هذا الخط كم ينفق المستهلكون (مقيساً على المحور العمودي) عند كل مستوى من مستويات الدخل (مقاساً على المحور الانقي) ويوضح الخطان المستقيمان ($C + I_0$) ، ($C + I_1$) والذي يقع فوق وموازي المنحنى (C) الانفاق الكلي الذي يمكن ان يظهر عند كل مستوى من مستويات الدخل اذا كان لدينا مستويين محتملين من الاستثمار (I_0) ، (I_1) . والمسافة العمودية بين اي واحد من هذين الخطين وبين خط دالة الاستهلاك (C) يمثل بطبيعة الحال الانفاق الاستثماري

(التلقائي) والذي يعتبر ثابتاً. بصرف النظر عن مستوى الدخل ويمكن ان ننظر الى حاصل جمع الاستهلاك (C) والاستثمار (I) أي (C + I) على اساس انه يمثل الطلب الكلي.



الشكل رقم 5-6

وتمثل حل النموذج في ايجاد التوازن بين (C + I) (مقيسة على المحور العمودي) وبين (Y) مقيسة على المحور الافقي) وبالرسم فانه يمكن تصوير ذلك بالاستعانة بخط قطري ذو زاوية تساوي 45° من نقطة الاصل، والذي يربط كل التقاط التي عندها تتساوى قياسات المحور الافقي مع قياسات المحور العمودي. ونجد الحل - اذا عرفنا دالة الاستهلاك ومستوى الانفاق الاستثماري (I) - أو نقطة التوازن عند النقطة (C = C0, Y = Y0). ولا يمكن ان تكون (Y) عند أية قيمة اخرى غير (Y0) لانه اذا حدث وكانت (Y) عند مستوى آخر غير (Y0) فان الطلب الكلي (C + I) يمكن ان يكون اكبر من أو اقل من الناتج. فمثلاً اذا كانت (Y) عند المستوى (YA) فان الطلب الكلي يصبح (CA + I0) وهذا المستوى اكبر من (Y). وسوف تؤدي الزيادة في الناتج الى زيادة في الدخل المتاح للانفاق ثم الى زيادة في عنصر الاستهلاك في الطلب الكلي. ولكن بطبيعة الحال بمقدار اقل من مقدار الزيادة في الدخل. ومع ذلك سيظل الطلب الكلي اكبر من الناتج حتى يصل الناتج (الدخل) الى المستوى التوازني (Y0). اما اذا زادت (I) الى (I1) فان دالة الطلب الكلي سوف تنتقل الى أعلى كم هو موضح بالرسم، وينتقل المستوى التوازني (لناتج) او الدخل الى المستوى (Y1).

وتوجد صيغة اخرى للنموذج وذلك باستخدام مفهومي الادخار والاستثمار ولا تختلف هذه الصيغة كثيراً عن صيغة النموذج السابق. فاذا عرفنا الادخار (S) على اساس انه يساوي الدخل ناقصاً الاستهلاك، اي أن،

$$S = Y - C \quad (15)$$

حيث دالة الاستهلاك هي كما كانت من قبل

$$C = c_0 + c_1 Y$$

ويمكن ان تحل هذه المعادلة في المعادلة رقم (15) لنحصل على

$$S = -c_0 + (1 - c_1) Y \quad (16)$$

فاننا نستطيع حينئذ التعبير عن شرط التوازن كما يأتي،

$$S = I \quad (17)$$

والذي يتضمن ان رجال الاعمال يرغبون في شراء كل ما لا يرغب المستهلكون في شرائه. وباحلال المعادلة رقم (16) في المعادلة رقم (17) وباعادة ترتيب الحدود فاننا نحصل مرة اخرى على،

$$Y = \frac{1}{1 - c_1} (c_0 + I) \quad (14)$$

ويظهر هذا النموذج - في الشكل السابق - في الجزء الاسفل من الشكل حيث (S) هي دالة الادخار (التي تقابل دالة الاستهلاك في الجزء الاعلى من الرسم (I0), (I1) مستويان مختلفان من الانفاق الاستثماري على التوالي. فاذا عرفنا (I0) فان (S) تساوي (I) فقط عند مستوى الناتج (Y0). اما اذا عرفنا (I1) فان (S) تساويان فقط عند مستوى الناتج (Y1). وعلى هذا فان (Y0) و (Y1) هما مستويان توازيان للناتج (Y). اذا عرفنا مستويات الاستثمار (I0), (I1) على التوالي. فاذا كانت (I = I0) ، واذا تم تثبيت الناتج عند مستوى آخر بطريقة ما عند (YB) فان الادخار (SB) سوف يكون اكبر من الاستثمار (I0). ويكون مجموع الانفاق الاستهلاكي (YB - SB) مع الانفاق الاستثماري (I0) اقل من مستوى الناتج (YB). ومع الاسف فان ذلك لا يمكن توضيحه بالرسم، على الرغم من انها تظهر بوضوح اذا قمنا بتمديد (YB) الى الجزء الاعلى من الرسم). ويؤدي هذا النقص في الطلب الكلي الى انخفاض مستوى الناتج والذي يتوقف عندما تصل (Y) الى (Y0). عندما يتساوى الناتج مع الانفاق الكلي (وسوف نؤجل تحليل سلوك النموذج في حالة عدم التوازن الى فقرة اخرى آتية).

وتجربنا المعادلة رقم (14) أن أي تغير في الاستثمار (I) سوف يؤدي إلى تغير في الناتج (Y) مساوياً للتغير في (I) مضروباً في المقدار $1/(1 - c_1)$. فإذا كانت (c_1) أقل من الواحد الصحيح فإن هذا الكسر يصبح بالتأكيد أكبر من الواحد، ثم يأتي الاسم المشهور الذي يطلق على هذا الكسر حيث يعرف باسم المضاعف Multiplier والذي يتضمن أن لكل زيادة ما في الاستثمار تأثيراً مضاعفاً في الاقتصاد، وحيث أن $(1 - c_1)$ هي الميل الحدي للادخار فإننا نستطيع أن نقرر أنه في هذا النموذج البسيط (أبسط النماذج) فإن المضاعف هو مقلوب الميل الحدي للادخار. وسرف يكون لدينا الكثير لنقوله فيما بعد حول المضاعف عندما نطور نموذجاً أكثر تعقيداً بصورة ما والذي تدخل فيه الحكومة التي تقوم بفرض الضرائب ومنح التحويلات.

البطالة والدورات التجارية والنمو الاقتصادي.

Unemployment, Business Cycles and Economic Growth

ومن الواضح في هذا النموذج أنه ستظهر بطالة أعلى من هدف المجتمع، وأن الناتج الفعلي سيكون عند مستوى أقل من (Y_p) . فقط عندما يكون مستوى الاستثمار أقل من المستوى الذي يرغب الأفراد في ادخاره عند مستوى إنتاج هدف التوظيف الكامل، أو ببساطة أخرى أن البطالة التي تفوق جدد المجتمع سوف تنتج فقط إذا كانت كمية الاستهلاك عند مستوى الناتج Y_p مضافاً إليها كمية الاستثمار أقل من مستوى الناتج Y_p . ومن الممكن تحديد مستوى ما من الاستثمار (I_p) يكون ضرورياً لتحقيق مستوى التوظيف الكامل، ويكون في نفس الوقت مساوياً للادخار الذي يرتبط بمستوى الناتج الممكن. أما إذا ما كان هذا المستوى الضروري من الاستثمار سوف يتحقق - وتحت أية شروط - فإن ذلك موضوعاً سوف نتناوله بالبحث فيما بعد مستخدمين لذلك شكلاً آخر أكثر دقة ونأمل أن يكون أكثر واقعية - لهذا النموذج البسيط. ومع ذلك نشير هنا إلى أنه إذا كان الاستثمار يتقلب عند مستويات أقل من I_p وذلك مهما كانت العوامل التي تحدد معدل الاستثمار فإن الناتج والدخل سوف يتقلب أيضاً عند مستوى أقل من Y_p . وبالإضافة إلى ذلك فإذا كانت c_0 ثابت الاستهلاك تساوي الصفر تقريباً - وهذا محتمل فعلاً - فإن التقلبات في الناتج والدخل سوف تكون بصورة أساسية متناسبة مع التقلبات في الاستثمار ولو أنها سوف تكون أكبر في القيمة المطلقة أي أنها تكون أكبر

من التقلبات في الاستثمار بما يساوي تأثير المضاعف. فإذا كانت قمة الدورة الاستثمارية تقترب من أو تتعدى I_p فإن ذلك سيؤدي إلى نقل الاقتصاد قريباً من أو إلى مستوى التوظيف الكامل خلال فترات الرواج أما إذا كانت قيم الاستثمار أقل من I_p فإن ذلك سترك مجالاً واسعاً من البطالة حتى في فترات الرواج.

فإذا أخذنا الآن في الاعتبار أن الناتج الممكن ينمو - خلال الزمن - نتيجة للنمو في المتاح من ساعات العمل الموظفة / أو في الناتج لكل ساعة عمل (سواء لسبب وجود زيادة في رأس المال لكل عامل أو نتيجة للتطور التكنولوجي) فإن مستوى الاستثمار الضروري اللازم للبقاء على مستوى التوظيف الكامل (Y_p) سوف ينمو بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج الممكن بصورة أساسية. فإذا أخفق الاستثمار في النمو بهذا المعدل فإن الفجوة بين الناتج الممكن والناتج الفعلي ستزداد بصورة مستمرة. (وسوف نكتشف فيما بعد بعض النماذج المبسطة والتي تظهر فيها هذه الحالة من النمو المستمر والمتنظم في الاستثمار كحالة ممكنة). وإذا كان الاستثمار ينمو بمعدل يساوي معدل نمو الناتج الممكن وإن نمو الاستثمار يأخذ اتجاهها ولكن مع وجود تقلبات دورية حول هذا الاتجاه. فإن معدل البطالة - سوف يزداد ثم ينخفض. إلا أن اتجاه معدل نمو الناتج الفعلي يكون في الغالب موازياً لاتجاه معدل نمو الناتج الممكن ولكن مع ذلك لن يظهر لدينا اتجاه ما في معدل البطالة.

ويجب أن يكون واضحاً لدينا - أنه بدون وجود نظرية تفسر لنا لماذا يتحرك الاستثمار (أو دالة الاستهلاك) إلى أعلى خلال الزمن، أو بدون وجود ميكانيكية تلقائية تؤدي إلى زيادة الاستثمار نتيجة لارتفاع معدل البطالة فإن النموذج الكينزي لا يملك أي شيء يضيفه لشرح النمو الاقتصادي فإن أي زيادة في الناتج الممكن في النموذج البسيط تؤدي فقط إلى وجود فجوة أكبر بين الناتج الممكن والناتج الفعلي.

النموذج الكينزي مع وجود قطاع حكومي

THE KEYNESIAN MODEL WITH GOVERNMENT

ويمكن الآن إدخال عنصر ثانٍ هام من عناصر الطلب الكلي على الناتج القومي وهو مشتريات الحكومة من السلع والخدمات في النموذج بجانب مشتريات المستهلكين. وتمثل مشتريات الحكومة الآن في معظم الدول القريبة - جزءاً هاماً من الناتج القومي الإجمالي وفي الولايات المتحدة تقترب مشتريات الحكومة من السلع والخدمات من ثلث قيمة الانفاق الاستهلاكي.

بلغت مشتريات حكومة الولايات المتحدة من السلع والخدمات عام 1929 مايساوي 8.2 بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في حين بلغت 21.6 بالمائة عام 1976. ولقد تحققت معظم هذه الزيادة في أوائل الخمسينات ومنذ ذلك الوقت فقد تراوحت النسبة بين أدنى مستوى يصل الى 20.4 بالمائة من الناتج القومي الاجمالي عام 1964 الى أعلى مستوى وهو 22.4 في عام 1975. وتمكس معظم التغيرات في الانفاق الحكومي التغيرات في الانفاق العسكري أساساً. ومع ذلك فقد وصلت مشتريات الحكومة - اثناء الحرب العالمية الثانية - الى مستوى غير اعتيادي يصل الى 45.9 بالمائة من اجمالي الناتج القومي (وذلك في عام 1944) ثم انخفضت بعد 1945 الى مستوى منخفض يصل الى 13.3 بالمائة عام 1950 (مباشرة قبل اندلاع الحرب الكورية ، وعند الحرب الباردة) .

ومنذ أوائل الخمسينات بدأت المشتريات الاتحادية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي - في الانخفاض من 13 بالمائة عام 1954 الى 7.9 بالمائة عام 1976 بينما اتجهت المشتريات الحكومية للولايات والمحليات الى الارتفاع وبصورة مستمرة (وذلك من 6.8 بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في سنة 1953 الى 3.7 بالمائة في سنة 1976) .

ان التقلبات في حجم المشتريات الحكومية وكما توضح هذه الارقام ، كانت واضحة وخاصة تلك التقلبات التي ارتبطت بالتغيرات في الانشطة العسكرية . ولكن من الناحية الاخرى يمكن اعتبار المشتريات الحكومية اقل عرضة للتغيرات بصورة نسبية من الانفاق الاستثماري واكثر عرضة للتقلبات من الانفاق الاستهلاكي .

وحيث ان التغيرات في المشتريات الحكومية هي نتيجة لعوامل سياسية فانه يمكن اعتبارها عناصر تلقائية او خارجية بشكل اساسي في الطلب الكلي . وعلى الرغم من انه يتم تحديد وتعديل حجم الانفاق الحكومي - على الاقل انفاق الحكومة الفيدرالية - بناء على اسباب مرتبطة بحالة الاقتصاد ، فاننا لانستطيع ان نتوصل الى علاقة ما تربط بين التغير في المتغيرات الاقتصادية وبين التغير في المشتريات الحكومية ان مثل هذه العلاقة ان وجدت - فهي علاقة غير عادية ومن الصعب التنبؤ بها بدرجة كبيرة بحيث يمكن ادخالها في نموذج اقتصاد كلي - على الاقل في نموذج (وصفي) ومع ذلك فانه يوجد بعض الاهتمام في استخدام نماذج معيارية Normative Models تتناول الاشكال المثلى للتغيرات في الانفاق

الحكومي والعناصر الاخرى في الميزانية الحكومية سواء في الناحية النظرية او حتى في التطبيق العملي في المستقبل .

عناصر الانفاق الحكومي الاخرى التي تؤثر في الطلب الكلي :

Other Government Expenditures Affecting Aggregate Demand

ان مشتريات السلع والخدمات التي تمثل طلباً مباشراً على الناتج القومي لاتمثل كل الانفاق الحكومي . وعلى الرغم من انها الانفاق الحكومي الوحيد الذي يمثل احد المركبات المباشرة في الناتج القومي فانها مع ذلك ليست الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الحكومة التأثير على الطلب الكلي . ان التحويلات المدفوعة تعتبر الان عنصراً كبيراً وسريع النمو في الانفاق الكلي وكذلك عنصراً كبيراً وسريع النمو في الدخل المتاح للانفاق ومن ثم تؤثر في مشتريات المستهلكين ونجد انه في الولايات المتحدة ان التحويلات الفيدرالية قد ارتفعت من خمس المشتريات الفيدرالية في 1953 الى مستوى 1.3 ضعف هذه المشتريات عام 1976 . وفي نفس الوقت فقد زادت ايضاً تحويلات الولايات والحكومات المحلية ، ولكن اقل بكثير من الزيادات التي طرأت على مشتريات هذه الحكومات وتمثل الان حوالي 15 بالمائة من حجم هذه الاخيرة . ويوجد عنصر آخر يتزايد بسرعة من عناصر الانفاق الفيدرالي وهو لايمثل عنصراً من عناصر الناتج القومي . ويتمثل هذا العنصر في الهبات المساعدة للولايات والحكومات المحلية . ومع ذلك فان هذا العنصر يختفي اذا اخذنا في الاعتبار الانفاق الاجمالي لكل الولايات والحكومات المحلية ومن ثم فان اي تحليل على المستوى الكلي يمكن ان يهمل هذا العنصر . والعنصر الاخير في الانفاق في حالة الحكومة الفيدرالية - هو مدفوعات الفائدة على القروض . وحيث ان لهذا العنصر طابع التحويلات ، فاننا سوف نتناول فقط نوعين من الانفاق الحكومي هما المشتريات الحكومية والتحويلات (بما فيها مدفوعات الفائدة) .

وعلى الرغم من أننا قد ذكرنا من قبل انه ليس من المفيد التفكير في المشتريات الحكومية في اي شكل اخر ماعدا كونها متغيراً تلقائياً فانه سوف يكون من المفيد بل ومن المهم ايضاً ان نعتبر حجم التحويلات متوقفاً على الاقل في جزء هام منها - على المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى ويمكننا ان نفترض في نموذج بسيط انه في الاجل القصير ، فان التحويلات ترتبط بعلاقة خطية وعكسية مع حجم الناتج القومي الاجمالي بحيث انه مع كل زيادة او نقص في حجم الناتج القومي الاجمالي

فانه يحدث نقص او زيادة مقدارها (X) في التحويلات . وحالياً في الولايات المتحدة فإن مقدار (X) هذه حوالي 0.035 بحيث اذا كانت الزيادة في الناتج القومي مثلاً مقدارها بليون دولار فإنه سوف يحدث انخفاض مقداره (0.035 بليون دولار) في التحويلات الحكومية (وقد يكون من المفيد ان نربط بين التغيرات في التحويلات والتحركات في الناتج القومي الممكن ولكن حتى نبقى على بساطة النماذج فإننا سوف نستخدم العلاقة المبسطة). ومع ذلك فإنه يجب الاشارة الى ان العلاقة المباشرة بين التحويلات والناتج القومي تبقى صحيحة ما لم يحدث تغيير في القوانين التي تحكم هذه التحويلات ، ولقد ادت التغيرات المستمرة في القوانين التي تؤدي الى زيادة حجم التحويلات (في الولايات المتحدة) الى ظهور اتجاه قوي معاكس لاتجاه العلاقة بين التحويلات وبين الناتج القومي (والتي تقرر أن التحويلات تنخفض مع زيادة الناتج) . وبالإضافة الى ذلك فلقد ظهرت تغيرات قانونية خصوصاً خلال فترات الكساد أدت الى زيادة حجم التحويلات بمقادير اكبر من تلك التي كان يمكن ان تزداد بها طبقاً للعلاقة المباشرة بينها وبين الناتج القومي . وسوف نعالج مثل هذه التغيرات القانونية كمتغيرات تلقائية .

الضرائب وميزانية الحكومة

Taxes and the Government Balance

من الواضح ان الضرائب ليست عنصراً من عناصر الطلب الكلي ولكنها مع ذلك تؤثر على الناتج القومي الاجمالي من خلال طريقتين الاولى ، ان كل الضرائب تؤدي الى تخفيض الدخل المتاح للاتفاق بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي ومن ثم تؤثر مباشرة على الانفاق الاستهلاكي وبالإضافة الى ذلك فإن حقيقة ان الضرائب تؤدي الى تخفيض الدخل المتاح للاتفاق تعني ايضاً أنها قد تؤثر على حوافز العمل والادخار والاستثمار ، ومن ثم تؤثر على الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري ويمكن للفرد ان يوافق على وجود التأثير على الحوافز ولكن بدون الاعتقاد بأنها مهمة . وعلى العكس من ذلك فإن تأثير الضرائب على الطلب الاستهلاكي هو تأثير قوي ولا يمكن تجاهله .

ونجد ان معظم الضرائب - في الولايات المتحدة - هي ضرائب مباشرة اي انها تفرض على الدخل وليست ضرائب غير مباشرة اي تفرض على السلع والخدمات او على الملكية . وتمثل الضرائب على الدخل الشخصي حوالي 30 بالمائة من اجمالي

ايرادات الحكومة في حين تمثل الضرائب على ارباح الشركات حوالي 15 بالمائة . والضرائب على الاجور حوالي 20 بالمائة وما تبقى هي ضرائب غير مباشرة ، مثل الضرائب على المبيعات ومختلف أنواع الرسوم والضرائب على الملكية .

ويمكن معالجة الضرائب بصورة صحيحة مثلها مثل التحويلات - وذلك بالنظر اليها كمتغير داخلي عند أية نقطة من الزمن وذلك نظراً لان قيمتها تتغير بصورة مباشرة . مع حالة الاقتصاد ككل ، ولكن في اتجاه معاكس لاتجاه التغير في التحويلات . وفي اطار معالجة بسيطة للضرائب فإنه من الممكن النظر الى الحجم الكلي للضرائب كمتغير يتوقف على الناتج القومي الاجمالي على الرغم من ان بعض النماذج التفصيلية قد تقوم بدراسة الضرائب بشكل أفضل وكما هو الحال في التحويلات فإنه يوجد هنا ايضاً نوع من التغير التلقائي في كل وقت يحدث تغير في القوانين التي تحكم الضرائب . ومن ناحية المبدأ فإن مثل هذه التغيرات القانونية يمكن ان تؤدي ليس فقط الى تغير في حجم الضرائب وانما ايضاً الى تغير في ميل دالة الضرائب الكلية وذلك على الرغم من ان معظم النتائج الحديثة قد اوضحت بشكل يدعو الى الاستغراب ان مثل هذه التغيرات ذات تأثير ضئيل على ميل الدالة والذي يمكن تقديره الان في الولايات المتحدة بشكل يقترب من 0.3 بمعنى ان من كل بليون دولار زيادة او نقصان في الناتج القومي يؤدي الى تغير في الضرائب بمقدار 300 مليون دولار .

وعلى هذا وكما اشرنا من قبل (في الفصل الثاني) فان نماذجنا المبسطة تستخدم فقط هيكلاً مبسطاً للحسابات الحكومية المجمعة والتي تأخذ في الاعتبار العناصر التالية فقط :

G	مشتريات الحكومة من السلع والخدمات
Tr	التحويلات الحكومية
(G + Tr)	الانفاق الحكومي
Tx	الضرائب
$G + Tr - Tx = Def$	العجز الحكومي

ومع ادخال الحكومة في النماذج فان التوضيح الجبري والهندسي للنموذج يصبح اكثر تعقيداً ويصبح تعريف الناتج القومي الآن كما يأتي :

$$Y \equiv C + I + G \quad (18)$$

سريعة. وبالإضافة الى ذلك (وكما اشرنا سابقاً) فإنه من الواضح ان التغيرات الاخيرة في قوانين الضرائب والتحويلات الفيدرالية قد اثرت في مستوى الدخل بشكل كبير من تأثيرها في ميل الدالة.

نظام الضريبة الصافية والدخل المتاح للانفاق

The «Net - Tax» System and Disposable Income

وعلى الرغم من انه من الممكن ان نحلل الاقتصاد الكلي باستخدام الدخل المتاح منفصلة عن دالة التحويلات الا انه من الايسر ان ندمج هاتين - الدالتين في دالة واحدة تعبر عن المتغير الذي يمكن ان نسميه الضرائب الصافية Net Tax والذي يمكن التعبير عنه كما يأتي:

$$T = T_0 + Tr$$

$$T = T_0 + nY - q - rY \quad \text{أو}$$

$$T = T_0 + nY \quad \text{أو}$$

$$T = T_0 + (n - q)Y \quad \text{حيث}$$

وفي اقتصاد مماثل لاقتصاد الولايات المتحدة عندما تكون (m) موجبة فإن (n) تصبح بشكل واضح سالبة. ومع استخدام التعريفات السابقة لكل من (n) و (r) فإننا نجد ان (n) موجبة وعملياً اقل من الواحد الصحيح. ولما تم ذكرها بالفعل فإننا سننظر الى اي تغيرات في القوانين على انها تغيرات في رفع الضرائب او تخفيض التحويلات اي تؤدي (جبرياً) الى زيادة (n) ولغرض التبسيط فإننا سنفترض ان (n) ثابتة حتى ولو كانت سالبة. (1)

وبالمصادفة فإن فكرة دمج الضرائب والتحويلات في دالة واحدة هي بالضبط الضرائب هي ليست فكرة نابغة فقط عن قناعة لاغراض التحليل بل ان ذلك قد يرجع ايضاً الى اننا نجد انه من المفيد في حالات كثيرة ان ندمج التحويلات كضرائب سالبة او ان ننظر الى الضرائب كتحويلات سالبة. والاقتراحات الخاصة باحلال مفهوم «ضرائب الدخل السالبة محل بعض التحويلات» تتضمن تماماً هذا الارتباط. ان كل من الضرائب والتحويلات لها نفس الحاشية وهي انها تبادل بين الحكومة والافراد والتي لا تتضمن بصراحة احلال واحد محل

حيث Y هي الناتج القومي الصافي NNP بالاسعار الثابتة G مشتريات الحكومة بالاسعار الثابتة.

ويختلف الان كل من الدخل الصافي NI الدخل المتاح للانفاق DI عن الناتج القومي الصافي ولا يصبح في امكاننا استخدام الرمز Y للتعبير عنها جميعاً. وسوف نستمر الآن في اعتبار Y معبرة عن الناتج القومي الصافي (NNP) (ونهمل (NI) ثم نعتبر ان الدخل المتاح للانفاق DI كما يأتي:

$$DI = Y - Tx + Tr \quad (19)$$

وسنفترض ان كلا من الضرائب والتحويلات هي متغيرات بمعنى ان كلا من الضرائب والتحويلات تتغير مع التغيرات في (Y) . وإذا افترضنا ان العلاقة هي علاقة خطية فإنه بالنسبة الى الضرائب نجد ان:

$$Tx = m + nY$$

والثابت (m) هنا في دالة الضرائب (على الاقل بالنسبة الى الولايات المتحدة) هو سالب بالتأكيد. في حين ان الميل (n) هو موجب واقل من الواحد الصحيح. وهو يمثل «معدل الضرائب الحدي» marginal Tax rate وذلك لانه اذا زادت Y فان الضرائب لا تستوعب كل هذه الزيادة في الدخل.

وسنفترض ايضاً انه بالنسبة الى التحويلات العلاقة:

$$Tr = q + rY$$

ويكون الثابت (q) موجباً والميل (r) عدد صغير سالب وهو يمثل المعدل الحدي الذي تخفض به التحويلات اذا زاد الناتج القومي. وهو عددياً اقل من الواحد الصحيح لانه اذا ارتفع (Y) فان التحويلات لا تخفض بصورة كافية بحيث تبقى على الدخل مضافاً اليها التحويلات ثابتة (او عندما يخفض (Y)) فان التحويلات لا تزيد بحيث تغطي كل الانخفاض او حتى جزءاً كبيراً منه - والذي حدث في الدخل). وسنفترض هنا لغرض التبسيط ان الثوابت (m) و (q) تتغير نتيجة للتغير في القوانين. ولكن هذا التغير في القوانين لا يؤدي الى تغير في (n) و (r) لكل من هاتين الدالتين.

وبطبيعة الحال فإن التغيرات القانونية في انظمة الضرائب والتحويلات يمكن ان تؤثر في كل من مستويات وميول دوال الضرائب والتحويلات. ولكن معالجة ذلك رياضياً على الاخص عندما يحدث تغير في ميل الدالة يصبح امراً معقداً بصورة

ويمكن تصوير المضاعف الذي يطبق لأي تغير في الاستثمار (مضاعف الاستثمار) من المعادلة رقم (22) على أنه يساوي الكسر الآتي :

$$\frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}$$

بمعنى أن أي زيادة (أو نقصان) في الاستثمار (I) (الذي يظهر بين القوسين على الجانب الايمن في المعادلة رقم (22) تؤدي الى زيادة (أو نقصان) في الناتج القومي تساوي $1/[1 - c_1(1 - t_1)]$ مضروباً في مقدار الزيادة (النقص) في الاستثمار. وقيمة هذا المضاعف هي أقل من قيمة المضاعف في حالة عدم وجود الحكومة وبالتالي ظهور الضرائب والتحويلات كمتغيرات. فمثلاً إذا كانت $c_1 = 0.75$ ولم يكن هناك حكومة فإن المضاعف يصبح مساوياً 4. أما في حالة وجود الحكومة وإذا كانت $t_1 = 0.20$ تساوي 0.20 فإن المضاعف $[1/(1 - 0.75(0.8))]$ وهو يساوي 2.5 في هذه الحالة. وعلى هذا فإنه في حالة عدم وجود حكومة فإن زيادة في الاستثمار مقدارها 10 مثلاً تؤدي الى زيادة في الناتج مقدارها 40. أما مع وجود الحكومة فإن هذه الزيادة نفسها في الاستثمار تؤدي الى زيادة في الناتج مقدارها 25 فقط. وحتى يمكن شرح هذا الفرق فإننا في حاجة الى الأخذ في الاعتبار بصورة أوسع وأشمل معنى وطبيعة مفهوم المضاعف. ونسأل عن لماذا وكيف أن زيادة مقدارها 10 في الانفاق الاستثماري يمكن ان تؤدي الى زيادة مقدارها 40 (أو 25) في الناتج القومي والانفاق الكلي؟ حل يمكننا أن نشرح بكلمات «منطق» المضاعف.

وفي واقع الامر فإنه من الواجب علينا ان لانتحدث عن المضاعف بشكل «مطلق»، وذلك لاننا سوف نحسب بعد وقت قصير أنواعاً أخرى من المضاعفات فمثلاً مضاعف تخفيض في الضرائب ولكل منها قيمة مختلفة وهذا المضاعف الذي تناوله الان يجب ان يطلق عليه مضاعف الاستثمار الخاص Private Investment Multiplier حيث أن هذا المضاعف يطلق بالنسبة الى التغيرات في الاستثمار. ومع ذلك فإن التمعن في المعادلة رقم (22) يظهر لنا ان مضاعف المشتريات الحكومية Government Purchase Multiplier سيكون له نفس قيمة مضاعف الاستثمار الخاص ومع ذلك فهذه المفاهيم ماهي الا مفاهيم وصفية. ومع ذلك ونظراً لأن هذين المضاعفين يعكسان مدى رد فعل الانفاق الاستهلاكي نتيجة لتغير في المتغيرات الاخرى فإنها يسميان أيضاً بمضاعف الاستهلاك Consumption Multiplier وهذا ما يضيف الى الخلط الحاصل. وفي الواقع فإنه

قد يكون من المناسب عدم اعطاء هذه الكسور أي أسم على الاطلاق. ويمكن أن تضيف هنا الى ان الاهتمام بمفهوم المضاعف في ذاته ليس فقط غير ضروري وإنما قد خلق دائماً نوعاً من الخلط اكثر من التوضيح. ومع ذلك فإن مفهوم التأثيرات المضاعفة للتغيرات التي تحدث في بعض المتغيرات له بعض المزايا التدريسية. ان هذا المفهوم يؤدي الى تضخيم بعض العلاقات أنه يؤدي بالافراد الى أن يسألوا الاسئلة التي تساعد على تفهم كيف يعمل الاقتصاد (8)

وحتى يمكن شرح كيف يمكن ان تظهر هذه التضاعفات وذلك بكلمات فإننا في حاجة الى استخدام تحليل «عدم التوازن» بدلاً من تحليل «التوازن» فمثلاً اذا كان في الاقتصاد موارد عاطلة وزاد رجال الاعمال من شرائهم للمصانع والمعدات أو اذا قامت الحكومة بزيادة شرائها من الناتج فإن ذلك يتطلب انتاجاً أكثر لمقابلة الزيادة في الطلب الجديد. من ثم فإن عدداً جديداً من العمال سوف يتم استخدامهم لانتاج هذه الزيادة في الناتج وكذلك لانتاج المواد اللازمة لهذا الانتاج أيضاً. وسيحصل هؤلاء العمال على أجور جديدة، وسيحقق البائعون أرباحاً اضافية. وستحول معظم هذه الايرادات الجديدة الى دخل متاح للانفاق على الرغم من أن جزءاً منها سوف يتسرب في شكل ضرائب اضافية، وسوف يرغب الافراد الذين حصلوا على هذا الدخل الاضافي - وهم في استطاعتهم الان أن يقوموا بذلك - في شراء سلعاً استهلاكية جديدة. وسوف يؤدي ذلك الى استخدام عمال جدد يحصلون على اجور جديدة وأرباح جديدة. ويقوم الافراد الذين يحصلون على هذه الدخول الاضافية بزيادة استهلاكهم (بعد دفع الضرائب الاضافية) مما يؤدي الى خلق ناتج جديد ودخول جديدة في شكل سلسلة لانهاية ولكن متناقصة بسرعة كبيرة. وعندما تنتهي هذه العمليات بصورة كاملة فإن الاضافة الكلية الى الناتج سوف تكون أكبر من الانفاق الاصلي بشكل واضح وهي في الواقع اضاعاف هذا الانفاق.

(8) ان القصة المحببة الى المؤلف حول الرئيس جون ف. كندي يمكن ان تكون مناسبة هنا. والقصة هي ان الرئيس كندي كان يحاول في أوائل العام 1963 ان يقنع الكونجرس والبلد للقيام بتخفيض كبير في الضرائب وذلك من اجل تحقيق زيادة في الناتج القومي وتخفيض مستوى البطالة وفي احد الايام اتصل سكرتير الرئيس كندي بالمؤلف - الذي كان أحد أعضاء مجلس المستشارين الاقتصاديين - واخبره بأنه نظراً لغياب رئيس المجلس والتر هيلر فإن الرئيس يريد ان يراه. وعندما وصل المؤلف الى مكتب الرئيس سأل الرئيس «جاري ندر» أشرح لي مرة أخرى المضاعف لقد فهمته مرة ولكنني نسيت ذلك. وبعد ذلك فإن الرئيس لم ينس أبداً كيف أن تخفيضاً في الضرائب مقداره 10 بليون دولار يكن ان يؤدي الى زيادة مقدارها 20 بليون دولار تقريباً في الناتج القومي وكان مسروراً جداً لشرح ذلك الى رجال الاعمال واعضاء الكونجرس.

ولكن ماهو عدد هذه الاضعاف أن ذلك سوف يتوقف كما تخبرنا المعادلة - على قيمة كل من (c_1) , (r_1) فكلما كانت (c_1) مرتفعة وكانت (r_1) منخفضة كلما زاد هذا العدد حيث أن ميل دالة الاستهلاك (C_1) يخبرنا عن النسبة التي سيتم انفاقها على الاستهلاك من اية زيادة تحدث في الدخل المتاح للاتفاق. وكلما زادت هذه النسبة كانت (الحلقة الثانية) من الانفاق التي شرحناها الآن أكبر. كما يوضح لنا الميل (r_1) للمدى الذي تمتص به الحكومة الإيرادات الجديدة - المتولدة من الإنتاج الإضافي - وذلك قبل وصولها الى المستهلكين، وكلما كانت هذه النسبة (r_1) منخفضة في كل حلقة من حلقات الانفاق الإضافي (ثم الدخل الإضافية المتحصلة) كلما زادت النسبة $(1-r_1)$ التي تصبح متاحة لاعادة انفاقها على سلع الاستهلاك، ثم تكبر الحلقة الثانوية من الانفاق، وعلى هذا المعامل $c_1(1-r_1)$ يمثل المعدل الذي يتزايد به الاستهلاك كلما زاد الناتج القومي. وكلما كان هذا المعدل كبيراً كانت الزيادة النهائية في الناتج والدخل كبيرة. ويمكن ان يسمى هذا المعامل 'الميل الحدي لاستهلاك الناتج القومي'. وهو يوضح كيف يتزايد الاستهلاك مع تزايد الناتج (Y) . وعلى هذا فإن المقدار $1 - c_1(1-r_1)$ يمثل الميل الحدي للتوقف عن طلب الناتج القومي وهو ما يسمى في بعض الاحيان 'الميل الحدي للتسرب'. من تيار الدخل (الى الادخار، الضرائب المرتفعة أو التخفيض في التحويلات). وكلما كانت هذه التسربات منخفضة أي كلما كان هذا الميل $[1 - c_1(1-r_1)]$ منخفضاً كان المضاعف أكبر.

وقبل ان نتطرق الى النتائج التي تترتب على السياسة المالية في هذا النموذج فاننا يمكن أن نتوقف لحظة من أجل أن نتمعن قليلاً في الثابت (c_0) الذي يظهر في دالة الاستهلاك والذي يظهر أيضاً في الحد الواقع بين القوسين في المعادلة رقم (22). وما يدل عليه هذا الثابت هو أن أي انتقال في دالة الاستهلاك (الى أعلى أو الى أسفل) سوف - يؤثر أيضاً على مستوى الناتج القومي (Y) ويشكل مضاعف لهذا التغير، وعلى الرغم من أننا نفترض أن دالة الاستهلاك هي دالة ثابتة بشكل مقبول فانه مع ذلك يمكن ان تتخيل حدوث تغيرات خارجية تؤدي الى نقل دالة الاستهلاك سواء الى أعلى وهو ما يوضح الرغبة في زيادة الاستهلاك في المتوسط - وكذلك في ادخار أقل من قبل، أو الى أسفل وهو ما يوضح الرغبة في استهلاك أقل - في المتوسط - وادخار أكثر من قبل، وذلك عند كل مستوى من مستويات الدخل والناتج. وإذا افترضنا أن (G) ثابتة، فإن انتقال الدالة الى أعلى يؤدي الى زيادة الدخل والاستهلاك والتوظيف والانتقال الى مستوى توازني أعلى مع الابقاء

على الادخار الفعلي ثابتاً حتى ولو كان السبب الاساسي هو الرغبة في تحقيق ادخار أقل من قبل. في حين أن انتقال الدالة الى اسفل يؤدي الى انخفاض الدخل والاستهلاك والتوظيف والانتقال الى مستوى توازني منخفض مع الابقاء (مرة أخرى) على الادخار الفعلي ثابتاً حتى ولو كان السبب الاساسي هو الرغبة في تحقيق ادخار أكبر من قبل ويمكن تناول جبر هذا الانتقال في دالة الاستهلاك بسهولة وذلك باستخدام النموذج الذي تم تطويره فيما سبق.

العرض الهندسي للنموذج

Graphical Representation of the Model

ويحاول الشكل رقم (6-7) عرض النموذج باستخدام الرسم توصيف واستعراض هذا النموذج الذي تناولناه من قبل. وهو في واقع الامر شكل معقد الى حد ما وهذا ما يجعل المعالجة الجبرية ضرورية، ويمكن فهم هذا الشكل فقط بعد الرجوع مرة اخرى الى الشكل رقم (6-6) وذلك لاستعادة معرفة كيفية تحديد الدخل المتاح للاتفاق (DI) من دالة الضرائب الصافية (T) . ويبدأ الشكل رقم (6-7) من دالة الدخل المتاح للاتفاق (DI) الذي ظهر في الجزء الاسفل من الشكل رقم (6-5)، وتمثل المنطقة الداكنة نفس المعنى في كل من الشكلين أي أنها تشير الى وجود فائض تحويلات على الضرائب والعكس بالعكس، وحيث ان الاستهلاك (C) يتوقف على الدخل المتاح للاتفاق (DI) وهو يساوي الدخل المتاح للاتفاق مضافاً اليه عدم الادخار (وذلك عند مستويات الدخل المنخفضة) او يساوي (DI) ناقصاً الادخار (وذلك عند مستويات الدخل المرتفعة) فاننا نستطيع ان نرسم دالة الاستهلاك (C) وذلك بطرح الدالة للمكاملة لها (وهي دالة الادخار) من الدخل المتاح للاتفاق (DI) . وعلى هذا فان المسافة العمودية بين منحنى كل من (DI) و (C) تمثل عدم الادخار (على اليسار) والادخار (على اليمين) وكل منهما مظلمة بشكل خفيف. وفي المنطقة التي تتداخل فيها المنطقة الداكنة مع المنطقة المظلمة بشكل خفيف فان (DI) يفوق الناتج (Y) وذلك بمعنى أن نظام الضرائب يضيف الى الدخل بصورة عامة ولكن (C) أقل من (DI) بمعنى وجود ادخار موجب.

وتمثل (I_0) مقدار أولى للاستثمار (التلقائي) وهو ثابت بصرف النظر عن مستوى الدخل، في حين تمثل (I_1) مقداراً أكبر من الاستثمار في وقت آخر (G_0) هي حجم مشتريات الحكومة.

انه من الممكن نظرياً توضيح الأثر في (T) دالة الضرائب الصافية أيضاً إلا انه من ناحية التطبيق سوف يكون من الصعب الحصول على نتائج مقارنة بواسطة الرسم . وكذلك فان التغيرات في ميل دالة الاستهلاك أو ميل دالة الضرائب تصبح معقدة كثيراً عند توضيحها بالرسم . (والعرض الهندسي البديل باستخدام (S), (I), (T)) يمكن ان يتعرض الى اخطاء جسيمة في المفاهيم او يكون سبباً في الخلط وعدم الوضوح خاصة اذا اردنا ادخال اي عمليات ذات اهمية . وباختصار فان التحليل الجبري لهذا النموذج هو اسهل بكثير من التحليل الهندسي .

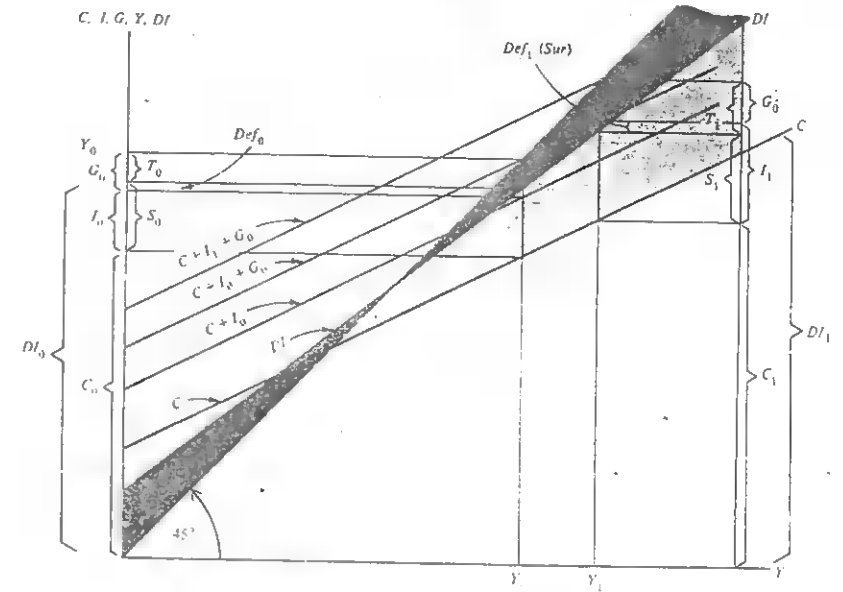
التسربات الاخرى من التدفق الدائري :

Other Leakages from the Circular Flow

نجد في النموذج الذي تناولناه الان ان الفرق الوحيد الممكن بين الناتج (Y) وبين الدخل المتاح للاتفاق (DI) يتكون من الضرائب والتحويلات . ولكن في اقتصاد حقيقي فانه توجد عناصر اخرى كثيرة تؤدي مع الضرائب والتحويلات - الى الاختلاف بين الناتج (Y) والدخل المتاح للاتفاق (DI) . ويظهر الجزء الاكبر من هذا الاختلاف نتيجة لوجود الشركات الكبيرة والتي تحول ارباحها (بعد خصم الضرائب) بصورة ذاتية وفوراً الى ارباح موزعة ثم تصبح دخلاً متاحاً للاتفاق للمستهلكين .

وتوجد هناك اسباب كثيرة ليس بنا في حاجة الى التوقف هنا لمعرفة تؤدي الى ظهور حقيقة مهمة وهي انه على الرغم من ان الدخل القومي الصافي NNP او الاجمالي يتغيران بشكل متناسب مع التغير في الناتج الممكن (Yp) فان ارباح الشركات تميل الى ان تزداد بشكل يبتعد كثيراً عن ان يكون متناسباً مع التغير في ناتج القومي الصافي NNP والعلاقة ليست بصورة عامة علاقة منتظمة . ولكن في بعض الحالات الخاصة فان ربع او ثلث (ويمكن اكبر من ذلك) التغيرات في الناتج القومي الصافي في الاجل القصير تنعكس في شكل زيادة في ارباح الشركات (قبل الضرائب) ولقد ادخلنا في النموذج - بطبيعة الحال - اي التغيرات في ارباح الشركات على الضرائب وذلك بصورة كاملة .

ونظراً لان كل من التأثير الحدي للناتج على ارباح الشركات ومعدل الضرائب الحدي على ارباح الشركات (على الاقل في الولايات المتحدة) مرتفعان - حيث



شكل رقم 6 - 7

ولنتناول الآن الحالة عندما يكون فيها الاستثمار (I) مساوياً للمقدار (I_0) اي $I = I_0$. في هذه الحالة فان الطلب الكلي يتمثل بالمنحني $C + I_0 + G_0$ (وهو مواز لمنحني دالة الاستهلاك (C)) . ويتحدد المستوى التوازني للناتج والدخل عندما يتقاطع هذا المنحني مع المنحني القطري ذي الزاوية التي مقدارها 45 اي عندما يتساوى الناتج والدخل مع الطلب الكلي $(Y = C + I_0 + G_0)$ ويحدث ذلك عند النقطة (Y_0) . ويمكن قراءة مستويات الاستهلاك (C_0) والاستثمار (I_0) ومشتريات الحكومة (G_0) المرتبطة بهذا المستوى التوازني على المحور العمودي (على اليسار) . وإلى اليسار أيضاً يمكن قراءة مستويات (DI) عند المستوى (Y_0) وايجاد مستوى الادخار (S_0) (والذي يظهر بواسطة المنطقة المظلمة بشكل خفيف) . كما يمكن ان نقرأ أيضاً مستوى الضرائب الصافية (التي تظهرها المنطقة الداكنة) والعجز الحكومي $(G - T_0)$. ويظهر في الشكل مستوى توازني آخر مرتبط بالمستوى (I_1) من الانفاق الاستثماري . ويتضمن هذا المستوى التوازني مستويات اعلى ليس فقط للاستثمار (I) والناتج (Y) . وانما أيضاً لكل من الدخل المتاح للاتفاق (DI) والاستهلاك (C) والادخار (S) والضرائب (T) وكذلك عجز حكومي أقل والذي يتحول الآن الى فائض . ومن السهل أيضاً في هذا الشكل توضيح اثر التغير في (G) مع ثبات (I) او اثر انتقال دالة الاستهلاك (C) مع بقاء كل من (I) و (G) ثابتة . وعلى الرغم من

يصل هذا الاخير الى حوالي 40 بالمائة فإن التغيرات في تحصيل ضرائب الارباح على الشركات تمثل جزءاً ليس صغيراً من التغيرات في شكل ضرائب عندما يزداد الناتج القومي الصافي NNP ومع اننا - ونعيد ذلك مرة اخرى - قد اخذنا في الاعتبار كل التغيرات الممكنة الناتجة عن الضرائب في دالة الضرائب T الا اننا وحتى هذه النقطة لم نأخذ في الاعتبار حقيقة أن الجزء المتبقي من أرباح الشركات (اي بعد خصم الضرائب) ولا يدفع بصورة اتوماتيكية ذاتية الى حملة الاسهم (في شكل ارباح موزعة) حتى يتحول الى دخل متاح للاتفاق. وباختصار شديد ومبسط فإن الارباح الموزعة كنسبة حدية من ارباح الشركات (بعد خصم الضرائب) هي نسبة منخفضة جداً - ربما لا تتعدى في الاجل القصير نسبة 0.1 او 0.2 وبالتالي وعندما يزداد الناتج القومي الاجمالي فانه يحدث زيادة كبيرة في ارباح الشركات سواء قبل او بعد الضرائب ومع ذلك فإن جزءاً صغير من هذه الزيادة ينعكس في الدخل متاح للاتفاق وبدلاً عن ذلك فانه يحدث تسرب كبير من دائرة التدفق في شكل الارباح غير الموزعة. وقد يكون لهذا التسرب تأثير ايجابي على الاستثمار (والتي سوف لا نأخذها في الاعتبار هنا) الا ان لهذا التسرب أثراً سلبية محسوسة على الانفاق الاستهلاكي. ويؤدي ذلك الى تخفيض كبير في تأثير المضاعف من خلال تخفيض التقلبات التي تحدث في الانفاق الاستهلاكي بالنسبة للتغيرات التي تحدث في الناتج.

ومن الممكن بطبيعة الحال - وايضاً من المفيد في مجالات كثيرة - أن - نبسط ذلك بدمج كل من التغيرات المالية وغير المالية التي تمثل الفرق بين الناتج القومي الصافي والدخل متاح للاتفاق في دالة واحدة للتغيرات هي الدالة L التي يمكن ان تحل محل الدالة T التي استخدمت حتى الآن. وتلخص هذه الدالة التغيرات التي تظهر في شكل ضرائب تحويلات وارباح غير موزعة وبعض التغيرات المختلفة الاخرى. ويمكن تعريف هذه الدالة كما يأتي:

$$L = Tx - Tr + U$$

حيث U تمثل الارباح غير الموزعة (والتغيرات المختلفة الاخرى) واذا افترضنا الآن العلاقات الخطية الآتية:

$$Tx = m + nY$$

$$Tr = q + rY$$

$$U = w + uY$$

(9) حيث ان الارباح تكون سالبة حتى ولو كان الناتج مازال موجباً فان (w) لا بد ان تكون سالبة.

نجد عندئذ ان:

$$L = (m - q + w) + (n - r + u)Y$$

التي يمكن تبسيطها الى:

$$L = t_0 + t_1 Y$$

حيث

$$t_0 = m - q + w$$

$$t_1 = n - r + u.$$

ونظراً لان (w) (وهي الجزء الثابت في الدالة U) هي سالبة في الواقع (على الاقل فيما يخص الولايات المتحدة) وان q موجبة

فإن (t_0) في دالة التغيرات هي عدد سالب بالتأكيد. ومن ناحية اخرى، نجد ان (t_1) موجبة وهي في الواقع التطبيقي اقل من الواحد الصحيح وبالتالي فانه اذا افترضنا ان

فان

$$DI = Y - L$$

$$DI = -t_0 + (1 - t_1)Y \quad (21)$$

واذا كانت

$$Y = C + I + G \quad (18)$$

فاننا نحصل على Y التوازنية كما حصلنا عليها من قبل كما يأتي:

$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}(c_0 - c_1 t_0 + I + G) \quad (22)$$

والاختلاف الوحيد الذي يظهر بين هذه المعادلة والمعادلة السابقة هو في معنى (t_1) والذي اتسع الآن ليشمل التغيرات غير المالية.

وحتى نستطيع اظهار الاهمية النسبية للتغيرات المختلفة فاننا يمكن ان نرجع الى الدراسة التي قام بها Arthur Okun (التي كان هدفها توضيح وقياس الآثار الاقتصادية لتخفيض الضرائب عام 1964). وفي هذه الدراسة استطاع Okun ان يطور بعض وسائل التقدير الاحصائية التطبيقية البسيطة للعلاقة في ذلك الوقت اي منتصف الستينات بين الناتج القومي الاجمالي والدخل متاح للاتفاق (DI) وتتضمن

(10) Arthur Okun: Measuring The Impact of the 1964 Tax Reduction, in W.W. Heller, ed. in W.L. Smith and

Perspectives on Economic Growth (Random House, 1968) Reprinted

R.L. Teigen: Readings in Money, Income and Stabilization Policy (R.D. Irwin)

الطبعة الثالثة 1970 ص 314 - 323

وكما هو واضح فإن قيمة المضاعف هي حول العدد والسؤال هو هل هذا تقدير جيد لقيمة مضاعف الاستثمار أو الانفاق الحكومي في الولايات المتحدة (11).

ملحق . APPENDIX

هل تعكس دالة الاستهلاك علاقة سببية عكسية فقط ؟

Does the consumption function reflects only reverse causation?

أشرنا في الفصل السادس الى ان مجرد الحصول على علاقة ارتباط احصائية بين الاستهلاك (C) والدخل المتاح للانفاق (DI) ... لا يبرهن بطبيعة الحال ، اي شيء ما يرتبط .. بالسببية .. وفي مثل هذه الحالة فإن اتجاه السببية قد يكون عكس الاتجاه الذي يتم افتراضه عادة حيث يمكن ان يكون الاستهلاك (C) محدداً لمستوى الدخل القابل للانفاق او ان تكون العلاقة السببية ذات اتجاهين او ان يتحدد كل من الاستهلاك (C) والدخل المتاح للانفاق (DI) بعامل آخر او مجموعة من عدة عوامل ، لا ترتبط فيما بينها بعلاقة سببية . وكل ما يمكن ان نستنتجه من دراستنا للبيانات هو ماذا كانت هذه البيانات متسقة او - غير متسقة مع تفسير مامقترح . ولكن يمكن لهذه البيانات ان تكون ايضاً متسقة بل قد تكون أكثر تناسقاً مع افتراض آخر .

(11) في التحليل السابق اعتمدنا شكل مشتريات لاسية وهم التسرب هو في شكل مشتريات وليس في ذلك هو اننا نفترض اقتصاد مفتوح ونوقع فيه لا يوجد اقتصاد مفتوح تماماً لعدم تجارة دولية أو تحركات رأس المال . وبالنسبة لبعض الاقتصاديات فإن التسرب الذي يحدث في شكل مشتريات يعتبر مهماً جداً . ومن السهل التعرف على طبيعة هذا النوع من التسرب فعموماً يرتفع و ينخفض الناتج القومي مع ما ترتب على ذلك من تغير في الانفاق الاستهلاكي فإن هذه الزيادة لاتتوجه ككل ناحية الانفاق على الناتج المحلي حيث يتم شراء بعض السلع الاستهلاكية مباشرة من الخارج (وهي قليلة مانعا الانفاق على - لغير لاغراض تجارية) ولكن الزيادة في مشتريات السلع الاستهلاكية من قطاع الأعمال تتضمن شراء سلع المصنعة كليا في الخارج (مثلا شراء السلع الاجنبية من قطاع التجارة) في حين نجد ان السلع الاستهلاكية الاخرى تكون مصنوعة كليا أو جزئيا من مواد يتم استيرادها من الخارج . فإذا زاد الدخل لتدبر الانفاق بمقدار دولار يؤدي الى زيادة في الانفاق الاستهلاكي بمقدار 90 سنت ولكن يتم انفاق ما قيمته 80 سنت فقط على سلع محلية فإن الميل الحدي للاستهلاك الفعال effective ليس 0.90 وإنما 0.80 فقط . ولكن مادامنا قد أشرنا الى هذه النقطة فسوف نستمر في تجاهلها فيما بعد .

وسائل التقدير التي استخدمها Okun التي سوف نبسطها أكثر هنا - الميل الحدي للتسرب الضريبي مساوياً لحوالي 0.302 والميل لتسرب التحويلات مساوياً 0.035 وميل التسرب للارباح غير الموزعة مساوياً لحوالي 0.15 وذلك من اي تغير في الناتج القومي - اي ان اجمالي التسرب يصل الى ما يساوي 0.487 من التغير في الناتج القومي الاجمالي . وعلى هذا فإن زيادة مقدارها بليون دولار في الناتج القومي او في الناتج القومي الصافي تتضمن زيادة في التهربات مقدارها حوالي 0.487 بليون دولار او زيادة في الدخل المتاح للانفاق مقدارها حوالي (1 - 0.487) = 0.513 بليون دولار . وإذا كانت هذه التقديرات صحيحة فإن النصف فقط من اي زيادة في الانفاق على السلع النهائية يعود الى المستهلكين في شكل دخل جديد متاح للانفاق مما يؤدي الى زيادة جديدة في الانفاق والتي تتمثل في الانفاق الاستهلاكي . ولقد قدر Okun الميل الحدي للاستهلاك بما يساوي 0.95 وإذا ادمجنا كل هذه التقديرات فإننا نحصل على مضاعف الانفاق الاستثماري (او مضاعف مشتريات الحكومة) كما يأتي :

$$\frac{1}{1 - 0.95(1 - 0.302 - 0.035 - 0.15)} = 1.95$$

ويمكن تصوير الشكل لكن تبسط من نموذج Okun لأعداد الولايات المتحدة في متعدد اشكال كما يأتي :

$$Y = C + I + G$$

$$DI = Y - Tr + Pr - U - X$$

$$Tr = -43 + 0.302Y$$

$$Pr = 35 + 0.035Y$$

$$U = -75 + 0.15Y$$

$$X = 31$$

$$C = 4 + 0.95Y$$

حيث (Y) هي الناتج القومي الاجمالي (I) لخرائب (Tr) التحويلات (U) الارباح غير موزعة (X) بعض العناصر الاخرى (ويضمن الانفاق) والتي لاتتوقف قيمتها على الناتج (Y) والتي يجب خصمها من الناتج للحصول على الدخل المتاح للانفاق .

وإذا كان كل مالدينا هو ماتظهره لنا علاقة الارتباط بين الاستهلاك والدخل المتاح للاتفاق ، فإن ذلك بالتأكيد لن يبرهن لنا أي شيء عن علاقة السببية بل على العكس وحيث أن (C) تمثل الجزء الأكبر من الدخل المتاح للاتفاق (DI) فإنه يجب أن تظهر لنا علاقة ارتباط قوية بين (C) و (DI) حتى ولو كانت (C) متغيراً عشوائياً⁽¹²⁾ . أو بعبارة أخرى فإن علاقة الارتباط بين (C) و (DI) التي نلاحظها يمكن أن تعكس اتجاهاً من السببية لايجري من (DI) الى (C) وإنما من (C) الى (DI) . والواقع فإن مثل هذا الاتجاه السببي قد سبق تضمينه في النماذج المبسطة التي تم استعراضها في الجزئين الثاني والثالث من الفصل السادس .

ولنأخذ على سبيل المثال هذه المعادلات من النموذج الذي يظهر فيه قطاع الحكومة :

$$DI = Y - T \quad (i)$$

$$T = t_0 + t_1 Y \quad (ii)$$

$$Y = C + A \quad (iii)$$

حيث A تمثل لنا الانفاق التلقائي الذي يتضمن كل من G, I. وبالتالي يمكن أن نشق DI كما يأتي :

$$DI = (1 - t_1)(C + A) - t_0 \quad (iv)$$

(12)

ولقد ناقش D.B.Suits بشكل موجع المناقشة التي ظهرت في الصفحة رقم 233 في الهامش في كتاب المؤلف (1961) *Macroeconomic Theory* أنه نظراً لتعريف الدخل المتاح للاتفاق بأنه يساوي الاستهلاك والادخار أي $DI = C + S$ فإن معامل الارتباط بين (C) و (DI) يجب أن يكون حوالي 0.90 حتى ولو كن كل من الاستهلاك والادخار متغيراً عشوائياً انظر مقالته .

The Determination of consumer expenditure:

A Review of present Knowledge, Research study One in Impacts of Monetary policy (a series of research studies prepared for the Commission on money and credit) Englewood cliffs, N.J., prentice Hall, p. 24

O.R. Kamerschen W.L. Johnson :

Macroeconomics : Selected Readings (Boston, Mass. 1970).

والمعاد طبعها في كتاب

ص 59 حتى ص 92 . ولكن ذلك غير صحيح . أنه من المتحيل أن يكون كل من S, C متغيراً عشوائياً حيث أن دخل عائلة ما (أو بلد ما) المتاح للاتفاق DI لايتكون من مجموعة من القرارات المستقلة المفصلة لكل من S, C . وعلى العكس فإن دخل أي وحدة منفقة يتحدد خارج هذه الوحدة (بشكل كبير) وبالتالي فإذا تحدد أي من المتغيرين C أو S (عشوائياً أو بأي شكل آخر فإن المتغير الآخر يتحدد ويمكن لنا أن نتخيل أن C أو S أو C/DI يمكن أن تحدد عشوائياً ولكن لايمكن أن يكون كل من S, C معاً متغيرات عشوائية والشكل الأكثر صحة كما يعتقد المؤلف هو ماسيلي في المتن .

وتتقترح هذه العلاقة كما هو واضح علاقة ارتباط قوية موجبة بين C و DI . ويحدد العلاقة مستقلة تماماً عن أي ارتباط يقوم على أساس أن (C) تتأثر بالدخل المتاح للاتفاق (DI) . (لاحظ أننا لم نستخدم هنا أبداً دالة الاستهلاك) .

وقد يكون من الممكن لنا أن نناقش أن علاقة الارتباط التي نلاحظها بين (C) و (DI) هي ناتجة عن - كلية أو في الأكثر - علاقة سببية تسير في عكس الاتجاه المفترض في دالة الاستهلاك العادية - فإذا أخذنا الجزء الأكبر من (Y) نجد أن (C) تحدد (Y) بشكل كبير والتي بدورها تحدد بشكل كبير (DI) . وعلى هذا فإن (C) و (DI) يجب أن ترتبطا ببعضهما بعلاقة ارتباطاً قوياً حتى ولو كانت (C) محددة بصورة مستقلة تماماً عن (DI) .

ونفترض مثلاً أن (C) كانت عدداً عشوائياً كبيراً (B) . ونعني بالكبير ما هي أنها تساوي في المتوسط ضعف القيمة المتوسطة للاتفاق التلقائي (A) . ويمكن من ثم أن نحصل من المعادلة رقم (iv) على قيمة (DI) التي تتكون من نسبة ثابتة هي $(1 - t_1)$ لمجموع (A) وعدد عشوائي كبير هو (C) زائداً ثابت صغير هو $(-t_0)$ ويمكن لنا أن نستنتج أن (DI) تحدد (C) في حين أنه في الحقيقة فإن الامر كان مختلفاً تماماً حيث أن (C) كانت عشوائية تماماً ، أي أن (C) هي التي تحدد (DI) .

ومع ذلك فإنه يوجد طريق سهل لاثبات أن هذا هو المصدر الوحيد أو حتى الأساس لمثل هذا الارتباط بين (C) و (DI) . ويظهر ذلك إذا قمنا بإحلال العلاقة التعريفية وهي $DI = C + S$ في المعادلة رقم (iv) لنحصل على :

$$C + S = (1 - t_1)C + (1 - t_1)A - t_0$$

$$C = \frac{1 - t_1}{t_1} A - \frac{1}{t_1} S - \frac{t_0}{t_1} \quad (v)$$

وحيث أن (t_1) هي - كما هو واضح - موجبة ، فإن المعادلة رقم (v) تؤكد لنا أنه إذا كانت العلاقة الوحيدة بين (C) و (DI) هي علاقة غير مباشرة حيث تقوم (C) بتحديد (DI) فإنه يجب علينا أن نتوقع علاقة سلبية بين (C) و (S) .

(13)

وهذا الفرض هو فرض حندي والبدليل هو أن (c) تتوقف على عوامل أخرى مثلاً ثروات المستهلكين ، انتمت المستهلكين أو اتجاه زمني أو تركيبة من هذه العوامل وعوامل أخرى .

ولكننا نعرف - بدلاً عن ذلك - أن العلاقة التطبيقية بين (C) و (S) هي علاقة موجبة بالتأكيد. وعلى هذا فإننا يمكن أن نستنتج أن الشواهد حتى هذه النقطة من التحليل - تتناسق تماماً مع الفرض القائل بأن الدخل المتاح للانفاق (DI) يحدد كل من (C) و (S) حتى ولو أننا نعرف الآن - بوجود علاقة ثانية (غير مباشرة) بين (C) و (DI) وهي تجري في اتجاه عكس لهذا الفرض. وفي الواقع فإن دالة الاستهلاك تتضمن أكثر من القول بأنه يوجد ارتباط بين (C) و (DI) حيث أنها تتضمن أن كل زيادة في (DI) ستوزع بشكل متناسق بين (C) و (S) : أو باختصار أن (S) و (C) ترتبطان بعلاقة ارتباط موجبة وبشكل جوهري فإن دالة الاستهلاك الادخار CS Function (والتي عرفناها فيما سبق) تتضمن العلاقة الأساسية التي تفترضها دالة الاستهلاك كما أن البيانات التي استخدمت حتى الآن تتناسق أيضاً مع هذا الفرض.

أسئلة للمراجعة

1- ارسم دوال الاستهلاك التي تتلاءم مع كل من الفروض الآتية. ثم ارسم بعد ذلك دوال الادخار المرتبطة بها مع شرح وافى لكل من الميل الحدي والميل المتوسط للادخار.

(P) إذا كان كل من الميل المتوسط للاستهلاك (APC) والميل الحدي للاستهلاك (MPC)، ثابتاً.

(ب) $APC < 1$ ، MPC يتزايد مع تزايد الدخل.

(ج) $MPC = 1$ ، $APC < 1$

(د) $APC = MPC$

(هـ) $MPC < 1$ ، APC ويتناقص مع زيادة الدخل.

أي من هذه الدوال السابقة تتناسق مع افتراض كينز حول شكل دالة الاستهلاك ؟

2 -

(أ) ماهو المقصود بالمضاعف ؟

(ب) اشتق جبرياً معادلة المضاعف الخاص بالانفاق الاستثماري الشخصي في نموذج

بسيط حيث يتوقف الاستهلاك خطياً على الدخل المتاح للانفاق الذي يساوي الناتج القومي الصافي مطروحاً منه الضرائب وتتوقف الضرائب خطياً على الناتج القومي.

(ج) إذا اخذنا في الاعتبار السلوك التقليدي للشركات تجاه الأرباح الموزعة على مالكي الأسهم ورد فعل التحويلات الحكومية للتغير في التوظيف فإننا يجب أن نعدل من مضاعف الانفاق الاستثماري اشرح ما إذا كان كل واحد من هذين العاملين يؤدي إلى زيادة أو تخفيض قيمة المضاعف ولماذا ؟

3 - لقد ناقشنا في هذا الفصل أنه إذا تم توصيف الواقع بشكل دقيق باستخدام النموذج الكينزي المبسط فإن ذلك يؤدي إلى عدم اشباع أو تحقيق أية رغبة جماعية في زيادة أو تخفيض الادخار.

أ - استعرض النموذج الكينزي المبسط بدون حكومة.

ب - حدد المستوى التوازني للدخل جبرياً أو هندسياً.

ج - وضع باستخدام كل من الجبر والهندسة أن أية رغبة في زيادة الادخار لن تؤدي إلى أي تغيير في الادخار.

مراجع مختارة

- J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (Harcourt, Brace, 1936), Chapters 8-10.
(Keynes' original presentation of the consumption function hypothesis.)
P. A. Samuelson, "The Simple Mathematics of Income Determination," in *Income, Employment, and Public Policy* (W. W. Norton, 1948), reprinted in W. L. Johnson and D. R. Kamerschen (eds.), *Macroeconomics: Selected Readings* (Houghton Mifflin, 1970), pp. 39-49.
(One of the first and best algebraic statements of the simple Keynesian model.)
J. S. Duesenberry, "Income and Consumption Relations and their Implications," in *Income, Employment and Public Policy* (W. W. Norton, 1948), reprinted in M. G. Mueller (ed.), *Readings in Macroeconomics* (Holt, Rinehart, and Winston, 2nd ed., 1971), pp. 61-76.
(An early "second look" at the empirical support for the Keynesian hypothesis.)

توسعات النموذج الكينزي السياسة المالية ، والديناميكية الكينزية

Extensions of the Keynesian Model: Fiscal Policy and Keynesian Dynamics

سيتم توسيع النموذج الكينزي البسيط في هذا الفصل والفصل الذي يليه وذلك في أربعة اتجاهات . فاولاً سيتم تطوير نظرية في الاقتصاد الكلي لظهور تأثيرات السياسة المالية الحكومية . وثانياً سيتم استعراض بعض الاشكال الديناميكية للنموذج الكينزي الذي تم تقديمه في الفصل السادس . وثالثاً سيتم تطوير كل من الصورة الساكنة والديناميكية للنموذج البسيط بادخال عدة بدائل من نظريات الاستثمار الكلي البسيطة . واخيراً سوف يتم توسيع هذه النماذج بالاخذ في الاعتبار جوانب معينة من عمليات النمو الاقتصادي، والنتائج التي نحصل عليها هي بلا شك تشير الاهتمام في حد ذاتها وذلك من حيث أنها يمكن أن تعتبر تمثيلاً ممكناً لبعض القوى الهامة التي تعمل في الاقتصاد الفعلي . ومن ناحية أخرى فإنها تخدم في تقدير وتوضيح بعض الافكار التحليلية والبحثية والتي سيكون لها أهمية تطبيقية كبيرة فيما بعد .

والشيء الوحيد الذي يظهر في هذه التوسيعات الاربعة للنموذج الكينزي هو أن نظريات الاستهلاك والاستثمار المستخدمة هي نظريات « حقيقية » . بمعنى أنها تتضمن (بصورة مناسبة) علاقات بين المتغيرات الحقيقية أو المتغيرات المعبر عنها بأسعار ثابتة . ولا يعني هذا بالطبع أنه اذا حدث تغير في الاسعار وبالتالي في القيم النقدية للمتغيرات فإن ذلك لا يؤثر في التحليل . ومع ذلك وما دمنا نأخذ في الاعتبار فقط تلك التغيرات في الناتج القومي التي تحدث ضمن مدى أقل من مستوى التوظيف الكامل فإنه لا توجد هناك تغيرات في مستوى الاسعار يجب ان

D. B. Suits, "The Determinants of Consumer Expenditure: A Review of Present Knowledge," Research Study 1 in *Impacts of Monetary Policy* (A series of research studies prepared for the Commission on Money and Credit) (Prentice-Hall, 1963), reprinted in W. L. Johnson and D. R. Kamerschen (eds.), *Macroeconomics: Selected Readings* (Houghton Mifflin, 1970), pp. 59-92.
(A detailed review of more recent evidence.)

تنتج عن تغيرات في الناتج بحد ذاته والواقع فإننا سوف نستمر في افتراض ان التغيرات في الناتج تحدث عند مستويات أقل من مستوى التوظيف الكامل .

ومن الواضح أن كل هذه التوسيعات للنموذج الكينزي ستحتاج الى اعادة نظر جديدة عندما نبدأ بالتعامل - في فصول لاحقة - بالتغيرات في المستوى العام للأسعار والاثار المحتملة لمثل هذه التغيرات على الطلب الكلي الحقيقي . ومع ذلك وعندما نقوم بذلك التحليل فعلاً - فنسجد أن من المفيد أن يكون لدينا فعلاً وان نكون قد طورنا عدداً من جوانب بناء هذه النماذج لأكثر تعقيداً والاكثراً واقعية من خلال المعالجة الحالية .

النظرية المبسطة للسياسة المالية

The Simple Theory of Fiscal Policy

ان النموذج المبسط الذي استخدم في الفصل الدرس لتحديد مستوى الدخل هو أبعد ما يكون من ان يصور العالم الحقيقي للاقتصاد وعلى كل فانه حتى في هذه الصورة المبسطة التي طورناها حتى الان فإننا نستطيع ان نستخدمه أساساً لنظرية في السياسة المالية استخدمت وما زالت تستخدم بشكل واسع في التطبيق العملي . وتمثل هذه النظرية موضوع هذا الجزء من هذا الفصل . وحتى نستطيع ان نبسط المعالجة الجبرية ونركز الاهتمام على القضايا المالية فقط فإننا سنبقى على الافتراض الخاص بان الضرائب والتحويلات تمثلان معاً فقط الفرق بين الناتج القومي الاجمالي (Y) والدخل المتاح للانفاق (DI) .

ولقد اشرنا فعلاً فيما سبق الى واحد من تطبيقات السياسة المالية للنموذج وهو أن التغيرات التي تحدث في مشتريات الحكومة - مثلها مثل التغيرات في الانفاق الاستثماري تأثيرات متضاعفة على الناتج القومي . ان هذه المشتريات تمثل جزءاً من الطلب الكلي على الناتج ومن ثم فان زيادة ما في مستوى هذه المشتريات سوف تؤدي الى زيادة في الطلب على الناتج وذلك عند كل مستوى من مستويات هذا الناتج . وتستطيع الحكومة في حالة الكساد أو عندما يتعدى مستوى البطالة المستوى المحدد كهدف طبقاً لهذا النموذج أن تخفض من أو أن تزيل البطالة الزائدة ، مؤدية بذلك الى أن يقترب مستوى الناتج الفعلي من مستوى الناتج الممكن وذلك من خلال مناسبة في مشترياتها .

وينفس الصورة فإذا كان هناك خطر من أن يكون الطلب الكلي - أو أنه فعلاً - أكبر من الناتج فان تخفيض مشتريات الحكومة يمكن ان يؤدي الى ازالة فائض الطلب . ويمكن حساب مقدار التغير المطلوب في مشتريات الحكومة وذلك بقسمة عجز الطلب أو فائض الطلب على قيمة المضاعف التي تساوي $1/[1 - c_1(1 - t_1)]$ فإذا كانت الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن تساوي 60 بليون دولار وإذا كانت قيمة المضاعف تساوي 3 فان مشتريات الحكومة يجب ان تزداد بمقدار 20 بليون دولار وذلك لتحقيق الهدف المطلوب، ولكن اذا كانت قيمة المضاعف هي 2 فقط فان هذه المشتريات يجب ان تزداد بمقدار 30 بليون دولار وكذلك اذا كان المضاعف يساوي 1.5 فسوف تزيد المشتريات بمقداره 40 بليون دولاراً .

مضاعف تخفيض الضرائب The Tax-Cut Multiplier

وتوجد هناك طريقة أخرى تستطيع السياسة المالية بواسطتها ان تزيد (أو تخفض) من الناتج القومي الاجمالي . وهي أن الحكومة تستطيع أن تخفض من (أو تزيد) الضرائب . ويعني تخفيض الضرائب عند كل مستوى من مستويات الناتج الاجمالي الصافي أن الدخل المتاح للاتفاق سيكون أكبر عما كان عليه قبل تخفيض الضرائب . ونتيجة لهذا فان مشتريات المستهلكين ستكون أيضاً أكبر .

وتسمح لنا المعادلة رقم (22) في الفصل السادس وهي :

$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)} (c_0 - c_1t_0 + I + G)$$

أن نقوم بحساب مقدار ما هو مطلوب من تخفيض في الضرائب أو زيادتها وذلك لتحقيق أي تغير مطلوب في الناتج القومي الصافي . وذلك بمعنى ان نقوم باشتقاق مضاعف قابل للتطبيق لأي تغير في جدول الضرائب الصافية . ويمكن ان نقوم بذلك رياضياً باجراء التفاضل على المستوى التوازني للدخل (Y) في المعادلة رقم (22) وذلك بالنسبة الى t_0 . (وطبعاً يجب ان نعرف ان مضاعف الاستثمار الخاص او مضاعف مشتريات الحكومة ما هو الا المشتقة التفاضلية dy/dt_0 أو dG/dt_0 وذلك بالنسبة الى t_0 أو G . ومضاعف زيادة الضرائب كما هو واضح

$$\frac{dY}{dt_0} = \frac{-c_1}{1 - c_1(1 - t_1)} \quad \text{يساوي :} \quad (1)$$

وإذا كنا نعتبر عن تخفيض الضرائب بتخفيض t_0 فإن مضاعف تخفيض الضرائب يكون عندئذ موجبا .

$$\frac{dY}{-dt_0} = \frac{c_1}{1 - c_1(1 - t_1)} \quad (1a)$$

ويختلف مضاعف تخفيض الضرائب عن مضاعف زيادة مشتريات الحكومة G في أن مضاعف تخفيض الضرائب يساوي مضاعف مشتريات الحكومة مضروباً في (c_1) . وحيث أن $c_1 < 1$ فإن مضاعف تخفيض الضرائب يكون أصغر من مضاعف زيادة الانفاق الحكومي . فمثلاً إذا كانت قيمة c_1 هي 0.8 فإن تخفيض الضرائب أو زيادة التحويلات بمقدار $1X$ بليون دولار سوف تؤدي إلى زيادة في الناتج القومي مقدارها 0.8 فقط من تلك التي تؤدي إليها زيادة مقدارها $1X$ في مشتريات الحكومة . فإذا افترضنا أن (t_1) تساوي 0.3 فأننا نجد أن مضاعف المشتريات هو 2.27 في حين أن مضاعف الضرائب هو 1.82 فقط . وعلى هذا فإذا كانت هناك فجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن مقدارها 60 بليون دولار فإنه يمكن إزالة هذه الفجوة أما بزيادة مقدارها 26.4 بليون دولار في المشتريات الحكومية أو بتخفيض في الضرائب مقدارها 33 بليون دولار . أما إذا كانت (t_1) تساوي 0.35 فإن المضاعفين يصبحوا 2.08 و 1.67 على التوالي والزيادة الضرورية في المشتريات الحكومية تصبح 28.8 بليون دولار في حين أن - تخفيض الضرائب يجب أن يصل إلى 36 بليون دولار .

وليس من الصعب أن نشرح بكلمات بسيطة لماذا نجد أن مضاعف تخفيض الضرائب أقل من مضاعف مشتريات الحكومة ، وأنه أصغر بالنسبة c_1 . ويرجع ذلك إلى أن زيادة في مشتريات الحكومة مقدارها 10 بليون دولار تشمل طلباً مباشراً على مأمقاره 10 بليون دولار من الناتج النهائي وعندما يتم إنتاج مأمقاره 10 بليون دولار فإن ذلك يؤدي إلى سلسلة من الانفاق التالي في حين نجد أن تخفيض الضرائب بما مقداره 10 بليون دولار لا يؤدي إلى زيادة أولية في الطلب الكلي بنفس هذه الكمية . إن المستهلكين يقومون باستلام 10 بليون دولار في شكل دخل متاح للانفاق ولكنهم يزيّدون من انفاقهم على السلع الاستهلاكية بمقدار أقل يساوي $(c_1 DI)$ وتمثل هذه الزيادة الأصغر زيادة في الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة في الانتاج والذي يتوسع فيما بعد من خلال سلسلة الانفاق التي تنشأ .

ولقد أشرنا من قبل إلى أنه يجب علينا أن نكون حريصين عند الإشارة إلى حجم « تخفيض الضرائب » (أو زيادتها) . وذلك بسبب أن حصة الضرائب هي متغير

داخلي على الأقل في جزء منها . فإذا كانت زيادة الضرائب أو تخفيض الضرائب تؤثر على الدخل فإن الضرائب تتأثر أيضاً بأي تغيرات تحدث على الدخل . ويمكن توضيح « الاثر الكامل » $full effect$ لتخفيض الضرائب على حصة الدخل وذلك بتحليل الدخل التوازني (Y) في المعادلة رقم (22) في الفصل السادس في دالة صافي الضرائب رقم (20) الفصل السادس لنحصل على معادلة تصور لنا الضرائب التوازنية كما يأتي :

$$T = t_0 + \frac{t_1}{1 - c_1(1 - t_1)} (c_0 - c_1 t_0 + I + G) \quad (2)$$

وعلى أساس هذه المعادلة فإن أي تخفيض في الضرائب أي تخفيض في (t_0) يؤدي إلى تأثيرين واضحين على المستوى التوازني لحصيلة الضرائب . حيث نجد أن (t_0) تظهر مرتين في المعادلة رقم (2) مرة موجبة وأخرى سالبة . ويؤدي الاثر الأول - وهو الاثر المباشر إلى تخفيض الضرائب بمقدار يساوي (Δt_0) أي بمقدار التخفيض في حجم الضرائب . ولكن ونظراً لأن أي تخفيض في الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخل فسيظهر لدينا تأثير ثاني وهو التأثير غير المباشر والذي يؤدي إلى أن تزداد حصة الضرائب (T) بمقدار يساوي (t_1) (الميل الحدي لغرض ضرائب) مضروبة في مقدار الزيادة في الدخل (المعادلة رقم ١) والتي تساوي :

$$\frac{-c_1}{1 - c_1(1 - t_1)} \Delta t_0$$

وعليه يكون التأثير الكلي لتخفيض الضرائب على حصة الضرائب يساوي بطبيعة الحال مقدار كل من الاثر المباشر والاثّر غير المباشر . فإذا قمنا بتفاضل المعادلة رقم (2) فأننا نحصل على التأثير الكامل لتخفيض الضرائب على حصة الضرائب كما يلي :

$$\frac{dT}{-dt_0} = -1 + \frac{c_1 t_1}{1 - c_1(1 - t_1)} \quad (3)$$

ويظهر لدينا هنا أن الاثر النهائي هو سالب ولكنه أقل من التخفيض الأول الذي حدث في الضرائب . وبالنسبة إلى زيادة الضرائب نجد أن الاثر النهائي موجب ولكنه أقل من حجم حصة الضرائب عند المستوى التوازني الأصلي .

وعلى هذا وعند الإشارة إلى حجم تخفيض الضرائب فأننا سوف نحدد ماذا كنا نعني بذلك حجمها عند المستوى التوازني الأصلي للدخل أو حجمها النهائي (وهو أصغر) وذلك بعد أن يصل الدخل إلى مستوى توازني (أعلى) جديد .

عجز الميزانية كمتغير داخلي

The Endogenous Budget Deficit

وسوف نستمر الان في تحليل أثر التغيرات المالية وذلك على نتيجة (رصيد) الميزانية وسنعرف العجز على اساس أنه يساوي الانفاق الحكومي مطروحاً منه إيرادات الحكومة أي أن

$$Def \equiv G + Tr - Tx$$

(والعجز هنا يمكن أن يكون سالباً أو موجباً. فإذا كان موجباً فإنه في هذه الحالة يمثل فائضاً). وإذا قمنا باحلال صافي الضرائب محل $Tx - Tr$ فأتينا نحصل على

$$Def \equiv G - T$$

(لا يمكن اجراء هذا الاحلال اذا كانت الانواع الأخرى للتسريبات قد تم دمجها في دالة للتسريبات الكلية مع الضرائب والتحويلات) وإذا قمنا باحلال المعادلة رقم (2) التي توضح حصلة الضرائب التوازنية في معادلة تعريف العجز فأتينا نشق المعادلة الآتية:

$$Def = G - t_0 - \frac{t_1}{1 - c_1(1 - t_1)}(c_0 - c_1 t_0 + I + G) \quad (4)$$

وربما نجد أن أول شيء يمكن ان نلاحظه من المعادلة رقم (4) هو أن عجز ميزانية الحكومة لا يتوقف فقط على القرارات السياسية الخاصة بمستوى مشتريات الحكومة (G) ومستوى (t_0) والميل الحدي للضرائب (t_1) في نظام الضرائب وإنما يتوقف أيضاً على شكل دالة الاستهلاك (المعاملات c_0 و c_1) وكذلك على حجم الانفاق الاستثماري الشخصي (I). وبالتالي فإن أي تخفيض في (I) وهو ما يحدث في مرحلة الكساد في أية دورة اقتصادية، يؤدي الى ظهور عجز قوي في ميزانية الحكومة ويحدث هذا حتى ولو لم تقم الحكومة باتخاذ أي قرارات لتغيير معدلات الضرائب أو مشتريات الحكومة. وبالعكس فإن حالة الرواج تولد اتجاهها نحو ظهور فائض في الميزانية. وبالمثل فإنه يمكن ملاحظة ان التغير في دالة الاستهلاك سوف يؤدي الى حدوث تغيرات في الحصلة الصافية للضرائب وكذلك في العجز.

وبالاضافة الى ذلك فإن كل من مشتريات الحكومة ودالة الضرائب الصافية يؤثران أيضاً على العجز. ولتأخذ أثر هذا الأخير أولاً: أن تأثير التغير في الضرائب

على العجز يساوي بالضرورة تأثيرها على حصلة الضرائب (المعادلة رقم 3) أو

$$\frac{dDef}{-dt_0} = 1 - \frac{t_1 c_1}{1 - c_1(1 - t_1)} \quad (5)$$

ويساوي - كما هو واضح - مقدار أقل من الواحد الصحيح، حيث أن الكسر هو موجب وأقل من الواحد. وهذا يعني أن تخفيض الضرائب بمقدار دولاراً واحداً يؤدي الى زيادة في العجز مقدارها أقل من دولار. كما يمكن أيضاً أن نلاحظ أن زيادة في مشتريات الحكومة تؤدي الى رفع العجز بمقدار أقل من هذه الزيادة ويرجع ذلك الى أن الحد G يظهر مرتين في معادلة العجز رقم (4). والتأثير الاول والمباشر للزيادة في G هي أن ترفع العجز بمقدار هذه الزيادة. والآخر الثاني وغير المباشر هو أثر سلبي والآخر الكلي هو:

$$\frac{dDef}{dG} = 1 - \frac{t_1}{1 - c_1(1 - t_1)} \quad (6)$$

ويوضح لنا الحد الثاني من هذه المعادلة تأثير الزيادة في مشتريات الحكومة على المستوى التوازني للدخل أو ذلك برفعه الى أعلى (وبالتالي تأثير ذلك على حصلة الضرائب بمقدار يساوي الميل الحدي للضرائب t_1 مضروباً في التغير في المستوى التوازني للدخل).

مضاعف الميزانية المتوازنة

Balanced - Budget Multiplier

لقد تناولنا فيما سبق التأثيرات التي تنتج عن التغيرات في كل من معدلات الضرائب والانفاق الحكومي بصورة منفصلة. ويوجد هناك أيضاً بعض الاهتمام بتناول التأثيرات التي تحدث نتيجة للتغيرات في كل من معدلات الضرائب والانفاق في نفس الوقت. ولتحليل ذلك، فإنه من الممكن ان نفاضل المعادلة رقم 22 (الفصل السادس) التي تحدد المستوى التوازني للنتاج (Y) تعاضلاً كلياً بالنسبة الى تغير أي في كل من c_1 و t_1 لنحصل على:

$$dY = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}(-c_1 t_0 + dG) \quad (7)$$

وذلك بافتراض أن $dc_0 = 0, dI = 0$ أي بافتراض أن دالة الاستهلاك ثابتة لاتغير وإن حجم الانفاق الاستثماري أيضاً ثابت. ويمكننا الآن الأخذ في الاعتبار نوعين من التغيرات الآتية البسيطة.

الحالة الأولى: نفترض أن $dG = dt_0$ وهذا يعني أنه يتم زيادة كل من الضرائب ومشتريات الحكومة بنفس المقدار وذلك عند المستوى التوازني الأصلي للدخل. هل يؤدي ذلك إلى أي تغير في المستوى التوازني للناتج على الإطلاق؟

وحتى نتوصل إلى إجابة عن هذا السؤال نقوم بإحلال $dt_0 = dG$ في المعادلة رقم (7) وتكون الإجابة بنعم كما هو واضح ويتغير المستوى التوازني للدخل بمقدار مساوي للمقدار الآتي:

$$dY = \frac{1 - c_1}{1 - c_1(1 - t_1)} dG \quad (8)$$

وهذا المضاعف هو موجب بمعنى أن تأثير الزيادة في الانفاق الحكومي يفوق التأثير السلبي الذي يظهر نتيجة زيادة الضرائب ولكن الفرق ليس كبيراً. وكمثل إذا كانت $c_1 = 0.75, t_1 = 0.2$ فإن ذلك يصبح $0.625/0.4 = 0.25/0.4$ ومع ذلك فإن انخفاض هذا المضاعف لاثير لدينا أي استغراب على الاخص إذا عرفنا أنه - عند المستوى التوازني الجديد - فإن الزيادة في حصيللة الضرائب ستفوق الزيادة في الانفاق الحكومي حيث أن الزيادة في حصيللة الضرائب تصبح مساوية للمقدار:

$$dT = dt_0 + t_1 dY \quad (9)$$

$$dT = dG + \frac{t_1(1 - c_1)}{1 - c_1(1 - t_1)} dG$$

وهو كما هو واضح أكبر من dG مما يؤدي إلى تحريك الميزانية ناحية تحقيق فائض والذي يثير الاستغراب حقاً هو أنه على الرغم من أن الميزانية تتجه ناحية تحقيق فائض فإن الدخل رغم ذلك يتزايد. وبالتأكيد فأننا لانستطيع أن نقرر وجود تأثير موجب للسياسة المالية فقط في حالة اتجاه الميزانية ناحية العجز.

الحالة الثانية: هي ماذا يمكن أن يحدث لو اخترنا التغير في t_0 بحيث نجد أن الزيادة التي تحدث في الضرائب عند مستوى التوازني الجديد للناتج تكون مساوية تماماً للتغير في G أي بحيث لا يحدث أي تغير في مقدار العجز؟ أو بعبارة أخرى فأننا نعرف مقدار التغير في معدل الضرائب بحيث أنه، في حالة التوازن، فإن الزيادة في حصيللة الضرائب تتساوى تماماً مع زيادة آنية في الانفاق الحكومي ونحن نعرف من دالة الضرائب أن الزيادة في حصيللة الضرائب هي

$$dT = dt_0 + t_1 dY$$

فاذا احلنا الآن $dT = dG$ وبإعادة ترتيب الحدود فأننا نحصل على المقدار الذي تتغير به t_0 كما يأتي:

$$dt_0 = dG - t_1 dY \quad (10)$$

وبإحلال المعادلة رقم (10) في المعادلة رقم (7) نحصل على:

$$dY = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)} [-c_1(dG - t_1 dY) + dG]$$

وبالضرب وجمع الحدود نحصل على:

$$dY = dG \quad (11)$$

وهذا هو الشكل المشهور (في حالة الضرائب المرنة) «لبدأ مضاعف الميزانية المتوازنة **Balanced Budget Multiplier principle** والذي يقرر أن، زيادة متساوية في الانفاق الحكومي وحصيللة الضرائب (المتحققة) سوف تؤدي إلى زيادة في الناتج والدخل مساوية تماماً لهذه الزيادة» أو بعبارة أخرى أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد الصحيح تماماً. وهذا يعني أن هناك وسيلة أخرى بالإضافة إلى تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق لغرض خلق الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن. وهذه الوسيلة هي التي لاتتضمن عجزاً (أو زيادة في العجز) فإذا كانت هناك فجوة مقدارها 60 بليون دولار، فإنه علينا أن نزيد الانفاق الحكومي بمقدار 60 بليون دولار، مع إجراء تعديل في معدل الضرائب بحيث تزداد حصيللة الضرائب بمقدار 60 بليون دولار أيضاً.

ويمكن أن نستخدم أيضاً المعادلة رقم (10) والمعادلة رقم (11) لايجاد الزيادة الضرورية في معدل الضرائب كما يأتي:

$$dt_0 = (1 - t_1) dG \quad (12)$$

أي أنه حتى تكون الميزانية متوازنة فإنه يجب على الحكومة أن ترفع دالة الضرائب بمقدار يساوي حاصل ضرب $(1-t_1)$ في مقدار التغير في الاتفاق الحكومي.

أمثلة عديدة للعمليات المالية :

Numerical Examples of Fiscal Operations

ونستطيع الآن باستخدام هذا النموذج الجبري البسيط ادخال بعض الفروض العددية حول وضع العلاقات الدالية وحول القيم العددية لكل متغير خارجي وذلك من أجل توضيح المفاهيم التي تم تطويرها في الاجزاء السابقة، وفيما يأتي فإن الفروض العددية التي سنوردها تقوم على ان القيم الاصلية لدوال الاستهلاك والضرائب والتحويلات والضرائب الصافية والدخل المتاح للاتفاق هي كما يأتي :

$$C = 10 + 0.8DI$$

$$Tr = 50 - 0.05Y$$

$$Tx = 10 + 0.2Y$$

$$T = Tx - Tr = -40 + 0.25Y$$

$$DI = Y - T = Y + 40 - 0.25Y$$

$$DI = 0.75Y + 40$$

كما اننا نفترض ان الناتج الممكن Y_m يساوي 280 وان القيم الاساسية للمتغيرات (الخارجية) هي 35 للاستثمار 15 للاتفاق الحكومي . فأذا عرفنا هذا كله فأنا نستطيع ان نحسب القيمة التوازنية للناتج Y وقيمة الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن كما يأتي :

$$\begin{aligned} Y &= C + I + G, \\ &= 10 + 0.8(0.75Y + 40) + 35 + 15 \\ &= 92 + 0.6Y \end{aligned}$$

$$DI = 230 - 17.5 = 212.5$$

$$C = 10 + 0.8(212.5) = 180$$

$$0.4Y = 92 \quad \text{and} \quad Y = 230$$

$$Y_p - Y = 50$$

من ثم فإن

أي أن

وتكون الفجوة هي

وإذا احلنا قيمة (230) التوازنية في دالة الضرائب الصافية تحصل على :

$$T = -40 + 0.25(230) = 17.5$$

$$C + I + G = 180 + 35 + 15 = 230$$

(والتي تتساوى مع النتيجة السابقة التي ظهرت لقيمة Y التوازنية ويمكن أيضاً حساب العجز كما يأتي

$$Def = G - T = 15 - 17.5 = -2.5$$

أي أنه يوجد فائض ميزانية مقداره 2.5

ونرغب الآن في الكشف عن نتائج السياسات الثلاثة التالية التي تهدف الى رفع الناتج الفعلي الى 280 أي حتى يتساوى مع الناتج الممكن (Y_p).

السياسة الاولى رفع (G)

ويجب هنا أولاً حساب مضاعف الاتفاق الحكومي G وهو يساوي

$$\frac{dY}{dG} = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)} = \frac{1}{1 - 0.8(1 - 0.25)} = 2.5$$

بمعنى أنه اذا زادت المشتريات الحكومية G بمقدار بليون دولار فان ذلك يؤدي الى زيادة في الناتج مقدارها 2.5 بليون دولار . وحتى يمكن زيادة الناتج بمقدار يساوي 50 بليون دولار فان ذلك يتطلب زيادة في المشتريات الحكومية مقدارها 20 بليون دولار اي ان $\Delta G = 20$ او ان G يجب ان تصبح 35 . وبايجاد الحل بالنسبة الى Y عندما تكون (G) تساوي 35 نجد أن :

$$\begin{aligned} Y &= 10 + 0.8(0.75Y + 40) + 35 + 35 \\ &= 80 + 0.6Y + 32 \end{aligned}$$

$$0.4Y = 112$$

$$Y = 280$$

وإذا قمنا باحلال هذه القيمة التوازنية للناتج (Y) في دوال - الضرائب ، الدخل المتاح للاتفاق والاستهلاك . والعجز فاننا نحصل على :

$$T = -40 + 0.25(280) = 30$$

$$DI = 280 - 30 = 250$$

$$C = 10 + 0.8(250) = 210$$

$$Def = 35 - 30 = 5$$

حيث X هي الكمية الضرورية لجعل T تساوي 67.5 عند مستوى الناتج والدخل يساوي 280 وبالحل نحصل على :

$$67.5 = X + 70$$

$$X = -2.5$$

$$T = -2.5 + 0.25Y$$

$$DI = Y + 2.5 - 0.25Y = 2.5 + 0.75Y$$

$$C = 10 + 0.8(2.5) + 0.8(0.75Y) = 12 + 0.6Y$$

$$Y = 12 + 0.6Y + 35 + 65$$

$$0.4Y = 112$$

$$Y = 280$$

وبالحل هذه القيمة نحصل على :

$$T = -2.5 + 0.25(280) = -2.5 + 70 = 67.5$$

$$DI = 280 - 67.5 = 212.5$$

$$C = 10 + 0.8(212.5) = 180$$

$$Def = 65 - 67.5 = -2.5$$

مقارنة النتائج

ويوضح لنا الجدول الاتي قيم كل المتغيرات عند المستوى التوازني الاصلي الذي يقل عن مستوى الناتج الممكن وقيم هذه المتغيرات بعد استخدام كل سياسة من السياسات الثلاثة . التي تؤدي كل منها الى رفع مستوى الناتج الى المستوى الممكن .

المتغيرات المستوى التوازني المستوى التوازني الجديد

	السياسة الاولى	السياسة الثانية	السياسة الثالثة
Y	280	280	280
C	180	210	230
I	35	35	35
G	15	35	65
T	17.5	30	67.5
Def	-2.5	5	10

السياسة الثانية : تخفيض الضرائب .
نحتاج هنا أولاً الى حساب قيمة المضاعف الخاص بالثابت في دالة الضرائب وهو يساوي :

$$\frac{dY}{dt_0} = \frac{-c_1}{1 - c_1(1 - t_1)} = \frac{-0.8}{1 - 0.8(1 - 0.75)} = -2$$

أو بعبارة اخرى فانه حتى يزداد الدخل بمقدار 50 فاننا في حاجة الى تخفيض الضرائب بمقدار 25 (وذلك عند المستوى التوازني الاصلي للدخل Y_1) وبالتالي تصبح دالة الضرائب كما يأتي :

$$T = -65 + 0.25Y$$

ولهذا فان :

$$DI = Y + 65 - 0.25Y = 65 + 0.75Y$$

$$C = 10 + 0.8(65) + 0.8(0.75Y)$$

$$= 62 + 0.6Y$$

$$Y = 62 + 0.6Y + 35 + 15$$

$$0.4Y = 112$$

$$Y = 280$$

وبالحل هذه القيمة الجديدة للنتائج (Y) فاننا نستطيع حساب القيم العددية للمتغيرات عند المستوى التوازني الجديد كما يأتي :

$$T = -65 + 0.25(280) = 5$$

$$DI = 280 - 5 = 275$$

$$C = 10 + 0.8(275) = 230$$

$$Def = 15 - 5 = 10$$

السياسة الثالثة رفع كل من T, G مع الابقاء على المعجز عند مستوى -2.5 Def والمضاعف الذي يرتبط بهذه الحالة يساوي الواحد وبالتالي فان

$$G = 15 + 50 = 65$$

فاذا كان المعجز يساوي 2.5 فان T يجب ان تساوي 67.5 وبالتالي فانه يجب علينا ان نرفع دالة الضرائب بمقدار يمكن تحديده كما يلي :

$$T = 67.5 = X + 0.25(280)$$

ومن الواضح ان كل هذه السياسات تؤدي الى زيادة الناتج بمقدار 50 ولكن استخدام هذا الناتج الزائد يختلف بصورة واضحة في كل سياسة . ففي السياسة الاولى التي تتضمن زيادة الانفاق الحكومي تم توجيهه 60 بالمائة من هذه الزيادة الى الاستهلاك واربعين بالمائة الى الاستهلاك العام . اما السياسة الثانية التي تتضمن تخفيض الضرائب فانها توجه كل هذه الزيادة الى الاستهلاك الخاص في حين ان السياسة الثالثة توجه كل هذه الزيادة الى الاستهلاك العام . ومن ثم فانه سوف تظهر لدينا بعض الاسئلة الهامة حول التفضيلات الاجتماعية بين زيادة الاستهلاك الخاص أو زيادة الاستهلاك العام وذلك عند تقرير استخدام واحدة من هذه السياسات الثلاثة لرفع مستوى الناتج الى المستوى الممكن . ومن الواضح ان هذه الاسئلة سوف تظهر أيضاً اذا كانت لدينا المشكلة المقابلة وهي الرغبة في تخفيض حجم الطلب الكلي أي في الحالة التي يكون فيها الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن والاختبارات الثلاثة المتاحة هنا هي اما (1) تخفيض المشتريات الحكومية أو (2) رفع الضرائب أو ثالثاً (3) تخفيض المشتريات والضرائب بمقدار متساو .

ومن الواضح انه توجد لدينا تركيبات مختلفة من هذه السياسات يمكن استخدامها لتحقيق أي توزيع للزيادة في الناتج بين الاستهلاك الخاص والاستخدام العام تتطلبه التفضيلات الاجتماعية السائدة . فمثلاً لن يكون من الصعب علينا حساب ماذا يجب علينا عمله بالنسبة للضرائب بحيث نرفع (Y) الى (Y_m) اذا كنا قد قررنا مسبقاً بناء على اعتبارات أخرى ان لانفاق الحكومي يجب ان يرتفع الى مستوى 25 وان الاستهلاك الخاص يرتفع الى 220 بافتراض ان (1) الانفاق الاستثماري يبقى ثابتاً لا يتغير ويمكن للقرئ هنا أن يرغب في التأكد من فهمه للنموذج والجبر الذي يظهر فيه وذلك بحساب دالة الضرائب الضرورية .

كما انه توجد لدينا بعض الاعتبارات الأخرى - بطبيعة الحال - الممكنة عند الاختيار بين السياسات الثلاث . حيث أن رفع أو تخفيض الضرائب قد يكون له أثر على حوافز الاستثمار أو على حوافز الادخار أو له كلا الأثرين . ويجب علينا ان نكون واعيين ومدركين بوجود مثل هذه التأثيرات سواء حاولنا أو لم نحاول اخذها في الاعتبار (وسوف تعكس كفاءة توقعاتنا وسياساتنا - وبالطبع - مدى دقة معرفتنا بهذه التأثيرات الأخرى) . كما أن التغيرات في دالة الضرائب الصافية الكلية قد يتطلب اجراء تغييرات في توزيع الدخل بعد استقطاع الضرائب (أو اضافة التحويلات) فمثلاً اذا كان جدول الضرائب المطبق بالنسبة لشرائح الدخل العالية (يستقطع فعلاً 60 بالمائة من الدخل قبل الضريبة لاصحاب الدخل العالية وكان

ينظر الى ذلك على أساس انه الحد الأقصى الممكن فان زيادة ... الضرائب بمقدار كبير لابد أن يؤدي الى رفع النصيب الذي يساهم به أفراد مجموعات الدخل المنخفضة .

ومع كل هذا فان النموذج يظل - وبشكل مخيف - نموذجاً بسيطاً وبنية لأسباب عديدة . وليس آخر هذه الاسباب هو افتراضنا بان الانفاق الاستثماري سيظل ثابتاً حتى في مواجهة تغييرات كبيرة في السياسة المالية . والافتراض الآخر لذلك هو افتراضنا بان ادوات السياسة المالية هذه يمكن أن تؤثر فقط على حجم الاستثمار الخاص وليس على الاستثمار وسوف ندخل فيما بعد بعض العناصر التي تحاول معالجة هذا النقص على الرغم من أننا لن نكون قادرين على وضع عنصر عالية من الثقة في كفاءة السياسات التي تتخذ للتأثير في عنصر الاستثمار كعنصر عناصر الطلب الكلي وذلك بالنظر الى جهلنا بالعوامل التي تحدد الاستثمار .

كما ان كلا من النظرية والامثلة العددية التي اوردناه سابقاً يفتقدان الزماني ويظهر انها تفترض اما أنه يمكن اتخاذ كل قرارات السياسة المالية في نفس الوقت وانه يمكن تنفيذها جميعاً في نفس الوقت أو أنه يمكن تحقيق جميع التغيرات في نفس الوقت او انها نفترض بقاء كل المتغيرات الأخرى ثابتة في الوقت . تفعل فيه تأثيرات السياسة المالية اثارها . وعلى الرغم من أننا لسنا مستعدين للانتقال الى تحليل حركي اولي الا اننا نستطيع مع ذلك الاخذ في الاعتبار انواع التغيرات المتتالية في المحيط الاقتصادي الخارجي والذي تعمل فيه السياسة المالية . وسوف نبدأ أولاً أخذ في الدورة الاقتصادية في الاعتبار ثم نتقل بعد ذلك الى اقتصاد يعيش حالة نمو في الناتج الممكن .

الاستقرار الذاتي : (النموذج ذو الاستقرار الداخلي)

Built - In Stabilization

وأحد اتجاهات توسيع النموذج السابق هو تطوير النموذج في اتجاه عدم فيه - ولاسباب مختلفة - تقلبات واسعة في الانفاق الاستثماري الخاص - مثلاً - من ذلك النوع المرتبط بما يسمى بالدورات الاقتصادية . وسنفترض - حالياً أنه لا يوجد استخدام أي نوع من السياسات المالية من النوع التلقائي أو « الحر » الذي نشهده في الجزء السابق . وبدلاً من ذلك سوف نشير الى بعض ما يتضمنه مجرد وجود نظام مالي يعتبر تابعا في جزء منه .

ويتم التأكيد بكثرة على أن أي نظام مالي تكون فيه كل من الضرائب والتحويلات متغيرات داخلية أو متغيرات تابعة ولو جزئياً يستطيع إيجاد درجة ما من « الاستقرار الداخلي » في الطريقة التي يرد بها الاقتصاد على التغيرات التي تحدث في الاستثمار ونحن في حاجة إلى أن نكون واضحين حول ماذا يعنيه ذلك التأكيد وماذا يحدد مدى التأثير الاستقراري. ويتضمن مفهوم « الاستقرار » Stabilization بشكل ضروري نوعاً ما من المقارنة بمعنى أن الضرائب والتحويلات التابعة تحقق الاستقرار في الاقتصاد بالنسبة إلى ماذا ؟ وأحد هذه المقارنات التقليدية - وهو يستخدم إما بشكل صريح أو ضمني - هو المقارنة مع اقتصاد لا توجد فيه حكومة. ويمكن صياغة الاقتراح الآن كما يلي، هو أن وجود الحكومة (بضرائبها وتحويلاتها) يعني أن، أو يؤدي إلى أن، تكون تأثيرات التغيرات في الاستثمار على الناتج y أقل مما كان يمكن أن تكون في حالة غياب الحكومة. ويمكن قياس مدى أو درجة هذا التأثير الاستقراري للحكومة عندئذ بواسطة الحصول على خارج قسمة مضاعف الاستثمار الذي يشق لاقتصاد فيه حكومة أي $1/(1 - c_1(1 - t_1))$ على قيمة مضاعف الاستثمار بدون حكومة أي $1/(1 - c_1)$ وهذا المعدل هو،

$$\frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)} \div \frac{1}{1 - c_1} = \frac{1 - c_1}{1 - c_1(1 - t_1)}$$

ويقاس هذا المعدل مدى أو درجة التأثير الاستقراري الذي يبنى في الاقتصاد بواسطة نظام الضرائب، فمثلاً إذا كانت c_1 تساوي 0.8 فإن تغيراً في الانفاق الاستثماري مقداره 10 يؤدي إلى: تغير في الناتج بمقدار 50 في حالة عدم وجود الحكومة. ولكن إذا كانت هناك حكومة وإذا كانت $t_1 = 0.25$ فإن تغيراً في حجم الاستثمار مقداره 10 سوف يؤدي إلى تغير في y بمقدار 25 فقط أي نصف الزيادة التي تحدث في حالة عدم وجود حكومة. أي أن $\frac{1 - 0.8}{1 - 0.8(1 - 0.25)} = 0.5$

فالواقع أن هذا النوع من المقارنة يستخدم في بعض الأحيان من أجل التقليل من الدرجة العالية من التأثير الاستقراري في الاقتصاد الذي توجد به حكومة وذلك لسبب بسيط وهو أن الاستثمار الخاص يمكن أن يظهر على أنه نسبة أعلى من الناتج في اقتصاد وبدون حكومة عنه في اقتصاد مع وجود حكومة. ومثال على ذلك تقارن نوعين من الاقتصاد أحدهما بدون حكومة والاخر توجد فيه حكومة كما يأتي،

المتغير	اقتصاد بدون حكومة	اقتصاد مع وجود حكومة
y	500	500
c	400	280
i	100	70
g	0	150

ونجد أنه في كلتا الحالتين يوزع الناتج الفردي بنفس النسبة (4 إلى 1) بين الاستهلاك والاستثمار وكما هو واضح أن نسبة (I) إلى الناتج مع وجود حكومة أقل من نسبته إلى الناتج بدون وجود حكومة حتى ولو كانت قيمة المضاعفات واحدة. فإذا افترضنا مثلاً أن الاستثمار قد انخفض بنسبة 50 بالمائة أي بمقدار 50 في الاقتصاد بدون حكومة وبمقدار 35 في الاقتصاد مع وجود حكومة وإذا افترضنا أن قيمة المضاعف هي 5 في الاقتصاد الأول 2.5 في الاقتصاد الثاني ونجد تبعاً لذلك أن الناتج ينخفض بما مقداره 250 في الحالة الأولى ($50 \times 5 = 250$)

أي بما يساوي 50 بالمائة من حجم الناتج الأصلي. في حين أن - الناتج في الحالة الثانية ينخفض بمقدار قدرة 87.5 فقط ($35 \times 2.5 = 87.5$) أي بما يعادل 17.5 بالمائة من حجم الناتج في الاقتصاد الثاني. ومعدل الاستقرار هنا ليس 0.5 وإنما هو $0.35 = \frac{87.5}{250}$ وهو ما يؤثر على مدى استقرار الاقتصاد الذي توجد فيه حكومة.

ومع ذلك فإن النظرة البعيدة تؤكد أن المقارنة مع اقتصاد بدون حكومة هي مقارنة غير واقعية لأن الاقتصاد بدون حكومة هو افتراض غير واقعي الآن من ناحية ولأنه إذا وجد اقتصاد بدون حكومة فإنه سوف يختلف في كثير من الجوانب عن الاقتصاد الذي توجد فيه حكومة والعنصر « السلوكي » الوحيد المستخدم في النموذج هو دالة الاستهلاك وليس من المقنع أن تكون دالة الاستهلاك في اقتصاد بدون حكومة هي نفس الدالة في الاقتصاد الذي توجد فيه حكومة. (مثلاً إذا أخذنا في الاعتبار الحوافز نحو الادخار الشخصي في حالة غياب نظام الضمان الاجتماعي).. وبالإضافة إلى ذلك فأننا (من المحتمل) قد لانستطيع افتراض أن تكون نسبة توزيع الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار هي نفس النسبة في حالة غياب الحكومة.

(حيث أننا نجد أن السلع الاستثمارية سوف تكون مطلوبة لانتاج السلع التي تستهلكها الحكومة - كما أنها تكون أيضاً مطلوب لانتاج السلع الاستهلاكية) .

ويوجد نوع آخر من المقارنة التقليدية وهو يستخدم في بعض الأحيان حيث تجري المقارنة مع اقتصاد به حكومة من نفس الحجم تقريباً ولكن حيث أن الضرائب والتحويلات هي من النوع الذي لا تتوقف قيمته على الناتج. والدخل. وقد يحدث تغير في مقدارهما ولكن هذا التغير يتم فقط من خلال اصدار القوانين ومع ذلك فإن مثل هذا الاقتصاد لم يوجد في الواقع أبداً وسيكون من الصعب أن نتخيل وجود مثل هذا الاقتصاد - وأنتا لن نكون أبداً متأكدين من كيفية سلوك الانفاق الشخصي في مثل هذه الظروف .

وعلى هذا فإن أفضل طريق لتوضيح مبدأ الاستقرار الذاتي ربما يكون في المقارنة مع اقتصاد تكون فيه حكومة من نفس الحجم ومن نفس الصنف تستخدم ضرائب وتحويلات لها نفس الخصائص. ولكن تتبع سياسة من شأنها اتخاذ إجراءات قانونية (أو إدارية) عندما وإلى أي مدى يكون ضرورياً من أجل المحافظة على ميزانية متوازنة (أو على مقدار ثابت من فائض أو عجز الميزانية) . ويمكن إجراء هذه المقارنة مثلاً بافتراض حدوث تغيرات متساوية في الانفاق الحكومي (G) عندما تتغير الإيرادات . كما يمكن إجراء المقارنة من خلال السماح بتغير الضرائب أو التحويلات بدرجة كافية بحيث يكون صافي ضرائب مساوياً لمقدار ثابت من الانفاق الحكومي (G) . وفي أي من هذين النوعين من المقارنة فإننا نجد أن أي اتجاه نحو زيادة حصة الضرائب أو أي اتجاه نحو تخفيضها أو أي اتجاه نحو توسيع التحويلات أو أي اتجاه نحو تقليصها سوف يتلاشى تماماً وسيختفي تماماً التأثير الذي تلعبه التغيرات في صافي الضرائب على الدخل المتاح للانفاق . ونجد هنا أن كل تغير في الناتج والدخل (Y) سوف يؤدي إلى تغير مماثل في الدخل المتاح للانفاق (DI) .

وقد تكون هذه المقارنة مقارنة غير واقعية أيضاً وذلك نظراً لأنه لم يتم اتباع مثل هذه السياسة مطلقاً . ولكن المقارنة هي مع ذلك على الأقل من ناحية المبدأ . مقارنة مع سياسة تعتبر مقبولة منذ وقت طويل كسياسة مالية مقبولة من قبل الكثير من المحافظين . فإذا قبلنا ذلك على أساس أنه معيار المقارنة التي نجريها فإننا نستطيع أن نتكلم بصورة معقولة ذات معنى عن التأثير الاستقرارى لسياسة تسمح لعوامل الاستقرار التي توضع في النظام للعمل وذلك في مقابل تأثير للسياسة التي تحاول إلغاء تأثير هذه العوامل من خلال المحافظة على ميزانية متوازنة (وإذا كان

هذا هو الإطار الذي تجري فيه المقارنة فإنه يجب علينا أن يكون في ذهننا ليس الآثار الاستقرارية لنظام ضرائب - تحويلات مرنة بل الآثار غير الاستقرارية لسياسة الميزانية المتوازنة (١) .

والسؤال الآن هو : ما مدى الاستقرار الذي تقدمه انظمة مرنة للضرائب والتحويلات بالمقارنة مع الاستقرار الذي تقدمه سياسة تهدف إلى إلغاء تأثيرات كل من الضرائب والتحويلات من خلال محاولة الحفاظ على ميزانية متوازنة . وسوف يتوقف هذا على ماذا كانت محاولة الحفاظ على ميزانية متوازنة تتم من خلال التغيرات في الانفاق إذا حدثت زيادة أو انخفاض في الإيرادات أو ما إذا كان ذلك يتم من خلال إجراء تغيرات في مستوى الضرائب لابقاء الإيرادات مساوية لمستوى ثابت من الانفاق أو باستخدام توليفه منها .

وعلى كل فإذا كانت $\alpha_1 = 0.8$ وكانت $\alpha_2 = 0.25$ وإذا افترضنا أن التغيرات تحدث فقط في مشتريات الحكومة (بمعنى تخفيض الميزانية إذا انخفضت الإيرادات في حالة الكساد وانفاق كل دولار زيادة في الإيرادات في حالة الراج فاننا نجد أن مضاعف الاستثمار هو في هذه الحالة مقارنة بقيمة مضاعف يساوي 2.5 فقط إذا سمحنا لعوامل الاستقرار بأن تقوم بدورها كاملاً . أما إذا كان مستوى نظام الضرائب هو الذي يتعدل (أي تزداد معدلات الضرائب في حالة الكساد وتنخفض في حالة الراج مع بقاء الانفاق ثابتاً) فإن قيمة المضاعف ستكون 5 في هذه الحالة وذلك بالمقارنة بالقيمة 2.5 للمضاعف في حالة وجود عناصر الاستقرار والسماح لها بالحركة . وكما هو واضح فإن مبدأ الاستقرار الذاتي يخفض التغيرات التي تطرأ على الناتج (١) التي تحدث نتيجة للتقلبات في (I) إلى أكثر من النصف (إذا كان البديل المستخدم من سياسة الميزانية المتوازنة هو انفاق كل الإيراد) وأنه يخفض التغيرات إلى النصف تماماً (إذا كان البديل المستخدم هو الإبقاء على صافي الضرائب مساوياً لمقدار ثابت من الانفاق .

(١) أن استخدام سياسة الميزانية المتوازنة في اقتصاد متماثل تماماً معياراً للمقارنة يتميز بأنه يجعلنا نتفادى المشاكل المرتبطة بالحجم النسبي للتغيرات في الانفاق الاستهلاكي في اقتصاد توجد فيه حكومة واقتصاد لا توجد فيه حكومة .

(تحذير هذه النتائج هي صحيحة فقط عندما تطبق على النموذج الافتراض الموضح هنا وهي لغرض التوضيح فقط) (2)

وعلى الرغم من أننا ولغرض التبسيط - قد أجرينا تحليل السياسة المالية على أساس الافتراض بأن الضرائب والتحويلات يمثلان معاً التسرب الوحيد الذي يمثل الفرق بين الناتج والدخل المتاح للانفاق ، فإنه يجب علينا أن نتذكر أنه في الواقع الفعلي توجد لدينا أنواع أخرى من التسربات وأن أهم هذه التسربات هو التسرب الذي يحدث في شكل الأرباح غير الموزعة . وعلى هذا فإنه يجب أن نتذكر أنه بجانب وجود أدوات الاستقرار المالي يوجد أيضاً أدوات استقرار غير مالي مهمة جداً أو بعبارة أخرى فإن مضاعف الاستثمار سيصبح أقل بكثير عما يمكن أن يكون عليه في حالة عدم وجود تسربات غير مالية . ومع ذلك فإن السؤال يظل قائماً وهو ، (ماذا يكون الاستقرار الناتج عن أدوات الاستقرار غير المالية) ؟ (هذا الاستقرار الناتج عن استخدام أدوات الاستقرار غير المالية) . ليس من السهل إجراء المقارنة التي يتضمنها هذا السؤال وربما تكون الإجابة هنا هي بالمقارنة مع اقتصاد تكون فيه الشركات مضطرة - بحكم القانون - إلى أن تقوم بدفع كل الأرباح في شكل أرباح موزعة إلى حاملي الأسهم كما يمنع عليها توزيع أية أرباح من أي مصدر آخر غير الأرباح » وسوف تظهر عدم واقعية هذه المقارنة أكثر إذا أضفنا

(2) ويمكن اشتقاق مضاعفات سيادة الميزانية المتوازنة بصورة عامة كما يأتي :

الحالة الأولى : إذا كان الانفاق يتغير بتغير الإيرادات فنحن نفترض هنا أن السياسة تحاول المحافظة على

$$dG = t_1 dY$$

ومن المعادلة رقم 22 الفصل السادس نجد أن

$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}(c_0 - c_1 t_0 + I + G)$$

ونقوم الآن بإجراء التفاضل بالنسبة إلى I و G مع المحافظة على $dG = t_1 dY$

$$\begin{aligned} \frac{dY}{dI} &= \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)} + \frac{t_1}{1 - c_1(1 - t_1)} \frac{dY}{dI} \\ &= \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1) - t_1} \end{aligned}$$

الحالة الثانية : إن معدل الضرائب يتعدل للبقاء على حصيلته الضريبة مساوية مع مستوى معين من الانفاق G أو بعبارة أخرى أننا نفترض أن $-dt_0 = t_1 dY$ ومن المعادلة رقم (22) يمكن أن نشق

$$\begin{aligned} dY &= \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)} dI + \frac{c_1 t_1}{1 - c_1(1 - t_1)} dY \\ \frac{dY}{dI} &= \frac{1}{1 - c_1} \end{aligned}$$

الشرط الضروري التالي وهو « أنه على حاملي الأسهم أن يعوضوا الشركات عن أية خسارة تتحملها الشركة » .

وسواء نجحنا أم لا في تقديم إطار مقنع للمقارنة لهذا المفهوم المعروف جيداً وهو « الاستقرار الذاتي » فيجب أن نكون الآن مدركين تماماً أن النظام المالي (ووجود الأرباح غير الموزعة) يلعبان دوراً هاماً جداً في تحديد كيفية رد فعل الاقتصاد لآلية تغيرات في الانفاق الاستثماري الشخصي (أو أي عنصر آخر في الطلب الشخصي) . وأتينا نعرف كذلك (فيما عدا الحالة التي تلغى فيها تأثيرات الاستقرار لردود الفعل الداخلية لميزانية الحكومة بواسطة التعديلات التي تحدث في الميزانية . أن التقلبات في الناتج والدخل هي أقل نسبياً وبشكل ملحوظ - من التغيرات في الاستثمار . ويمكن ملاحظة ذلك بكل بساطة من اختبار الحل التوازني للناتج والدخل (Y) وهو ،

$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}(c_0 - c_1 t_0 + I + G)$$

وحيث أن المقدار $(-c_1 t_0)$ هو عدد موجب كبير رأنا $G > 0$ موجبة ، فإن التقلبات في (Y) سوف تكون أقل بكثير من التقلبات التي تحدث في الاستثمار (I)

استطراد حول موضوع المرونة في مقابل التصاعد ومشكلة التجميع .

A Digression on Flexibility versus Progressivity and the Aggregation problem

وعلى الرغم من أن « الاستقرار الذاتي » للسياسة المالية له نتائج هامة على عمل لاقتصاد بصورة عامة فإنه من سوء الحظ أن بعض الاقتصاديين قد حاولوا بشكل غير مبال أحياناً وخاطيء أحياناً أخرى أن يدرسوا مصدر هذا التأثير الاستقرارى . ومن الواضح أن سلوك حصيلته الضرائب يلعب الدور الأساسي في ظهور اختلافات بين تقلبات الناتج القومي الإجمالي وتقلبات الدخل المتاح للانفاق . والخطأ الشائع هنا هو الربط أو المساواة بين درجة رد فعل الضرائب غير المتناسب مع التغيرات التي تحدث في الناتج القومي بالدرجة التي تكون فيها الضرائب تصاعدية بدلاً من ربطها بالدرجة التي تكون فيها الضرائب تنازلية . والحقيقة أن هذا الخطأ يوضح

مشكلة أكثر عمومية وهي مشكلة الانتقال من التحليل الجزئي الى التحليل الكلي ، مما يدعم ضرورة النظر نظرة أكثر عمقاً في هذه القضية .

وبصورة عامة فان تصاعد الضريبة او النظام الضريبي يعني المدى الذي تتطلبه الضريبة او النظام الضريبي من الاشخاص ذوي الدخول العالية ان يدفعوا - في المتوسط - نسبة اعلى من دخولهم الى الحكومة من تلك النسبة التي يدفعها الاشخاص ذوي الدخول المنخفضة . ويوصف اي نظام ضريبي بهذه المتطلبات بأنه نظام ضريبي تصاعدي . في حين ان النظام الضريبي الذي يحصل نفس النسبة تقريباً من الافراد عند مستويات الدخل المختلفة يوصف بأنه نظام ضريبي نسبي . اما النظام الذي يجمع نسبة عالية من ذوي الدخول المنخفضة فهو نظام ضريبي تنازلي ويمكن ان تكون درجة التصاعدية بهذا المعنى واحدة من محددات الدرجة التي تتغير بها الضرائب نتيجة للتغيرات في الناتج القومي الاجمالي ولكنها - وهذا الأكثر احتمالاً - اقل هذه المحددات أهمية . وفي كل الحالات نجد ان درجة حساسية حصيللة الضرائب الكلية - وليس تصاعدية الهيكل الضريبي هي التي تحدد او تجلب تأثيرات الاستقرار الداخلي .

ويمكننا - كمثال - ان نتخيل نظاماً ضريبياً تصاعدياً جداً . ومع ذلك فان حصيللة الضرائب لهذا النظام تظهر رد فعل صغير جداً للتغيرات في الناتج القومي الاجمالي . ولنفترض أنه قد تم تحديد الضرائب الواجب دفعها في سنة ما على أساس متوسط الدخل في العشر سنوات السابقة ، وعلى أساس نسبة تبلغ 99 بالمائة من شرائح الدخل العالية وصفر عند شرائح الدخل الوسطية . وستكون حصيللة الضرائب - في مثل هذا النظام الضريبي - عديمة الحساسية تقريباً لأي تغير في الناتج القومي في الاجل القصير وذلك على الرغم من تصاعدية الضريبة . وكون ان ضريبة الملكية (كما أوضح الاقتصادي Henry Aaron مؤخراً) هي ضريبة تصاعدية بالمعنى العادي لهذا المفهوم لا يعني على الاطلاق ان حصيللة هذه الضريبة ستكون ذات رد فعل مرتفع بالنسبة للتقلبات في الناتج القومي الاجمالي . وباختصار ، فاذا لم يكن أساس الضريبة هو الدخل الجاري ، فان حصيللة الضرائب ستكون عديمة الحساسية بالنسبة للتغيرات في الدخل الاجمالي حتى ولو كانت الضرائب المدفوعة من قبل الافراد المختلفين هي عالية الحساسية بالنسبة الى التقلبات في دخولهم .

وبالاضافة الى ذلك ، وحتى اذا كان أساس الضريبة هو الدخل الجاري - فانه لا يمكن استنتاج مدى رد فعل حصيللة هذه الضريبة للتغيرات في الدخل الاجمالي

(او الناتج القومي الاجمالي) من جدول ضريبة الدخل بأي شكل بسيط ولنفترض ان زيادة مقدارها ١٠ بالمائة في الدخل الاجمالي لاتأتي من خلال ان كل فرد قد اصبح يحصل على دخل اعلى ولكن من خلال زيادة عدد الافراد الذين يحصلون على دخل ما . وعلى الرغم من ان الضريبة قد لا تكون تصاعدية فاننا قد نجد ان حصيللة الضريبة قد زادت بنسبة أكبر من النسبة التي زاد بها الدخل الاجمالي (وفي الواقع فان الزيادة والانخفاض اللذين يحدثان للدخل الاجمالي خلال الدورة الاقتصادية يتضمنان زيادة او انخفاض عدد الافراد الذين يحصلون على دخل كما يتضمنان زيادة او انخفاض دخول دافعي الضرائب سابقاً) .

ويمكن توضيح ذلك باستخدام الضريبة المفروضة على قائمة الاجور في الولايات المتحدة . وهذه الضريبة هي ضريبة نسبية الى حد معين . (حيث أنه في عام 1976 لم يكن يوجد اي عامل - بصرف النظر عن الدخل - كان يدفع نسبة الضريبة وهي 5.85 على مدخولاته التي تزيد عن 15300 دولاراً) . وعلى هذا فان الضريبة فعلياً هي ضريبة تنازلية وبشكل واضح جداً . وعلى الرغم من ذلك فانه قد ظهر ان حصيللة هذا النوع من الضرائب هي ضرائب ذات حساسية عالية للتقلبات في الناتج القومي الاجمالي . فعندما يزداد التوظيف فان الكثير ممن لم يكونوا يدفعون أية ضرائب (عندما كانوا عاطلين عن العمل) يصبحون دافعي ضرائب وبالإضافة الى ذلك سنجد - بطبيعة الحال - ان بعض العمال يتسلمون دخلاً عالياً وان بعضهم يتجاوز الحد ولا يدفع اي زيادة حتى ولو زادت دخولهم عن هذا الحد . ومع ذلك فان أهمية هذا الحد في تحديد مدى حساسية حصيللة الضريبة للتغيرات في الناتج القومي تتضاءل وذلك نظراً لأن التقلبات في عدد العمال او عدد ساعات العمل بين عمال فئات الدخل المرتفع هي اقل بكثير من التقلبات التي تحدث في عدد العمال او عدد ساعات العمل بين عمال فئات الدخل المنخفضة .

والمثال الآخر هو ضريبة أرباح الشركات التي تعتبر أساساً ضريبة نسبية وليست تصاعدية ومعدل هذه الضريبة واحد - فيما عدا الشركات الصغيرة جداً - سواء بالنسبة للشركات الصغيرة نسبياً او الشركات العملاقة مثل جزال موتورز او شركة ايكسكون . ومع ذلك ونظراً لأن معدل ضريبة ارباح الشركات هو اعلى من معدل الضريبة المتوسطة على اشكال الدخل الاخرى وكذلك نظراً لأن التغيرات في الناتج القومي بصورة خاصة تؤدي الى تغيرات مبالغ فيها في ارباح الشركات ، فاننا نجد ان حصيللة هذه الضرائب تعتبر أكثر الانواع حساسية للتقلبات في مستوى التوظيف الكلي وفي الناتج القومي الاجمالي .

ونتيجة لكل هذا ، فإن مرونة نظام الضريبة معرفة على أساس انها تمثل حساسية حسيلة هذا النظام للتغيرات في الدخل الكلي ، ترتبط بعلاقة ضعيفة جداً بدرجة تصاعد الضريبة في النظام الضريبي . وبشكل أكثر عمومية فإن الاختلافات المنتظمة في سلوك مجموعة أفراد ذوي دخول مختلفة (أو خصائص أخرى مختلفة) تدلنا على الشيء القليل عن كيفية واتجاه التغير في سلوكهم الجماعي اذا حدث تغير في الدخل الكلي (او اذا حدث تغير في متغير كلي آخر او مقياس متوسط يعبر عن الخصائص الأخرى) . وباختصار توجد لدينا هنا مشاكل تجميع قد تم اهمالها .

سياسة مالية لاستقرار الدورات الاقتصادية

A Cyclically - Stabilizing Fiscal Policy

ويمكن الآن ان نقرر ان عوامل الاستقرار الذاتي (اذا سمح لها بالعمل) ستؤدي وبشكل واضح الى تقليل مدى التقلبات المنتظمة او التقلبات غير المنتظمة ، التي تنتج عن التقلبات الدورية في (I) ولكنها - اي عوامل الاستقرار الذاتي - لن تؤدي الى ازالة هذه الدورات نهائياً . ومع ذلك فإن التغيرات المعتمدة في (G) الانفاق الحكومي او في دالة الضرائب الصافية (T) يمكن من ناحية المبدأ أن تزيل التقلبات الدورية في (Y) حتى على الرغم من وجود تقلبات دورية وذات حجم كبير في (I) الاستثمار .

(وإذا كانت لدينا مثل هذه السياسة المالية الاستقرارية ، فإن مسألة ما اذا كانت التقلبات الكبيرة في (I) سوف تستمر او انها يمكن ان تستمر هي مسألة لنا على استعداد لمناقشتها كما اننا لنا على استعداد للجابة عنها . ومع ذلك فاذا كان في مقدور مثل هذه السياسة المالية ان تؤدي الى تقليص او اختفاء التقلبات في (I) الاستثمار فإن الحاجة الى التعديلات المالية المعتمدة سوف تقلص او تختص أيضاً وسوف نفترض هنا أنه لا يمكن تفادي التقلبات الدورية في (I) او على الأقل لا يمكن تفادي بعض انواع هذه التقلبات) .

واذا لم تكن هناك فترات تباطؤ زمنية لا عند اتخاذ القرار المالي ولا عند ظهور اثاره فإن متطلبات السياسة المالية الاستقرارية سوف تكون بسيطة . وهي ان نقوم بحساب مستوى الناتج القومي عند كل نقطة زمنية معينة (مثلاً كل ربع سنة

تقويمية) في حالة غياب التعديلات المالية المعتمدة واذا عرفنا مستوى (I) لنفس الفترة الزمنية ، فإننا نستطيع ان نقارن بين مستوى الناتج الفعلي ومستوى الناتج الممكن ثم نقسم الفرق بين الناتج الممكن والناتج الفعلي على قيمة المضاعف للاداة التي ستستخدم ، وأخيراً نجري التعديلات اللازمة وسيكون من الممكن نتيجة لذلك ، المحافظة على مستوى التوظيف الكامل في كل الاوقات . ومضمون هذه السياسة ان فائض او عجز ميزانية الحكومة سوف يتغير باستمرار ، الا اذا كانت التعديلات تتطلب تغيرات متساوية في كل من الانفاق (G) وحصيلة الضرائب . فاذا كانت التقلبات في (I) كبيرة بدرجة ملحوظة فانه قد يكون من الصعب اختيار مثل هذه الطريقة والتي كما نذكر تحتاج الى تعديلات كبيرة جداً حتى تحقق هذا التأثير . ومع ذلك فاذا كان اطار التحليل هو اطار التقلبات الدورية فانه قد يكون من المناسب افتراض امكانية استخدام التعديلات في جدول الضرائب لاغراض تحقيق الاستقرار تاركين (G) عند مستوى معين محدداً على اساس اعتبارات غير اعتبارات الاستقرار . وعلى كل فانه مهما كانت التركيبات التي نستخدم فيها كل من الانفاق والضرائب فإن رصيد الميزانية سوف يتغير خلال الدورة وسيكون هذا التغير سواء في شكل فائض او في شكل عجز تغيراً متعمداً وليس تغيراً من داخل النظام . ويرجع ذلك الى أنه اذا حافظنا على مستوى (Y) ثابتاً فإن هذه السياسة ستؤدي الى ازالة اي تغيرات من داخل النظام تحدث في (Tx) او في (Tr) ، او بمعنى آخر انها ستزيل اي تغيرات تكون ناتجة فقط كرد فعل للتغيرات التي تحدث في (Y) .

ويتوقف متوسط رصيد الميزانية الذي يمكن ان يظهر خلال الدورة على الاختيار بين ادوات السياسة المالية وعلى متوسط مستوى التقلبات التي تحدث في (I) . فاذا كانت (I) ضعيفة في المتوسط ولكنها مع ذلك تتقلب فانه من المحتمل ان تسود الفترات التي يظهر فيها عجز الميزانية على الفترات التي يظهر فيها فائض الميزانية . وتبقى نقطة اخيرة وهي ما اذا كان هناك تأثير طويل الاجل لسياسة مالية تهدف الى تحقيق فائض او عجز خلال فترة الدورة الا اننا لن نتناول هذه النقطة الا في جزء متأخر بشكل واضح من هذا التحليل .

Fiscal Policy In a Growing Economy

انتهينا في الفصل السادس الى استنتاج أنه في اقتصاد لا توجد فيه حكومة - أنه اذا كان هناك نمو في الناتج الممكن (من خلال نمو عدد ساعات العمل المتاحة و/أو انتاجيتها فإنه من الضروري أن تزداد (I) وبنفس معدل النمو في (Y_p) اذا أردنا استخدام هذا النمو المتاح . ويحتاج هذا الاستنتاج الان الى اعادة تقييم عندما يكون لدينا اقتصاد به نظام مالي .

ومن الواضح أنه ليس من الضروري الان ان تنمو (I) بمعدل يساوي معدل النمو في الناتج الممكن . وفي غياب اي نمو (أو غياب نمو كاف) في (I) فاننا نستطيع استخدام الطبقات النامية بشكل منتظم استخداماً كاملاً من خلال نمو اكبر سواء في الاستهلاك او في الانفاق الحكومي او فيها معاً وبتدرجات مختلفة وفي حالة وجود النظام المالي فان الادوات اللازمة لتحقيق هذا النمو في (C) او (G) ستكون متوافرة ولكن - مع ذلك - يجب ان يكون واضحاً انه مهما كانت التركيبة المستخدمة من الادوات المالية اي من تخفيض متصاعد في جدول الضرائب (أو زيادة في التحويلات الحكومية) لزيادة الاستهلاك او / ونمو الانفاق الحكومي . فانه ستكون هناك حاجة الى تحقيق عجز في الميزانية ينمو بشكل مستمر . ومرة اخرى فان النتائج التي قد تترتب على مثل هذه السياسة تمثل موضوعاً لسنا على استعداد لاخته في الاعتبار الان .

ولكن لنأخذ - مع ذلك - في الاعتبار الحالة الأكثر تفضيلاً والتي يكون فيها النمو في الناتج الممكن متوازياً مع اتجاه في الاستثمار (I) نحو الزيادة بمعدل يساوي (أو قريباً من) معدل النمو في الناتج الممكن . وعلى الرغم من أنه في هذه الحالة لن تكون هناك حاجة ضرورية الى زيادة متصاعدة في المحفزات المالية فان ذلك لا يعني أنه لن تكون هناك حاجة الى التعديلات المالية .

وحتى نستطيع ان نرى مدى الحاجة الى التعديلات المالية لنفترض أن (I) تنمو بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج الممكن (Y_p) ولكن لا توجد هناك اية تعديلات في السياسة المالية ، بمعنى أن (G) لا تتغير وكذلك لا تتغير دالة الضرائب الصافية وسيؤدي النمو في (I) - مع ذلك - الى نمو في الناتج الفعلي (Y_p) . ولكن وجود نظام الضرائب الصافية سيؤدي الى التوسع في حصيله الضرائب الصافية ومع عدم وجود أي تغير في الانفاق الحكومي (G) فان الميزانية سوف تتجه الى تحقيق فائض .

ونجد أيضاً أن (C) الاستهلاك سينمو بمعدل يقل عن معدل النمو في (I) وبالتالي تظهر فجوة بين الناتج الممكن والناتج الفعلي .

أو بعبارة اخرى فاننا نعرف أنه في ظل وجود نظام مالي معين فان

$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)} (c_0 - c_1 t_0 + I + G)$$

ومع وجود زيادة في (I) فان المقدار الموجود بين القوسين سيزداد وتنمو تبعاً لذلك (Y) بنفس النسبة التي ينمو بها هذا المقدار . ولكن اذا كانت (I) فقط هي التي تنمو فاننا نجد ان المقدار بين القوسين ينمو بمعدل اقل من معدل نمو (I) . ثم ان (Y) سوف تنمو ايضاً بمعدل اقل من معدل نمو (I) وعلى هذا وحتى اذا كانت (I) تنمو بنفس النسبة التي ينمو بها الناتج الممكن فان (Y) الناتج الفعلي سوف تنمو بمعدل اقل . وهذه الظاهرة هي التي تعرف باسم « سياسة السحب المالي » (3) fiscal drag .

وايجاد حل لهذا السحب المالي سهل وبسيط من ناحية المبدأ والحل هو اما ان تزيد من (G) لازالة اثر السحب المالي الذي يظهر في شكل زيادة الضرائب الصافية او انه يجب ان نخفض من جدول الضرائب بصورة مستمرة ومتصاعدة لازالة هذا الاثر او توليفه من كل منهما . وفي اقتصاد حيث تكون هناك زيادة في القوى العاملة أو / وارتفاع في مستوى المعيشة (زيادة معدل الدخل القومي للفرد) . فانه لن يكون مدهشاً او غريباً اذا كانت التفضيلات الاجتماعية تحتم ضرورة تخصيص جزء من الزيادة في الناتج القومي للاستهلاك العام . (بل ان هذا الجزء يمكن ان يمثل الجزء الاكبر من الزيادة في الناتج النامي) .

وفي اي الحالات ، فان السيلة المثل هي في أن يترك النمو في (G) يتحدد من خلال التفضيلات الاجتماعية وذلك على اساس الافتراض ان (Y) ينمو على طول المسار الممكن لها وعندئذ يمكن استخدام التعديلات في دالة صافي الضرائب وذلك من أجل تحقيق التوسع المناسب في الطلب الكلي . وهذه السياسة هي بسيطة من ناحية المبدأ ، مرة اخرى . وهي تتضمن حساب (Y_p) لكل فترة من الفترات ثم نحدد ماذا يمكن ان تكون عليه (Y) الناتج الفعلي اذا عرفنا الزيادة في (I) . ثم تحديد

3 كما يظهر فان ذلك هو افضل استخدام لهذا المفهوم ومع ذلك فان المفهوم قد استخدم احياناً لتوصيف الاثر الناتج عن تقلبات تصاعدية في (I) . اي بنفس المعنى الذي استخدمنا فيه تأثير « الاستقرار الذاتي » .

حجم الانفاق الحكومي المرغوب فيه (G) وحصيلة صافي الضرائب التحويلات ، ثم اذا طرحنا (Y) من (Y_p) وقسمنا خارج الطرح على قيمة المضاعف الخاص بالضرائب ثم تعدل صافي الضرائب بالقيمة التي نحصل عليها .

وكما سنرى في الفصل القادم فانه على الرغم من أن هذه التعديلات هي بسيطة من ناحية المبدأ - الا انه توجد بعض الصعوبات العملية .

ولكن يجب ان نشير الى أنه اذا كان ،

(1) ينمو الانفاق الاستثماري بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج الممكن (Y_p) و
(2) ان (G) تنمو بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج الفعلي (Y_p) بمعنى ان مشتريات الحكومة تبقى نسبة ثابتة من الناتج القومي الفعلي ر (3) اذا كانت (Y_p) تساوي الصفر بمعنى أن الاستهلاك ينمو بنفس المعدل الذي ينمو به الدخل المتاح للانفاق . والان وحتى نتفادى اثر هذه السياسة المالية « فان كل ما هو مطلوب هو ان تمنح صافي الضرائب من أن ينمو بمعدل اعلى من المعدل الذي ينمو به الناتج) وبالتالي بمعدل اكبر من معدل نمو الانفاق الحكومي . او بعبارة اخرى فانه من الضروري تعديل الضرائب لمنع ظهور فائض في ميزانية الحكومة ينمو بمعدل يساوي المعدل الذي ينمو به الناتج القومي . واذا كان الاستثمار ينمو بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج الممكن فان المحافظة على مستوى التوظيف الكامل في اقتصاد تام وذلك باستخدام السياسة المالية قد لا تتطلب وجود عجز متزايد باستمرار في ميزانية الدولة .

قياس أثر الميزانية Measuring The Impact of The Budget

لقد حددنا فيما سبق طبيعة عجز الميزانية على أنه متغير « تابع » مشيرين الى أن حجمه لا يتوقف فقط على « السياسة المالية » (اي قرارات الحكومة التي تحدد او تغير من الانفاق معدلات الضرائب والتحويلات) بل يتوقف ايضا على الحالة التي يكون عليها الطلب الكلي الخاص ، اي على شكل ومستوى دالة الاستثمار ودالة الاستهلاك . وتؤدي هذه التبعية في عجز الميزانية الى ان يفقد الشخص المشاهد - وذلك مهما كان عالماً - قدرته على تحديد موضع السياسة المالية . بمعنى أنه لا توجد هناك طريقة بسيطة للحكم على مدى كفاءة عمل السياسة المالية في الماضي او تقييم مقترحات السياسة المالية للمستقبل . وكمثال فان كون العجز في الميزانية قد

زاد بشكل واضح خلال كل فترة كساد حدثت عندما ما كان داويت ايزنهار - رئيساً للولايات المتحدة لا يعني أن ادارة الرئيس قد استخدمت السياسة المالية بشكل فعال بغرض تقليل الكساد (والواقع انه لم يكن كذلك وان العجز الذي ظهر كان نتيجة الكساد نفسه) . كما أنه لا يمكن القول بأن فائض الميزانية الذي ظهر خلال الفترة 1966 - 1968 يعني أن الرئيس ليندون جونسون كان يستخدم سياسة مالية محددة (انكماشية) بغرض مكافحة التضخم الذي ظهر نتيجة لزيادة النفقات في حرب فيتنام (والواقع انه لم يكن كذلك وان الفائض ببساطة كان نتيجة لمستوى التوظيف المرتفع والتضخم) .

ولقد تم اقتراح عدة مقاييس ممكنة لقياس اتجاه ومدى تأثير محفزات Stimulas او محددات restraint . السياسة المالية . ولا يتعدى اي واحد من هذه المقاييس كونه مقياساً تقريبياً وكل منها يتضمن تعريفاً لكل من محفزات ومحددات السياسة المالية مختلفاً عن الآخر . ومع ذلك فانها جميعاً تمثل تقدماً كبيراً بالنسبة الى الاستناد على مجرد التقارير التاريخية (أو التنبؤ) للعجز أو الفائض الفعلي في الميزانية . وسوف نشير هنا الى اثنين فقط من هذه المقاييس وهما مقياسان يستخدمان بكثرة في التحليل .

وأبسط مقياس مباشر لحجم المحفز او المحدد المالي ، او على الاقل التغير في المحفز او المحدد المالي ، من سنة الى اخرى يمكن بناؤه ببساطة وذلك بجمع ، (أ) الزيادة في مشتريات الحكومة (ب) الزيادة التلقائية غير التابعة او المحددة بناء على سياسة مالية معينة ، في التحويلات ، (ج) الانخفاض التلقائي غير التابع في الضرائب . (وهذه الاجزاء التلقائية هي تلك الاجزاء التي لا تكون نتيجة للتغير في الدخل والتوظيف ولكنها تنبع من التغيرات (المستهدفة) المقصودة في معدلات الضرائب معدلات التحويلات او في القواعد التي تجعل الفرد صالحاً للحصول على تحويلات) . ويتم تقدير هذه التغيرات على اساس الدخل الفعلي ومستوى التوظيف الفعلي للسنة الماضية (مثلاً) . وحتى يمكن ان نسمح باجراء مقارنة معقولة لهذه القيم من المحفزات او المحددات خلال فترة زمنية فانه يمكن احتساب قيمة كل محفز او محدد كنسبة من الناتج القومي الاجمالي لسنة سابقة . فاذا كانت هذه النسبة موجبة فان الميزانية تكون محفزة (للنمو) اما اذا كانت النسبة سالبة فتكون الميزانية محددة (للنمو) . ويتحدد مدى التحفيز او التقييد بحجم النسبة . ونلاحظ هنا ان هذه الطريقة تقيس اجراءات السياسة المالية في شكل صافي المحفز او المحدد (او تقبس الرصيد الصافي لمجموعة من القرارات المالية) التي يمكن ان تؤدي (مع

بقاء الاشياء الاخرى على حالها) الى رفع او تخفيض الناتج القومي من سنة الى اخرى ، وكذلك نلاحظ ان هذه الطريقة لاتتناول السؤال التالي وهو : ما اذا كانت هذه المحفزات - المحددات - سليمة ام لا في ظل معرفتنا لمستوى الناتج الممكن للسنة التي تمت فيها الاجراءات .

والمقياس الثاني هو مقياس « فائض التوظيف الكامل » full-employment surplus وهو ما سمرمز اليه بالرمز «FES» ويحاول هذا المقياس معالجة السؤال السابق . ويعرف فائض التوظيف الكامل بأنه الفرق بين « نفقات التوظيف الكامل » full-employment expenditures (FEE) وبين « ايرادات التوظيف الكامل » full-employment revenues (FER) . ويتم احتساب نفقات التوظيف الكامل على اساس انها تمثل اجمالي النفقات الفعلية او المخططة لاي سنة من السنوات ، مع اعتبار ان الجزء التابع من هذه النفقات - والذي يتمثل في التحويلات - يتم تحديده على اساس اقتصاد ذي توظيف كامل (معروفاً بشكل مقبول) . أما ايرادات التوظيف الكامل فهي اجمالي ايرادات التقديرية لسنة معينة مقدرة على اساس معدلات الضريبة الفعلية او المقترحة لهذه السنة بافتراض وجود توظيف كامل .

ومع أن هذه الحسابات هي حسابات معقدة الا انها مقبولة وغير قابلة للمناقشة اذا وجد لدينا تعريف مستوى التوظيف الكامل . ولتحديد ايرادات التوظيف الكامل فانه يتطلب وجود تقديرات لاحجام الدخول المختلفة التي يمكن ان تخضع للضريبة (وذلك باستخدام تحليل الانحدار الاحصائي) وكذلك تقديرات لاحجام مصادر الانواع الاخرى للضرائب وذلك عند مستوى التوظيف الكامل الذي يمكن عنده تطبيق مجموعة معينة من معدلات الضرائب في حين يتطلب تحديد نفقات التوظيف الكامل وجود تقديرات لحجم البطالة المؤمن ضدها عدد الاشخاص الذين يستحقون التأمين الاجتماعي ، الرفاهية الاجتماعية طوابع الغذاء ... الخ وذلك عند مستويات الناتج القومي الاجمالي المرتبطة بمستوى التوظيف الكامل والذي عنده يمكن تطبيق برامج الاعانة الفعلية او المقترحة وسنجد في اقتصاد تام أن كل هذه القيم قد تتزايد (او تنخفض) من سنة الى اخرى مع فرض معرفة مجموعة القوانين التي تحكم الضرائب او قواعد التحويلات ولكننا سنجد أن كل نفقات وايرادات التوظيف الكامل هما مستقلان تماماً عن مستوى كل من الناتج والتوظيف الفعلي (او المقدّر) . في سنة معينة .

وبالتالي فإن فائض التوظيف الكامل يكون قد تغير (أو يمكن ان يتغير في سنة مقبلة) فقط نتيجة لوجود تغيرات مقصودة في نفقات الحكومة أو / تغيرات مقصودة في قوانين وقواعد الضرائب والتحويلات . وعلى هذا فإن حجمه التقديري يعكس فقط كلاً من الناتج الممكن والسياسة المالية التي طبقت في تلك السنة (أو المقترحة لسنة قادمة) . وسوف تختلف بطبيعة الحال - كل من النفقات والايرادات الفعلية في سنة معينة - ثم يختلف الفائض او العجز الفعلي في الميزانية لنفس السنة - عن هذه الارقام الافتراضية ولكنها سوف تختلف عن نفقات وايرادات التوظيف الكامل . ثم عن فائض التوظيف الكامل بسبب - والى المدى الذي يختلف به الناتج الفعلي والدخل الفعلي وكذلك مستوى التوظيف الفعلي عن مستوياتها . عند مستوى التوظيف الكامل . فاذا كان مستوى الناتج الفعلي أقل من مستوى الناتج الممكن فإن العوامل الداخلية في الانفاق ستؤدي إلى ان يكون الانفاق الفعلي اكبر من انفاق التوظيف الكامل وأن العوامل الداخلية لكثير من الضرائب ستؤدي الى ان تكون الايرادات الفعلية أقل من ايرادات التوظيف الكامل مما يؤدي الى ان يكون في الميزانية عجزاً اكبر من (او فائضاً اصغر) من العجز (أو الفائض) المرتبط بمستوى التوظيف الكامل .

ويوضح الجدول رقم (7 - 1) التقديرات الرسمية لايرادات ميزانية الحكومة الفيدرالية ونفقاتها وفائض او عجز الميزانية (وكذلك التغيرات للسنوات 1972 - 1976 وكذلك يوضح ايضاً تقديرات ايرادات - ونفقات - وفائض او عجز التوظيف الكامل (ثم التغيرات) لنفس السنوات . (وهذه التقديرات مقدرة على اساس تقديرات مجلس المستشارين الاقتصاديين الجديدة للناتج القومي ومعدل البطالة المرتبط بمستوى التوظيف الكامل التي اشترنا اليها في الفصل الثاني) .

ويوضح الجدول - مثلاً أنه في عام 1972 وبصورة خاصة في 1973 كانت النفقات والايرادات الفعلية قريبة جداً من النفقات والايرادات المرتبطة بمستوى التوظيف الكامل . وكما نجد ان الفوائض ايضاً تقريباً متساوية وبمعكس هذا حقيقة ان البطالة الفعلية في هذه السنوات كانت قريبة جداً (مرتفعة فقط بعض الشيء) الى مستوى البطالة المرتبط بمستوى التوظيف الكامل وان مستوى الناتج الفعلي كان قريباً جداً (منخفض فقط بعض الشيء) من مستوى الناتج الممكن . ويوضح العمود الاخير ان الفائض الفعلي لسنة 1972 (17.3 - بليون دولار) قد اظهر تغيراً مقداره 4.7 بليون دولار من الفائض الفعلي لعام 1971 . في حين ان الفائض المرتبط بمستوى التوظيف الكامل قد اظهر تغيراً مقداره 12.3 بليون دولار . ويوضح هذا

التغير الكبير في العجز المرتبط بمستوى التوظيف الكامل أن السياسة المالية قد اتجهت عدة نحو سياسة التشجيع بين السنوات 1971 و 1972 (وهذا شيء يحدث كثيراً في السنوات الانتخابية) . ولقد كان الاقتصاد قريباً جداً من مستوى التوظيف الكامل

(جدول رقم 7 - 1)

ايرادات ونفقات الحكومة الفعلية والمرتبطة بمستوى التوظيف، الدخل القومي وحسابات الناتج للسنوات 1972 - 1976 بالبيليون دولار .

الفائض او العجز (-)

السنوات	الايرادات	النفقات	المقدار	التغير من مستوى السنة القادمة
الفعلية				
1972	227.5	244.7	- 17.3	4.7
1973	258.3	266.0	- 6.7	10.6
1974	288.2	299.7	- 11.5	- 4.8
1975	286.5	357.8	- 71.2	- 59.7
1976*	330.6	388.9	- 55.3	12.9
المرتبط بمستوى التوظيف				
1972	221.1	243.6	- 21.5	- 12.3
1973	257.5	265.4	- 7.9	13.6
1974	311.8	297.7	14.1	22.0
1975	337.6	350.1	- 12.5	- 26.5
1976*	371.6	381.9	- 10.3	2.2

(*) أولية . ملاحظة ، التفاصيل قد لا تتساوى مع المجموع نظراً للتقريب .

Sources: Department of Commerce (Bureau of Economic Analysis, and Council of Economic Advisors, Adopted from table 18, p.76, Annual Report of the Council of Economic Report of the President Transmitted to the Congress, January 1971).

مما ساعد على أن يكون العجز الفعلي لهذه السنة تحت مستوى العجز الفعلي لعام 1972 . لكننا نجد في نفس الوقت أن السياسة المالية نفسها قد ساعدت على وجود عجز منخفض في عام 1973 . حيث نجد أن فائض التوظيف الكامل قد ازداد بمقدار 13.6 بليون دولار . وبصورة أساسية نجد أن التشجيع الذي حدث في عام 1972 قد تم توقيفه في عام 1973 .

وللاسف نجد - أنه من وجهة نظر صانعي السياسة المالية - ان الناتج القومي الاجمالي في عام 1973 على الرغم من أنه كان قريباً جداً من مستوى التوظيف الكامل - الا أنه لم يحقق اية زيادة بعد الربع الاول من السنة وعند نهاية السنة بدأ لانكماش (انخفاض الناتج القومي) الذي استمر لمدة عام ونصف . ولقد كان هذا لانكماش اخطر انكماش حدث منذ كساد 1929 ولقد أدت السياسة التخفيفية للميزانية في عام 1973 بالتأكيد الى اتجاه الاقتصاد الى اسفل ولقد اظهرت السياسة المالية في عام 1974 أنها كانت أكثر تحفظاً ثم أدت الى تعميق والى اطالة فترة الكساد ويوضح الجدول أيضاً اتجاهها اضافياً نحو تحقيق فائض في فائض التوظيف الكامل بمقدار يساوي 22.0 بليون دولار . ولقد بدأ الاقتصاد منذ 1975 فقط في التحرك من الكساد الى الراج حيث ظهر عجز كبير يصل الى 26.5 بليون دولار (ويظهر من البيانات ربع السنوية ان معظم هذه الزيادة قد حدثت بعد حدوث نقطة الانقلاب فعلاً وبالتالي نجد أن السياسة المالية لم تؤد الى هذا التحول ولكنها أدت الى تقوية المراحل التي بدأت من الراج) . ولقد تم سحب جزء من هذا العجز التحفيزي فيما بعد في 1976 حيث نجد فائض التوظيف الكامل قد اتجه نحو الفائض بمقدار 2.2 بليون دولار .

ومع ان معظم الاقتصاديين المهتمين بالموضوع يعطون اهمية كبيرة للتغير في مستوى الفائض أكثر من قيمته المطلقة الا انه ليس من الواضح تماماً كيف يمكن تفسير هذا المستوى المطلق للفائض . ولكن مع ذلك فان مستوى الفائض المطلق يعتبر ذا أهمية كبيرة بمعنى ان تغيراً صغيراً في اتجاه فائض التوظيف الكامل (كما حدث في 1976) يمكن ان يكون ذا تأثير تحفيزي كبير اذا كانت ميزانية العام السابق ذات طبيعة تحفيزية مرتفعة فعلاً كنتيجة للتغيرات السابقة في اتجاه عجز لتوظيف الكامل . وبالإضافة الى ذلك فانه يمكن ان تشير هنا انه حتى في أسوأ سنة لاسوأ انكماش حديث (وهي سنة 1975) فان عجز التوظيف الكامل كان فقط 12.5 بليون دولار وهو اقل بكثير من عجز التوظيف الكامل الذي حدث في عام 1972 وهي سنة لا يمكن اعتبارها سنة انكماش . كما نجد انه في عام 1974 (وهي السنة

التي شاهدة الانخفاض الحاد) كان هناك فائض للتوظيف الكامل مقداره 14.1 بليون دولار، وتفسير ذلك هو الانفاق الفيدرالي وقوانين الضرائب، والتحويلات السائدة هي التي أدت الى ظهور هذا الفائض اذ كان الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل. ومن الواضح ان السياسة المالية كانت خاطئة جداً في هذه الفترة وكانت سياسة تؤدي الى عدم الاستقرار بدلاً من أن تؤدي الى الاستقرار. (وحتى يمكن ان نتأكد من هذا فاننا نلاحظ ان التضخم كان حاداً جداً في الاعوام 1973 و 1974 ولكن وكما يظهر الجدول بوضوح اعتقد واضعو السياسة المالية انهم يستطيعون مكافحة هذا التضخم عن طريق سياسة متممة لايجاد بطالة واسعة - أو انهم لم يصدقوا مستشاريهم الاقتصاديين والذين قد عرفوا بالتأكيد على الأقل الاتجاهات العامة للتبؤد الذاتية التي وضعت).

ومن الواضح ان التغير في فائض التوظيف الكامل يختلف عن مقياس التشجيع - لتقييد البسيط في نقطتين .

فبينما نجد ان المقياس يقدر الضرائب والتحويلات عند مستوى ناتج ودخل السنة السابقة فان فائض التوظيف الكامل يقدرها عند مستوى التوظيف الكامل الجاري . ويمكن اثاره نقطة نظرية هنا حول تفضيل اي من هذين المقياسين . ونقطة الاختلاف الثانية هي أنه بينما نجد ان المقياس البسيط ينظر الى الميزانية على انها تدير على النهج بالاعتدال - بمعنى انها ليست محفزة ولا مقيدة - اذا كانت الميزانية تحتوي على سياسة مالية لاتدفع بالاقتصاد لا الى التوسع ولا الى الانكماش نجد ان قياس فائض التوظيف الكامل ينظر الى الميزانية على انها معتدلة اذا كانت تحتوي على سياسة مالية تدفع الى التغلب على « الفرملة المالية » العادية التي تظهر خلال النمو الاقتصادي . وهذا هو مغزى القول بأن المقياسين يجيبان في الواقع على اسئلة مختلفة حول سياسة الميزانية .

ومن الواضح ان كلا من هذين المقياسين هو بدائي وغير كامل . حيث انه اذا جمعنا (او طرحنا) التغيرات في الايرادات والتغيرات في النفقات فان كلا من المقياسين يعني ان المضاعفات الخاصة بالضرائب والتحويلات والنفقات تبقى هي نفسها . ولكننا نعلم انها ليست كذلك . وكذلك نجد ان كلا منهما يعامل مضاعف الميزانية المتوازنة - ضمناً - على انه يساوي الصفر بدلاً من ان يكون مساوياً للواحد الصحيح . ولكن المشكلة الحادة التي تظهر عند استخدام اي من هذين المقياسين هي

في عدم قدرتها على الفصل بين التغيرات التي تحدث نتيجة للتضخم والتغيرات التي ترتبط بتوسع حقيقي او انكماش حقيقي

مبادئ التحليل الحركي للنموذج الكينزي

ELEMENTARY DYNAMICS OF THE KEYNESIAN MODEL

لقد استخدمنا في الجزء الاول من هذا الفصل النموذج الكينزي البسيط اساساً لنظرية مبسطة في السياسة المالية . ولقد كان من الضروري لهذا الغرض - أن نعالج الضرائب والتحويلات منفصلين او مجتمعين في شكل مفهوم « الضرائب الصافية » بشكل مستقل عن بقية العناصر الاخرى (اي التهربات) التي تتسبب في ان يكون الدخل المتاح للانفاق (DI) مختلفاً عن الناتج (Y) ولان السياسة المالية لم تعد شاغلنا الاول فاننا يمكن وببساطة اعتبار ان الدخل المتاح للانفاق (DI) دالة في (Y) كما يأتي :

$$DI = d_0 + d_1 Y$$

حيث (d₀) هي مقدار موجب ثابت والذي اذا تغير فانه يعكس التغير في معدلات الضرائب والتحويلات والعناصر الاخرى .

(d₁) هي الميل ، وهي موجبة ولكن اقل من الواحد الصحيح بشكل واضح وهي تعكس حقيقة انه مع زيادة الناتج (Y) فان حجم الضرائب يزداد بشكل مستمر وان التحويلات تنخفض بشكل مستمر ايضاً وكما تزداد الارباح غير الموزعة وايضاً بشكل مستمر (وتمثل هذه العناصر الثلاثة التهربات الرئيسية التي تشكل الفرق بين (Y) وبين (DI) والذي يتوقف حجمه على (Y) . واذا رمزنا لكل انواع الانفاق فيما عدا الانفاق الاستهلاكي بالرمز (A) فاننا نحصل على :

$$Y = C + A$$

واذا اضعنا دالة الاستهلاك

$$C = c_0 + c_1 DI$$

4 - يمكن ان يرجع القراء المهتمون باكتشاف بعض هذه القضايا الى

فاننا نجد ان المستوى التوازني يمكن ان يتحدد كما يأتي وذلك بعد اجراء عمليات الاحلال المتتابة .

$$Y = \frac{1}{1 - c_1 d_1} (c_0 + c_1 d_0 + A)$$

ويعكس المقدار $(1 - c_1 d_1)$ في مقام الكسر التأثيرات المجمعة لكل التسربات المنتظمة بين الناتج والدخل المتاح للانفاق وايضاً التسربات من الدخل المتاح للانفاق الى الادخار الشخصي . وحيث ان كل من (d_1, c_1) موجبة واقل من الواحد الصحيح فان حاصل ضربهما سوف يكون ايضاً موجباً واقل من الواحد الصحيح وعلى هذا فان مضاعف الاستثمار او مضاعف الانفاق الحكومي سيكون من ثم موجباً ومحدداً Finite . واكبر من الواحد الصحيح .

ولقد لاحظنا عند شرحنا لكيفية « عمل المضاعف » في الفصل السادس ان هذا الشرح قد انزلق الى اطار حركي اي اطار غير توازني . ويشير هذا الاطار الى « الحلقات » المتتابة من الانفاق واعادة الانفاق للزيادة في الدخل كل حلقة اقل من الحلقة السابقة . مع ملاحظة ان حاصل جمع هذه الزيادات المتتابة يصل الى مستوى التوازن الذي يتحدد بواسطة المضاعف الساكن مضروباً في كمية التغير التلقائي الذي يؤدي الى تغير الدخل (مثلاً زيادة او انخفاض في (I) أو (G) . زيادة أو تخفيض في الضرائب او في التحويلات او انتقال في مستوى دالة الاستهلاك) .

ويرجع السبب في انزلاق الشرح اللغوي في اطار التحليل الحركي ببساطة الى أنه من غير الممكن ان نتصور ان عمليات المضاعف قد تم تبسيطها الى تغير آني فمثلاً من الصعب تخيل رد فعل المستهلكين لزيادة في الدخل المتاح للانفاق وذلك قبل ان يعرفوا بهذه الزيادة او حتى آنياً مع تسلم هذه الزيادة الا اذا كانوا قد توقعوا هذه الزيادة من قبل وسنجد أيضاً انه من الصعب ان نتصور المنتجين يغيرون من معدلات انتاجهم في نفس اللحظة التي يحدث فيها تغير في الطلب على منتجاتهم الا اذا كانوا متوقعين هذا التغير . ومع ذلك وحتى يعمل المضاعف آنياً فان كل ما هو مطلوب ان يكون المستهلكين على علم بالزيادة النهائية في دخولهم بما فيها تلك التي تنتج عن التغيرات التي تحدث في انفاقهم الحالي او المستقبلي - وان يبدو في نفس الوقت الاستهلاك على هذا الاساس كما نحتاج ان يكون المنتجون على علم بالزيادة النهائية في الطلب على منتجاتهم وان يقوموا بتعديل الانتاج وبالتالي الدخل المدفوع في نفس الوقت بناء على هذا المستوى الجديد من الطلب .

ولكن مع فقدان المعرفة الكاملة حول اتجاه الاقتصاد النهائي - مع عدم الاشارة الى ما يمكن ان يتضمنه ذلك بالنسبة لموقف كل فرد على حدة فاننا نجد أنه على كل من المستهلكين والمنتجين ان يعدلوا (جزئياً على الاقل) خططهم على أساس التغيرات التجارية . ويقوم كل مستهلك وكل منتج بنقل بعض تأثيرات التغيرات التجارية - بالمقدار الذي يعدل خططه به - الى الآخرين (وذلك من خلال مشترياتهم من السلع والخدمات بما فيها خدمات عناصر الانتاج) التي حدثت في الطلب على السلع او الخدمات التي يعرضها كل منهم . ويقوم كل من المستهلكين والمنتجين خلال هذه العمليات من التغير باتخاذ قرارات والتي يمكن ان تختلف بشكل واضح عن القرارات التي يمكن ان يتخذوها اذا كانوا يعرفون مقدماً ومتأكدين من التغيرات القريبة او النهائية في مواقفهم . وفي هذه العمليات يؤثر كل فرد في قرارات الآخرين وفيما يقومون به وهو كذلك متأثر بتصرفات الآخرين الاخيرة والجارية ومع ذلك فانه لا يوجد فرد يدرك مدى التغيرات الجارية واتجاهاتها .

وكل ما يحاول الاقتصادي استكشافه هنا بحيث يكون قادراً على وصفه هو كيف تؤدي هذه العمليات من قرارات الافراد المتداخلة والتي تقوم على أساس المعرفة الجزئية الى التغيرات التراكمية في المتغيرات الكلية القومية للدخل والناتج والوظائف . وكذلك ماهي العوامل التي تحدد النتيجة النهائية للتغيرات الأساسية في الظروف الاقتصادية العامة ادنى السيادة الاقتصادية الحكومية والزمن الذي تستغرقه التوصل الى هذه النتائج والمسار الزمني الذي تتبعه .

ويقنع الاقتصادي - ولاسباب كثيرة - فقط بمحاولة معرفة النتيجة النهائية لأي تغير فردي جوهري جارٍ . او تغير في السياسة بصورة منفردة ويستخدم لهذا الغرض مفهوم التوازن - والذي يعني (عادة) الحالة التي لا يكون فيها اي تغير وتسمى طريقة التحليل « بالتوازن المقارن » او « الساكن المقارن » . وتطرح هذه الطريقة سؤالاً واحداً حول ما ستكون عليه النتائج النهائية لتغير خارجي ما يحدث في الاقتصاد لمرة واحدة وبحيث يكون قد تم هضم كل التغيرات المشابهة التي حدثت من قبل وبحيث لاتحدث تغيرات اخرى خارجية على الأقل حتى يكون التغير الذي يهتم به قد انتهى مفعوله تماماً . وهذا هو النوع من الاسئلة التي يتوجه المضاعف للجواب عليها . ومع ذلك وكما سنرى فيما بعد - فانه قد لا يكون في استطاعة الاقتصادي ان يجيب على هذا السؤال حول النتيجة النهائية بدون ان يفهم قليلاً عمليات التغير التي تحدث في شكل ردود فعل المستهلكين والترابط فيما بينها خلال الفترة التي يحدث فيها التغير الخارجي . وحتى لو كان الاقتصادي مقتنعاً

ومهماً فقط بمعرفة نتائج التحليل الساكن المقارن « فانه قد لا يكون قادراً على التوصل الى هذه المعرفة بدون ان يتعلم شيئاً حول الموضوع الأكثر صعوبة وأكثر تركيباً وهو « حركية » النظام الذي يقوم بدراسته .

وسوف تقدم في الاجزاء الآتية من هذا الفصل ثلاثة نماذج حركية بسيطة جداً لكيفية عمل المضاعف وعملياته وهي نماذج قد درسناها بشكل ملخص حتى الآن في اطار التحليل « الساكن المقارن » وعندما تنتهي من فحص هذه النماذج فانا سنستخدمها في توضيح وعرض بعض العلاقات الهامة بين النظرية الحركية والنظرية الساكنة .

نموذج المضاعف الحركي : فترة تباطؤ الاستهلاك

A Dynamic Multiplier Model: Consumption Lag

أنه لامر سهل وبسيط ان نجعل « نموذج المضاعف » نموذجاً حركياً وذلك عن طريق ادخال فترات التباطؤ الزمني Time Lag. بشكل واضح في عمليات التغيير في الناتج والدخل . وتظهر فترات التباطؤ الزمني في علاقة التبعية التي تظهر بين الاستهلاك (C)، والدخل المتاح للانفاق (DI) او بين الناتج والدخل (Y) وبين (C)، (I)، (G) أو أية توليفية من هذه الفترات جميعها . ويمكن ان تعكس فترة التباطؤ الزمنية التي تظهر بين الاستهلاك والدخل واحدة أو أكثر من ظواهر عديدة : ضرورة أن تغيراً ما في الدخل المتاح للانفاق يجب ان يتم الحصول عليه قبل اجراء اي تعديل في الانفاق الاستهلاكي . ووجود بعض الاتفاقات التعاقدية التي تحكم جزءاً من الانفاق الاستهلاكي (فاذا حدث مثلاً زيادة في الدخل فقد يرغب بعض الافراد في السكن في مساكن واسعة بالانتقال الى شقق أكبر ولكن ذلك سوف يتحقق فقط اذا وجدت مثل هذه الشقق الكبيرة) وجود بعض السلع الاستهلاكية العمرة (مثلاً اذا - حدثت زيادة في الدخل فلقد يرغب الافراد في الانتقال الى شراء ثلاجات أكبر او سيارات أسرع .. وهكذا ولكن هؤلاء الافراد الذين بحوزتهم سلع معمرة حديثة قد ينتظرون بعض الوقت حتى تتقادم سلعهم المعمرة او تستهلك قليلاً) . وهكذا .

واذا نظرنا الى (Y) على أساس انها الانتاج والى (C)، (I) على انها المبيعات فان التغيرات في الانتاج قد تتأخر عن التغيرات في المبيعات وذلك لعدة أسباب : فقد يحتاج المنتجون الى بعض الوقت للفصل بين زيادة حقيقية في المبيعات

(والتي على أساسها سيعملون من خطط انتاجهم) وبين التغيرات الشاذة في المبيعات . وثانياً نجد ان التغير في المبيعات يحدث أولاً (على الأقل بالنسبة للكثير من السلع الاستهلاكية) في مستوى تجارة المفرد ، وقد يستغرق الامر وقتاً ان يحصل المنتجون على اوامر طلبية جديدة ثم يبدأون بتخطيط تعديل الانتاج . وثالثاً نجد ان تنفيذ خطط الانتاج الجديدة سوف يحتاج الى وقت (حتى يتم تشغيل عمالاً جدد ، طلب واستلام مواد اولية أكثر) .

وتعكس فترة التباطؤ الزمنية بين الدخل المتاح للانفاق وبين الناتج (Y) - حقيقة ان معظم الاجور والمرتبات يتم دفعها اسبوعياً او كل اسبوعين او شهرياً وليس يومياً او كل ساعة . وعلى هذا فان التغير في مستوى التوظيف سيؤدي الى تغير الدخل في شكل اجور ومرتبات بعد مرور فترة من الزمن . اما بالنسبة الى الجزء من الدخل الذي يتم الحصول عليه في شكل ارباح فان الامر قد يحتاج الى انتهاء الفترة المحاسبية حتى يتم التعرف على ماذا كانت الارباح قد تغيرت . وفي حالة المؤسسات الكبيرة فان تغير الارباح يمكن ان يظهر في شكل توزيعات على المساهمين (ومن ثم يؤثر على الدخل المتاح للانفاق) بعد مرور فترة أطول .

ويمكن كتابة معادلات حركية بسيطة لكل من الاستهلاك والانتاج والدخل المتاح للانفاق كما يلي (وذلك على فرض انه توجد لدينا فترة تباطؤ زمنية موحدة وليس فترة تباطؤ زمنية موزعة) (5)

$$C_t = c_0 + c_1 DI_{t-w}$$

$$DI_t = d_0 + d_1 Y_{t-x}$$

$$Y_t = C_{t-y} + I_{t-z}$$

حيث (I) تمثل قيمة المتغير عند نقطة زمنية معينة . z, y, x, w. تمثل طول الفترات الزمنية (اياماً ، اسابيع ، او شهراً) بين التغيرات التي تحدث في الدخل المتاح للانفاق وبين الاستهلاك بين التغيرات في الناتج وبين الدخل المتاح للانفاق بين التغيرات في الاستهلاك وبين الناتج وبين التغيرات في الانفاق التلقائي (A) الناتج . ويمكن ان تظهر كل فترة من فترات التباطؤ هذه ويكون لكل منها طول زمني مختلف .

5 . نفترض فكرة تباطؤ زمنية موحدة انه لا يظهر اي أثر حتى يمر وقت زمن معين وحينئذ يحدث الاثر كله ودفعاً واحدة . في حين نجد ان فترة التباطؤ الموزعة نفترض ان الاثر يظهر على دفعات خلال الزمن وليس دفعة واحدة .

ومع ذلك فإننا سنفترض - لأغراض العرض والتحليل فقط - وجود فترة تباطؤ واحدة فقط - بين الاستهلاك الدخل المتاح للانفاق - وإن باقى التغيرات تحدث آنياً في نفس الوقت (6).

فاذا عرفنا وحدة الزمن على انها تمثل طول الفترة الزمنية . فمثلاً اذا افترضنا انه يجب مرور اربعة عشر يوماً قبل ان يؤدي تغير ما في الدخل الى تغير في الانفاق . واذا رمزنا لقيم كل من الدخل المتاح للانفاق والاستهلاك في فترة زمنية ماطولها اربعة عشرة يوماً بالرمز DI_t , C_t . على التوالي , فان قيم هذه المتغيرات في فترة الاربعة عشر يوماً السابقة تصبح DI_{t-1} , C_{t-1} في حين ان قيم هذه المتغيرات في فترة الاربعة عشرة يوماً التالية هي DI_{t+1} , C_{t+1}

وهكذا ويمكن كتابة نموذجنا الحركي (في وجود فترة تباطؤ زمنية واحدة) كما يأتي :

$$C_t = c_0 + c_1 DI_{t-1} \quad (13)$$

$$DI_t = d_0 + d_1 Y_t \quad (14)$$

$$Y_t = C_t + A_t \quad (15)$$

واذا احللنا المعادلة رقم (14) في المعادلة رقم (13) نحصل على :

$$C_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_{t-1} \quad (16)$$

واذا قمنا باحلال المعادلة رقم (16) في المعادلة رقم (15) نحصل على معادلة الدخل الحركية التالية :

$$Y_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_{t-1} + A_t \quad (17)$$

وتقرر المعادلة رقم (17) ان قيمة الدخل (Y) اي ان فترة زمنية طولها 14 يوماً تتوقف على قيمة (A) في هذه الفترة الزمنية . وعلى قيمة (Y) في فترة زمنية سابقة وكذلك على المعاملات d_1, d_0, c_1, c_0

ومن الواضح انه ليس من الضروري ان تكون $Y_t = Y_{t-1}$ بمعنى ان تكون (Y) ثابتة خلال الزمن . وكون (Y) ثابتة خلال الزمن ماهو الا حالة خاصة جداً .

(6) يمكن بطبيعة الحال تطوير نماذج تحتوي على اثنين او على كل الفترات الزمنية الثلاثة التي تظهر بين التغيرات ولكن (وحتى يمكن السيطرة على ومعالجة رياضيات النموذج) فانه يجب افتراض عامل مشترك بين طول هذه الفترات الزمنية وان يتم التعبير عن الفترات بمضاعفات هذا العامل المشترك في شكل ارقام صحيحة .

ومع ذلك فان هذه الحالة الخاصة هي الحالة التي تعرف لنا حالة التوازن اي القيمة التوازنية للناتج (Y) او Y_E كما سنرمز لها الآن ويتحقق هذا عندما يكون $Y_{t-2} = Y_{t-1} = Y_t = Y_{t+1} = Y_{t+2}$ وهكذا وفي هذه الحالة نجد ان $Y_t = Y_E$ وحتى يتحقق هذا التوازن في قيمة (Y) فانه من الواضح ان تكون A ثابتة خلال الزمن , اي ان تكون $A_t = A_{t-1} = A_{t+1} = A$

كما يجب ان تكون كل المعاملات ايضاً ثابتة بمعنى ان لا تتغير اي من (d_1, d_0, c_1, c_0) وفي هذه الحالة الخاصة للامور حيث تكون $Y_{t-1} = Y_t = Y_E$ فانه يمكن اعادة صياغة المعادلة رقم (17) كما يأتي :

$$Y_E = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_E + A$$

والتي تعطينا نفس التعبير السابق للقيمة التوازنية للناتج وهي :

$$Y_E = \frac{1}{1 - c_1 d_1} (c_0 + c_1 d_0 + A) \quad (18)$$

ويمكن استخدام كل من المعادلتين (17) (18) لتوضيح القيمة التوازنية للناتج (Y) بالارقام وتوضيح مسار التعديلات التي تتم اي توضيح خصائص النموذج الساكنة (او الساكن المقارن) وكذلك ... الخصائص الحركية . ولنفترض ان

$$d_1 = 0.5, c_1 = 0.9, d_0 = 20, c_0 = 0$$

وان A ثابتة (كما كانت من قبل) عند مستوى 37 وعلى هذا فان :

$$Y_E = \frac{1}{1 - 0.9(0.5)} [0 + 0.9(20) + 37] = \frac{1}{0.55} (55) = 100$$

وعند هذه القيمة التوازنية للناتج (Y) نجد أن :

$$DI = 20 + 0.5(100) = 70$$

$$C = 0 + 0.9(70) = 63$$

$$Y = 63 + 37 = 100$$

وهذا هو الحل التوازني او الحل الساكن اذا كانت $A = 37$ وهذا الحل هو حل توازني لأنه اذا وصلت (Y) الى هذه القيمة فانها ستبقى عند هذا المستوى ولا تتغير . وحتى يمكن اثبات ذلك فانه يكفي ان نضع $100 = Y_t$ في معادلة الدخل الحركية رقم (17) لنجد أن :

$$Y_t = 0 + 0.9(20) + 0.45(100) + 37$$

$$Y_t = 100$$

وما دامت (A) ثابتة عند المستوى 37 فإن المعادلة رقم (17) سوف تستمر في إعطاء القيمة التوازنية $Y = 100$ لكل الفترات الزمنية التالية .

ويمكن الآن توضيح خصائص النموذج الحركية وايضاً خصائص النموذج الساكن المقارن وذلك بافتراض ان الاقتصاد كان في حالة توازن اولية عند مستوى $C = 63$, $Y = 100$, $A = 37$, وأنه حدث عندئذ اختلال في التوازن نتيجة لحدوث تغير في (A) ولرة واحدة حيث تغيرت (A) في الفترة 1 الى $A' = 43$ اي ان

$$A = A_{t-3} = A_{t-2} = A_{t-1} = 37$$

$$A' = A_t = A_{t+1} = A_{t+2} = \dots = 43$$

وحتى يمكن ايجاد قيمة (Y) في الفترة (t) فاننا نقوم بالاحلال في المعادلة (17) لنحصل على

$$Y_{t-1} = Y_E = 100$$

$$Y_t = 0 + 0.9(20) + 0.45(100) + 43 = 106$$

وبالنسبة للفترة التالية نقوم بالاحلال في المعادلة رقم (17) ايضاً

$$Y_{t+1} = 0 + 0.9(20) + 0.45(106) + 43 = 108.7$$

وبعد ذلك ،

$$Y_{t+2} = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (108.7) + 43 = 109.92$$

$$Y_{t+3} = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (109.92) + 43 = 110.46$$

$$Y_{t+4} = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (110.46) + 43 = 110.71$$

واذا استمرت هذه السلسلة لعدد لانهائي من الفترات فان Y سوف تتجه بزيادات اصغر فاصغر في اتجاه مستوى توازني جديد . وبدلاً من الاستمرار في هذه السلسلة أكثر من هذا فاننا سوف نحصل على المستوى التوازني (الساكن المقارن) الجديد عن طريق احلال $A = 43$ في معادلة الحل التوازني للدخل رقم (18) كما يأتي :

$$Y'_E = \frac{1}{0.55} (18 + 43) = 110.91$$

ويمكن اثبات ان هذا المستوى هو المستوى التوازني الجديد وذلك باحلال قيمة (Y) التوازنية تساوي 110.91 لقيمة الناتج في الفترة Y_{t-1} في المعادلة رقم (17) ونقوم بحساب الناتج للفترة التالية اي أن .

$$Y_t = 0 + 0.9(20) + 0.45(110.91) + 43 = 110.91$$

بمعنى أنه اذا وصلت (Y) الى المستوى 110.91 فانها سوف تبقى عند هذا المستوى . وليس هذا صحيحاً لأي قيمة اخرى للناتج (Y) غير هذه القيمة .

ويمكن ان نلاحظ هنا ان التغير في الناتج القومي الاجمالي GNP بين المستويين التوازنيين هو $110.91 - 100 = 10.91$ وهذا المقدار يساوي قيمة التغير في الانفاق التلقائي (A) اي 6 (37 - 43) مضروباً في قيمة المضاعف الساكن $\frac{1}{0.55} = 1.82$

اي ($1.8 \times 6 = 10.91$) وكما يمكن ان نلاحظ ايضاً انه يتم الاتجاه نحو هذا المستوى التوازني الجديد من خلال حدوث زيادات متناقصة في قيم (Y) في الفترات السابقة ، + 6 + 2.7 + 1.22 + 0.55 + 0.25 وهكذا وكل زيادة هي من الزيادة السابقة (ويوجد اثبات رياضي على ان تراكم متسلسلة تصل الى نهاية هي .

$$6 \times \frac{1}{1 - 0.45} = 10.91]$$

واذا افترضنا بدلاً من ذلك - ان A قد زادت في الفترة 1 من $A_t = 43$ الى $A_{t-3} = A_{t-2} = A_{t-1} = 37$ الى .

$A_{t+1} = A_{t+2} = A_{t+3} = \dots = 37$ ففي هذه الحالة فانه يمكن اجراء الحسابات باستخدام المعادلة رقم (17) كما يلي :

$$Y_{t-1} = Y_E = 100$$

$$Y_t = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (100) + 37 = 106$$

$$Y_{t+1} = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (106) + 37 = 102.7$$

$$Y_{t+2} = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (102) + 37 = 101.22$$

$$Y_{t+3} = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (101.22) + 37 = 100.55$$

$$Y_{t+4} = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (100.55) + 37 = 100.25$$

وسوف تصل (Y) بطبيعة الحال الى القيمة التوازنية السابقة 100 كنهاية اذا استمرت هذه التغيرات الى مالا نهاية (ومعنى المضاعف في هذه الحالة للتغير في (A) لفترة واحدة هو ان مجموع كل التغيرات في الفترات الزمنية المتتالية يساوي في قيمة (Y) الناتج لقيمة أكثر من 100 هي 6 + 2.7 + 1.22 + 0.55 + 0.25 .. ايضاً تساوي $6 \times \frac{1}{1 - 0.45}]$

ويوضح هذا المثال كيف يمكن « للقيمة التوازنية للنموذج الحركي ان تلخص اتجاه النظام خلال الزمن - اذا حدث فيه اي اختلال نتيجة لتغير تلقائي او خارجي

في هيكله - ناحية وضع استقرار جديد ونهائي . ويبقى النظام عند هذا الوضع الجديد على الأقل حتى يحدث اختلال جديد في النظام (وعند الوضع المستقر هذا فان النموذج الحركي يستمر في توليد قيم في الفترات التالية المتعاقبة على أساس القيم السابقة ولكن هذه القيم جميعها هي متساوية .

ومع ذلك فنحن ليس بنا حاجة الى افتراض انه سوف يمكن الوصول الى المستوى التوازني الجديد على الاطلاق حتى يمكن للنموذج الحركي توصيف سلوك النظام . ولنفترض على سبيل المثال انه في هذا النموذج البسيط فان قيم (A) في كل فترة هي القيم التي تظهر في العمود الثاني من الجدول رقم 7 - 2 . ومع هذا فان الصورة الحركية للنموذج سوف تستمر في توصيف وتحديد المسار الزمني للناتج (Y) وذلك باستخدام المعادلة رقم (17) واذا استخدمنا في نفس الوقت المعادلات رقم (13) (14) فاننا نستطيع ايضاً تحديد قيمة كل من الاستهلاك (C) والدخل المتاح للانفاق (DI)

جدول رقم 7 - 2

Period	A	Y	L	C	C Desired
t (equil)	37 → 100	← 70	63	63	63
t + 1	39 → 102	← 71	63	63.9	63.9
t + 2	43.5 → 107.4	← 73.70	63.9	66.33	66.33
t + 3	44 → 110.33	← 75.17	66.33	67.65	67.65
t + 4	40 → 111.65	← 75.83	67.65	68.24	68.24
t + 5	42 → 110.24	← 75.12	68.24	67.61	67.61
t + 6	45 → 112.61	← 76.31	67.61	68.68	68.68

ولقد افترضنا (مع أن ذلك ليس ضرورياً) ان النظام كان في حالة توازن في الفترة $t-1$ وذلك عند قيم ترتبط بمستوى $A = 37$. وتظهر نتائج التغيرات المستمرة المتتالية في (A) (كما هي موضحة في العمود الثاني من الجدول) على قيم (Y), DI, () في الاعمدة الثالث والرابع والخامس . ويوضح العمود السادس الاستهلاك المرغوب فيه "C Desired" مقدار ما كان يرغب المستهلكون في انفاقه عند مستويات الدخل المتاح

للانفاق في نفس الفترة (لاحظ هنا ان السهم لكل رقم من ارقام الدخل المتاح للانفاق يؤشر الى عمود الاستهلاك المرغوب فيه في نفس الفترة) وذلك اذا كانوا يعرفون مقدماً ان مستوى دخلهم كان يمكن ان تكون ذلك الذي تحقق فعلاً . وهم يقومون فعلاً بانفاق هذا القدر (الذي يتم انتاجه فعلاً) ولكن في الفترة التالية كما هو موضح بالاسهم من عمود الاستهلاك المرغوب فيه الى C_{t+1} . وتوضح بقية الاسهم الاخرى التغيرات الآتية (بدون وجود فترات تباطؤ زمنية) في كل من الناتج (Y) الذي يتحدد بقيم $A_t - C_t$ وفي الدخل المتاح للانفاق DI_t الذي يتحدد بقيمة Y_t وهنا يكون المستهلكون في حالة « عدم توازن » دائمة بمعنى انهم يقومون باتخاذ قرارات لم يكونوا ليتخذوها اذا علموا مقدماً ما عرفوه او تعلموه فيما بعد/ أي اذا عرفوا مستوى دخولهم في كل فترة مقدماً . (اما في حالة تغير ولمرة واحدة او تغير ولفترة واحدة التي تم شرحها سابقاً ، فان المستهلكون كانوا راضين عما كانوا يقومون به عندما كان الاقتصاد في حالة توازن ، ولكن ليس في غير ذلك من الاوقات) .

ويمكن ان نلاحظ انه في هذه المتتالية فانه قد تم افتراض ان (A) تتزايد ثم تصل الى اعلى قيمة في الفترة $(t + 3)$ وتنخفض ثم ترتفع ثانية . ولكن (Y) تستمر في التزايد على الأقل لفترة واحدة بعد اتجاه (A) نحو الانخفاض (ثم تصل الى اعلى قيمة في $(t + 4)$. وكذلك نلاحظ أن (C) تبدأ في الانخفاض بعد مضي فترة اخرى (وتصل الى اعلى قيمة في $t + 5$) ولا توجد لدينا هنا علاقة مضاعف بسيطة بين التغير في (Y) في اي فترة زمنية وبين التغيرات الآتية في (A) وبدلاً عن هذه العلاقة البسيطة فاننا نجد ان التغير في (Y) في اي فترة زمنية محددة يتوقف على النمط الماضي للتغير في (A) بأكمله .

وتوجد هناك في كل الاوقات بطبيعة الحال - قيم توازنية للناتج (Y) ترتبط كل قيمة منها بقيمة معينة للتغيرات المتتالية في (A) ولكن النظام لا يستطيع التوصل الى اي من هذه القيم التوازنية وحيث أنه لا يمكن تحقيق التوازن على الاطلاق فاننا لانلاحظ أثر المضاعف على الاطلاق ولا نستطيع قياس قيمة هذا الأثر تاريخياً ومع ذلك فاذا استطعنا الامام اي القيام بقياس دقيق ، بالهيكل الحركي للنظام ، فانه يكون باستطاعتنا دائماً حساب المضاعف الضمني Implied Multiplier . وبالإضافة الى ذلك وعلى الرغم من اننا لانستطيع ملاحظة المضاعف بصورة مباشرة الا ان عمليات المضاعف التي تعمل فعلها في هذا الموقف هي نفسها العمليات التي كانت تعمل فعلها وبنفس الطريقة في الحالات البسيطة التي شرحناها سابقاً .

نموذج المضاعف الحركي : فترة تباطؤ الانتاج

Dynamic Multiplier Model: Production Lag

ولنفترض الآن انه بدلاً من فترة تباطؤ الاستهلاك قد افترضنا وجود فترة تباطؤ انتاج (مع الأخذ في الاعتبار ان كل ردود الفعل الاخرى تحدث آنياً في نفس اللحظة اي ان المستهلكين يقومون بتعديل خططهم الاستهلاكية خلال كل فترة للدخل الذي يقومون باستلامه في نفس هذه الفترة وان الدخل المستلم يتحول فوراً الى دخل متاح للاتفاق واحد الاشكال الممكنة لتصوير فترة تباطؤ الانتاج هو افتراض ان المنتجين يقومون باجراء افضل التخمينات لما يمكن ان يبيعونه وفي حالة السلع الاستهلاكية فان افضل تخمين يمكن اجراؤه . بالنسبة الى حجم مبيعاتهم هو ماتم بيعه بالامس . ولا يعني هذا ان البائعين يعتقدون بالضرورة انهم فعلاً سيبيعون ماتم بيعه بالامس . وكل ما يعنيه هذا الافتراض هو أنه اذا أخذنا في الاعتبار الخبرة الماضية فان هذا يكون أفضل تخمين يمكن للبائعين ان يخططوا على أساسه حجم الانتاج . (ونحن نفترض هنا ان مبيعات سلع الاستثمار والمبيعات الى الحكومة هي مبيعات يتم استلام اوامرها مقدماً ومن ثم فانه ليس من الضروري تعديل خطط الانتاج بناء على المبيعات الماضية) .

ويظهر النموذج الحركي في هذه الحالة كما يلي

$$C_t = c_0 + c_1 DI_t \quad (13a)$$

$$DI_t = d_0 + d_1 Y_t \quad (14)$$

$$Y_t = C_{t-1} + A_t \quad (15a)$$

واذا قمنا الآن كما فعلنا من قبل باحلال المعادلة رقم (14) في المعادلة رقم (13a) ومن ثم من المعادلة رقم (16a) في المعادلة رقم (15a) فاننا نحصل على ،

$$C_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_t \quad (16a)$$

$$Y_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_{t-1} + A_t \quad (17)$$

ونلاحظ الان ان هذا النموذج متطابق تماماً مع معادلة الدخل الحركية في النموذج السابق . وعلى هذا فان ردود فعل الناتج (Y) للتغيرات في (A) تكون ايضاً متطابقة مع ردود الفعل التي قدمنا بحسابها للحالات الثلاث وهي التغير في (A) لفترة واحدة والتغير في (A) لمرة واحدة ، والتغير المستمر في (A) في حالة

وجود فترة تباطؤ الاستهلاك . ولكن المعنى الاقتصادي للنموذج يختلف كلياً وكذلك يختلف استخدام الناتج في كل فترة من الفترات . ويوضح الجدول رقم (7 - 3) مثلاً الحالة التي يحدث فيها تغير مستمر في (A) وذلك باستخدام نفس مروض الجدول رقم 7 - 2 (ويمكن للقارئ ان يقوم بحساب الامثلة الرقمية لحالة وجود تغير لفترة واحدة او تغير لمرة واحدة) . وتتطابق الاعمدة الخمسة الاولى من الجدول مع الاعمدة الخمسة الاولى في الجدول رقم 7 - 2 ولا يوجد لدينا الان عمود خاص « بالاستهلاك المرغوب فيه والذي يختلف عن الاستهلاك الفعلي حيث انه يفترض ان المستهلكين هنا قادرون على تعديل خطط استهلاكهم بناء على الدخل المتاح الفعلي في نفس الفترة (وهم بالتالي لا يكونون خارج التوازن على الاطلاق) . وبدلاً عن هذا العمود فانه يوجد عمود آخر هو "C Production" . الاستهلاك المنتج والذي يقوم على اساس ماتم بيعه في الفترة السابقة . وكما توضح الاسهم فان هذا الاستهلاك المنتج (وليس الاستهلاك الفعلي) بالتعاون مع الاتفاق التلقائي (A) هما اللذان يحددان المستوى الجاري للانتاج الكلي (Y) والدخل المتاح للاتفاق (DI) وبعد ذلك يتحدد حجم الاستهلاك (C) .

الجدول رقم 7 - 3

Period	A	Y	DI	C	"C Production"	ΔInv
t (equil)	37	→ 100	→ 70	→ 63	63	0
t + 1	39	→ 102	→ 71	→ 63.9	63	-0.9
t + 2	43.5	→ 107.4	→ 73.70	→ 66.33	63.9	-2.43
t + 3	44	→ 110.33	→ 75.17	→ 67.65	66.33	-1.32
t + 4	40	→ 111.65	→ 75.83	→ 68.24	67.65	-0.59
t + 5	42	→ 110.24	→ 75.12	→ 67.61	68.24	+0.63
t + 6	45	→ 112.61	→ 76.31	→ 68.68	67.61	-1.07

ولقد قمنا ايضاً باضافة عمود جديد سابع هو (ΔInv) والذي يساوي الفرق بين « الاستهلاك المنتج » وبين الاستهلاك الفعلي (C) ويمرر هذا العمود عن التغير في المخزون الذي يحدث نتيجة للتنبؤات الخاطئة التي يقوم بها البائعون عندما يبنون هذه التنبؤات على اساس المبيعات الفعلية في الفترة السابقة . ويعتبر التغير في

المخزون هذا تغيراً غير مخطط وغير مرغوب فيه في نفس الوقت. وقد أدى هذا التغير غير المخطط في المخزون الى وضع غير توازني، بالنسبة للمنتجين الذين يحاولون التخلص من هذا المخزون في الفترات اللاحقة بأجراء التعديلات اللازمة في الانتاج. ونلاحظ هنا ان التغير في (Y) من فترة الى فترة زمنية اخرى لاحقة يساوي التغير في (A) (وهو تغير معروف مقدماً) زائداً حجم (ΔInv) مع تغير الإشارة. ويحاول البائعون تفادي التغيرات في المخزون، ومع ذلك فان هذه التغيرات تحدث دائماً. ويمكن ان تختفي التغيرات في المخزون كلما اقترب النظام من مستوى التوازن فقط اذا كان لدينا حالة التغير لفترة واحدة او لمرة واحدة في الانفاق التلقائي (A). وهنا نجد ان القاعدة التي تقرر انتاج اليوم ماتم بيعه بالامس لاتتضمن أية تغيرات في المخزون، وبصورة عامة اذا بقي الاقتصاد لفترة طويلة في المستوى التوازن المستقر (او تقريباً منه) فانه يكون لهذه القاعدة السلوكية معنى جيداً تماماً ولا تؤدي ابداً الى خيبة أمل أو أموراً لم تكن متوقعة وذات اهمية.

دور المخزون: The Role of Inventories

ويمكن ان نلاحظ ان ميكانيكية النموذج السابق توقفت على وجود مخزون لدى البائعين والذي يمكن ان يغطي اي زيادة في طلب المستهلكين ريثما يتم تعديل الانتاج. وعلى هذا فاذا لم يكن هناك مخزون، لما امكن زيادة مبيعات المستهلكين قبل تحقيق زيادة في الانتاج ويرجع السبب في ان البائعين يجدون من الضروري الاحتفاظ بقدر ما من المخزون هو وجود فترة تباطؤ زمنية في الانتاج. ومن ناحية اخرى ونظراً لأن البائعين غير قادرين على التأكد من حجم مبيعاتهم مقدماً (فيما عدا تلك السلع التي يتم بيعها بواسطة الاوامر الطلبية) وكذلك نظراً لأنهم يعترفون بأنه لا يمكن تعديل الانتاج في نفس الوقت الذي يحدث فيه تغير في الطلب (وان اي تعديل سريع في الانتاج سوف يكون مكلفاً) فانهم يقومون نتيجة لهذا كله بالاحتفاظ بالمخزون من السلع حتى يمكن مقابلة اي زيادة في الطلب من ناحية وحتى يكون هناك وقت كاف لأجراء تعديلات الانتاج بشكل اقتصادي كفوء. وبالإضافة الى ذلك فعندما يتخفف الطلب فانه يمكن السماح بزيادة المخزون ريثما يتم تخفيض الانتاج (7).

(7) كثيراً ماتم افعال الدور الهام لوجود المخزون في السماح للانتاج بالتوسع وتوجد هناك دراستان تبرزان هذا الدور هما

Ackley G. «The Multiplier Time Period: Money, Inventories, and Flexibility», «A.E.R.», 41 (1951) p.70-73

J.R. Hicks: «The Crisis in Keynesian Economics» (Basic Books, 1974) PP. 1-30.

وعلى الرغم من هذا فانه اذا اعترفنا بوجود المخزون وان هذا المخزون يسمح للمنتجين بأجراء تعديلات الانتاج بدون تسرع اذا حدثت تغيرات في المبيعات سواء كانت هذه التغيرات هي مجرد تغيرات شاذة او كانت تعبر عن اتجاه جديد غير متوقع في حركة المبيعات - فانه يصبح من الواضح ان القاعدة التي تقرر أن الانتاج الجاري في اي فترة زمنية يتعدل ليتساوى مع مبيعات الفترة الزمنية السابقة لن تكون هي القاعدة الوحيدة ولا حتى القاعدة المهمة - في تخطيط الانتاج، فمثلاً اذا كانت المبيعات تأخذ اتجاهاً معيناً ولعدة فترات زمنية متتالية في حين ان المنتجين يخططون انتاجهم على اساس انه لا يوجد تغيير في المبيعات فان ذلك سيؤدي الى ظهور تغيرات تراكمية في المخزون لديهم. فاذا كانت المبيعات تتجه نحو الزيادة فان المخزون سيأخذ في التناقص، اما اذا كانت المبيعات متناقصة فان المخزون سيتزايد باستمرار. فاذا انخفض المخزون بدرجة كبيرة او لم يعد هناك مخزون على الإطلاق فانه يمكن خسارة تحقيق زيادة في المبيعات، وكذلك اذا زاد المخزون عما هو ضروري فان ذلك يمثل تكاليف غير ضرورية وربما تكاليف يمكن تجنبها ونتيجة لهذا فانه من المحتمل ان يرغب المنتجون في تعديل خططهم الانتاجية ليس فقط على اساس تقديرهم الجيد للمبيعات وانما ايضاً حتى يمكن اعادة تكوين المخزون الذي انخفض او تخفيض المخزون الذي تراكم بصورة غير مرغوب فيها. وبجانب هذا فانه اذا استمرت المبيعات في التغير في اتجاه واحد فانه ليس من المعقول الاستمرار في الافتراض بأن افضل تنبؤ لمبيعات الغد هو مبيعات اليوم.

ولقد كان الاقتصادي Lloyd Metzler أول من حاول استكشاف النتائج التي تترتب على محاولة البائعين الاحتفاظ برصيد مرغوب فيه من المخزون من خلال التعديلات الصحيحة في خطط الانتاج وكذلك استكشاف النتائج التي تترتب على قيام المنتجين بالتنبؤ بالمبيعات في المستقبل على اساس المبيعات الماضية (8) ويفترض نموذج Metzler البسيط ان المنتجين ينتجون في هذه الفترة ما باعوه في الفترة الماضية مضافاً اليه المقدار الكافي لاعادة التخفيض غير المتوقع في المخزون في الفترة الماضية او ناقصاً المقدار الكافي لازالة التراكم غير المرغوب فيه الذي حدث في المخزون في الفترة السابقة.

(8) انظر

L. Metzler, "The Nature and Stability of Inventory Cycles," and "Factors Governing the Length of Inventory Cycles," *Review of Economic Statistics*, XXIII (August 1941), 113-29, and XXIX (February 1947), 1-5.

او بعبارة اخرى فان نموذج Metzler يفترض انه يوجد لدى البائعين مستوى مرغوب فيه من المخزون والذي يمكن ان نرمز اليه بالرمز (X) ويصبح انتاج سلع الاستهلاك في اية فترة زمنية \bar{C}_t كما يأتي :

$$\bar{C}_t = C_{t-1} + (X - N_{t-1}) \quad (20)$$

N_{t-1} تمثل رصيد المخزون في الفترة الماضية فاذا اضفنا التعريف التالي :

$$N_t = N_{t-1} + C_t - C_{t-1} \quad (21)$$

او بعبارة اخرى فان رصيد المخزون في فترة ما يساوي رصيد المخزون في الفترة السابقة زائداً الانتاج ناقصاً المبيعات وعلى أساس ان دوال الاستهلاك والدخل المتاح للانفاق هي نفس الدوال السابقة اي ان :

$$C_t = c_0 + c_1 DI_t \quad (13a)$$

$$DI_t = d_0 + d_1 Y_t \quad (14)$$

اي بدون وجود فترات تباطؤ زمنية واذا كان تعريف الدخل هو :

$$Y_t = \bar{C}_t + A_t \quad (22)$$

$$A_t = I_t + G_t \quad \text{حيث}$$

واذا قمنا باحلال المعادلة (20) في المعادلة رقم (22) نحصل على :

$$Y_t = C_{t-1} + X - N_{t-1} + A_t \quad (23)$$

وباحلال (21) في (23) نحصل على :

$$Y_t = 2C_{t-1} + X - N_{t-2} - C_{t-1} + A_t \quad (24)$$

وباحلال المعادلة رقم (20) في المعادلة رقم (24)

$$Y_t = 2C_{t-1} + X - N_{t-2} - C_{t-2} - X + N_{t-2} + A_t$$

والتي يمكن اختصارها الى

$$Y_t = 2C_{t-1} - C_{t-2} + A_t \quad (25)$$

وباحلال المعادلة رقم (14) في المعادلة رقم (13 . a) ومن ثم في المعادلة رقم (25) . نحصل على :

$$Y_t = c_0 + c_1 d_0 + 2c_1 d_1 Y_{t-1} - c_1 d_1 Y_{t-2} + A_t \quad (26)$$

وتقرر هذه المعادلة الديناميكية للدخل ان حجم الناتج والدخل في فترة زمنية ما يتوقف - وبشكل محدد - على الدخل في الفترتين السابقتين وعلى كل من الانفاق الاستثماري والحكومي الجاري . ولهذه المعادلة الحل الساكن العادي للمضاعف وذلك اذا قمنا باحلال تعريف التوازن التالي :

$$Y_E = Y_t = Y_{t-1} = Y_{t-2}$$

في المعادلة رقم (26) مع بقاء (A) ثابتة حيث نحصل على الحل :

$$Y_E = \frac{1}{1 - c_1 d_1} (c_0 + c_1 d_0 + A) \quad (18)$$

ولكن اذا ابتدأنا من مستوى توازني اصلي للناتج والمبيعات والمخزون الفعلي عند المستوى المرغوب فيه وحدث تغير في شكل زيادة ولفترة واحدة في (A) واذا قمنا بتتبع نمط التعديلات المتتالية من خلال النموذج الديناميكي السابق ذكره فاننا نجد ان التعديلات لاتسير في اتجاه نمطي محدد (متزايد او متناقص) نحو المستوى التوازني الجديد . وبدلاً من ذلك فاننا سنجد ان الناتج يزداد الى مستوى اعلى من المستوى التوازني الجديد ومن ثم ينخفض الى مستوى اقل من المستوى التوازني الجديد ويستمر في التحرك في شكل دورة حول المستوى التوازني الجديد هذا . ويمكن وببساطة توضيح هذا عددياً وذلك اذا افترضنا مجموعة قيم محددة للمعاملات الداخلة في النموذج فمثلاً اذا افترضنا ان

$$c_0 = 5$$

$$c_1 = 0.9$$

$$d_0 = 100$$

$$d_1 = 0.6$$

$$A_{t-3} = A_{t-2} = A_{t-1} = 89$$

$$A_t = A_{t+1} = A_{t+2} = \dots = 100.5$$

واذا قمنا باحلال هذه القيم في الحل التوازني للدخل فاننا نجد ان المستوى التوازني الاصلي للدخل هو :

$$Y_E = \frac{1}{1 - 0.54} (5 + 90 + 89) = 400$$

في حين ان المستوى التوازني الجديد هو :

$$Y'_E = \frac{1}{1 - 0.54} (5 + 90 + 100.5) = 425$$

ويكون نمط التحركات في النموذج كما يأتي كما يمكن الحصول عليه بالاحلال المتتابع للقيم السابقة في المعادلة رقم (26) :

$$Y_t = c_0 + c_1 d_0 + 2c_1 d_1 Y_{t-1} - c_1 d_1 Y_{t-2} + A_t$$

$$= 5 + 90 + 1.08(400) - 0.54(400) + 100.5 = 411.5$$

$$Y_{t+1} = 95 + 1.08(411.5) - 0.54(400) + 100.5 = 423.92$$

$$Y_{t+2} = 95 + 1.08(423.92) - 0.54(411.5) + 100.5 = 431.1236$$

$$Y_{t+3} = 95 + 1.08(431.1236) - 0.54(423.92) + 100.5 = 432.1967$$

$$Y_{t+4} = 95 + 1.08(432.1967) - 0.54(431.1236) + 100.5 = 429.6568$$

$$Y_{t+5} = 95 + 1.08(429.6568) - 0.54(432.1967) + 100.5 = 425.9367$$

$$Y_{t+6} = 95 + 1.08(425.9367) - 0.54(429.6568) + 100.5 = 423.5002$$

وعلى الرغم من انه يوجد مستوى توازني جديد للدخل وذلك عند مستوى $(Y=425)$ فان الناتج يرتفع عن هذا المستوى خلال ثلاث فترات ثم يبدأ في الانخفاض الى مستوى اقل من هذا المستوى واذا استمرت حساباتنا خلال الفترات التالية فاننا نجد ان اتجاه الدخل والناتج نحو الانخفاض ينعكس ليصبح اتجاهاً نحو الزيادة الى مستوى اعلى من المستوى 425 ، ومن ثم يبدأ في الانخفاض من جديد ، وهكذا . ولكن نلاحظ ايضاً ان مدى هذه التقلبات حول المستوى التوازني يتناقص باستمرار وفي النهاية تصل (Y) الناتج الى المستوى التوازني الجديد .

وليس من الصعب ايجاد المعنى العام لهذا كله (مادامنا قد استطعنا التوصل الى وتوضيح الحل الحسابي لها) . فمع حدوث زيادة غير متوقعة في المبيعات (والتي تحدث عندما يؤدي الزيادة في الاستثمار الى زيادة في دخول المستهلكين) فان منتجي السلع الاستهلاكية يواجهون نقصاً في المخزون نظراً لأنهم لم يتوقعوا هذه الزيادة ولم يكونوا في موقف يستطيعون استيعابها بوساطة الانتاج الجاري . ويبدأ المنتجون في زيادة انتاجهم ليس فقط من اجل مقابلة الزيادة الجديدة في المبيعات وانما ايضاً لاستعادة النقص في مستوى المخزون . وتنجح هذه المحاولة في استعادة النقص في المخزون بشكل جزئي فقط وذلك لأن ارتفاع الدخول نتيجة للتوسع في الانتاج يتسبب في زيادة (غير متوقعة ايضاً) في المبيعات والتي تحد من القدرة على التوصل الى المستوى المرغوب فيه من المخزون وهذا يؤدي بدوره الى زيادة جديدة في الانتاج والمبيعات .

ومع هذا فان هذه العمليات لا تستطيع الاستمرار هكذا حيث يبدأ الدخل بالارتفاع الى مستوى اعلى من المستوى التوازني المرتبط بعمل المضاعف (مع ثبات المستوى الجديد المرتفع من الاستثمار) فيما عدا ذلك الجزء من الناتج الذي يتحقق ويتم الابقاء عليه بغرض مقابلة النقص الذي حدث في رصيد المخزون المرغوب فيه . وتبدأ الزيادة في الدخل والمبيعات بالتباطؤ ويتم استعادة المستوى المرغوب فيه من المخزون عند نقطة زمنية ما . وعندما يحدث ذلك فانه لا تعود هناك حاجة الى انتاج زائد لمواجهة النقص في المخزون ويبدأ الدخل هنا بالانخفاض الى المستوى التوازني ولكن هذا الانخفاض في الدخل يؤدي الى انخفاض في المبيعات ويبدأ المخزون بالزيادة ويؤدي هذا الى تخفيض في الانتاج عندما يحاول المنتجون استخدام الفائض في المخزون بدلاً من انتاج كل ما يتوقعون بيعه . وهذه العملية في حد ذاتها تؤدي الى تخفيض أكثر في الدخل وبالتالي في المبيعات . ولكن مرة اخرى يوجد هناك حد (عندما يتم استخدام كل المخزون الفائض) . ويحدث هذا فقط عندما ينخفض الدخل الى مستوى اقل من المستوى التوازني ، مما يؤدي الى ان يرتفع مرة اخرى في اتجاه التوازن .

ويمكن اثبات ان المستوى التوازني لهذا النموذج هو مستوى مستقر وذلك باستخدام التحليل الرياضي المعقد بشكل لسنا في حاجة اليه الان . وهو مستقر بمعنى ان مدى الدورات الناتجة ينخفض الى ان يساوي الصفر . وهذه النتيجة هي صحيحة بشكل عام لاية قيم لمعاملات النموذج الديناميكي مادامت قيمه (c_1) (والتي تمثل حاصل ضرب الميل الحدي للاستهلاك في المعامل الحدي للدخل المتاح للاتفاق) اقل من الواحد الصحيح . (ونحن في العادة نفترض ان قيمة كل من c_1 , d اقل من الواحد ومن ثم فان حاصل ضربها سيكون اقل من الواحد ايضاً) .

ولقد حاول Metzler مع ذلك زيادة تعقيد النموذج (في محاولته لتحقيق درجة اكبر من الواقعية) بادخال افتراضين اخرين كل منها معقول تماماً . الاول هو افتراض ان المستوى المرغوب فيه من المخزون ليس ثابتاً وانما هو نسبة من المبيعات الجارية . والاخر هو ان المنتجين يستمرون في زيادة الانتاج اذا زادت المبيعات والعكس بالعكس . بمعنى ان المنتجين بدلاً من ان ينتجوا مقداراً يساوي ماتم بيعه في الفترة السابقة (بالاضافة الى المقدار الذي يؤدي الى تصحيح المخزون) فانهم سوف يستطون توقعاتهم على المستقبل بالنسبة للمبيعات على اساس ما يحدث الان فعلاً (اي تزداد المبيعات في المستقبل اذا كانت متزايدة او تستمر في التناقص اذا كانت متناقصة) ثم يقومون بالانتاج على هذا الاساس . ويوضح Metzler ان

النموذج المتقح هذا (أو أي تركيب آخر بينه وبين النموذج المبسط) يمكن أن يؤدي إلى دورات غير متلاشية (بل قد تكون متزايدة) أو قد تأخذ أشكالاً أكثر تعقيداً حتى مع افتراض أن قيمة $c_1 d_1$ هي أقل من الواحد الصحيح. أو بعبارة أخرى أنه على الرغم من وجود مستوى توازني جديد للدخل يرتبط بالمستوى الجديد المرتفع للاتفاق التلقائي (A_1) إلا أنه لن يمكن الوصول إلى هذا المستوى التوازني نتيجة لادخال الفرصتين السابقتين كشكل من أشكال ردود الفعل الحركية.

استقرار التوازن وحركيته

Dynamics and the Stability of Equilibrium

وعلى الرغم من التعقيد الظاهر في نموذج Metzler الذي استعرضناه الآن إلا أنه يعتبر تبسيطاً كبيراً للعالم الحقيقي «لسلوك المنتجين في موضوع المخزون». ومع ذلك فإن النموذج يستطيع تقديم جزء كبير من تفسير الحقائق التي نشاهدها. ومن بين هذه الحقائق حقيقة أن الاستثمار في المخزون هو أكثر عناصر الناتج القومي الاجمالي عرضة للتغير السريع والمفاجيء وأن التغير في الاستثمار في المخزون يسود فترات الكساد والمراحل الأولى من فترات الرواج في معظم الدورات الاقتصادية.

ولكن هدفنا من ادخال نموذج Metzler الآن ليس كإضافة في محاولة لفهم الدورات الاقتصادية ولكن كتوضيح لنموذج حركي بسيط يوجد له مقابل في شكل نموذج ساكن هو نموذج المضاعف البسيط. أو بعبارة أخرى يمكن أن نقرر أن كل أشكال أو تعديلات نموذج Metzler لا يمكن فصلها عن النموذج الكينزي البسيط كما لا يمكن فصلها بعد ذلك عن الحل التوازني للصيغة الحركية للنموذج والتي تتضمن فترة تباطؤ الاستهلاك أو الانتاج.

ويمكن تلخيص بعض النقاط البحثية التي حاولنا استعراضها من خلال تقديم هذه النماذج الثلاثة والتي لها بعض الأهمية فيما يأتي:

١- أن كل نموذج ساكن أو توازني ماهو إلا تبسيط أو «حالة خاصة» Special لنموذج حركي ما. ويتم السماح للنتائج المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على تغير معين في النموذج لأن تلعب كل تأثير لها خلال الزمن حتى تصل كل العمليات الاقتصادية المناسبة (التغيرات) حالة التوازن المستقر.

٢- أنه يوجد لكل نموذج ساكن عدد مقابل من النماذج الحركية أو بعبارة أخرى أن بعض النماذج الحركية قد يكون لها نفس الحل التوازني.

٣- أن بعض النماذج الحركية قد يكون لها حل توازني لا يمكن الوصول إليه نتيجة للهيكل الداخلي لهذه النماذج.. فإذا كان النموذج في حالة توازن مبدئية بمعنى أن كل التغيرات قد وصلت إلى قيمها التوازنية، فإن النموذج يمكنه إعادة هذه الحالة إلى ما لانهاية أي أنه توجد حالة توازن للنموذج ولكن بمجرد خروج النموذج عن حالة التوازن هذه فإن النموذج لن يعود إليها مرة أخرى بل سيؤدي إلى وجود تغيرات مستمرة. ومن الواضح أن الحل التوازني لمثل هذا النموذج لا معنى له. فإذا حدث اختلال في هذا الحل فإنه لا يمكن استعادته مرة أخرى ولا توجد لدينا أية حالة أخرى للاستقرار.

٤- أنه لا يمكن استكشاف ماذا كان الحل التوازني يمكن الوصول إليه وبالتالي ذو معنى من خلال تحليل المقابل الساكن للنموذج الحركي فقط بل يجب تحليل النموذج الحركي نفسه ويمكن لنا من خلال هذا التحليل تحديد الشروط الخاصة أو «متطلبات» الاستقرار في الحل التوازني للنموذج أي تحديد مدى قيم معاملات النموذج التي تتناسق مع الحل التوازني الذي يمكن الوصول إليه (وكذلك تحديد قيم المعاملات الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى أشكال أخرى من التغيرات مثل الدورات أو أشكال مختلفة من التقلبات المسننة (Saw Tooth) ويمكن توضيح معنى «شروط الاستقرار» Stability Conditions

وذلك بالرجوع إلى أبسط النماذج الكينزية الساكنة أي بدون حكومة وهو:

$$C' = c_0 + c_1 Y$$

$$Y = C + I$$

وحل النموذج التوازني هو:

$$Y = \frac{1}{1 - c_1} (c_0 + I)$$

وقبل التعرض لشروط الاستقرار توجد بعض الشروط الأخرى التي قد نرغب في تقييمها أولاً. مثال ذلك، الشروط التي تؤكد على ضرورة أن تكون القيم التوازنية لبعض المتغيرات غير سالبة (حيث أن القيم السالبة للكثير من المتغيرات الاقتصادية لا معنى لها). ويمكن أن نرى من الحل التوازني السابق أنه حتى تكون (Y) موجبة فإن ذلك يتطلب أن تكون

$$c_0 + I > 0 \text{ إذا كانت } c_1 < 1$$

$$c_0 + I < 0 \text{ إذا كانت } c_1 > 1$$

وهذه الشروط كافية لتعريف حالة التوازن ولكنها غير كافية لتحديد شروط التوازن المستقر فمثلاً إذا افترضنا أنه يوجد لدينا القيم الآتية ،

$$c_0 = -20$$

$$c_1 = 1.2$$

$$I = 10$$

فإن الحل التوازني للناتج هو

$$Y = \frac{1}{-0.2}(-20 + 10) = 50$$

وتكون قيمة (C) في هذه الحالة كما يأتي ،

$$C = -20 + 1.2(50) = 40$$

والقيمة التوازنية هنا ليست سالبة ومع ذلك فإن النموذج يحتوي على خاصية غريبة وهي أن انخفاض الاستثمار يؤدي إلى زيادة الناتج والعكس بالعكس فمثلاً إذا أصبحت (I) تساوي 5 مثلاً ،

أي

$$I' = 5$$

فإن (Y) تصبح ،

$$Y' = \frac{1}{-0.2}(-20 + 5) = 75$$

وتكون قيمة (C) هي ،

$$C' = -20 + 1.2(75) = 70$$

وتبدو هذه الخاصية الغريبة متناقضة مع قيمة المضاعف (الساكن) والتي نحصل عليها كما يأتي ،

$$\frac{1}{1 - 1.2} = -5$$

وفي النموذج هنا موضوع التحليل فإن تغير في حجم الاستثمار بمقدار (- 5) قد نتج عنه تغير في الناتج بمقدار ،

$$\Delta Y \text{ of } -5(-5) = 25$$

والسؤال الآن هو هل هذا النموذج هو نموذج مستقر؟ بمعنى هل يمكن الوصول إلى التوازن؟

ولنفترض الآن أن النموذج الحركي المقابل - الذي يمثل الحل التوازني حالة استقرار مستقر خاصة منه هو نموذج يحتوي على فترة تباطؤ للاستهلاك أي أن النموذج هو ،

$$C_t = -20 + 1.2Y_{t-1}$$

$$Y_t = C_t + I_t$$

أو

$$Y_t = -20 + 1.2Y_{t-1} + I_t$$

والحل التوازني لهذا النموذج عندما يكون الاستثمار عند مستوى 10 هو أن $Y = 50$ وحتى يمكن إثبات أن هذا الحل هو حل توازني في النموذج الحركي يكفي أن نعوض عن $Y_{t-1} = 50$ عندما تكون $I = 10$ ،

$$Y_t = -20 + 1.2(50) + 10 = 50$$

$$Y_{t+1} = -20 + 1.2(50) + 10 = 50$$

أي أنه يوجد توازن وأنه إذا كان النموذج عند مستوى التوازن هذا فإنه سيبقى هناك . ولكن يمكن مع ذلك أن ترى أن هذا التوازن هو توازن غير مستقر Unstable . بمعنى أنه لا يمكن الوصول إليه إذا ابتعدنا عنه وإذا افترضنا مثلاً أن (I) انخفض إلى مستوى (5) في الفترة Y_{t+2} فإننا نجد أن ،

$$Y_{t+2} = -20 + 1.2(50) + 5 = 45$$

$$Y_{t+3} = -20 + 1.2(45) + 5 = 39$$

$$Y_{t+4} = -20 + 1.2(39) + 5 = 31.8$$

$$Y_{t+5} = -20 + 1.2(31.8) + 5 = 23.16$$

$$Y_{t+6} = -20 + 1.2(23.16) + 5 = 12.792$$

$$Y_{t+7} = -20 + 1.2(12.792) + 5 = 0.3504$$

أو بعبارة أخرى فإن الدخل بدلاً من أن يتزايد في اتجاه المستوى التوازني الجديد (75) فإنه يتجه نحو الانخفاض حتى يصل الصفر، وحتى يمكن أن نتأكد من أنه يوجد هناك حل توازني للناتج والدخل عند مستوى 75 والذي إذا توصلنا إليه فإنه يمكن إعادته بشكل مستمر إذا افترضنا أن ،

$$Y_{t+n-1} = 75$$

$$Y_{t+n} = -20 + 1.2(75) + 5 = 75$$

$$Y_{t+n+1} = -20 + 1.2(75) + 5 = 75$$

أو بعبارة أخرى فإن الدخل إذا وصل بطريقة ما إلى هذا المستوى التوازني $Y = 75$ فإنه سيبقى هناك ولكنه لن يستطيع في الواقع أي أن هذا المستوى التوازني الجديد مثله مثل المستوى الأصلي هو مستوى توازني غير مستقر .

ويمكن ان ترى من المناقشة السابقة ان التوقعات - ومدى تحققها او فشلها تعتبر مهمة جداً بالنسبة لمفهوم التوازن ومن الصعب ان يكون الاقتصاد في حالة توازن له معنى رأى مستقر - اذا كانت الوحدات الاقتصادية قد اقامت تصرفاتها على توقعات وظهر فيما بعد - في المتوسط انها توقعات خاطئة وسوف يتم اعادة النظر اما في التوقعات او القرارات والأكثر احتمالاً فيهما معاً - وسيؤدي هذا الى حدوث تغير في الموقف الاقتصادي الذي على أساسه سيقوم الآخرون باتخاذ قرارات اقتصادية جديدة ومع ان بعض التحليل الاقتصادي الذي يتناول فقط اوضاع او حالات التوازن قد لا يهتم بالتوقعات فان معظم الاقتصاديين يعرفون الاهمية الكبيرة للتوقعات وانه قد تم كتابة الكثير حولها ولكن مع الأسف فانه لا يوجد اي توحيد في معالجة الاقتصاديين لموضوع التوقعات .

ولقد كان اعضاء مدرسة ستوكهلم :، اهم وأول من أكد أهمية وجود التوقعات في الاقتصاد الكلي . ولقد اصبحت اعمالهم وكتاباتهم حول الموضوع معروفة للناطقين باللغة الانجليزية ابتداءً من الثلاثينات من هذا القرن (12) ولقد أشار اقتصاديو هذه المدرسة الى انه يمكن تعريف متغيرات الاقتصاد الكلي على أساس انها متحققة ex post او متغيرات متوقعة ex ante (منظوراً اليها من قبل أو من بعد) . ولقد بقيت المصطلحات مستخدمة استخداماً واسعاً على الرغم من ان الاطار النظري التحليلي لمدرسة ستوكهلم (والذي يستخدم هذه المصطلحات) لم يجز على القبول الواسع وانه قد تم نسيانه الآن .

ومفهوم المتغيرات المتحققة ex post وذلك لكل الاغراض العملية هو المفهوم المستخدم في حسابات الدخل القومي اي هو الكميات التي تحققت فعلاً وتم تسجيلها اما مفهوم المتغيرات المتوقعة فهو مفهوم غير معرف تعريفاً دقيقاً، وهو يستخدم الان

11 بعد كتابة هذا الجزء ظهرت دراسة هامة حول الموضوع هي .

William Poole: "Rational Expectations and the Macro Model," in *Brookings Papers on Economic Activity*, 2; 1976 pp: 463-505. (followed by comments and discussion» PP. 506-514) ولقد اوضحت الدراسة الاولى لهذه المقالة وجود اتفاق كبير وكذلك وجود بعض نواحي الاختلاف مع المواقف التي وردت في هذا الجزء وخلال كل الكتاب .

12 انظر

B.Ohlin: Some Notes on the Stockholm Theory of Saving and Investment: *Economic Journal* 1937.

وشرط الاستقرار لهذا النموذج هو ان تكون $c_1 < 1$ ونفس هذا الشرط يجب ان يتوافر ايضاً للنموذج اذا كان يحتوي على فترة تباطؤ انتاج بدلاً من فترة تباطؤ الاستهلاك، وهو نفس شرط الاستقرار لنموذج Metzler البسيط ومن الممكن - مع ذلك - ان تكون هناك نماذج حركية مقابلة لهذا النموذج الساكن البسيط وان تكون هذه النماذج نماذج مستقرة على الرغم من ان $c_1 > 1$ ولكن اذا حدث ذلك فانه امر غير عادي (9) .

ويمكن ان نقرر هنا - عن طريق التجربة والخطأ - ان شرط الاستقرار لكل من هذه النماذج البسيطة الثلاثة التي تصور عمليات التغير في الدخل هو ان الميل الحدي للاستهلاك (c_1) يجب ان يكون اقل من الواحد الصحيح وتوجد مع ذلك بعض الطرق الرياضية المعقدة التي يمكن بواسطتها اكتشاف شروط الاستقرار لاي نموذج حركي وذلك بطريقة مباشرة بدلاً من طريقة التجربة والخطأ (10) . ويعطينا الملحق رقم A لهذا الفصل استعراض رياضي بسيط لتوضيح ان $c_1 < 1$ هو شرط الاستقرار للنموذج البسيط في حالة وجود فترة تباطؤ الاستهلاك في حين ان الملحق B يوضح معادلات وشروط الاستقرار في نموذج Metzler في دورات المخزون والذي يعتبر أكثر تعقيداً اما الجزء التالي فاننا سنقدم بعض اتجاهات نقاش الاقتصاديين العام حول دور التوقعات في التحليل الاقتصادي الكلي .

(9) كما في بعض النماذج الأكثر تقدماً وتطوراً - مثل ، اذا كان الاستثمار يتوقف على سعر الفائدة - هي نماذج مستقرة على الرغم من ان $c_1 > 1$.

(10) ولقد تم معالجة هذه الطرق الرياضية التي تتضمن معادلات الفروق بطريقة سهلة نسبياً في كتاب

Alpha Chasing:

Fundamental Methods of Mathematical Economics

الطبعة الثانية - الفصول 16 و 17 ، للحصول على مراجع اخرى يمكن للقاري الرجوع الى كتاب

William Baumol

Economic Dynamics

الطبعة الثالثة الفصول 9 - 13 ، 15 ، 16 .

ليعني الكميات « المرغوب فيها » أو « المخططة » أو « المتوقعة »، ومع ذلك فإن الأصل الذي استخدمته مدرسة ستوكهولم كان أكثر تحديداً ودقة. ولقد صور الاطار النظري الذي استخدم فيه هذا المفهوم الوحدات الاقتصادية كما لو كان لديها في كل الاوقات توقعات محددة تماماً - حول المستقبل، على الأقل بالنسبة لبعض المتغيرات الهامة. ويتم هذه التوقعات سواء للمتغيرات التي ليست تحت سيطرة ورقابة الشخص نفسه والتي تتم بحيث تكون متناسقة مع توقعاته بالنسبة الى المتغيرات التي تقع تحت رقبته. (ويسكن ان تطلق على هذه التوقعات الاخيرة الخطط Plans) وعلى هذا فانه يمكن ان يكون للمنتج توقعات حول سببائه وخطط لانتاجه وخطط للتغير في المخزون، ويكون لدى المستهلك توقعات حول دخله في المستقبل وخطط حول استهلاكه وادخاره.

ويسكن ان نفترض - كما فعل السويديون - ان بعض الخطط أو ان جزءاً من الخطط يتم تنفيذها كما خطط لها ولكن مع ذلك فانه لن يكون من الممكن تنفيذ كل الخطط دائماً وذلك بسبب ان هذه الخطط غير متناسقة بعضها مع بعض. فمثلاً اذا كان مجموع خطط المستهلكين الخاصة بالانفاق الاستهلاكي والتي يقومون بتنفيذها فعلاً، وخطط المستثمرين حول الكميات التي يستثمروها - والتي يقومون بتنفيذها مثلاً - اكبر من الدخل الذي يتوقعه المستهلكون، عندئذ لا يمكن تنفيذ خطط الادخار الخاصة بالمستهلكين أي ان الادخار المحقق *ex post* سيكون اكبر من الادخار المتوقع *ex ante*. ولكن حيث ان الادخار المحقق لا، ان يساوي بالتعريف الاستشاري المحقق، وحيث اننا قد افترضنا ان المستثمرين يقومون بتنفيذ خططهم الاستثمارية أي ان الاستثمار المخطط يساوي الاستثمار المحقق، فاننا يسكن ان نقول ان الاستثمار المتوقع قد زاد عن الادخار المتوقع وأن هذه الزيادة قد « تسببت » في أن يكون الدخل المحقق اكبر من الدخل المتوقع.

ويمكننا ان نزيد الامور تعقيداً وذلك بافتراض انه يتم تنفيذ خطط المستثمرين الخاصة بالانفاق الرأسمالي دائماً في حين ان ذلك ليس ضرورياً بالنسبة لخطط الاستثمار في المخزون، أو بعبارة اخرى يسكن ان نتصور انه يوجد لدى المنتجين توقعات خاصة بالمبيعات وخطط خاصة بالانتاج والتغير في المخزون (ونفترض هنا ان التغير في المخزون يساوي الصفر للتبسيط). فاذا افترضنا الآن انه يتم تنفيذ خطط الانتاج دائماً وحيث ان خطط الاستثمار وخطط الاستهلاك يتم تنفيذها أيضاً فان ذلك يؤدي الى انه لن يتم تنفيذ خطط المنتجين الخاصة بالتغيرات في المخزون - الا اذا كانت توقعات المنتجين الخاصة بالمبيعات تساوي تماماً خطط

الاستثمار الرأسمالي وخطط الاستهلاك واذا لم يتحقق هذا فان الاستثمار المتحقق (والذي يتضمن كل التغيرات في المخزون) سيختلف عن الاستثمار المتوقع.

وعلى هذا فقد رأينا ان الادخار المتوقع قد يختلف عن الادخار المتحقق الذي يجب بدوره ان يساوي مع الاستثمار المتحقق وان الاستثمار المتحقق قد يختلف عن الاستثمار المتوقع. ويمكن ان تتساوى هذه الكميات الاربعة فقط اذا كانت كل التوقعات متناسقة مع كل الخطط. وفي هذه الحالة فان الدخل المتوقع يساوي الدخل المتحقق وان المبيعات المتوقعة تساوي المبيعات المتحققة. ويمكن ان تسمى هذه الحالة « توازن » ولكن هذه الحالة تكون حالة توازن بمعنى خاص جداً. ويرجع ذلك الى انه من الممكن ان تتغير كل من الخطط والتوقعات معاً ولكن في شكل متناسق فان كلاً من الدخل والمبيعات سوف يتغير باستمرار ولكن مع ذلك لا يحد توازن.

ويجب ان نلاحظ هنا اننا لم نقل شيئاً على الاطلاق حول الاسئلة المهمة جداً فعلاً وهي: كيف يتم القيام بالتوقعات؟ واذا عرفنا قيم التوقعات كيف يتم وضع الخطط؟ ويمكن ان نجيب على السؤال الاول بالقول، ان المستهلكين يتوقعون ان يكون دخلهم في المستقبل هو نفس دخلهم اليوم وان المنتجين يتوقعون ان يكون انتاجهم في الغد هو نفس انتاجهم اليوم. ويمكن للاجابة عن السؤال الثاني بأن نفترض انه يتم اشتقاق خطط المستهلكين الخاصة بالانفاق بواسطة دالة الاستهلاك والتي يحدد فيها الدخل المتوقع الانفاق المستقبلي (والفعلي) كما يمكن أيضاً ان نفترض ان يقوم المنتجون دائماً بتخطيط انتاجهم على اساس انه يساوي ما يتوقعون بيعه تماماً. (ولقد تم تضمين بعض هذه العناصر في نماذج Metzler, Keynes التي ناقشناها في الصفحات القليلة الماضية) ولكن ليست هذه هي النتائج الوحيدة التي تناسب تعاريف المدرسة السويدية حيث ان تعريفات المدرسة السويدية يمكن ان تتناسب مع نظريات اخرى كثيرة في كيفية وضع وتحديد الخطط والتوقعات والتي تعطينا نتائج مختلفة تماماً.

وعلى هذا فانه من الافضل ان ننظر الى كل من مفهوم المتغيرات المتحققة والمتغيرات المتوقعة على اساس أنها تشكل اطاراً عاماً وبسيطاً للتحليل والذي يمكن ان يناسب عدداً من النظريات والخاصية المشتركة بين هذه النظريات هي النظرة الى التوقعات والخطط على اساس انها تمثل عناصر ذات اهمية فائقة في الحياة الاقتصادية ومن ثم فهي تمثل متغيرات ذات اهمية مما يجعل من الصعب فصلها عن التحليل الاقتصادي.

ولقد استخدم التحليل الذي يتبع ذلك مجموعة مختلفة من الفروض حول كيفية تحديد وتعديل أو إعادة النظر في التوقعات والخطط، والجزء الأكبر من التحليل الوارد فيما تبقى من هذا الكتاب والذي سيبحث في بعض الاتجاهات الهامة في ادبيات الاقتصاد الكلي، يتناول موضوع التوقعات كما هو في اغلب الاحيان بشكل واضح أو بصورة ضمنية ضمن اطار معين، ومع ذلك فانه وكما نلاحظ لا توجد نظرية عامة مقبولة حول التوقعات، وهذا يعني بكل بساطة انه لا يوجد الا القليل الذي يمكن اعتباره منتظماً Systematic أو قاعدة regular في موضوع التوقعات التي ترتبط بالتحليل الاقتصادي الكلي. ولكن هذا من جهة اخرى لا يعني ان التوقعات هي غير مهمة وانه يمكن اهمالها.

وبصفة عامة ومع ذلك فانه يمكن التفرقة بين ثلاثة اتجاهات في معالجة الاقتصاديين للتوقعات.

الاول، هو الذي ينظر الى (معظم) التوقعات على اساس انها قابلة للتأقلم او انها توقعات معدلة Adaptive أو بعبارة اخرى انه يتم اقلية التوقعات للاحداث ولكن ليس فجأة وانما بصورة تدريجية وهو الغالب (13). وكمثال فانه يمكن للاقتصادي ان يجادل بأن الدخل المتوقع يتولد بصورة رئيسة بواسطة متوسط متحرك أو اتجاه طويل الاجل في الدخل السابقة أو انه يمكن ان يفترض بأن سعر الفائدة المتوقع في المستقبل يتم الحصول عليه من خلال ملاحظة الاتجاه المركزي في اسعار الفائدة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً كما انه يمكن ان يقترح بان معدل التضخم في المستقبل يساوي معدل التضخم في الالونة الاخيرة أو معدل التضخم الجاري. ولقد تضمنت كل الشروح التي وردت سابقاً في مجال شرح المضاعف الديناميكي في الاجزاء السابقة من هذا الفصل «توقعات معدلة» (14) adaptive expectations⁽¹⁴⁾

والاتجاه الثاني في معالجة التوقعات هو نظرية التوقعات الرشيدة Rational Expectations (15). وتتضمن هذه ان الوحدات

(13) يطلق احياناً على هذه التوقعات «بالانقطاع» Extrapolative، خاصة عندما يتم انقطاع extrapolate معظم التجارب الاخيرة في أو على المستقبل.

(14) على الرغم من ان كينز في كتابه «النظرية العامة» كثيراً ما عالج التوقعات ضمناً وليس بشكل صريح فان معالجته هذه كثيراً ما يتم تفسيرها ضمن هذا الاتجاه الاول أي التوقعات المعدلة

(15) ظهر مفهوم التوقعات الرشيدة في مقالة للكاتب J.F. Muth

Rational Expectations and The Theory of Price Movements, Econometrica Vol. 29 (July 1961) 315-335.

الاقتصادية تقوم بملاحظة الاحداث والتطورات خلال الزمن وتستوعب كل المعلومات الاقتصادية المتاحة وذلك من أجل التوصل الى - سواء باستخدام نظرية اقتصادية رياضية ام لا - حسابات واعية حول مدى اختلاف المستقبل عن الحاضر وانهم يسلكون مباشرة على اساس هذه الحسابات وعلى هذا فانه يجب على التاجر في سوق القمح مثلاً أو في سوق العملة الاجنبية أو في سوق الاوراق المالية ان يتصرف (اذا رغب في البقاء في العمل وإذا كان سلوكه رشيداً) على اساس نظرة واضحة تماماً من التوقعات لمستقبل اسعار الحنطة او معدلات التحويل أو اسعار الفائدة على السندات، ويتم اختبار هذه التوقعات دائماً بواسطة الاحداث، ويتعلم التاجر بشكل ما طريقة للتوصل الى هذه التنبؤات أو التوقعات حول اسعار الحنطة (أو معدلات التحويل أو اسعار الفائدة) والتي أولاً تستخدم بصورة «فعالة» كل المعلومات المتاحة والمتصلة بالموضوع وثانياً والتي تعطي تنبؤات غير متحيزة في أي اتجاه وثالثاً تسمح تنبؤ افضل من أية طريقة اخرى ومن ثم يتصرف بناء على التوقعات التي يتم الحصول عليها.

وسيؤدي افتراض وجود مثل هذه التوقعات ومثل هذه التصرفات الرشيدة الى نتائج غير متوقعة جداً، فإذا كانت التوقعات رشيدة بهذا المعنى (وإذا كان كل التجار في السوق يتصرفون تصرفاً رشيداً بشكل أو بآخر) فانه يمكن تحقيق التوازن حالا ذلك التوازن الذي كان من الممكن ان يستغرق تحقيقه فترة طويلة جداً في حالة التوقعات المعدلة، فإذا تم تغيير السياسة النقدية مثلاً بشكل اعتيادي ما فان تأثيرها (التوازني) المتوقع على اسعار الفائدة والنتائج والاسعار يشجع على القيام بعمليات بيع وشراء في الاصول والنتائج الجاري وشراء السلع والخدمات والتي تتسبب في حدوث النتيجة المتوقعة في نفس الوقت تقريباً ويؤدي وجود التوقعات الرشيدة الى ان تكون القيم الجارية للمتغيرات قريبة جداً من القيم التوازنية وذلك بصرف النظر عن مدى أو سرعة تغير القيم التوازنية.

توجد بعض الدلالات على أنه من الممكن ان تكون التوقعات الرشيدة موجودة في بعض الاسواق المعينة. فمثلاً يمكن تفسير بعض الاختبارات الاحصائية التي تقر بأن اسعار الاوراق المالية تتبع «طريقاً عشوائياً» على أنها تأكيد لهذه النظرية للتوقعات الرشيدة في ردود الفعل تجاه التغيرات في السياسة النقدية. ومع ذلك فاننا نجد ان من الممكن ان لا تتناسب كل هذه الدراسات الاحصائية مع هذا الافتراض حتى ولو كانت الاسواق اسواقاً تنافسية تماماً ويتعامل فيها تجار متخصصون

جداً (16) « وحتى اذا قبلنا وجود طريقة ما للتوقعات الرشيدة في هذه الاسواق الخاصة الا اننا لانستطيع ان نعم ذلك على كل الاقتصاد الكلي بالنسبة لكل قرارات المستهلكين والمستثمرين والعمال والتي ترتبط ليس فقط بأسعار الاصول الحالية القائمة وانما ايضاً بأسعار الكميات التي تنتج وتباع وتشتري سواء كانت سلعاً استهلاكية او استثمارية او كانت خدمات اشخاص او ممتلكات .

ان كل هذه القرارات تتطلب على الأقل توقعات ضمنية بخصوص المستقبل (والذي يمتد احياناً الى 25 سنة أو أكثر في المستقبل في حالة الاستثمار الرأسمالي) وحتى ولو لم يكن هناك أكثر من النظرة التي تقرر أن احسن تخمين وليس أكثرها جودة - هو ان الغد سوف يكون مشابهاً لليوم . ولكن السؤال هو هل كل هذه التوقعات هي توقعات « رشيدة » بالمعنى الذي استخدم هنا ؟ وهل تؤدي او تستطيع ان تؤدي الى تحقيق التوازن قصير الاجل والتوازن طويل الاجل الذي يتناسق مع هذه التوقعات ؟

فمثلاً وبالرجوع الى الأمثلة التي اوردناها سابقاً في الاجزاء الفرعية السابقة لنماذج تحتوي على فترات تباطؤ زمنية فان التوقعات الرشيدة ينبغي ان تتضمن انه عندما يعلم المستهلكون والمنتجون بحصول تغير في الانفاق الاستثماري او السياسة المالية للحكومة فانهم سيقومون بحساب التأثير النهائي لهذا التغير على دخولهم او على الطلب على منتجاتهم ويبدأ الجميع في الاستهلاك والانتاج على أسس هذه التوقعات التي تتأكد صحتها فوراً .

وقد يبدو الامر هكذا الى حد ما في الواقع فمثلاً ان الاقتصاد الذي نعيش فيه هو اقتصاد يتعرض الى « دورات اقتصادية » متتابعة تشابه جميعها في طولها الزمني وفي مداها وهي تعيد نمطاً معيناً يتضمن عدة سنوات من الانتعاش تعقبه فترة (اقصر الى حد ما) من الانكماش . وقد لا يحتاج هنا المنتجون عندما تظهر احدى التحركات الى الانتظار حتى تزيد او تنخفض كميات الاوامر الخاصة بالانتاج لكي يبدأوا في تعديل خطط الانتاج والمبيعات وكذلك قد لا يحتاج العمال الذين يتعرضون أكثر من غيرهم للبطالة الدورية للانتظار حتى ينخفض عدد الوظائف (او تزداد) قبل ان يقوموا بتعديلات جزئية في خطط انفاقهم الاستهلاكي .

(16) فمثلاً تقترح دراسة غير منشورة قام بها كل من M. Dede J. Shafer تحت عنوان Analysis of Short. run Exchange Rate Behavior; March 1973 to Sep. 1975. أن اسعار التحويل الاجنبي لا تتبع « الطريق العشوائي في تغيراتها .

وتؤكد اختبارات توقيت الدورات الاقتصادية ان نقطة الانقلاب في الاسعار والانتاج تحدث تقريباً في نفس الوقت وبشكل واحد تقريباً في بعض اوجه النشاط الاقتصادي سواء منها القريبة جداً أو البعيدة جداً عن المستهلك ويحدث هذا على الرغم من وجود سلسلة طويلة من عمليات الانتاج والتوزيع بين المنتجين مثلاً منتجي خيوط النيلون وبين بيع القميص أو البلوزة مثلاً (الغزل ، النسيج ، التحويل ، الخياطة ، بائع الجملة ، الصانع ، الموزع ، بائع المفرد) ويؤكد هذا كله وجود درجة ما من « الرشادة » "rationality" في التوقعات بالمعنى الخاص الذي استخدم على الاقل خلال بعض الوقت .

وتبقى فكرة التوقعات الرشيدة فكرة مهمة (وستعرض لها ونوضحها في مجالات متعددة) ولكن ليس واضحاً تماماً ان هذه الفكرة يمكن ان - تطبق على نطاق واسع . وستتاح لنا الفرص اكثر من مرة لان ناقش ونختلف مع بعض التطبيقات المقترحة (وبصورة خاصة من قبل النقوديين Monetarists في الفصول الآتية .

أما الاتجاه الثالث في محاولة التنظير لموضوع التوقعات فهو اتجاه عكس اتجاه التوقعات الرشيدة تماماً وهو يرتبط بعمل الاقتصاديين « النفسيين أو « السلوكيين » الذين يرون ان السلوك الاقتصادي للأفراد يحدث ضمن اطار « اجتماعي - نفسي » Socio psychological من طرق التعلم والاتجاهات والتوقعات . ويتم تحديد هذا الاطار اما بشكل فردي أو بواسطة العلاقات الاجتماعية خلال العلاقات المتبادلة بين الافراد والتأثير الشخصي وطرق الاتصال الجماهيرية . ويخضع هذا الاطار للتغير المستمر كرد فعل للاخبار الحوادث ، والذي يعكس خبرات ومعرفة المجتمع والافراد وعادة ما ينظر الى طرق التعلم والاتجاهات والتوقعات التي تمثل هذا الاطار على ان لها محتوى تأثيري كبير . فقد يبدو الموقف الاقتصادي احياناً عادياً ومشجعاً ومقوياً مما يؤدي الى تدعيم الثقة التفاؤل ، والشعور بالرفاهية والامال في مستقبل افضل بالنسبة للأفراد أو الفئات الاجتماعية ويبدو في احيان اخرى مخيف ومقيد مما يؤدي الى خلق الخوف والشك والقلق وعدم الامان مما يؤدي الى أن يكون السلوك هو سلوك دفاعي اكثر منه خلاق . وينظر عادة الى طرق التعلم والاتجاهات والتوقعات التي تساعد جميعها في تحديد السلوك الاقتصادي على انها تتأثر ليس فقط بالاحداث والاتجاهات الاقتصادية ولكن بنفس القدر من الاهمية بالاحداث والاتجاهات السياسية والاجتماعية والدولية .

وعلى الرغم من أن هذه النظرة النفسية الاجتماعية للتوقعات قد تؤدي الى المبالغة في اهمية العوامل النفسية الا انها مع ذلك قد اسهمت بدون شك في بعض الاضافات

في تفكير العديد من الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاد الكلي وسوف نشير الى بعض التطبيقات الخاصة بهذه النظرة في فصل لاحق .

ملحق للفصل السابع APPENDIX TO CHAPTER 7 STABILITY CONDITIONS

شروط الاستقرار في النموذج الكينزي البسيط

A. Stability Conditions for the Simple Keynesian Model

اوضحنا في الفصل السابع ان شرط الاستقرار للنموذج الكينزي البسيط الذي يحتوي على فترة تباطؤ زمنية في دالة الاستهلاك هو ضرورة أن يكون الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح . ولكن لم نمط أي عرض دقيق لاثبات هذه النتيجة . ومع ذلك فانه من السهل اشتقاق هذا الشرط بشكل مباشر تماماً بواسطة الجبر البسيط . ويتم تعميم النموذج كما يأتي :

$$Y_t = C_t + A_t$$

$$C_t = c_0 + c_1 Y_{t-1}$$

وبالاحلال

$$Y_t = c_1 Y_{t-1} + c_0 + A_t$$

ويمكن الحصول على الحل التوازني المتناسق مع مستوى معطى وثابت للانفاق التلقائي A_0 يوضع

$$Y_t = Y_{t-1} = Y_E$$

او بالاحلال في الحل السابق

$$Y_E = c_1 Y_E + c_0 + A_0$$

$$Y_E = \frac{1}{1 - c_1} (c_0 + A_0)$$

وهذا الحل هو الحل المادي الذي حصلنا عليه للنموذج الساكن من قبل . فاذا حدث وكان الدخل عند مستواه التوازني في أية فترة زمنية ، فانه سيبقى عند هذا المستوى لانه اذا كان :

$$Y_{t-1} = Y_E = \frac{1}{1 - c_1} (c_0 + A_0)$$

فان

$$Y_t = c_1 Y_{t-1} + c_0 + A_0$$

$$= \frac{c_1}{1 - c_1} (c_0 + A_0) + c_0 + A_0$$

$$= \left(1 + \frac{c_1}{1 - c_1}\right) (c_0 + A_0)$$

$$= \frac{1}{1 - c_1} (c_0 + A_0)$$

$$= Y_E$$

ويتحقق هذا الشرط سواء كان التوازن هو توازن مستقر أم لا . ومع ذلك لنفترض أن الدخل كان ولو لفترة واحدة مختلفاً عن مستواه التوازني . أي لنفترض أن

$$Y_{t-1} = Y_E + X$$

حيث X هي مقدار موجب أو سالب ولكن لا يساوي الصفر وعندئذ فان الدخل في الفترة التالية هو ،

$$Y_t = c_1 Y_{t-1} + c_0 + A_0$$

$$= c_1 (Y_E + X) + c_0 + A_0$$

$$= \frac{c_1}{1 - c_1} (c_0 + A_0) + c_1 X + c_0 + A_0$$

$$= \frac{1}{1 - c_1} (c_0 + A_0) + c_1 X$$

$$= Y_E + c_1 X$$

ويكون الدخل في الفترة التالية كما يأتي ،

$$Y_{t+1} = c_1 (Y_E + c_1 X) + c_0 + A_0$$

$$= \frac{c_1}{1 - c_1} (c_0 + A_0) + c_1^2 X + c_0 + A_0$$

$$= \frac{1}{1 - c_1} (c_0 + A_0) + c_1^2 X$$

$$= Y_E + c_1^2 X$$

وفي الفترة التالية ،

$$Y_{t+2} = Y_E + c_1^3 X$$

وتصبح متوالية الدخل كما يأتي ،

$$(Y_E + X), (Y_E + c_1 X), (Y_E + c_1^2 X), (Y_E + c_1^3 X), \dots$$

r_t : احلال النقص غير المتوقع في المخزون في الفترة السابقة وهي تساوي المبيعات الفعلية مطروحاً منها المبيعات المتوقعة أي أن

$$r_t = C_{t-1} - \mu_{t-1} \\ = C_{t-1} - [C_{t-2} + \eta(C_{t-2} - C_{t-3})]$$

s_t = هي « المعجل » الاستثماري الحقيقي أي المتغيرات المرغوب فيها في المخزون حتى يتلاءم مع المبيعات المتوقعة

ويسكن اشتقاق معادلة الدخل الحركي بسهولة من المعادلات السابقة بواسطة الاحلال المتتابع والتي يمكن كتابتها كما يأتي :

$$y_t = (c_0 + c_1 d_0) + A_t + [(\alpha + 1)(\eta + 1) + 1]c_1 d_1 y_{t-1} \\ - [(\alpha + 1)(1 + 2\eta)]c_1 d_1 y_{t-2} + (\alpha + 1)\eta c_1 d_1 y_{t-3}$$

وكما لاحظنا باختصار في الفصل السابع فإن هذا النموذج يمكن أن ينتج اشكالا مختلفة من التقلبات من بينها التقلبات غير المستقرة ويتوقف ذلك على قيم المعاملات η, d_1, c_1 . والشرط الضروري لأن تصل هذه التقلبات الى قيمة ثابتة أي الشروط الضرورية للاستقرار هو أن يكون

$$(1 + \alpha)(2 + \alpha)\eta(c_1 d_1)^2 - (1 + \alpha)(1 + 2\eta)c_1 d_1 + 1 > 0$$

$$3 - c_1 d_1(2\alpha + 3) > 0$$

وأن يكون

اسئلة للمراجعة

1- أوضح كيف يسكن اشتقاق المضاعف التالي (الذي يطبق على مشتريات الحكومة) جبرياً من نموذج اقتصاد كلي بسيط .

$$\frac{dY}{dG} = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1 - r_1)}$$

حيث Y هي الدخل الحقيقي أو الناتج
 G هي الانفاق الحكومي الحقيقي
 c_1 ميل دالة الاستهلاك الكلي .
 r_1 ميل دالة الضرائب الكلية .

فإذا كانت X موجبة بمعنى إذا كان الدخل في الفترة $t - 1$ اكبر من المستوى التوازني فانه من الواضح أن $c_1 X$ ستزداد إذا كانت اكبر من الواحد الصحيح . أو بعبارة اخرى يكون المستوى التوازني مستوى لا يمكن الوصول اليه . أما إذا كانت X سالبة ، وهذا يعني أن الدخل كان في الفترة $t - 1$ أقل من المستوى التوازني ما فان هذا الفرق السالب سينمو إذا كانت c_1 اكبر من الواحد الصحيح او ينخفض في اتجاه الصفر إذا كانت c_1 أقل من الواحد ولنتناول الآن الحالة التي تكون فيها c_1 تساوي الواحد الصحيح . وفي هذه الحالة فان معادلة الدخل الحركية تصبح كما يأتي :

$$Y_t = Y_{t-1} + c_0 + A_0 \\ c_0 + A_0 = 0$$

وإذا كانت

فاننا نحصل على النتيجة التي تقرر أن الدخل يساوي دائماً مستوى الدخل في الفترة السابقة . وهذا النوع من التوازن هو ما يعرف بالتوازن الطبيعي وهو لا يحتوي على أي تفسير اقتصادي لكيفية تحديد مستوى الدخل . فالدخل هو ما كان دائماً . ولكن إذا كانت $(c_0 + A_0)$ مقداراً سالباً أو موجباً فاننا لانصل الى مستوى توازني على الاطلاق وتختلف قيم الدخل المتتالية بعضها عن بعض بمقدار ثابت . وينخفض الدخل حتى يصل الى الصفر إذا كانت $(c_0 + A_0)$ سالبة أو يزداد بدون حد إذا كانت $(c_0 + A_0)$ موجبة .

والنتيجة النهائية التي نحصل عليها هي أن شرط التوازن المستقر يتطلب أن يكون الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح

B : شروط الاستقرار في نموذج Metzler دورة الخزين

أولاً : إذا كان الرصيد من المخزون المرغوب فيه هو نسبة من المبيعات ؛
وثانياً : إذا كانت المبيعات يتم تحديدها على اساس التغيرات الاخيرة .

يمكن كتابة معادلات هذا النموذج كما يأتي (باستخدام الرموز المستخدمة في الفصل السابع) :

$$Y_t = C_t + A_t \\ C_t = c_0 + c_1 DI_t \\ DI_t = d_0 + d_1 Y_t \\ \bar{C}_t = \mu_t + r_t + s_t$$

حيث

$$\mu_t = C_{t-1} + \eta(C_{t-1} - C_{t-2}) = \text{المبيعات المتوقعة}$$

٢١- ميل دالة التحويلات الكلية

(ب) اشتق المضاعف الخاص بزيادة في الحد الثابت لدالة الضرائب. اشرح بكلمات لماذا هو اكبر من أو اصغر من أو يساوي المضاعف الخاص بانخفاض في الانفاق الحكومي. (بصرف النظر عن الإشارة).

(2) (أ) ماهو « مضاعف الميزانية المتوازنة » ؟

(ب) استعرض كيف يمكن اشتقاق هذا المضاعف (جبرياً أو بطريقة أخرى موضحاً الفروض الضرورية اللازمة لهذا الاشتقاق).

(3) اقترح الرئيس فورد في عام ١٩٧٥ على الكونجرس أن يقوم بتخفيض الضرائب بمقدار يساوي 28 بليون دولار، وأن يضع في نفس الوقت حداً أعلى على الانفاق الحكومي بحيث لا يتجاوز مبلغ 395 بليون دولار وذلك للسنة المالية 1977 والذي كان أقل مما كان مقدراً انفاقه لهذه السنة بمقدار 28 بليون دولار.

أ- اذا تجاهلنا التوقيت الزمني بمعنى أن تخفيض الضرائب سيكون مؤثراً فقط ابتداء من أول كانون الثاني 1976 وأن وضع الحد الأقصى على الانفاق سيتم ابتداء من أول تشرين الأول 1976 ماهو الاثر النهائي على مستوى الناتج القومي التوازني اذا قبل هذا البرنامج ؟

(ب) اذا افترضنا ان هذا البرنامج سينفذ طبقاً للزمن المقترح كيف يمكن تقييم هذا هذا البرنامج الزمني اذا عرفت ان الاقتصاد الأمريكي في عام 1976 مازال في مراحل الانتعاش الاولى بعد اعظم كساد شهده خلال فترة ما بعد الحرب

(4) في الجزء الخاص « نماذج رقمية للعمليات المالية » استعرضنا ثلاثة سياسات مختلفة. لاحظ الآن أنه مع ذلك فانه توجد سياسة أخرى ممكنة لرفع الناتج Y الى الناتج الممكن Y_m . وتتضمن هذه السياسة كل من الضرائب (مقدرة على اساس المستوى السابق للدخل) والانفاق بنفس المقدار. احسب قيم كل المتغيرات التي يمكن أن تحدث اذا تم قبول مثل هذه السياسة ثم قارن بين هذه النتائج وبين نتائج السياسات الثلاث الأخرى.

5- عرف باختصار المفاهيم الآتية :

أ- بناء الاستقرار الداخلي

ب- الفرملة المالية

ج- فائض التوظيف الكامل

د- مضاعف تخفيض الضرائب

هـ- شرط الاستقرار

و- التوقعات المعدلة

ز- التوقعات الرشيدة.

6- فيما يلي البيانات الخاصة بالتمويل الحكومي (على أساس حسابات الدخل القومي) في الفصل الثاني لخمس سنوات مالية. وكل البيانات هي بالبيون دولار عند المعدلات السنوية المعدلة موسمياً.

السنوات الإيرادات		الانفاق الفائض		الفصل الفعلي		على أساس	
1968.2	1969.2	1970.2	1971.2	1972.2	1973.2	1974.2	1975.2
169.8	199.7	181.8	187.6	207.5	212.9	219.9	224.9
165.6	199.6	181.2	187.8	206.1	217.7	221.2	245.5
181.2	187.8	206.1	217.7	221.2	243.2	246.5	245.5
15.7 -	11.2 -	11.8	12.0	6.8	2.2	23.0	2.3
15.7 -	11.2 -	11.8	12.0	6.8	2.2	23.0	2.3

أ- اشرح الفرق بين (1) المفهومين الواردين للانفاق (2) وبين المفهومين الواردين للإيرادات.

ب- بدراسة التغيرات التي حدثت في مالية الحكومة خلال كل فترة من الفترات الأربعة أوضح مايلي لكل فترة من هذه الفترات ما يأتي :

1- ماهي التغيرات التي كانت واقعة في الاقتصاد في المتغيرات التالية الناتج، التوظيف، البطالة. كيف عرفت ذلك ؟

2- ماهي التغيرات التي حدثت في السياسة المالية الفيدرالية (في كل من جانب الإيرادات والنفقات في الميزانية) كيف عرفت ذلك.

3- بناء على اجابتك في (1)، قيم السياسات المالية أوضح ماذا كانت السياسة سليمة أم غير سليمة.

(ج) ماهي العيوب التي تشوب مفهوم فائض التوظيف الكامل كمقياس لفعالية السياسة المالية ؟

(7) يعتبر مفهوم المضاعف مفهوماً « ساكناً مقارناً » ولكن تأثيرات المضاعف لا يمكن أن تحدث في نفس اللحظة وحتى يمكن أن نفهم كيف يعمل المضاعف

- C. Brown, "Fiscal Policy in the Thirties: A Reappraisal," *American Economic Review*, 46 (December 1956), pp. 857-879.
(Two early applications of a version of the full employment surplus concept to the interpretation of economic history.)
- A. M. Okun and N. H. Teeters, "The Full Employment Surplus Revisited," in *Brookings Papers on Economic Activity*, 1:1970, pp. 77-116.
(A full discussion of the strengths and weaknesses of the full employment surplus.)
- A. S. Blinder, R. M. Solow, "Analytical Foundations of Fiscal Policy," in A. S. Blinder, R. M. Solow, G. F. Break, P. O. Steiner, and D. Netzer, *The Economics of Public Finance* (The Brookings Institution, 1974), pp. 3-45, especially pp. 11-36.
(The most sophisticated review of literature on the measurement of fiscal policy impact.)
- G. Aekley, "The Multiplier Time Period: Money, Inventories, and Flexibility," *American Economic Review*, 41 (June 1951), 350-368, reprinted in W. L. Smith and R. L. Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy*, (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974), pp. 104-114.
(A nontechnical exposition of Keynesian dynamics.)
- L. A. Metzler, "The Nature and Stability of Inventory Cycles," *Review of Economic Statistics*, 23 (August 1941), 113-129, reprinted in R. A. Gordon and L. R. Klein (eds.), *Readings in Business Cycles* (R. D. Irwin, 1965), pp. 100-129; and L. A. Metzler, "Factors Governing the Length of Inventory Cycles," *Review of Economic Statistics*, 29 (February 1947), 1-5.
(The classic works on inventory cycles.)
- W. J. Baumol, *Economic Dynamics*, (Macmillan, 3rd ed., 1970), Chapters 9-13, 15, 16.
(The economics and mathematics of dynamic analysis.)

فاننا في حاجة حقيقية الى تحليل « حركي » اشرح مع استخدام العرض (اللغوي ، الجبري ، الهندسي) ما يأتي .

(أ) كيف يمكن أن تؤدي زيادة في الانفاق الحكومي من مستوى ثابت مستقر الى مستوى آخر أعلى الى وجود فجوة بين الاستثمار المحقق والاستثمار المتوقع أو بين الادخار أو الاستهلاك المحقق والادخار أو الاستهلاك المتوقع .

ب - كيف يمكن أن تؤدي هذه الفجوة الى زيادة في الناتج والتي تؤدي بدورها الى فجوة جديدة تؤدي هي الاخرى الى زيادة جديدة في الانتاج ؟

ج - كيف تختفي مثل هذه الفجوة فقط عندما يزداد الانتاج في النهاية بمقدار يساوي المقدار الذي ينتج عن المضاعف الساكن ؟

مراجع مختارة

- Council of Economic Advisers, "The Effects of Tax Reduction on Output and Employment," *Annual Report of Council of Economic Advisers*, 1963, pp. 45-51, reprinted in Smith and Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974), pp. 310-314.
(A simple summary of how tax reduction affect economic activity.)
- A. P. Lerner, "Functional Finance and the Federal Debt," *Social Research*, 10 (February 1943), 38-51, reprinted in N. F. Keiser (ed.), *Readings in Macroeconomics* (Prentice-Hall, 1970), pp. 371-378.
(An early and influential effort to spell out the implications of Keynesian economics for the theory and practice of fiscal policy.)
- W. A. Salant, "Taxes, Income Determination, and the Balanced Budget Theorem," *Review of Economics and Statistics*, 39 (May 1957), 152-161, reprinted in J. Scherer and J. A. Papke (eds.), *Public Finance and Fiscal Policy* (Houghton Mifflin, 1966), pp. 346-361.
(The classic statement of the balanced budget theorem.)
- R. A. Musgrave and M. H. Miller, "Built-In Flexibility," *American Economic Review*, 38 (March 1948), pp. 122-123, reprinted in A. Smithies and J. K. Butters (eds.), *Readings in Fiscal Policy* (R. D. Irwin, 1955), pp. 379-386.
(A landmark exposition of the built-in stabilization concept.)
- Council of Economic Advisers, "The Full Employment Surplus Concept," *Annual Report of Council of Economic Advisers*, 1962, pp. 78-81, reprinted in W. L. Smith and R. L. Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974), pp. 297-299.
(A simple introduction to the full employment surplus.)
- W. Lewis Jr., *Federal Policy in the Postwar Recessions* (Washington: The Brookings Institution, 1962); and

توسعات في النموذج الكينزي الاستثمار والنمو الاقتصادي

Extentions of the Keynesian Model: Investment and Economic Growth

تطرقنا في نهاية الفصل السابع وبسهولة الى شرح بعض الانفاق الاستثماري الداخل في النموذج الكينزي . ولقد حدث ذلك عندما قبلنا وجود التغيرات في المخزون (وذلك في اطار نموذج المضاعف الذي يتضمن وجود فترة تباطؤ الانتاج الزمنية او في نموذج المخزون الذي قدمه Metzler) .

وحيث اننا كنا ننظر الى التغيرات في المخزون كشيء غير مرغوب فيه ويحدث مؤقتاً فقط فان ذلك قد أثار مشاكل قليلة بالنسبة للتحليل . ولكن اذا بدأنا في ادخال مستوى المخزون كهدف وبصورة أساسية اذا جعلنا المخزون المرغوب فيه كدالة في الدخل (وكما يحدث في الصيغ المتقدمة من نموذج Metzler) فاننا نكون بذلك قد ادخلنا نظرية في الاستثمار ترتبط على الاقل بعنصر من عناصر الاستثمار (الذي يعتبر أكثرها عرضة للتغير^(١)) .

وتتضمن مقولة الاستثمار الاوسع - بطبيعة الحال ، مشتريات او بناء رجال الاعمال للمصانع والمعدات من كل الانواع بالاضافة الى تشييد المساكن الجديدة سواء

(١) ان جعل حجم المخزون المرغوب فيه يعتمد على الدخل (Y) - يدخل في الواقع شكلاً من اشكال « مبدأ المعجل » الذي سوف نتناوله بعد وقت قصير مطبقاً على الاستثمار الكلي .

الفصلين الثامن عشر والتاسع عشر مانعتقد أننا نعرفه وما لانعرفه بوضوح في موضوع الاستثمار. أما الآن فان هدفنا الرئيسي هو شرح الاساس الذي تتم عليه معالجة الاستثمار في نماذج الاقتصاد الكلي البسيطة والتي تم تطويرها في هذا الجزء من الكتاب وتستخدم هذه المناقشة مقدمة للمعالجة الواسعة والدقيقة للاستثمار في الفصلين الثامن عشر والتاسع عشر. والآن سنتجاهل التغيرات في المخزون.

قرار المنشأة الاستثماري

The Investment Decision of the Firm

عندما ننظر الى طبيعة القرار الاستثماري لمنشأة فردية سيتضح لنا - مباشرة بعض الاسباب التي تجعل من طبيعة هذا القرار الاستثماري في عالم المستقبل فيه غير مؤكدة طبيعة مركبة. كما ستتضح لنا الاسباب التي تجعل من الصعب الوصول الى بعض التعميمات البسيطة من اجل فهم هذه الطبيعة المركبة للاستثمار وحتى اذا توصلنا الى فهم مقنع لطبيعة استثمار منشأة فردية فان مشاكل شرح الاستثمار الكلي تبقى غير محلولة.

ويرجع ذلك الى أولاً ان أشياء كثيرة يمكن للمستثمر الفردي ان يعتبرها معقدة وثابتة تحول الى ان تكون متغيرات عند تحليل الأنفاق الاستثماري الكلي. وثانياً ، لان بعض المتغيرات التي تعتبر هامة جداً في القرارات الاستثمارية للمنشأة الفردية تختفي عندما ننظر الى الاقتصاد ككل.

ومع ذلك فانه من المفيد دائماً ان نبدأ بالمنشأة ونحن نعرف أن المنظم عندما يواجه باتخاذ قرار استثماري يحاول ان يقدر ربحه الاصول - الجديدة التي يشتريها اذا وجدت وذلك خلال فترة زمنية مقبلة هي فترة عمر الاصل والتي قد تمتد الى 30 سنة أو اكثر. وتعرف المنشأة تكاليف شراء (أو بناء) وتركيب الاصل الآن كما نعرف ماتملكه من موارد متاحة بين أيديها للاستثمار وعائد هذه الموارد. كما أن المنشأة تعرف مايجب أن تدفعه من فائدة خلال عمر القرض الذي تحصل عليه الان من أجل المساعدة في تمويل شراء الاصل. كما أن المنشأة تعرف الكثير من المعلومات عن « الاداء المادي » Physical performance وعن طول عمر الاصل المادي. ولكن المنشأة بالتاكيد لاتستطيع أن تعرف بالتاكيد الكميات التي ستحقق في شكل انتاج للاصل والاسعار التي ستبيع بها هذه الكميات (أو حتى العلاقة بين الاسعار والكميات أي منحني الطلب) التي ستظهر في المستقبل. كما انها لن

بواسطة رجال الاعمال او القطاع العائلي ويسمى مجموع هذه العناصر بالاضافة الى المخزون في قطاع الاعمال الاستثمار الخاص المحلي الاجمالي . private gross domestic investment وذلك في حسابات الدخل القومي في الولايات المتحدة. ولقد وصل هذا الاستثمار في العقود الاخيرة الى ما بين 13.5 و 18 بالمائة من الناتج القومي الاجمالي . (في حين وصل في فترة الكساد العظيم في عام ١٩٣٣ الى مستوى 2.5 بالمائة من الناتج القومي المنخفض جداً في ذلك الوقت . ويعتبر هذا العنصر من عناصر الناتج القومي اكثرها تعرضاً للتقلبات والتغيرات المفاجئة . وتساهم هذه التقلبات بشكل كبير جداً في ظهور التقلبات المعروفة باسم « الدورات الاقتصادية » .

واذا نظرنا الى الاستثمار على أساس صاف اي بعد خصم الاندثار من الاستثمار الخاص المحلي الاجمالي فاننا نجد ان قيمته قد تراوحت (منذ أوائل الخمسينات) بين 5.5 و 9.75 بالمائة من الناتج القومي الصافي . ومع ذلك فلقد وصل الاستثمار الى مستويات اعلى من ذلك بكثير حيث وصل الى مستوى غير اعتيادي بلغ 13 بالمائة من الناتج القومي الصافي عام 1948 ، 12.4 بالمائة عام 1951 (وذلك عندما كان هناك عجز في رأس المال نتيجة لفترة الحرب وفترة الكساد وبينما كان الاندثار يحسب على أساس مستوى رأس المال المنخفض) كما ان الاستثمار قد وصل الى ادنى مستوى له حيث وصل الى (11.5 -) من الناتج القومي الصافي عام 1933 .

وبصورة عامة فان نسبة الاستثمار الى الناتج القومي في الولايات المتحدة تعتبر منخفضة على أساس المستويات الدولية - وعلى الاخص اذا قارنا بينها وبين دول اوروبا الغربية واليابان وهي دول سريعة النمو . ولقد تعدت نسبة الاستثمار الخاص المحلي الاجمالي الى الناتج القومي الاجمالي (نسبة 30 بالمائة في اليابان في بعض سنوات الانتعاش في فترة ما بعد الحرب .

النموذج الكينزي مع وجود الاستثمار التابع

THE KEYNESIAN MODEL WITH ENDOGENOUS INVESTMENT

على الرغم من أهمية الاستثمار في تقلبات الناتج القومي (وكذلك أهميته في النمو الاقتصادي طويل الاجل) وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي أولاه الاقتصاديون لدراسة الاستثمار فان معرفتنا وفهمنا للعوامل التي تحدد حجم الاستثمار تبقى قاصرة وغير مرضية سواء من الناحية النظرية أم من الناحية التطبيقية. وسوف نعالج في

تستطيع أن تعرف أسعار المواد الأولية والعمل والطاقة ... الخ اللازم استخدامها لمساعدة الأصل في عملية الانتاج والبيع، وكذلك نجد أن المنشأة لن تستطيع معرفة الضرائب التي ستفرض على ملكية الأصل أو على مبيعات الناتج، أو على الأرباح المتحققة. ويمكن أن نشير هنا إلى أن المنشأة تستطيع أن تعرف القيم الجارية لمعظم هذه التغيرات ولكن القيم المستقبلية لها ستكون خاضعة لتغيرات واسعة نتيجة لتغيرات كثيرة متوقعة أو غير متوقعة، في هيكل الطلب على السلع والمنافسة وتكنولوجيا الانتاج ودرجة الرواج أو الكساد في الاقتصاد ككل وكذلك في العوامل السياسية والاجتماعية التي تؤثر في المنشأة.

وعلى هذا فإنه على المستثمر أن يقوم بحساب الربحية على أساس القيم المتوقعة *expected* (أو التي يتنبأ بها) لهذه التغيرات جميعها وسنجد أنه من الممكن في النهاية تحويل التقدير المتوقع لكل عنصر من العناصر التي تحدد الربحية إلى قيمة تعتبر القيمة « الأكثر احتمالاً » وذلك على أساس أنقديرات الشخصية ولكن هذه القيمة ستحاط بسياسات واسعة من عدم اليقين². ولكن - وكما أشار جون م. كينز - قبل سنوات عديدة في معالجته للموضوع والتي يجب أن يقرأها كل طالب يدرس الاقتصاد الكلي (وكل دارس لسلوك الاستثمار أكثر من مرة) أنه من الممكن أن تتأثر هذه القيم المحددة على أساس التقييم الشخصي (الذاتي) « بالجو السياسي » السائد وكذلك يمكن أن تتأثر هذه القيم بالعوامل النفسية (الهستيريا والاعصاب) بل قد تتأثر أيضاً بحدوث الفعل تجاه التغيرات في الأحوال الجوية أو حالات الهضم لهؤلاء الأشخاص الذين يقومون باتخاذ قرار الاستثمار وكما يقرر كينز) فإن احتمال قيام القرار الاستثماري على أساس « حسابات دقيقة للأرباح التي ستحقق » هو مثل احتمال « قيام بعثة إلى القطب الجنوبي » على أساس حسابات دقيقة⁽³⁾. وبالإضافة إلى ذلك فإن تخمين الربحية المستقبلية للاستثمار الجديد تتأثر بدرجة كبيرة بالتقديرات الحالية التي تجري للاستثمارات القائمة *existing* المشابهة أو من نفس نوع الاستثمار الجديد، أو التي تمتد أيضاً إلى نفس المستقبل. وتقوم سوق الأوراق المالية بأجراء مثل هذه التقديرات بصورة مستمرة (ليس لأصول معينة ولكن للمنشآت التي تملكها). ولكن لأسباب شرحها كينز

2- سنستخدم هنا - وفي كل الكتاب - كلمة « توقع » وكلمة متوقعة كمرادفتين لكلمة « تُرَوَّب » أو « مُرْتَقَب » وليس بمعناها الرياضي إلا إذا أشرنا إلى ذلك صراحة.

(3) General Theory of Employment, Interest and Money, ch. 12 «The State of Long-Term Expectations» PP. 147-164.

وبصورة عميقة وشيقة فإن تقديرات سوق الأوراق المالية هذه لا ترتبط إلا بشكل ضئيل - بالقيم « الحقيقية » لهذه الأصول أو المنشآت التي تملكها. ونحن نعرف أنه من الممكن أن تتضاعف تقديرات سوق الأوراق المالية أو أن تنخفض إلى النصف خلال فترة قصيرة نسبياً من الزمن.

والسؤال الآن هو كيف يمكن - عندئذ - تقديم أي تفسير اقتصادي رشيد سواء للقرار المتعلق بالاستثمار الخاص أو بحجم الاستثمار الكلي؟

وحتى يمكن أن نجيب عن هذا السؤال. نبدأ بالاعتراف، بأنه توجد أشياء كثيرة معروفة عند اتخاذ أي قرار استثماري. كما أننا ندرك أيضاً أنه من الممكن أن تكون هذه الأشياء (أو القيم) المعروفة قد تغيرت أخيراً ربما وبصورة مستقلة تماماً عن القيم المستقبلية المتوقعة لهذه التغيرات (مهما كانت هذه القيم) بشكل يؤثر وبصورة ملموسة على ربحية الاستثمار (مهما كان التقدير السابق لهذه الربحية). ومثلاً فإن أي انخفاض (ارتفاع) في تكاليف الأصل بالمقارنة مع الأسعار عموماً أو مع أسعار منتجات هذا الاستثمار يمكن أن يتوقع بأن يؤدي إلى رفع (تخفيض) الربحية المتوقعة لهذا الاستثمار، حتى ولو كان مستوى الربحية المستقبلية المتوقعة له معروفة بشكل غير دقيق تماماً. وأيضاً فإن انخفاض (أو ارتفاع) سعر الفائدة السائدة والذي على أساسه يمكن التعاقد الآن على قروض يمكن أن يؤدي إلى تغير في الربحية المتوقعة.

كما أن التطورات الفنية والتكنولوجية - والتي تؤدي إلى زيادة الانتاجية المادية للأصل، وتؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج الجارية أو تمتد في طول عمره الانتاجي ستؤدي نتيجة لهذا كله إلى زيادة في احتمالات الربحية سواء كان من الممكن تقدير الربحية المستقبلية أم لا. وقد تؤدي زيادة الموارد المالية الذاتية لدى المنشآت إلى زيادة في ربحية الاستثمار. ولكن، وحيث أن كثيراً من المنشآت لا تستطيع الافتراض بسبب عيوب سوق رأس المال - أو أنها لا تستطيع الافتراض بالقدر الذي ترغب فيه فإن زيادة الموارد المالية الذاتية من الممكن أن تساعد المنشآت على تنفيذ الاستثمارات الجديدة التي كانت تعتقد بأنها مربحة ولكنها لم تكن قادرة على تمويلها من قبل. وهذه العوامل السابقة جميعها - والتي ترتبط بالحقائق الحاضرة أو الأخيرة - هي كلها أمور موضوعية لا تتأثر كثيراً بالتخمين أو العاطفة. ويوجد هناك عنصر آخر معروف للمنشأة بصورة جيدة - وهو يرتبط بالموضوع هذا العنصر هو مقدار الأصول الموجودة حالياً لدى المنشأة والتي تشبه الأصل موضع الدراسة أو

مقدار معدل انخفاض انتاجية هذه الاصول . وسنجد هذه الكمية ستتغير من سنة الى اخرى على الاقل بالنسبة للمنشأة .

وبالاضافة الى ذلك فانه من الممكن النظر الى بعض التغيرات الاقتصادية الاخيرة التي تؤثر في سوق الانتاج المحتمل للاستثمار أو تكاليف هذا الانتاج في المستقبل على أنها يمكن ان تؤثر الى التغيرات المحتملة حدوثها خلال فترة زمنية معقولة في المستقبل - ونحن لانعني هنا التغيرات التي حدثت في الفترة الزمنية السابقة بل نعني الاتجاهات الاخيرة أو التغيرات الاخيرة في الاتجاهات فمثلاً اذا كان الطلب على سلعة ما قد اتجه ناحية الارتفاع مؤخراً أو ان معدل نموه قد ازداد . فان ذلك قد يؤدي بصورة واضحة الى تغيير التوقعات السابقة سواء الخاصة - بالمبيعات أو بأسعار البيع أو فيهما معاً ومن الممكن ان يؤدي ذلك الى زيادة الربحية المتوقعة . أو اذا حدث انخفاض في ضريبة الارباح فانه من المعقول تماماً ان نتوقع بقاء هذه المعدلات الجديدة المنخفضة خلال كل أو بعض عمر الاصول المشتراة حديثاً الا اذا كان قد تم توقع مثل هذا الانخفاض في معدلات الضرائب من قبل .

وعلى هذا فانه توجد بعض الحقائق الجارية Current Facts التي ترتبط بالقرارات الاستثمارية (لانها ترتبط بالربحية المتوقعة) . وتتؤدي التغيرات في الحقائق الى تغيرات في حجم الاستثمار . وحتى في هذه الحالة فاننا دائماً نقرر بأن التوقعات وليس الاشياء التي يتم ملاحظتها بشكل مباشر - بمعنى ان بعض التغيرات الاخيرة سوف تستمر هي التي تؤثر في الاستثمار .

ولسوء الحظ ، فان الكثير من التغيرات الاخيرة والتي يمكن ان تؤثر في القرارات الاستثمارية في المنشأة الفردية بصورة معقولة تتلاشى كلها او يتلاشى معظمها اذا اردنا معرفة تأثيراتها على الاستثمار الكلي . ويرجع هذا الى ان معظم هذه التغيرات تتضمن تغيرات في الطلب على سلعة الى الطلب على سلعة اخرى ، او تغيرات في الكفاءة النسبية للمنشآت المنافسة ، أو تغيرات في الربحية النسبية لاصل في مقابل أصل آخر . وبالإضافة الى ذلك فان التغيرات في مدى توافر الموارد الذاتية او الحاجة الى احلال الاصول القائمة قد تؤدي الى وجود اختلاف في استثمار المنشأة او الى وجود تقلبات في استثمار المنشأة . ولكن تأثير كل هذه التغيرات على الاستثمار الكلي هو تأثير ضعيف نظراً لحدوث تغيرات طفيفة في حجمها من سنة الى اخرى .

وعندما نغير من اهتمامنا بالمنشأة الى اهتمامنا بالاقتصاد الكلي فاننا سنجد أن بعض « الحقائق » الهامة التي كانت معروفة ومحددة وبالنسبة للمنشأة ستتحول الى متغيرات مجهولة في الاقتصاد الكلي . فتكاليف الاستثمارات الجديدة مثلاً ، يتم

تحديدها بدقه بواسطة المنشأة وهي لاتتوقف على حجم استثمار المنشأة ما عدا ربما المنشآت الكبيرة جداً . ومع هذا فان مستوى هذه التكاليف سيتغير ويصبح مختلفاً عند مستويات الاستثمار الكلي المختلفة . وايضا نجد أن سعر الفائدة يعتبر ثابتاً ومعروفاً بالنسبة لكل منشأة ولكنه يصبح متغيراً بالنسبة الى الاقتصاد ككل ، ويتوقف - ضمن اشياء اخرى - على مستوى الاستثمار الكلي وبالإضافة الى ذلك فان الفجوة الزمنية بين القرار الاستثماري وبين الانفاق على انتاج الآلات تعتبر مستقلة تماماً عن حجم استثمار اي منشأة الا انها قد تكون متغيراً (ومتغير له أهميته) بالنسبة الى التغيرات في حجم الاستثمار الكلي .

ومن كل من سبق تقديمه من ايضاحات يمكن ان نستنتج مدى ترابط وتعقيد القرار الاستثماري للمنشأة وكذلك يمكن ان نتعرف على بعض المشاكل التي ستواجهنا عند الانتقال من المستوى الجزئي الى المستوى الكلي . ويجب ان يكون واضحاً الآن انه سيكون من الصعب على اي نموذج عام للعمليات الاستثمارية ان يكون (أ) مبسطاً بدرجة كافية بحيث نستطيع فهمه بسهولة ويمكن تتبع مايتضمنه النموذج بسهولة (ب) وان يكون أيضاً معبراً وبشكل كاف ومعقول لما يجري فعلاً في « العالم الحقيقي » ولقد استطاعت بعض النظريات المبكرة - والتي ستعرض لبعض منها - ان توفى بالاولى ولكنها فشلت بالنسبة للثانية كما ان بعض النظريات الحديثة والتي ستعرض ايضاً لبعض منها - غالباً ما فشلت في ان تكون الاثنتين معاً . ومع هذا فانه على النماذج الكلية البسيطة ان تقول شيئاً حول محددات الاستثمار .

ويظهر ماتقوله هذه النماذج حول محددات الاستثمار في التركيز على واحد او اكثر من العوامل التي سبق ذكرها في الجزء السابق . وأحد الاحتمالات هو افتراض أن كمية الاستثمار تحدد بصورة « تلقائية » خارج النموذج . أي ان نفترض الاستثمار تتغير ، وهي تتغير لاسباب كثيرة ومعقدة ، ولكن جميع هذه الاسباب لاتتوقف على اي متغير من المتغيرات التي يتضمنها النموذج او التي يمكن ادخالها في النموذج . ويتحدد الاستثمار نتيجة لهذا الافتراض « خارج الماكينة » *dues ex machina* بمعنى أنه يتحدد « خارج النموذج » . وتتضمن المحددات الخارجية للاستثمار بالتأكيد عنصر التغيرات في الاسلوب الفني للانتاج (التكنولوجيا) . ويعتبر هذا العامل مهماً في تحديد الاستثمار على الاقل في المجتمعات التي هي فعلاً عند أو قريبة من « الحدود التكنولوجية » (اي بدأت تدخل او هي دخلت مثلاً عصر التطور التكنولوجي السريع - المترجم) .

ولا يوجد اي متغير او مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي التي تستطيع أن تشرح التطورات التكنولوجية وتتضمن المحددات الخارجية للاستثمار ايضاً « العوامل السياسية او « الاجواء السياسية » وكذلك العوامل النفسية التي تظهر في شكل العوامل العصبية والهستيريا وحتى عوامل الهضم وردود الفعل بالنسبة للتغير في الاحوال الجوية لرجال الاعمال ، وكذلك عنصر المضاربات التي تؤدي رفع وتخفيض اسعار الاسهم والسندات .

ولا يعني افتراض ان الاستثمار يتحدد خارج نموذج الاستثمار بان التغيرات في العوامل « الموضوعية » ، التي تتضمنها او يمكن « تضمينها » في النماذج البسيطة لا تؤثر هي ايضاً في الاستثمار . والافتراض هنا هو أن مثل هذه التأثيرات المنتظمة للتغيرات في العوامل الموضوعية على حجم الاستثمار يتم تغطيتها او التخلص منها بواسطة العوامل الخارجية (التي تؤثر في الاستثمار) وبالتالي فانه ليس من الضروري ادخالها . ويوجد اسلوب يستخدم بكثرة لمعالجة العوامل التي تحدد الاستثمار في بعض النماذج البسيطة . ويتمثل هذا الاسلوب في الاعتراف بوجود جزء كبير من التغيرات في الاستثمار لا يمكن شرحه ويجب اعتباره « تلقائياً » وبجانب ذلك يتم ادخال بعض التأثيرات المنتظمة لمتغيرات اخرى والتي ، تؤدي الى تعديل او تغيير « النظرة التلقائية البحتة » الى الاستثمار . (لسوء الحظ نجد انه اذا مالدخلنا العناصر المنتظمة في النموذج فانه يصبح من السهل - وهذا ما يحدث كثيراً - ان ننسى او نهمل العناصر التلقائية) .

والاقتراح الأكثر قبولاً والأكثر تيجيلاً هو في الافتراض ان الاستثمار يتوقف على سعر الفائدة . حيث ان سعر الفائدة متغير يسهل كثيراً شرحه ضمن النموذج البسيط (وهذه هي نظرية الاستثمار الكلاسيكية ، ولقد قدم النموذج الكلي الذي احتوى هذه النظرية شرحاً لكيفية تحديد سعر الفائدة) . ولقد ظل هذا الاقتراح مهماً ان لم يكن سائداً حتى في نماذج الاقتصاد الكلي الحديثة التي تعتبر توليفاً لكل من الاقتراحات الكلاسيكية والكينزية . وحيث انه يمكن النظر الى سعر الفائدة كتكلفة يتم تحملها في عملية تمويل الاستثمار (وذلك اذا قمنا بالافتراض) أو يمكن اعتباره « تكلفة الفرصة البديلة » (اذا تم استخدام الموارد الذاتية في التمويل) ، فانه من الواضح (أنه مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها) أن العلاقة بين الاستثمار وبين سعر الفائدة هي علاقة عكسية . وهذا يعني أنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفض حجم الاستثمار . ولن نستطيع استخدام مثل هذا الاقتراح هنا نظراً لان النظرية الكينزية لا تتضمن العوامل التي تشرح او تحدد سعر الفائدة . وسيظل ذلك

قائماً حتى تقوم بتوسيع النموذج الكينزي بحيث يصبح سعر الفائدة متغيراً داخلياً في النموذج . وهذا ما نقوم به فيما بعد . ومع ذلك فانه توجد هناك نظريتان مبسطتان يمكن بسهولة ادخالهما في النموذج الكينزي البسيط . ونظراً لان احدهما تحتاج الى نموذج ديناميكي فاننا سنركز اهتمامنا هنا على الاولى فقط .

الاستثمار يعتمد ايضاً على الدخل

Investment, Too, Depends On Income

واحدى النظريات البسيطة للاستثمار هي النظرية التي تقرر ان حجم الاستثمار يتوقف على مستوى الناتج او الدخل . (ويمكن توحيد او دمج هذه النظرية مع النظرية الاخرى التي تقرر وجود استثمار تلقائي) . ولقد تضمن استعراضنا للاعتبارات التي تأخذها المنشأة في الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري بعض التفسيرات البديلة لكيفية اعتماد الاستثمار على الدخل او الناتج . ويقوم احد هذه التفسيرات على الفكرة القائلة بأن الاستثمار يتوقف على الارباح المبرجوة او المتوقعة وان مستوى الارباح الجاري هو افضل معلومات يمكن ان تحصل عليها المنشأة حتى تستطيع ان تقوم بتوقعات مستوى الارباح في المستقبل . وهذا في الواقع ماهو الا التفسير السائد في الاقتصاد الجزئي حول كيفية ملائمة الناتج للطلب فأذا انتقل الطلب من السلعة (أ) الى السلعة (ب) فان تغيرات الاسعار ستؤدي الى تغير في الربحية وذلك في الاجل القصير ويؤدي هذا بدوره الى تعديل معدلات الانتاج مع ثبات رأس المال في الاجل القصير . ومن ناحية اخرى فان ذلك سيؤدي الى زيادة الاستثمار في انتاج السلعة (ب) وتخفيض الاستثمار في السلعة (أ) وستستمر هذه التعديلات في شكل زيادة وتخفيض الاستثمار حتى تتساوى معدلات الربح مرة أخرى (بفرض وجود المنافسة الكاملة وحرية الدخول الى الصناعة) عند مستوى معدل ربح يساوي الصفر .

وتسير المناقشة في اطار التحليل الاقتصادي الجزئي تحت افتراض ثبات مستوى الطلب الكلي . ويعني ذلك ان اي زيادة في الطلب على سلعة ما - والتي تسبب زيادة الارباح وتحفيز الاستثمار يقابلها نقص في الطلب على سلعة اخرى او سلع اخرى . ولكن اذا ادخلنا التغير في الطلب الكلي فان الارباح يمكن ان تزداد (او تنخفض) في معظم او كل خطوط الانتاج مما يؤدي الى زيادة (او تخفيض) الاستثمار فيها كلها . ولقد اشرنا فعلاً - فيما مضى - الا ان الارباح تعتبر ذات

حسابية عالية بالنسبة لمستوى الناتج والدخل وبالتالي فإن الاستثمار يتأثر بالتغيرات في الناتج أو الدخل .

ويوجد شكل آخر لكيفية ربط الاستثمار بالدخل . ولا يؤكد هذا الشكل على دور وأهمية القيمة الجارية للناتج (Y) أو على أهمية الأرباح الجارية كعامل مهم في تحديد مستوى الناتج المتوقع والأرباح المتوقعة بل بدلاً من ذلك فإنه ينظر إلى دور الأرباح أو إلى الأرباح غير الموزعة بصورة خاصة كمصدر من مصادر تمويل الاستثمار الذي يعرف « بالموارد الذاتية » . ويصبح هذا المصدر مهماً أكثر كلما انخفضت درجة التنافس في أسواق رأس المال . وسنجد أن السحب من الأرباح الجارية لتغطية النفقات الاستهلاكية لصاحب المشروع أو لتوزيعها على المساهمين حتى يظلوا راضين يمثل جزءاً صغيراً من التغيرات التي تحدث في الأرباح وعلى هذا فإنه عندما يكون الدخل القومي مرتفعاً وكذلك الأرباح الكلية مرتفعة فإن الأرباح المحتجزة ستكون هي الأخرى عالية ومرتفعة والعكس بالعكس . وفي هذه الحالة فإن أي تغير بسيط في الناتج سيؤدي إلى تقلبات كبيرة جداً في الأرباح المحتجزة (من مقدار سالب إلى مقدار كبير موجب) . وتلعب الأرباح المحتجزة دوراً هاماً وبشكل خاص بالنسبة إلى المنشآت صغيرة الحجم والتي نجد أن قدرتها على الدخول إلى سوق رأس المال بغرض الافتراض ضعيفة جداً ونجد أن أغلبها كذلك في حاجة إلى رأس المال مما يجعلها غير قادرة للاستفادة من الفرص المتاحة لزيادة الأرباح . وحتى بالنسبة للمنشآت الكبيرة نجد أنها تفضل إعادة استثمار جزء كبير من أرباحها في توسيع أعمالها بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل أرصدة في البنوك أو في شراء أسهم أو جعل المساهمين يتذوقون طعم التوزيعات بمعدلات قد لا يمكن المحافظة عليها . وفي نفس الوقت فإن المنشآت الكبيرة قد نجد نفسها مضطرة إلى تخفيض أو حتى التناقص عن بعض الاستثمارات المشجعة عندما تنخفض الأرباح مما يعني أنه لن يكون في الإمكان تمويل هذه الاستثمارات ذاتياً .

وحتى إذا اعترفنا بوجود أسواق رأس مال يمكن أن تمتد المنشآت بموارد خارجية - بجانب الموارد الذاتية - لتمويل الاستثمار ، فإنه في الإمكان الاستمرار في ربط الاستثمار الكلي بالأرباح الجارية (أو التي تحققت مؤخراً) . ونفترض هنا أن كمية الموارد الخارجية التي يمكن لاية منشأة أن تجذبها وتحصل عليها تتوقف - وبعلاقة طردية - على مستوى الأرباح التي تحققها أو حققها هذه المنشأة أخيراً . ونفترض كذلك أن كمية الموارد الخارجية التي يكون المقرضون على استعداد لعرضها للمنشأة تتوقف - ولو جزئياً - على مقدار التمويل الذاتي الذي يمكن أن - يقدمه

أصحاب المشروع (أو على الأقل إن أي زيادة في نسبة الموارد - الخارجية إلى الموارد الذاتية ستؤدي إلى زيادة ملموسة في تكاليف الحصول على موارد خارجية لتمويل الاستثمار) .

ويمكن الآن تصوير هذه النظرية البسيطة للاستثمار في شكل خطي (للتبسيط) كما يلي ،

$$I = b_0 + b_1 Y$$

حيث b_0 هي مقدار (قد يكون سالباً) ثابت b_1 هي مقدار موجب يمثل ميل الدالة وهو أقل يمثل ميل الدالة وهو أقل بكثير من الواحد الصحيح .

ويمكن إدخال التغيرات التلقائية في الاستثمار (والتي تعكس تأثير العوامل الأخرى على الاستثمار وذلك بالآخذ في الاعتبار أن الثابت b_0 يمكن أن يتعرض إلى تغيرات (زيادة أو قص) . وإذا أضفنا بقية معادلات النموذج الكينزي البسيط فإننا نحصل على النموذج التالي :

$$Y = C + I + G \quad (1)$$

$$C = c_0 + c_1 DI \quad (2)$$

$$DI = d_0 + d_1 Y \quad (3)$$

$$I = b_0 + b_1 Y \quad (4)$$

ومن هذه المعادلات الأربعة نحصل على الصورة التالية للتوازن في الدخل (وذلك عن طريق الإحلال) .

$$Y = \frac{1}{1 - c_1 d_1 - b_1} (c_0 + c_1 d_0 + b_0 + G) \quad (5)$$

وتختلف هذه الصورة للدخل التوازني عن الصورة السابقة بأننا نقوم بطرح (b_1) من المقام في الكسر . وبأننا نضيف الثابت (b_0) بدلاً من (I) في بسط الكسر .

ويظهر حل النموذج هندسياً في الشكل رقم (8 - 1) عندما تكون (G) ثابتة وتساوي الصفر .

أكبر مما لو كان الاستهلاك فقط يتأثر بالتغير في الدخل وكمثال نفترض ان الدوال الاربعة هي كما يلي :

$$C = 5 + 0.8DI$$

$$DI = 100 + 0.6Y$$

$$I = 10 + 0.2Y'$$

$$G = 33$$

$$Y = C + I + G$$

وبالاحلال نحصل على :

$$C = 5 + 0.8(100) + 0.8(0.6)Y$$

$$= 85 + 0.48Y$$

$$Y = 85 + 0.48Y + 10 + 0.2Y + 33$$

$$= 400$$

$$DI = 340$$

$$C = 277$$

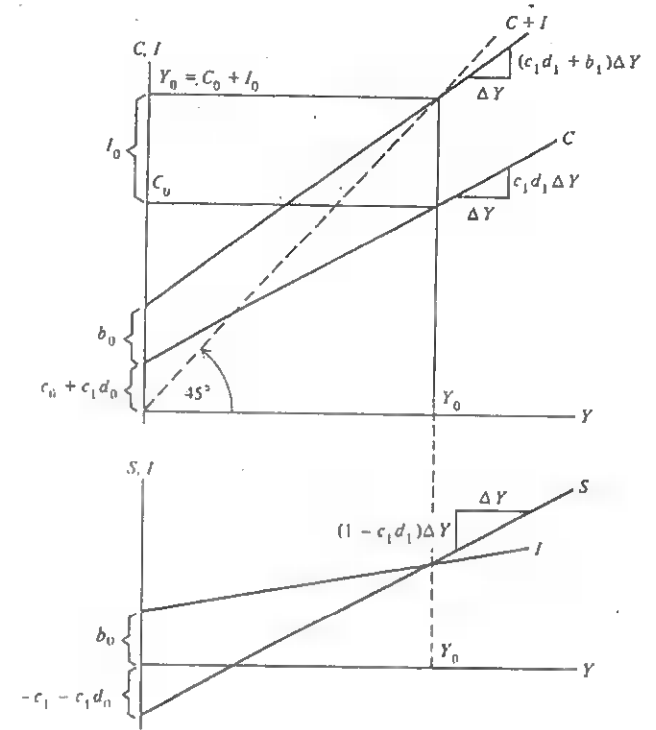
$$I = 90$$

واذا حدثت زيادة في ثابت دالة الاستثمار من 10 الى 20 فان المستوى التوازني الجديد يمكن ايجاده كما يلي :

$$Y = 85 + 0.48Y + 20 + 0.2Y + 33 = 431.25$$

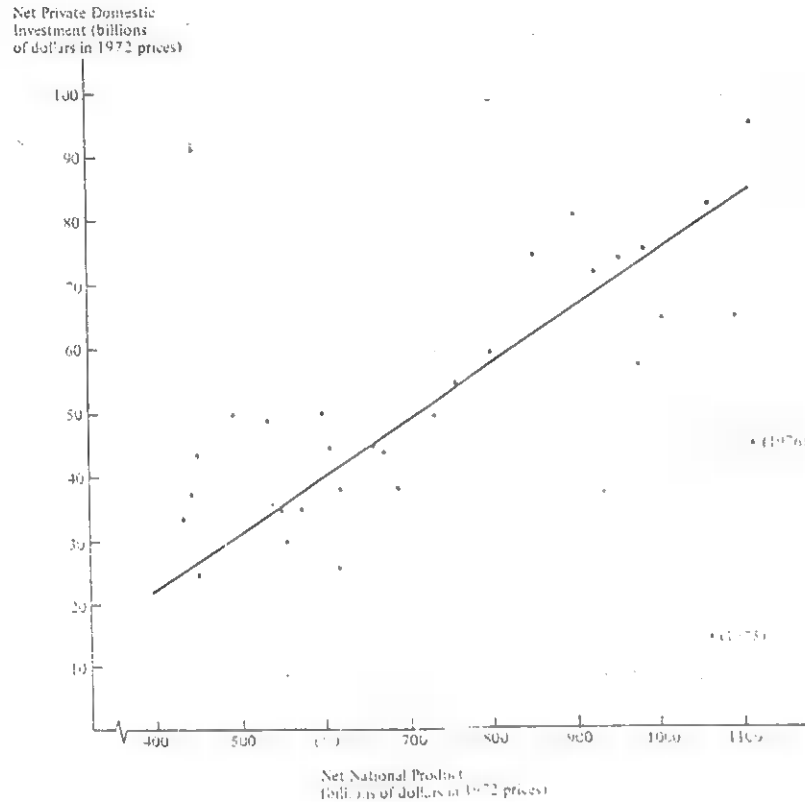
وبمقارنة الحلين نجد ان قيمة المضاعف الموسع هي 3.125 في حين انه لو كان الاستثمار كله استثماراً تلقائياً لكانت قيمة المضاعف هي 1.92 فقط .

ويعتبر هذا النموذج مع اشياء اخرى مصدر ما يعرف باسم « تناقض الادخار paradox of thrift » حيث لاتؤدي زيادة الميل للادخار في النموذج الكينزي البسيط ، الى اي تغير في الادخار الكلي (والاستثمار الكلي) ، في حين انها تؤدي الى تخفيض الدخل . ويظهر في هذا النموذج ان محاولة المجتمع لتحقيق ادخار اقل ستكون فاشلة في النتيجة حيث يتضمن المستوى التوازني الجديد ليس فقط مستوى اقل من الدخل والناتج وانما يتضمن ايضاً مستوى اقل من الادخار . وهذا يعني ان ينجح المجتمع الذي يتخلى عن عاداته الادخارية في تحقيق مستوى للادخار اعلى من ذلك المستوى الذي كان يدخره من قبل . ومع ان هذه النتائج هي نتائج « ملذبة للنظر » أكثر من النتائج التي حصلنا عليها من النموذج الكينزي البسيط الا ان ذلك لايعني بالضرورة ان هذا النموذج هو « افضل » من النموذج البسيط . والواقع فان الاختلاف فيما بينها ليس أكثر من اختلاف في الدرجة .



شكل رقم (8 - 1)

ولنرى أولاً تأثير ذلك على قيمة المضاعف . نجد هنا ان اي زيادة في الانفاق الحكومي (G) او اي اضافة في الانفاق الاستثماري التلقائي (والذي يتمثل في شكل زيادة في الثابت (b0) في دالة الاستثمار) ستؤدي الى زيادة في الناتج والدخل مساوية لمقدار الزيادة في (G) او (b0) مضروبة في المضاعف الجديد والذي يسمى « بالمضاعف الموسع » Super Multiplier والذي يساوي $1/(1 - c_1d_1)$ وحيث ان b_1 بالضرورة موجبة واقل من الواحد الصحيح . فان قيمة هذا المضاعف هي اكبر من قيمة المضاعف الذي تم اشتقاقه سابقاً . ويمكن بسهولة استيعاب مغزى ذلك . حيث انه اذا كانت الزيادة في الدخل لن تؤدي فقط الى زيادة في الاستهلاك ولكنها تؤدي ايضاً الى زيادة في الاستثمار (مما يخلق اسساً لتوسعات اكبر في الدخل والاستهلاك والاستثمار في شكل لانهائي ولكن متناقص) فان الزيادة النهائية في الدخل ستكون



الشكل رقم 8 - 2

العلاقة بين الاستثمار الصافي والناتج القومي الصافي في الولايات المتحدة للفترة بين 1946 - 1976 .

الاستثمار . ولقد أشار منتقدو هذه النظرية - وبسرعة - الى ان العلاقة قد تكون خادعة او مضللة ، وانها ماهي الا تفسير سليم لاتجاه التسبب . ويرجع هذا الى انه اذا كان الاستهلاك دالة في الدخل كما قبلنا ذلك بصورة عامة فانه يجب علينا ان نتوقع أن نجد مثل هذه العلاقة بين الاستثمار والدخل وحتى ولو كان الاستثمار مستقلاً كلياً عن الدخل . ولكن هل يسير التسبب في الاتجاه الآخر ، اي ان الاستثمار المرتفع يتسبب في تحقيق دخل مرتفع (مباشرة ومن خلال المضاعف) . وان الاستثمار المنخفض يتسبب في دخل منخفض ؟

ومع أن نقد الطريقة الاحصائية قد أخذ ذلك في الاعتبار جيداً الا ان التمعن في مدى اهمية هذا النقد يؤدي مباشرة الى مايمكن ان يكون غموضاً في التفكير .

ويمكن ان نلاحظ بسهولة ايضاً اختلاف شرط الاستقرار لهذا النموذج عن شرط الاستقرار في النموذج السابق . فبدلاً من ان يكون شرط الاستقرار هو ضرورة ان يكون حاصل ضرب الميل الحدي للأدخار في نسبة الضرائب في الدخل اقل من الواحد فان الشرط يصبح الآن ضرورة ان يكون هذا المقدار زائداً b_1 (اي الميل الحدي للاستثمار او ميل دالة الاستثمار) اقل من الواحد الصحيح (اي ان $c_1 d_1 + b_1 < 1$) .

وأحد الاشكال المتاحة لهذا النموذج هو افتراض ان الاستثمار يتوقف على الارباح بدلاً من ان يكون متوقفاً على الناتج والدخل مباشرة . ثم افتراض ان الارباح تتوقف على الدخل (وربما على عوامل أخرى) . وتفترض بعض النماذج تقسيم الدخل الى جزئين الاجور والارباح . ثم نفترض بجانب ذلك ان الاجور بأكملها تنفق على الاستهلاك . ويصبح شرط استقرار النموذج في هذه الحالة هو ضرورة ان تكون نسبة الاستثمار الى الارباح اقل من الواحد الصحيح .

وتفترض بعض نماذج الدورات الاقتصادية (أو حتى بعض نماذج النمو الاقتصادي) ان هذه النسبة أكبر من الواحد . ولا يوجد في هذه الحالة توازن ذو معنى أو محدد حيث يستمر التوسع او الانكماش في شكل مستمر وغير مستقر . وتحدث نقط التحول في مثل هذه النماذج اما بسبب (1) ان نسبة الارباح الى الناتج الكلي تتغير مع استمرار عمليات التوسع او الانكماش (حيث تبدأ الارباح الحدية في التلاشي عند الوصول الى نهاية التوسع ثم تبدأ في الزيادة عند الوصول الى نهاية الانكماش) وذلك لاسباب نظرية يمكن تبريرها من قبل الباحث (2) بسبب حدوث احداث خارجية او ظهور حدود معينة على العمليات او ظهور عمليات معاكسة .

ويمكن ان نسأل الآن عما اذا كانت هناك ادلة عملية تؤكد صحة النظرية القائلة بأن الاستثمار يتوقف - مثله مثل الاستهلاك ، على الدخل . ويوضح الشكل رقم 8 - 2 البيانات الخاصة بالناتج القومي الصافي والاستثمار الخاص الصافي في الولايات المتحدة خلال الفترة 1946 - 1976 معيراً عن كل منها بالدولارات الثابتة .

ومع أن النقاط لاتقع جميعها على خط واحد للعلاقة (أو حتى قريبة من هذا الخط) الا انه من الواضح وجود ارتباط قوي (ان الخط المتجه الى اعلى من اليسار الى اليمين لا يقوم على اي تقدير احصائي ولكنه تقريبي) . وتوضح هذه العلاقة التقريبية انه كلما ارتفع الناتج ارتفع الاستثمار وكلما انخفض الناتج انخفض

وتظهر البيانات متناسقة فعلاً مع النظرية التي تقرر ان الاستثمار لا يتوقف على الدخل ، وان الاستهلاك وحده هو الذي يتوقف على الدخل ولكنها قد تبدو متناسقة ايضاً مع النظرية العكسية اي النظرية التي تقرر ان الاستهلاك لا يتوقف على الدخل وان الاستثمار وحده يتوقف على الدخل . وهذا تذكير لنا وتأكيد على ان الاحصاء لا يستطيع أبداً ان يبرهن على صحة نظرية او فرضية معينة . وأفضل ما يمكن ان نقوله هنا هو ان البيانات تتسق مع الفرض (ولا تتناقض معه) ولكنها قد تكون متناسقة ايضاً مع افتراض آخر ، كما هو الوضع في حالتنا هذه .

ويمكن ان تتناقض البيانات مع افتراض ثالث وهو ان كلاً من الاستهلاك والاستثمار يتوقفان على الدخل ، وانهما دوال ثابتة بشكل مقبول في الدخل . حيث ان هذا يعني في النموذج البسيط عدم وجود اي تغير في الدخل على الاطلاق لأن كلاً من دوال الاستهلاك والاستثمار المستقرة تنتج لنا دائماً نفس المستوى التوازني للدخل . ومع هذا فان كون ان الدخل يتغير - وهذا ما يمكن ان نشاهده فعلاً - لا ينفي بالضرورة النظرية التي تقرر ان كلاً من الاستهلاك والاستثمار يتوقفان على الدخل . ويرجع ذلك الى اننا نفترض ان كلاً من هاتين الدالتين تتعرضان الى تغيرات خارجية (تلقائية) . وبجانب ذلك فانه من الممكن حدوث تغيرات في السياسة المالية تؤدي الى تغيرات في الدخل حتى مع بقاء دوال الاستهلاك والاستثمار ثابتة .

ويسمح التقدير الاحصائي السليم للاعتماد المنتظم لكل من الاستثمار (I) والاستهلاك (C) على الدخل (Y) بتحديد التغيرات التي تحدث في واحدة منها او فيهما معاً . وقد يتطلب وجود تأثيرات اخرى (غير الدخل) على حجم كل من الاستهلاك والاستثمار الى اجراء تقدير آني (اي في نفس الوقت) لقيم هذه المعادلات (وغيرها) للنموذج الكامل . ولا تسمح التقديرات الاحصائية التي تتم باستخدام متغيرين فقط بمعزل عن بقية المتغيرات باختبار مدى صحة النظرية او النموذج الذي يتضمن كلاً من الادخار (الاستهلاك) والاستثمار كدالتين في الدخل . ولا يجب ان يؤدي هذا الى رفض نظرية الاستثمار . لأنه في الواقع يمكن ايضاً وعلى أساس ذلك ، أن نرفض ايضاً نظرية الاستهلاك وبدلاً من هذا فانه على الاقتصادي النظري ان يحدد مسبقاً - وكما يفعل دائماً - وذلك بناء على « اسس اخرى » النموذج الذي يراه صحيحاً (4) . عندئذ يمكن للاحصائي بعد اختبار النموذج اذا

(4) ان « الاسس الاخرى » التي تحدد مدى صحة النموذج بالنسبة الى النظر هي ضرورة ان يكون النموذج متناسقاً مع بعض الافتراضات الاولى وتشق مثل هذه الافتراضات اما من (1) من هيكل النظرية القائمة والمقبولة والتي تم الحكم عليها بأنها متناسقة مع البيانات المتاحة او الملاحظات او من (2)

كان النموذج صالحاً للاختبار الاحصائي (وليس كل النماذج صالحة للاختبار الاحصائي) أن يحدد ما اذا كان من الضروري رفض النموذج . ولكن لن نستطيع الاحصائي مطلقاً البرهنة على ان هذا النموذج هو النظرية الصحيحة .

ويعتبر الافتراض القائل بأن الاستثمار يتوقف على مستوى الدخل ابسط النظريات المتاحة في الاستثمار الكلي . ولا يعتبر هذا سبباً كافياً للتخلي عنها او اهمالها . هذا على الرغم من انه لا يوجد اي اختبار احصائي مباشر وبسيط يمكن ان يؤكد صحة النظرية بالاضافة الى انه حتى مؤيدي النظرية يعترفون بأنه من المحتمل ان تكون العلاقة التي تحددها هذه النظرية علاقة غير مستقرة . وعلى أية حال سيلاحظ القارئ بعد معرفته واختباره لبعض النظريات الاخرى الأكثر تعقيداً انه لا يوجد لدى الاقتصاديين نظرية مرضية تماماً في الاستثمار .

سبداً المعجل The Acceleration Principle

يتم احياناً شرح فكرة ان الاستثمار يتوقف على الدخل وذلك باستخدام مناقشة فنية تؤدي في الواقع الى تأييد وتدعيم نظرية اخرى مختلفة تماماً . وتقوم هذه المناقشة على أساس ان اي انتاج أكبر يتطلب رأس مال أكبر وان اي انتاج أقل ، يتطلب رأس مال أقل ، وذلك من اجل انتاج هذا الانتاج وذلك على نفس الصورة التي يتطلب بها عملاً ومواد اولية أكبر او أقل . وعلى هذا فان أية زيادة في الناتج الكلي تتطلب استثمارات اعلى في شكل اضافات الى المصانع والمباني والآلات والتي يمكن بواسطتها انتاج وتحقيق هذه الزيادة او بعبارة اخرى فان الاستثمار هو دالة لحجم الانتاج . الا ان هذه السلسلة من التسبيب والشرح ليست صحيحة .

وبطبيعة الحال فان مستوى اعلى من الناتج الكلي يتضمن زيادة في الطلب على منتجات كل صاحب مشروع او منظم تقريباً . وكرد فعل على هذه الزيادة في الطلب فان كل منظم يصبح بحاجة الى استعمال الخدمات الانتاجية من كل نوع وذلك بكميات تتناسب بشكل او بآخر مع الزيادة في الناتج . ويتم شراء بعض هذه

فروض « السلوك الرشيد » والتي تمكس بشكل او بآخر بعض الملاحظات (العامة اكثر منها عملية) الواقعية والتي تحدد ان الافراد يسلكون بشكل « رشيد » على الأقل بالنسبة الى بعض انواع معينة من القرارات . ولا تهدف هذه الملاحظة الى الانقاص من اهمية التحليل المسبق . ان مثل هذا التحليل في اطار الواقع العالي لمعرفتنا يعتبر في كثير من الاحيان افضل من الاختبارات الاحصائية المتاحة والتي تعني لاشيء في بعض الاحيان .

الخدمات بصورة مستمرة مثل العمل والطاقة وقطع الغيار، والمواد الأولية وهكذا. وستؤدي زيادة الطلب الى زيادة فيها جميعاً. وسيحتاج المنظم ايضاً الى تيار جار أكبر من الخدمات الانتاجية التي تقدمها المصانع والآلات فاذا افترضنا انه لا يوجد لدى المنظم أية طاقة عاطلة في المصانع والآلات فان أية زيادة في الطلب (ترتبط بزيادة الدخول) يمكن ان تحفز المنظم الذي يواجه هذه الزيادة الى رفع مشترياته من المصانع والآلات (بالاضافة الى الاحلال).

ولكن نلاحظ ان المنظم عندما يقوم بشراء تيار اكبر من خدمات السلع الرأسمالية الان فانه وبصورة تلقائية يقوم بشراء تيار اكبر من هذه الخدمات لفترة زمنية في المستقبل. وهذا بالضبط هو ما يؤدي الى وجود فرق بين المواد الأولية التي تستخدم في الانتاج وبين المصنع أو الآلة. وهذا يعني أنه اذا ارتفع الطلب وظل محتفظاً بمستواه الجديد المرتفع فانه يوجد احتمال كبير في أن المنظم لن يقوم مرة اخرى بشراء مكائن أو مصانع اكثر (على الرغم من أنه قد يوجد في النهاية متطلبات أعلى للاحلال نظراً لارتفاع ارصدة السلع الرأسمالية). وسوف يستمر المنظم في تحقيق زيادات في رصيد رأس المال الصافي لديه فقط اذا استمر الطلب في الارتفاع. وعلى هذا فانه قد يكون من الاصح ان نفترض أن الطلب الصافي على السلع الرأسمالية وبالتالي الاستثمار هو دالة للتغيرات في الناتج الكلي وليس في مستوى الناتج الكلي. وتعرف هذه النظرية أو بشكل ادق مجموعة النظريات التي تعالج الاستثمار بمبدأ المعجل **Acceleration Principle**. وتؤكد هذه النظرية أن أهم عامل يؤثر في حجم السلع الرأسمالية التي تستخدم في الانتاج في منشأة ما أو في صناعة ما هو حجم الانتاج "العيني" للسلعة المحددة. اما اذا اردنا تفسير العوامل التي تحدد حجم رأس المال الكلي المستخدم في الانتاج فتؤكد النظرية أن أهم عامل يؤثر في حجم رأس المال الكلي هو الناتج القومي الاجمالي أو الناتج القومي الصافي. فعندما يزداد (أو ينخفض) انتاج المنشأة أو الصناعة فإن رأس مال المنشأة أو الصناعة سوف يزداد (أو ينخفض) وليس استثمار المنشأة أو الصناعة وستكون هذه الزيادة (أو الانخفاض) بنفس النسبة تقريباً التي زاد (أو - انخفض) بها الانتاج. وتؤكد هذه النظرية عند تعميمها على الاقتصاد القومي كله بأن التغيرات في حجم رأس المال الكلي تتوازي مع أية تغيرات في الناتج القومي.

وكما اوضحنا منذ لحظة فإن مبدأ المعجل هو نظرية في الحجم الامثل أو المرغوب فيه لرأس المال وليس نظرية في الاستثمار (الصافي) مع أننا نعلم بالطبع بأن الاستثمار الصافي هو التغير في رصيد رأس المال. ويرجع السبب في وجود عدد

كبير ومختلف من النظريات التي تعالج الاستثمار الى الطرق الكثيرة والمختلفة التي يمكن عن طريقها الانتقال من نظرية في رصيد رأس المال الى نظرية في تيارات الاستثمارات. وتشترك هذه النظريات (وبعضها معقد جداً) مع مبدأ المعجل سواء في الاسم أو الماركة. وسيكون من الصعب تحاشي بعض صيغ مبدأ المعجل عندما نعالج بعض نظريات الاستثمار المعقدة في الفصلين الثامن عشر والتاسع عشر ويمكن ان تتضمن نماذج الاقتصاد الكلي المبسطة والتي سنطورها في الفصول القادمة شكلاً أو آخر من الصيغ البسيطة لمبدأ المعجل كنظرية للاستثمار. وسنبداً التحليل هنا ببعض الصيغ الجامدة نوعاً ما والتي تقتصر على معالجة اقتصاد لا يوجد به نمو طويل الاجل كما أننا سنفترض ان اية تغيرات تحدث في الدخل إنما تحدث كلياً في مجال أقل من مستوى التوظيف الكامل. وسوف نتخلى عن هذه الفروض الهامة في الجزء التالي من هذا الفصل.

ولكي يمكن لابط النماذج الكينزية ان تتضمن مبدأ المعجل كنظرية للاستثمار فإنها تفترض وجود نسبة ثابتة بين معدل انتاج اية سلعة استهلاكية وبين رصيد رأس المال اللازم لانتاجها. بمعنى أن كل آلة يمكن أن تعمل لانتاج عدد محدد من وحدات الانتاج. وحتى يمكن انتاج عدد اكبر من الوحدات فإنه يلزم وجود عدد اكبر من الآلات.

واذا استبعدنا التأثيرات الممكنة على رصيد رأس المال وكذلك اذا استبعدنا مشكلة التجميع فإن التغير الضروري أو المرغوب فيه أو التوازني لرأس المال (مقاساً بوحدات عينية) يتوقف على الطلب على السلع الاستهلاكية (مقاسة ايضاً بوحدات عينية). واذا كانت اعار السلع الاستهلاكية والرأسمالية ثابتة عندئذ فان اي تغير في انتاج السلع الاستهلاكية سيؤدي الى تغير في رصيد رأس المال بمقدار يساوي (x). مضروبة في التغير في الانتاج. حيث ان (x) هنا هي قيمة رأس المال المطلوبة أو المرغوبة لانتاج ما قيمته دولار واحد من السلع الاستهلاكية وتسمى (x) عادة «بالمعجل» أو «معامل التعجيل» **Acceleration Coefficient**. أو بعبارة اخرى ان صافي الاستثمار يساوي $(x \Delta C)$ (حيث ΔC = التغير في سلع الاستهلاك).

فاذا كانت $I = x \Delta C$ فإن (I) تساوي الصفر عندما تكون (ΔC) مساوية للصفر اي عندما تكون (C) (وبالتالي عندما تكون Y) ثابتة. ولكن عندما تتغير كل من (C) و (Y) بكميات موجبة أو سالبة فسينتج عن ذلك استثمار صافي موجب أو سالب بمعدل مرتفع أو منخفض يتوقف على ماذا كان معدل التغير في (C)

و(Y) مرتفعاً أو منخفضاً . وسوف ندخل هذه النظرية البسيطة للمعجل في نموذجنا الكلي البسيط بالبداية بتعريف الناتج أو الدخل في أية فترة من الفترات كما يلي :

$$Y_t = C_t + I_t + G_0 \quad (1a)$$

حيث G_0 هي مقدار ثابت يمثل الانفاق الحكومي - وبإضافة دالة الاستهلاك التالية والتي لا تتضمن فترات تباطؤ زمنية ،

$$C_t = c_0 + c_1 DI_t \quad (c_0 \geq 0, c_1 < 1) \quad (2a)$$

وكذلك إذا أضفنا دالة الدخل المتاح للانفاق بدون فترة تباطؤ زمنية أيضاً ،

$$DI_t = d_0 + d_1 Y_t \quad (d_0 > 0, d_1 < 1) \quad (3a)$$

ودالة معجل للاستثمار كما يلي ،

$$I_t = w + x(C_t - C_{t-1}) \quad (w \geq 0, x > 0) \quad (4a)$$

حيث تقرر المعادلة رقم (4a) . ان الاستثمار في أية فترة زمنية سيتحدد بكمية كافية لتوفير السلع الرأسمالية المطلوبة لإنتاج أية زيادة في السلع الاستهلاكية والتي تحققت خلال الفترة السابقة مضافاً الى ذلك ثابت w والذي قد يساوي الصفر ، (ويمكن ان ننظر الى (w) هنا على انها تمثل مقدراً استثمارياً تلقائياً او خارجياً يفسر بواسطة متغير او متغيرات أخرى) .

وبإحلال المعادلة رقم (3a) في المعادلة رقم (4a) ثم في المعادلة رقم (2a) واخيراً في المعادلة رقم (1a) نحصل على ،

$$C_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_t$$

$$I_t = w + x(c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_t - c_0 - c_1 d_0 - c_1 d_1 Y_{t-1})$$

$$= w + x c_1 d_1 Y_t - x c_1 d_1 Y_{t-1}$$

$$Y_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_t + w + x c_1 d_1 Y_t - x c_1 d_1 Y_{t-1} + G_0$$

أي أن المستوى التوازني يتحدد كما يلي .

$$Y_t = \frac{-x c_1 d_1}{1 - c_1 d_1(1+x)} Y_{t-1} + \frac{1}{1 - c_1 d_1(1+x)} (c_0 + c_1 d_0 + w + G_0) \quad (5a)$$

ويمكن أيضاً ان نقوم بحساب قيمة الدخل في حالة التوازن المستقر وذلك بإحلال

$$Y_{t-1} = Y_t = Y_E$$

في المعادلة رقم (5a) ثم نحل المعادلة لنحصل على ،

$$Y_E = \frac{-x c_1 d_1}{1 - c_1 d_1(1+x)} Y_E + \frac{1}{1 - c_1 d_1(1+x)} (c_0 + c_1 d_0 + w + G_0)$$

or

$$Y_E = \frac{1}{1 - c_1 d_1} (c_0 + c_1 d_0 + w + G_0) \quad (5)$$

وهذه المعالجة هي الصورة الاعتيادية للمضاعف في النموذج الكينزي البسيط (مع وجود تسريبات حكومية وأخرى) فيما عدا ان (w) وهي العنصر الثابت في دالة الاستثمار) تحل هنا محل I_t .

ويمكن ان نلاحظ هنا ان « معامل التعجيل » قد اختلف من الصورة التوازنية للدخل والسبب بسيط للغاية ،

ان الاستثمار الصافي يظهر فقط في ظل « مبدأ التعجيل » اذا كانت (Y) الناتج والدخل (تتغير . وحيث انه يتم تعريف التوازن بأنه لا تغير في الدخل فاننا نجد أن مبدأ التعجيل يؤدي الى وجود استثمار صافي يساوي الصفر وذلك عند المستوى التوازني للدخل . فاذا افترضنا مثلاً القيم الرقمية التالية ،

$$c_0 = 0 \quad x = 2$$

$$c_1 = 0.9 \quad w = 0$$

$$d_0 = 10 \quad G_0 = 37$$

$$d_1 = 0.6$$

وفي هذه الحالة فإن القيمة التوازنية للدخل هي

$$Y_E = \frac{1}{1 - 0.54} (9 + 37) = 100$$

فاذا تغيرت G_0 من 37 الى 42 فإن Y_E ستزداد من 100 الى 110.8696 ويساوي مقدار التغير في الدخل هنا حاصل ضرب التغير في (G_0) في قيمة المضاعف .

(5) لاحظ انه فيما عدا الحالة التي تكون فيها w, d_0, G_0 أو c_0 اكبر من الصفر فإن المستوى التوازني للناتج سيكون صفراً . الا اننا نلاحظ من المعادلة رقم (5a) انه يوجد مع ذلك نمو ثابت ومستقر للدخل حيث أن ،

$$\frac{Y_t}{Y_{t-1}} = \frac{-x c_1 d_1}{1 - c_1 d_1(1+x)}$$

وبعد عدد قليل من الفترات نجد أن :

$$Y_{t+8} = 523.8640$$

$$Y_{t+9} = 838.3437$$

$$Y_{t+10} = 1386.1472$$

$$Y_{t+11} = 2340.3854$$

او بعبارة اخرى يوجد مستوى توازني للناتج والدخل (عند مستوى 100) ولكن من المستحيل التوصل الى هذا المستوى اذ انه غير ممكن التحقيق . فاذا كانت (Y) لها قيمة اخرى لاتساوي 100 في الفترة 1 - t ، فانها سوف تجري مبتعدة عن المستوى التوازني في واحد من الاتجاهين ولن تعود مطلقاً اليه . ونلاحظ هنا ان التغيرات المتتالية والتي تعيد نفسها مرة بعد اخرى في شكل تزايد مستمر او انخفاض مستمر هي تغيرات غير معروفة في العالم الواقعي . وحتى فان التغيرات المتزايدة والتي يوجد لها حد ادنى يساوي الصفر ، وحد اعلى هو لانهاية تعتبر تغيرات غير واردة بالنسبة للاقتصاديات التي نعرفها .

ويمكن أن نسأل هنا وبحق عما اذا كانت هذه النتيجة تتوقف على القيم الرقمية التي تم اختيارها هنا والاجابة هي بالاجاب ولكن البدائل التي تنتج عن قيم اخرى - ليست اكثر اراحة ونجد ان المثال الذي استخدم قد تميز بأن :

$$1 - c_1 d_1 (1 + x) < 0 \quad (6)$$

حيث أن

$$1 - 0.9(0.6)(1 + 2) = -0.62 < 0$$

وعلى هذا فان النتيجة التي توصلنا اليها وهي ان الدخل سيتجه متعداً عن المستوى التوازني اما ناحية التزايد المستمر او التناقص المستمر هي صحيحة تماماً لاية قيم للمعاملات (x, d1, c1) توفي بشرط اللامتساوية رقم (6) .

ولكن اذا استخدمنا قيماً اخرى لهذه المعاملات بحيث لاتوفي بشرط اللامتساوية رقم (6) ولكن بالامتساوية التالية :

$$1 - c_1 d_1 (1 + x) > 0 \quad (7)$$

فاننا نجد نمطاً آخر من التقلبات غير المستقرة في كل حالة تكون فيها $Y_{t-1} \neq Y_t$. ويتضمن هذا النمط من التقلبات نوعاً من الحركة المسنة حول مستوى التوازن . بمعنى ان التقلبات تكون مرة فوق مستوى التوازن ومرة اخرى اسفل هذا المستوى من ناحية وتزايد المسافة فوق او اسفل المستوى التوازني وذلك

وحتى يمكن ان نتأكد من أن القيمة المبدئية للدخل Y_E هي فعلاً قيمة توازنية . فاننا نقوم باحلال $Y_{t-1} = 100$ في المعادلة رقم (5a) ثم نقوم بحل المعادلة للحصول على Y_t باستخدام القيم الرقمية في مثالنا هذا فان المعادلة رقم (5a) تصبح :

$$Y_t = \frac{-1.08}{1 - 0.54(3)} Y_{t-1} + \frac{1}{1 - 0.54(3)} (0 + 9 + 0 + 37) \\ = 1.741935 Y_{t-1} - 74.1935$$

فاذا كانت $Y_{t-1} = 100$ ، فإن

$$Y_t = 1.741935(100) - 74.1935 = 100$$

$$Y_{t+1} = 100$$

$$Y_{t+2} = 100$$

ولكن لنفترض الان أن $Y_{t-1} = 98$. لم تكن مسوية للقيمة التوازنية للدخل . مثلاً نفترض أن :

$$Y_{t-1} = 98$$

عندئذ نجد أن :

$$Y_t = 1.741935(98) - 74.1935 = 96.5161$$

$$Y_{t+1} = 1.741935(96.5161) - 74.1935 = 93.9313$$

وبنفس الطريقة نجد أن

$$Y_{t+2} = 89.4288$$

$$Y_{t+3} = 81.5856$$

$$Y_{t+4} = 67.9233$$

$$Y_{t+5} = 44.1244$$

$$Y_{t+6} = 2.6683$$

بمعنى أن (Y) تتناقص بصورة متزايدة ومن ناحية اخرى اذا افترضنا أن

$$Y_{t-1} = 105$$

عندئذ نجد أن :

$$Y_t = 108.7097$$

$$Y_{t+2} = 115.1719$$

$$Y_{t+3} = 126.4281$$

بدون حدود (6). وهذه الحالة غير معروفة في الاقتصادات الواقعية .
اما في الحالة الوسط التي نجد فيها أن

$$1 - c_1 d_1 (1 + x) = 0 \quad (8)$$

فأنه يوجد هناك مستوى توازني للدخل اذا تم الوصول اليه فإنه يعيد نفسه الى مالانهاية . ولكن اذا كانت $Y_{t-1} \neq Y_E$ فإن كل قيم النتائج تصبح مساوية للصفر .

وباختصار فإن دمج نظرية المعجل البسيطة في الاستثمار مع دالة استهلاك لا توجد فيها فجوة زمنية فينتج عنه نموذج ديناميكي له حل توازني لاعمى له ويرجع الى ان هذا الحل التوازني لا يمكن الوصول اليه وان النتائج التي نحصل عليها لا يوجد لها نظير في خبرتنا وتجاربنا العملية . ولا يوجد لدينا تفسير جاهز لهذه النتائج التي حصلنا عليها . هذا علما بأنه يمكن القيام بمجهود كبير لتفسير هذه النتائج الا ان هذا المجهود هو مجهود غير مجد لانه لن يتعدى تخويل النتائج الجبرية الى كلمات .

ومع هذا فإن هذه النتائج لاتعني بالضرورة ان نظرية المعجل المضاعف لاترتبط بواقع الاقتصاد الذي نعرفه . ويمكن الحصول على نتائج مختلفة تماماً اذا حاولنا تغيير النموذج في بعض الاتجاهات الاخرى كما سنفعل في الجزء التالي .

نموذج هانسن - سامولسون : Hansen - Samuelson Model

قام بول سامولسون Paul Samuelson عندما كان طالباً في الدراسات العليا بجامعة هارفارد بتشجيع وتحفيز من استاذة الفن هانسن Alvin Hansen بتركيب نموذج وذلك في صورة رياضية دقيقة ولقد اضح هذا النموذج من اكثر

(6) يمكن للقارئ ان يحاول مع القيم العددية التالية .

$$c_1 = 0.9 \quad d_1 = 0.5 \quad x = 1$$

ومن هنا نحصل على

$$1 - c_1 d_1 (1 + x) > 0$$

$$1 - 0.9(0.5)(1 + 1) = 0.1 > 0$$

ويجب على القارئ هنا ان يقوم أولاً بحساب القيمة التوازنية للدخل ثم بحساب القيم المتتالية بافتراض أن

$$Y_{t-1} \neq Y_E$$

(7) مثلاً اذا حاولنا مع القيم الرقمية .

$$c_1 = 0.5; d_1 = 0.1; x = 1.$$

نماذج نظرية المضاعف - المعجل شهرة فيما بعد⁸ . ونقدم هنا ملخصاً لهذا النموذج قبل ان نوضح نواحي القصور التي توجد في التحليل

ونبدأ كالعادة بايراد تعريف الناتج كما يلي

$$Y_t = C_t + I_t + G_t \quad (1a)$$

ولكن نستخدم هذه المرة دالة استهلاك ذات فجوة زمنية ، اي :

$$C_t = c_0 + c_1 D I_{t-1} \quad (2b)$$

مع دالة الدخل المتاح للانفاق التالية :

$$D I_t = d_0 + d_1 Y_t \quad (3a)$$

ودالة الاستثمار :

$$I_t = w + x(C_t - C_{t-1}) \quad (4a)$$

ونلاحظ هنا أن الفجوة الزمنية التي نستخدمها في المعادلة رقم (4a) هي دالة معرفة بواسطة طول فجوة الاستهلاك وبحلال المعادلة رقم (2b) في المعادلة رقم (3a) ومن ثم في المعادلة رقم (4a) ثم اخيراً في المعادلة رقم (1a) نحصل على النتائج التالية :

$$C_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_{t-1}$$

$$I_t = w + x(c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_{t-1} - c_0 - c_1 d_0 - c_1 d_1 Y_{t-2})$$

$$= w + x c_1 d_1 Y_{t-1} - x c_1 d_1 Y_{t-2}$$

$$Y_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_{t-1} + w + x c_1 d_1 Y_{t-1} - x c_1 d_1 Y_{t-2} + G_t$$

$$Y_t = c_1 d_1 (1 + x) Y_{t-1} - x c_1 d_1 Y_{t-2} + c_0 + c_1 d_0 + w + G_t \quad (9)$$

وتقول المعادلة رقم (9) ان الدخل في هذه الفترة يتوقف على الدخل في الفترة السابقة والفترة قبل السابقة وذلك في شكل محدد بالاضافة الى الانفاق الحكومي الجاري . ويمكن الحصول على القيمة التوازنية للنتائج المرتبطة بقيمة محددة للثوابت والمعاملات c_0, d_1, w, x, c_1 ومستوى ثابت من الانفاق الحكومي G_0 وذلك بوضع .

$$Y_t = Y_{t-1} = Y_{t-2} = Y_E$$

(8)

Paul, A. Samuelson Interaction between the Multiplier Analysis and the principle of Acceleration» Review of Economics Studies, XXI (May, 1939) 75-78; (Reprinted in AEA : Readings in Business Cycle Theory, PP. 261-269).

ثم بالتعويض في المعادلة رقم (9) نحصل على

$$Y_E = c_1 d_1 (1 + x) Y_E - x c_1 d_1 Y_E + c_0 + c_1 d_0 + w + G_0$$

$$Y_E = \frac{1}{1 - c_1 d_1} (c_0 + c_1 d_0 + w + G_0) \quad (5)$$

وهذه المعادلة الأخيرة ماهي بطبيعة الحال الا الشكل الذي اعتدناه للمضاعف (وهي تتطابق مع المعادلة التي حصلنا عليها في النموذج السابق) . ونجد هنا في هذه المعادلة ان الدخل يساوي حاصل ضرب الانفاق التلقائي الذي لا يتوقف على مستوى الدخل نفسه في قيمة المضاعف (٩) . ويجب ان نشير هنا الى أن « معامل التمجيل » يختفي من معادلة الحل التوازني للدخل مرة أخرى .

الا ان ديناميكية النموذج تختلف بشكل واضح وتوضيح ذلك لنفترض أن :

$$\begin{aligned} c_0 &= 0 & x &= 2 \\ c_1 &= 0.75 & w &= 0 \\ d_0 &= 20 & G &= 45 \\ d_1 &= 0.6667 \end{aligned}$$

ويمكن حساب القيمة التوازنية للدخل كما يلي :

$$Y_E = \frac{1}{1 - 0.5} (60) = 120$$

فاذا تغيرت الان G_0 من 45 الى 50 فإن القيمة التوازنية الجديدة بصرف النظر عن قيمة معامل التمجيل هي :

$$Y_E = \frac{1}{1 - 0.5} (65) = 130$$

ولكن لنفترض الان اننا نبدأ بقيمة للدخل في الفترة قبل السابقة والفترة السابقة اي $Y_{t-2} = 120$, $Y_{t-1} = 120$ (وهي القيمة التي ترتبط بالقيمة

(9) مع أن المعادلة رقم (5) تؤدي الى ان تكون قيمة الدخل التوازنية تساوي الصفر اذا كانت كل الثوابت c_0, w, d_0, c_1 تساوي الصفر وهي نفس النتيجة التي حصلنا عليها في نموذج المعجل المضاعف الذي استعرضناه سابقاً (الملاحظة رقم 5) الا اننا من جهة أخرى نجد ان المعادلة رقم (9) يمكن حتى ولو كانت الثوابت تساوي الصفر ان تخلق حالة من النمو المستقر في Y ويمكن توضيح ذلك وتحديد معدل النمو (في الواقع معدل النمو بحل المعادلة رقم (4) مع مساواة الثوابت جميعها بالصفر لنحصل على :

$$\frac{Y_t}{Y_{t-1}} = \frac{Y_{t-1}}{Y_{t-2}}$$

التوازنية عندما تكون $G_0 = 45$) والان لنجعل G_0 تزداد الى مقدار 50 ثم نبدأ في تتبع تحركات الدخل خلال الفترات الزمنية التالية . فاذا قمنا باحلال القيم العددية التي افترضناها في المعادلة رقم (9) السابقة نحصل على :

$$Y_t = 0.5(1 + 2) Y_{t-1} - 2(0.5) Y_{t-2} + 65$$

أو

$$Y_t = 1.5 Y_{t-1} - Y_{t-2} + 65$$

واذا قمنا الان باحلال قيم

نحصل على :

$$\begin{aligned} Y_1 &= 180 - 120 + 65 = 125 \\ Y_{t+1} &= 1.5(125) - 120 + 65 = 132.5 \\ Y_{t+2} &= 1.5(132.5) - 125 + 65 = 138.75 \\ Y_{t+3} &= 1.5(138.75) - 132.5 + 65 = 140.625 \\ Y_{t+4} &= 1.5(140.625) - 138.75 + 65 = 137.875 \\ Y_{t+5} &= 1.5(137.875) - 140.625 + 65 = 130.15625 \\ Y_{t+6} &= 1.5(130.15625) - 137.875 + 65 = 122.359375 \\ Y_{t+7} &= 1.5(122.359375) - 130.15625 + 65 = 118.3828125 \\ Y_{t+8} &= 1.5(118.3828125) - 122.359375 + 65 = 120.21484375 \end{aligned}$$

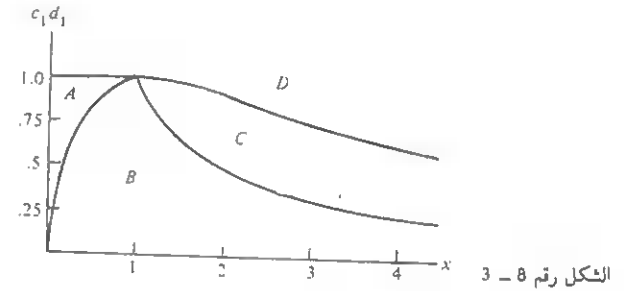
فاذا استمرت عملية متابعة تحركات الدخل في الفترات التي تأتي بعد $t + 8$ فاننا سنجد ان الدخل سيستمر في الارتفاع لعدة فترات أخرى ويستمر في الارتفاع الى مستوى اعلى من مستوى التوازن عندئذ يصل الى اعلى مستوى يمكن ليبدأ في الانخفاض ليصل الى مستوى التوازن ثم ينخفض ويستمر في الانخفاض حتى يصل الى ادنى مستوى ممكن ليبدأ في الارتفاع مرة أخرى وبشكل دورات مستمرة لاتنتهي . ويكون مدى التقلبات فوق واسفل مستوى التوازن الجديد ($Y_E = 130$) ثابتاً لا يزيد ولا ينخفض .

وتتوقف هذه النتيجة التي توصلنا اليها - بطبيعة الحال - على القيم العددية للمعاملات . وهي تتوقف بصورة أساسية على القيم المطلقة والنسبية للمقدار $c_1 d_1$ (اي الميل الحدي للاستهلاك مضروباً في نسبة الدخل المتاح للانفاق الى الدخل الكلي) والمقدار x (معامل التمجيل) . ويمكن للقارئ ان يختبر ذلك بالمحاولة مع القيم التالية :

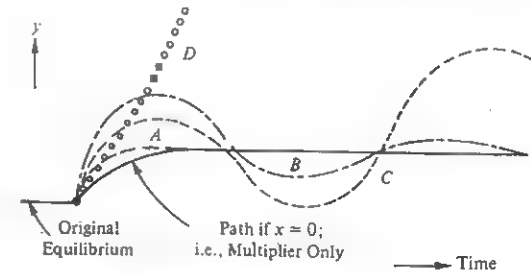
$$c_1 d_1 = 0.8, x = 0.1; c_1 d_1 = 0.5, x = 3; c_1 d_1 = 0.8, x = 4;$$

وهكذا .

وسيجد انه لا توجد مجموعة واحدة من هذه القيم تؤدي الى الدورة المستقرة السابقة . وتمثل طريقة التجربة والخطأ طريقة صعبة جداً ومرهقة للتوصل الى الحلول الممكنة للنموذج في حين ان الرياضي يمكنه بسهولة حل المعادلة العامة رقم (9) لتحديد شروط الاستقرار اي تحديد الانماط المختلفة للحركات والشروط التي يظهر ضمنها كل نمط منها . ويمكن تلخيص النتائج التي نحصل عليها من هذا النموذج في الشكل رقم 3.8 .



ويوضح الشكل رقم 3.8 قيم المقدار c_1d_1 على المحور العمودي في حين يتم قياس معامل التمجيد على المحور الافقي وتمثل كل نقطة في الربع الاول تركيبات مختلفة من قيم c_1d_1 ، x . وأي تركيب لكل قيمتين من قيم c_1d_1 ، x تقع في المجال A ، فان التوازن في الدخل هو توازن مستقر ويتم الوصول اليه في شكل متزايد باستمرار كما هو موضح بالمنحنى A في الشكل رقم 4.8 . أما مسار النمو في المجال B فيتخذ شكل الدورة المتناقصة ، وذلك كما هو موضح بالمنحنى B في الشكل 4.8 ويكون توازن النموذج غير مستقر في المجال رقم C فاذا كان الدخل عند مستواه التوازني فانه سيبقى عنده ولكن اذا كان هناك تغير في اي واحد من محددات الدخل (مثلاً



(10) أي عندما تكون $c_1d_1 < 1$

الشكل رقم 4 - 8

في (w, c_0, G_0) فانه ستظهر تحركات في شكل تقلبات ستتركز حول القيمة التوازنية الجديدة في شكل لانهاضي ومتزايد باستمرار ويظهر ذلك بواسطة المنحني في الشكل رقم 8-4 أما في المجال D فان شكل التقلبات التي تحدث تأخذ شكل الانفجار . ويظهر في النموذج ايضاً الحالة التي تحدث والمسار الذي تأخذه التقلبات عندما تكون قيمة x تساوي الصفر اي عندما يعمل المضاعف لوحده (وذلك من خلال دالة استهلاك ذات فجوة زمنية) (10) .

ومرة اخرى يوجد لدينا مثال لمبدأ التمجيد بحيث نجد ان النظام سيكون له حل توازني ولكنه غير مستقر حركياً على الأقل بالنسبة لبعض القيم للمتغيرات التي تظهر فيه .

ولهذا النموذج (أو أي شكل آخر منه) جاذبية كبيرة لدى الاقتصاديين حيث انه يقدم تفسيراً بسيطاً ولكن منطقياً لميكانيكية الدورات الاقتصادية الاساسية . وبشكل خاص نجد ان المجال B هو المجال الذي يحوز الاهتمام الأكبر حيث ان الدورات في الواقع الفعلي هي دورات غير مستقرة . ومع هذا وبصورة خاصة اذا كانت (c_1, x) تأخذ فيما بحيث تقع تماماً على «نود المجالين (B), (C)» في الشكل رقم 8.3 . فان الدورة ستعيد نفسها باستمرار وذلك بدون ان تنخفض او تتزايد (تنفجر) (لقد استخدم مثالنا الرقمي فيما تقع تماماً على هذا الخط الذي يحدد المجالين (B), (C) .

ولكنها ستكون مصادفة نادرة ان تكون قيم العوامل في العالم الفعلي يمثل ذلك بحيث تقع على هذا الحد . ومع ذلك فانه اذا كان هناك عنصر اضطراب فان الدورة المتناقصة يمكن ان تستمر في التقلبات . ولقد قام الاستاذ G. H. Eisner بتجربة مشيرة للاهتمام باستخدام مجموعة من القيم العشوائية لعنصر الاضطراب لتوضيح ان هذا النموذج من نماذج الدورة يمكن ان يؤدي الى « سلسلة زمنية مركبة » تشابه وبشكل مقنع مع السلاسل المعتادة التي تستخدم في توضيح الدورة وبدون ان يظهر اي اتجاه نحو اختفاء الدورة حتى ولو بعد مضي عدة مئات من الفترات المتتالية (11)

(11)

10 أي عندما تكون $c_1d_1 < 1$

«Some comments on stochastic Macroeconomic Models» American Economic Review X LII (September 1952) 527-39.

وبالإضافة الى ذلك فإن الأستاذ Hansen قد ناقش بأن المعاملين $(c_1)(x)$ يمكن ان تضع الاقتصاد في المجال (B) ولكن قريباً نسبياً من الحدود $C-B$. ولقد اقترح بأن الميل الحدي للاستهلاك هو بالتأكيد ليس بعيداً عن (0.5) وذلك عندما يتعدل بحيث يسمح بالتسربات الضريبية (اي 0.5) كما ناقش أيضاً بأن قيمة معامل التعجيل هي حول 2 او ربما أقل بقليل حيث ان قيمة الرصيد الكلي لرأس المال في الاقتصاد الصناعي الحديث هي قريبة من ثلاثة أمثال دخله القومي. ويؤدي هذا الى وجود معامل لتعجيل يصل الى 3 وهو مرتفع جداً لتحقيق الاستقرار. ومع ذلك فان جزءاً كبيراً من هذا الرصيد من رأس المال هو رأس مال ثابت فعلاً بمعنى أن قيمته لا ترتبط بمستوى الانتاج الجاري. وعلى هذا فان المهم هو معامل رأس المال الحدي اي رأس المال الاضافي اللازم لانتاج مقيمته دولار اضافي من الناتج ويمكن أن نتوقع ان يكون معامل رأس المال الحدي قريباً من دولارين.

ويبدو هذا التفسير للوهلة الاولى مقنعاً. ولكن التحليل الدقيق يكشف عن وجود خطأ خطير. فعندما نقول بأن نسبة رأس المال الى الناتج هي اثنان او اي عدد آخر فانه يجب علينا ان نحدد الفترة الزمنية التي يقاس خلالها الناتج. ولقد كانت المقارنات التي قام بها والتي كانت في ذهنه هي مقارنات بين رصيد رأس المال والناتج السنوي. ويمكن الحصول على معامل رأس مال يساوي أربعة وليس اثنين من نفس البيانات اذا كان الناتج هو ناتج نصف سنوي او أن نحصل على معامل رأس مال يساوي ثمانية اذا كان الناتج هو ناتج ربع سنوي او 24 اذا كان الناتج هو ناتج شهري. والسؤال هو أي نوع من التعابير يمكن ان نستخدم للتعبير عن الناتج في النموذج. والاجابة هي في ان المعدل الذي يجب ان يستخدم في التعبير عن الناتج يتوقف على طول الفترة الزمنية في النموذج. ولكن ماهو طول الفترة الزمنية في النموذج والاجابة هي أنه هو طول فترة تباطؤ الاستهلاك. وطول فترة التباطؤ هذه بالتأكيد ليس سنة وعلى الأكثر فان طولها يمكن ان يكون ربع سنة. وسيؤدي ذلك الى ان يكون معامل رأس المال (المعدل) ثمانية بدلاً من ان يكون اثنين فقط عندما يتم حساب الناتج سنوياً. ولكن هذا يضعنا في المجال غير المستقر او بشكل أدق في المجال (D) حيث لا يوجد هناك اي نوع من الدورات.

ويمكن تقليل عدم الاستقرار الظاهري هذا نوعاً ما اذا قمنا بتصحيح بسيط في إحدى خصائص النموذج والتي اذا تمنعنا فيها قليلاً نجد انها غير محتملة تماماً وتتعلق هذه الخاصة باشتراط ان الاستثمار اللازم للمعجل يجب ان يتحقق في نفس الفترة التي يحدث فيها انتاج سلع الاستهلاك الاضافية التي تطلبت الاستثمار.

ولنفترض مثلاً ان الانتاج هو انتاج القمصان فاذا زاد الدخل فيقوم الافراد بشراء قمصان اكثر. وحتى يمكن انتاج عدد اكبر من القمصان فان ذلك يتطلب مكاناً خياطاً اكثر ولكن النموذج يتطلب منا عندما يرتفع الطلب على القمصان في الربع سنة الجاري مثلاً عن الطلب في الربع سنة السابق ان نقوم بانتاج مكائن للخياطة (وكذلك الصلب وكل ما نحتاجه في صنع هذه المكائن) في الربع سنة الجاري هذا، اي في نفس الفترة التي نستخدم فيها لانتاج القمصان الاضافية. وكما يظهر فان ذلك يتطلب سرعة غير ممكنة في بناء المصانع وتركيب الآلات وحتى نتخلص من هذه الصعوبة فإن علينا ان نفترض انه توجد فترة تباطؤ زمنية بظهور أثر المعجل. أي أن

$$I_t = w + x(C_{t-1} - C_{t-2}) \quad (4b)$$

ويؤدي هذا التعديل الى تقليل عدم الاستقرار في النموذج او بعبارة اخرى يودي الى زيادة المجال لمستويات (x, c_1, d_1) التي تتناسق مع امكانية تحقيق لتوازن (12).

ومع هذا فانه يوجد تعديل آخر يفضلته الكثيرون ويعمل في الاتجاه المضاد تماماً وهو أن نجعل شروط الاستقرار اكثر صرامة ونحديداً. ويتطلب هذا التعديل ان يكون المعجل مرتبط ليس فقط بانتاج السلع الاستهلاكية وانما بالناتج الكلي - ويؤدي هذا الى أن أية اضافة في انتاج السلع الرأسمالية او السلع المباعة الى الحكومة ستحتاج في انتاجها - وبشكل منطقي تماماً - الى اضافة في الاستثمار (الا اذا كنا نفترض دائماً وجود طاقة عاطلة في صناعة السلع الرأسمالية. فاذا كان الامر كذلك فالتنا نحصل على،

$$I_t = w + x(Y_t - Y_{t-1}) \quad (4c)$$

أو

$$I_t = w + x(Y_{t-1} - Y_{t-2}) \quad (4d)$$

(12) اذا استخدمنا هذه الصورة من المعجل مع دالة استهلاك لا توجد بها فترة تباطؤ زمنية (وهي التي استخدمت في التجربة الأولى مع المعجل والمضاعف) فالتنا نحصل على نفس معادلات نموذج

ويمكننا باستخدام انواع مختلفة من فترات التباطؤ في دوال الاستهلاك والاستثمار واشكالاً مختلفة للتغير في الناتج الذي يطبق عليه المعجل تكوين انواع عديدة من النماذج ولكن سيكون للكثير من هذه النماذج الخاصية التالية وهي انه اذا افترضنا فروضاً واقعية حول طول فترات التباطؤ (وبالتالي تحديد قيمة x) الاكثر احتمالاً (وكذلك اذا افترضنا قيماً واقعية لكل من c_1, d_1 و x فاننا على الاغلب سنحصل على نتيجة غير مستقرة .

تعديلات اخرى في مبدأ التعجيل

Further Modification of the Acceleration Principle.

واحدى الصعوبات التي تواجهنا هنا هي أنه قد تم اعطاء علاقة المعجل شكلاً ثابتاً جداً وجامداً . ويرجع ذلك الى انه قد جرت العادة ان يتم توضيح المعجل كما لو كان علاقة تكنولوجية بحتة او علاقة هندسية بمعنى أن انتاجاً أكثر يتطلب مكائن أكثر وانه ان يمكن تحقيق هذا الناتج الاضافي الا بعد انتاج المكائن الاضافية المطلوبة . وتظهر مشكلة هذا التصوير التكنولوجي لمبدأ المعجل بشكل خاص عندما تأخذ في الاعتبار كما فعلنا في الفقرات القليلة السابقة - ضرورة ادخال بعض فترات التباطؤ الزمنية في العلاقات حيث انه بدون فترات التباطؤ هذه فان ذلك يتضمن أنه لن يمكن تنفيذ طلبات المستهلكين « اذا كانت تتضمن زيادة في الاعمال » الا بعد انتاج وتركيب وتشغيل المكائن الجديدة .

والواقع ان علاقة المعجل ليست جامدة بهذا الشكل . واذا اخذنا ذلك في الاعتبار فنسرى مباشرة انها ليست علاقة تكنولوجية بحتة ابداً ولكنها فعلاً علاقة اقتصادية . وحتى لو افترضنا ان كل الآلات تعمل بكامل طاقتها عندما تحدث زيادة في الطلب فانه يمكن دائماً مقابلة هذه الزيادة مؤقتاً عن طريق السحب من المخزون أو العمل في أوقات اضافية او زيادة نوبات العمل أو بالضغط على مكائن الخدمة الاحتياطية . ومع ذلك فاننا نستطيع ان نسحب من المخزون الى المستوى أقل من الصفر . كما ان الانتاج بواسطة اوقات العمل الاضافية او نوبات العمل الجديدة او بالضغط على مكائن الخدمة الاحتياطية هو انتاج (ذو كلفة عالية) ، واذا كان متوقفاً ان تستمر الزيادة في الطلب فترة طويلة بحيث تظهر كفرصة ذات قيمة فيسظهر نتيجة لذلك طلب على الآلات الجديدة ومن ناحية أخرى اذا كان متوقفاً ان تكون

الزيادة في الطلب زيادة مؤقتة فانه سيتم مقابلة هذه الزيادة المؤقتة في الطلب بواسطة الطرق التي افترضناها او ربما عن طريق رفع السعر . وسيقوم المنظم بشراء وتركيب آلات جديدة فقط اذا كانت الزيادة في الطلب زيادة دائمة وذلك بهدف الحصول على اكبر ربح ممكن .

ومن الواضح ان طريقة التفكير هذه في المعجل هي طريقة أكثر واقعية وتؤدي هذه الطريقة ايضاً الى ان تكون قيمة المعجل قيمة متغيرة خلال فترة الدورة الاقتصادية وليست بالضرورة قيمة ثابتة وستأثر قيمة المعجل كذلك بحسابات الربحية المتوقعة على امتداد عمر الأصول الجديدة . ومن ناحية أخرى نجد أن نظرية المعجل الضيقة (التكنولوجية او الهندسية) تتضمن بشكل ما ، أن المنظم يفترض في حساباته ان مستوى الطلب في المستقبل (معبراً عنه في شكل وحدات عينية) يساوي تماماً مستوى الطلب الجاري . ولكننا نعلم ان المنظم قد يتوقع مستويات للطلب في المستقبل تختلف بشكل ملموس عن مستويات الطلب الجارية . كما أن حسابات الربحية في المستقبل قد تتطلب ان يتوقع المنظم تغيرات في العلاقة بين الاسعار التي ستباع بها المنتجات الجديدة في المستقبل وبين الاسعار الجارية التي يمكن بها شراء المكائن الآن وبين اسعار الفائدة على الموارد التي ستستخدم في تمويل شراء هذه المكائن الآن . وسنجد عند مناقشتنا فيما بعد (في الفصل الثامن عشر) لنظرية الاستثمار ان عدداً من النظريات المتنافسة تؤكد على هذه العناصر مثلاً اي على : توقعات الطلب في المستقبل البعيد سواء كانت عن طريق الخبرة او التنبؤ وكذلك الاسعار المتوقعة في المستقبل وعلاقتها بالاسعار الحالية للسلع الرأسمالية واسعار الفائدة .

الا أننا - مع ذلك - لنا على استعداد هنا لادخال هذه المتغيرات الاضافية نظراً لانه مازالت هناك تعديلات اخرى لمبدأ التعجيل الضيق وهي ايضاً تعديلات تميل الى تحقيق واقعية أكثر في التحليل ويمكن ادخالها هنا بسهولة ولتحقيق فائدة كبيرة . وأول هذه التعديلات هو أن نعرف بإمكانية وجود حدود عليا وحدود دنيا للتغيرات في الاستثمار .

وتتجاهل نظرية المعجل الضيقة وجود اي قيود على معدلات انتاج السلع الرأسمالية . فبصرف النظر عن سرعة او حجم الزيادة في الطلب على السلع النهائية . فانه يمكن انتاج السلع الرأسمالية اللازمة حالاً او بعبارة اخرى فان الحجم الامثل او المرغوب فيه لرصيد رأس المال يتطابق مع رصيد رأس المال الفعلي او أن هذا التطابق يتحقق في نفس الفترة الزمنية القصيرة . ولكن لنفترض بدلاً من ذلك اننا

نستخدم الفكرة الأساسية لنظرية المعجل ، اي ان رصيد رأس المال يتوقف على الناتج ولكن فقط كنظرية في رصيد رأس المال الامثل او المرغوب فيه اي ان

$$K^* = xY$$

حيث (K^*) هي رصيد رأس المال الامثل او المرغوب فيه وذلك في مقابلة رصيد رأس المال الفعلي (\bar{K}) . ويمكن لنا الآن ان نرى انه عندما يكون رصيد رأس المال الامثل اكبر من رصيد رأس المال الفعلي فيظهر لنا في هذه الحالة استثمار صافي موجب . ولكن يوجد حد اعلى على هذا الاستثمار الصافي المنوجب وذلك في شكل قدرة الاقتصاد على انتاج السلع الرأسمالية وهي قرة ثابتة لا يمكن زيادتها في الاجل القصير . وبعبارة اخرى نجد أن رصيد رأس المال ينمو من خلال الاستثمار الصافي الموجب ، ولكن قد يظل لفترة ما دون أو أقل من الرصيد الامثل او المرغوب فيه لرأس المال .

ولكن ماذا سيحدث اذا كان رصيد رأس المال المرغوب فيه أقل من مستوى الرصيد الفعلي مثلاً نظراً لان الناتج (Y) يتناقص ؟ . وتفترض نظرية المعجل الضيقة ان الاستثمار الصافي سيكون سالباً (بمعنى انه لا يوجد احلال للسلع الرأسمالية التي تستهلك او تتقدم) وانه يمكن لهذا الاستثمار الصافي السالب ان يأخذ اي قيم لازمة لمساواة الرصيد الفعلي مع الرصيد الامثل او المرغوب فيه لرأس المال . ولكن هذا ليس صحيحاً كما هو واضح . ان الاستثمار الاجمالي لا يمكن ان ينخفض الى ماتحت الصفر ، وهذا يعني وجود حد ادنى على الاستثمار الصافي السالب . يساوي معدل اندثار السلع الرأسمالية فاذا كان رصيد رأس المال الفعلي يساوي 100 في حين أن رصيد رأس المال المرغوب فيه يساوي 80 فقط وأن الاندثار يساوي 5 فقط في كل فترة زمنية فان الاستثمار الصافي لا يمكن ان يتعدى مستوى (-5) وعلى هذا فاذا لم يحدث اي تغيير في مستوى الرصيد المرغوب فيه فسيكون هناك استثمار صافي يساوي (-5) لمدة اربعة فترات حتى يتساوى الرصيد الفعلي مع الرصيد المرغوب فيه وهذا يعني أنه ستكون هناك طاقة عاطلة في الآلات والتي لا تختفي فقط لمجرد أنها لا تستخدم . ولهذا العنصر النتيجة المهمة جداً التالية ، وهي أنه اذا حدثت زيادة في الطلب على السلع النهائية لسبب ما فان ذلك قد لا يؤدي الى ظهور استثمارات جديدة على الاقل حتى يتم استخدام كل الطاقات المعطلة أولاً . ونتيجة لذلك فان تأثير المعجل قد يختفي في مثل هذه الحالات وخلال تلك الفترات ولا يؤثر على الطلب . ويمكن لنا ان نؤلف بين كل من الحد الاعلى على الاستثمار الاجمالي (وذلك لسبب القيود المفروضة على الطاقة الانتاجية في صناعات

السلع الرأسمالية) وبين الحد الادنى على الاستثمار الاجمالي الذي يساوي الصفر) وذلك للحصول على اشكال مختلفة للتفاعل بين المعجل والمضاعف وسنشرح في الجزء التالي الآن واحداً من هذه الاشكال المختلفة والذي يمكن ارجاع اكتشافه الى الاقتصادي $Richard Goodwin^{(13)}$

نموذج بسيط لتراكم رأس المال

A Simple Capital Accumulation Model

لنفترض أننا نبدأ من موقف توازني كامل نجد فيه كل المنشآت (11) تملك رصيدها من رأس المال اللازم لانتاج الطلب الجاري تماماً . في حين ان صناعة السلع رأسمالية تقوم بالانتاج لغرض الاحلال فقط وبالتالي توجد لديها طاقة عاطلة . ولنفترض الآن ان هذا التوازن قد تعرض للخلل بسبب حدوث زيادة في مستوى رصيد رأس المال المرغوب فيه (أو بسبب) انخفاض مستوى رصيد رأس المال الفعلي . ويمكن ان يحدث ذلك نتيجة لحدوث زيادة صغيرة في (G) والسؤال هل يمكن العودة الى التوازن مرة اخرى ؟

يؤدي العجز في الطاقة الانتاجية التي تظهر نتيجة لذلك الى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية وبالتالي الى زيادة في انتاج هذه السلع بواسطة قطاع صناعة السلع الرأسمالية حتى تصل هذه الصناعة الى طاقتها الانتاجية الكاملة . وستؤدي زيادة التوظيف والدخل في هذه الصناعات الى مستوى مرتفع من الطلب الاستهلاكي وبالتالي الى زيادة في مستوى رصيد رأس المال المرغوب فيه مما يؤدي الى تعميق وتضخيم النقص في السلع الرأسمالية مما يؤدي الى اطالة الفترة التي يتم فيها الانتاج عند مستوى الطاقة الكاملة حتى يتم في النهاية انتاج السلع الرأسمالية الضرورية . وعند هذه النقطة يكون مستوى رصيد رأس المال الفعلي مساوياً لرصيد رأس المال المرغوب فيه . ولكن هل تمثل هذه النقطة مستوى توازنيًا جديداً ؟ والاجابة انها لا يمكن ان تكون كذلك . ويرجع ذلك الى انه اذا وصل رصيد رأس المال الفعلي الى

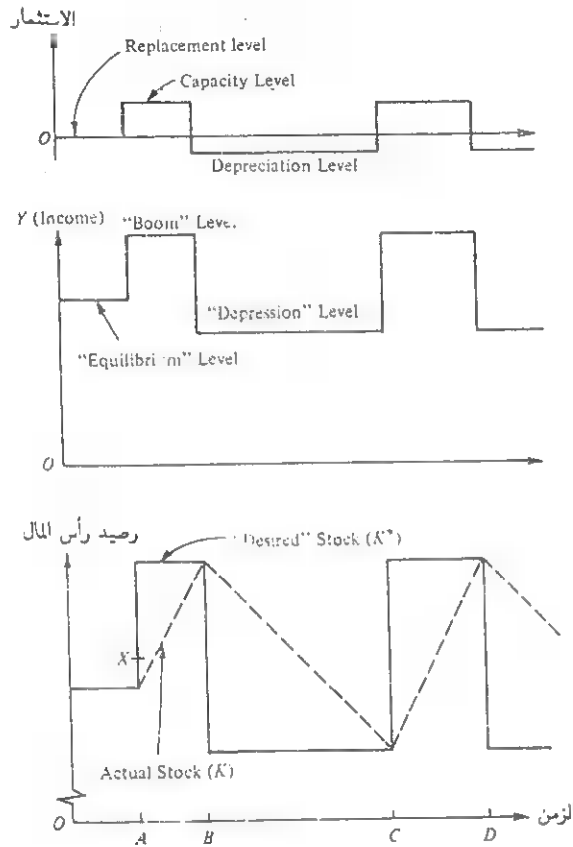
(13) أنظر .

Econometrica 19 (1951) -1-17

ولقد ظهرت ميكانيكية مماثلة في نماذج سابقة لكل من

N.Kaldor , M Kalecki

(14) فيما عدا المنشآت التي تعمل في صناعة السلع الرأسمالية .



شكل رقم 8 - 5

زيادة قليلة في رصيد رأس المال المرغوب فيه بالمقدار (X مثلاً). ويؤدي ذلك إلى ظهور الرواج حيث يزداد الاستثمار، الدخل، ورصيد رأس المال المرغوب فيه ويتحدد أقصى مستوى للرواج بالطاقة الانتاجية في إنتاج السلع الرأسمالية. وخلال فترة الرواج وبينما يستمر الاستثمار عند أقصى مستوى ممكن، نجد أن رصيد رأس المال الفعلي يتزايد تدريجياً حتى يصل إلى نقطة الاشباع حيث يبدأ الانخفاض في الطلب على السلع الرأسمالية وذلك عند النقطة الزمنية (B) ويؤدي هذا بالتالي إلى اللازمة.

ويمكن للقارئ هنا وبسهولة اكتشاف بعض الجوانب العنيفة وغير الواقعية في النموذج (مثلاً أن الدورة تأخذ شكل المثلث، أن فترة الكساد هي فترة أطول بكثير من فترة الرواج وهكذا). وكما يمكن للقارئ أن يرى ولو عن طريق الحدس أن

المستوى المرغوب فيه فإن الأوامر الخاصة بالطلب على سلع رأسمالية جديدة سوف تنخفض وتقتصر فقط على السلع الرأسمالية لغرض الاحلال. وهذا يعني انخفاض في مستوى التوظيف وبالتالي الدخل في صناعة السلع الرأسمالية مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض في الطلب الاستهلاكي. أو بعبارة أخرى أنه من الضروري حدوث انخفاض في الطلب الكلي إذا ما وصل رصيد رأس المال الفعلي إلى مستوى يتساوى عنده مع الرصيد المرغوب فيه. ولكن هذا الانخفاض في الطلب الكلي سيؤدي من ناحية أخرى إلى تخفيض مستوى رصيد رأس المال المرغوب فيه أي أن الرغبة في الحصول على سلع رأسمالية كافية تؤدي بالضرورة إلى الحصول على سلع رأسمالية أكثر من اللازم.

وينخفض إنتاج السلع الرأسمالية الآن إلى الصفر نظراً لأنه لن يتم الإنتاج حتى ولو لغرض الاحلال. وهذا يؤدي إلى انخفاض آخر في الاستهلاك والدخل وبالتالي في الطلب الكلي مما يتسبب في انخفاض أكثر في مستوى رصيد رأس المال المرغوب فيه مما يؤدي إلى تعميق وإطالة الشعور بالوفرة في رأس المال والتي يمكن التخلص منها فقط بواسطة الاحلال.

وأخيراً يكون رصيد رأس المال الفعلي قد انخفض إلى النقطة التي لا يكون عندها وفرة في رأس المال حتى عند ذلك المستوى المنخفض من الطلب الكلي مما يؤدي إلى ظهور أوامر للطلب على سلع رأسمالية بغرض الاحلال. ولكن ذلك يعني زيادة في التوظيف والدخل (عندما يبدأ الإنتاج في صناعة السلع الرأسمالية) وبالتالي إلى زيادة (مضاعفة) في الطلب الكلي وزيادة أخرى في رصيد رأس المال المرغوب فيه تجعل رصيد رأس المال الفعلي الذي كان ينظر إليه على أنه رصيداً كافياً أن يكون الآن رصيداً منخفضاً مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية الجديدة وزيادة جديدة في الدخل والطلب الكلي ورصيد رأس المال المرغوب فيه وهكذا.

ويمكن تصوير هذا النموذج بالرسم إذا افترضنا عدم وجود فترات تباطؤ زمنية (فيما عدا فترة التباطؤ الضرورية في تراكم رأس المال أو في انخفاض رأس المال) في الشكل رقم 8 - 5

وفي هذا الرسم يتم قياس الزمن على المحور الأفقي وفي جميع الأجزاء الثلاثة من الرسم يتم أيضاً قياس الاستثمار والدخل ورأس المال على المحاور العمودية. ونبدأ بفترة زمنية افتراضية يتحقق فيها التوازن بين رصيد رأس المال الفعلي ورصيد رأس المال المرغوب فيه. ويختل هذا الشرط عند النقطة الزمنية (A) وتمثل ذلك في

ادخال بعض فترات التباطؤ الزمنية في دالة الاستهلاك مثلاً يمكن ان يؤدي الى ازالة بعض هذه الخصائص التي اعترض عليها . كما يمكن ادخال تعديل آخر وهو سهل وذلك بالسماح للطاقة الانتاجية في صناعة السلع الرأسمالية بأن تتغير من خلال الاستثمار أو عدم الاستثمار في هذه الصناعة

ومن المفيد والمثير للاهتمام ان نقارن بين ميكانيكية نقطة التحول العليا في الدورة الاقتصادية في كل من نموذج Goodwin ونموذج Samuelson . ونلاحظ ان نقطة التحول في نموذج Goodwin تأتي نتيجة لوصول رصيد رأس المال الفعلي الى مستوى رصيد رأس المال المرغوب فيه . ولا يمكن ان يكون ذلك هو السبب في ظهور نقطة التحول في نموذج Samuelson نظراً لأنه يفترض دائماً في هذا النموذج تساوي كل من الرصيد الفعلي والرصيد المرغوب فيه لرأس - المال وكذلك لافتراض عدم وجود أي قيد أو حد على الطاقة الانتاجية في صناعة السلع الانتاجية . والسبب في ظهور نقطة التحول في نموذج Samuelson (على الأقل في المجالات C, B في الشكل رقم 8 - 3) . يرجع الى ان الزيادة في الدخل والطلب تبدأ عند نقطة ما في التلاشي مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار وبعد فترة زمنية في الدخل . هذا ومع ان كل من النموذجين يقومان على نفس الفكرة وهي العلاقة بين الناتج ورصيد رأس المال المرغوب فيه الا انهما نظريتين مختلفتين تماماً .

ولقد قام J.R.Hicks بتطوير نظرية معدلة للمعجل (في نفس الوقت الذي ظهر فيه نموذج Goodwin) أدت الى تقريب نموذج Samuelson من نموذج Goodwin بشكل كبير (15) . وأول شيء قام به Hicks هو ادخال نفس القيد الذي استخدمه Goodwin على عمل المعجل (والذي لاحظته الكثير من الاقتصاديين الذين كتبوا في نظرية المعجل من قبل ولكنهم لم يدخلوه بشكل رياضي في النموذج) وهو أن المعجل لا يعمل بصورة تناظرية ومنظمة في كل من الاتجاه الى اعلى أو الاتجاه الى أسفل عند حدوث تغيرات كبيرة في الطلب . بمعنى انه اذا كان الطلب النهائي ينخفض بسرعة أكبر من الانخفاض الذي يحدث في رصيد رأس المال المرغوب فيه فانه يحدث خلل في عمل نظرية المعجل الضيقة . ويرجع ذلك الى وجود فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي الى عدم ظهور استثمار جديد حتى ولو ارتفع الطلب النهائي الا اذا تم استخدام كل الآلات والمعدات العاطلة أولاً .

(15)

A Contribution to the Theory of Trade Cycle (Oxford, 1950)

ومع ان نظرية Goodwin تتضمن أيضاً حداً اعلى على معدل الاستثمار والذي يظهر في شكل الطاقة الانتاجية في صناعة السلع الرأسمالية الا أن Hicks لم يأخذ ذلك في الاعتبار ولم يعترف بوجود مثل هذا القيد . وبدلاً من ذلك أخذ Hicks حداً أعلى على حالة الرواج في الدورة الاقتصادية حيث افترض Hicks وجود « سقف » للناتج الكلي لا يمكن ان يتعداه الناتج الكلي الذي يساوي $(C + I + G)$. ويظهر هذا السقف في شكل حجم قوة العمل الكلية . (وهذا السقف ماهو الا المفهوم الذي نعرفه الآن في شكل الناتج الممكن) . ويظهر هذا القيد عندما يصل الطلب الكلي نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل الى مستوى يفوق الطاقة الانتاجية الكلية . ولا يمثل هذا القيد قيداً على الاستثمار فقط ولكن على الاستثمار وكل مكونات الناتج الاخرى . فعندما يكون كل من الاستهلاك والناتج عند مستويات منخفضة (مثلاً كما هو الحال في المراحل الاولى للانتعاش) فسيكون هناك استثمار بانقذر الذي يتطلبه عمل المعجل الضيق .

ولقد تم الاعتراف بهذا القيد الذي قدمه Hicks كتقيد على عمليات المضاعف والمعجل من قبل الكثير من الاقتصاديين في نفس الوقت وباشكال مختلفة وفي مجالات متعددة . ولقد اشار هذا الاعتراف باهمية قيد Hicks الى وجود مجموعة جديدة ومختلفة من القضايا التحليلية والتي سنتناولها الآن وبشكل بسيط ومبتدأ في القسم الاخير من هذا - الفصل (16) .

(16) قبل ان تترك موضوع نماذج المضاعف - المعجل البسيطة غير المقيدة يجب ان نلاحظ وجود تعديليين اخرين تم ادخالها احيناً . الاول هو ادخال الاحلال بشكل واضح في النموذج وذلك بجعله نسبة من حجم رصيد رأس المال (وهو أمر يمكن معالجته ولكنه غير واقعي) . والثاني هو افتراض وجود اختلاف بين رصيد رأس المال الفعلي ورصيد رأس المال المرغوب فيه (مع العلم بأن الرصيد الاخير يرتبط نسبياً بالناتج) . ويعني ذلك ان الاستثمار في تلك الفترة لا يساوي هذا الفرق وانما يساوي نسبة من هذا الفرق . وعادة ما تكون هذه النسبة أقل من الواحد . وقد أدى هذا الفرض الى ظهور نماذج تسمى « نماذج تعديل رصيد - رأس المال » وللحصول على افضل استعراض لكل من فرض ادخال الاحلال كدالة في رصيد رأس المال وافترض وجود فرق بين رصيد رأس المال الفعلي ورصيد رأس المال المرغوب فيه ارجع الى .

W. L. Smith; Macroeconomics (R.D. Irwin) 1970 pp 182-189.

مبدأ التعجيل، الناتج الممكن والنمو الاقتصادي

THE ACCELERATION PRINCIPLE, POTENTIAL OUTPUT, AND ECONOMIC GROWTH

ارتبطت مناقشتنا للنموذج الكينزي البسيط - حتى الآن - بفرض ادخال نظرية المعجل كنظرية للاستثمار بافتراضين مقيدين هما :

(١) ان كل التغيرات التي تحدث في الناتج هي تغيرات تحدث في مجال منخفض عن الناتج الممكن (٢) ان الناتج الممكن ثابت خلال الزمن بمعنى ان الاقتصاد لا يعيش حالة نمو اقتصادي على الاطلاق . ونحن الآن مستعدين لانتخلي عن كل من هذين الفرضين .

سقف الناتج الممكن

The Ceiling of Potential Output

يعتبر الفرض الاول - وهو ان الرواج لا يصل الى سقف الناتج الكلي الذي يتمثل في مفهوم الناتج الممكن - ضرورياً في اي عمليات غير مقيدة لمبدأ التعجيل . وحتى نرى هذا نفترض انه عند ظهور توسع في الناتج والدخل والذي يتضمن التداخل في تأثير كل من المضاعف والمعجل فان الناتج الفعلي يصل الى مستوى الناتج الممكن . ونحن نعرف ان السبب الرئيسي في وجود مستوى مرتفع من الناتج هو وجود مستوى مرتفع من الاستثمار وان السبب في وجود مستوى مرتفع من الاستثمار هو ان الناتج يتزايد . ولكن عندما يصل الناتج الفعلي الى مستوى الناتج الممكن فانه من الممكن ان يظل الطلب الكلي يتزايد باستمرار ولكن الناتج الفعلي لن يستطيع الاستمرار في التزايد (او يستطيع الاستمرار في التزايد فقط مع احتمال ظهور ضغط تضخمي قوي) . ويجب الآن التخلي عن شيء ما وسنجد ان بعض انواع الانفاق المرغوب فيه ستتنافس مع البعض الآخر . وعلى كل لسنا الآن على استعداد للتعرض الى معرفة كيف يحدث هذا او لمعرفة ماذا كانت النتيجة ستكون على حساب الانفاق الاستهلاكي او على حساب الانفاق الاستثماري . وعلى كل حال فان ذلك لن يؤدي - الى اختلاف جوهري مادامنا نركز اهتمامنا فقط على عمل مبدأ التعجيل . وسنجد ان التوسع في الناتج الكلي يتوقف او يتباطأ قليلاً . وتحت مبدأ التعجيل فان توقف او تباطؤ الناتج الكلي يعني انخفاض الطلب الاستثماري ، والذي يتبعه بعد قليل انخفاض في الدخل والاستهلاك مما يؤدي الى

انخفاض آخر في الاستثمار . او بعبارة اخرى اذا كان هناك توسع هناك توسع (يتضمن المعجل) يندفع نحو السقف فانه لن يستطيع الالتصاق بهذا السقف مثل بالون مملوء بالغاز . وبدلاً من ذلك فانه يتراجع الى اسفل . وفي هذه الحالة فانه لا يمكن اعتبار نقطة التحول العليا في الدورة الاقتصادية نقطة داخلية ناتجة عن عمل المضاعف والمعجل وبدلاً عن ذلك فانه يجب اعتبارها نقطة خارجية تظهر نتيجة للتفاعل بين محددات الطاقة الانتاجية والمعجل .

ولن نقترح هنا استكشاف عميق للنتائج التي تترتب على هذا بالنسبة لمبدأ التعجيل . ومع ذلك فانه يمكن توضيح - كما انه من المحتمل ان نرى ذلك عن طريق الحدس أيضاً - ان وجود « سقف » أو حد اعلى على الناتج الكلي بجانب وجود « ارضية » أو حد أدنى على الاستثمار الاجمالي يؤدي الى تعجيل ما يمكن أن يكون دورة انفجارية أو حتى تزايد مستمر ومنتظم (نتيجة لوجود قيم مرتفعة لكل من c_1, d_1, x الى دورة « مستقرة » ذات حدود . وعلى الرغم من ان عمليات التوسع والانكماش هي عمليات غير مستقرة الا ان النظام ككل لن ينفجر ولا يجب ان نتبعد مقدماً امكانية ان يكون للدورات الاقتصادية الفعلية هذه الميكانيكية بالذات .

اما نتائج الفرض الثاني (وهو عدم وجود أي نمو في الناتج الممكن) على عمل مبدأ التعجيل فهي نتائج مهمة جداً . ويرجع ذلك الى أنه سواء تم الوصول الى السقف ام لا خلال فترات الرواج فان متوسط الاستثمار الصافي خلال فترة طويلة لن يتعدى الصفر وذلك في حالة ما اذا كان السقف مسطحاً بمعنى ان الاستثمار الصافي يكون موجباً عندما يتجه الانتاج مرتفعاً في اتجاه السقف ، ويكون سالباً عندما يتجه الانتاج منخفضاً في اتجاه الارضية أما عندما يكون الاقتصاد في حالة توازن عند أو تحت السقف فان الاستثمار يساوي الصفر .

والواقع فان المشكلة هنا ليست هي في أن مبدأ التعجيل لا يستطيع تفسير وجود استثمار صافي موجب في اقتصاد لا ينمو وانما هي في انه من الصعب جداً ان نتخيل أي اساس قوي لتفسير وجود الاستثمار الصافي الموجب في هذا الاقتصاد ، فاذا كانت قوة العمل ثابتة فان الاستثمار الصافي لن يكون مطلوباً لامداد العمال الاضافيين بسلع رأسمالية ماثلة لتلك التي تستخدم بواسطة العمال الذين يعملون فعلاً . ويظهر ذلك خاصة اذا كان الاقتصاد لا يشهد أي تطور فني بمعنى أنه لا توجد هناك طرق انتاج جديدة تتيح زيادة الانتاج عن طريق استخدام رأس مال أكثر وعمال اقل لكل وحدة من الانتاج . وكنتيجه لذلك فان وجود استثمار صافي موجب

يجب ان يتضمن امداد العامل المتوسط بمقدار اكبر من السلع الرأسمالية عما كان يقدمه من قبل ومع انه من الممكن ان تتحقق زيادة في معامل رأس المال للعمل في مثل هذه الظروف عن طريق تخفيض سعر الفائدة الا انه سيكون من الضروري ان ينخفض سعر الفائدة باستمرار حتى يكون من الممكن المحافظة على مستوى موجب من الاستثمار الصافي . ومع هذا فسيكون هناك حد على مدى انخفاض سعر الفائدة (حيث ان سعر الفائدة لا يمكن ان ينخفض الى ما تحت الصفر) . وكذلك سيكون هناك حد على رد فعل الاستثمار تجاه الانخفاض في سعر الفائدة (وكل هذه امور سنتناولها في الفصل الثامن عشر) . اما هنا فيكفي فقط ان نلاحظ انه لم يحدث انخفاض دائم ومستمر في اسعار الفائدة في الاقتصاد الواقعي الحديث ابداً بل على العكس فان اسعار الفائدة قد تحركت في شكل يماثل شكل الدورة . وعلى هذا فان أي نموذج كلي يتضمن ان المصدر الوحيد لوجود استثمار صافي موجب هو الانخفاض المستمر في سعر الفائدة لا يوجد له أي ارتباط بالاستثمار الذي نلاحظه فعلاً .

ولكن اذا تخيلنا عن افتراض عدم وجود نمو اقتصادي في الاقتصاد فانه سيكون للاستثمار دور مختلف تمام الاختلاف، وستكون هنا عدة اسباب كل منها يفر وجود استثمار صافي موجب وبطبيعة الحال فاننا نجد ان احدى الخصائص الاساسية في الاقتصاد المعاصر تتمثل في وجود نمو مستقر في مستوى الناتج الممكن ونمو قد لا يكون مستقراً ولكنه دائم في الناتج الفعلي . ولن تستطيع النماذج الكلية النظرية التي تحاول تبسيط الواقع الفعلي بأن تتجاهل وتحذف النمو . والتغيرات التي تصاحب النمو ان تقدم تفسيراً للاستثمار يرتبط بخصائص الاقتصاد المعاصر .

وقد يساعد النمو في مستوى الناتج الممكن والتغيرات التي تصاحبه في تفسير الاستثمار بطرق مختلفة ويأخذ مبدأ التجيل البسيط اهمية جديدة ومزدوجة في الاقتصاد النامي فاولاً : نجد ان الاضافات المستمرة في رأس المال بسبب وجود استثمار صافي موجب نتيجة لوجود عمل المعجل يمكن ان تؤدي الى نمو الناتج الممكن . وثانياً : وقد يكون هذا هو المهم ، يصبح مبدأ المعجل ليس فقط مصدراً لوجود الاستثمار الصافي الموجب وانما ايضاً مصدراً للزيادة في الاستثمار . ويسمح اثر هذه الزيادة على الطلب الكلي باستخدام الزيادة التي تنتج عن ظهور نمو في الناتج الممكن . ولقد قام بعض الاقتصاديين فعلاً ببناء نماذج اقتصادية بسيطة يظهر فيها المعجل (أ) يساهم في تحقيق نمو الناتج الممكن ، (ب) ليضمن استخدام الفائض في الناتج الممكن الذي ادى اليه وبالتالي يحفز استثماراً جديداً ونمواً جديداً . وتعرف

هذه النماذج باسم Harrod-Domar وهما أول اقتصاديين قاما بتطوير هذه النماذج ولقد حازت هذه النماذج على الاهتمام للعديد من السنين حتى تم مؤخراً اكتشاف الطبيعة المصطنعة لهيكل هذه النماذج ومع ذلك فانه من المفيد ايراد نظرة عميقة في واحد من هذه النماذج .

نموذج هارود - دومار في النمو المتوازن

The «Harrod - Domar Model of Balanced Growth»

ويمثل النموذج الذي سنورده هنا تعديلاً بسيطاً للنموذج الذي قدمه Harrod نفسه⁽¹⁷⁾ ويفترض النموذج ان النمو يحدث فقط من خلال التوسع في القوى العاملة والنمو في رصيد رأس المال . مع بقاء الاسلوب الفني ثابتاً . فاذا فرضنا للتبسيط ان الاسلوب الفني للانتاج لا يسمح بوجود أي احلال بين العمل ورأس المال في عملية الانتاج بمعنى ان كل وحدة انتاج تحتاج في انتاجها الى نسبة ثابتة من مدخلات كل من العمل ورأس المال وان أي وحدة انتاج اضافية ستحتاج الى مقدار اضافي من العمل ورأس المال بنفس النسبة . (وعلى جانب رأس المال نجد ان هذا الغرض هو نفس الغرض الذي ظهر في مبدأ المعجل) . واذا افترضنا الحالة البسيطة للمعجل تلك التي لا تظهر فيها فترات تباطؤ زمنية فان الطلب الزائد على الناتج سيؤدي الى ظهور استثمار جديد في نفس الوقت بالكميات اللازمة لتوفير رأس المال الاضافي اللازم ونفترض ايضاً ان الاستهلاك هو نسبة من الدخل مع وجود فترة تباطؤ زمنية طولها فترة واحدة وان قوة العمل تنمو بمعدل ثابت .

وما دمنا قد انتهينا من تقديم هذه القروض ، واذا اعطينا بعض القيم العددية للعلاقات بين معدل النمو الذي نفترض ان قوة العمل تنمو به وحجم الميل الحدي

(17) ان منشورات هارود ودومار الاصلية هي ،

E.S Domar: «Expansion and Employment and the Problem of Capital Accumulation» A.E.R. 73 (march, 1947), 38 (Dec. 1948)

ولقد تم نشر هذه المقالات ومقالات اخرى

في كتاب Domar تحت عنوان

Essays in the theory of economic growth Oxf. Un. Press (1997), R.F. Harrod. «An Essay in Dynamic Theory» (Eco. Jour. and » Towards A Dynamic Economics (1949).

ولقد تم اعادة طبع هذه الاضافات في العديد من الكتب وادت الى ظهور الكثير من المقالات ، في شكل تعليق أو نقد ومن ثم تطوير لاحق .

للاستهلاك ومعامل التعجيل والقيم المبدئية لكل من رصيد رأس المال وقوة العمل فإنه يصبح من الممكن تصوير نمو ذاتي يتميز بخصائص مرغوب فيها جداً. فإذا بدأنا بمستوى للناتج الفعلي يتساوى مع الناتج الممكن وبمعدل نمو في الناتج يساوي معدل نمو قوة العمل وإذا كان رصيد رأس المال المبدئي يساوي رصيد رأس المال المرغوب فيه لتحقيق مستوى الناتج المبدئي فإن النمو سيظهر « على طول السقف » أو بعبارة أخرى أن الناتج الفعلي سينمو بشكل متواز للنمو في الناتج الممكن ومع المحافظة على مستوى التوظيف وبحيث لا يؤدي لا إلى وفرة ولا إلى عجز في رأس المال. ويوضح الجدول رقم هذه العمليات مع القيم العددية المحددة.

الجدول رقم 8 - 1
سلسلة توضيحية لنموذج Harrod-Domar

1	2	3	4	5	6	7	8
الفترة الزمنية	قوة العمل	رصيد رأس المال	الناتج الفعلي	الطلب الكلي	الاستهلاك	التوظيف	الناتج الممكن
t	L	K	Y	C	I	N	Y _p
t-1	200,000	95238095	100,000	100,000	100,000	100,000	100,000
t+1	525,000	21000000	1050000	945,000	105,000	525000	1050000
t+2	551,250	22050000	11020500	992,250	110,250	551,250	1102500
t+3	578,8125	23152500	11576250	104,18625	115,7625	578,8125	1157625
t+4	607,753	24310125	1215506	109,956	121,551	607,773	1215306

والمعادلات الأساسية في النموذج هي

$$L_t = 1.05L_{t-1} \quad (10)$$

بمعنى أن قوة العمل تنمو بمعدل ثابت يساوي 5 % سنوياً

$$K_t = K_{t-1} + I_{t-1} \quad (11)$$

حيث K_t رصيد رأس المال في أول الفترة t

I_t تمثل الاستثمار خلال الفترة

$$Y_p = (\text{the lower of}) \begin{cases} 2L_t \\ 0.5K_t \end{cases} \quad (12)$$

وتقرر المعادلة رقم (12) أن الناتج الممكن إما أن يساوي $2L_t$ أو يساوي $0.5K_t$ أيهما أقل أي يتحدد بواسطة عنصر الانتاج الذي يكون أكثر ندرة، مع ثبات الاسلوب الفني للانتاج.

$$C_t = 0.945Y_{t-1} \quad (13)$$

أي أن الاستهلاك دالة في الدخل مع وجود فترة تباطؤ زمنية لفترة واحدة.

$$I_t = 2.1(Y_t - Y_{t-1}) \quad (14)$$

أي أن الاستثمار يتحدد بدالة لا توجد بها فترة تباطؤ ومعامل التعجيل يساوي

(2.1)

$$N_t = 0.5Y_t \quad (15)$$

أي أن التوظيف هو نسبة من حجم الناتج الكلي

$$Y_t = C_t + I_t \quad (16)$$

ويمكن للقارئ أن يتأكد من أن البيانات الواردة في كل عمود من أعمدة الجدول رقم 8 - 1 تتطابق تماماً مع هذه المعادلات وبالإضافة إلى ذلك فإن القارئ سيلاحظ أيضاً أن (N) مستوى التوظيف تتساوى دائماً مع (L) مستوى قوة العمل وأن (Y) الناتج الفعلي يتساوى دائماً مع الناتج الممكن (Y_p). (18)

ويجب أن نعترف هنا، مع ذلك، وقبل أن نذهب بعيداً في تحليل هذه النتيجة، بأن النتيجة التي حصلنا عليها تتوقف فعلاً على القيم العددية التي تم اختبارها بعناية سواء تلك المتصلة بنقطة البداية أو تلك التي تتصل بقيم المعاملات في المعادلات الهيكلية. فمثلاً إذا كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك هي 0.95، فإن

(18) ويمكن للبيانات الواردة في الجدول رقم 8 - 1 أن تكون متناقضة مع مجموعة أخرى من التحديدات مثل افتراض دالة استهلاك بدون فترة تباطؤ

$$C_t = 0.9Y_t \quad (13a)$$

ومعجل له فترة تباطؤ

$$I_t = 2.205(Y_{t-1} - Y_{t-2}) \quad (14a)$$

أو معجلاً يرتبط فقط بالتغيرات في الاستهلاك

$$I_t = 2.333(C_t - C_{t-1}) \quad (14b)$$

ومع ذلك فإن هذه النماذج المختلفة باستخدام معادلة أو أخرى من المعادلات السابقة سيكون لها نفس المعجز الوارد في النموذج أعلاه.

ذلك سيؤدي الى تشويه نتائج الجدول . ومع ذلك فيجب أن نعرف أنه من الممكن الحصول على مجموعة أخرى من قيم العوامل ، وكذلك قيم للثوابت في نقطة البداية تتفق وتتناسب مع الميل الحدي المرتفع للاستهلاك لنحصل على مسار مختلف تماماً للنمو . ولكن بينما يستطيع الاقتصادي أن يفترض أي قيم يشاء للمعاملات والثوابت نجد أن الاقتصاد (أو الأشخاص الذين يضعون السياسة الاقتصادية) لا يستطيعون بسهولة إعادة النظر في الأسلوب الفني للإنتاج . حجم القوى العاملة ومعدل نمو القوى العاملة من أجل أن يتفق ذلك كله مع سلوك المستهلكين .

وبالإضافة الى ذلك (ولعل هذا هو المهم . المترجم) نجد أن أي - تقلب عشوائي في أحد عناصر الطلب الكلي في هذا النموذج سيؤدي الى خروج الاقتصاد عن مسار نموه المتوازن ويتسبب في انخفاض الناتج بقيم متزايدة الى مستوى أقل من مستوى هذا المسار أو أن يندفع الناتج متزايداً ليخترق السقف ثم يعود متناقصاً الى مستوى أقل منه . وإذا أردنا أن نذهب أبعد من هذا في تعقيد النموذج وذلك بإدخال الاتفاق الحكومي مثلاً أو إدخال الثابت في دالة الاستهلاك أو تعديل دالة الاستثمار لتحتوي على كل من الاستثمار التلقائي والاستثمار التابع فالنتيجة هي أنه سيكون من المستحيل الحصول على مسار النمو المتوازن بصرف النظر عن التجربة التاريخية وعن هيكل النموذج إلا إذا تحقق شرط أساسي وهو أن تنمو كل هذه الثوابت بنفس المعدل الذي تنمو به قوة العمل . وبالإضافة الى ذلك فإنه لا يوجد هناك أي نموذج من نوع هذا النموذج قادر على إدخال التقدم الفني في الاعتبار أو إدخال امكانية وجود تغيير في معدل نمو القوى العاملة أو أي انتقال في المعادلات الهيكلية . (19)

وباختصار فإنها معجزة لأن نصدق بأن أي ميكانيكية بسيطة لعمل المعجل - المضاعف ، والتي كما رأينا تعتبر المصدر المحتمل للتغيرات والتقلبات العنيفة ، يمكن أن تتحول وتهدأ لينتج عنها نمو مستقر ومتوازن في أي اقتصاد حقيقي .

(19) يمكن أن يلاحظ القارئ المنتبه هنا أن جانب الطلب الكلي في هذا النموذج « المعادلات (14.1) والمعادلة (16) يتطابق مع الطلب الكلي في نموذج Hansen-Samuelson (مع أن الأخير لا يوجد به جانب العرض) والواقع إذا قمنا بإحلال معادلة رقم (14b) من الملاحظة رقم (18) يصبح للنموذج المستخدم هنا هو نفس نموذج H.-S. بفرض أن $d_1 = 1, d_0 = 0, G = 0$ وكما أوضحنا سابقاً في الملاحظة رقم (9) فإنه من الممكن أن نحصل من نموذج Hansen - Samuelson على نمو متوازن إذا كانت المعاملات الثوابت السابقة تلاوي الصفر بل الواقع أننا نحصل على معدلين للنمو . (ونلاحظ أن المعدل الثاني للنمو المتوازن يساوي 110 بالمائة سنوياً . وهو معدل لا يتفق كثيراً مع معدل نمو القوى العاملة الذي يساوي 5 % فقط) .

ولا يعني ذلك أنه نتيجة لكل هذه الصعوبات أنه سيكون من المستحيل تماماً وجود نمو متوازن أي أن تنمو كل من Y_t ، (Y) في نفس الوقت ، في الاقتصاد الفعلي . بل أن ذلك يعني فقط أن النموذج البسيط لعمل المضاعف - المعجل لن يؤدي الى وجود مثل هذا النمو المتوازن إلا في ظل ظروف وفروض استثنائية جداً . ويمكن بناء وتطوير بعض نماذج أكثر تركيياً وتعقيداً لعمل المضاعف - المعجل . تحتوي على مجموعة مختلفة من « المثبتات » Stabilizers التي تساهم على تخفيض مدى التقلبات العنيفة التي ظهرت في النموذج الموضوع هنا . ولكن ، ولربما لأنه يتم التعبير عن المتغيرات في النموذج بواسطة القيم « الحقيقية » ، بدءاً من أننا نستبعد أي تأثير للتغير في مستويات الأسعار على الاستهلاك أو الاستثمار ، ولأننا لا نقوم بأي تجزئة disaggregation للقطاعات (حتى ولا بين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية) والتي يمكن أن تتغير الأسعار النسبية لها . وبذلك نظراً لعدم إدخال سعر الفائدة الذي يمكن أن يؤثر على بعض المتغيرات ، أو معدل الاجور الذي يمكن أن يتغير بالنسبة الى الأسعار نجد أن احتمال التوازن في النمو المستقر سواء كان متوازن أو غير متوازن لا يعني الكثير هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى نجد أنه من الضروري أن تكون الأسعار وسعر الفائدة مرتبة جداً . بل يمكن تفادي مشاكل حقيقية ناتجة عن الدور الذي يلعبه المعجل في النمو الاقتصادي .

وللتأكد أو للمقارنة يمكن أن نرى أنه إذا كانت لدى الحكومة سياسة مالية يمكن أن تستخدمها بحرية فإن الحكومة تستطيع من ناحية المبدأ أن توازن عدم الاستقرار الذي يظهر في اقتصاد يتوقف فيه الاستثمار على صيغة ما من صيغ النموذج المعجل . ولكن يظل علينا أن نأخذ في الاعتبار أن نموذج المعجل - المضاعف - المعجل قوى قوية جداً لظهور عدم الاستقرار . وعلى هذا سيكون واضع السياسة المالية في حاجة الى أن يأخذوا في الاعتبار امكانية مكافحة عدم الاستقرار الذي يبدو أن يحدث في المستقبل مقدماً وأن يتخذوا اجراءات لمكافحة عدم الاستقرار الذي قد يبدو مؤقتاً وعشوائياً حتى يمكنهم الابقاء على الاقتصاد سائراً في مسار النمو المتوازن .

ولا يمكن أن يعني ذلك أن اتخاذ مثل هذه الاجراءات الموجهة مستحيلاً . نقول انها صعبة . وأحد الأسباب التي تجعل القيام بهذه الاجراءات غير مستحيلاً . هو أنه يبدو أن عمل المعجل في الحياة الفعلية يميل الى التلاشي بدرجة كبيرة نتيجة لوجود مختلف أنواع فترات التباطؤ الزمنية القيود الأخرى والتي اشرنا الى بعضها من قبل - (سنشير الى البعض الآخر في الفصل التاسع عشر) . كما يرجع هذا أيضاً

الى ان نظام الاسعار (متضمناً سعر الفائدة) يعمل (الى حد ما بشكل غير مؤكد ومتغير) على ايجاد توازن تلقائي مضاد للتقلبات وعدم الاستقرار . وسنبداً الان في ادخال عناصر اخرى في النموذج الكينزي حتى يكون في استطاعتنا استيعاب وفهم كل هذه الامور . ولقد ظهرت هذه العناصر في نماذج الاقتصاد الكلي التي ظهرت قبل كينز . ولقد افترض الكلاسيك قدرة هذه العناصر على الوصول الى والبقاء على النمو عند مستوى التوظيف الكامل بدون الحاجة الى سياسة مالية .

أسئلة للمراجعة

(1) يؤدي ادخال دالة للاستثمار التابع في النموذج الكينزي البسيط الى ظهور تغييرات هامة جداً في نتائج النموذج . فإذا افترضنا ان الاستثمار يتوقف على الدخل في شكل خطي كما يلي :

$$I = b_0 + b_1 Y \quad (1)$$

$$C = c_0 + c_1 (Y - T) \quad (2)$$

$$T = t_0 + t_1 Y \quad (3)$$

$$Y = C + I + G \quad (4)$$

(أ) اشرح النظرية التي يمكن أن تؤيد العلاقة رقم (١)

(ب) اشتق مضاعف الانفاق الحكومي وقارن بينه وبين المضاعف الذي يمكن الحصول عليه اذا كان الاستثمار كله تلقائياً .

(ج) حدد شرط الاستقرار للنموذج ، وقارن بينه وبين شرط الاستقرار في حالة الاستثمار التلقائي .

(د) اشتق مضاعف الميزانية المتوازنة . هي يساوي أو اكبر من أو اصغر من الواحد ؟

(هـ) أعد العملية السابقة في (د) اذا كانت دالة الاستثمار كما يلي :

$$I = b_0 + b_1 (Y - T)$$

ماهي النتائج التي تحصل عليها من مقارنة (د) مع (هـ) .

(و) ماهو المقصود « بتناقض الادخار » أوضح بالجبر أو بالرسم ان المعادلة رقم (١) هي مصدر هذا التناقض .

(2) تعتبر نظرية المعجل نظرية اخرى بسيطة في الاستثمار .

اشرح بعناية نظرية المعجل في الاستثمار . أوضح أهم جوانب الضعف فيها وكيف يمكن تصحيح هذه الجوانب في اطار نظرية اكثر شمولية . (لاتدخل في عمل المضاعف . المعجل) .

(3) حدد وقارن بين الحد الاعلى والحد الادنى على الاستثمار في نموذج

Hansen - Samuelson ، نموذج Goodwin ونموذج Hicks .

(4) توجه بعض نظريات الاستثمار جزءاً كبيراً من اهتمامها في شرح حجم رصيد رأس المال المرغوب فيه ولكن ذلك ماهو الا جزء فقط من مشكلة نظرية الاستثمار .

(أ) ماهي العوامل التي تحدد حجم رصيد رأس المال المرغوب فيه ؟

(ب) ماهو الجزء الآخر من القضية ؟

(ج) أن نظرية المعجل البسيطة تجعل من حجم الاستثمار يساوي الفرق بين الرصيد الفعلي . والرصيد المرغوب فيه لرأس المال اشرح .

(د) ومع ذلك بأن هذا القرض لا يمكن الوصول اليه أشرح وأوضح بعض الجوانب التي لا يمكن الوصول اليها .

(هـ) أورد بعض النظريات التي تؤدي الى اضعاف هذا القرض .

(5) افترض النموذج التالي

$$Y = C + I + G \quad (1)$$

$$Y = W + \Pi \quad (2)$$

$$\Pi = a_0 + a_1 Y \quad (a_0 < 0, a_1 > 0) \quad (3)$$

$$C = W \quad (4)$$

$$I = b_0 + b_1 \Pi \quad (b_0 \geq 0, 1 > b_1 > 0) \quad (5)$$

$$G = G_0 \quad (6)$$

حيث

Y = الناتج القومي = الدخل القومي

C = الاستهلاك (من قبل الذين يحصلون على أجور فقط)

Π = الدخل غير الاجري .

W = الدخل الاجري .

G = الانفاق الحكومي .

(أ) اشرح كل معادلة .

(ب) حل النموذج جبرياً للحصول على Y .

(جـ) احسب مضاعف الانفاق الحكومي .

(د) افترض أن :

$$a_0 = 0 \quad b_0 = -8 \quad G = 5$$

$$a_1 = 0.5 \quad b_1 = 4$$

أوجد قيم كل المتغيرات .

(هـ) ماهي قيمة مضاعف الانفاق الحكومي وللتأكد احسب مرة أخرى عندما تكون

$$G = 6$$

(و) ماهو شرط الاستقرار في النموذج ؟

PART IV

الجزء الرابع

مراجع مختارة

الصيغة الكينزية - الكلاسيكية المركبة

THE KEYNESIAN- CLASSICAL SYNTHESIS

- J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (Harcourt, Brace, 1936), Chapters 11 and 12.
(Keynes' famous exposition of the marginal efficiency of capital and the reasons for its instability.)
- A. D. Domar, "The Acceleration Principle and the Theory of Investment: A Survey," *Economica*, 19 (August 1952), 269-297, reprinted in E. Shapiro (ed.), *Macroeconomics: Selected Readings*, (Harcourt, Brace and World, 1970), pp. 49-74.
(A review of fifty years analysis of the acceleration principle.)
- P. A. Samuelson, "Interaction between the Multiplier Analysis and the Principle of Acceleration," *Review of Economic Statistics*, 21 (May 1939) 75-158, reprinted in J. Lindauer (ed.), *Macroeconomic Readings* (Free Press, 1968), pp. 153-175, and in M. G. Mueller (ed.), *Readings in Macroeconomics* (Holt, Rinehart, and Winston, 2nd ed. 1971), pp. 259-264.
(The introduction of the multiplier-accelerator model.)
- R. Goodwin, "The Non-linear Accelerator and the Persistence of Business Cycles," *Econometrica*, 91 (January 1951) pp. 1-17; and J. R. Hicks, *A Contribution to the Theory of the Trade Cycle* (Oxford University Press, 1950).
(Two sophisticated applications of multiplier and accelerator to explain business cycles.)
- R. F. Harrod, "An Essay in Dynamic Theory," *Economic Journal*, 49 (March 1939), 14-33; and E. D. Domar, "Capital Expansion, Rate of Growth and Employment," *Econometrica*, 14 (April 1946), 137-147, both reprinted in J. E. Stiglitz and H. Uzawa (eds.), *Readings in the Modern Theory of Economic Growth* (M.I.T. Press, 1969), pp. 14-44.
(The original statements of the Harrod and Domar Models.)

النظرية الكينزية في سعر الفائدة

Keynesian Theory of Interest

أشرنا من قبل الى أن نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة تشكل تركيباً من العناصر الكينزية والكلاسيكية. وتساهم النظرية الكينزية في هذا التركيب بالعناصر التالية :

- (أ) التمييز بين الناتج الفعلي والناتج الممكن .
- (ب) استخدام الطلب الكلي كمفهوم لشرح الناتج الفعلي .
- (ج) أن دال الاستهلاك تحدد الجزء الأكبر من الطلب الكلي .

ويتم في التركيب تراوج هذه العناصر - بشكل أو بآخر - الى نظريات سعر الفائدة . الاستثمار ، النقود ، نظرية تحديد الاجور والاسعار والتي تشتق جزئياً او كلياً من الافكار الكلاسيكية .

ونقد دام كينز نفسه ببناء هذا التركيب مستخدماً أفكاراً كاملة من التحليل الكلاسيكي بعضها لم يجري عليه أي تغيير . في حين قام بتعديل البعض الآخر تعديلاً أساسياً . وسنناقش في هذا الفصل احد عناصر النظرية الكلاسيكية - وهو نظرية سعر الفائدة التي رأى كينز انها في حاجة الى تعديلات أساسية قبل ادخالها في نموذج كامل للاقتصاد الكلي . ونعرضها كما عرضها كينز نفسه تقريباً ثم نعرضها مرة أخرى ولكن في اطار تفسير حديث . وسيتم ادماج هذه النظرية وذلك مع العناصر الكينزية الاخرى في التركيب الكلاسيكي في شكل صيغة كينزية معاصرة وذلك في الفصل العاشر . أما الفصل الثاني عشر فيحتوي على صيغة أكثر كلاسيكية لنفس التركيب .

وسنرى أولاً الآن ان مجرد ادخال دالة الاستهلاك الى النموذج الكلاسيكي يؤدي الى تغيير طبيعة النموذج والنتائج التي نحصل عليها تغييراً طفيفاً في الواقع .

اضافة دالة الاستهلاك الى النموذج الكلاسيكي

ADDING THE CONSUMPTION FUNCTION TO THE CLASSICAL MODEL

استطعنا في نهاية الفصل الخامس ان نلخص النموذج الكلاسيكي في شكل ثمانية معادلات آنية كما يلي :

$$Y = F(N) \quad (1) \text{ (علاقة الانتاج - التوظيف) .}$$

$$N = N\left(\frac{W}{P}\right) \quad (2) \text{ دالة الطلب على العمل .}$$

$$L = L\left(\frac{W}{P}\right) \quad (3) \text{ دالة عرض العمل .}$$

$$N = L \quad (4) \text{ شرط التوازن في سوق العمل}$$

$$M = mPY \quad (5) \text{ شرط التوازن في سوق النقود .}$$

$$S = S(i) \quad (6) \text{ دالة الادخار .}$$

$$I = I(i) \quad (7) \text{ دالة الاستثمار .}$$

$$S = I \quad (8) \text{ شرط التوازن في سوق السلع .}$$

ويمكن أن نضيف الآن الى هذا النظام من المعادلات ، دالة الاستهلاك الكينزية الثانية ،

$$C = C(Y) \quad (9) \text{ دالة الاستهلاك}$$

مع تحديد أن

$$0 < \frac{dC}{dY} < 1.$$

وهذا يضيف متغيراً جديداً ومعادلة جديدة . ومن الواضح ان المعادلات من (1) الى (4) مازالت تحدد لنا الناتج (Y) والان وباستخدام المعادلة (9) نستطيع أن نحدد (C) الاستهلاك مع بقاء كل المتغيرات الاخرى بدون أن تتأثر بذلك التغيير . او بعبارة اخرى انه لم يتغير اي شيء جوهري في النموذج عند اضافة دالة الاستهلاك .

ولكن مع ذلك فان هذا التقرير يعتبر مبسطاً للغاية . ان النظرية الكلاسيكية تحتوي في الواقع نظرية مخبأة (وغير جيدة أيضاً) حول تحديد الاستهلاك الكلي ، وهي المعادلة رقم (6) .

$$S = S(i)$$

فاذا تم تحديد الناتج (Y) من خلال المعادلات من (1) الى (4) وإذا استقطعنا تحديد (S) باستخدام المعادلات من (6) الى (8) نكون بذلك قد استطعنا تحديد الاستهلاك (C) فعلاً بواسطة النموذج الكلاسيكي . وعلى هذا فان اضافة المعادلة رقم (9) يكون اما اضافة شيء لا يعطينا فائدة او متعارض مع بقية النظام . وإذا استخدمنا المعادلة التالية بدلاً من المعادلة (6)

$$S = S(Y, i) \quad (6a)$$

مع تحديد أن

$$0 < \partial S / \partial Y < 1, \partial S / \partial i \geq 0$$

فاننا بذلك لانكون قد اضعنا متغيراً جديداً ولا اضعنا معادلة جديدة وإذا افترضنا أن $\partial S / \partial i = 0$ فان ذلك يجعل الادخار يتوقف فقط على الدخل ، وهذا هو الشكل الكينزي البحت . اما اذا افترضنا أن $\partial S / \partial i > 0$ فان ذلك يجعل الادخار يتوقف على كل من الدخل وسعر الفائدة ، فاذا كانت (Y) تتحدد من خلال المعادلات من (1) الى (4) فان المعادلة رقم (6a) تقوم مع المعادلات (7) ، (8) بتحديد المتغيرات I, S, i وتحدد (C) ضمناً أيضاً .

وعلى هذا فان الفرق الحاصل نتيجة لادخال دالة الاستهلاك في النموذج لا يؤدي الى أي نتيجة هامة . حيث أن باقي النموذج يتطلب أن يتحدد المستوى التوازني للناتج عند المستوى Y_m (وهو يرتبط بالحل من المعادلات (1) الى (4)) وباضافة المعادلة رقم (5) يتحدد المستوى العام للأسعار . أو بعبارة اخرى لم يتغير أي شيء في النموذج على الاقل مادام اهتمامنا محصور في الحل التوازني .

ويمكن توضيح الحل التوازني للنموذج باستخدام الرسم وذلك مع اضافة دالة الادخار الكينزية كما هو موضح في الشكل رقم 9 - 1 .

ونفترض هنا أن $\partial S / \partial i = 0$ للتبسيط من ناحية ولأنه ليس من الواضح - حتى على أساس النظرية الكلاسيكية - ماذا كان ميل منحنى دالة الادخار كدالة في سعر الفائدة سيكون موجباً أو سالباً . (وبالإضافة الى ذلك لا يوجد اي برهان عملي يدعم كون الميل موجباً أو كونه سالباً) .

دفاع الكلاسيك المزدوج ضد البطالة مازال قائماً

The Classical Double Defense Against Unemployment Remains

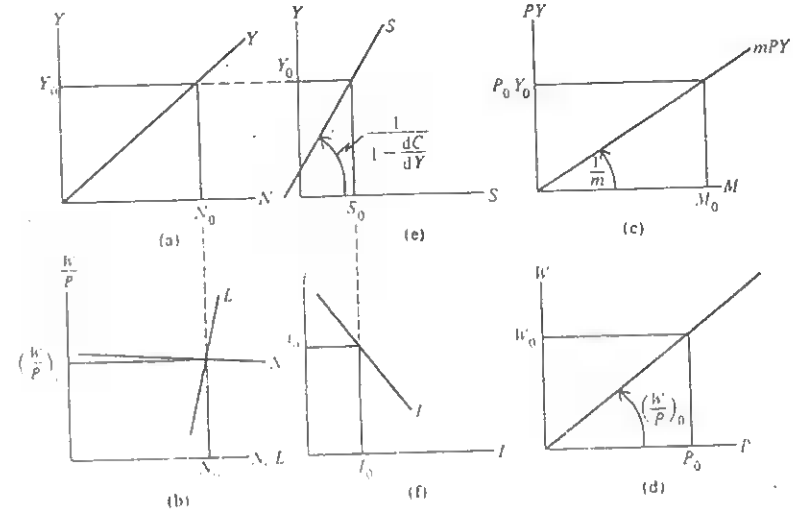
تظل نتائج النموذج الكلاسيكي الرئيسية صحيحة حتى بعد ادخال دالة الاستهلاك الكينزية الى النموذج ، طالما كانت الاجور والاسعار ، وسعر الفائدة مرنة مرونة كاملة . وتؤدي التغيرات في المعروض من النقود (M) الى تغيرات في الاجور (W) والاسعار فقط . وتؤدي التغيرات في عرض العمل او في دالة الانتاج الى تغييرات في كل المتغيرات بما فيها سعر الفائدة الآن . (وهذا هو الاختلاف الاساس الوحيد عن النموذج الكلاسيكي) . ويمكن للقارئ ان يتأكد من هذه النتائج باستخدام الرسم . كما يمكن للقارئ ايضاً التوصل الى معرفة اثار التغير في جدول الاستثمار والتي تركز في الاجل القصير على تغيير سعر الفائدة . ولتوزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار . فعندما تحدث زيادة في الطلب الاستثماري فان ذلك يؤدي في نفس الوقت الى زيادة المعروض من السندات الجديدة . ولكن حيث ان الادخار - وبالتالي الطلب على السندات الجديدة - لم يتغير . فان سعر الفائدة يجب ان يرتفع الى الحد الذي يختفي معه الطلب الاستثماري الزائد . وكذلك نجد ان التغير في الادخار يؤدي الى تغيير هيكل الناتج النهائي . ولكنه لن يؤدي الى تغيير مستوى الناتج النهائي . فعندما تحدث زيادة في الادخار (نقص الاستهلاك) فان ذلك يعني زيادة في الطلب على السندات الجديدة . وحيث ان الاستثمار - وبالتالي عرض السندات الجديدة . لم يتغير فان ذلك يؤدي الى رفع اسعار السندات (اي انخفاض سعر الفائدة) . حتى يزداد الاستثمار بنفس المقدار الذي انخفض به الاستهلاك . او بعبارة اخرى نجد انه طالما كانت الافتراضات الكلاسيكية الاخرى قائمة فان الناتج سيكون دائماً عن مستوى التوظيف الكامل - اي التوازن .

ولن تتغير هذه النتيجة اذا قمنا باجراء تغيير آخر على النموذج الكلاسيكي - هذا التغيير رغم أنه ليس كينزياً صرفاً الا انه لا يتعارض مع الافكار الكينزية - وهو ادخال مبدأ التعجيل . فاذا افترضنا ان المعادلة رقم (7) تم احلالها بالمعادلة التالية .

$$I = I(i, \Delta Y) \quad (7a)$$

$$\frac{\partial I}{\partial i} < 0 \quad \text{and} \quad \frac{\partial I}{\partial \Delta Y} > 0$$

حيث



الشكل رقم 1 - 9

والاجزاء a, b, c, d من الرسم هي نفسها الاجزاء التي ظهرت في النموذج الكلاسيكي (الشكل 4 - 7) ولكنه تم ادماج الحل لكل من الادخار والاستثمار وسعر الفائدة في النموذج الان . ويوضح الجزءان e, f حقيقة أن الناتج اما أن يباع في شكل سلع استهلاك او في شكل سلع استثمار .

ويوضح الجزء (e) من الرسم مقدار ما يمكن ادخاره (وبالتالي مقدار ما يمكن استهلاكه) عند كل مستوى من مستويات الدخل . وهذا ماهو الا دالة الادخار الكينزية بكل بساطة فقط مع تغيير المحاور (المحور الافقي يصبح عمودياً والمحور العمودي يصبح افقياً) . وفي حالة التوازن يجب ان يتساوى الجزء من الناتج الذي لم يستهلك اي الذي تم ادخاره مع الاستثمار . وفي حين يوضح الجزء (f) من الرسم مستوى سعر الفائدة الذي يجب ان يتحقق حتى يتساوى الادخار مع الاستثمار . ويمكن لنا ان نستمر في النظر الى الادخار كطلب على الاسهم والسندات (الجديدة) والى الاستثمار كعرض للاسهم والسندات (الجديدة) والى سعر السند (سعر الفائدة) في شكل السعر الذي يوازن فيما بينها . (واذا كنا نعتقد بأن الادخار يتوقف ايضاً على سعر الفائدة فان ذلك سيؤدي الى تعديل بسيط في النتائج . ولكن لا يمكن تصوير ذلك في مجال من اتجاهين فقط) .

وليس لهذا التغير أي تأثير على الحل التوازني للنموذج . ويرجع ذلك الى أنه في حالة التوازن فإن $\Delta Y = 0$ بالتعريف وفي أحسن الحالات فإن ذلك يمكن أن يقدم شيئاً الى طبيعة التعديلات غير التوازنية في الاقتصاد (1)

ويظل للنموذج الكلاسيكي - على الرغم من توسيعه ليشمل دالة الاستهلاك الكينزية او حتى ليشمل المعجل - نفس الحل التوازني ، اي التوازن عند مستوى التوظيف الكامل دائماً . ويرجع ذلك الى أن النموذج مازال يحتوي على قوتين اساسيتين تدفعان الاقتصاد نحو التوظيف الكامل والقوة الاولى او « خط الدفاع الاول » ضد البطالة هي مرونة الاسعار وسعر الفائدة . وتظهر القوة الثانية أو « خط الدفاع الثاني » اذا فشلت القوة الاولى ، وذلك لأي سبب كان . فإذا حدث لسبب ما أن سعر الفائدة لم ينخفض او ينخفض ببطء شديد او ينخفض بدرجة غير كافية ، فإن ذلك سيعني انخفاض مؤقت في الطلب الكلي ، وبالتالي في الطلب على العمل ومن ثم في مستوى التوظيف ، ولكن طالما كان معدل الاجور مرناً في اتجاه الانخفاض وينخفض اذا كانت هناك بطالة فيظهر في هذه الحالة تأثير القوة الثانية . فاذا انخفضت الاجور ، فستنخفض الاسعار ايضاً ، ومع ثبات الرصيد النقدي ، فستظهر الارصدة النقدية العاطلة . فاذا استخدمت الارصدة العاطلة لشراء السلع والخدمات الزائدة (وذلك كما تتضمن بعض مناقشات النظرية الكمية) فيؤدي ذلك الى زيادة الطلب الكلي . أما اذا استخدمت الارصدة العاطلة لشراء السندات ، فإن ذلك يؤدي الى تخفيض سعر الفائدة مما يؤدي الى زيادة الطلب الاستثماري (ومن

(1) اذا افترضنا وجود نمو مستقر ومستمر في القوى العاملة و/ أو اتجاه مستقر في التقدم الفني وتكنولوجيا مما يسمح بوجود نمو مستقر ومستمر في الناتج . فإن ذلك سيؤدي الى خلق استثمار بواسطة شكل . من مبدأ التعجيل . ويمكن تطوير نماذج تقوم على اساس الدفاع الكلاسيكي ضد البطالة من خلال ضرورة وجود مرونة في الاسعار واسعار الفائدة للمحافظة على التوظيف الكامل المستمر للعمل ورأس المال وذلك في ضوء وجود نمو اقتصادي وتتضمن مثل هذه النماذج - مع ذلك - علاقات معقدة جداً بتجارة بعلامة الاستثمار - الناتج التي استخدمت في نماذج (هارود - (ومار (المضاعف - المعجل البسيطة - والتي يطلق عليها غالباً نماذج الكلاسيكية - الحديثة في النمو الاقتصادي

New-Classical Growth Models; Solow: A Contribution to the Theory of Economic Growth» Owa. Jor. of Eco.

انظر (Feb. 1950) J. Tobin: A Dynamic Aggregative Model» Jor. Pol.-Eco. (April) 1955. and «Money and Economic Growth» Econometrica 1965).

وقد تم طبع هذه المقالات وغيرها في كتاب J.E.Stiglitz and H. Uzawa: Readings in Modern Theory of Economic Growth.

الممكن زيادة الاستهلاك) وستعمل واحدة او أخرى من هذه القوى في الاقتصاد طالما كانت هناك بطالة في الاقتصاد ، في اتجاه ازالة هذه البطالة والتخلص منها .

وعلى هذا فانه من الواضح الآن ان اضافة دالة الاستهلاك الى النموذج الكلاسيكي لن تؤدي بحد ذاتها الى تغيير النتائج الكلاسيكية . ان النتائج الكلاسيكية تتغير فقط اذا فشلت واحدة او كل من القوتين أو خطى الدفاع ضد البطالة . أو بعبارة أخرى اذا وجدت أسباب تؤدي الى تعطيل عمل سعر الفائدة أي تجمله لا ينخفض تلقائياً لتحقيق التوازن بين الاستثمار والادخار عند مستوى التوظيف الكامل ، أو / واذا وجدت أسباب تمنع معدل الاجور من الانخفاض الى أي مدى ضروري للمحافظة على مستوى التوظيف الكامل . ولم يرى الكلاسيكيون - مع ذلك - أي سبب يجعل من الممكن افتراض فشل أي واحد من هذين الدفاعين . وبالتالي لم يتساءلوا ماذا يجب عمله اذا فشلوا فعلاً في ذلك . ولكننا نستطيع الآن ان نتساءل .

وماذا اذا فشل الدفاع المزدوج ؟ If The Double Defense Falls?

ولنفترض الآن ، حتى ولو لبرهة ، أن واحداً من خطى الدفاع أو كلاهما قد فشل حتى ولو مؤقتاً في القضاء على البطالة . ولنفترض انه في مواجهة ارتفاع في الميل نحو الادخار او انخفاض في الاستثمار ، فإن سعر الفائدة لم ينخفض بالدرجة الكافية للمحافظة على مستوى ثابت من الاستهلاك زائداً الاستثمار (أي على مستوى ثابت من الطلب الكلي) . في هذه الحالة ، فإن الناتج سينخفض بالتأكيد ، بمقدار العجز في الطلب الكلي . وسيعني ذلك مقداراً ما من البطالة ، ولنفتراض الآن أن معدلات الأجور لم تنخفض بسرعة كرد فعل على وجود البطالة . والسؤال هو ماذا سيحدث الآن ؟

من الواضح أن المضاعف سيبدأ عمله في الحال ، فيؤدي الانخفاض الاول في التوظيف والدخل الى انخفاض في الطلب الاستهلاكي ، ويؤدي هذا الى تخفيض جديد في مستوى التوظيف ولنفتراض أننا سمحنا أيضاً للمعجل بان يعمل في النموذج . ونحن نعلم الآن أن المعجل لا يلعب أي دور في حالة التوازن ، أي عندما يكون الناتج الفعلي (Y) مساوياً للناتج الممكن Y_m . ولكن اذا بدأت (Y) في الانخفاض ، فسيقوى هذا الانخفاض ويتسع نتيجة للانخفاض في (I) الاستثمار ، والذي يتحدد

فقط بالحد الأدنى السالب على الاستثمار الصافي أو الحد الأدنى الذي يساوي الصفر على الاستثمار الاجمالي .

وترتبط أحد التطبيقات الهامة لمبدأ المعجل في الأجل القصير بالاستثمار في المخزون . فإذا انخفض الطلب النهائي - حتى ولو بصورة مؤقتة - فإن البائعين الذين يحاولون المحافظة على المخزون من المواد وقطع الغيار والسلع النهائية في شكل نسبة من مبيعاتهم أو انتاجهم ، سيجدون أنهم في حاجة الى مقدار أقل من المخزون . وقد يحاولون تخفيض المخزون عن طريق تخفيض المشتريات أو تخفيض معدلات الانتاج الجارية . (وهذا هو أحد الاشكال السهلة التي تجعل من الاستثمار الصافي مقداراً سالباً) . ولكن تخفيض المشتريات فقط سيؤدي الى تخفيض مبيعات المنشآت الاخرى التي ستخفيض من الانتاج ، والذي بدوره يؤدي الى تخفيض مستوى التوظيف وبالتالي دخل العمل (والمساكين ايضاً) ومن ثم تخفيض مبيعات السلع الاستهلاكية .

وتصبح هذه العملية المتفاعلة والمستمرة ذاتياً نتيجة لتخفيض المخزون اكثر خطورة اذا لم يكن الانخفاض الأول الذي حدث في الطلب الكلي متوقفاً من قبل البائعين . وتظهر خطورة هذه العمليات اكثر اذا كان الانخفاض الاول في الطلب الكلي قد أدى (وبسبب وجود فترات التباطؤ الزمنية في قرارات الانتاج) الى ظهور زيادة غير مخططة في المخزون في الوقت الذي كانوا سيقومون فيه بتخفيض المخزون مما يؤدي الى ظهور عمليات حلزونية في الاتجاه نحو الاسفل . (وتعتبر العمليات الحلزونية في الاتجاه نحو الاسفل في الانتاج والتي تبنى على أساس الرغبة في تعديل المخزون للانتاج والمبيعات احدى الاجزاء الرئيسية في مرحلة الكساد في الدورة الاقتصادية) .

ويمكن أن تتوسع هذه العمليات من الكساد ويطول أمدها ، وذلك من خلال تأثيرها في الكشف عن (أو ايجاد) مواقف « السيولة » الضعيفة لبعض أو لكثير من المنشآت والمشروعات والتي قد ربطت نفسها بمدفوعات في المستقبل وتجد الآن انه من الصعب الوفاء بهذه الالتزامات . ويؤدي هذا الى الافلاس ، وفقدان الثقة ، وبالتالي الى تخفيض تال في الاستهلاك والاستثمار . واذا أثرت أزمة السيولة على البنوك ايضاً ، وكما تفعل احياناً (وكما فعلت كثيراً في الماضي وقبل التعديلات الهيكلية والقانونية التي حدثت في الثلاثينات) فان ذلك يمكن أن يؤدي الى تخفيض الرصيد النقدي . أي يؤدي الى وجود أسباب اخرى للانكماش وذلك طبقاً للنموذج الكلاسيكي .

وعلى هذا - وفي فترات عدم التوازن على الأقل - فاذا فشلت المصححات الكلاسيكية *classical correctives* ، او حتى اذا كانت هذه المصححات تعمل ، فانا نجد أن النموذج الكلاسيكي المعدل بواسطة ادخال المضاعف والمعجل سيؤدي الى ظهور نتائج تتماثل مع النتائج التي نحصل عليها بواسطة النموذج الكينزي البسيط . اي ان أي خلل أو نقص صغير في الطلب الكلي يؤدي الى حدوث نقص أكبر . او بعبارة أخرى فان العبء الذي سيقع على عاتق المصححات التلقائية في النموذج الكلاسيكي (وهي مرونة سعر الفائدة ومرونة معدلات الأجور) سيكون اكبر بكثير مما تصوره الكلاسيكيون ، والذين كانوا يفكرون ضمن اطار تغييرات طفيفة ومؤقتة ولم يكونوا يفكرون ضمن اطار تغيرات تراكمية تتباعد باستمرار عن المستوى التوازني . والاكثر من هذا فانه من المحتمل جداً ان تبرهن هذه المصححات - ولفترة طويلة نسبياً على عدم قدرتها على استعادة التوازن مرة اخرى .

ولكننا لن نستمر كثيراً في الحديث حول هذا السؤال . فلقد أوضح كينز نفسه أنه توجد هناك أسباب تؤدي الى عدم عمل خطوط الدفاع بالشكل الذي افترضه الكلاسيكيون . بصرف النظر عن طول الفترة التي تتاح امامها لتقوم بدورها في التصحيح وقام كينز بتعديل النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة تعديلاً جوهرياً . موضحاً في نفس الوقت أن سعر الفائدة لن ينخفض بما فيه الكفاية لتصحيح فجوة الادخار - الاستثمار . كما أشار كينز الى أنه لم يكن صحيحاً عملياً افتراض المرونة الكاملة والآنية لانخفاض الأجور في حالة ظهور بطالة وستتناول فيما بقي من هذا الفصل التعديلات التي اقترحها كينز على نظرية سعر الفائدة الكلاسيكية . وتتناول في الفصل القادم النتائج التي تترتب على هذه التعديلات وعلى الفرض القائل بأن ، معدلات الأجور ليست مرنة مرونة كاملة .

نظرية الطاب على النقود المرن بالنسبة لسعر الفائدة

AN INTEREST-ELASTIC DEMAND FOR MONEY

نتناول الآن تعديلاً أساسياً اجراه كينز على التحليل الكلاسيكي ، ولقد تمثل هذا التعديل في ادخال مفهوم تفضيل السيولة *liquidity preference* . واعتبر كينز هذا التعديل خروجاً على الافكار الكلاسيكية تماماً كما اعتبر كل من اتجاهه الى اعتبار الطلب الكلي المحدد الرئيسي للنتائج القومي والدخل القومي ، خروجاً على الافكار الكلاسيكية . أو كما اعتبر كينز اختراعه الخاص بدالة الاستهلاك

كمحدد رئيس للاتفاق الاستهلاكي أيضاً خروجاً على التفكير الكلاسيكي . ويعني مفهوم تفضيل السيولة ، بأن الطلب على النقود يتوقف - ضمن أشياء أخرى - على سعر الفائدة ولقد ناقش كينز بصورة أساسية بأن الطلب على النقود يرتبط بسعر الفائدة بعلاقة عكسية : أي كلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفض الطلب على النقود والعكس صحيح .

وليس من الصعب علينا أن نستوعب لماذا وكيف يؤدي اعتماد الطلب على النقود على سعر الفائدة إلى اضعاف فعالية « خط الدفاع الأول » الكلاسيكي ضد الانخفاض في الطلب الكلي . فطبقاً للنظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة فإن أي زيادة في الاقتصاد والتوفير (أي الادخار) أو أي نقص في الاستثمار سيؤدي وبصورة طبيعية إلى تخفيض سعر الفائدة ، الأول عن طريق رفع الطلب على السندات والثاني بواسطة تخفيض عرض السندات . ويؤدي كل منهما إلى رفع أسعار السندات أو بعبارة أخرى إلى تخفيض سعر الفائدة وطبقاً للنظرية الكلاسيكية يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الاستثمار وربما يؤدي إلى زيادة الادخار (أو زيادة الاستهلاك) ، وبالتالي يؤدي إلى تعديل الاتجاه الأول في الطلب الكلي ناحية الانخفاض .

ولكن إذا كان تقرير كينز بأن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة عكسية بسعر الفائدة صحيحاً ، فإن أي انخفاض في سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة طلب الجمهور على النقود . أو بعبارة أخرى يؤدي هذا إلى أن يقوم بعض الذين يحوزون على الثروة إلى إحلال النقود محل ما يملكونه الآن أو ما سيملكونه في المستقبل من سندات . ويؤدي بيعهم للسندات التي يحتفظون بها فعلاً - أو عدم شرائهم لسندات جديدة عن طريق مدخراتهم - إلى وضع حد على الانخفاض في سعر الفائدة . أو حتى إلى توقف الانخفاض إذا وصل سعر الفائدة إلى نقطة معينة . ويؤدي هذا إلى تقوية « خط الدفاع - الأول » التلقائي . ويتضمن الاتجاه الكينزي الحديث - مثلما تضمنت نظرية Wickell من قبل ، التكامل بين نظرية النقود ونظرية سعر الفائدة . ولقد ذهب تحليل كينز للطلب على النقود على الرغم من أنه غير كامل في بعض جوانبه - إلى أبعد مما ذهبت إليه النظرية الكلاسيكية البسيطة عن دور النقود في الاقتصاد . ولقد نظر كينز - ولأول مرة - بجدية إلى الاحتفاظ بالنقود ليس فقط كوسيط للتبادل Medium of exchange ولكن أيضاً كأصل من الأصول Asset .

ولقد أوضحنا في الفصل الرابع إلى أنه من الممكن إعادة صياغة « النظرية الكمية في النقود » والتي تم صياغتها باستخدام مفهوم « سرعة الدوران » لتصبح نظرية في الطلب على الارصدة النقدية . وتقرر هذه النظرية بأن النقود تطلب للاستعمال كوسيط للتبادل ، وأن كمية هذا « الطلب على النقود لأغراض التبادل » تتوقف بصورة مستقرة على مستوى القيمة النقدية للناتج أو الدخل . ولقد قبل كينز هذا النوع من الطلب على النقود كأحد عناصر نظرية في « تفضيل السيولة » . ولكن كينز خرج عن النظرية الكمية بالتأكيد على وجود نوعين آخرين على الأقل من الطلب على النقود وأحدهما هو « الطلب على النقود لأغراض الاحتياط » precautionary demand . والآخر هو الطلب على النقود لأغراض المضاربة Speculative demand . وكل من هذين النوعين من الطلب على النقود هو طلب على النقود كأصل من الأصول وليس كوسيط للتبادل .

ولقد نظرت النظرية الكلاسيكية في النقود إلى الفرد على أنه يقوم « بالتبادل » الجاري بصورة أساسية . بمعنى أنه يقوم ببيع خدماته الإنتاجية للحصول على إيراد في شكل نقود . ثم يقوم باستخدام هذه النقود . خلال الفترة حتى حصوله على إيراد جديد . لشراء السلع والخدمات التي يحتاج إليها . وهذا اتجاه سليم للنظر إلى دور النقود . ولكن من الصحيح أيضاً - بل ومن الضروري - أن ننظر إلى الفرد على أنه مدخر أيضاً ، ولأنه قد قام بالادخار في الماضي على أنه يحتفظ بالثروة التجارية . وإذا فعلنا ذلك فينتج لنا أن من بين ما يمكن أن يفعله بدخله الذي يحصل عليه في شكل نقود هو أن يدخر جزءاً منه . أي يقوم بتحقيق اضافة جديدة إلى ثروته . ولا يتضمن ذلك ، حتى الآن . أي طلب على النقود كأصل من الأصول . ونظراً لأن النقود لا تعطي أي عائد ، في حين تقوم السندات بخلق دخل جديد . فقد افترضت النظرية الكلاسيكية سيادة السندات على النقود كشكل من أشكال الثروة . وإذا كان هذا صحيحاً فإنه من السهل على أصحاب النظرية الكمية الكلاسيك أن يأخذوا في الاعتبار عملية الادخار بالقول بأن النقود - كوسيط للتبادل - تقوم بالوساطة في تحقيق نوعاً آخر من التبادل . وهنا نجد أن النقود لا تستخدم فقط (بدلاً من المقايضة) في شراء وبيع الخدمات الإنتاجية من المستهلكين إلى رجال الأعمال ، أو في بيع وشراء السلع الوسيطة بين وحدات قطاع الأعمال أو في بيع وشراء الناتج النهائي ، وإنما تستخدم أيضاً في بيع الأوراق المالية التي تصدرها وحدات قطاع الأعمال للحصول على نقود بغرض تمويل انفاقهم الاستثماري . (وتستخدم مرة أخرى كوسيط للتبادل بين مالكي الثروة عندما يعاد بيع الأوراق المالية فيما بينهم ، عندما لا تتفق تفضيلاتهم بين أنواع الأوراق المالية) .

وبهذه الطريقة فإن الطلب على النقود مازال طلباً « لاغراض التبادل » كوسيط لتبادل . ويمكن أن نستمر في الافتراض أن الرصيد النقدي لكل متبادل سيكون مساوياً للصفر عند نقطة زمنية معينة (وهي النقطة الدنيا في « دورة التبادل ») . ولقد رفض كينز هذا الافتراض فاتحاً بذلك الباب واسعاً امام اعتبار النقود كأصل من الأصول او كجزء من ثروة الافراد .

ولقد أشرنا ، في الفصل الثاني عندما كنا نقوم بحساب ثروة الافراد الى أنه يمكن تقسيم أصول الافراد الى (أ) النقود (ب) مجموعة كبيرة من مختلف الاوراق المالية ، والتي تمثل ديون قطاع الاعمال ، الحكومة المؤسسات المالية ، بالإضافة الى (ج) بعض السلع الاستهلاكية المعمرة (١) ولكن لاحظنا أنه ومع ذلك ، ليس من الممكن دائماً ايجاد خط فاصل بين النقود وبين الاوراق المالية . حيث ان تعريف النقود يتضمن غالباً : « النقود الحكومية والودائع تحت الطلب » . حيث يمثل هذين النوعين الشكل الذي يستعمل عادة « كوسيلة للدفع » . ولكن يتم احياناً توسيع تعريف النقود ليشمل أيضاً بعض المتطلبات قبل الوسطاء الماليين . مثل الودائع طويلة الأجل والودائع الادخارية او حتى ليشمل سندات الادخار - و - القروض . وعندما عالجنا النظرية كمية في النقود كشرح او كجاية لسؤال لماذا يحتفظ الافراد بالنقود . كنا نعني بوضوح بالنقود كوسيط للتبادل اي النقود الحكومية والودائع تحت الطلب فقط . فإذا كان هذا هو تعريف النقود فإن الودائع طويلة الأجل والودائع الادخارية وماشابهها يجب ان تظل ضمن مفهوم الاوراق المالية . ونستمر في اعتبار النقود ، النقود بالمعنى - الضيق فقط للعملة والودائع الجارية او تحت الطلب ، والتي عدة يرمز لها بالرمز (M) .

وعندما ناقشنا النظرية الكلاسيكية في الاستثمار والادخار افتراضنا - للتبسيط - وجود نوع واحد من الاوراق المالية المصدرة لتمويل الاستثمار والذي اطلقنا عليه اسم السند - وتباع السندات مباشرة بواسطة المستثمرين الى المدخرين . وعندما كنا نتحدث عن « الودائع تحت الطلب » كجزء من المعروض النقدي ، فاننا كنا نفترض - ضمناً ومرحلياً - وجود نوع واحد من الوسطاء الماليين وهو البنوك التجارية . وتقوم هذه البنوك باصدار القروض في شكل الودائع الجارية (أي النقود) والتي تستخدمها لشراء السندات المصدرة بواسطة رجال الاعمال والتي لم يتم شراؤها مباشرة بواسطة المدخرين . ونستحفظ بكل هذه الفروض - حتى الفصل العشرين ،

(١) تظهر النقود كأصل من أصول أي مشروع من أي نوع .

اي بأن السندات هي الشكل الوحيد للاوراق المالية ، وان البنوك التجارية هي الوسيط المالي الوحيد . وعلى هذا فاننا نجتمع في كل واحد - هو مفهوم السند - كل شيء من الودائع لأجل والودائع الادخارية ، وأسهم القروض حقوق صناديق الضمان ، وكل انواع القروض ، والكمبيالات . السندات الاسهم . وعلى الرغم من أن هذا يبعدنا كثيراً عن الواقع الا انه سهل كثيراً ايضاً في عملية التنظير التي نقوم بها وسنجد عندما نتناول في الفصلين العشرين والحادي والعشرين ، نموذجاً يتضمن انواعاً عديدة من الاوراق المالية ان النموذج البسيط الذي يحتوي على نوع واحد من الاصول المالية بجانب النقود يستطيع مع ذلك أن يستوعب الجوانب الرئيسية لدور كل من النقود والاوراق المالية .

ونستمر ايضاً في افتراض - وذلك للبقاء على الامور بسيطة - ان الانتاج يتحقق كله في قطاع الاعمال . ويتضمن ذلك ان المستهلكين لا يملكون بيوتاً للسكن او سلعاً معمرة حيث يقومون باستئجار خدمات المنازل والسلع المعمرة من قطاع الاعمال . وفي هذا العالم المبسط فان ثروة المستهلكين تتكون فقط من النقود والاوراق المالية

الطلب على النقود لاغراض الاحتياط

A Precautionary Demand for Maney

أن أول مصدر اضافته كينز الى مصادر تفضيل السيولة « أو الطلب على النقود هو الطلب على النقود لاغراض الاحتياط . ويتكون هذا الطلب على النقود - من جانب الافراد او قطاع الاعمال - من الارصدة النقدية التي تخصص للاستخدام في حالة الطوارئ التي تؤدي الى عدم حصوله على دخل أو تؤخر الحصول على هذا الدخل ، أو تفرض بعض المتطلبات (أو تخلق فرصاً) تتطلب انفاقاً اكثر من المعتاد . ولا يمكن اشباع هذا النوع من الطلب على النقود كأصل من الاصول على طريق الاحتفاظ بالاوراق المالية . ويرجع ذلك الى سببين ، الاول أن الاوراق المالية يمكن أن تفقد جزءاً من قيمتها في حالة الطوارئ ، والثاني ، أنه قد يمر وقت ، حتى يمكن التخلص من الاوراق المالية وتحويلها الى نقود ، مهما كان سعرها .

ويمكن اعتبار أن حجم هذا النوع من الطلب على النقود يتوقف على درجة الخوف أو الثقة التي ينظر بها الافراد وقطاع الاعمال الى المستقبل وعندما يفقدون ثقتهم ، فان طلبهم على النقود لاغراض الاحتياط سيزداد بدرجة كبيرة . أما اذا

وإذا كانت هناك درجة ثابتة « وعادية » من « عدم اليقين » ، فإن حجم الطلب على النقود لأغراض الاحتياط سيتحدد بحيث يكون متوقفاً على الدخل العادي أو حجم المبادلات للفرد أو لرجل الأعمال . وعلى هذا يمكن أن يتوقف حجم الطلب على النقود لغرض الاحتياط ، ولو بشكل تقريبي ، على القيمة النقدية للنتائج القومي (٣٦) . وكنتيجه لهذا فلن يختلف دور الطلب على النقود لغرض الاحتياط في تحديد الدخل القومي عن الدور الذي يقوم به الطلب على النقود كوسيط للتبادل . والاكثر من هذا فانه يمكن أن يكون الطلب على النقود لأغراض الاحتياط جزءاً من الطلب على النقود كوسيط للتبادل . ولا يشير ، بالتالي ، هذا النوع من الطلب على النقود أي تعديلات جوهرية في النتائج الكلاسيكية . فقط عندما تكون التغيرات في الطلب على النقود لأغراض الاحتياط « غير منتظمة » ، يمكن أن يكون تأثيره على الدخل أيضاً « غير منتظم » .

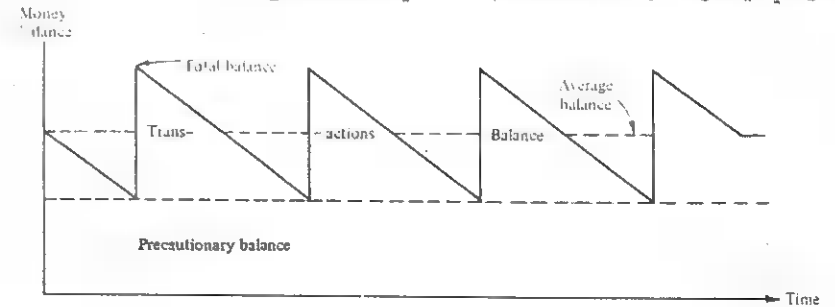
لقد أدى بنا الأخذ الكامل في الاعتبار لطبيعة الطلب على النقود لأغراض الاحتياط إلى استكشاف مصادر أخرى للطلب على النقود كأصل من الأصول ولقد لاحظنا أيضاً أن الطلب على النقود لأغراض الاحتياط يظهر عندما يكون الفرد خائفاً أو غير متأكد من التطورات غير المتوقعة في المستقبل . والتي يمكن أن تؤدي إلى أن يفقد دخله أو تفرض متطلبات مفاجئة للدفع أو فرص للشراء وخاصة عندما يكون الفرد خائفاً من أولاً ، أن تحدث مثل هذه التطورات بسرعة بحيث لا يكون لديه الوقت الكافي للحصول على مشتر للأوراق المالية أو ثانياً ، أن تؤدي مثل هذه الظروف ، مهما كانت ، إلى تخفيض أسعار الأوراق المالية .

ويوجه ذلك انتباهنا إلى خاصيتين للنقود كأصل من الأصول وهما (1) أن النقود « سائلة » سيولة كاملة ، وقابلة للاستخدام في الحال ، (2) أن قيمة النقود ثابتة ومتأكد منها (على الأقل القيمة الاسمية للنقود) . وكما يوجه ذلك أيضاً انتباهنا إلى خاصيتين للأوراق المالية كأصل من الأصول وهما ، (1) أن الأوراق المالية ليست سائلة بصورة كاملة حيث أنه يجب أن تباع أولاً للحصول على قيمتها النقدية التي تستخدم في شراء الأشياء الأخرى . (2) أن قيمة الأوراق المالية تتقلب . (3) ولكل من هاتين الخاصيتين للنقود أي التأكد من امكانية استعمالها في الحال وغياب التقلبات في أسعارها ، قيمة لكل من الأفراد ورجال الأعمال . هذه القيمة التي يمكن اشتقاقها فقط من الاحتفاظ بالنقود كأصل بدلاً من الاحتفاظ بالأوراق المالية .

(3) هاتين الخاصيتين هما بالإضافة إلى الخاصية التي أشرنا إليها سابقاً والتي تفرق بين النقود وبين الأوراق المالية وهي أن الأوراق المالية تدر عائداً بينما النقود لا تدر أي عائد .

كانت الأمور جميعها تبدو وريدية فإن الطلب سينخفض بشكل ملحوظ . ولقد قرر كينز أن التغير في الطلب على النقود لأغراض الاحتياط والذي يؤدي إلى « الاكتناز » إذا زاد الطلب أو إلى « عدم الاكتناز » إذا انخفض الطلب على النقود لأغراض الاحتياط سيؤدي إلى تعميق الكساد وزيادة الرواج . ويجب أن نشير هنا إلى أن كينز لم يعتبر مجرد وجود الطلب على النقود لأغراض الاحتياط سيعلم دوراً في تحديد الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية . أو بعبارة أخرى - أنه طبقاً لكينز - لا يمكن القول بأن الطلب على النقود لأغراض الاحتياط لا يؤدي إلى ظهور الرواج ولكن كثيراً ما يكون هناك رد فعل للطلب على النقود لغرض الاحتياط تجاه الرواج والكساد . وبالإضافة إلى ذلك فإن التغير في الطلب على النقود لأغراض الاحتياط لا يحدث فقط نتيجة للتغير في الظروف الاقتصادية ، مثل وجود الكساد أو الرواج ولكن يحدث أيضاً نتيجة للإشاعات والأخبار أو التخوفات التي تجعل الأفراد ورجال الأعمال أكثر أو أقل خوفاً من المستقبل . والأمثلة على ذلك كثيرة فالأخبار أو التخوف من الاضطرابات العامة ، أو عدم جودة المحصول الزراعي ، عدم التأكد السياسي . وهكذا جميعها تؤدي إلى زيادة أو تخفيض درجة الخوف من المستقبل . وضمن هذا الإطار فانه يمكن النظر إلى الطلب على النقود لأغراض الاحتياط كمصدر إضافي لتقديري ممكن لحدوث الاضطرابات الاقتصادية . ونظراً لوجود درجة من عدم اليقين من المستقبل دائماً فإن حجم الطلب على النقود لأغراض الاحتياط يكون موجباً . وهذا يعني أن الأفراد وبشكل اعتيادي سيحتفظون برصيد موجب حتى عند نقطة النهاية الصغرى لدورة مدفوعاتهم .

ويمكن تصوير نمط الرصيد النقدي الذي يتضمن الطلب على النقود لأغراض الاحتياط لأي فرد يحصل على دخله على دفعات منتظمة وبحيث تكون حاجاته الاستهلاكية موزعة بشكل متساوٍ خلال الزمن . كما يظهر في الشكل رقم 9 - 2 والذي يمكن مقارنته بالشكل رقم 4 - 1 في الفصل الرابع .



الشكل رقم 9 - 2

ويعزى الى هذه الخصائص فضل اقتراح مصدراً آخراً من مصادر الطلب على النقود كأصل من الأصول.

الطلب على النقود لاغراض المضاربة

Speculative demand for money

يحدد الاقتصاد الكلي الحديث عدة أسباب للطلب على النقود كأصل، والاكثر أهمية كطلب على أصل مرّن مرونة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة. وسنبداً بالصيغة الأصلية لكنيز بأن تتناول الطلب على النقود كأصل والذي اطلق عليه اسم «الطلب على النقود لاغراض المضاربة». وترتبط هذه النظرية بخاصية النقود التي أشرنا إليها وهي أن سعر النقود ثابت في مقابلة التغير في سعر الأوراق المالية. وسنستمر في اعتبار أو تصوير الأوراق المالية بنوع واحد هو السند الدائم.

وحيث أن سعر السند خاضع للتغير، فإنه يمكن أن يرتفع ويمكن أن ينخفض فعندما يرتفع سعر السند، فمن الممكن أن يهنا حامل السند نفسه، فبالإضافة إلى ما يحصل عليه من احتفاظه بالسند من عائد في شكل فائدة (بدلاً من احتفاظه بالنقود)، فإنه يحقق أرباحاً رأسمالية أيضاً، وذلك عندما يبيع السند الآن أو في المستقبل. وسينظر أي فرد يحتفظ بالنقود إلى ارتفاع سعر السند بنظرة غير راضية فبجانب خسارته الفائدة فإنه قد يفقد الفرصة أيضاً لتحقيق الأرباح الرأسمالية.

ولكن من ناحية أخرى، يمكن لسعر السند أن ينخفض أيضاً. فإذا انخفض فإن حامل السند سيحقق خسارة رأسمالية، والتي يجب عليه أن يطرحها من عائد الفائدة على السند. فإذا كان مقدار الخسارة كبيراً بحيث يساوي (أو حتى يفوق) مقدار الفائدة، فإنه سيكون في وضع أسوأ مما لو كان قد احتفظ بالنقود. ولكن انخفاض سعر السند لن يشكل سبباً لأن يقوم ببيع السند الآن ويحتفظ بالنقود (الا إذا كان يتوقع انخفاضاً جديداً في سعر السند) لأن ذلك يؤدي إلى أن يخسر مقدار الفائدة أيضاً.

في حين أن الفرد الذي يحتفظ بالنقود والذي يلاحظ انخفاض سعر السند بمقدار كبير يفوق عائد الفائدة سيقوم بتهنئة نفسه بالطبع. صحيح أنه لم يتسلم أية فائدة، ولكنه مازال يحتفظ مع ذلك بكل القيمة الأصلية بثروته. ولكن هذا لن يكون سبباً في أن يقوم بالاحتفاظ بالنقود وفقدان الفائدة، الا إذا كان يتوقع انخفاضاً جديداً في سعر السند. بل أنه قد يرغب في شراء سند، وخاصة إذا كان

يعتقد أن السعر الجديدة المنخفض للسند هو مؤقت فقط، حيث يتمكن - من خلال شراؤه للسند - أن يحقق أرباحاً رأسمالية أيضاً في المستقبل.

والسؤال الآن هو لماذا يحتفظ الفرد بالنقود كأصل بدلاً من احتفاظه بالسند؟ الاجابة هي: لأنه يشعر أن الاسعار الجارية للسند هي «مرتفعة جداً» وأنه من المحتمل أن تنخفض. أو بعبارة أخرى يرجع ذلك إلى أنه يعتقد بأن سعر الفائدة الآن هو «منخفض جداً» وأنه من المحتمل أن يرتفع. وقد أشار كينز إلى أنه إذا كان هناك توقعاً بأن يرتفع سعر الفائدة بمقدار يساوي مربع نفسه فإن ذلك سيؤدي إلى اختفاء كل مكسب من الاحتفاظ بالسند. فإذا كان هناك سندا يعطي عائداً سنوياً 5 دولارات (أي خمسة بالمائة كعائد جاري) وكانت قيمته تساوي 100 دولار، وإذا انخفضت لقيمة إلى 95 دولاراً فقط، فإن الخسارة الرأسمالية ستغطي العائد (يعني انخفاض القيمة بمقدار خمسة دولارات ارتفاعاً في سعر الفائدة إلى ما يقارب 5.25 أي أن سعر الفائدة قد ارتفع بمقدار يساوي مربع سعر الفائدة نفسه) وإذا كان هناك توقعاً لانخفاض سعر السند بمقدار أكبر من هذا فإنه يكون من الافضل بيع السند عند السعر الجاري، والاحتفاظ بالنقود بدلاً من السند. فإذا ما كانت التوقعات وانخفض سعر السند فإن البائع يستطيع أن يشتري السند مرة أخرى بمسعر أقل مما بع به ويحصل على نفس العائد السابق. والحق على الحصول على العائد الاسمية للسند نفسه فيما بعد.

وقد قرر كينز أن كل شخص يحتفظ بالثروة يقوم بتطوير فكرة عامة في كل الاوقات عما يجب أن يكون عليه المدى «الطبيعي» للتحركات في سعر السند. وهذه الفكرة ليست ثابتة طول الوقت ولكنها لا تتغير أيضاً بشكل نسبي مع التغيرات في سعر السند. فعندما يصل سعر السند إلى أعلى مستوى عادي أو فإنه يبيع السند ويتحول إلى النقود. وسيؤدي بيعه للسندات إلى وضع حد على ارتفاع اسعارها (انخفاض سعر الفائدة) وإذا استمرت أسعار السند في الارتفاع أكثر مما ينبغي فسيجد كل حامل سند أن مستوى الامان قد تم الوصول اليه وتخطاه. وسيتمثل كل فرد يصل إلى هذه النقطة إلى الاحتفاظ بالنقود. وتصل اسعار السند - في النهاية - إلى مستوى مرتفع بحيث لن يوجد أي فرد يشعر بالأمان مع احتفاظه بالسند.

وعلى الرغم من وجود عائد موجب على السند الا أن الكل سيخاف من أن يتم خسارة العائد نتيجة لاي انخفاض في السعر. وعند هذه النقطة تتوقف الاسعار عن الارتفاع وسعر الفائدة عن الانخفاض أكثر.

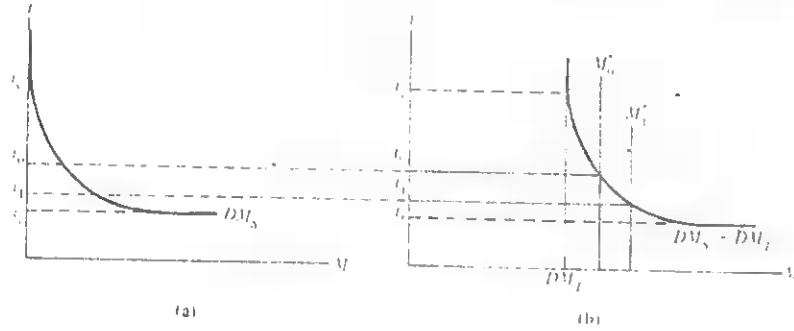
وعلى هذا قام كينز بتوصيف جدولاً للسوق يوضح مستويات الطلب على النقود لأغراض المضاربة عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة. ويظهر ذلك في شكل المنحني (DM_s) في الجزء « أ » من الرسم رقم 9 - 3 ويصل مستوى الطلب على النقود لأغراض المضاربة إذا ارتفع سعر الفائدة إلى مستوى عال هو (I_1). ويكون حجم الطلب موجباً عند مستويات أقل لسعر الفائدة ثم يتزايد مع انخفاض سعر الفائدة. وعند سعر فائدة منخفض (i_1) وهو يمثل نقطة الأمان لأعلى سعر للسند بالنسبة لكل فرد) يصبح الطلب على النقود مرناً مرونة لانهاية بالنسبة للتغير في سعر الفائدة (ويطلق على هذه الحالة « مصيدة السيولة »). ويظهر المنحني في شكل محدب إلى أعلى وذلك بافتراض أن توزيع الفكرة العادية بين الأفراد يتركز غالباً حول مستوى معين، في حين يقوم البعض بالاحتفاظ بفكرة متطرفة في كلا الاتجاهين. ومن الواضح أنه كلما كانت الفكرة العادية أكثر انتشاراً بين الأفراد كلما كان المنحني أكثر تسطحاً، وكلما زاد الاختلاف بين الفكرة العادية للأفراد كلما كان المنحني أكثر تقوساً.

تم في الفقرات السابقة توصيف الطلب على النقود كأصل وذلك كبديل عن الاحتفاظ بالسند. ويعتبر هذا الطلب على النقود إضافة إلى الطلب على النقود كوسيط للتبادل (والذي يمكن أن يتضمن أيضاً الطلب على النقود لأغراض الاحتياط). وعلى هذا يتكون الطلب الكلي على النقود من جزئين: الطلب على النقود كوسيط للتبادل والذي يعتبر كنسبة من القيمة النقدية للنتائج القومي (الدخل النقدي)، والطلب على النقود كأصل أو الطلب على النقود لأغراض المضاربة والذي يعتبر دالة في سعر الفائدة.

ويتطلب التوازن بالنسبة للاحتفاظ بالنقود أن يكون الاحتفاظ الفعلي actual بالنقود أو الارصدة النقدية للجمهور متساوياً مع الارصدة التي يحتاج الجمهور إليها والتي يرغب في الاحتفاظ بها. وعندما تناولنا فقط الطلب على النقود كوسيط للتبادل، فإن شرط التوازن كان يتمثل في ضرورة وجود مستوى معين من الدخل النقدي (PY)، أي التركيبة من (Y) الناتج والأسعار (P) بحيث تجعل الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بكل الارصدة النقدية. أما الآن فإننا نفترض أن الطلب على النقود يتوقف على كل من الدخل القومي النقدي ومستوى سعر الفائدة. وهذا يعني أن يكون هناك مستوى للدخل النقدي، ولسعر الفائدة بحيث يجعلان الجمهور راغباً في الاحتفاظ بالرصيد النقدي.

ويمكن أن نبدأ التحليل التالي لهذه النقطة - مادامنا لا نستطيع أن نتوقف هنا - بأن نفترض معرفة حجم الطلب على النقود كوسيط للتبادل، واعتبار سعر الفائدة هو المتغير الوحيد الذي يقود إلى التوازن بين الطلب على وعرض النقود.

ويتم في الجزء (ب) من الشكل رقم 9 - 3 توضيح الطلب الكلي على النقود $DM_s + DM_T$ كحاصل جمع الطلب على النقود لأغراض التبادل DM_T والذي يتوقف على الدخل النقدي (PY)، والطلب على النقود لأغراض المضاربة DM_s والذي يتوقف على سعر الفائدة وإذا عرفنا حجم المعروض النقدي (M_0) وعرفنا



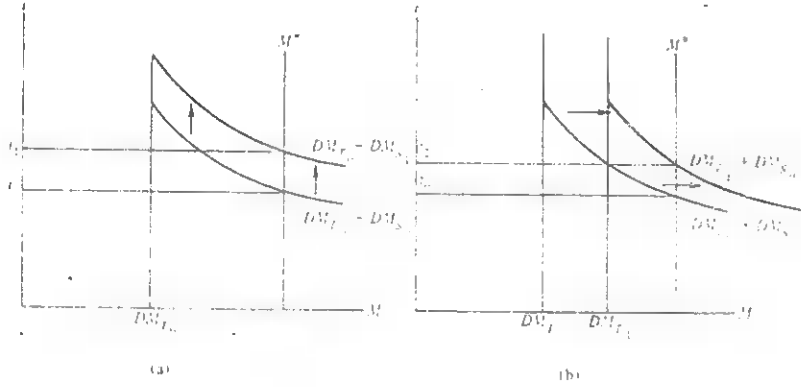
الشكل رقم 9 - 3

كذلك حجم الطلب على النقود كوسيط للتبادل DM_T فإنه سيوجد سعر فائدة واحد (i_1) يتساوى عنده الطلب على وعرض النقود. ونلاحظ هنا أنه بينما يستطيع كل من البنك المركزي والحكومة تغير حجم المعروض النقدي، إلا أن الجمهور لا يستطيع ذلك. وبصرف النظر عما إذا كان الجمهور يرغب في الاحتفاظ بكمية أكبر أو كمية أقل من النقود، فإنه سيحتفظ فعلاً بالكمية التي يعرضها البنك المركزي والحكومة. (4) ويمكن لكل فرد أن يحتفظ بكمية أكبر من النقود (أو بكمية أقل) عن طريق بيعه (أو شرائه) للسندات، ولكن نلاحظ أنه عندما يحتفظ فرد ما بكمية أكبر من النقود فيوجد فرد آخر يحتفظ بكمية أقل.

ويمكن للبنك المركزي - عن طريق عمليات السوق المفتوحة open-market operations (أو عن طريق وسائل أخرى لن تعرض لها الآن) أن يتدخل

(4) توجد بعض الحالات الاستثنائية لهذا التقرير، والتي سنشرحها في الفصل الحادي والعشرين. وعلى أي حال، فهي ليست ذات أهمية هنا. ومن ناحية أخرى فإن التغيرات في المعروض النقدي التي تنشأ أو تكون كرد فعل للتغير في الطلب يمكن إزالتها بصورة سهلة من قبل البنك المركزي.

وسيوذي هذا - بشكل خاص - الى حدوث انتقال في منحنى الطلب على النقود لأغراض المضاربة عمودياً الى أعلى من اتجاه اليسار او الى أسفل من اتجاه اليمين . ويظهر ذلك في الجزء الاول من الشكل رقم 9 - 4 .



شكل رقم 9 - 4

وكما سلاحظ ، فإذا كان حجم كل من الطلب على النقود لأغراض التبادل والمعرض النقدي ثابتين ، فإن انتقال منحنى الطلب على النقود لأغراض المضاربة من DM_{T_1} الى DM_{T_2} يؤدي الى رفع سعر الفائدة من (i_1) الى (i_2) بنفس المقدار الذي تغيرت به التوقعات .

ويظهر في الجزء الثاني من الشكل رقم 9 - 4 حالة وجود انتقال في منحنى الطلب على النقود لأغراض التبادل - كنتيجة مثلاً لتغير في (Y) او لتغير في (P) او تغير في كلاهما . وعندما ينتقل المنحنى من DM_{T_1} الى DM_{T_2} فإن منحنى الطلب الكلي على النقود ينتقل أفقياً من $DM_{T_1} + DM_{S_1}$ الى $DM_{T_2} + DM_{S_1}$ ويؤدي ذلك الى ارتفاع سعر الفائدة من (i_1) الى (i_2) .

تناولنا في الفقرات السابقة أثر كل عامل من العوامل التي تحدد مستوى سعر الفائدة على حدة تحت افتراض « بقاء الأشياء الأخرى على حالها » . ومن الواضح أن ذلك ليس طريقة صحيحة تماماً في التحليل الخاص بتحديد سعر الفائدة ، وعلى الأخص في الحالات غير حالة الأجل القصير . ويرجع ذلك الى أنه على الرغم من أننا قد أخذنا في الاعتبار أن التغير في واحد أو أكثر من العوامل سيؤدي الى تغير في مستوى سعر الفائدة ، الا أننا نعرف أيضاً أن مستوى الاستثمار الخاص (وربما مستوى الاستهلاك أيضاً) يتوقف على مستوى سعر الفائدة . وعلى هذا فإذا حدث

وبسرعة لتغيير حجم الرصيد النقدي لدى الجمهور . ويستطيع البنك سواء قام ببيع او شراء السندات ، ان يحفز الجمهور - من خلال التغيرات التي تحدث في أسعار السندات التي تنتج نتيجة لتدخل البنك - على الاحتفاظ بكمية أقل او بكمية أكبر من النقود يرغب فيها البنك . ومن خلال ذلك يستطيع البنك التأثير مباشرة على سعر الفائدة . فإذا كان البنك يرغب في زيادة الرصيد النقدي ، من خلال شرائه السندات ، فإنه لن يستطيع ذلك باجبار بعض حاملي السندات على التخلي عن سنداتهم مقابل النقود . وإنما يفعل ذلك بواسطة ترغيب بعض الافراد الذين يحتفظون بالسندات ان يتحولوا الى الاحتفاظ بالنقود . وهو بفعل ذلك بواسطة رفع أسعار السندات في السوق المفتوحة الى نقطة التي يجد عندها بعض حاملي السندات انفسهم يفضلون النقود على السندات - عند الاسعار الجديدة المرتفعة .

ويمكن تصوير ذلك في الجزء (b) من شكل رقم 9 - 3 ، وذلك بالمستوى الجديد للرصيد النقدي (M^*) وهو أكبر من مستوى السابق (M^0) والذي يتحقق من خلال عمليات لسوق المفتوحة . وقد أدت هذه الزيادة في المعرض النقدي الى تخفيض سعر الفائدة من (i_1) الى (i_2) وذلك تحت افتراض ان الطلب على النقود لأغراض المعاملات لم يتغير . وعلى هذا فإنه يمكن التوصل الى النتيجة التالية ، وهي أنه مع ثبات حجم الطلب على النقود لأغراض التبادل ، ومع ثبات توقعات الافراد بخصوص مستويات أسعار الفائدة في المستقبل فإن مستوى سعر الفائدة الفعلي يتوقف على عرض النقود ويرتبط به بعلاقة عكسية بمعنى أنه كلما ارتفع حجم المعرض النقدي ، كلما انخفض سعر الفائدة .

ويمكن أن نعيد صياغة النتيجة السابقة اذا نظرنا الى الموضوع من وجهة نظر أخرى فنقول أنه اذا كان المعرض النقدي ثابتاً واذا كان الطلب على النقود لأغراض التبادل ثابتاً ايضاً ، فإن سعر الفائدة يتوقف على التغير في توقعات الافراد بخصوص مستويات أسعار الفائدة في المستقبل ، وعلى هذا فإذا حدثت حادثة او انتشر خبر بحيث يؤدي ذلك الى تغيير في توقعات الافراد بخصوص مستويات أسعار الفائدة في المستقبل فإن سعر الفائدة الفعلي سيتغير في نفس اتجاه التغير في توقعات الافراد وبنفس القوة التي تغيرت بها هذه التوقعات .

ولنفترض - على سبيل المثال - أنه بصرف النظر عن التوقعات التي كان يحملها الافراد الذين يحتفظون بالثروة عن مستقبل سعر الفائدة ، والتي على أساسها اتخذوا قراراتهم بخصوص الاحتفاظ بالنقود او بالاحتفاظ بالاوراق المالية - أن كل فرد منهم الآن يتوقع أن يرتفع سعر الفائدة بمقدار يساوي ١% عما كان يتوقعه سابقاً ،

تغير في الاستثمار فان ذلك يؤدي - من خلال المضاعف - الى تغير في الدخل (أو ربما الى تغير في كل من الدخل (Y) والاسعار (P). ويؤدي هذا من ثم الى تغيرات جديدة في سعر الفائدة من خلال التغير في الطلب على النقود لاجراض التبادل. ومن الواضح اننا في حاجة الى أن تأخذ في الاعتبار عملية « التغذية الراجعة » Feed back في أي تحليل كامل. ولكن سوف نتجاهل هنا الآن - لتتيح الفرصة امام امكانية استكشاف بعض المسائل الاخرى التي كانت متناثرة حتى الآن (5).

ويمكن تلخيص مناقشتنا والنتائج التي حصلنا عليها حتى هذه النقطة كما يلي:

(1) أن عدد وحدات النقود التي يحتفظ بها الافراد - عند أي نقطة زمنية هو عدد محدد. ويجب أن يكون افراد المجتمع راضين عن هيكل ثروتهم في حالة التوازن. ويتحدد بالتالي سعر السندات النقدي (أي سعر الفائدة (i) بواسطة تفضيل الجمهور الاحتفاظ بثروتهم في شكل دون الآخر. وذلك عند اسعار السندات المختلفة. وتنعكس هذه التفضيلات حجم المعاملات في الاقتصاد (أي الطلب على النقود لاجراض التبادل) من ناحية وتوقعاتهم بخصوص اسعار السندات في المستقبل (أي الطلب على النقود لاجراض المضاربة).

(2) أنه من الممكن ان نتوقع وجود سعر السند التوازني (سعر الفائدة) في نقطة زمنية، ويرجع ذلك الى أن سوق السندات يتميز بكونه سوقاً تنتشر فيه المعلومات عن الاسعار وتكون متاحة للجميع. وعندما يوجد أي شخص غير راضي تماماً عن توزيع ثروته فانه يمكنه أن ينتقل من شكل الى آخر في الحال تقريباً.

(3) أن أي تغيير في التوقعات الحالية حول الاسعار المستقبلية سيتحقق تلقائياً. ويتحقق ذلك من خلال محاولات مالكي الثروة تغيير هيكل ثرواتهم بما يحقق لهم ارباحاً أو يجنبهم خسارة من التغيرات المتوقعة. وعلى المستوى

(5) يظهر أن كينز في بعض الاوقات - في كتابه النظرية العامة - قد افترض ان التغير في المروض النقدي ليس له أي أثر - مباشر أو غير مباشر على الطلب على النقود لاجراض التبادل على الرغم من أنه طبقاً لتحليل كينز - فان التغير في (i) يؤثر في (P) و (Y). ولقد أدى ذلك الى النظرة القريبة لكينز الى سعر الفائدة على أنه - يعني أن سعر الفائدة يتوقف فقط على المروض النقدي وعلى توقعات الافراد بخصوص مستويات اسعار الفائدة في المستقبل. ولقد وجد الكثير من النقاد ان هذه النظرة هي نظرة غريبة. والواقع اذا نظرنا الى تحليل كينز أكثر دأ - فنجد أنه لا يؤيد هذه النظرة اطلاقاً. وان كينز قد أخذ في الاعتبار فعلاً عملية « التغذية الراجعة » التي أشرنا اليها.

الكلبي فانهم لن يستطيعوا أن يغيروا من هيكل توزيع الثروة ولكن محارباً للقيام بذلك يمكن أن تؤدي الى تغيير سعر جزء منها لصالح سعر الآخر.

(4) أن أي تغير في الطلب على النقود لاجراض التبادل أو في الطلب على لاجراض الاحتياط (زيادة أو انخفاض) وذلك كنتيجة للتغير في النقدية للنتائج القومي تؤدي الى تغيرات في سعر الفائدة. اذا كان المروض النقدي ثابتاً. وكمثال فان انخفاض الناتج أو تخفيض في الاجور أو كنتيجة لانخفاض الطلب الكلي. سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة من تخفيضه للطلب على النقود لاجراض التبادل.

(5) يستطيع البنك المركزي - الذي يتحكم في المروض النقدي - يستطع خفض سعر الفائدة بواسطة زيادة المروض النقدي أو أن يرفع سعر الفائدة بواسطة تخفيض المروض النقدي.

المضاربة ومصيدة السيولة

Speculation and The Liquidity Trap

أوضح الاقتصاديون الذين أتوا بعد كينز - وذلك كما سنرى في الجزء الثاني من هذا الفصل - أنه توجد أسباب أخرى بجانب توقعات الافراد تجعل من أن الطلب على النقود مرناً بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة. وتعتبر هذه الأسباب أكثر عمومية - في معنى ما من المعاني - تعكس بعض خصائص الاساسية. وكنتيجة لهذا اصبح يتم حذف السبب الكينزي (أي السبب الذي كينز ذكره من التحليل أو أن يكتب كملاحظة تاريخية. ولا يتفق الكاتب الحكم. معتقداً بأن التوقعات يمكن ان تكون - وعلى الاخص في حالة الاراء المصدر الرئيسي لبعض نتائج هذه المرونة التي تظهر على مستوى الاقتصاد الكلي في السياسة العامة.

وحتى نستطيع أن تفهم وجهة النظر هذه. فعلينا أن نذكر انفسنا بأن منحني الطلب على النقود لاجراض المضاربة كما وصفه كينز يعكس مدى الايمان في توقعات الافراد بخصوص اسعار السندات. فاذا كانت هذه التوقعات بدرجة كبيرة فان المنحني يصبح أكثر تحدياً. أما اذا كانت توقعات الافراد

تمثالاً أو تشابهاً فإن المنحني يصبح مسطحاً وعندما تكون توقعات الافراد متشابهة تماماً فإن المنحني يصبح أفقياً موازياً للمحور الأفقي وفي هذه الحالة الأخيرة لن يستطيع اي من المعروض النقدي أو الطلب على النقود لاغراض التبادل التأثير في سعر الفائدة ، وسيبقى سعر الفائدة مستقراً عند المستوى الذي توقعه الافراد .

وقد قرر كينز ، فعلاً ، أنه من الممكن أن يكون هناك مستوى ما لسعر الفائدة (أسعار السندات) نجد عنده ان كل توقعات الافراد متشابهة تماماً ، على الأقل في جانب منها . فعند مستوى منخفض جداً من سعر الفائدة (مستوى مرتفع جداً لأسعار السندات) فإنه من الممكن ان يتوقع كل فرد أن سعر الفائدة لن ينخفض أكثر (أو أن أسعار السندات لن ترتفع أكثر) . ولن يستطيع السعر أن ينخفض أكثر فعلاً ، الى ما هو دون هذا المستوى ، طالما بقيت التوقعات ثابتة .

ولسنا في حاجة هنا الى أن نفترض وجود توقعات أخرى للافراد - فيما عدا التوقع بأن سعر الفائدة غداً سيكون ما هو عليه اليوم ، أو أنه من المحتمل ونسبة متساوية - أن ينخفض أو يرتفع . وأي فرد يتوقع بأن سعر الفائدة الجارية هي أفضل تقييم لأسعار الفائدة في المستقبل ، يجب عليه - كما افترض كينز - أن يحتفظ بالسندات بدلاً من احتفاظه بالنقود .

فإذا كان لدى كل الافراد مثل هذه التوقعات فإنه لن يوجد أحد يحتفظ بالنقود ، وسيختفي الطلب على النقود لاغراض المضاربة .

ولنسأل الآن لماذا يمكن ان تكون توقعات الافراد ، غير التوقعات التي تقرر بأن أفضل تقدير لأسعار الفائدة في المستقبل هو سعر السند الآن ؟ أو أن نسأل بصيغة أخرى السؤال التالي ، ما هو العامل الذي يحدد توقعات اي فرد ؟ وماذا يشرح الاختلاف في التوقعات ؟

وبطبيعة الحال فإن الافراد لم يولدوا ومعهم توقعاتهم بخصوص سعر الفائدة سواء كانت متماثلة أو مختلفة . بل نجد أن التوقعات الخاصة بالافراد ماهي الا نتيجة لخبرتهم وتحليلهم . وستختلف مواقف الافراد في تقييم خبرتهم ومدى ارتباط هذه الخبرة بما يجري الآن . وحتى الافراد الذين يتشابه مواقفهم وخبراتهم يمكن ان ينظروا نظرات مختلفة لتطورات سعر الفائدة في المستقبل ، حيث يمكن ان تكون لديهم معلومات مختلفة أو يستمعوا لاستشارة « خبراء » مختلفين . وعلى هذا فعندما يكون سعر الفائدة خمسة بالمائة مثلاً فقد يتوقع البعض ارتفاعاً كبيراً ، والبعض

الأخر ارتفاعاً ضئيلاً ، في حين قد لا يتوقع البعض أي تغير على الإطلاق . بل ويمكن أن يتوقع البعض انخفاضاً في سعر الفائدة .

ولكن مع ذلك ، فإنه من الممكن أن يكون هناك سعراً منخفضاً جداً لسعر الفائدة (سعراً مرتفعاً لأسعار السندات) بحيث نجد كل شخص يعتبر هذا المستوى مستوى غير عادي وغير مطمئن . وقد يكون البعض قد لاحظ مثل هذا المستوى المرتفع من أسعار السندات ، ولكن لن يوجد أحد يرى في احداث الماضي او في تطورات المستقبل القريب على الأقل ، مايقنعه بإمكانية ارتفاع أسعار السندات الى مستوى اعلى من المستوى الذي وصلت اليه . (ومع ذلك فقد يختلف الافراد في توقعاتهم حول ادنى مستوى لأسعار السندات والذي يعتبرونه مطمئناً بصورة كافية للاحتفاظ .. بالسندات) . فإذا اتجهت أسعار السندات الى الارتفاع في اتجاه المستوى الذي يراه الافراد خطراً وغير مطمئن ، فيستحول كل الافراد الذين يحتفظون بالسندات الى النقود وذلك عن طريق بيع السندات . اذا متحرك السعر في اتجاه الارتفاع ، ويعرف هنا الموقف بحالة « مصيدة السيولة » ، والتي تعني أن لا الزيادة في المعروض النقدي ، ولا تخفيض الطلب على النقود لاغراض التبادل يمكن ان يؤديا الى انخفاض سعر الفائدة .

والآن نجد أن وجود التوقعات الخاصة بسعر الفائدة - هذه التوقعات التي قد يكون لها تأثير كبير على مستوى الأسعار الحالية - هو أمر ليس غريباً على سوق السندات . بل الأكثر من هذا ، فقد حاول كينز لفت الانتباه فقط الى ظاهرة عامة لاحظ الاقتصاديون وجودها وعرفوا نتائجها من قبل . ففي اسواق السلع المعمرة ، أو السلع المتجانسة وحيث يمثل المخزون جزءاً كبيراً من العرض الجديد الجاري أو من الطلب الجديد الجاري فإن المضاربة واقعة لامحالة . وعادة ما ينظر الى دور المضاربة كدور مفيد وخاصة في الاحوال الاعتيادية . ويظهر هذا الدور في تخفيض التقلبات المؤقتة او العرضية في الاسعار ، حيث يقوم المضاربون بالشراء عندما تنخفض الاسعار الى مستوى دون السعر العادي .. ويبيعون عندما ترتفع الاسعار الى مستوى يفوق السعر العادي . وبالتالي يؤدي ذلك الى تخفيض مدى التقلبات التي كان يمكن ان تحدث لو لم تكن هناك مضاربة .

ففي سوق القمح مثلاً ، نجد أن العرض السنوي يصل الى أعلى مستوى له وقت الحصاد ، في حين ان الطلب - بواسطة المستهلكين النهائيين ليس له أية خاصية موسمية . ولكن السعر مع ذلك لا يصل الى مستوى الصفر في اوقات الحصاد وهو مايجب ان يحدث من أجل زيادة الاستهلاك بحيث ، يقابل الناتج - وكذلك نجد

أن السعر لا يرتفع عالياً جداً ليضع حداً على الاستهلاك في الشهور التي لا يكون فيها هناك قمح جديد. وبدلاً عند ذلك نجد أنه يتم تخفيض مدى التقلبات الموسمية في السعر من قبل المضاربين، الذين يقومون بالشراء في أوقات الحصاد عندما تنخفض الأسعار إلى مستوى أقل من المستوى المتوقع أن يتحقق في المستقبل، ويقومون ببيع (أو استخدام) المخزون في باقي أوقات السنة. وكنيجة لهذا السلوك، نجد أن النمط الموسمي لأسعار الحنطة هو نمط مستو، حتى نجد أن الفرق بين أدنى سعر وأعلى سعر هو أعلى بقليل من تكاليف الاحتفاظ بالمخزون بما فيها سعر الفائدة.

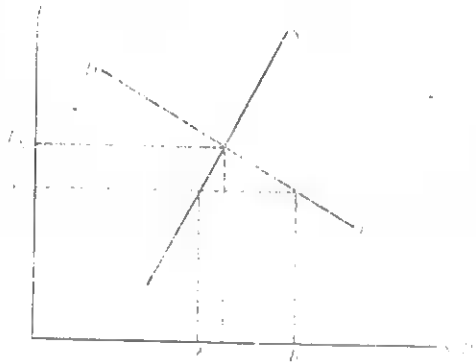
ولا تؤدي المضاربة إلى تخفيض التقلبات في الأسعار والاستهلاك خلال السنة، وإنما خلال فترة زمنية أطول أيضاً. فمثلاً نجد أن ارتفاع إنتاج الحنطة بشكل غير اعتيادي نتيجة لتحسن في الظروف الجوية سيؤدي إلى تخفيض ملحوظ في سعر الحنطة. ولكن المضاربون يجدون أن الأسعار يمكن أن ترتفع في السنوات التالية، فيقومون بشراء الحنطة وبالتالي يمنعون انخفاض السعر بالمقدار الذي كان يمكن أن ينخفض إليه لو لم تكن هناك مضاربة. أما في السنة التي يتحقق فيها مستوى منخفض من المحصول، فإن السعر يرتفع، ولكن الارتفاع يكون معتدلاً نتيجة للسحب من المخزون بغرض الحصول على أرباح من السعر المرتفع عن المستوى العادي (7).

وطالما كان هناك مخزون، فإن الأسعار لن ترتفع إلى مستوى أعلى من حد معين يعتقد بعده المتعاملون في السوق، بأن هذا السعر لن يدوم طويلاً. أن السعر لن يستطيع الارتفاع أكثر إلى أعلى - مادامت التوقعات ثابتة.

وقد يخطأ المضاربون - كما يذكرنا مثال سوق القمح هنا - في توقعاتهم بخصوص مستوى الأسعار في المستقبل. فقد يتوقعون أسعاراً مرتفعة (منخفضة) في المستقبل وذلك على أساس ظروف العرض والطلب. وطبقاً لهذه التوقعات فإنهم يقومون بالابقاء على مستوى السعر الحالي مرتفعاً (منخفضاً) بصورة كبيرة نتيجة لاحتفاظهم بالقمح في شكل مخزون (أو نتيجة للبيع من المخزون). وفي الرسم (9-5) يمثل المنحني SS، منحني العرض في الأجل الطويل والمنحني DD (منحني الطلب في الأجل الطويل). ويتحدد متوسط السعر (P_s) لاييجاد التوازن

(7) ليس ضرورياً هنا أن نذكر القارئ أن مضاربي القمح هم أشخاص لهم اهتمامات أيضاً بالقمح. فهم قد يكونوا فلاهين، أو تجاراً أو أصحاب مطاحن مثلاً وهم بالتالي قد يحتاجون إلى الاحتفاظ بمخزون يرتبط بنشاطاته الأخرى ولكن مع ذلك يستطيع أن يغير من حجم المخزون لديه للاستفادة من عملية المضاربة.

بين الإنتاج والاستهلاك⁽⁷⁾ ولكن يمكن للمضاربين أن يحتفظوا بالسعر عند نقطة حول المستوى (P_s) وذلك نتيجة للنظرة الخاطئة حول العرض أو الطلب (تقدير أقل المستوى الطلب في المستقبل أو تقدير أعلى مستوى العرض في المستقبل). وفي هذه الحالة يقوم المضاربون ببيع المقدار (AB) عن طريق السحب من المخزون لتغطية الفرق بين الاستهلاك والإنتاج. وطالما ساد الاعتقاد بأن السعر العادي طويل الأجل ليس عند أو تحت المستوى (P_s) ، فيستمر المضاربون في السحب من المخزون، وبالتالي يؤدي ذلك إلى الإبقاء على السعر أسفل المستوى الذي يتحقق عنده التوازن بين الاستهلاك والإنتاج.



شكل رقم 9-5

وبطبيعة الحال فإنه سيتم التخلي عن مثل هذه النظرة إذا ثبت أنها نظرة خاطئة. حيث يؤدي استمرار السحب من المخزون إلى أن يعرف ويقتنع المضاربون بأن السعر هو منخفض أكثر من اللازم، وأنه بدلاً من البيع عند هذا السعر فإنه قد يكون من الأفضل لهم أن يقوموا بالشراء. وتتغير التوقعات بالتالي نحواً أو في اتجاه السعر العادي (P_s) ويرتفع السعر الفعلي لفترة زمنية ربما حتى إلى مستوى أعلى من (P_s) وذلك حتى يتم استعادة المستوى العادي من المخزون ولكن حتى يستمر أي فرد في الاحتفاظ بمستوى دائم من المخزون فإنه يجب أن لا يتوقع أي انخفاض مهم في السعر.

ولا تتبع الأخطاء في التوقعات التي اشرنا إليها في الفقرة السابقة دائماً من التغير في توقعات المضاربة بل نجد أن السعر العادي هو الذي يتغير في حين يتسكك المضاربون - نتيجة لعدم قدرتهم على تقدير جوهر التغير في ظروف العرض أو الطلب - بتوقعاتهم القديمة. ويميلون بذلك - إلى تأخير التعديلات في مستويات السعر (في أعلى أو إلى أسفل). وذلك نتيجة لقيامهم بالبيع من المخزون

أو بالشراء لاضافة الى المخزون وذلك عند السعر الذي كانوا سابقاً يعتقدون أنه السعر العادي .

والواقع فان ما أكد عليه كينز هو أن سوق السندات هو أفضل مثال على مضاربة من هذا النوع . ويرجع ذلك الى أن السلع التي يتم التبادل فيها هي سلعة معمرة وأن المخزون منها هو عالياً جداً بالنسبة الى التيارات الجديدة من الاستثمار أو الادخار . بمعنى أن نسبة المخزون الى الطلب الجديد على أو العرض الجديد من السندات (وهو ما يمكن أن يكون صفراً من ناحية المبدأ) هي نسبة عالية . ومن ناحية أخرى نجد أن سوق السندات هو قريب جداً من السوق التنافس الكامل وحيث يتواجد فيه دائماً سعر محدد . ويستطيع كل فرد أن يبيع أو يشتري عند هذا السعر السائد بدون أن يؤدي ذلك الى تغيير جوهري في مستوى السعر . والواقع أن نسبة المخزون من السندات الى العرض الجديد من السندات هي نسبة أعلى من نسبة أي سلعة أخرى . ماعدا الذهب (حيث العرض الجديد يساوي العرض نسبة ضئيلة جداً من المخزون) أو الأرض (حيث العرض الجديد يساوي العرض تقريباً) . ولكن من ناحية أخرى نجد أن سعر السندات - بعكس معظم السلع الأخرى - لا يوجد له اتجاه طويل حيث نلاحظ أن أسعار الفائدة قد تراوحت - في حذوفنا النظر عن المخاطر وذلك خلال عدة قرون (في الدول المتقدمة) بين 2 إلى ثلاثة بالمائة الى من 10 الى 12 بالمائة وقد يصل سعر الفائدة الى أحد هذين الحدين ولكنه لم يتعداهما . وفي أي فترة طولها عشر سنوات مثلاً نجد أن الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى لسعر الفائدة هو اقل من ذلك بكثير . أما أسعار القمح و فول الصويا والنيكل والنحاس ، فقد حافظت على مستواها العادي في خلال السنة و خلال عدة سنوات فقط نتيجة للبيع من أو الاضافة الى المخزون . ولكن حدود التوقعات المعقولة للسعر قد تعدت مرات عديدة (في اتجاه أو اخر) المستوى العادي للسعر بشكل يجعل تأثير التغير في هذه التوقعات يقل بشكل كبير عن تأثيره في حالة أسعار السندات .

وبطبيعة الحال فقد تتغير توقعات الافراد وفهمهم لمستوى السعر العادي للسلعة أو للسندات بشكل غير مستمر عندما يحصلون على معلومات جديدة وتؤدي هذه المعلومات والتي تتضمن (في حالة السندات) الشائعات التخمينات أو التحليل العقلاني الى تأكيد التوقع في تغيير سيالة البنك المركزي . فاذا كانت توقعات أو تخمينات الافراد حول تغيير في سيالة البنك المركزي سليمة . فان البنك قد لا يحتاج في هذه الحالة الى أن يقوم بالفعل ببيع - أو شراء - السندات حتى يحقق

التغير المطلوب في سعر الفائدة . أن التغير في جدول طلب الافراد من النقود يمكن ان يؤدي الى تغيير سعر الفائدة بدون الحاجة الى اية مساعدة من البنك المركزي .

وعلى هذا فان المضاربة - القائمة على اساس توقعات الاسعار يمكن ان تلعب دوراً هاماً بالتأكيد في تحديد ليس فقط أسعار السلع وانما أيضاً أسعار السندات . ويمكن للمضاربة أيضاً أن تمنع - ولفترة طويلة من الزمن - الانخفاض من سعر الفائدة . ونقد اطلق كينز على هذه الظاهرة اسم الطلب على النقود لأغراض المضاربة Speculative demand for money وهو طلب مرن مرونة لانتهائية بالنسبة لسعر الفائدة عند مستوى منخفض - ولكن لايساوي الصفر .

بعض الاسباب الأخرى التي تؤدي الى جعل الطلب على النقود مرناً بالنسبة لسعر الفائدة . عدم اليقين .

Other sources of an interest-Elastic demand for money: Mere Uncertainty

- شرح فيما سبق في ثلاثة اختلافات بين السندات والنقود كأصول وهمية .
- (1) سندات تمر عتداً بينما النقود لا تمر أي عتداً .
 - (2) ان قيمة السندات تتغير . بينما قيمة النقود (الاسمية) ثابتة .
 - (3) أنه لا يمكن استخدام السندات كوسيلة للتبادل - حيث يجب أولاً تحويلها الى نقود وهو ما يستغرق وقتاً وعدم راحة . وتكثيف - في حين أنه يمكن استخدام النقود في الحال .

نقدنا لم نحده المضاربة هذه - والتي قد تسبب تغيراً في سوق السندات - غير اننا قد ناقشنا Non-bank lenders فقد تشير شذو في اسواق السندات التجارية والبنوك التي لا تخضع لـ Wicksell - شرحه وذلك من خلال أن اسواق السندات التجارية لا تخضع لـ Wicksell ورقب شذو عدم شذو سعر الفائدة في الاسواق والنقود - سعر السندات - وتوقعات السوق وسعر الفائدة وخدمة عملاء . ولا حاجة هي - اسواق السندات - في جانب الخدمة المصرفية وفي تحقيق الارباح المصرفية ويرجع هذا الى - ان ذلك قد يكون نتيجة لعدم فهم السوق لسعر الفائدة والنقود والنقود - اسواق السندات - في حال هذه الخدمة - وعدم فهم السوق من نظرية شذو حيث يمكن أن تتضمن نظرية وكنز - عدم فهم السوق من - كينز - النظر في ذات . ومع ذلك يوجد هذا فرق وهو أن عمليات اسواق السندات التجارية - عادة - وتحقق العوائد التقديري وعلى كل فترت ليس جوهرياً كد قد يكون لأول مرة . حيث ان التغير في الاسواق التجارية أو اودع تجارية كن يعتبراً وذلك قد ان ينشر حسابات - جزء من - النقود - تغير في سرعة اسواق التقلية وليس تغيراً في حجم النقود (النقود الاحتياطية - عادة - الذهب)

وقد اخذت نظرية كينز في الطلب على النقود لاغراض المضاربة جانباً واحداً من التغيرات في الاسعار ، وهو امكانية تحقيق ارباحاً رأسمالية او تجنب خسارة رأسمالية كدالة فيما اذا كان سعر السندات عالياً او منخفضاً بالنسبة للسعر "العادي" .
ونقد قام J.Tobin بتطوير وتعميم نظرية في الطلب على النقود لاغراض المضاربة تقوم على اساس التغير في الأسعار كما يلي :

لنفترض أنه لا يوجد أي سبب لدى أي فرد يحتفظ بالثروة لان يفترض بأن سعر الفائدة من المحتمل أن يتغير في اتجاه دون آخر ، ولكن معظم أو كل الافراد يتوقعون بأن يتغير سعر الفائدة فإذا كان الافراد يحتفظون بالنقود فإنهم لن يستفيدوا ولن يتضرروا من التغير في سعر الفائدة ، وذلك مهما كان لاتجاه في تغير سعر الفائدة . أما اذا كانوا يحتفظون بالسندات فهم اما سيحققون ارباحاً رأسمالية أو أنهم سيتعرضون الى خسارة ، أو بعبارة أخرى يتعرضون لمخاطر . ولنفترض أيضاً أن معظم الافراد لا يميلوا الى المخاطرة ، وأنهم يفضلون الحصول على دولار واحد "بالتأكيد" من أن يكون لديهم احتمال متساوي 50 بالمئة يحصلوا على نصف دولار أو 50 بالمئة لأن يحصلوا على 1.5 دولار . وعلى الرغم من أن القيمة الرياضية للمخاطرة في كل من البديلين واحدة ، إلا أنهم يفضلون البديل الأول على البديل الثاني . ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها - فيفضل الافراد في هذه الحالة الاحتفاظ بالأصل ذو السعر الثابت (النقود) بدلاً من الاحتفاظ بالأصل الذي يتغير سعره (السندات) .

ولكن الأشياء الأخرى لا تبقى على حالها . أن الاحتفاظ بالسندات والتي تتغير اسعارها يتضمن خسارة ولكنه يتضمن أيضاً عائداً . وكلما كان العائد مرتفعاً ، كلما ارتفع عدد الافراد الذين يقبلون المخاطرة من أجل الحصول على هذا العائد . أو بعبارة أخرى أنه بالنسبة لكل فرد ، فإنه كلما ارتفع العائد كلما ارتفعت سبه الجزء من الثروة التي يرغب الاحتفاظ بها في شكل سندات ، وانخفضت النسبة التي يرغب الاحتفاظ بها في شكل نقود . ونجد هنا مرة أخرى أن الطلب على النقود كأصل من الاصول ، أو الطلب على الاصول العاطلة (التي لاتدر عائداً ما) يرتبط بسعر الفائدة بعلاقة عكسية . (9)

(9) للحصول على عرض منظم أنظر

J.Tobin Liquidity Preference as Behavior Towards Risk» Review of Eco. Statistics 25 (Feb. 1958).

ويماد طبعها في كتاب M.G.Muller تحت عنوان

Readings in Macro-Economics 2nd ed. (1971) PP. 173 - 191

وتفترض نظرية كينز في الطلب على النقود لاغراض المضاربة ان كل فرد يحتفظ بالثروة هو اما أن يكون محتفظاً بالنقود أو ان يكون محتفظاً بالسندات وذلك على اساس توقعاته الخاصة بالنسبة لسعر الفائدة . ولم يكن هناك "محفظة اوراق مالية مختلطة" فالافراد الذين يشعرون بالامان مع النقود يحتفظون بالنقود فقط ، والافراد الذين يشعرون بالامان مع الاسعار الجارية للسندات يحتفظون بالسندات وقد أدت الاختلافات في توقعات الافراد في نظرية كينز الى أن يكون ميل منحني الطلب على النقود في النظرية الكينزية لايساوي الصفر . أما في تحليل Tobin فإنه من السهل شرح لماذا توجد محفظة الاوراق المالية المختلطة . حيث يؤدي عدم اليقين حول سير الفائدة المتوقع - حتى ولو كان الوسط الحسابي للاسعار المتوقعة هو نفس السعر السائد - الى وجود المحفظة المختلطة في حالة عدم الرغبة في المخاطرة . وتتغير نسبة النقود الى السندات في هذه المحفظة مع التغير في سعر الفائدة .

ويجب أن يكون واضحاً هنا ان تحليل Tobin - على الرغم من أنه اكثر شمولية - إلا أنه لا يخل بتحليل كينز . والواقع هو ان تحليل Tobin يعتمد على توقعات سعر الفائدة والفرق الجوهرى هنا هو أنه يستغني عن أي فرض خاص بأن يكون قيمة الوسط الحسابي لاي توقعات غير مؤكدة لسعر الفائدة تختلف عن السعر الحالي (10) . ويمكننا أن نقيم تحليل Tobin الاكمل هذا عندما نتناوله في الفصلين العشرين والحادي والعشرين .

الطلب على النقود لاغراض التبادل المرن في سعر الفائدة ،

An Interest-Elastic Transaction Demand

ونعود الآن الى خاصية النقود والتي يطلق عليها عادة خاصية السيولة Liquidity ، وهي الخاصية التي ترتبط بميزة النقود (في مقابلة اشكال الثروة الأخرى) وقدرتها على الاستخدام المباشر كوسيط في التبادل . وتمثل هذه الميزة في التخلص من الوقت وعدم الراحة وتكاليف البيع (مثلاً نصيب الوسطاء) التي ترتب على تحويل النقود الى سندات او تحويل السندات الى نقود . ومع ذلك فإذا كان الفرد يحصل على هذه المزايا من الاحتفاظ بالنقود ، فإنه في نفس الوقت يفقد

(10) توضح الفقرة الأخيرة من مقالة Tobin الكلاسيكية وجهة نظره تماماً وهي ان توقعات الافراد - على الأقل في بعض الاوقات - ليست محايدة على الاطلاق .

الفائدة التي كان يمكن ان يحصل عليها لو احتفظ بالسندات . وعلى هذا تتوقف تكلفة مزايا السيولة على سعر الفائدة . وكلما ارتفع سعر الفائدة كلما كان الفرد اكثر استعداداً ورغبة لتحمل التكاليف وعدم الراحة التي تظهر عند تحويل السندات الى نقود او العكس . والنتيجة هي انه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفض الطلب على النقود .

والنقطة هنا في المناقشة تتضمن مألبياء سابقاً بالطلب على النقود لاجراض التبادل . وقد شرحنا انه يتم الاحتفاظ بهذه النقود في شكل ارصدة للمعاملات للحاجة اليها لتغطية الفجوة الزمنية بين فترة الحصول على دخل وبين عدم التناهي في المدفوعات النقدية . ولقد افترضنا انه لا يوجد أي خيار أمام الفرد هنا ، فمقدار حاجته الى النقود يتحدد من خلال عوامل مؤسسية تنظم فترات الدفع . ولكن اذا كان الفرد يتسلم دخله في الاول من كانون الثاني ولن يتسلم اي دخل حتى الاول من شباط لا انه يستطيع ان يشتري سداً بهذا الجزء من الدخل الذي ليس في حاجة اليه لان ويحصل على فائدة لعدة ايام قبل بيع السند مرة أخرى لتغطية نفقاته خلال الشهر . فمثلاً يمكنه ان يشتري في يوم الدفع سداً بنصف دخله يقوم ببيعه في الخامس عشر من الشهر لاستخدام ثمنه في النصف الثاني من الشهر . وهو بهذا يحصل على فائدة لمدة خمسة عشر يوماً على نصف دخله الشهري، ولكن من ناحية أخرى يمكن ان نكون هناك عقبات وستكون هناك تكاليف البسيط . فاذا كان سعر الفائدة عالياً بما يكفي لتغطية رسوم لوسطاء فان شراء السند قد يكون مربحاً

واذا كان دخل الفرد عالياً بدرجة كافية او اذا كان سعر الفائدة مرتفعاً بشكل واضح فانه قد يكون من المربح ان يقوم الفرد بشراء سندات بكل دخله ان الذي لن يستخدمه حتى اليوم الثالث من الشهر او بعد ذلك ، ثم في صباح اليوم الثالث يبيع السند . ويحتفظ بالجزء الذي يحتاج اليه من نقود في اليومين الثالث والرابع ويشتري بالبقية سداً آخر ، ويقوم بتكرار ذلك اربعة عشر مرة خلال الشهر . وبهذه الطريقة يحصل على فائدة لمدة اربعة عشر يوماً على كامل دخله الشهري كل شهر مطروحاً منها اتعاب الوسطاء على خمسة عشر عملية بيع وخمسة عشر عملية شراء (يحصل على فائدة على $\frac{1}{15}$ من دخله لمدة يومين ، $\frac{1}{15}$ من دخله لمدة اربعة ايام ، $\frac{1}{15}$ من دخله لمدة ستة ايام ، وهكذا وحاصل جمعها هو فائدة لمدة اربعة عشر يوماً على كامل دخله الشهري . وي طرح من هذا اتعاب الوسطاء وتكاليف البيع) . وقد لا تكون هذه العملية مربحة عند أي مستوى لسعر الفائدة اذا كان دخله منخفضاً

واتعاب الوسطاء مرتفعة . ومع هذا فاذا كان دخله معروفاً فكلما كان سعر الفائدة مرتفعاً كلما زادت عدد العمليات التي يقوم بها كلما انخفض طلبه على النقود .⁽¹¹⁾

واذا كان دخل الفرد وانفاقه هو مليون دولار شهرياً فانه من السهل جداً عليه ان يجد ان الأمر سيكون مربحاً له اذا قام ببيع وشراء السندات كل يوم حيث ان خسارة الفائدة ولو ليوم واحد على جزء من أو كل المليون دولار يجعل القيام بعدد ثلاثين عملية من التبادل او حتى اكثر عملية مربحة . ولكن اذا عرفنا دخل الفرد فان عدد المرات التي يتم فيها بيع وشراء السندات يتوقف على مستوى سعر الفائدة . ويمكن تطبيق نفس القواعد هنا على سلوك رجال الاعمال أيضاً . وكلما ارتفع سعر الفائدة كلما حاولت المنشآت تخفيض الارصدة النقدية لديها والتحول الى الاستثمار في لاوراق مالية قصيرة الأجل .

وعني هذا فان الطلب على النقود لاجراض التبادل لا يتوقف فقط على مستوى الدخل وانما يتوقف ايضاً على مستوى سعر الفائدة اي ان الطلب على النقود لاجراض التبادل هو طلب مرناً بالنسبة الى سعر الفائدة ولقد تمت الاشارة الى هذا السبب لاضافي الذي يجعل الطلب على النقود لاجراض التبادل مرناً بالنسبة لسعر الفائدة من قبل ويليام باومول William Baumol (12) .

وبهذا نكون قد اضعنا سببين اضافيين يؤدبان الى ان يكون الطلب على النقود مرناً بالنسبة لسعر الفائدة . وذلك بالاضافة الى السبب الرئيسي الذي أورده كينز وهو مضاربة . ولما اشرنا فان بعض الاقتصاديين يفضلون احلال واحداً أو اخر من هذين السببين محل الصيغة التي أوردها كينز . ويمكن ان يتم ذلك مع الابقاء على التحليل التالي - على الاقل من الناحية الشكلية - بدون تغيير . ومع ذلك فان

(11) في الواقع ليس من الضروري ان يقوم الفرد ببيع وشراء السندات حيث يكفي ان يقوم ببيع ارصدة مالية لديه في حساب ادخاري لبنك . ويقوم بالشعب عند الحاجة بدون دفع اتعاب لوسطاء . ولكن تظهر ضرورة التكرار لبنك . وكلما كان سعر الفائدة مرتفعاً كلما حاول الفرد الابقاء على حساب له تجاري عند قل ما يمكن وحسابه لادخاري عند اعلى ما يمكن . ولكن لاننا نأخذنا نحاول وصف عالم يوجد به نوع واحد من السندات .

(12) للحصول على عرض رياضي مقنع وطريف أنظر W.J. Baumol The Transaction Demand For Cash: An Inventory Theoretic Approach . E. Shapiro

ومعاد طبعها في كتاب

Macroeconomics : Selected Readings (Uarcourt, Brace and World (1970) J. Tobin . The Interest Elasticity of The Transaction Demand For Cash - Review of Economics and Statistics 38 (Aug. 1956) pp 241-247.

تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار ، فان أي تغير في الادخار أو في الاستثمار لن يؤدي الا الى تغير في سعر الفائدة وإلى تغير توزيع مستوى معين من الناتج بين الاستثمار والاستهلاك . ولكن اذا كانت تحركات سعر الفائدة مقيدة بواسطة المضاربة فان التغير في الادخار أو الاستثمار كما سئرى فيما بعد - يمكن أن يؤثر في مستوى الطلب الكلي على السلع . اذا كانت الأجور والاسعار مرتة مما يؤدي الى التضخم أو الانكماش كما يمكن أن تؤدي اذا كانت الاجور والاسعار جامدة غير مرتة - الى زيادة أو تخفيض في الناتج ومستوى التوظيف .

سعر الفائدة والطلب على وعرض السندات

The Interest Rate and The Supply and the Demand for Money

تم حتى الآن شرح نظرية كينز في سعر الفائدة - بعد تعديلها وتوسيعها بلاضافات العلمية التي ظهرت فيما بعد - كنظرية في الطلب على وعرض النقود . ومع هذا فانه من المفيد أن تتضمن هذه النظرية - بطريقة ما - الطلب على السندات وعرضها أيضاً . وفي ضوء قروضنا البسيطة وهي ان الأفراد يحتفظون بثروتهم في شكل نقود أو / سندات فقط . وعلى هذا وحتى يكون هناك توازن في المجتمع في مجال الاحتفاظ بالثروة فانه يجب ان يكون كل فرد يحتفظ بالثروة قانماً ليس فقط بكمية النقود التي بحوزته وان يكون قانماً أيضاً بكل حافظته من الاصول . أي يكون راضياً عن توزيع حافظته بين النقود والسندات . ولقد اشرنا الى أنه اذا - كان أي فرد غير راضي عن توزيع حافظته فانه يمكنه الانتقال من شكل الى شكل آخر (وبالعكس) وذلك مع وجود فرد آخر يرغب في اجراء تعديل في الاتجاه المعاكس . وتوجد دائماً مثل هذه العمليات ، وذلك عند مستوى سعر جاري للسندات (أي سعر فائدة) مستقر تماماً عن الكميات التي يرغب الافراد في التعامل بها . وحيث ان سوق السندات هو سوق قريب من السوق التنافس الكامل مع وجود تبادل مستمر ووجود معلومات كاملة وأنية متاحة للجميع ، فانه يمكن ان نفترض ان السوق هو دائماً في حالة توازن ، بمعنى أن الأفراد يحتفظون بما يرغبون فيه عند السعر السائد ويتضمن هذا كمية النقود التي يرغبون الاحتفاظ بها . وكمية السندات التي يرغبون الاحتفاظ بها .

الكاتب يفضل الابقاء على الصيغة الكينزية - الى جانب الاسباب الاخرى . ويرجع ذلك الى : أولاً أنه لا يمكن اشتقاق أي شيء يشبه "مصيصة السيولة" (على الاقل عند مستوى سعر الفائدة موجب اكبر من الصفر) لا من صياغة Tobin ولا من صياغة Baumol . وكما سيتضح فيما بعد فان الكاتب ليس على استعداد أن ينكر وجود "مضائيد سيولة" مؤقتة على الاقل ، ومرتبطة بالواقع احياناً . وثانياً ، أنه ينتج عن استبعاد عنصر المضاربة ضرورة معالجة جدول التنضيل كجدول ثابت ومستقر ، يتغير مستواه ببطء شديد خلال الزمن . حيث أن ميل منحني الطلب على النقود وارتفاعه يتوقفان على خصائص الهيكل لاقتصادي المستقرة نسبياً (مثلاً يتوقف على نسبة توزيع الثروات بين النقود والسندات أو على تكاليف عمليات بيع وشراء السندات كما يتوقف على الاتجاهات الرئيسية للأفراد) مثلاً درجة عدم الرغبة في المخاطرة (.

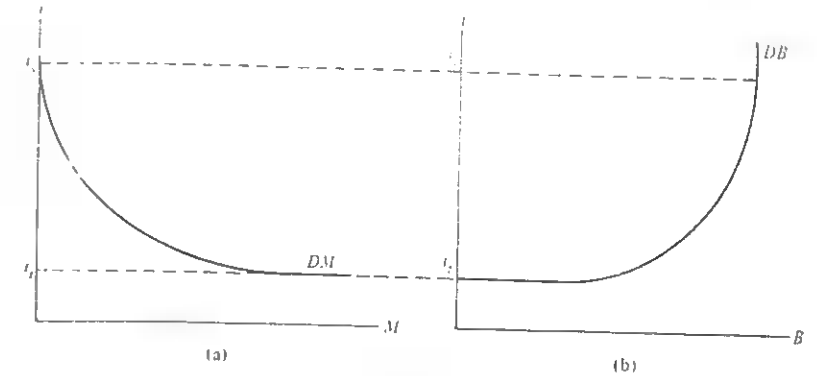
ولا تتطلب نظرية كينز في الطلب على النقود لأغراض المضاربة وجود مثل هذا الجدول المستقر . فمثلاً اذا كان سعر الفائدة قد تروح بين 8 بالمائة الى 15 بالمائة . فان مستوى جدول الطلب على النقود سيعكس ذلك . أما اذا كان سعر الفائدة قد تراوح بين 1.5 بالمائة وبين 5 بالمائة فان مستوى جدول الطلب على النقود سيكون منخفضاً وذلك لان الافراد لديهم توقعات مختلفة حول مدى تقلبات السعر في المستقبل . ومع ذلك فان شكل وميل المنحني يتشابهان بدرجة كبيرة في كلتا الحالتين واذا كان سعر الفائدة قد تراوح في الماضي في المدى بين 8 الى 15 بالمائة فانه من غير المحتمل جداً ، في الاجل القصير ، ان يخرج سعر الفائدة خارج هذا المدى . ويرجع ذلك الى أن توقعات المضاربين ستؤدي - من خلال سلوك المضاربين - الى الابقاء على السعر في هذا المدى . ويمكن أن يتحول الطلب على النقود مرناً مرونة لا نهائية في سعر الفائدة عند مستوى بالمائة . ولكن في الحالة الثانية يصبح الطلب مرناً مرونة لانهائية عند مستوى (1.5) بالمائة فقط .

ولا تتوقف نظرية كينز في أهمية المضاربة على وجود أي مدى معين لسعر الفائدة في الماضي . والنقطة الاساسية لدى كينز هي - بكل بساطة - انه عند كل نقطة زمنية يوجد لدى الافراد - الذين يحتفظون بالثروة - توقعات معقولة جداً حول مستوى سعر الفائدة الذي سيسود في المستقبل القريب . وتكفي هذه التوقعات وحدها لأن تمنع سعر الفائدة من التحرك بالشكل الذي افترضه الكلاسيكيون . أو بعبارة أخرى يكفي لوجود التوقعات لأن يقوم سعر الفائدة باعادة التوازن والاستقرار الى الطلب الكلي على السعر فاذا كان سعر الفائدة يتحرك تلقائياً وبحرية من أجل

وعلى الرغم من أنه من الممكن لكل فرد أن يقوم بتغيير في تركيب حفظته عن طريق بيع أو شراء السندات مقابل النقود، إلا أنه من المستحيل أن يقوم كل الأفراد كمجموعة أن يغيروا تركيب حفظاتهم في نفس الوقت. والواقع أنه عند كل نقطة زمنية فأنا لآنجد فقط أن حجم النقود ثابت. ولكن أيضاً عدد السندات وكوبونات التي يملكها الأفراد. وكنيجة لذلك فإن أي تغيير في تفضيلات الأفراد للسندات بدل النقود، أي أي رغبة صافية للأفراد لأجراء تغيير في هيكل ثروتهم، لن تؤدي - في الأجل القصير - إلى تغيير حجم أي منهما. وستؤدي إلى تغيير في سعر السندات بواسطة النقود ومقنوب هذه العلاقة هو سعر الفائدة. هل يمكن أن نعتبر أن سعر الفائدة يتحدد أيضاً بواسطة الطلب على وعرض السندات؟

ولقد شرحنا سابقاً الطلب على النقود لأغراض المضاربة على أنه الرغبة في عدم الاحتفاظ بالسندات وذلك خوفاً من انخفاض أسعار السندات (بالإضافة إلى الأسباب التي أضفناها في الجزء السابق). والرغبة في عدم الاحتفاظ بالنقود - كمثل - هي أيضاً رغبة في الاحتفاظ بالسندات. وعلى هذا فـ في مقابل منحنى الطلب على النقود المرن في سعر الفائدة في الجزء الأول من الشكل رقم 9 - 6 يوجد أيضاً منحنى للطلب على السندات مرن في سعر الفائدة والذي نسميه المنحنى DB ويكون مستوى هذا الطلب مساوياً لتصرف عندما مستوى منخفض جداً لسعر الفائدة (i_1) ثم يتزايد كلما تزايد سعر الفائدة، ويصل إلى أعلى مستوى له عند سعر فائدة مرتفع جداً هو (i_2) .

ونحن نعرف أنه يتم قياس الطلب على النقود في الجزء الأول من الرسم (على طول المحور الأفقي) باستخدام الوحدات النقدية الدولارات مثلاً - ولكن كيف

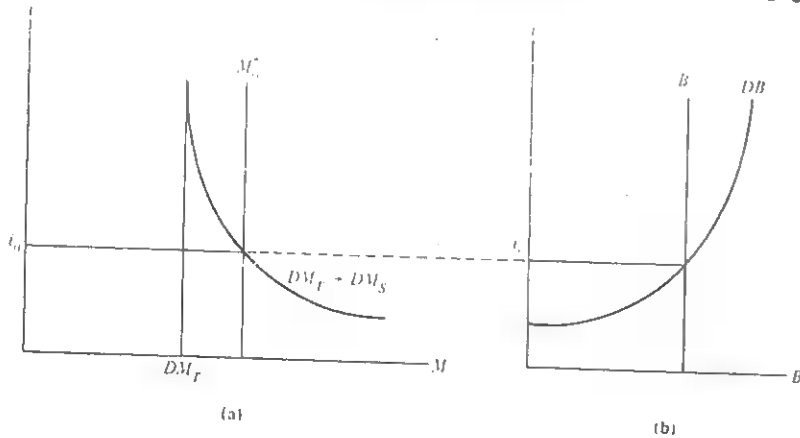


الشكل رقم 9 - 6

يمكن أن نقيس الطلب على السندات؟ فإذا كانت السندات متشابهة تماماً في قيمتها الأصلية وفي قيمة الكوبون الذي يتم دفعه عليها، فإنه بكل بساطة يمكن أن نقيسها بعدد السندات أما إذا لم تكن متشابهة فإن أفضل قياس هو القيمة الكلية النقدية للكوبونات السنوية على السندات. وللتبسيط سنفترض أن كل السندات متشابهة وأنه يمكن قياسها باستخدام عدد السندات على المحور الأفقي في الشكل 9 - 6

ولقد قمنا بشرح كيفية تحديد سعر الفائدة في الشكل رقم 9 - 3 وذلك عن طريق التقاطع بين منحنى الطلب الكلي على النقود $(DM_F + DM_S)$ ومنحنى عرض النقود (M_0) . وعند مستوى سعر الفائدة التوازني الذي يتحدد بهذه الصورة، فإن الأفراد سيحتفظون تماماً بمقدار من النقود - سواء لأغراض التبادل أو لأغراض المضاربة - هو نفس المقدار الذي كانوا يحتفظون به فعلاً من قبل. ويتطلب التوازن أيضاً وبنفس الطريقة أن يكون عدد السندات التي يحتفظ بها الأفراد - أي عدد السندات الموجودة فعلاً - تتطابق مع عدد السندات التي يرغبون في الاحتفاظ بها.

ويوضح الجزء الأول من الشكل رقم 9 - 7 التوازن في سوق النقود عند مستوى سعر فائدة (i_0) . وهو مظهر في الجزء الثاني من الشكل رقم 9 - 7. ولكن يبدو هذا التوازن كما لو كان يتضمن أيضاً وكما نوضح في الجزء الثاني من الشكل رقم 9 - 7 والذي فيه يظهر منحنى الطلب على السندات (DB) وجود مستوى معين من رصيد السندات (B_0) وهو نفس ما يرغب الأفراد في الاحتفاظ به.



الشكل رقم 9 - 7

والواقع فإنه من السهل أن نبرهن على أن (B_0) يجب أن يكون السندات الموجودة فعلاً، وبالتالي عدد السندات التي يحتفظ بها الأفراد فعلاً، وحتى نستطيع القيام بذلك نبدأ بتعريف ثروة المجتمع :

$$W = M_0 + \frac{Q_0}{i} B_0 \quad (10)$$

حيث Q_0 هو قيمة الكوبون لكل سند
 i سعر الفائدة
 (B_0) عدد السندات الموجودة

ومن الواضح أن $Q_0/i > B_0$ وبالتالي فإن Q_0/i يمثل سعر السند. وبالتالي فإن $Q_0/i > B_0$ هو القيمة النقدية للسندات

ولقد أوضحنا من قبل كيف يتحدد سعر الفائدة بواسطة التوازن بين الطلب على وعرض النقود أي

$$M_0 = DM_I - DM_S$$

حيث DM_I الطلب على النقود لأغراض التبادل وهي نسبة من الدخل النقدي (PY) . تتوقف (بصورة غير خطية) على سعر الفائدة ولكن إذا قبلنا بأن الطلب على النقود لأغراض التبادل هو أيضاً دالة في سعر الفائدة، فإنه يجب علينا أن نتخلى عن التفرقة بين نوعي الطلب على النقود ونكتب الطلب الكلي على النقود كما يلي :

$$DM = mPY - f(i) \quad (11)$$

حيث (mPY) توضح للاعتماد الخطي للطلب الكلي على النقود على القيمة النقدية للنتاج القومي، وتمثل الدالة $f(i)$ الجزء المرتبط بسعر الفائدة. ونفترض هنا أن

$$\partial DM / \partial i = f_i < 0$$

$$\frac{\partial^2 DM}{\partial i^2} = f_{ii} > 0$$

ويمكن الآن التعبير عن الطلب على السندات (DB) على أساس أنه عدم الرغبة في (أو الابتعاد عن) النقود. أو بعبارة أخرى أن الطلب على السندات هو ذلك الجزء من الثروة الذي لا يرغب الأفراد بالاحتفاظ به في شكل نقود. وهو يساوي :

$$DB = W - mPY - f(i) \quad (12)$$

ونلاحظ هنا أن (DB) هو مقدار معرف بواسطة النقود أي في شكل قيمة الطلب الكلي على السندات. ويمكن أن تساوي بين الطلب الكلي على السندات وبين عرض السندات كشرط للتوازن في سوق السندات، وحيث أن (B_0) تمثل عرض السندات في شكل عددي، فإنه يجب ضرب (B_0) في سعر السندات للحصول على قيمة عرض السندات النقدي أي أن

$$B_0 \frac{Q_0}{i} = W - mPY - f(i) \quad (13)$$

ومن السهل هنا الآن أن نوضح أن شرط التوازن هذا هو تماماً نفس الشرط الذي سبق اشتقاقه. فبحلال المعادلة رقم (10) في المعادلة رقم (13) نجد أن

$$B_0 \frac{Q_0}{i} = M_0 - \frac{Q_0}{i} B_0 - mPY - f(i)$$

وبعد إزالة الحدود المتشابهة نحصل على

$$M_0 = mPY + f(i) \quad (14)$$

وبعبارة أخرى نستطيع توصيف عملية تحديد سعر الفائدة أو بواسطة طلب على النقود وعرضها - كما فعلنا سابقاً - أو بواسطة الطلب على السندات وعرضها وتتضمن كل من الطريقتين نفس سعر الفائدة التوازني أو بعبارة أخرى نستطيع أن نقرر أنه إذا كان هناك سعر فائدة توازني يتحقق عنده التوازن بين الطلب على النقود وعرضها فإنه عند نفس هذا المستوى من سعر الفائدة التوازني يكون الطلب على السندات وعرضها متساويين أيضاً. وأنتا نستطيع أن نشق الواحدة من الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يظهر أنه من السهل (التغاضي) عن أو تجاهل معادلة سوق السندات عند تحديد سعر الفائدة.

ومع هذا فإن الجملة الأخيرة هي نتيجة مبسطة جداً. ومن المحتمل جداً أن تكون غير صحيحة أو دقيقة. حيث أننا افترضنا أن الطلب على النقود (وبالتالي بالتصميم الطلب على السندات) يتوقف فقط على كل سعر الفائدة (i) وعلى القيمة النقدية للنتاج القومي (PY) . وكذلك كنا نفرض بأنه لا يتوقف على قيمة الثروة

(14) يمكن قضية الاقتصاد أن يعتبروا ذلك كتطبيق بسيط "لنظريات فريدمان" وهو تطبيق أكثر قبولاً من مجرد القول بأنه يمكن التوافق التوازن في كل من سوق السلع وسوق النقود وسوق السندات من خلال مبدأ فقط. وأن كل اثنين منهم يتحددان معاً. حيث أن ما زال هذا التفسير يمثل علة في التوازن بصورة صحيحة مع الحقيقة بأن السلع يجب أن ينظر إليها على أنها متغير نقدي وليس مثل النقود أو السندات اللذين يعتبران متغيرين ربحية.

$$M_0^* = DM$$

$$M_0^* = \frac{mPY + f(i) + \alpha B_0(Q_0/i)}{1 - \alpha} \quad (15)$$

ويمكن أن ننظر الى الجانب الايمن من المعادلة رقم (15) على انها تمثل جدولاً معدلاً للطلب على النقود .

demand schedule for money

والذي يأخذ في الاعتبار عدد السندات والقيمة النقدية لكل كوبيون، فإذا كانت (M_0^*) معروفة وإذا كان (PY) معروفاً أيضاً، فإنه من الممكن إيجاد حل هذه المعادلة بالنسبة الى سعر الفائدة (i) . وعند ذلك سنجد أنه يتوقف أيضاً على عدد السندات (B_0) ، وعلى قيمة الكوبيون لكل سند (Q_0) ، أو بعبارة أخرى أن سعر الفائدة يتوقف على الرصيد من النقود وعلى الرصيد من السندات في نفس الوقت، ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها - فكلما كان رصيد سندات كبيراً كلما ارتفع سعر الفائدة، أو بشكل آخر، كلما ارتفع الرصيد النقدي كلما انخفض سعر الفائدة.

آثار السياسات النقدية والمالية على سعر الفائدة

The Effects of Monetary and Fiscal Policies on Interest Rates

تظهر اختلافات هامة جداً بين تأثيرات السياسة النقدية، وتأثيرات السياسة المالية على كل من الثروة وسعر الفائدة وخاصة في الأجل الطويل. ولا تؤثر السياسة النقدية بصورة مباشرة على الثروة الكلية، وأن كانت تؤدي الى تغيير هيكلها فقط. ولكن مع ذلك فإن تغيير هيكل الثروة يؤثر على سعر الفائدة، وبالتالي وبشكل غير مباشر يؤدي الى تغيير قيمة السندات أي الجزء من الثروة الذي يحتفظ به في شكل سندات. أما السياسة المالية فانها تؤثر مباشرة على الثروة الكلية عن طريق

(14) يظل صحيح أيضاً (بفضل قانون ساي) انه إذا أخذنا التساوي بين الطلب على السندات وعرضها (بدلاً من النقود) كشرط للتوازن، فإنه يمكن اشتقاق نفس المعادلة رقم (15) - وإعادة ترتيب الحدود للحصول على عرض السندات نجد أن،

$$B_0 = \frac{(1 - \alpha)M_0^* - mPY - f(i)}{\alpha(Q_0/i)} \quad (15)$$

الكلية. ويمكن أن يكون كل هذا صحيحاً، خاصة إذا كان من الممكن احتساب الرصيد الكلي للثروة كثابت سواء في شكل وحدة نقدية أو في شكل عدد كل أصل من أصولها. ولكن إذا سمحنا للتغيرات في سعر الفائدة (أي في أسعار السندات) بأن تظهر، وهي النقطة التي يدور حولها فعلاً التحليل هنا، فإنه يمكن أن تتغير الثروة الكلية سواء من ناحية الكمية أو من ناحية القيمة. ويظهر التغير في الثروة الكلية هنا أما نتيجة لظهور استثمار صافي موجب أو لظهور عجز في ميزانية الحكومة. وبالإضافة الى ذلك فإن هيكل الثروة يتغير من خلال عمليات السياسة النقدية.

ولقد افترضنا حتى الآن أن الطلب على السندات يسوي قيمة الثروة الكلية مطروحاً منها قيمة الطلب الكلي على النقود، على أساس أن الطلب على النقود لا يتوقف على قيمة الثروة الكلية. ويتضمن ذلك أنه إذا حدث زادت (انخفضت) قيمة الثروة الكلية فإن الأفراد يرغبون (لا يبقون) الأشياء الأخرى على حالها) في الاحتفاظ بكل الزيادة في الثروة في شكل سندات. ولا يوجد هناك أي سبب على الإطلاق يجعلنا نفترض ذلك كما لا يوجد أي سبب يمنعنا من افتراض العكس، أي أن الأفراد سيحتفظون بكل الزيادة (النقص) في ثروة في شكل نقود.

وإذا بدأنا نفكر في النقود كنوع من الأصول مالية (بجانب السندات) فإنه يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار امكانية ان يكون الطلب على كل أصل من أشكال الثروة متوقفاً على قيمة الثروة الكلية الممكن الاحتفاظ بها في شكل أو بأخرى.

ويمكن أن نفترض هنا، مثلاً، أن الطلب على النقود لا يتوقف فقط على قيمة النقدية للناتج القومي وسعر الفائدة ولكن يتوقف أيضاً على قيمة ثروة كلية في علاقة خطية أي أن،

$$M_0^* = mPY + f(i) + \alpha W \quad (14)$$

حيث α هي نسبة ما يتم الاحتفاظ به في شكل نقود من أي زيادة تحدث في الثروة، إذا كانت كل من (PY) ثابتة، ويبقى تعريف الثروة كما كان من قبل أي أن،

$$W = M_0^* + B_0 \frac{Q_0}{i} \quad (10)$$

فإذا استخدمنا التساوي بين الطلب على وعرض النقود كشرط التوازن أي أن،
 $M_0^* = DM$
فأنه يمكن اشتقاق عرض النقود كما يلي،

الاضافة الى (أو تخفيض) اصل من أصول الافراد بدون إجراء أي تخفيض (اضافة) في الاصل الاخر . ولكن لان ذلك يؤدي ايضاً الى تغيير هيكل الثروة فانه يؤثر ايضاً ويشكل غير مباشر على سعر الفائدة . وعلى قيمة السندات . وحيث أن التغيرات في سعر الفائدة كنتيجة للسياسة المالية أو السياسة النقدية تؤدي الى تغيرات في الاستثمار وبالتالي في الدخل ، فانه سيظهر تأثيراً جديداً في شكل التغذية الراجعة (feeds backs) على سعر الفائدة والذي يجب علينا اخذه في الاعتبار . والواقع فإن تحليل هذه الآثار هو عمل صعب جداً ، ولكن الفقرات التالية نحاول تصنيفها فقط .

آثار السياسة النقدية Monetary Policy

حللنا من قبل أثر التغير في المعروض من النقود على سعر الفائدة . ولكن ذلك كان قبل أن نعرف بأن المعروض من السندات (عددها وقيمة الكوبون لكل سند) يؤثر ايضاً على النتائج . وعلى الرغم من ان الاختلاف سيكون بسيطاً . الا أننا نستطيع أن نعيد الآن تحليل التغيرات في المعروض النقدي . مع الأخذ في الاعتبار النتائج الاخيرة التي توصلنا اليها . وسنفترض هنا مرة أخرى أنه يتم ادخال التغيرات النقدية عن طريق العمليات في السوق المفتوحة وكما أثبتنا سابقاً . فان هذه العمليات تتضمن احوال النقود محل السندات او السندات محل النقود في حافظة الافراد المالية . ويمكن توضيح آثار هذا التغير على سعر الفائدة عن طريقين الاول هو دراسة أثر الزيادة (أو النقص) في عرض النقود مع ثبات الطلب على النقود أو دراسة أثر الانخفاض (أو الزيادة) في عرض السندات مع ثبات الطلب على السندات . الثاني (وربما هو الافضل) في شكل دراسة أثر الاحلال الاضطراري للسندات محل النقود في مواجهة وجود جداول محددة للتفضيل من جانب الافراد للاحتفاظ بثروتهم في شكل أحد الاصلين بدلاً من الآخر .

وسوف تؤدي عمليات الاحلال هذه بطبيعة الحال الى التأثير على أسعار السندات ، أي على سعر الفائدة . وحيث أن الطريقة الوحيدة أمام البنك المركزي لأن يزيد عدد السندات في حافظة الافراد المالية (او يخفض حجم النقود فيها) هي أن يقوم البنك بتخفيض اسعار السندات عن طريق بيعها . وبهذه الطريقة يغري البنك بعض الافراد الذين كانوا يحتفظون بالنقود الى أن يفضلوا الآن - عند السعر المنخفض الجديد للسندات - السندات على النقود (أي يفضلوا الاحتفاظ بجزء أكبر من ثروتهم في شكل سندات) .

والآن ففي كل عملية بيع من جانب البنك (شراء من جانب الافراد) فان القيم التي يتم التبادل بها هي قيم متساوية حيث أن كل عملية بيع مقدارها 100 دولار للسندات تخفض ثروة الفرد بنفس المقدار في شكل نقد وتزيدها بمقدار 100 دولار في شكل سندات . وعلى هذا فان عمليات السوق المفتوحة لاتؤدي بعد ذاتها الى تنير حجم الثروة⁽¹⁵⁾ . ومع هذا فان التغير في سعر الفائدة اللازم لتحفيز الافراد الى القبول بتغير في هيكل ثروتهم بين السندات والنقد . سيؤدي ايضاً الى تغير قيمة السندات في حافظة الافراد المالية . أو بمباراة أخرى أن ليس فقط هيكل الثروة هو الذي يتغير ، وانما يتغير ايضاً القيمة النقدية للثروة الكلية . وفي حالة بيع السندات بواسطة البنك فان قيمة الثروة تنخفض . نتيجة لارتفاع سعر الفائدة .

ويؤدي هذا التخفيض في قيمة الثروة (مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها) الى تخفيض كل من الطلب على النقود والطلب على السندات . وينخفض الطلب على النقود بالنسبة - α في حين ينخفض الطلب على السندات بالنسبة $(1 - \alpha)$. ويؤدي ذلك الى تخفيض أسعار السندات من جديد . لأن عرض السندات في أيدي الجمهور يزداد في نفس الوقت الذي ينخفض فيه الطلب على السندات .

وبطبيعة الحال سنجد أنه نتيجة لانخفاض سعر السندات (ارتفاع سعر الفائدة) سينخفض الاستثمار . وبالتالي الدخل . ومن ثم الطلب على النقود (لاغراض التبادل) . وهذا يمثل في حد ذاته عاملاً جزئياً في ازالة آثار الزيادة في عرض والانخفاض في الطلب على السندات .

ويمكن تصوير هذه النتائج في الشكل رقم 9 - 8 .

حيث يظهر الطلب المعدل على النقود (DM) في الجزء الاول من الرسم . وهو الطلب على النقود الذي يأخذ في الاعتبار عدد السندات وهو الذي يظهر في الجانب الأيمن من المعادلة رقم (15) . وبنفس الطريقة يظهر الطلب على السندات في

15) يمكن ان يعترض القارئ الذي يعرف من قبل ان عمليات خلق الودائع " المضاعفة " القائمة على أساس عمليات السوق المفتوحة (وعلى الاخص في حالة وجود البنوك التجارية) ستؤدي الى زيادة كمية النقود بمقدار يفوق عدة مرات قيمة الشراء الاصلية . ويرجع ذلك الى ان هذه العملية تؤدي الى زيادة الاحتياطي لدى البنوك التجارية وبالتالي تؤدي الى زيادة قدرتها على الاقتراض بمقدار مضاعف . وهذا صحيح . ولكن من حيث الزيادة في ثروة الافراد - ماعدا البنوك - فان التقرير الوارد في المتن ايضاً صحيح . وحتى نرجع الى هذا الموضوع من جديد في الفصل العشرين والواحد والعشرين فانه يمكن للقارئ الذي أدهشه لغز هذا التناقض الواضح ان يتظاهر باننا نناقش نظاماً مصرفياً يخضع ل 100 % من متطلبات الاحتياطي (النقدي القانوني) .

ويؤدي هذا الى ارتفاع سعر الفائدة من (i_0) الى (i_1) . وتظهر نفس هذه الحقائق في الجزء الثاني من الشكل . ويتحرك هنا ، منحني عرض السندات الى جهة اليمين ، في حين يتحرك منحني الطلب على السندات الى اليسار (وذلك حتى يعكس الانخفاض في عرض النقود) وذلك بالمقدار (انظر المعادلة رقم 15 في الملاحظة رقم 15) .

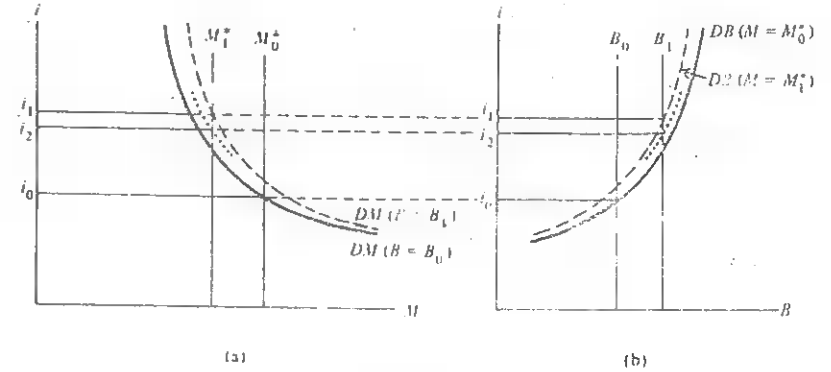
$$\frac{1 - \alpha}{\alpha(Q_0/i)} \Delta M$$

ويؤدي ذلك الى رفع سعر الفائدة من (i_0) الى (i_1) (على الاقل قبل أن نأخذ في الاعتبار أي تأثير راجع على الاستثمار) ، فإذا كان سعر الفائدة يؤثر على الاستثمار (والى مدى معين) ، فإن أي سعر للفائدة أعلى من السعر (i_0) سيؤدي الى تخفيض الاستثمار وبالتالي (٧) . مما يؤدي الى تحرك منحني الطلب على النقود المعدل (DM) الى اليسار ، بينما يتحرك منحني الطلب على السندات المعدل (DB) الى اليمين (وذلك كما هو موضح بالمنحنيات المنقطعة) . ويتحقق التوازن النهائي عند سعر فائدة يقع بين المستوى (i_0) والمستوى (i_1) وهو المستوى (i) ويتوقف ميل المنحني (DM) ، والمنحني (DB) على مرونة كل منهما بالنسبة لسعر الفائدة . ويعكس ذلك (١) الدالة $f(i)$ (2) أثر التغير في قيمة الثروة التي ترتبط بكل سعر من أسعار الفائدة على كل من الطلب على النقود والسندات . وبالإضافة الى ذلك فإن كل منحني للطلب يعكس أيضاً عرض الأصل الثاني ، ومستوى القيمة النقدية للناتج القومي .

ويمكن للقارئ أن يعيد بسهولة التحليل الخاص بعمليات السوق المفتوحة التي تؤدي الى زيادة العروض النقدية . ويجب عليه في الواقع أن يفعل ذلك حتى يستطيع فهمها .

آثار السياسة المالية Fiscal Policy

ويمكن تحليل آثار السياسة المالية على سعر الفائدة بنفس الطريقة . وسنفترض الآن أن رصيد ميزانية الحكومة كان متساوياً من قبل ، ولكن يتم الآن ادخال سياسة مالية تشجيعية (مثلاً من خلال زيادة الانفاق الحكومي بدون اجراء أي تعديلات في معدلات الضرائب ، أو عن طريق تخفيض معدلات الضرائب بدون تغيير الانفاق الحكومي ، أو أي توليفه منها تؤدي الى تخفيض الإيرادات بالمقارنة مع



الشكل 8 - 9

الجزء الثاني من الشكل وهو الطلب (DB) على السندات المعدل كما يظهر في المعادلة رقم (15) في الملاحظة رقم (14) ، والذي يأخذ في الاعتبار حجم كمية النقود . ويتحدد سعر الفائدة التوازني الاصلي (i_0) في أي من الجزئين عند تقاطع منحني العرض الاصلي مع منحني الطلب الاصلي أي أن

$$DM(B - B_0) = M_0^*$$

$$DB(M = M_0^*) = B_0$$

أو

ولنأخذ الآن في الاعتبار آثار عمليات السوق المفتوحة التي تتضمن بيعاً للسندات الى الافراد . تؤدي هذه العملية الى زيادة عرض السندات من (B_0) الى (B_1) وفي نفس الوقت تؤدي الى تخفيض عرض النقود من (M_0^*) الى (M_1^*) . وفي كل من الجزئين نجد أن كلا من منحني الطلب على النقود الاصلي (غير المتقطع) و $DM(B = B_0)$ وكذلك منحني الطلب على السندات الاصلي (غير المتقطع) $DB(M = M_0^*)$ يتم تحديدهما على أساس هيكل الثروة الاصلي . في حين أن كلا من منحني الطلب على النقود الجديد (المتقطع) وكذلك منحني الطلب على السندات الجديد (المتقطع) يتحددان على أساس هيكل الثروة الجديد (M_1) . وعندما يتحرك منحني عرض النقود الى جهة اليسار (أي ينخفض) ، فإن منحني الطلب على النقود يتحرك الى اليمين بالمقدار التالي (انظر المعادلة رقم 15) .

$$\frac{\alpha(Q/i)}{1 - \alpha} \Delta B$$

التنفقات). ولنفترض الآن أنه يتم تمويل المعجز الحكومي كله عن طريق بيع الحكومة سندات جديدة في السوق المفتوحة. (وسوف نحاول تناول طرقاً أخرى بديلة لتمويل المعجز).

وبصرف النظر عن طريقة تمويل المعجز، فإن مجرد وجود المعجز يؤدي إلى زيادة الثروة. ولكن يجب أن نعرف أن مجرد قيام الحكومة ببيع السندات لن يؤدي إلى زيادة الثروة، لأن ذلك يتضمن انتقالاً من النقود إلى السندات وذلك بنفس القيم النقدية. (ولكن ستخفض الثروة بالمقدار الذي تنخفض به أسعار السندات). ولكن النقود التي تسلمتها الحكومة يمد استخدامها مرة أخرى لتمويل المعجز، ونجد هنا إما أن دفعي الضرائب يدفعون الآن مقداراً أقل من الضرائب أو أن البائعين يحصلون على عائد أكبر من ذي قبل، أو الاثنين معاً. أو بعبارة أخرى تعود النقود التي اقترضتها الحكومة إلى الجمهور مرة أخرى. وعندما تنتهي عمليات التبادل هذه يكون لدى الجمهور نفس كمية النقود التي كانت في حوزته سابقاً، ولكن نجد أن لدى الجمهور مقدار أعلى من السندات عما كان لديه من قبل. أي أن ثروة الجمهور قد زادت وأخذت الزيادة شكل السندات (16).

وكما يظهر فإن السياسة المالية لها أيضاً تأثير على زيادة الدخل الناتج، وربما أيضاً الأسعار، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود (لاغراض التبادل). وإذا لم يكن هناك أي تغيير في المعروض النقدي، فإن سعر الفائدة سيرتفع لهذا السبب فقط. ويؤثر ذلك على الاستثمار سلباً، ولكن اعتبر أن الزيادة في (1) سعر الفائدة تؤدي إلى إزالة جزئية لأثر السياسة المالية التشجيعية (وستناول هذه النقطة وهي "تراحم أو تتضارب الآثار" في الفصل الحادي عشر بالتفصيل. ويقف معظم الدارسين عند هذه النقطة ولكن ليس ذلك هو الأثر الكامل للسياسة المالية على سعر الفائدة).

وحتى نرى أن السياسة المالية التشجيعية ستؤدي إلى زيادة سعر الفائدة بمقدار أكبر مما يؤدي إليه الزيادة في الطلب على النقود (لاغراض التبادل) - لنفترض

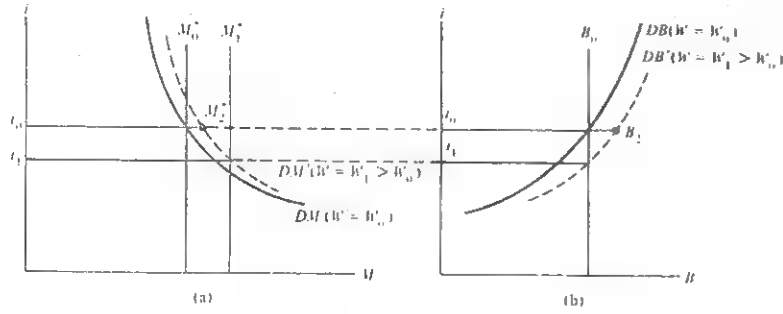
(16) يوجد استثناء وحيد على هذا التقرير، عندما يستخدم المعجز في تمويل مشتريات من المخزون من القطاع الخاص، مما ينتج عنه عدم استثمار في المخزون، وبالتالي يخفض الثروة. ولكن نظراً لأن لدى البائعين أسباباً كثيرة تجعلهم يحافظون على مستوى المخزون لديهم فيحاولون بناء مخزونهم مرة أخرى. وبالتالي تزداد الثروة إما إذا تم استخدام المعجز في تأجير العمل أو لدفع تحويلات إلى الأفراد فإن الزيادة في الثروة تكون أنية.

الآن أن البنك المركزي يقوم اتوماتيكياً بزيادة المعروض النقدي (وذلك من خلال شرائه السندات) وذلك بنفس المقدار الذي زاد به الطلب على النقود لاغراض التبادل. فإذا كانت زيادة الطلب على النقود لاغراض التبادل هي السبب الوحيد لزيادة سعر الفائدة فإن قيام البنك بهذه العملية يجب أن يؤدي إلى ثبات سعر الفائدة. ولكن ذلك لا يحدث.

وحتى نرى ذلك جيداً لندرس الشكل رقم 9 - 9. في الجزء الأول من الشكل (16) هي عرض النقود بعد زيادته لمقابلة الزيادة في الطلب على النقود لاغراض التبادل، وأن $DM(W = W_0)$ هو منحني الطلب الأصلي على النقود بعد زيادته ليضمن الزيادة في الطلب لاغراض التبادل. وفي الجزء الثاني من الشكل تمثل B_0 عرض السندات الأصلي بعد استبعاد مقام البنك بشارته لتمويل الطلب "تزايد على النقود لاغراض التبادل، ولكنه لا يتضمن السندات الجديدة التي تم بيعها لتمويل المعجز في الميزانية. كما تمثل $DB(W = W_0)$ الطلب على السندات قبل أن نأخذ في الاعتبار الثروة الجديدة التي نتجت عن وجود المعجز.

وتتضمن B_1 في الجزء الثاني السندات الجديدة التي تم بيعها لتمويل المعجز. وكذلك يتضمن المنحني الجديد للطلب على السندات $DB_1(W = W_1)$ الزيادة التي حدثت في الثروة التي نتجت عن تمويل المعجز. وتساوي هذه الزيادة في الثروة الفرق بين B_1 و B_0 مقيماً عند سعر فائدة يساوي (16) - نقصاً الفرق الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار السندات التي في حوزة الأفراد فعلاً.

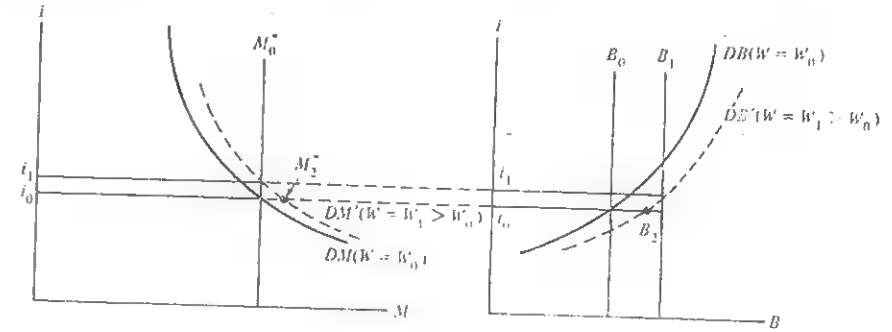
وستؤدي هذه الزيادة في قيمة الثروة إلى زيادة في كل من الطلب على السندات والطلب على النقود. إلا أن الزيادة في الطلب على السندات (الجزء الثاني من الشكل) هي بالضرورة أقل من الزيادة في العرض في عرض السندات. ويرجع ذلك إلى أن الجمهور يرغب في الاحتفاظ بجزء من الزيادة في الثروة مقداره α في شكل نقود. وعلى هذا يرتفع سعر الفائدة (أي تنخفض أسعار السندات) من (16) إلى (17). ويمكن أن نرى نفس الظاهرة في الجزء الأول من الشكل حيث يقع منحني الطلب الجديد على النقود $DM(W = W_1 > W_0)$ على يمين المنحني الأصلي، ومع عدم وجود زيادة جديدة في عرض النقود فإنه يمكن إشباع هذا المستوى الجديد من الطلب على النقود عند سعر فائدة أعلى هو (17).



الشكل رقم (9 - 10)

ومرة أخرى تزداد الثروة بالمقدار $(M_1^* - M_0^*)$ زائداً الأثر الذي يحدثه انخفاض سعر الفائدة في شكل زيادة في أسعار السندات التي بحوزة الجمهور فعلاً. وتؤدي هذه الزيادة في الثروة الى زيادة في الطلب على النقود تكون أقل من الزيادة في الثروة (لأن $\alpha < 1$)، وعلى هذا فان الزيادة في الطلب على النقود كما هو واضح يكون أقل من الزيادة في المعروض من النقود، مما يؤدي الى انخفاض جديد في سعر الفائدة. وحتى يمكن المحافظة على سعر الفائدة عند المستوى (i_0) ، فانه من الضروري أن يتدخل البنك المركزي بائعاً للسندات بالمقدار الذي يكفي لرفع السندات من (B_0) الى (B_2) لامتصاص مقدار كاف من النقود من أجل تخفيض (M_1^*) الى (M_2^*)

ويمكن أن نجعل هذا الوصف لآثار السياسة المالية اكثر واقعية بالتخلي عن افتراض أن الحكومة لديها مطبعتها الخاصة التي تستخدمها في طبع النقود. حيث أنه يمكن التوصل الى نفس الأثر الكلي اذا كانت الحكومة تقوم بتمويل عجزها كلياً - كما يحدث ذلك عادة - عن طريق بيع السندات. ويقوم البنك - في مواجهة هذه العملية - باتباع سياسة نقدية اكثر تشدداً بحيث يبقى على المعروض النقدي (M^*) ثابتاً. ويؤدي هذا الى رفع سعر الفائدة ليس فقط كنتيجة لزيادة الطلب على النقود لغراض التبادل وانما أيضاً نتيجة النمو غير المتوازن في ثروة الافراد، حيث تزداد الثروة من خلال الزيادة في السندات - وفي الاتجاه المضاد تماماً فانه من الممكن أن يقوم البنك بالشراء في السوق المفتوحة - في نفس الوقت الذي تقوم فيه الحكومة بالبيع في السوق المفتوحة - بكميات كافية للابقاء على سعر الفائدة ثابتاً. بالرغم من حدوث زيادة في الطلب على النقود لغراض التبادل وحدثت زيادة في الثروة. كما يمكن للبنك أن يتبع سياسة وسط، مما يسمح



الشكل رقم (9 - 9)

ومن الواضح ان هذا التأثير على سعر الفائدة هو تأثير اضافي بجانب وجود التأثير الذي يظهر كنتيجة لزيادة الطلب على النقود لغراض التبادل والذي يظهر كنتيجة لسياسة المالية التشجيعية. فاذا كانت هناك رغبة في منع سعر الفائدة من الارتفاع كنتيجة لأن الافراد يشعرون بأنه يوجد لديهم عدد من السندات اكبر مما يرغبون في الاحتفاظ به عند مستوى سعر الفائدة (i_1) ، فانه يجب القيام بعمليات اضافية في السوق المفتوحة بواسطة البنك المركزي لشراء السندات الكافية لزيادة المعروض النقدي من (M_0^*) الى (M_2^*) ، وبالتالي يخفض المعروض من السندات من (B_1) الى (B_2) .

وسيكون من المفيد مقارنة هذه النتيجة مع حالة أخرى يظهر فيها نفس المعجز، وبالتالي ينتج عنه نفس الزيادة في الطلب على النقود لغراض التبادل الذي يتم ازالة اثره على سعر الفائدة بواسطة قيام البنك بالشراء في السوق المفتوحة. ولكن في هذه الحالة لا يتم تمويل المعجز بواسطة السندات ولكن من خلال قيام الحكومة بطبع نقوداً جديدة. ويعني ذلك انه لن يوجد أي تغير في عدد السندات التي في حوزة الجمهور ولكن بدلاً عن ذلك سيزداد ما في حوزة الجمهور من رصيد نقدي، حيث يرتفع الرصيد النقدي لدى الجمهور من (M_0^*) الى (M_1^*) كما يظهر في الجزء الأول من الشكل رقم 9 - 10 (17).

(17) مرة أخرى يتم رسم المنحنيات $B_0, M_0, DB(W = W_0), DM(W = W_0)$ بعد ان تأخذ في الحبان عمليات السوق المفتوحة التي يتم القيام بها لمواجهة الزيادة في الطلب على النقود لغراض التبادل، ولكن قبل ان تأخذ في الاعتبار اثر التغير في الثروة.

بنوع من الزيادة في سعر الفائدة ولكن ليس الى الحد الذي كان من الممكن أن يزداد به . او بعبارة أخرى يمكن ان تكون هناك سياسة مالية تشجيعية جانبياً الى جنب مع عدة بدائل للسياسة النقدية تبدأ من السياسة النقدية "السهلة" أو "المتعايشة" الى السياسة النقدية المشددة . ولكن في جميع هذه الحالات فان تحليلنا يجب أن يأخذ في الاعتبار العوامل الثلاثة التي تؤثر في الطلب على وعرض كل من النقود والسندات ، وهي :

- (1) الآثار التي تنتج عن زيادة (أو انخفاض) في الطلب على النقود لاجراض التبادل .
- (2) آثار الزيادة (النقص) في الثروة المرتبطة بالسياسة المالية على كل من الطلب على النقود والسندات . وهذه الآثار واحدة بصرف النظر عن كيفية تمويل العجز ، وبصرف النظر عن نوع السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي .
- (3) الآثار التي تنتج عن نوع طريقة التمويل المستخدمة أو / وعن طبيعة السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي .

ويمكن للقارئ الذي يعتقد بأنه قد فيه المناقشة السابقة أن يتأكد من هذا الفهم بتحليل الحالة العكسية أي عندما تكون السياسة المالية سياسة غير تشجيعية . وذلك بافتراض أن الحكومة تستخدم فائض الميزانية لاعادة شراء ديونها من الافراد كحالة . أو أن الحكومة تقوم بتراكم الفائض في شكل نقدي كحالة اخرى) .

وقبل ان تنتهي من هذه المناقشة يجب أن نلاحظ ملاحظة عامة . وهي أن تحليلنا لكل من الطلب على وعرض النقود كان في اطار المفاهيم الرصيدية كلياً . أي اننا كنا نتناول كميات النقود والسندات الموجودة فعلاً عند نقطة زمنية معينة وكذلك كميات النقود والسندات المطلوبة عند ذات النقطة الزمنية . ويمكن لهذه الكميات أن تتغير بكميات جوهرية خلال فترة قصيرة جداً من الزمن . من خلال عمليات البنك المركزي في السوق المفتوحة ولقد أوضحنا أثر هذه العمليات على سعر الفائدة .

ولكن عندما نتناول عجز أو فائض الميزانية ، فاننا نتناول مفاهيم تدفقية . أي معدلات التغير عند نقطة زمنية معبراً عنها بواسطة فترة زمنية معينة (سنة مثلاً) . وعلى هذا فعندما نتكلم عن تمويل العجز أو الفائض خلال اصدار أو سحب سندات أو نقود ، والتغيرات الحاصلة في أرصدة هذه الاصول فاننا بالتأكيد نتكلم عن معدلات التغير في الرصيد عند نقطة زمنية . وتؤدي هذه التغيرات اذا استمرت

لفترة زمنية ما الى تراكمات في ارصدة النقود والسندات . لنفترض مثلاً أنه توجد سياسة مالية تنتج عنها عجز في الميزانية (أو عجز اضافي) مقداره 12 بليون دولار سنوياً (معدل سنوي) يتم تمويله كلياً بواسطة خلق نقود جديدة . وسنجد الان أنه بعد شهر واحد سيزداد الرصيد النقدي بما مقداره بليون دولار وبعد سبعة شهور سيكون قد ازداد بما يعادل سبعة بليون دولار . فاذا تم المحافظة على معدل العجز ، وتم استخدام نفس طريقة التمويل ، فاننا نجد أنه بعد ثلاثة سنوات سيكون الرصيد النقدي قد ازداد بما يساوي 36 بليون دولار ، ويستمر في الزيادة بمعدل بليون دولار شهرياً . (أما اذا كانت السندات تستخدم في تمويل العجز ، فاننا نجد أن رصيد السندات هو الذي يكون قد ازداد بمعدل بليون دولار شهرياً) . ومع ذلك - وخلال فترة زمنية قصيرة نسبياً - فان هذه التغيرات التراكمية هي صغيرة اذا قيست باحجام الارصدة بحيث يمكن اعتبارها غير مهمة .

وبطبيعة الحال فاننا نجد أنه في نفس الوقت سيكون طلب الافراد على كل من النقود والسندات يتزايد باستمرار . وهو بذلك يعكس الزيادة التي تحدث في ثروتهم بمقدار بليون دولار شهرياً زائداً الآثار التي تنتج عن الانخفاض المستمر (أو الزيادة المستمرة) في سعر الفائدة على قيمة السندات التي في حوزة الافراد (ولقد أوضحنا الحالة التي تكون فيها اقل من الواحد ، وبالتالي فان الزيادة في الطلب على النقود - مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها - تكون أقل من الزيادة في عرض النقود اذا كان تمويل العجز يتم كلية بواسطة الاصدار النقدي الجديد . أو انه يكون اكبر من الزيادة في عرض النقود اذا كان تمويل العجز يتم كلية بواسطة السندات) . ولكن لن يظهر أثر التغير في هذه الارصدة عند نقطة الزمن الاصلية . وأن تغيرات طفيفة ستحدث خلال اية فترة قصيرة نسبياً من الزمن .

ولكن من جانب آخر سنجد أن الزيادة في الطلب على النقود لاجراض التبادل لنتيجة عن سياسة مالية مشجعة ستكون زيادة لمرة واحدة (على الرغم من أنها قد لا تكون فورية) . فاذا كان المحفز المالي مرتفعاً ولكنه ثابتاً فانه سيؤدي الى زيادة ليست مستمرة في مستوى (p_1) وبالتالي في (m/p_1) . ولكن يؤدي الى زيادة لمرة واحدة تبقى طالما بقي محفز مالي .

وبعبارة أخرى يمكن أن نقرر أن أثر التغير في الطلب على النقود لاجراض التبادل سيكون هو الأثر السائد في الفترة القصيرة . حتى على الرغم من أن التوازن في الأجل القصير يمكن أن يتغير - مع مرور الزمن - في اتجاهات مختلفة عن الاتجاهات التي كان يتغير فيها من قبل . وعلى هذا فانه يمكننا ، في تحليل

التوازن في الأجل القصير. أن نتجاهل التغيرات في الارصدة. كما تجاهلنا أي أثر للتراكومات في الارصدة عند نقطة الزمن الاصلية. أي قبل اجراء التغيرات في السياسة المالية.

ويتطابق ذلك تماماً مع تحليل أثار التغير في معدل الاستثمار من مستوى موجب ثابت الى مستوى أعلى آخر جديد. فكما تجاهلنا أثر الارصدة عند المستوى المبدئي للاستثمار فاننا نستطيع - في تحليل التوازن في الأجل القصير - أن نتجاهل حقيقة أن الارصدة تتراكم الآن - وتزايد بمعدل مختلف الى حد ما. ولكن تراكم المصانع والآلات وتراكم ثروة المستهلكين (والأثر الناتج عن الطريقة التي يتم بها تمويل الاستثمار على الاستهلاك) يستمر مع مرور الزمن، وبمعدلات تختلف عن المعدلات التي كانت تزايد بها من قبل. ومهما كانت أثار التراكم في الارصدة طويلة الأجل، فانها تختلف الآن عما كانت عليه من قبل. وبالتالي فانه يمكن اهمال هذه الآثار في تحليل الأجل القصير.

وسنعود الى هذه المناقشة مرة أخرى في الفصل العشرين. مع ملاءمتها لاقتصاد يوجد به انواع عديدة من الاصول المالية. ويمكن للقارئ المهتم بذلك أن ينتقل الان مباشرة الى النصف الثاني من ذلك الفصل.

اسئلة للمراجعة

(1) ماهما الاعتباران المهمان الذين على اساسهما قرر الاقتصاديون الكلاسيكيون أن ادخال دالة الاستهلاك الكينزية ومبدأ التجميل في النموذج الكلاسيكي لن يؤدي الى تغير النتيجة الاساسية التي تقرر أن الاقتصاد يتجه دائماً نحو التوظيف الكامل؟ ماذا يمكن أن يأخذ اذا فشل واحد او آخر من هذين الاعتبارين؟

(2) اشرح بعناية "لماذا" و "كيف" يكون كل واحد من هذه التقارير الثلاثة -

(أ) أن قيمة الكوبون على السند الذي يتم اصداره الآن لا يختلف كثيراً عن الفائدة Yields to Maturity المنعكس في السعر الذي تم اصدار السندات

التي تحمل نفس تواريخ السداد، وتعرض لنفس الدرجة من المخاطر ويتم تبادلها الآن.

(ب) أن مستوى أسعار السندات اليوم تتأثر بدرجة كبيرة بتوقعات الافراد الخاصة بأسعار السندات في المستقبل.

(ج) أنه اذا اخذنا كل من التقريرين السابقين مع بعضهما فاننا نجد أن سعر الفائدة يكون دائماً عند مستوى لا يتلام مع مستواه عند مستوى التوظيف الكامل لعناصر الانتاج.

(3) أوجد عدة أسباب تجعل الاقتصاديين يعتقدون بأن الطلب على النقود طلباً مرناً في سعر الفائدة.

(4) "للمضاربة تأثير كبير على الاسعار في سوق أية سلعة يكون فيها المخزون كبيراً بالنسبة الى الاضافات الجارية الى الرصيد خلال اية فترة زمنية قصيرة."

أشرح ذلك موضحاً هذا التقرير في حالة سوق السندات. أوضح اهميته في تحليل الاقتصاد الكلي لهذا السوق.

(5) على الرغم من أننا قد افترضنا في المتن أن معظم الافراد لا يميلون الى المخاطرة (بمعنى أنهم يفضلون "الشيء المؤكد" على بديل يتعرض الى مخاطرة له نفس القيمة المتوقعة) فان بعض الافراد يستمتعون بالمخاطرة. حلل كيف يمكن أن يؤثر التغير في سعر الفائدة في الطلب على النقود من جانب فرد يفضل المخاطرة على الأمان. مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها.

(6) حلل أثار العمليات التالية على سعر الفائدة مع وبدون الاخذ في الاعتبار أثار التغير في الثروة -

(أ) عمليات السوق المفتوحة التي تؤدي الى زيادة المعروض من النقود.

(ب) زيادة في الانفاق الحكومي يتم تحويله بواسطة بيع سندات حكومية جديدة.

(ج) زيادة في الانفاق الحكومي يتم تمويله بواسطة طبع النقود.

الصفة الكينزية للتركيب

A Keynesian Version of the Synthesis

لقد تم تخصيص معظم الفصل السابق لشرح وتوضيح النظرية الكينزية الحديثة ، والموسعة - للطلب على النقود المرن في سعر الفائدة . وسيقدم هذا الفصل التركيبة الكينزية - الكلاسيكية الكاملة في صيغتها الكينزية . وبدأ الفصل بدراسة الاختلاف الذي يمكن أن يظهر إذا أدخلنا هذه النظرية الكينزية في النموذج الكلاسيكي بدلاً من النظرية الكمية . وسنضيف هنا أيضاً في هذه الصيغة الموسعة نظرية الاستهلاك الكينزية التي تم إدخالها في النموذج في بداية الفصل التاسع ، ولكن سنحتفظ مع ذلك بالافتراض الكلاسيكي والذي يقرر مرونة الأجور . وسوف نحل محل هذا الفرض - في النصف الثاني من هذا الفصل - فرضاً آخر جديداً وهو عدم مرونة الأجور .

الآثار الاقتصادية (على مستوى الكلي) للطلب على النقود المرن في سعر الفائدة

Macro economic Consequences of an interest - Elastic Demand for money

أضفنا في بداية الفصل التاسع دالة الاستهلاك الكينزية إلى النموذج الكلاسيكي . وذلك بتعديل المعادلة رقم (6) وهي ،

$$S = S(i) \quad (6)$$

إلى المعادلة التالية

$$S = S(Y, i) \quad (6a)$$

- J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (Harcourt, Brace, 1936) Chapters 13-15.
(Keynes' statement of the Keynesian theory of interest.)
- W. J. Baumol, "The Transactions Demand for Cash: An Inventory Theoretic Approach," *Quarterly Journal of Economics* 66 (November 1952) 545-556, reprinted in E. Shapiro (ed.), *Macroeconomics: Selected Readings* (Harcourt, Brace and World, 1970), pp. 172-183; and J. Tobin, "The Interest-Elasticity of the Transactions Demand for Cash," *Review of Economics and Statistics*, 38 (August, 1956), 241-247.
(Both articles show why the transactions demand for money is interest-elastic.)
- J. Tobin, "Liquidity Preference ... Behaviour Towards Risk," *Review of Economic Studies*, 25 (February 1958), 65-86, reprinted in M. G. Mueller (ed.), *Readings in Macroeconomics*, 2nd ed. (Holt, Rinehart, and Winston, 1971), pp. 173-191.
(Broadens and generalizes the speculative demand for money.)
- A. Leijonhufvud, *On Keynesian Economics and the Economics of Keynes* (Oxford University Press, 1968), Chapter V, part 3, pp. 354-385.
(A sympathetic interpretation and analysis of Keynes' speculative demand for money.)
- D. Laidler, *The Demand for Money* (International Textbook Co., 1969)
(A modern restatement.)

$$L = L\left(\frac{W}{P}\right) \quad (3)$$

$$L = N \quad (4)$$

على أربعة متغيرات هي (Y) (N) (L) (W/P) . وعلى هذا وطالما لا يوجد هناك أي اعتماد دالي أو تناقض بين هذه المعادلات (أي طالما تتقاطع دوال (L) ، (N) عند مستوى موجب للاجر الحقيقي) فإن هذه العلاقات تحدد القيم التوازنية للمتغيرات الأربعة، ومنها نستطيع اشتقاق أي تعديل قيم كل باقي المتغيرات. وحيث أنه يتم تعريف (L) على أنها عرض العمل عند مستوى التوظيف الكامل، فإن مستوى التوظيف الكامل للعمل يعني توفير عمل لكل من يرغب فيه. وتتناول الآن المعادلات المدلة ابتداء من (6a) إلى (8) وهي:

$$S = S(Y, i) \quad (6a)$$

$$I = I(i) \quad (7)$$

$$S = I \quad (8)$$

ويمكن احلال قيمة (Y) التي حصلنا عليها من المعادلات من (1) إلى (4) في المعادلة رقم (6a). مما يؤدي الى أن يكون لدينا ثلاثة معادلات في ثلاثة متغيرات هي (S) الادخار، (I) الاستثمار، (i) سعر الفائدة. وهذا يحدد القيم التوازنية لكل من الادخار والاستثمار وسعر الفائدة. وحيث أنه قد تم تحديد كل من (Y) ، (i) . فإنه يمكن تحديد مستوى الأسعار من المعادلة الجديدة رقم (5a) وهي:

$$M^* = mPY + f(i) \quad (5a)$$

وذلك اذا عرفنا حجم المعروض النقدي (M^*) ، الذي يتحدد تلقائياً بواسطة البنك المركزي. كما نجد ان معدل الأجر النقدي (W) (الذي يساوي الأجر الحقيقي W/P مضروباً في مستوى الأسعار (P)) سيتحدد أيضاً تلقائياً.

والتعديل، الجوهرى الوحيد الذي يظهر لدينا الان على النتائج السابقة هو أن أي تغير في الادخار و/ أو في الاستثمار يمكن الان (اذا كانت (M^*) ثابتة) أن يؤثر في كل من الأسعار (P) والاجر (W) ، وحتى يمكن أن نرى ذلك لنبدأ من مجموعة المعادلات الجزئية الخاصة بالادخار والاستثمار. اذا كانت (Y) معروفة وثابتة فان التغير في الادخار أو في الاستثمار سيؤثر في (i). وتؤدي (ii) المعدلة

ولقد وجدنا أن هذا التغير يحد ذاته يعدل النموذج الكلاسيكي تعديلاً ضئيلاً جداً. ولقد وجدنا أن النتائج الرئيسية للنموذج الكلاسيكي وهي: «أن الاقتصاد يتجه دائماً وتلقائياً الى التوازن الكامل، (2) وأن التغيرات في كمية النقود تؤثر فقط على الأسعار (والاجور) ولكن لا تؤثر على أية متغيرات «حقيقية» وأخيراً «3» أن التغيرات في الادخار والاستثمار تؤثر فقط على سعر الفائدة ولكنها لم تؤثر على الناتج والدخل أو الأسعار، مازالت قائمة وصحيحة.

ولكن ماهو الاختلاف الذي يظهر في هذه النتائج اذا اضفنا نظرية الطلب على النقود المرن في سعر الفائدة الى النموذج. أن هذا يؤدي الى تغيير المعادلة رقم (5) في الفصل التاسع وهي:

$$M^* = mPY \quad (5)$$

الى المعادلة التالية: (1)

$$M^* = mPY + f(i) \quad (5a)$$

ويمكن بكل سهولة أن نبرهن على أن هذه لاضافة الجديدة تؤدي الى تغيير اضافي طفيف في نتائج النموذج الكلاسيكي. وأنها لا تمثل أي تحدي للنتيجتين الاولى والثانية من النتائج التي وصفناها بأنها رئيسية في النموذج الكلاسيكي. وهذا كله صحيح طالما كانت الأجور - كما نفترض - مرنة مرونة كاملة، وطالما كان اهتمامنا محصوراً في دراسة التوازن الكامل.

وتمثل المعادلات من (1) الى (4) في الفصل التاسع - كما كانت تمثل هناك - مجموعة جزئية من النموذج يمكن حلها منفصلة لايجاد القيم التوازنية للناتج، التوظيف، والأجور الحقيقية، ويكون هذا الحل بالضرورة عند مستوى التوظيف الكامل. وتحتوي هذه المعادلات الأربعة وهي:

$$Y = F(N) \quad (1)$$

$$N = N\left(\frac{W}{P}\right) \quad (2)$$

(1) حيث أن النموذج الكلاسيكي كما تم بناؤه سابقاً لا يتضمن أي متغير للثروة فأننا لن نتناول الشكل التالي من معادلة الطلب على النقود.

$$M^* = mPY + f(i) + \alpha W \quad (5b)$$

ومع ذلك فإذا اضفنا هذه المعادلة والمعادلات الأخرى في الثروة فإن ذلك لن يؤدي الى أي تغيير جوهري في النتائج التي سنوضحها نتيجة لاستخدام المعادلة رقم (5a) على الأقل في الأجل القصير.

ملخص باستخدام الرسوم ADizramatic Summary

يمكن أن توضح هذه النتائج أيضاً باستخدام الاشكال الهندسية وذلك من خلال استعراض الشكل رقم (9 - 1) الذي تم استخدامه في الفصل التاسع لتوضيح النموذج الكلاسيكي الذي تم توسيعه ليتضمن دالة الاستهلاك الكينزية . ونضيف الآن الطلب على النقود كدالة في سعر الفائدة ، ولكن مع افتراض مرونة الأجور النقدية ، وتركيز انتباهنا على مستوى التوظيف الكامل . ويتم رسم النموذج - بطبيعة الحال هنا - بحيث يمكن أن نحصل على مستوى التوازن . (وحتى يمكن أن نستخدم في العرض مجال هندسي من اتجاهين فقط فالتنا نقتض هنا ان $\partial S/\partial i = 0$ أي أن الادخار لا يتوقف على سعر الفائدة) .

وتتطابق الاجزاء a , b , c , d , e , f , g , h , i , j , k , l , m , n , o , p , q , r , s , t , u , v , w , x , y , z , aa , ab , ac , ad , ae , af , ag , ah , ai , aj , ak , al , am , an , ao , ap , aq , ar , as , at , au , av , aw , ax , ay , az , ba , bb , bc , bd , be , bf , bg , bh , bi , bj , bk , bl , bm , bn , bo , bp , bq , br , bs , bt , bu , bv , bw , bx , by , bz , ca , cb , cc , cd , ce , cf , cg , ch , ci , cj , ck , cl , cm , cn , co , cp , cq , cr , cs , ct , cu , cv , cw , cx , cy , cz , da , db , dc , dd , de , df , dg , dh , di , dj , dk , dl , dm , dn , do , dp , dq , dr , ds , dt , du , dv , dw , dx , dy , dz , ea , eb , ec , ed , ee , ef , eg , eh , ei , ej , ek , el , em , en , eo , ep , eq , er , es , et , eu , ev , ew , ex , ey , ez , fa , fb , fc , fd , fe , ff , fg , fh , fi , fj , fk , fl , fm , fn , fo , fp , fq , fr , fs , ft , fu , fv , fw , fx , fy , fz , ga , gb , gc , gd , ge , gf , gg , gh , gi , gj , gk , gl , gm , gn , go , gp , gq , gr , gs , gt , gu , gv , gw , gx , gy , gz , ha , hb , hc , hd , he , hf , hg , hh , hi , hj , hk , hl , hm , hn , ho , hp , hq , hr , hs , ht , hu , hv , hw , hx , hy , hz , ia , ib , ic , id , ie , if , ig , ih , ii , ij , ik , il , im , in , io , ip , iq , ir , is , it , iu , iv , iw , ix , iy , iz , ja , jb , jc , jd , je , jf , jg , jh , ji , jj , jk , jl , jm , jn , jo , jp , jq , jr , js , jt , ju , jv , jw , jx , jy , jz , ka , kb , kc , kd , ke , kf , kg , kh , ki , kj , kk , kl , km , kn , ko , kp , kq , kr , ks , kt , ku , kv , kw , kx , ky , kz , la , lb , lc , ld , le , lf , lg , lh , li , lj , lk , ll , lm , ln , lo , lp , lq , lr , ls , lt , lu , lv , lw , lx , ly , lz , ma , mb , mc , md , me , mf , mg , mh , mi , mj , mk , ml , mm , mn , mo , mp , mq , mr , ms , mt , mu , mv , mw , mx , my , mz , na , nb , nc , nd , ne , nf , ng , nh , ni , nj , nk , nl , nm , nn , no , np , nq , nr , ns , nt , nu , nv , nw , nx , ny , nz , oa , ob , oc , od , oe , of , og , oh , oi , oj , ok , ol , om , on , oo , op , oq , or , os , ot , ou , ov , ow , ox , oy , oz , pa , pb , pc , pd , pe , pf , pg , ph , pi , pj , pk , pl , pm , pn , po , pp , pq , pr , ps , pt , pu , pv , pw , px , py , pz , qa , qb , qc , qd , qe , qf , qg , qh , qi , qj , qk , ql , qm , qn , qo , qp , qq , qr , qs , qt , qu , qv , qw , qx , qy , qz , ra , rb , rc , rd , re , rf , rg , rh , ri , rj , rk , rl , rm , rn , ro , rp , rq , rr , rs , rt , ru , rv , rw , rx , ry , rz , sa , sb , sc , sd , se , sf , sg , sh , si , sj , sk , sl , sm , sn , so , sp , sq , sr , ss , st , su , sv , sw , sx , sy , sz , ta , tb , tc , td , te , tf , tg , th , ti , tj , tk , tl , tm , tn , to , tp , tq , tr , ts , tt , tu , tv , tw , tx , ty , tz , ua , ub , uc , ud , ue , uf , ug , uh , ui , uj , uk , ul , um , un , uo , up , uq , ur , us , ut , uu , uv , uw , ux , uy , uz , va , vb , vc , vd , ve , vf , vg , vh , vi , vj , vk , vl , vm , vn , vo , vp , vq , vr , vs , vt , vu , vv , vw , vx , vy , vz , wa , wb , wc , wd , we , wf , wg , wh , wi , wj , wk , wl , wm , wn , wo , wp , wq , wr , ws , wt , wu , wv , ww , wx , wy , wz , xa , xb , xc , xd , xe , xf , xg , xh , xi , xj , xk , xl , xm , xn , xo , xp , xq , xr , xs , xt , xu , xv , xw , xx , xy , xz , ya , yb , yc , yd , ye , yf , yg , yh , yi , yj , yk , yl , ym , yn , yo , yp , yq , yr , ys , yt , yu , yv , yw , yx , yy , yz , za , zb , zc , zd , ze , zf , zg , zh , zi , zj , zk , zl , zm , zn , zo , zp , zq , zr , zs , zt , zu , zv , zw , zx , zy , zz , aa , ab , ac , ad , ae , af , ag , ah , ai , aj , ak , al , am , an , ao , ap , aq , ar , as , at , au , av , aw , ax , ay , az , ba , bb , bc , bd , be , bf , bg , bh , bi , bj , bk , bl , bm , bn , bo , bp , bq , br , bs , bt , bu , bv , bw , bx , by , bz , ca , cb , cc , cd , ce , cf , cg , ch , ci , cj , ck , cl , cm , cn , co , cp , cq , cr , cs , ct , cu , cv , cw , cx , cy , cz , da , db , dc , dd , de , df , dg , dh , di , dj , dk , dl , dm , dn , do , dp , dq , dr , ds , dt , du , dv , dw , dx , dy , dz , ea , eb , ec , ed , ee , ef , eg , eh , ei , ej , ek , el , em , en , eo , ep , eq , er , es , et , eu , ev , ew , ex , ey , ez , fa , fb , fc , fd , fe , ff , fg , fh , fi , fj , fk , fl , fm , fn , fo , fp , fq , fr , fs , ft , fu , fv , fw , fx , fy , fz , ga , gb , gc , gd , ge , gf , gg , gh , gi , gj , gk , gl , gm , gn , go , gp , gq , gr , gs , gt , gu , gv , gw , gx , gy , gz , ha , hb , hc , hd , he , hf , hg , hh , hi , hj , hk , hl , hm , hn , ho , hp , hq , hr , hs , ht , hu , hv , hw , hx , hy , hz , ia , ib , ic , id , ie , if , ig , ih , ii , ij , ik , il , im , in , io , ip , iq , ir , is , it , iu , iv , iw , ix , iy , iz , ja , jb , jc , jd , je , jf , jg , jh , ji , jj , jk , jl , jm , jn , jo , jp , jq , jr , js , jt , ju , jv , jw , jx , jy , jz , ka , kb , kc , kd , ke , kf , kg , kh , ki , kj , kk , kl , km , kn , ko , kp , kq , kr , ks , kt , ku , kv , kw , kx , ky , kz , la , lb , lc , ld , le , lf , lg , lh , li , lj , lk , ll , lm , ln , lo , lp , lq , lr , ls , lt , lu , lv , lw , lx , ly , lz , ma , mb , mc , md , me , mf , mg , mh , mi , mj , mk , ml , mm , mn , mo , mp , mq , mr , ms , mt , mu , mv , mw , mx , my , mz , na , nb , nc , nd , ne , nf , ng , nh , ni , nj , nk , nl , nm , nn , no , np , nq , nr , ns , nt , nu , nv , nw , nx , ny , nz , oa , ob , oc , od , oe , of , og , oh , oi , oj , ok , ol , om , on , oo , op , oq , or , os , ot , ou , ov , ow , ox , oy , oz , pa , pb , pc , pd , pe , pf , pg , ph , pi , pj , pk , pl , pm , pn , po , pp , pq , pr , ps , pt , pu , pv , pw , px , py , pz , qa , qb , qc , qd , qe , qf , qg , qh , qi , qj , qk , ql , qm , qn , qo , qp , qq , qr , qs , qt , qu , qv , qw , qx , qy , qz , ra , rb , rc , rd , re , rf , rg , rh , ri , rj , rk , rl , rm , rn , ro , rp , rq , rr , rs , rt , ru , rv , rw , rx , ry , rz , sa , sb , sc , sd , se , sf , sg , sh , si , sj , sk , sl , sm , sn , so , sp , sq , sr , ss , st , su , sv , sw , sx , sy , sz , ta , tb , tc , td , te , tf , tg , th , ti , tj , tk , tl , tm , tn , to , tp , tq , tr , ts , tt , tu , tv , tw , tx , ty , tz , ua , ub , uc , ud , ue , uf , ug , uh , ui , uj , uk , ul , um , un , uo , up , uq , ur , us , ut , uu , uv , uw , ux , uy , uz , va , vb , vc , vd , ve , vf , vg , vh , vi , vj , vk , vl , vm , vn , vo , vp , vq , vr , vs , vt , vu , vv , vw , vx , vy , vz , wa , wb , wc , wd , we , wf , wg , wh , wi , wj , wk , wl , wm , wn , wo , wp , wq , wr , ws , wt , wu , wv , ww , wx , wy , wz , xa , xb , xc , xd , xe , xf , xg , xh , xi , xj , xk , xl , xm , xn , xo , xp , xq , xr , xs , xt , xu , xv , xw , xx , xy , xz , ya , yb , yc , yd , ye , yf , yg , yh , yi , yj , yk , yl , ym , yn , yo , yp , yq , yr , ys , yt , yu , yv , yw , yx , yy , yz , za , zb , zc , zd , ze , zf , zg , zh , zi , zj , zk , zl , zm , zn , zo , zp , zq , zr , zs , zt , zu , zv , zw , zx , zy , zz

ومن الواضح أن الجزئين (a1) ، (b) في الشكل يحددان معاً قيم $W/P, L, N, Y$ التوازنية . ويمثل الخط المتقطع من الجزء (a1) الى الجزء (c) كيف يحدد الدخل حجم الادخار (d) . وكذلك يوضح الخط المتقطع من (c) الى (f) كيف يحدد كل من الادخار والاستثمار مستوى سعر الفائدة ويحدد الخط المتقطع من (d) الى (th) كيف يحدد عرض النقود (M^s) والجزء من الطلب على النقود المرين في سعر الفائدة (DM_2) حجم (DM_1) . في حين يحدد الخط المتقطع من (sh) الى (g) مستوى (mPY) . وحيث أنه قد تم تحديد (Y) من قبل وحيث أن (m) ثابتة ، فإن ذلك يحدد مباشرة مستوى الاسعار (P) . وباستخدام هذا

بدورها الى تغيير في الطلب على النقود (الجانب الأيمن في المعادلة رقم (5a) . وعلى هذا اذا عرفنا (Y) الناتج وكمية النقود (M) فان أي تغيير في الادخار أو الاستثمار يؤدي الى تغير في الاسعار (P) والاجور النقدية (W) . ونرى ، الآن ، ان كمية النقود الثابتة (M^s) يمكن أن توجد مع مستوى مرتفع لكل من الاسعار والاجور النقدية . ونتيجة لهذا فان " النظرية الكمية في النقود " تصبح نظرية غير صحيحة حتى اذا بقي الناتج (Y) ثابتاً . ومن ناحية أخرى نرى أنه مازال صحيحاً أن . التغير في كمية النقود لن يؤدي الى أي تغيير في (i) سعر الفائدة كما لن يؤدي الى أي تغيير في متغير حقيقي آخر ، بل تؤثر فقط في (P) الاسعار (W) الاجور النقدية . ولكن يمكن أن تتغير (P) الاسعار ، (W) الاجور كنتيجة للتغير في (i) سعر الفائدة .

وسنلاحظ هنا أن هذه الصيغة قد استعملت المعادلة الكلاسيكية البسيطة التالية ، $I = I(i)$ كنظرية للاستثمار . وبالتالي فان هذه الصيغة تفشل في أن تأخذ في الاعتبار التعديلات الجوهرية التي تم ادخالها على تحليل الاستثمار التي ناقشناها في الفصل الثامن . وعلى الرغم من أن هذه التعديلات ليست كينزية - بمعنى أن كينز قد قام بادخالها أو حتى مناقشتها - الا أنها مع ذلك تعتبر كينزية الاتجاه والروح . وهي تعكس أيضاً وفي نفس الوقت اتجاهاً غير كلاسيكي بل يمكن القول اتجاهاً متناقضاً للكلاسيكيين - في تحليل الدورات التجارية والنقود . ويؤكد هذا الاتجاه على اعتبار الاستثمار متغيراً غير مستقر من ناحية وعلى دورة الرئيسي والهام في عدم استقرار الطلب الكلي .

ويمكن مع ذلك - وبدون صعوبة تذكر تعديل دالة الاستثمار ليتضمن الدخل كمحدد للاستثمار . وذلك بتعديل المعادلة رقم (7) الى المعادلة التالية ، $I = I(i, Y)$ (7a)

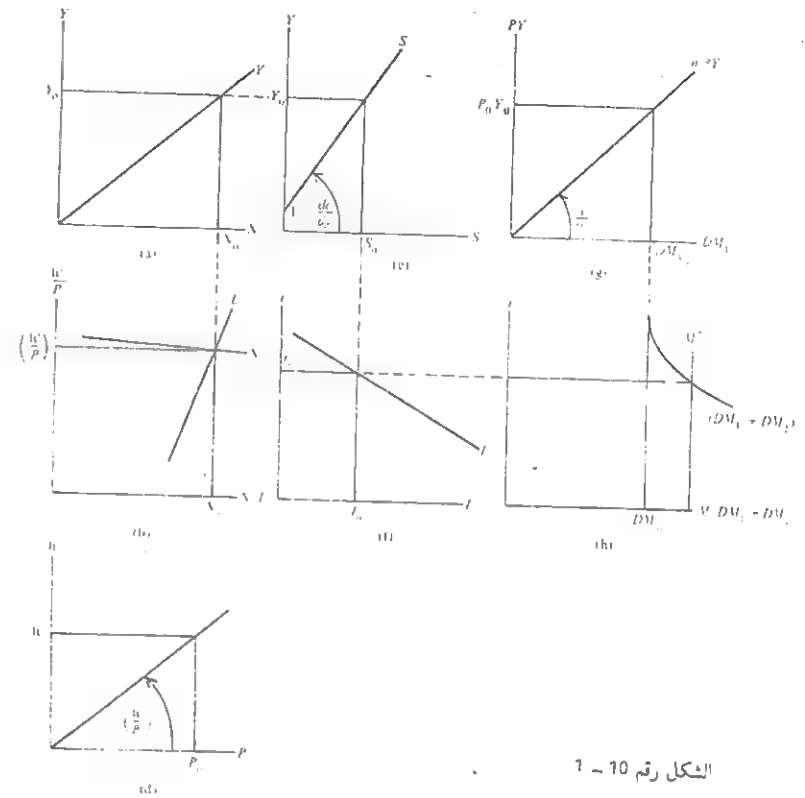
وذلك كما سنعمل في الفصل الحادي عشر . وعلى كل ، فطالما كنا ننظر الى هذه الدالة كدالة مستقرة ، فان اضافتها الى النموذج ستؤدي الى تغيير طفيف في النتائج . ولن نشغل انفسنا بادخالها في التحليل عند هذه النقطة . وكذلك نظراً لأن النموذج الذي نتعامل معه حتى الآن هو نموذج توازني فالتنا لن ندخل بشكل رسمي مبدأ للتجويل ، بشكل أو - بآخر - " ينتمي " الى نموذج اقتصاد كلي واقعي . ويمكن أن نذكر انفسنا هنا فقط بأن دالة الاستثمار تخضع لتغيرات كبيرة . ومهمتنا هي تناول أثر هذه التغيرات ضمن نموذج " التركيب " .

الى جهة اليمين في الجزء (ب) من الرسم . وهنا نجد أنه عند نفس المستوى السابق من الناتج (Y) المأخوذ من الجزء (ب)، سيكون حجم الادخار (S) اكبر من قبل - ومع ثبات جدول الاستثمار (I) في الجزء (ج) من الشكل ، فان (i) سعر الفائدة يجب أن ينخفض . وحتى يمكن أن يتقاطع المعروض النقدي (M^d) مع منحنى الطلب الكلي على النقود عند مستوى منخفض لسعر الفائدة ، فإن المنحني (DM_1) يجب أن ينتقل الى جهة اليسار ومعه المنحني $DM_1 + DM_2$. وإذا عرفنا (Y) الناتج ومستوى منخفض من (mPY) ، فإن ذلك يعني أن (أ) الاسعار سوف تنخفض . ويمكن أن نرى من الجزء رقم (د') أنه إذا انخفضت الاسعار ، فان (W) الاجور النقدية يجب أن تنخفض أيضاً بنفس النسبة التي انخفضت بها الاسعار .

ويجب على القارئ هنا ان يقوم بنفسه برسم هذه الاشكال مفترضاً وجود مستوى توازياً أصلياً ، ثم يقوم برسم منحنى الادخار الجديد ، ومن ثم يوضح مستويات التوازن الجديدة . ويجب على القارئ أيضاً أن يشرح بالكلمات لماذا يحدث كل تغير أو لماذا هو ضروري . ويمكنه أيضاً أن يحاول مع بعض التغيرات في المعاملات الأخرى ، مثل زيادة في حجم المعروض من النقود ، أو زيادة في عرض العمل . ويلخص الجدول رقم (10 - 1) التنبؤ باتجاهات التحليل الساكن المقارن لثلاث حالات . ويجب على القارئ أن يتأكد بنفسه أولاً من النتائج التي حصلنا عليها في الحالات من أ الى ج ، ومن ثم يحاول ملء الخطوط المفقودة في الحالات من (د) الى (g) .

الجدول رقم 10 - 1

التغير في القيم التوازنية للمتغيرات										
المعاملات	C	I	S	W	P	DM_1	DM_2	$\frac{W}{P}$	L	Y
(أ) انتقال منحنى الادخار الى اليمين	↓	↑	↑	↓	↓	↑	↓	↓	↓	↓
(ب) زيادة M^d	↑	↑	↑	↓	↓	↑	↓	↓	↓	↓
(ج) انتقال المنحني L الى اليمين	↑	↑	↑	↓	↓	↑	↓	↓	↓	↓
(د) انتقال المنحني I الى اليمين	↑	↑	↑	↓	↓	↑	↓	↓	↓	↓
(هـ) زيادة m (يدور المنحني ناحية الاسفل)	↑	↑	↑	↓	↓	↑	↓	↓	↓	↓
(و) انتقال دالة الانتاج الى اعلى	↑	↑	↑	↓	↓	↑	↓	↓	↓	↓
تغير في الميل المستوي .	↑	↑	↑	↓	↓	↑	↓	↓	↓	↓
(ز) انتقال المنحني في DM_2 الى اعلى	↑	↑	↑	↓	↓	↑	↓	↓	↓	↓



الشكل رقم 10 - 1

المستوى (P) وبنقل مستوى الأجر الحقيقي (W/P) من الجزء الثاني (ب) الى الجزء رقم (د) يتحدد لنا مستوى الاجور النقدية (W) واستخدام الشكل طبقاً لترتيب المتتابع السابق (a) - (b) - (c) - (d) - (e) - (f) - (g) فاننا نستطيع بالتأكيد تحديد القيم التوازنية .

ونستطيع ، بهذه الطريقة ، وبسهولة توضيح أثر أي تغير من التغيرات الكثيرة المحتمل حدوثها في هيكل الاقتصاد أو في السياسة الاقتصادية . (هذا مع العلم بأننا لم نعقد النموذج أو الرسم بادخال السياسة المالية عند هذه النقطة . ولكن هذا ما سنفعله فيما بعد) .

وتسمح لنا طريقة الرسم التنبؤ بالآثار التي تحدث - ضمن اطار التحليل الساكن المقارن - نتيجة لتغير في أي واحد من معاملات النموذج . ولنفترض مثلاً حدوث زيادة في الرغبة نحو الادخار . ويمكن تمثيل ذلك بانتقال منحنى الادخار

ومع أن الاشكال المستخدمة هنا تتيح لنا ايجاد وتفهم نتائج التحليل الساكن المقارن - أي التغيرات في المتغيرات اللازمة لتحقيق مستوى توازني جديد - فاننا قد نرغب أيضاً في معرفة كيف تظهر أو تحدث هذه التغيرات . هل نحن متأكدون حقاً أن الاسعار والاجور ، وسر الفائدة ستتجه فعلاً نحو الانخفاض اذا زاد الميل نحو الادخار ، وبالتالي يتحقق مستوى توازني جديد ؟ . يمكن تصوير - وبدون أن نكون شكليين في العرض - بعض الاحتمالات المختلفة لعدم التوازن الذي يمكن أن يظهر والذي يمكن أن يشع رغبتنا في المعرفة عند هذه النقطة .

ولنفترض الآن أنه مع زيادة الميل للادخار فلن يكون هناك انخفاض فوري في قيم أي من الناتج وسر الفائدة ، والأسعار التوازنية السابقة وانها جميعاً ستبقى عند المستويات i_0, P_0, Y_0 . والآن هل ستظهر قوى تتطلب انخفاض هذه المتغيرات ؟ نجد هنا أن الطلب على النقود سيظل مساوياً لعرض النقود . ويرجع ذلك إلى أن الطلب على النقود (والذي يتوقف على كل من (P, Y)) لم يتغير . ولكن الادخار يفوق الاستثمار (I_0) الآن . ويمكن أن نتصور ماذا سيحدث الآن كما يلي :

(وذلك كأحد الاحتمالات) ، من المحتمل أنه سيحدث انخفاض في حجم الطلب على الاستهلاك (نتيجة لزيادة الادخار) مع عدم زيادة الطلب على الاستثمار ، وعدم وجود انخفاض في عرض الناتج . ويؤدي ذلك كله إلى زيادة حجم السلع غير المباعة . ويؤدي وجود عرض من السلع أكبر من الطلب عليها إلى تخفيض الاسعار .

ويسكن أن يؤدي ذلك - اذا بقيت الاجور النقدية ثابتة لم تتغير - إلى زيادة الأجر الحقيقي W/P ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل بالمقارنة مع مستوى العرض الموجود . وحتى تنفادى ظهور بطالة فإن الاجور النقدية تأخذ في الانخفاض وبسرعة مما يمنع ظهور أية زيادة في الأجر الحقيقي (W/P) . وبالتالي أي تخفيض في مستوى التوظيف أو الناتج . ولكن اذا انخفضت كل من الاسعار والاجور فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض الطلب على النقود لاجراض التبادل . مما يجعل الأفراد يشعرون بأنهم يحتفظون بأرصدة نقدية أكبر مما يرغبون فيه سر الفائدة السائد (الأصلي) . وسيحاول بعض الافراد الحصول على عائد من خلال قيامهم بشراء الاوراق المالية ، مما يؤدي إلى رفع أسعار السندات ، وتخفيض سعر الفائدة . وسيوجد عدم توازن في واحد أو كل من اسواق السلع والعمل ، النقود ، الفائدة . ويوجد عدم توازن في الاسعار (P) ، والأجور (W) وسر الفائدة (i) . ويؤدي عدم التوازن في كل حالة هنا إلى ظهور تحركات في الاتجاه السليم أي في اتجاه

مستوى أقل لكل من (P) الاسعار (W) الأجور ، (i) سر الفائدة . أو بعبارة أخرى في الاتجاه الذي يزيل حالة عدم التوازن .

ويمكن أن نستخدم في العرض سلسلة أخرى من التطورات التي تفترض أن رجال الاعمال يمكنهم وبإلزام يجب عليهم أن يقوموا بتخفيض الناتج بنفس السرعة التي ينخفض بها الطلب الكلي (أي الاستهلاك زائداً الاستثمار) . وفي هذه الحالة تؤدي زيادة الادخار (تخفيض الاستهلاك) إلى تخفيض مستوى الناتج وبالتالي إلى الاستغناء عن العمال الذين يفقدون عملهم . فمثلاً اذا لم ينخفض سر الفائدة (i) في الحال ، فإن الناتج يجب أن ينخفض بمقدار الفرق بين الادخار (s) والاستثمار (I) . وسيؤدي هذا إلى وجود بطالة بنفس النسبة التي انخفض بها الناتج وسيؤدي ذلك من ناحية أخرى إلى تخفيض الطلب على النقود لاجراض التبادل (نتيجة لانخفاض الناتج حتى مع ثبات (P) الاسعار) . وستتدفق بالتالي الارصدة العاطلة إلى سوق رأس المال ، مما يؤدي إلى تخفيض سر الفائدة . وسيظهر ضغط في اتجاه انخفاض الأجور النقدية نتيجة لظهور البطالة ، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف . وتؤدي المنافسة بين رجال الاعمال إلى تخفيض الاسعار . وسيعود كل من الناتج والتوظيف والأجر الحقيقي إلى مستوياتها التوازنية الأصلية ، وذلك عند المستوى التوازني الجديد ، ولكن الأجور النقدية والأسعار وسر الفائدة ستكون عند قيم منخفضة .

وما زالت هناك امكانية تصور سلاسل أخرى من التطورات . وتختلف الواحدة عن الاخرى في الافتراضات الخاصة بالسرعة التي تتحقق بها التعديلات المختلفة ، وبالتالي فانها تختلف أيضاً في المجالات الاخرى الخاصة بعدم التوازن ، فمثلاً من الذي يتضرر من هذه التعديلات . فاذا لم يرق رجال الأعمال بتخفيض الانتاج بالسرعة اللازمة ، واذا لم تنخفض الأجور لبعض الوقت ، فإن الاسعار ستتنخفض بسرعة أكبر من انخفاض التكاليف ، وستحول الارباح إلى خسائر . في حين نجد أن المستهلكين يستفيدون من ذلك ، حيث أن الاسعار تنخفض قبل انخفاض دخولهم . أما من الناحية الأخرى اذا تم تخفيض الانتاج بالسرعة اللازمة ، فانه يمكن المحافظة على هامش الارباح ، حتى ولو تمت المحافظة على الاجور على نفس المستوى مؤقتاً . ولكن العمال سيتعطلون عن العمل حتى تنخفض (W) الأجور النقدية . ومع ذلك فاننا لم نخطط هنا لتحليل منظم ودقيق للعمليات الديناميكية .

اضعاف خط الدفاع الاول

Weakening the "First-Line Defense"

إذا قصرنا اهتمامنا على النموذج التوازني الذي يحتوي على الطلب على النقود المرن في سعر الفائدة، فإن الاختلاف الرئيسي بين هذا النموذج وبين النموذج الكلاسيكي البحت، هو في أنه - إذا بقيت كمية النقود ثابتة، فإن الاسعار (والاجور) تتغير كرد فعل للعوامل التالية،

(1) زيادة في عرض العمل أو في انتاجية العمل أو (ب) تغير في «سرعة الدوران»، أي تغيرات في جزء الدخل النقدي الذي يحتاج الفرد للاحتفاظ به على شكل نقود لاغراض التبادل. ويمكن أن تتوقع أن تكون التغيرات في عرض العمل وكذلك في دالة الانتاج الكلية، تغيرات بطيئة ويمكن التنبؤ بها. وعلى هذا فإن التغيرات الضرورية في مستوى الاسعار العام ستكون تغيرات بطيئة ومنظمة ولن تثير اية متاعب أو مشاكل. وإذا رغبنا في المحافظة على مستوى اسعار مستقرة (أو اجور نقدية مستقرة) في مواجهة هذه التغيرات، فإنه يمكن اجراء تغيرات متممة في كمية النقود كافية لتحقيق هذا الغرض. ونجد كذلك ان التغيرات في المحددات الهيكلية لسرعة الدوران لها نفس الخصائص أي انها بطيئة ومنظمة، وهي لاثير أي تحد بحيث تجعل الاسعار تتقلب أو أنه لايمكن مقابلتها بالسياسة النقدية. والمصدر الوحيد لحدوث أي اضطرابات أو - تغيرات فجائية، هو حدوث تغير في سرعة الدوران يعكس تغيرات غير رشيدة في الطلب على النقود. ولكن يمكن أن يتم الرد على ذلك كمايلي، أنه طالما كان الافراد رشيدون في سلوكهم فإن مثل هذه التغيرات غير الرشيدة في الطلب على النقود لن تحدث، حيث أن أحدا لن يرغب في الاحتفاظ بارصدة نقدية عاطلة لا تدر عائداً (ونظراً لأنه لا يوجد احتفاظ يمثل هذه الارصدة العاطلة فلن يكون هناك اضافة في شكل انخفاض في الارصدة العاطلة).

(2) أنه على الرغم من وجود الاكتناز وعدم الاكتناز فإن ذلك يرجع أساساً الى عدم الاستقرار وله أسباباً مختلفة (مثلاً في وجود نظام بنكي لا يعمل بصورة جيدة).

ويجب أن نؤكد هنا على أن التغيرات في الميل للادخار أو في العوامل المشجعة على الاستثمار، يمكن مقابلتها في النموذج الكلاسيكي البحت، بواسطة التغيرات التي تحدث في سعر الفائدة وحده وذلك بافتراض ثبات المعروض النقدي. ولقد كان هذا هو «خط الدفاع الاول» ضد البطالة التي يمكن أن تنتج عن زيادة

في الميل للادخار أو انخفاض في الميل للاستثمار، ويجب على سعر الفائدة أن يقوم بكل العمل اللازم هنا.

وعلى هذا فإنه يمكن افتراض ان الاقتصاد سيعمل بنجاح كبير وباهر وذلك اذا لم يتم السماح للبنوك التجارية بالتسبب في الاضطرابات التي شرحها Wickcell.

وأشوأ انواع الاضطرابات التي تستطيع البنوك التجارية أن تسبب فيها هي عدم استقرار المستوى العام للاسعار. ولقد تمت الموافقة بصورة عامة على أن عدم استقرار المستوى العام للاسعار هو دائماً مسألة خط عاثر وانه اذا كان عدم الاستقرار هذا في اتجاه الانخفاض فقد ينتج عنه بطالة مؤقتة نتيجة لجمود الاجور المؤقت.

والآن ماهو التغير الهام الذي يحدث عن وجود على النقود مرن في سعر الفائدة؟ أن هذا التغير الهام هو بكل بساطة اننا نجد الآن أنه - حتى ولو كانت كمية المعروض من النقود ثابتة لاتنخفض - فإن الانخفاض في الاستثمار أو في الميل للاستهلاك تتطلب ان تنخفض الاسعار والاجور النقدية، ايضاً، من أجل المحافظة على مستوى التوظيف الكامل. وهكذا يتم اختراق خط الدفاع الاول ملقياً بعض العبء على خط الدفاع الثاني وهو مرونة الأجور - الاسعار.

وهذا مهم جداً، نظراً لأنه قد تم الاعتراف ومنذ وقت طويل بأن حوافز الاستثمار (أن لم تكن الادخار) هي حوافز غير مستقرة. ان الاستثمار بطبيعته يمكن تأخيره، وهو يعتمد على تقديرات غير مؤكدة عن مستوى الطلب في المستقبل الذي يمتد لعدة سنوات وهو يتأثر بقوة بالتقدم التكنولوجي، وبموامل خارجية اخرى كثيرة. وعلى هذا فاذا تم توضيح انه لايمكن الاعتماد فقط على سعر الفائدة لمواجهة الاضطرابات الناتجة عن الادخار - الاستثمار، فإن ذلك سيعني بالتأكيد أن عبأ أكبر قد القى على كاهل نظام وميكانيكية الأجور - الاسعار لتفادي البطالة. ويمكن - بطبيعة الحال ومن ناحية المبدأ - أن تقوم السياسة النقدية بتفادي التغيرات اللازمة في كل من الأجور والأسعار. ولكن عدم استقرار الاستثمار وعدم القدرة على التنبؤ بالتغيرات التي تحدث فيه تفرض تحدياً كبيراً امام السياسة النقدية أكبر من ذلك التحدي الذي تفرضه التغيرات في الانتاجية أو العوامل الهيكلية التي تحدد سرعة الدوران والنتيجة هي أن وجود الطلب على النقود المرن في سعر الفائدة - والذي يظهر هشاشة وضعف ميكانيكية سعر الفائدة - يكشف عن نقطة ضعف ممكنة في الاقتصاد الذي يفترض بأنه يتمتع بخاصية التوجيه - الذاتي المنظم (نحو التوظيف الكامل).

ولكن ليس هذا هو أسوأ ما في الموضوع . فقد قرر كينز ما هو أبعد من ذلك ، وهو أن الطلب على النقود لأغراض المضاربة قد يؤدي - في بعض الحالات الاستثنائية - أن يكون الوصول التلقائي إلى مستوى التوظيف الكامل مستحيلاً ، حتى ولو كانت كل من الأجور والأسعار مرنة مرونة كاملة . وقد قرر كينز أنه من الممكن ، في بعض الأوقات ، أن يصبح الطلب على النقود لأغراض المضاربة مرناً مرونة لانهاية أو ما يقترب من ذلك في سعر الفائدة . ولنفترض - لغرض المناقشة - أن الطلب على النقود لأغراض المضاربة يصبح مرناً مرونة لانهاية في سعر الفائدة إذا وصل سعر الفائدة إلى مستوى ثلاثة بالمائة . وهذا يعني أن كل فرد يحتفظ بالثروة يعتبر أسعار السندات التي تكون أعلى من السعر الذي يعكس سعر الفائدة يساوي ثلاثة بالمائة ، كأسعار عالية جداً . ولن يوجد أي فرد يرغب في الاحتفاظ بالسندات بدلاً من النقود عند أي سعر للسندات أعلى من هذا السعر . ويكون الكثير من أصحاب الثروة عند هذا السعر (على الحد) On the margin بالضبط . ويكون عندهم سواء الاحتفاظ بالسندات أو بالنقود ولكنهم على استعداد كامل لبيع سنداتهم ، وليسوا على استعداد على الإطلاق لشراء سندات جديدة - عند أي سعر أعلى من هذا السعر السائد حالياً . ولنفترض أيضاً ، أنه في الوقت الحاضر يوجد طلب على الارصدة من قبل المستثمرين أقل من عرض الارصدة بواسطة المدخرين عند سعر الفائدة السائد وهو ثلاثة بالمائة . وهذا يعني أن مستوى سعر فائدة يساوي ثلاثة بالمائة هو سعر مرتفع جداً بالنسبة للتوظيف الكامل . ونقص الطلب الكلي يعني البطالة وانخفاض الأجور والأسعار ، مما يؤدي إلى زيادة الارصدة العاطلة ، والتي يجب أن تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة ، واستعادة بمستوى التوظيف الكامل . ولكن توقعات الأفراد الذين يحتفظون بالثروة بخصوص سعر الفائدة تمنع هذه النتيجة من أن تتحقق ولن يستطيع أي مقدار من الانكماش وسحب الارصدة من الطلب على النقود لأغراض التبادل أن يخفض من مستوى سعر الفائدة إلى مستوى أقل من ثلاثة بالمائة . والذي يعتبر مرتفعاً جداً بالنسبة للتوظيف الكامل . أو بعبارة أخرى أنه توجد « ورطة » أو مصيدة . والسياسة النقدية في هذه الحالة هي أيضاً سياسة عديمة النفع . وقد يحاول البنك المركزي أن يقوم بزيادة المعروض من النقود بالإضافة إلى أو بدلاً عن عمليات الانكماش التي تحدث في الأجور والأسعار ، وذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة . ولكن إذا كان الطلب على النقود هو فعلاً مرناً مرونة

لانهاية في سعر الفائدة عند مستوى يعتبر مرتفعاً بالنسبة للتوظيف الكامل ، فلن نستطيع البنك تخفيض سعر الفائدة إلا ما هو أقل من ذلك

وعلى الرغم من أن هذه الحالة التي تم توصيفها الآن هي حالة استثنائية ، إلا أنها تضيف عنصراً دراماتيكياً على المشكلة التي يضعها أماننا وجود الطلب على النقود لأغراض المضاربة . ولنفترض ، على سبيل المثال ، بدلاً عن ذلك أن الطلب على النقود ليس مرناً مرونة لانهاية ولكنه مرناً مرونة مرتفعة مع سعر الفائدة . وتحت هذه الظروف فإنه يمكن - نظرياً - الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل . ولكن هذا ممكناً فقط عن طريق تخفيض كبير جداً في الأسعار ، بحيث يكون كافياً لحب كميات كبيرة من الارصدة المستخدمة في التبادل واللازمة لتخفيض سعر الفائدة إلى المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل ، وبالتالي يمنع الحاجة إلى انكماش آخر . وكلما كان الطلب على النقود لأغراض المضاربة مرناً في سعر الفائدة كلما كان العبء الذي يلقي على كاهل التعديلات في الأجور - الأسعار كبيراً . وكما رأينا فكلما زادت المرونة فأننا نصل أكثر إلى الحالة الاستثنائية ، والتي تكون فيها أي كمية من الانكماش غير ملائمة أو كافية .

والآن فإنه توجد بعض الحجج المهمة والمضادة للخوف من مصيدة السيولة . وأول حجة هي أن انخفاض سعر الفائدة الذي يظهر نتيجة للانكماش (أو نتيجة للسياسة النقدية) يؤدي إلى زيادة كبيرة في ثروة الأفراد . وحتى ولو لم يؤدي ذلك إلى رفع الطلب على السندات بدرجة كافية لتخفيض سعر الفائدة إلى المستوى المطلوب لتحقيق التوظيف الكامل (وذلك لوجود مفاهيم واضحة وعامة حول المستوى الأعلى « العادي » أو « الأمان » لأسعار السندات) إلا أن لهذه الزيادة في ثروة الأفراد تأثيراً مباشراً على الطلب الكلي ، تأثيراً من نوع لم نتناوله حتى الآن . ولكننا سنناقشه في الفصل الثاني عشر .

والحجة الثانية هي هل من الصحيح أن نفترض أنه من الممكن الإبقاء على مفهوم المضاربة حول « العادة » للسند فترة طويلة إذا تم دفع أسعار السندات الفعلية إلى مستوى مرتفع ، وبقيت عند هذا المستوى المرتفع ؟ . ألن يبدأ هؤلاء الأفراد الذين يحتفظون بالثروة - والذين اختاروا تحويل حافطة اوراقهم المالية إلى نقود عندما بدأت أسعار السندات في الاقتراب من المستوى الخطر - في التفكير في أن هذه الأسعار العالية - والتي بقيت هكذا فترة طويلة - ليست خطرة كما كانوا يعتقدون ؟ . لقد خسروا عائد سعر الفائدة نتيجة لخوفهم من أن هذا العائد يمكن أن يزول إذا ماتمعرضوا إلى خسارة مالية . ولكن طالما كان العائد على السندات موجباً ،

ألن يظهر لهم الآن أنه قد يكون من الأفضل لهم الحصول على هذا العائد بدلاً من أن لا يحصلون على شيء وخاصة عندما تبدأ مخاوفهم من الخسارة الرأسمالية في الاختفاء أو بمرارة أخرى. كيف يمكن أن تتسبب هذه البيراة كدالة توازن؟

والاجابة بطبيعة الحال هي انها لن تستطيع . ولكن هذا في الحقيقة - لن يدمر أهمية القضية . أن العالم الحقيقي هو ليس بعالم يستمر فيه التوازن طويلاً . فإذا كان هناك انهيار في الطلب على الاستثمار يؤدي الى انخفاض الناتج والطلب على العمل مما يؤدي الى ظهور البطالة وكذلك يؤدي (ونفترض للحظة أن ذلك سيحدث) الى تخفيض في الاجور والاسعار وفي سعر الفائدة . فانه ليس من المهم كثيراً أن تعرف أنه يوجد (أو قد يوجد) مستوى توازني جديد عند مستوى التوظيف الكامل مع وجود مستوى عام للأسعار منخفض جداً وكذلك مستوى منخفض لسعر الفائدة .

ويظهر ذلك خاصة اذا لم يكن لدينا أي سبب للاعتقاد بأنه . حتى لو أمكن الوصول الى هذا المستوى التوازني . سيدوم طويلاً . ويرجع ذلك الى أن مالكي الثروة قد عايشوا (مثلهم مثل العمل ، والمستهلكين ورجال الاعمال والذين قد يكون لديهم أيضاً توقعات والتي قد تتعارض مع متطلبات تعديلات الاسعار) كل من الرواج والكساد وقد رأوا كيف ان أسعار السندات ترتفع في حالة الكساد ثم تبدأ في الانخفاض مع عودة الرخاء . وعلى هذا فانه ليس أمراً غريباً أن نجدهم يبدؤون ببيع سنداتهم بمعدلات متسارعة للحصول على مكاسب أو ارباح رأسمالية أو حتى تفادوا خسارة مالية محتملة في المستقبل . وقد يمنع سلوكهم هذا سعر الفائدة من الانخفاض بدرجة كافية للمحافظة على مستوى التوظيف الكامل خلال الكساد الذي يحدث نتيجة لانهيار الطلب على الاستثمار .

عدم التناسق بين الادخار والاستثمار :

An "Inconsistency" of Saving and Investment

ولنحاول الآن تحويل الحالة التي ناقشناها في الجزء السابق الى وجهة أخرى قليلاً . لنفترض أن "الطلب على النقود لاغراض المضاربة ليس مرناً مرونة لانهاية في سعر الفائدة عند مستوى منخفض ولكنه موجب ، أو بعبارة نفترض أنه من الممكن اما عن طريق الانكماش في الأسعار او عن طريق زيادة المعروض من النقود بمقدار

كاف أن ندفع بسعر الفائدة الى أسفل حتى يصل الصفر . ومع ذلك فانه واضح أنه ليس من الممكن لا بواسطة الانكماش ولا عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية العادية ان ندفع بسعر الفائدة الى مستوى أقل من الصفر . لأن ذلك سيتضمن استعداد الافراد لان يحتفظوا بالسندات التي تدر عائداً سالباً بدلاً من الاحتفاظ بالنقود التي لاتدر أي عائد (أو تدر عائداً يساوي الصفر) . وعلى هذا فسواء كان الطلب على النقود مرناً مرونة لانهاية في سعر فائدة اكبر من الصفر ام لا ، الا انه من المؤكد انه سيصبح مرناً مرونة لانهاية عند سعر فائدة يساوي الصفر . ولكن مألهمية ذلك ؟ أن أهمية ذلك - بكل بساطة هي أنه في بعض الاوقات يكون الادخار اكبر من الاستثمار حتى ولو كان سعر الفائدة يساوي الصفر . (يمكن تصوير ذلك في الشكل رقم (10 - 1) بجعل منحنى الطلب على الاستثمار (I) في الجزء (ع) يقطع المحور الافقي عند نقطة تقع على يسار (I_0) . ويصبح التوظيف الكامل - في هذه الحالة - مستحيلًا تمامًا ، بصرف النظر عن وجود الطلب على النقود لاغراض المضاربة . ولا يرجع عدم تحقيق التوظيف الكامل هنا الى أن توقعات سعر الفائدة في المستقبل لم تكن متناقة مع شروط الادخار والاستثمار ، ولكن يرجع ذلك الى وجود تناقض بين الادخار والاستثمار عند أي مستوى (موجب) لسعر الفائدة .

ولكن ماهو احتمال أن يكون الاستثمار (عند مستوى سعر فائدة يساوي الصفر) أقل من الادخار الذي يتحقق عند مستوى التوظيف الكامل ؟ الحقيقة هي أنه اذا كنا نفكر في أن الادخار او الاستهلاك (غير مرن في سعر الفائدة أو مرناً مرونة بسيطة جداً ، وبأن الاستثمار مرناً مرونة متوسطة في سعر الفائدة ، ولكنه يخضع لتغيرات كبيرة لاسباب أخرى مثلاً من خلال عمل المعجل أو أسباب خارجية أخرى ، فأننا لايمكن أن نستبعد احتمال وجود هذا التناقض .

ويمكن لنا ان نتساءل هل امكن ملاحظة وجود سعر فائدة يساوي الصفر في الواقع ؟ ويمكن أن نناقش هنا بأن أسعار الفائدة قد وصلت الى مستوى الصفر ، خاصة في فترة الكساد الكبير ، اذا ما قمنا بخصم تكاليف شراء وبيع السندات وخصم السماح الخاص بالمخاطرة . وعلى كل فانه ليس من الضروري ملاحظة وجود سعر فائدة يساوي الصفر حتى يكون التناقض بين الادخار والاستثمار هو سبب ظهور البطالة في بعض الفترات . ويرجع ذلك الى أنه اذا كانت الاجور جامدة او تتعدل ببطء في حالة وجود بطالة . أو اذا لم تحدث زيادة كافية في (M) المعروض من النقود فأن سعر الفائدة قد يظل عند مستوى أعلى من الصفر . وعلى الرغم من هذا

فلن يوجد أي توازن لتسع الفائدة عند مستوى أعلى من أو حتى مساوياً للصفر، وبالتالي لا توجد أي إمكانية لتحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، للاقتصاد. فإذا بدأ جدول الطلب على الاستثمار في التحرك إلى جهة اليمين بصورة متتالية، فإننا قد لانلاحظ ظهور التناقض من خلال ملاحظة وجود سعر فائدة يساوي الصفر - حت ولو كانت الأجور مرنة - ولو ببطء - في اتجاه الانخفاض عند وجود بطالة.

ولسنا هنا - مرة أخرى - في حاجة إلى تطوير هذه الحالة الاستثنائية حتى نرى أهمية الاعتبارات التي تم إيرادها هنا. وكل ما تحاول هذه النظرة هو التأكيد على عدم المرونة النسبية لكل من الادخار والاستثمار في سعر الفائدة. فإذا كان كل من الادخار والاستثمار عديمي المرونة بدرجة كافية، فإن أي تغييرات معتدلة في أي منهما يمكن أن تسبب تغيرات كبيرة في سعر الفائدة الضروري لتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار عند مستوى معين للدخل. ويعني هذا أنه يتم اللقاء عبء على تعديلات الأجور والأسعار أكبر مما كان يمكن إذا كان كل من الادخار والاستثمار مرنيين في سعر الفائدة. وحتى يمكن أن تظهر تغيرات كبيرة في سعر الفائدة مع وجود توقعات حول المعدل العادي، فإن تغيرات كبيرة جداً يجب أن تحدث في حجم الطلب على النقود لأغراض التبادل. وتتطلب هذه التغيرات وجود تضخم كبير أو انكماش هائل في مستوى الأسعار. وعلى هذا، فقد يكون هناك بعض المواقف التي نجد فيها أن تخفيض سعر الفائدة إلى المستوى اللازم للمحافظة على التوظيف الكامل هو شيء لا يمكن القيام به، حتى ولو لم يكن لدينا تناقض بين الادخار والاستثمار بالمعنى الشكلي.

والقول بعدم مرونة كل من جدول الطلب على الاستثمار وجدول عرض الادخار في سعر الفائدة، هو مسألة خاضعة - بطبيعة الحال - للحكم التجريبي. ويمكن أن يكون هذا القول قولاً خاطئاً جداً. ومع هذا فلقد مرت سنوات عديدة الآن، منذ أن حازت فكرة مرونة الادخار والاستثمار العالية في سعر الفائدة، على القبول والاحترام، وكل البراهين التجريبية المتاحة - كما سنرى في الفصل التاسع عشر - لا تعطي تأييداً كبيراً لافتراض وجود درجة عالية من مرونة الاستثمار في سعر الفائدة. وبصورة خاصة، فلقد كان حكم كينز التجريبي هو أن الاستثمار على الرغم من أنه مرناً في سعر الفائدة إلا أنه ليس مرناً مرونة عالية. ويصل الاستثمار إلى مستوى محدد Limit (وليس إلى مستوى لانهائي Infinite) حتى ولو كان سعر الفائدة مساوياً للصفر، ومن الممكن أن يكون هذا المستوى الذي يصل إليه

الاستثمار أقل من مستوى الادخار المرتبط بمستوى التوظيف الكامل. إن سعر فائدة يارن التسر.

وقد أشار كينز في كتابه "النظرية العامة" إلى نوع آخر من الدلائل يسكن أن تتعرض له الميكانيكية الكلاسيكية في تحقيق التوظيف الكامل. والآن، من أجل أن الأجور والأسعار مرنة مرونة كاملة، وأنها تنخفض بسرعة في حالة وجود بطالة. ولكن لنفترض أن هذه العمليات الانكماشية قد أدت إلى ظهور توقعات انكماشية. فبالإضافة إلى البطالة، فإن الأسعار والأجور، مما يؤدي إلى أن يقوم كل من المستثمرين والمستهلكين بتأجيل مشترياتهم بانتظار الأسعار المنخفضة. وسينتج عن هذا مستوى أقل من الطلب الكلي الحقيقي. ومن الممكن أن يؤدي عدم تعودنا على مواقف انخفاض الطلب في الأجور والأسعار معاً، إلى أن يظهر هذا كنوع من الوهم أو الخيال. إن المهم هنا هو في ملاحظة فكرة بدأت تحوز على الكثير من القبول هذه الفكرة، أنه إذا ظهر التضخم، فإن الأفراد يتوقعون استمراره، مما يؤدي بهم إلى أن ينفقوا بشكل يؤدي إلى تدعيم التضخم. فإذا أدى الانكماش أيضاً إلى ظهور توقعات انكماشية، فإنه لن توجد أي كمية من تخفيض الأجور والأسعار تستطيع إعادة التوظيف الكامل مرة أخرى.

تلخيص: النظام الكينزي - الكلاسيكي مع وجود أجور مرنة.

Summary Keynesian-Classical System with Flexible Wages

قمنا حتى الآن بإضافة اختراعيين أساسيين من اختراعات النموذج الكلاسيكي وهما: أن الاستهلاك يتوقف على الدخل وأن الطلب على النقود هو طلب مرن في سعر الفائدة. ولكننا - مع ذلك - كنا مازلنا محتملين افتراض مرونة الأجور. وقد أدى ذلك إلى ظهور اختلافات معينة في نتائج النموذج الكلاسيكي التوازني. ولكن في الحالات الاستثنائية يظهر أن هذه الإضافات تثير أسئلة حادة حول صلاحية النظرية للنتائج الرئيسية للاقتصاد الكلي. وفي هذه النتائج، مرة أخرى، هي

(أ) أن الاقتصاد التنافسي يحتوي على قوى تلقائية تدفع الاقتصاد دائماً نحو التوظيف الكامل.

(ب) أن كمية النقود تؤثر على المستويات التوازنية لكل من الأجور والأسعار ولكنها لا تؤثر على القيم "الحقيقية".
ويظهر لدينا استثناءات على هذه النتيجة - يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - إمكانية أن يكون كل من جدول الاستثمار والادخار عديمي المرونة في سعر الفائدة ، وبـل وربما - في بعض الأحيان - قد لا يتقاطعان أبداً عند مستوى موجب لسعر الفائدة (عندما تكون (٧) عند مستوى التوظيف الكامل). ويصبح تحقيق مستوى التوظيف الكامل في هذه الحالة أمراً مستحيلاً ، حتى من الناحية النظرية ، في هذا النموذج الذي تم عرضه حتى الآن .

٢ - وحتى لو تم تقاطع الادخار والاستثمار عند مستوى موجب لسعر الفائدة ، فإن المحافظة على مستوى التوظيف الكامل في مواجهة تغيرات ولو ضئيلة في الادخار أو الاستثمار تتطلب إجراء تقلبات كبيرة في سعر الفائدة لتفادي التغيرات في الطلب الكلي ، إلا إذا كان الادخار أو الاستثمار أو كلاهما ذو مرونة عالية في سعر الفائدة . وسيكون لدينا نفس الموقف إذا كانت التغيرات في الادخار أو الاستثمار كبيرة حتى ولو كان كل منهما مرناً مرونة عالية في سعر الفائدة

٣ - في حالة وجود طلب على النقود مرناً في سعر الفائدة ، ومع ثبات عرض النقود ، فإن التوصل إلى إجراء التقلبات في سعر الفائدة عند مستوى الناتج الحقيقي (التوازني) الثابت سيتطلب بالضرورة تغيرات في الأجور والأسعار. فإذا كان المطلوب - كما أشرنا في النقطة الثانية هو إجراء تقلبات كبيرة في سعر الفائدة لتحقيق التوازن بين الادخار المرتبط بالتوظيف الكامل والاستثمار ، فإن ذلك سيعني بالتأكيد ضرورة إجراء تعديلات كبيرة في الأجور والأسعار من أجل المحافظة على مستوى التوظيف الكامل . ويمكن أن تكون مثل هذه التغيرات غير ممكنة التحقيق في الواقع العملي .

٤ - أنه من الممكن أن يكون لسعر الفائدة (في حالة مصيدة السيولة) حداً أدنى على الأقل في الأجل القصير - بصرف النظر عن المدى الذي يصل إليه .

ويميل الشخص «الذي يعتقد» في النظرية الكينزية إلى التقليل من أهمية مرونة الادخار والاستثمار في سعر الفائدة وخاصة في الأجل القصير . وهو يميل كذلك إلى الاعتقاد بأن التوقعات القائمة على الخبرة السابقة في سعر الفائدة يمكن أن تؤدي إلى ظهور ردود فعل في شكل المضاربات بواسطة الأفراد الذين يحتفظون بالثروة ، مما يمنع أو على الأقل يؤجل حدوث تقلبات واسعة في سعر الفائدة .

ويكون متأثراً أكثر بالتقلبات التي تحدث في الاستثمار نتيجة عوامل أخرى ، مثل التغير التكنولوجي أو التغيرات المفاجئة في ثقة رجال الأعمال ويؤكد على أهمية تأثيرات المعجل خاصة إذا لم يكن الدخل عند المستوى التوازني . ويبدو له أن المشاكل التي سبق الإشارة إليها ، هي مشاكل يمكن التغلب عليها .

ومن الناحية الأخرى يوجد لدى الاقتصادي الكلاسيكي المعاصر اجابات ممكنة على معظم هذه القضايا الكينزية - وبالتأكيد طالما كنا نفترض مرونة الأجور . وسنوضح موقف الاقتصادي الكلاسيكي المعاصر ورده على الموقف الكينزي في الفصل الثاني عشر .

الأجور النقدية الجامدة RIGID MONEY WAGES

ونرجع الآن إلى الاختراع التحليلي الثالث لكينز وهو تقريره الخاص بأن الأجور النقدية هي بصورة عامة جامدة ضد أي ضغوط نحو الانخفاض الناتجة عن وجود بطالة . ويمكن وضع هذا الاقتراح في واحد من المنينين التاليين (أ) ، المعنى الضيق للاقتراح وهو أن الأجور النقدية هي في الواقع جامدة تماماً في اتجاه الانخفاض . أو

(ب) في المعنى الأضعف وهو أنه على الرغم من أن الأجور النقدية ليست بالضرورة جامدة تماماً أو جامدة دائماً ، فمع ذلك فإن الأجور تستجيب ببطء وبشكل غير متناسب لوجود البطالة . وعلى هذا فأي تحليل يفترض المرونة الكاملة في الأجور ينتج عنه نتائج خاطئة ، وفي أفضل الحالات نتائج غير واردة . أو بعبارة أخرى أن التحليل الذي يفترض جمود الأجور يؤدي إلى نتائج صحيحة ، ويعطي معلومات مفيدة حول كيفية عمل الاقتصاد ويستطيع وبشكل أفضل أن يقترح سياسات عامة مناسبة من أجل تحسين عمل الاقتصاد .

وتوضح القراءة المتأنية للنظرية العامة (٢) أن رأي كينز الخاص كان أقرب إلى المعنى الثاني منه إلى المعنى الأول . ويرجع ذلك ، بشكل خاص ، إلى أن معالجة كينز للموضوع التزمت المبدأ الذي يقرر بأنه على الرغم من أن مستوى الأجور النقدية يتوقف على عوامل وقوى مؤسسية وتاريخية ، إلا أنه يتأثر أيضاً بحالة

الاقتصاد . وتكون الاجور النقدية عند المستوى الذي هي عليه - عند أي نقطة زمنية معينة - لانها تكون قريبة من المستوى الذي وصلته في السابق . ولكن مع ذلك يمكن أن تتغير الأجور ارتفاعاً أو انخفاضاً نتيجة لوجود ضغوط من عوامل مؤسسية مثل تحديد حد أدنى للأجور أو نتيجة لضغط نقابات العمال . وبالإضافة الى ذلك فإنه سيكون هناك أيضاً تأثيراً لحالة الاقتصاد على الأجور . فعندما يتحرك الاقتصاد في اتجاه مستوى التوظيف الكامل ، فإنه من الممكن جداً أن تزداد قوة نقابات العمل ، وتقل مقاومة رجال الاعمال للمطالبة برفع الأجور . وبالإضافة الى ذلك فعندما يتم الوصول الى مستوى التوظيف ، سيواجه بعض رجال الاعمال - في بعض الاماكن أو بعض الصناعات - نقص في العمل . وبالتالي لن يكون في استطاعتهم أن يستخدموا عدد العمال الذي يحتاجون اليه عند مستوى الأجر السائد . وسيحاولون الحصول على العمال الاضافيين عن طريق تقديم أجور أعلى بقليل من الأجر السائد ، حتى ولو تم ذلك بعيداً عن جهود نقابات العمال . وعلى العكس من ذلك ، فعندما تكون فرص التوظيف قليلة ، فإن ضغط نقابات العمال لزيادة الاجور سينخفض كثيراً . ولن توجد هناك اية حاجة لرجال الأعمال لأن يقوموا بالزيادة على رفع الأجور ضد بعضهم البعض من أجل الحصول على العمل . بل والاكثر من هذا فإنهم قد يحاولون الحصول على موافقة العمال على القبول بأجور أقل من أجل تخفيض التكاليف وتقوية موقفهم التنافسي في السوق . بل وقد يظهر أيضاً نوع من المنافسة - المفتوحة أو المخفية - بين العمل للحصول على الوظائف المتاحة .

وعلى هذا ، فقد رأى كينز أنه من الممكن أن يرتفع مستوى الأجور (عن المستوى الذي وصل اليه) عندما يكون مستوى التوظيف الفعلي قريباً من مستوى التوظيف الكامل ، وأنه ربما سيزداد بسرعة اكبر كلما كان الاقتصاد اكثر قرباً من مستوى التوظيف الكامل ، وكلما كان تنظيم نقابات العمال اكثر قوة واكثر كفاءة . وكذلك ستميل الاجور النقدية الى الانخفاض عندما تكون البطالة منتشرة . ومرة أخرى ، يمكن أن تنخفض بسرعة اكبر كلما كان حجم البطالة اكبر او كلما كان تنظيم نقابات العمل اضعف . ولكن عند أي نقطة من الزمن فإنه يمكن النظر الى الاجور النقدية على انها كانت ، بشكل أو بآخر ، محددة " تاريخياً " أو " تلقائياً " .

ويختلف هذا المفهوم لمستوى الأجر النقدي بصورة جوهرية عن المفهوم الذي افترضه الكتاب الكلاسيكيون وهو " مرونة " الأجور . فإذا كانت الأجور فعلاً مرنة ، فإنها ستتنخفض وباستمرار . وبدون حد طالما كانت هناك بطالة . وتكون الأجور ثابتة فقط عندما يكون كل العمال الذين يبحثون عن عمل يحصلون عليه . أما

مفهوم كينز للاجور ، فإنه ينظر الى الاجور على أنها ثابتة عند نقطة ما أسفل مستوى التوظيف الكامل ، وعند هذه النقطة تتساوى القوى الدافعة الى أعلى والقوى الضاغطة الى أسفل . ويمكن أن تنخفض الاجور عند مستوى منخفض من التوظيف - ولكنها ستتنخفض فقط الى مستوى معروف ويمكن التنبؤ به . ويتوقف هذا المستوى على مدى extent البطالة . وهو مالا يمكن أن يكون عليه الحال اذا كانت الاجور مرنة فعلاً . ويمكن تصوير ذلك وبشكل دقيق باستخدام منحنى Phillips . وهو صيغة سندخلها بالنموذج في الفصل الثاني عشر .

التوازن عند مستوى أقل من التوظيف الكامل ؟

Equilibrium at Less-Than-Full Employment?

والواقع فإنه من الناحية العملية التجريبية ، فلن تكون هناك مناقشة مع المعنى الاضعف لاقتراح كينز ، وهو الذي يقرر بأن الأجور النقدية لا تنخفض في الحال وبدون حد في حالة ظهور بطالة حتى ولو كانت بطالة ملموسة . (وبالعكس فإننا نعرف انها قد ترتفع في مثل هذه الظروف) . وبالعكس هذا الفشل في انخفاض الأجور . جزئياً بعض المعوقات المؤسسية مثل الحد الأدنى للاجور ، مقاومة نقابات العمال انقوية ، وجود عقود عمل طويلة الأجل بين العمال واصحاب العمل ، أو المشاكل والتكاليف المرتبطة باعادة النظر في هيكل الأجور باستمرار . وبصرف النظر عن الحواجز المؤسسية التي توضع أمام تخفيض الأجور ، فإنه يوجد تردد اجتماعي عام - سواء من جانب العمال أو من جانب الرأي العام - تجاه الترحيب بتخفيض الأجور النقدية . حتى ولو كانت تكاليف الفشل في تخفيض الاجور تظهر في شكل امكانية فقدان بعض العمال لوظائفهم .

ويميل الاقتصاديون احياناً الى وصف هذا التردد بأنه " غير رشيد " . ويرجع ذلك الى أن تخفيض متوسط الأجر النقدي سيتبعه بالتأكيد انخفاض في الاسعار . وبالتالي فإنه من الممكن عندئذ أن تنخفض الأجور الحقيقية بمقدار أقل مما يحتمل أن يكون ، أو حتى قد لا تنخفض على الاطلاق . وعلى هذا فإنه من الممكن تفادي البطالة جزئياً او حتى كلياً . وحيث اننا نفترض أن الافراد يسلكون عادة سلوكاً رشيداً فإن الامر يبدو أحياناً كما لو كان جمود الأجور غير موجوداً . ويظهر أن هذه النظرية تميل الى الافتراض بأن عملية تخفيض متوسط مستوى الأجور

يمكن تحقيقها عن طريق تصرف واحد أو اتفاقية تؤثر على كل العمال وفي نفس الوقت وبصورة عادلة. ولكن الواقع غير هذا فعلمية تخفيض الأجور تحتاج إلى عشرات الآلاف من المفاوضات الثنائية (أو تصرفات متعددة الأطراف)، ولا ترتبط أي واحدة منها بالأخرى. ولن توجد أي مجموعة منظمة من العمال أو أي عامل غير نقابي، يكون من الكبر بحيث يمكنه أن يأخذ في الاعتبار الثمن الذي سيدفعه هؤلاء العمال إذا حدث تخفيض في أجورهم النقدية. ولن توجد أي مجموعة من العمال أو أي عامل فردي يستطيع أن يكون متأكداً من أن الأجور الأخرى ستخضع بنفس المقدار، أو أن الأسعار ستخضع بصورة عامة. بل بالعكس فإن كل من العمال وأصحاب العمل ينظرون إلى أن تخفيضاً في الأجور النقدية بنسبة عشرة بالمائة يعني فعلاً تخفيضاً في الأجور الحقيقية بنفس النسبة للعمال الذين انخفضت أجورهم، حيث أن ما يحدث للأسعار كان سيحدث في كل الحالات. وعلى هذا فإنه لن يكون الأمر سلوكاً غير رشيد إذا قاومت نقابات العمال أو العمال تخفيض الأجور أو حاولت تأجيله، إلا إذا كان الفشل في تخفيض الأجور النقدية يتسبب في فقدان العمل جماعة ولفترة طويلة بالنسبة للعمال الذين يهمهم الأمر مباشرة. ومع ذلك، فإن القول بأنه عن طريق تخفيض الأجور يمكن أن تنفاد أو تقلل من الخسائر في فقدان الوظائف، يبدو للرأي العام متناقضاً مع ما يلاحظ فعلاً من أن تخفيض الأجور لم يؤدي في الماضي إلى تخفيض البطالة. بل بالعكس فلقد صاحب تخفيض الأجور زيادة في مستوى البطالة وكساد في قطاع الأعمال والقول بأن ذلك قد يكون عائداً إلى أن تخفيض الأجور قد تم ببطء شديد أو أنه لم يكن كافياً قد يكون نظرياً صحيحاً ولكنه بالتأكيد غير مقنع.

وحتى لو لم يكن هناك تردد أو معارضة في تخفيض الأجور، فإن تخفيضاً عاماً في مستوى مرتفع جداً من الأجور بالنسبة للتوظيف الكامل قد يستغرق وقتاً طويلاً. ويرجع ذلك إلى أن عقود الأجور الحالية يمكن أن تدوم لمدة ثلاث سنوات وتنتهي أجالها في أوقات مختلفة. ويمثل العمال الذين تخضع عقودهم للتجديد عند أي نقطة زمنية ما نسبة ضئيلة من عدد العمال. وحتى لو تم تخفيض أجور هؤلاء العمال بدرجة كبيرة فإن ذلك لن يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأجور مباشرة ولكنه - بطبيعة الحال - سيؤدي إلى تخفيض الأجور الحقيقية لهؤلاء العمال وبشكل ملحوظ.

وعلى هذا فإنه من الصعب جداً مناقشة القول بأن الأجور ليست مرنة مرونة كاملة في اتجاه الانخفاض. وينتج عن هذا أن الأجور النقدية السائدة - عند أي

نقطة زمنية - وقد تكون مرتفعة جداً بالنسبة إلى مستوى التوظيف الكامل، وأنه يمكن بالتالي أن يتحقق مستوى توظيف أقل من مستوى التوظيف الكامل. وما يمكن مناقشته حقاً هو ماذا كان من الممكن حقاً تفادي البطالة إذا كانت الأجور مرنة مرونة كاملة وتنخفض بدون حد في حالة وجود البطالة. ويمكن وضع هذا السؤال في صيغة أخرى، وهو: عندما تكون هناك بطالة، فهل يمكن توصيف ذلك بأنه "حالة توازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل" لأن الأجور لم تنخفض بدرجة كافية أم لأن أي انخفاض في الأجور لم يكن كافياً لاستعادة التوظيف الكامل. ويظهر أن ذلك يتوقف تماماً على ماذا يعنيه المرء "بالتوازن" ويمكن للمرء أن يقرر هنا أنه ليس توازناً ذلك التوازن المصحوب بانخفاض مستمر في الأجور. ولكن لنفترض أن الأجور تنخفض بمعدل اثنان بالمائة سنوياً، أو لنفترض أن وجود البطالة يؤدي إلى قوى ضاغطة على الأجور في اتجاه الانخفاض، ولكن يتم حجب هذا الانخفاض عن طريق وجود حد أدنى للأجور، أو عقود النقابات أو نتيجة للمعارضة السياسية والاجتماعية لتخفيض الأجور. ولكن يمكن للمرء أن يناقش هنا أيضاً بأن ذلك لا يمكن تسميته موقفاً توازنياً. ولكن إذا تم صياغة هذه القوانين أو العقود أو الاتجاهات بحيث لا يكون التماسك أو صاحب العمل "مضطرباً" إلى القيام بسلوك لا يرغبون فيه أو لا يتوقعونه، فهل يمكن الآن أن نطلق على هذه الحالة توازن، أو على الأقل شبه توازن "quasi-equilibrium" وذلك عند مستوى للتوظيف أقل من مستوى التوظيف الكامل.

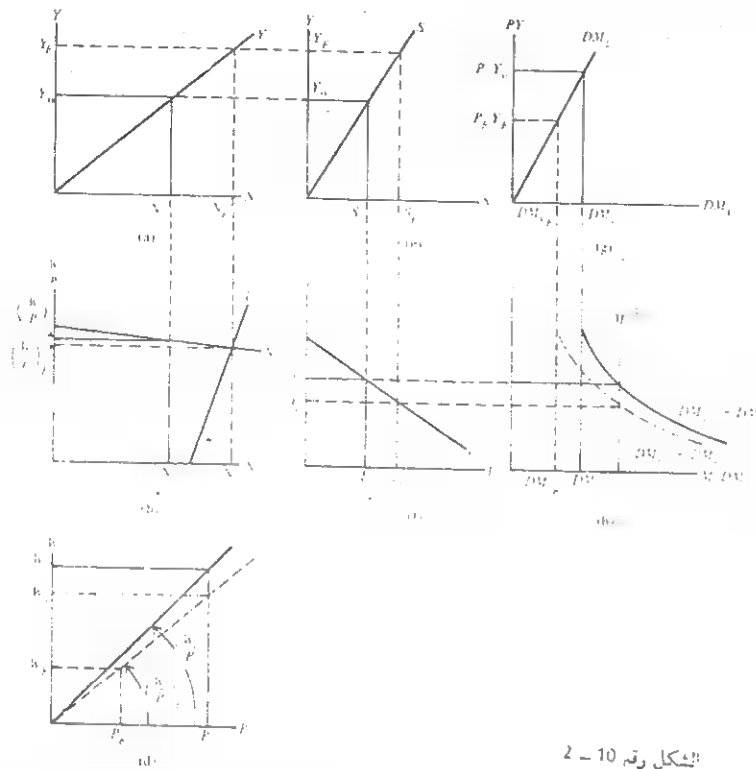
وكما أشرنا من قبل فإنه سيتم في الفصل الثاني عشر توضيح أنه على الأقل من ناحية المبدأ، توجد قوى أخرى في الاقتصاد، لم نتناولها حتى الآن، تعمل على إزالة عدم التناسق أو التناقض الظاهر بين الادخار والاستثمار، أو لازالة مصيدة السيولة طالما كان المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض باستمرار كرد فعل على وجود البطالة. وبالإضافة إلى ذلك فإن ظهور مصيدة السيولة وبقاؤها لفترة طويلة عند مستوى سعر فائدة إلى أعلى من الصفر هو أمر بعيد الاحتمال. وعندما يصمم أي اقتصادي كينزي أن يبرهن على أنه من الممكن أن يوجد توازن في الاقتصاد الكلي عند مستوى توظيف أقل من مستوى التوظيف الكامل فسيجد نفسه، أحياناً، مضطراً إلى الاعتماد على جمود الأجور كسبب أساسي لظهور مثل هذا التوازن. ولكن ماهو الجديد في هذا؟ لقد ناقش الكلاسيكيون ولفترة طويلة جداً أن جمود الأجور يمكن أن يخلق بطالة. وبجانب ذلك فإن المناقشة اللغوية حول ماذا كان الجمود "النسبي" أو الجمود المطلق في الأجور مع وجود بطالة يمكن وصفه بأنه توازن "حقيقي" أو "شبه توازن"، هي مسألة لا توجد عليها إجابة.

ويمكن للمرء أن يستخلص نتيجة هامة وهي أن كل ما استخدم من حبر للإجابة على السؤال الذي طرح كعنوان فرعي لهذا الجزء ، لم يعطينا في أحسن الأحوال الإجابة غير نهائية . وبإل بالعكس فلقد ضاع ذلك كله هباء . لأن السؤال المطروح في الحقيقة هو سؤال غير مهم ف سواء كان الاقتصاد عند مستوى "توازني" أم لم يكن فهو دائماً عند مستوى توظيف أقل من مستوى التوظيف الكامل . والمهم أنه بدون وجود سياسة تدخلية ومتعمدة ، فإن الاقتصاد كثيراً ، وعادة ، ما يحقق تقدماً صغيراً أو بطيئاً نحو الخروج من هذا الموقف . والاستثناء على ذلك هو وجود سياسة تشجيعية للحكومة أو تغير غير متوقع أو خارجي في الاستثمار (زيادة الاستثمار) . وعلى هذا فإذا تركنا جانباً مشكلة الكلمات التي يمكن أن تستعمل في توصيف هذه الحالة ، يصبح واجبنا الأساسي هو تطوير نموذج نظرية تستطيع أن تقرر بدقة عمل الاقتصاد وكذلك تقديم أساساً للقرارات التي يجب أن تتضمنها السياسة العامة إذا لم تكن راضيين عن النتائج التي يحققها الاقتصاد . وسواء وصفنا مثل هذه الحالات بأنها حالات توازن عند "مستوى توظيف أقل من مستوى التوظيف الكامل" أم لا ، فإنه توجد لدينا فترات تظهر فيها بطالة مصحوبة بجمود في الأجور بشكل أو بآخر . وإنا في حاجة إلى نظريات ترتبط بهذه الحالات ويظهر أن النموذج الكينزي الذي يتضمن جمود الأسعار هو هذا النموذج .

التحليل الهندسي للنموذج الكينزي - الكلاسيكي الذي يتضمن جمود الأجور

Diagrammatic Analysis of a Keynesian-classical Model with Rigid Wages

يتركز اهتمامنا الآن على نموذج كلي نفترض فيه أن الأجور جامدة بشكل أو بآخر . وهدفنا هو معرفة الآثار التي يمكن أن تنتج نتيجة للتغير في المعاملات والثوابت المختلفة في النموذج . ويمكن بسهولة أن نحدد هذه الآثار . وذلك باستخدام شكلاً مماثلاً للشكل رقم (10 - 1) وهذا الشكل هو الشكل رقم (10 - 2) التالي وكما يظهر في هذا الشكل الجزء (1a) فإن مستوى التوظيف الكامل يجب أن يكون عند N_F ، ويرتبط به أجر حقيقي هو $(W/P)_F$ ، أما مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل فهو (الجزء 2) Y_F . وعند هذا المستوى من الناتج نجد أن الادخار يجب أن يكون S_F ، (الجزء 3) ، وبالتالي يكون مستوى



الشكل رقم 10 - 2

الاستثمار هو (I_F) والجزء 4) ويتطلب ذلك بالتالي وجود سعر الفائدة توازني عند مستوى i_F . ومن الجزئين (f.hg) فأنا يمكن أن نرى أنه عند سعر فائدة i_F ومع ثبات المعروض النقدي (M_0) ، ومنحنى الطلب على النقود لاغراض المضاربة (DM_2) ، فإن ذلك يتطلب وجود مقدار توازني من الطلب على النقود لاغراض التبادل DM_{1F} . ولكن بدلاً من ذلك نجد أن الطلب الفعلي على النقود لاغراض التبادل هو DM_{10} ، وهو المستوى الذي يرتبط بمستوى الناتج (Y_0) أقل من مستوى التوظيف الكامل وبمستوى الأسعار السائدة (P_0) . ومع معرفة مستوى الأجور النقدية الجامدة (W_0) (الجزء 5) ومستوى الأجر الحقيقي عند مستوى أقل من التوظيف الكامل $(W/P)_0$ ، فأنا نجد أن المستوى العام السائد للأسعار (P_0) هو أقل مستوى يمكن أن يتحقق . ويرجع ذلك إلى أن وجود أي مستوى للأسعار أعلى من (P_0) سيعني عند ثبات (W_0) انخفاض في مستوى الأجر الحقيقي الذي يطلبه العمال لانتاج مستوى الناتج (Y_0) ، وتصبح الوحدات الحدية في الانتاج أكثر ربحاً ، وتؤدي المنافسة بين رجال الأعمال إلى تخفيض الأسعار .

وحتى نستطيع أن نخفض سعر الفائدة الى مستوى i_F ، من أجل أن يزداد الاستثمار الى مستوى I_F . ليساوي الادخار التوازني S_F ، وبالتالي يسمح بالوصول الى مستوى الناتج ومستوى التوظيف الى مستوى التوظيف الكامل أي الى N_F ، Y_F . فأنه من الضروري أن ينخفض $(P_0 Y_0)$ الى مستوى $P_F Y_F$ ، وهو مستوى منخفض جداً عن المستوى $(P_0 Y_0)$. وحيث أن Y_F هي أعلى بكثير من (Y_0) ، فأن ذلك يعني بالضرورة انخفاضاً كبيراً في الاسعار (P) . ولكن الاسعار (P) لن تنخفض الا اذا انخفضت (W_0) الأجور النقدية فاذا انخفضت الاجور النقدية من (W_0) الى (W_1) ، مع ثبات (P) عند المستوى (P_0) ، فأن ذلك يؤدي الى استعادة مستوى الاجر الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل $(W/P)_F$. ولكن ذلك لن يؤدي الى تحقيق التوظيف الكامل . ويرجع ذلك الى أن (P) يجب أن تنخفض الى P_F ، وهو ما يتطلب انخفاض الأجور النقدية ليس الى W_1 فقط وانما أيضاً الى W_F . وبالتعريف نجد أن الأجور لن تنخفض الى هذا المستوى ، على الأقل لن تنخفض بالسرعة الكافية اللازمة .

وخلال هذا الوقت فأن (Y_0) ، (N_0) وكل المتغيرات الاخرى يكون لها خاصية التوازن أو شبه التوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل . ويتساوى الادخار والاستثمار عند المستوى المتحقق للناتج (Y_0) ويكون سعر الفائدة التوازني عند المستوى (i_0) . ومع معرفة وثبات المعروض من النقود ومستوى الاسعار (P_0) ، يتساوى الطلب على النقود مع المعروض من النقود عند سعر الفائدة (i_0) . ومع ثبات الأجر النقدي المرتفع W_0 ، ومعامل الأجر النقدي للاسعار $(W/P)_0$ والذي يتلاءم مع مستوى التوظيف (N_0) ، أي بمعنى انه يتلاءم أيضاً مع السعر التنافس السائد (P_0) . ومن الناحية الاخرى فأن مستوى التوظيف السائد (N_0) يحدد مستوى الناتج (Y_0) ، والذي يتضمن ادخاراً مقداره (S_0) ، وهو يتساوى مع (I_0) عند سعر الفائدة الملائم (i_0) .

ولا يوجد ، في مثل هذا الموقف ، أي مؤسسة أو مستهلك ، أو مستثمر أو عامل يكون غير راضياً عن سلوكه الاقتصادي . ويرغب أي واحد منهم في تغيير ما يقوم به فعلاً . ولكن ، وبدون شك ، فان العمال العاطلون عن العمل هم الذين يكونون غير راضيين ، ولكن هذا لن يؤدي بهم الى عرض خدمات عملهم عند مستوى اجر اقل من المستوى السائد وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك الى تخفيض الأجر النقدي الى

W_F

ونلاحظ هنا مرة اخرى أن التوظيف الكامل يتطلب وجود أجر حقيقي منخفض $(W/P)_F$ وكذلك يتطلب وجود أجر نقدي منخفض W_F . ولكن المطلب الاخير هو المطلب الرئيسي . ولنرى أهمية ذلك المطلب لنفترض أن منحنى الطلب على العمل كان منحنى أفقياً وذلك كما ناقشنا من قبل في أنه . يمكن أن يكون كذلك فعلاً . وفي هذه الحالة فانه لن تكون هناك حاجة الى تخفيض الأجر الحقيقي . ولكن تظل ضرورة تخفيض الأجر النقدي قائمة . أو ، من أن الحكومة تقدم اعانات للعمال بمقدار الفرق $(W_0 - W_1)$ ، مما يؤدي الى تخفيض الأجر الحقيقي بالنسبة لاصحاب الاعمال الى المستوى $(W/P)_F$. ا.ا. ثابت (P_0) ثابتة . الا انه مع ذلك توجد بطالة .

ولنرى الآن . سواء كان هناك توازن أو شبه توازن عند مستوى معين من مستوى التوظيف الكامل ، كيف يمكن أن يتغير هذا المستوى التوازني أو شبه التوازني نتيجة لحدوث تغيرات في العلاقات الدالية في النظام أو في المتغيرات الخارجية . تستخدم لتنفيذ سياسة معينة . ولنتناول أولاً التغير في دالة الاستهلاك (الادخار) . ذلك بافتراض زيادة في الميل للاستهلاك - أي تخفيض في الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل . ويتم توضيح ذلك في الشكل رقم (3 - 10) . بالتدريج ، الادخار الى اليسار من (s) الى s' . ويتم التعبير عن المستويات التوازنية الادخار ، قبل حدوث التغير في دالة الادخار باستخدام الرموز التي يعطى لها أيضاً الرمز (1) . في حين تستخدم الرموز مع الرقم (1) للتعبير عن المستويات التوازنية المعروفة للمتغيرات التي حدث فيها تغير . والمتغيرات الثابتة هي (أ) الأجر النقدي ، (ب) افتراض أنه ثابت (ب) المعروض النقدي الذي يتغير بواسطة اجراءات حكومية . بينما يزداد كل من الناتج ، التوظيف ، الاسعار ، وسعر الفائدة ، في حين كل من الاستثمار والأجر الحقيقي .

ولن يجد أي شخص يكون قد تعرف على النموذج الكينزي على مفااهيم الطلب الكلي ، والمضاعف ، أي مشكلة في فهم لماذا يجب أن يزداد الادخار والدخل ومستوى التوظيف مع زيادة الاستهلاك . وكذلك سنجد أن كل شخص يكون قد تعرف على النظرية الكلاسيكية لن يجد صعوبة في فهم لماذا ترتفع الاسعار اذا ارتفع الناتج (حيث أن ذلك قد يرجع اما الى فرض قانون تناقص العائد ، او الى اطار الصيغة التقليدية للنموذج ، او الى ارتفاع مقدار ما يضيفه رجال الاعمال الى تكاليف الانتاج للوحدة بغرض رفع السعر عندما يزداد الطلب وذلك في اطار الصيغة الحديثة للنموذج) . ويمكنه أيضاً ان يتذكر أنه طبقاً للتحليل الكلاسيكي ، فان

أو بعبارة أخرى فإن أثر الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات على الطلب على النقود يؤدي الى خلق أثر راجع سلبي على الاستثمار مما يؤدي الى تقييد الزيادة في الناتج.

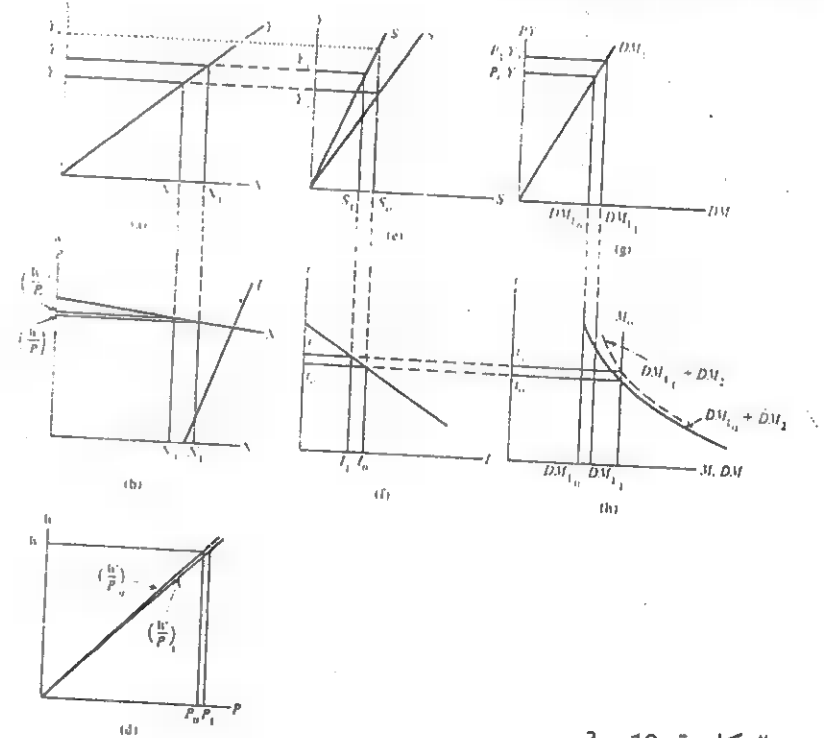
ويجب أن نلاحظ هنا الفرق بين هذا التحليل وتحليل النموذج الكينزي البسيط. حيث أن الاستثمار كان استثماراً تلقائياً في النموذج البسيط، ولم يكن يتوقف كذلك على سعر الفائدة. وفي هذه الحالة فإنه يمكن تصوير الاستثمار في شكل منحنى عمودي موازياً للمحور العمودي عند النقطة (10). ومن هنا فإن أي انخفاض في دالة الادخار تؤدي الى رفع الناتج الى المستوى Y_2 ، ويبقى مستوى الادخار المحقق ثابتاً عند نفس المستوى السابق عندما يتساوى $S_0 = I_0$ وعلى هذا فإن الزيادة في (Y) (وأي زيادة تابعة في (P) يمكن أن يؤدي الى عدم ظهور تناقض الادخار كاملاً.

وتؤدي الحالة التي يرتفع فيها الاستثمار (في الشكل ينتقل المنحنى الى أعلى الى جهة اليمين) الى ظهور نفس النتائج وتحت نفس الظروف والاعتبارات. ويجب على القارئ أن يتأكد من ذلك برسم النموذج عند مستويات التوازن الاصلية، ثم النموذج بعد زيادة الاستثمار. والنتائج هي: زيادة في (Y) الناتج (N) التوظيف، ارتفاع (P) الى حد ما الا اذا كانت دالة (Y) دالة افقية، ارتفاع (i) سعر الفائدة وارتفاع كل من الادخار والاستثمار (على الرغم من ارتفاع (C)، وبالتالي ارتفاع الاستهلاك.

ولكن ماهو أثر الزيادة في عرض العمل - أي انتقال منحنى عرض العمل الى أعلى الى جهة اليمين؟ وعلى القارئ أن يقنع نفسه بأنه في هذه الحالة لن يحدث أي تغير الا في زيادة مستوى البطالة وزيادة الفجوة بين الناتج الممكن والناتج الفعلي.

ولكن ماذا يحدث اذا حدثت زيادة في علاقة الانتاج الكلي - التوظيف أو بعبارة أخرى حدوث زيادة في الناتج (Y) عند كل مستوى من مستويات التوظيف (N) (يصاحب ذلك بطبيعة الحال انتقال بسيط الى أعلى في منحنى الطلب على العمل؟ لنفترض الان انتقال دالة الانتاج الى أعلى الى اليسار من (Y) الى (Y') كما هو موضح في الشكل رقم (10 - 4) (ويختلف هذا الشكل عن الاشكال السابقة في أن دالة الطلب على العمل تأخذ شكل منحنى افقي، وذلك بغرض التبسيط أو بغرض التوصل الى واقعية أكثر في التحليل. ومع ذلك فإن هذا لن يؤدي الى تغيير جوهري في النتائج التي يمكن ان نحصل عليها اذا كانت دالة الطلب على العمل تأخذ شكل منحنى يميل الى اسفل الى اليمين.)

انخفاض الادخار يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي الى تخفيض الاستثمار (أو ربما تشجيع الادخار بحيث يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، ومع ذلك، فعلينا أن نتذكر أنه قد تم اجراء هذا التحليل تحت فرض أن الدخل ثابت أو أن الادخار ليس دالة في الدخل. ولكن عندما يكون الادخار دالة في الدخل فإن أي زيادة كافية في الدخل يمكن أن تؤدي - حتى مع افتراض دالة الادخار الجديدة - اي ثبات الادخار او حتى الى ارتفاعه (انظر الجزء رقم e- في الشكل) وعلى هذا يصبح التحليل الكلاسيكي تحليلاً غير مناسباً. ولكن تتقدم الآن النظرية الكينزية بايجاد التفسير الصحيح. ويقوم هذا التفسير على أساس أنه عند مستوى مرتفع للدخل (Y) والاسعار (P)، يزيد الطلب على النقود لاغراض التبادل (الجزء 9)، ويؤدي هذا بدوره (وذلك مع ثبات الطلب على النقود كاصل) الى زيادة سعر الفائدة (الجزء 1). ويؤدي سعر الفائدة المرتفع هذا والمتأني في ارتفاع الناتج وبالتالي ارتفاع الطلب على النقود لاغراض التبادل، الى انخفاض الاستثمار وبالتالي يحد من الزيادة في الناتج.



الشكل رقم 10 - 3

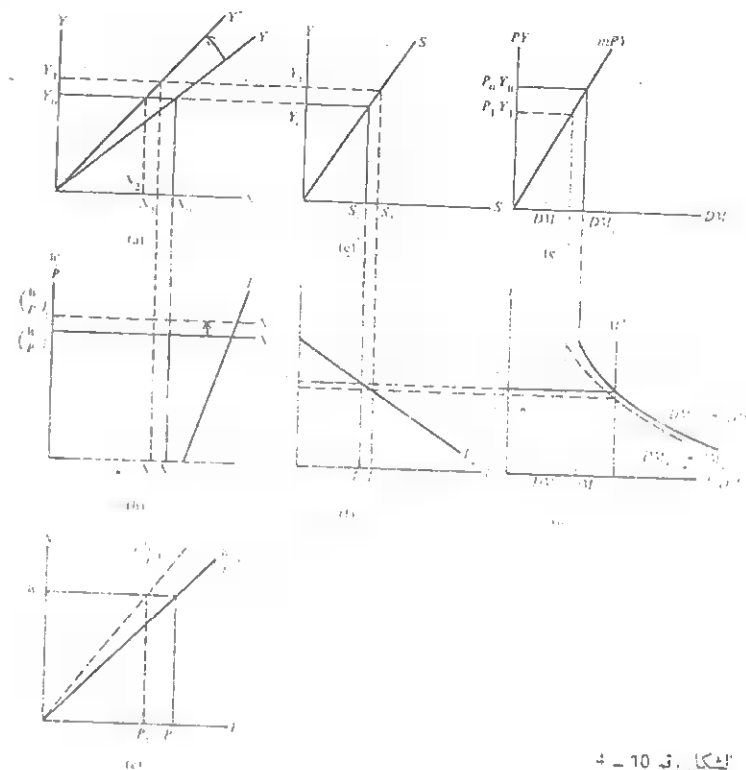
فقط إذا انخفضت (P) وذلك بمقدار كبير. ويمكن هنا أن نتوقع انخفاض فعلي في (P) الاسعار ويرجع ذلك الى انخفاض الحاجة الى العمل كعنصر انتاجي، ومع ثبات الاجور فإن ذلك يؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج ويجب أن تنخفض الاسعار والحالة المقابلة لهذه الحالة هي تلك التي تظهر في شكل ارتفاع منحني الطلب على العمل الى اعلى من (N) الى (N') (انظر الجزء ب من الشكل). ويعني ذلك أن ($P \frac{1}{P}$) الاسعار يمكن أن تنخفض الى (P_1) (الجزء د) مع عدم حدوث أي تغير في (W) الاجور النقدية. ويؤدي هذا الانخفاض في (P) الى انخفاض في (PY) حتى ولو كانت (Y) نفسها تزداد. وهذا يؤدي الى انخفاض في سعر الفائدة، وزيادة في الاستثمار، وبالتالي الى ارتفاع (Y) الى المستوى الجديد. ومع ذلك نلاحظ أن البطالة تزداد (أي ينخفض مستوى التوظيف) حتى مع وجود زيادة في الأجر الحقيقي وارتفاع في الطلب الكلي والدخل وتوسع الة بنية مرة أخرى بين الناتج الممكن والناتج الفعلي.

والنتيجة الهامة هنا هي أن هذا النموذج يشارك النموذج الكينزي البسيط الخاصة التي تقرر أن زيادة الناتج الممكن - سواء تحقق ذلك عن طريق زيادة قوة العمل، أو بواسطة النمو في انتاجية العمل - تؤدي الى زيادة الموارد غير المستخدمة ويتطلب تحقيق نمو اقتصادي في هذا النموذج وجود نمو تلقائي في الطلب الكلي، أو سياسة حكومية تشجعية أو وجود عمليات ديناميكية داخلية في النموذج تساعد على النمو مشابهة لعمليات المضاعف - المعجل التي شرحناها في الفصل الثاني.

سياسة الحكومة في النموذج ذو الاجور الجامدة

Government Policy in the Rigid Wage Model

والنتائج التي تظهر نتيجة لزيادة المعروض النقدي هي نتائج مباشرة، ولا توجد حاجة الى تمثيلها بالرسم. وتظهر هذه النتائج في شكل انخفاض (i) سعر الفائدة، على الرغم من زيادة الطلب على النقود لاجراض التبادل. مما يؤدي الى زيادة (Y) الناتج، وزيادة في (P). ويتوقف ذلك على ماذا كانت دالة الطلب على العمل تأخذ شكل منحني افقي أم لا. وتعكس الزيادة في (Y) وجود زيادة في الاستثمار عند المستوى المنخفض الجديد لسعر الفائدة. ومع ثبات دالة الاستهلاك (C) فإن الاستهلاك يزداد أيضاً، جنباً الى جنب مع الاستثمار.



الشكل رقم 10 - 4

ومع وجود علاقة الانتاج - التوظيف الجديدة، فإن أي مستوى للتوظيف يرتبط بمستوى أعلى من الناتج، أو بعبارة أخرى أن أي مستوى للناتج يرتبط بمستوى أقل من التوظيف. وكمثال نجد أن المستوى التوازني الاصلي للناتج (Y_0) والذي كان يتطلب لانتاجية المستوى (N_0) من التوظيف يمكن انتاجه الآن بمستوى من التوظيف أقل هو (N_2). والسؤال الآن هو هل توجد أية قوى تؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي $C + I$ وبالتالي تساعد على وتسمح بوجود مستوى مرتفع للناتج عند (Y) بدلاً من (Y_0)؟ وحيث أن دالة الاستهلاك (الادخار) لم تتغير، فإنه يبدو واضحاً الآن ان الاستثمار يجب أن يزداد حتى يزداد الناتج. وهذا بدوره يتطلب مع ثبات دالة الاستثمار - انخفاض سعر الفائدة. ولكن ومع ثبات المعروض النقدي، وثبات كل من الطلب على النقود لاجراض التبادل (DM_1) والطلب على النقود كاصل (DM_2)، فإن سعر الفائدة يمكن أن ينخفض فقط اذا انخفضت (PY). ولكن حيث أننا نبحث حالة زيادة في (Y) فإن (PY) يمكن أن تنخفض

الصيغة IS - LM للنموذج

The IS - LM Form of the model

ان الهدف الرئيسي لهذا الفصل هو اعطاء تصوير آخر لنموذج التركيب الكينزي - الكلاسيكي والذي اوضحناه في الفصل العاشر. والاختلاف الرئيسي بين صيغة النموذج التي قدمناها والصيغة التي سنقدمها الآن في هذا الفصل هو ان هذه الصيغة الجديدة تتسع لتشمل صراحة الضرائب الحكومية، والتحويلات والانفاق الحكومي، وبالتالي نستطيع أن نأخذ في الاعتبار تأثيرات السياسة المالية أيضاً. والاضافة الرئيسية في هذه الصيغة هي في تبسيط العرض البياني للنموذج ليحل محل الاشكال ذات الاجزاء السبعة التي استخدمت في الفصل العاشر. وقد تم تطوير هذه الصيغة البيانية لأول مرة من قبل J.R.Hicks (1) وشاعت عن طريق A. Hansen (2) فيما بعد. ومن هنا يطلق عليها احياناً تحليل هيكس - هانس.

وحيث انه يطلق على الدالتين اللتين يتم استخدامهما في التحليل البياني عادة (IS), (LM) فان التحليل يعرف عادة الآن بنموذج الـ "IS-LM".

ويفترض التحليل في اشكاله المعروفة جميعاً والمستخدمه بكثرة عدم مرونة الاسعار. وبالتالي فان النموذج يعتبر في هذه الحالة صيغة كينزية قوية من صيغ التركيب الكينزي - الكلاسيكي وسنقدمها هنا الآن في هذه الصيغة. ومع ذلك ففي الفصل الثاني عشر سيبين كيف يمكن ادخال تحليل الاجور - الاسعار - التوظيف الكلاسيكي في نموذج IS-LM model.

وليس من السهل هنا توضيح أثر التغير في السياسة المالية على المتغيرات في النموذج. ويرجع ذلك الى اننا رسمنا النموذج الكينزي البسيط لدالة الاستهلاك. واستخدمنا النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة، حيث لا يوجد في كلتا الحالتين أي اتفاق حكومي، ولا توجد ضرائب. ومع ذلك يمكن أن ننظر الى تأثير زيادة الانفاق الحكومي، كما لو كنا ننظر الى انتقال دالة الاستثمار الى أعلى في شكل متوازي. وأيضاً نستطيع أن ننظر الى آثار تخفيض الضرائب كما لو كانت دالة الادخار قد تحولت الى اليسار او الى أعلى. وسنقدم في الفصل الحادي عشر شكلاً آخر للنموذج يسمح بادخال متغيرات السياسة المالية ادخالاً صريحاً في النموذج.

ويمكن أن نعتبر الأجر النقدي كمتغير من متغيرات السياسة الاقتصادية في هذا النموذج. وعلى الرغم من أن الأجر النقدي ليس مرناً مرونة تلقائية بحيث ينخفض مع وجود البطالة، إلا أنه قد يرتفع أو ينخفض نتيجة لاجراءات حكومية معينة. يتم اتخاذها بغرض التأثير على حجم الناتج ومستوى التوظيف أو حتى - للتأثير على مستوى الاسعار. وتسمح لنا دراسة أثر التغير في الأجر النقدي الذي يحدث ولمرة واحدة وبشكل محدد الذي يحدث نتيجة لاجراء حكومي باجراء التنبؤ أو بأن نتوقع النتائج التي يمكن أن تحدث نتيجة لحدوث تغير (زيادة أو انخفاض) تلقائي في الأجر النقدي ولمرة واحدة وبشكل محدد، والذي يحدث بدون أي مساعدة من جانب الحكومة.

ويوضح الشكل رقم (10 - 5) هذه الحالة اذا زاد الأجر النقدي، سواء كان ذلك نتيجة لرفع مستوى الحد الأدنى للأجور عن طريق ضغط الحكومة على المؤسسات لزيادة الاجور (بما في ذلك زيادة أجور ورواتب موظفي الحكومة نفسها)، أو كان ذلك نتيجة لتحديد الأجور بين العمال وبين اصحاب العمل وبدون أي تدخل من جانب الحكومة أو موافقتها. وستكون النتائج التي تحدث نتيجة لتخفيض الأجر النقدي معاكسة تماماً للنتائج التي تحدث كرد فعل على زيادة الأجور وسنستمر هنا أيضاً في الشكل رقم (10 - 5) في افتراض أن دالة الطلب على العمل دالة افقية وذلك للتبسيط.

وتظهر الزيادة في الأجر النقدي من (W_0) الى (W_1) في الجزء (d) من الرسم. وحيث أنه لا يوجد تغير في دالة الطلب على العمل (N) فإنه من الواضح أن الأجر الحقيقي لن يتغير، وبالتالي فإنه يجب أن ترتفع الاسعار بنفس النسبة التي زاد بها الأجر النقدي أي من (P_0) الى (P_1) . والآخر الوحيد لهذا التغير هو زيادة (mPY) نتيجة للزيادة في الطلب على النقود لاجراض التبادل (DM_1) وبالتالي

(1) Mr. Keynes and the Classics Econometrica (1937) Reprint in Readings in the theory of Income distribution

(2) Monetary theory and fiscal policy (Mcgrawhill) 1949.

صيغة "IS - LM" للنموذج المركب

THE IS-LM FORM OF THE SYNTHESIS MODEL

على الرغم من أننا نعتبر الأسعار عديمة المرونة (جامدة) في هذه الصيغة للنموذج، إلا أننا ندخل المستوى العام للأسعار صراحة في النموذج، وبالتالي فإنه من الممكن أن نرى الاختلاف الذي ينتج عن وجود المستوى العام للأسعار، وكذلك يمكن أن نأخذ في الاعتبار تأثير التغير في المستوى العام للأسعار لمرة واحدة.

ونظراً لأننا نفترض أن كلاً من الأسعار والأجور جامدة وبالتالي فإنه لا توجد ميكانيكية ما (فيما عدا سياسة الحكومة الاقتصادية) يمكن أن تضمن مستوى التوظيف الكامل، فإننا سنتغاضى عن المعادلتين رقم (1)، (4) المستخدمين في الفصل العاشر ونبدأ في الواقع من النموذج الذي مثلناه بياناً في نهاية الفصل العاشر، فيما عدا ادخال المتغيرات المالية. وجعل النموذج في صيغة $C - I = Y$ بدلاً من صيغة $S = I$.

وعلى هذا يكون النموذج من العلاقات التالية:

$$Y = C + I + G \quad (1)$$

$$C = C(DI, i) \quad 0 < \frac{\partial C}{\partial DI} < 1; \quad \frac{\partial C}{\partial i} \leq 0 \quad (2)$$

$$DI = Y - T \quad (3)$$

$$T = T(Y) \quad 0 < \frac{dT}{dY} < 1 \quad (4)$$

$$I = I(i, Y) \quad \frac{\partial I}{\partial i} < 0; \quad \frac{\partial I}{\partial Y} \geq 0 \quad (5)$$

$$M = mPY - f(i) \quad \frac{df}{di} < 0; \quad \frac{d^2f}{di^2} > 0 \quad (6)$$

حيث كالمعتاد

Y = الناتج القومي الصافي

C = الطلب الاستهلاكي

I = الطلب الاستثماري

G_0 = الانفاق الحكومي

T = الضرائب بعد طرح التحويلات

DI = الدخل المتاح للاتفاق

i = سعر الفائدة

M = المروض من النقود (متغير تلقائي)

P = المستوى العام للأسعار (متغير تلقائي)

وحيث أننا لم نحدد إشارة مشتقات أية دالة عدا إشارة المشتقة الأولى وهي التي تحدد اتجاه الدالة، وذلك ماعدا المعادلة رقم (6) حيث حددنا أيضاً إشارة المشتقة الثانية، فإننا نستطيع أن نفترض أن المعادلات (2)، (4)، (5) هي معادلات خطية بدون أن نفقد القدرة على التعميم، ومن هنا نستطيع أن نحصل على المجموعة الجزئية التي تتكون من المعادلات الخمسة التالية:

$$Y = C + I + G_0 \quad (1)$$

$$C = c_0 + c_1 DI - c_2 i \quad c_0 \geq 0; \quad 0 < c_1 < 1; \quad c_2 \geq 0 \quad (2a)$$

$$DI = Y - T \quad (3)$$

$$T = t_0 + t_1 Y \quad t_0 \geq 0; \quad 0 < t_1 < 1 \quad (4a)$$

$$I = b_0 + b_1 Y - b_2 i \quad b_0 > 0; \quad b_1 > 0; \quad b_2 > 0 \quad (5a)$$

The IS Curve

منجني

إذا أجرينا عمليات الاحلال المتتابع في المعادلات (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، فإننا نستطيع أن نلخص هذه المعادلات الخمسة في معادلة واحدة هي:

$$Y = [C\{Y - T(Y), i\} + I(i, Y) + G_0] \quad (7)$$

وباستخدام الصيغة الخطية للمعادلات وهي المجموعة الجزئية 1، 2a، 3، 4a، 5a فإننا نحصل على المعادلة التالية:

$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1) - b_1} [c_0 + b_0 - c_1 t_0 - (b_2 + c_2 i) + G_0] \quad (7a)$$

ويمكن اعتبار هذه المعادلة صيغة موسعة لنموذج السياسة المالية الذي تم عرضه في الفصل السابع، حيث يمثل الحد خارج القوس قيمة المضاعف، والحد داخل القوس المقدار المضروب فيه.

وبدلاً من ان نفكر في اتجاه السببية هنا سواء من (Y) الى (i) او من (i) الى (Y) . فانه من الممكن اعتبار المعادلة رقم (7a) في اي من شكلها تعبيراً حقيقياً عن الاعتماد المتبادل بين (i) سعر الفائدة . (Y) الدخل . وتقرر هذه المعادلة انه بافتراض معرفة العلاقات من (1) - الى (5) . فان القيم التوازنية لكل من (i) . (Y) ترتبط ببعضها البعض الاخر كما هو واضح في (7a) .

ويمكن - وببساطة - باستخدام المعادلة رقم (7a') تبين ان المعادلة رقم (7a) تستوعب - حالة خاصة ليس فقط النموذج الكينزي البسيط في تحديد الدخل (المعادلة 7K) . وانما تستوعب ايضاً النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة . ومن الواضح ان النظرية الكلاسيكية لم تأخذ في الاعتبار متغيرات السياسة المالية . وعلى هذا فاننا نستطيع ان نفترض ان (ii) . (i) . (G₀) جميعها تساوي الصفر . وبالإضافة الى ذلك . فان النظرية الكلاسيكية لم تفترض وجود أية علاقة دالية بين كل من الادخار والاستثمار وبين الدخل . وبالتالي نستطيع ان نفترض ان (ci) . (bi) يساويان الصفر . وباجراء هذه التعديلات فانه يمكن تلخيص المعادلة رقم (7a) الى الحالة الكلاسيكية الخاصة في الشكل التالي .

$$i = \frac{c_0 + b_0 - Y^*}{b_2 + c_2} \quad (7C)$$

ومن السهل هنا ان نوضح ان هذه المعادلة ترتبط بالنظرية الكلاسيكية في الادخار والاستثمار لسعر الفائدة . فاذا عرفنا الادخار على انه

$$S = DI - C$$

وباقتراض ان $DI = Y^* \quad C_1 = 0$ (نظراً لان T الضرائب تساوي الصفر) فاننا نحصل على دالة الادخار الكلاسيكية التالية :

$$S = Y^* - c_0 + c_2 i$$

وباستخدام دالة الاستثمار المبسطة

$$I = b_0 - b_2 i$$

$$S = I$$

فاننا نستطيع ان نشق المعادلة رقم (7C) .

والنتيجة هنا هي : ان المعادلة رقم (7a) يمكن ان تتضمن كحالات خاصة - كلاً من النموذج الكينزي البسيط " او النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة " ويتوقف ذلك على ماهي المتغيرات التي تأخذها في الاعتبار او ماهي المتغيرات التي

ولقد افترضنا في ذلك النموذج ضمناً - ان c_2 تساوي الصفر . بمعنى ان الاستهلاك ليس مرناً بالنسبة لسعر الفائدة . وكذلك افترضنا - معظم الوقت - ان b_1 . b_2 ايضاً يساويان الصفر اي ان الاستثمار كان ببساطة . كله تلقائياً .

واذا جعلنا هذه المعاملات الثلاثة تساوي الصفر فانه يمكن الحصول على الصيغة الملخصة للمعادلة رقم (7a) . وهي صيغة النموذج الكينزي . كما يلي :

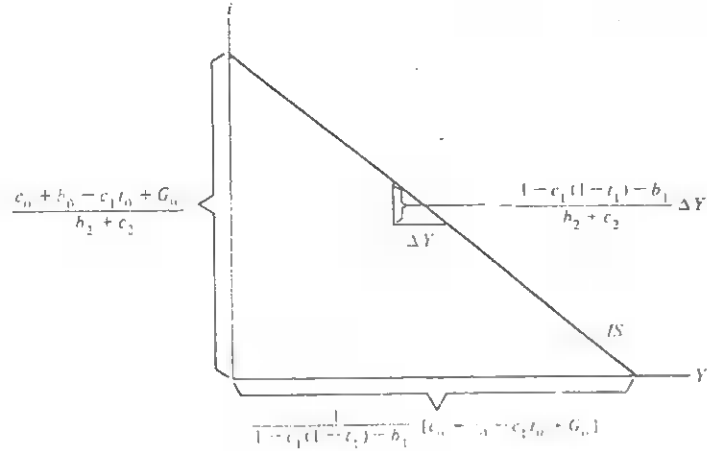
$$Y^* = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)} [c_0 - b_0 - c_1 t_0 + G_0] \quad (7K)$$

وفيما عدا اننا قد استخدمنا (b_0) بدلاً من (t_0) فان هذه المعادلة تتطابق تماماً مع المعادلة رقم (22) التي تم تطويرها في نهاية الفصل السادس . والتي استخدمت بعد ذلك لتطوير نموذج السياسة المالية في الفصل السابع . وقد تناولنا باختصار في الفصل الثامن صيغة للنموذج تتضمن ان $(b_1 > 0)$ (اي ان الاستثمار ايضاً يتوقف على الدخل) والتي حصلنا منها على مضاعف مشابه للمضاعف في المعادلة رقم (7a) . والذي أضفنا عليه المضاعف الموعود "Super multiplier"⁽³⁾

وفي الصيغة العامة للنموذج عندما تكون (c_2) . (b_1) . (b_2) لا تساوي الصفر دائماً . فاننا نجد ان (Y) في المعادلة رقم (7a) لا تتوقف فقط على معاملات دالة الاستهلاك ومتغيرات السياسة المالية ولكن تتوقف ايضاً على معاملات دالة الاستثمار . وعلى سعر الفائدة كمحدد جديد لكل من الاستهلاك والاستثمار . وحيث اننا نعتبر سعر الفائدة هنا كمتغير . فاننا نستطيع باعادة ترتيب الحدود في المعادلة رقم (7a) ان نعبّر عن (i) سعر الفائدة بحيث يتوقف على نفس المعاملات وعلى الدخل . اي

$$i = \frac{c_0 + b_0 - c_1 t_0 + G_0 - [1 - c_1(1 - t_1) - b_1] Y^*}{b_2 + c_2} \quad (7a')$$

(3) سنفترض هنا - وبصورة تحكيمية - ان مقام الكسر الذي نسبه المضاعف هو مقدار موجب . بمعنى ان $1 > c_1(1 - t_1) + b_1$. ولقد اوضحنا عند مناقشتنا لكل من المضاعف والمضاعف المربع في الفصول السابقة - ان عدم توفر هذا الشرط في النموذج الكينزي البسيط - يعني ان التوازن هو توازن غير مستقر . وعلى الرغم من ان ذلك ليس ضرورياً في حالة نموذج IS-LM الا اننا لن نقوم بتطوير صيغة ديناميكية صريحة لهذا النموذج وحيث ان اي مناقشة لعالة التوازن عندما يكون $b_1 + c_1(1 - t_1) < 1$ هي مناقشات لا معنى لها في الاساس (وبعض المناقشات التي تدور حولها خاطئة) فاننا سنخطئ هذه المسألة بافتراض ان $1 > c_1(1 - t_1) + b_1$



شكل رقم (11 - 1)

ومعنى ذلك ان (Y) ستزداد عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة بمقدار يساوي التغير في الاتفاق الحكومي مضروباً في قيمة المضاعف (أو قيمة المضاعف الموسع) طالما ان (b₁) موجبة. وهذا صحيح أيضاً بالنسبة الى زيادة تلقائية في (c₀) ثابت دالة الاستهلاك). حيث تؤدي هذه الزيادة الى زيادة في الدخل (عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة) بمقدار يساوي الزيادة في (C₀) مضروبة في قيمة نفس المضاعف. ونفس القول أيضاً صحيح بالنسبة الى زيادة في (b₀) ثابت دالة الاستثمار. ونلاحظ هنا انه اذا كان كل من الادخار والاستثمار عديمي المرونة في سعر الفائدة (اي ان (c₂ = b₂ = 0)) فان المنحني I-S يصبح منحني عمودياً. وهذا يعطينا "النموذج الكينزي البسيط" الذي يتضمن المضاعف الموسع. فاذا كان الاستثمار - بالإضافة الى ذلك - عديم المرونة أيضاً في الدخل فان ذلك يعطينا النموذج الكينزي البسيط الذي يتضمن المضاعف العادي (مضاعف الاستهلاك). وفي اي من هاتين الحالتين فان الدخل لا يرتبط بالتغيرات في سعر الفائدة، مهما كان مستوى سعر الفائدة فالدخل هو نفسه (ثابت). واذا تغير الدخل فانه يتغير لاسباب لا ترتبط بسعر الفائدة.

ينتقل المنحني (IS) الى اسفل الى جهة اليسار كرد فعل لزيادة (جبرية) في (t₀) (الثابت في دالة الضرائب) وهذه النقلة تساوي

$$\frac{-c_1}{1 - c_1(1 - t_1) - b_1} \Delta t_0$$

تريد ان تجاهلها. ولا يجب ان نستغرب من هذه النتيجة. ويرجع ذلك الى انه عندما قررت النظرية الكلاسيكية ان الادخار والاستثمار يحددان سعر الفائدة "فانها قد افترضت ضمناً ثبات مستوى الدخل (او على انه يتحدد بعوامل اخرى في مكان مامن النموذج عند مستوى التوظيف الكامل الثابت)، وبالتالي فانها قد تجاهلت اي تأثير للتغير في الدخل على الادخار. وكذلك عندما قرر كينز ان الادخار والاستثمار يحددان مستوى الدخل "فانه قد افترض (ضمناً) ثبات سعر الفائدة، وبالتالي تجاهل تأثير التغير في سعر الفائدة على الاستثمار وتقرر المعادلة رقم (7a) ان كلا من تعبيرى النظرية الكلاسيكية وكينز صحيحان ولكنهما غير كاملين. والواقع ان الادخار والاستثمار لا يحددان ان لاسر الفائدة ولا الدخل. ولكنهما يحددان بدلاً من ذلك قيماً مترابطة لكل من (Y) الدخل، (i) سعر الفائدة بحيث تتسق هذه القيم مع شرط التوازن بين الاستثمار والادخار.

(وهذا هو السبب في ان المعادلة رقم (7a) تسمى بمنحني الاستثمار (I) والادخار (S).

ويمكن رسم المعادلة رقم (7a) في المربع الاول حيث (i) على المحور العمودي، (Y) على المحور الافقي كما هو واضح في الشكل رقم (11 - 1). فاذا وضعنا (Y = 0) في المعادلة رقم (7a) فاننا نحصل على نقطة تقاطع المنحني مع المحور العمودي، واذا وضعنا (i = 0) في المعادلة رقم (7a) نحصل على نقطة التقاطع مع المحور الافقي. واذا سمحنا للدخل (Y) بالتغير بمقدار يساوي (Y) في المعادلة رقم (7a) فاننا نحصل على ميل المنحني الذي توضحه في الرسم.

ومن الواضح ان اي زيادة في الحدود التي تحدد نقطة التقاطع وميل المنحني سوف تؤدي الى انتقال المنحني IS.

وعلى القارئ ان يتعلم (وبالتالي لن يعود في حاجة الى رسم هذه التغيرات في كل مرة تثار فيها) ماهية هذا الانتقال. فمثلاً اذا نظرنا الى نقاط التقاطع مع المحور الافقي والمحور العمودي وميل المنحني كما هي موضحة في الشكل رقم (11 - 1)، فانه من الواضح ان اي زيادة في (G₀) ستؤدي الى نقل المنحني الى جهة اليمين الى اعلى بدون تغيير في الميل. ويمكن تحديد مقدار هذه النقطة الى جهة اليمين كما يلي:

$$\frac{1}{1 - c_1(1 - t_1) - b_1} \Delta G_0$$

وهذا في الواقع هو مضاعف الضرائب الذي ظهر لنا في الفصل السابع . (المعادلة رقم 1) فيما عدا الحد (b_1) .

ونجد - من ناحية أخرى - أن أي تغيير في $(c_1), (t_1), (b_1), (b_2)$ أو (c_2) ستؤدي إلى تغيير في كل من ميل المنحني (IS) وفي واحدة من أو في كل من تقاطعي التقاطع مع المحور الأفقي أو / والمحور العمودي . فأي انخفاض في مرونة الادخار أو الاستثمار في سعر الفائدة (c_2, b_2) ستجعل المنحني (IS) يدور حول نفسه ليصبح أكثر عمودياً . وذلك بدون تغيير نقطة التقاطع مع المحور الأفقي . وكذلك نجد أن أي زيادة في حساسية مرونة الاستهلاك أو الاستثمار بالنسبة للدخل (b_1, c_1) ستجعل المنحني يدور حول نفسه إلى أعلى . وفي نفس الوقت تخفض من نقطة التقاطع مع المحور العمودي (بالمقدار $\Delta c_1, \Delta b_1$) وتزيد من نقطة التقاطع مع المحور الأفقي .

في حين أن زيادة في الميل نحو فرض ضرائب (t_1) تجعل المنحني يدور حول نفسه إلى أسفل بدون أحداث تغيير في نقطة التقاطع مع المحور العمودي . وفي نفس الوقت تؤدي إلى تخفيض نقطة التقاطع مع المحور الأفقي .

والواقع فإن محاولة توضيح أثر كل من هذه تغييرات في صيغة كلمات يعتبر تمريناً مفيداً جداً . فمثلاً نجد أن زيادة لانفاق الحكومي - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها - يؤدي إلى رفع الدخل عنه كل شيء مستوى من مستويات سعر الفائدة . وذلك لأن هذا يؤدي إلى وجود ناتج أكبر ودخل أكبر . وعندما يتم الإنفاق هذا الدخل فإنه يمثل زيادة في كل من الاستهلاك والاستثمار . ومن الواضح أنه إذا ارتفع سعر الفائدة أيضاً فإنه من الممكن أن تكون الزيادة الصافية في الإنفاق أقل نظراً لأن زيادة سعر الفائدة ستقلل من كل من لانفاق الاستهلاك والاستثماري .

The LM Curve

المنحني LM

يلخص المنحني (IS) في الواقع كل العلاقات التي تتضمنها المعادلات من المعادلة رقم (1) إلى المعادلة رقم (6) ولكن تبقى لدينا المعادلة رقم (5a) . وهي المعادلة التي تحدد لنا المنحني LM (وهو اختصار لتفضيل السيولة - النقود)

Lequidity preference - Money

ويمكن تحويل المعادلة رقم (6) إلى صيغة خطية كما يلي :

$$M^* = m_0 + m_1PY - m_2i \quad (6a)$$

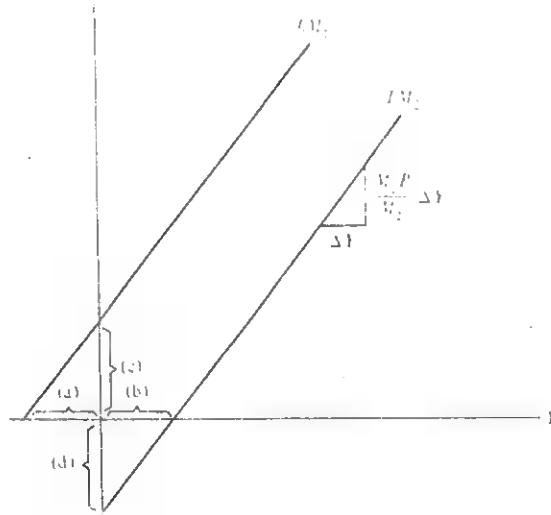
ومن هنا نحصل على Y كما يلي :

$$Y = \frac{M^* - m_0}{m_1P} + \frac{m_2}{m_1P}i$$

وبعد إعادة الترتيب وبعد نقل (i) إلى الجانب الأيسر فإن هذه المعادلة يمكن إعادة صياغتها كما يلي :

$$i = \frac{m_0 - M^*}{m_2} + \frac{m_1P}{m_2}Y \quad (6a')$$

ويمكن رسم هذه المعادلة وذلك كما هو واضح في الشكل رقم (11 - 2) . ويظهر في الشكل منحنين $(LM_1), (LM_2)$ وهما خطان مستقيمان ويتم توضيح نقاط التقاطع لكل منهما مع المحورين الأفقي والعمودي وكذلك ميل كل منهما . وسيتوقف ما إذا كانت نقطة التقاطع مع المحور الأفقي موجبة أم سالبة (أو نقطة التقاطع مع المحور العمودي سالبة أم موجبة) على القيم النسبية لكل من (m_0) .

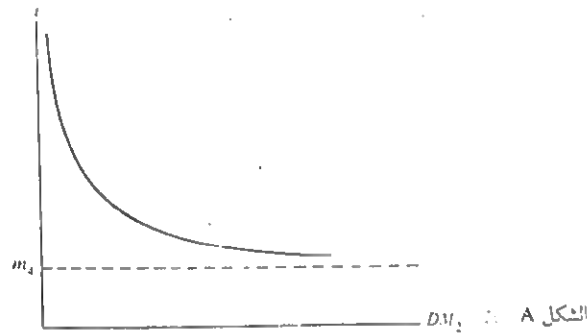


الشكل رقم 11 - 2

وتتكون قيمة Y في المعادلة رقم (6) من حدين : الحد الاول منهما مستقل عن سعر الفائدة . ويظهر هذا الحد موضحاً في الشكل رقم (3 - 11) على المحور الافقي وكذلك بواسطة الخط العمودي المتقطع . اما الحد الثاني في المعادلة فهو مقدار سالب ، وهو يساوي الجزء من الطلب على النقود المرن في سعر الفائدة $f(i)$

$$DM_2 = \frac{m_3}{i - m_4} \quad m_3, m_4 > 0 \quad (7)$$

ويمكن تصوير ذلك في الشكل التالي



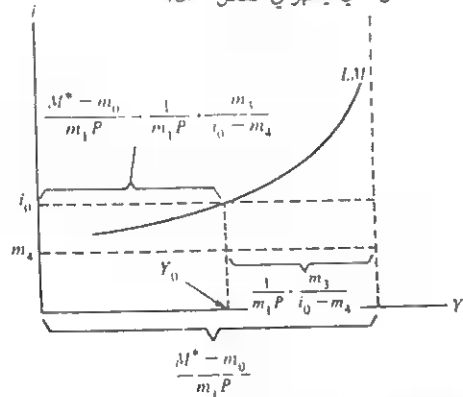
والمنحنى هو قطع مكافئ يقترب بانتظام الى m_4 وبالتالي الى المحور الافقي . وباحلال هذا في المعادلة رقم (6) نحصل على :

$$M^* = m_0 + m_1 P Y - \frac{m_3}{i - m_4}$$

وباعادة الترتيب نحصل على :

$$Y = \frac{M^* - m_0}{m_1 P} - \frac{1}{m_1 P} \cdot \frac{m_3}{i - m_4} \quad (6b)$$

وهذا يؤدي الى ان يأخذ المنحنى LM الشكل الذي يظهر في الشكل (6b)



(B) الشكل

من الواضح أن m_4 هي سعر الفائدة الذي يصبح عنده الطلب على النقود مرناً مرونة لانهاية - أي السعر الذي تظهر عنده مصيدة السيولة .

نقطة التقاطع مع المحور الافقي ($i = 0$) هي $Y = \frac{M^* - m_0}{m_1 P}$ وتوضح في حالتين

أ - اذا كانت $M^* < m_0$

ب - اذا كانت $M^* > m_0$

نقطة التقاطع مع المحور العمودي ($Y = 0$) هي $i = \frac{m_0 - M^*}{m_2}$ وهي توضح في حالتين

(ج) اذا كانت $M^* < m_0$

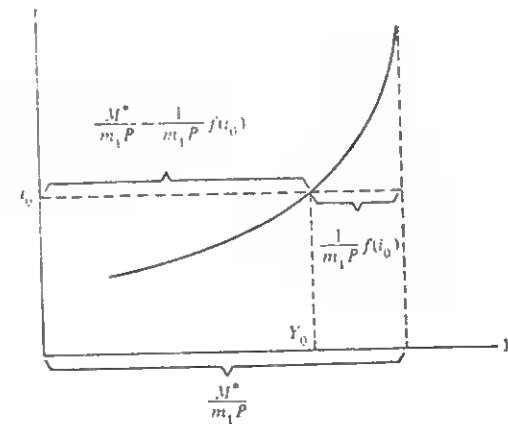
(د) اذا كانت $M^* > m_0$

ومن الواضح انه اذا كانت $m_2 = 0$ (أي اذا كان الطلب على النقود لا يتوقف على سعر الفائدة) فان المنحنى (LM) يصبح عمودياً . وتصبح (Y) مستقلة عن سعر الفائدة . لكنها تتوقف مع ذلك على كل من (M^*) ، (m_0) ، والمستوى العام للأسعار (P)

ولقد حددنا شكل المعادلة رقم (6) ، مع ذلك ، على انها معادلة غير خطية ، وأن $\partial^2 f / \partial i^2 > 0$ وحتى نتعرف على الاسباب التي تحدد شكل المعادلة رقم (6) والعوامل التي تؤدي الى انتقالها فاننا نقوم باعادة ترتيب المعادلة رقم (6) كما يلي :

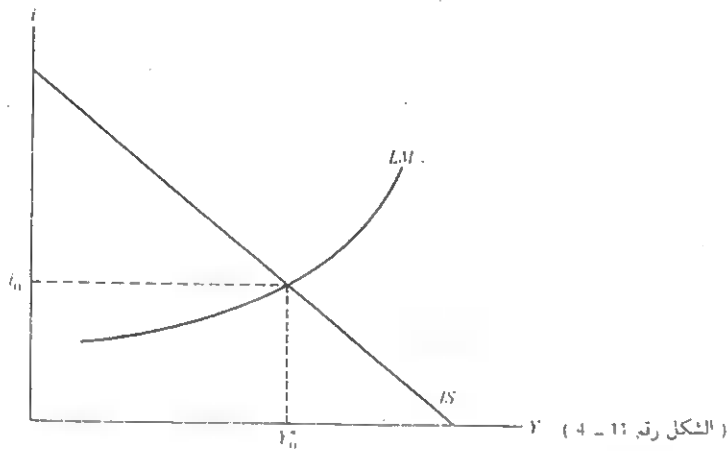
$$Y = \frac{M^*}{m_1 P} - \frac{1}{m_1 P} f(i) \quad (6')$$

ويسمح لنا ذلك برؤية المعادلة رقم (6) بواسطة الشكل رقم (3 - 11) (4)



(الشكل رقم 3 - 11)

(4) يمكن توضيح المناقشة (في متن الكتاب) بالقيام بافتراض شكل محدد للدالة $f(i)$ وهي الجزء الخاص بالطلب على النقود المرتبط بسعر الفائدة والذي رمزنا له بالرمز DM_2 . ولنفترض - مثلاً -



(NI^*) ، ولكن يتساوى أيضاً الطلب على السلع والخدمات مع عرضها، وبعبارة أخرى فإن الدخل المتولد عن إنتاج هذه السلع والخدمات يتحدد بحيث نجد أن الطلب على السلع الاستهلاكية عند مستوى الدخل (Y_0) (بعد استقطاع الضرائب عند هذا المستوى من الدخل) وعند سعر الفائدة (i_0) زائداً الطلب على الاستثمار الكلي عند سعر الفائدة ' وعند مستوى الناتج (Y_0) زائداً مقدار معين من الانفاق الحكومي (G_0) يتساوى تماماً مع (Y_0) .

وستكون هناك مستويات توازنية لبقية المتغيرات في النموذج وهي (C) الاستهلاك ، (I) الاستثمار ، (T) الضرائب ، (D) الدخل الناتج ترتبط جميعها بالمستوى التوازني لكل من (i_0) و (Y_0) وتتسق معه . ولاتظهر هذه المتغيرات في الشكل (4 - 11) نفسه ولكن من الممكن حسابها إذا عرفنا كل من (i_0) ، (Y_0) . وربما يكون عجز الشكل عن توضيح القيم التوازنية لهذه المتغيرات (والتغير الذي يمكن ان يحدث لها) هو احد نواحي النقص في هذا النموذج ، بالمقارنة مع النموذج المكون من سبعة اشكال بيانية والذي استخدم في الفصل العاشر . ومع ذلك فانه يجب التأكيد على ان نموذج IS-LM يتطابق بصورة اساسية مع نموذج الفصل العاشر فيما عدا نقطتين اختلاف رئيسيتين وهما ،

(أ) ان النموذج المكون من سبعة اشكال والمستخدم في الفصل العاشر لم يأخذ في الاعتبار بصورة مباشرة متغيرات السياسة المالية (وانه لا توجد طريقة مبسطة لادخال هذه المتغيرات في النموذج) .

مضروباً في ($1/m_1P$) . وعلى هذا اذا عرفنا قيم (m_1) و (P) ، فإن الجزء المطروح يكون له شكل منحنى الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة . ولكن مدى هذا المنحنى قد تم الضغط عليه الى اسفل للسماح بافتراض قدره ($1/m_1P$) على التغير .

وعلى هذا فانه من السهل ان نرى ان اية زيادة في (M^*) تؤدي الى تحريك المنحنى (LM) الى اسفل الى جهة اليمين مع ثبات شكل المنحنى ، أو بعبارة أخرى الانتقال الى جهة اليمين عند اي مستوى من مستويات سعر الفائدة . ولكن فيما عدا ذلك فان ميل المنحنى يبقى ثابتاً ، عند كل سعر فائدة . ومن ناحية أخرى فان زيادة في (P) الاسعار ستؤدي الى تحريك المنحنى الى اليسار الى اعلى ، وفي نفس الوقت تضغط على المنحنى اقلياً ليصبح اكثر انحداراً من ذي قبل عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة . والزيادة في (m_1) لها نفس اثر الزيادة في (P) . ومن الواضح انه اذا رجعنا الى شكل المنحنى الذي ظهر في الشكل (11 - 2) ، فان الاقتراحات السابقة هي اقتراحات سليمة في هذه الحالة ايضاً ، اي الحالة الخطية . واي مجهود لشرح هذه الاقتراحات بالكلمات سيكون اختباراً مفيداً مرة أخرى لمدى فهم المرء للمعاني الاقتصادية للنموذج .

ولقد قررنا عند التحدث عن المنحنى IS ان خاصيته هذا المنحنى الرئيسية هي في انه يمثل القيم المترابطة لكل من الدخل (Y) و (سعر الفائدة والتي يكون عندها الاستثمار مساوياً للادخار ، وب نفس الاسلوب نستطيع ان نقرر ان المنحنى (LM) يوضح القيم الممكنة المرتبطة لكل من (Y) و (i) والتي يتساوى عندها الطلب على النقود مع عرض النقود . ويوضح المنحنى (IS) كل "نقاط التوازن الممكنة في سوق السلع" في حين يوضح المنحنى (LM) كل "نقاط التوازن الممكنة في سوق النقود (السنوات)" .

ربط المنحنى (IS) بالمنحنى (LM) Combining IS and LM Curves

حيث ان كلا من المنحنى (IS) والمنحنى (LM) يمثل قيمياً مترابطة مختلفة لكل من (i) و (Y) ، تتسق والتوازن في سوق واحد ، فانه من الواضح ان تقاطعهما سيمثل القيمة المترابطة الوحيدة لكل من (i) ، (Y) التي تتسق والتوازن في كل من السوقين في ان واحد . ويوضح الشكل رقم (11 - 4) هذا التوازن الكلي للنموذج . فعند القيمتين ($i_0 - Y_0$) لا يتساوى فقط الطلب على عرض النقود

(ب) انه بدلاً من اخذ المستوى العام للأسعار كمستغير تلقائي فان العرض في النموذج المكون من الاشكال السبعة قد تعرض لشرح المستوى العام للأسعار بواسطة معدل الاجور المحدد تلقائياً خارج النموذج . والطلب على - العمل او بعبارة اخرى بواسطة دالة تحديد السعر . ومع ذلك فان كل النتائج الرئيسية التي نحصل عليها من نموذج (IS-LM) تتطابق تماماً مع النتائج التي نستقها من النموذج المستخدم في الفصل العاشر .

وتوضح نقطة تقاطع المنحني (IS) مع المنحني (LM) بواسطة الرسم - بطبيعة الحال - الحل الآتي للمعادلتين (6) ، (7) في نفس الوقت . ويمكن الحصول على هذا الحل ايضاً جبرياً وذلك بمساواة الطرف الايمن في المعادلة رقم (6) بالطرف الايمن في المعادلة رقم (7) ، او في المعادلة (7a) ، (6) ويتم الحل للحصول على قيم (Y) ، (i) . ويكون الحصول على الحل سهلاً اذا افترضنا الصيغة الخطية للمعادلات . ومن المعادلتين (7a) ، (6a) وبعد اجراء بعض العمليات المطولة - نحصل على الصيغة التالية للحل بالنسبة الى (Y) .

$$Y = \frac{c_0 - c_1 t_0 + b_0 + G_0 + \left(\frac{M^* - m_0}{m_2} \right) (b_2 + c_2)}{1 - c_1(1 - t_1) - b_1 + \frac{m_1}{m_2} (b_2 + c_2)P} \quad (8)$$

وباحلال هذه القيمة التوازنية للدخل (Y) في احدى المعادلتين (7a) او (6a) يمكن الحصول على قيمة (i) سعر الفائدة التوازنية وعندئذ وباستخدام القيم التوازنية لكل من (Y) ، (i) يمكن الحصول على القيم التوازنية لكل من (DI) ، T .

وتوضح المعادلة رقم (8) ان الدخل (Y) يتوقف على معاملات دوال الاستهلاك ، والضرائب ، والاستثمار والطلب على النقود . ويتوقف كذلك على كل من (G₀) الانفاق الحكومي (M*) المعروض من النقود ، (P) المستوى العام للأسعار ومن السهل ان ترى من المعادلة رقم (8) ان ،

(1) ان زيادة في الانفاق الحكومي (G₀) ، او انخفاض في (t₀) او (t₁) ستؤدي بالضرورة الى زيادة الدخل (Y) اي ان "السياسة المالية الكينزية" تعمل في هذا النموذج .

(2) ان زيادة المعروض النقدي ستؤدي ايضاً الى زيادة (Y) اي ان "السياسة النقدية" تعمل أيضاً .

- (3) ان زيادة في (c₀) او (b₀) (اي انتقال الى اعلى في دالة الاستهلاك او دالة الاستثمار) تؤدي الى زيادة (Y) كما هو الحال في النموذج الكينزي البسيط .
 (4) ان اية زيادة في (m₁) (كمية النقود المطلوب استخدامها في التبادل لكل من دولار من المعاملات) تؤدي الى تخفيض الدخل (Y) .
 (5) ان اية زيادة في (P) تؤدي الى تخفيض (Y) .
 (6) ان اثار التغير في كل من (c₁) ، (m₂) ، (b₂ + c₂) تحتاج لتوضيحها الى تحليل اعمق . (5)

وباشتقاق القيمة التوازنية لسعر الفائدة (i) المرتبط بالمعادلة رقم (8) ، اي عن طريق احلال المعادلة رقم (8) في المعادلة رقم (6a) او (7a) ، فاننا نستطيع ايضاً ان نحدد مباشرة تأثير بعض التغيرات على (i) ، مع العلم بان بعض الاثار الاخرى تبقى غير واضحة . وعلى كل حال فاننا نستطيع التوصل الى كل هذه النتائج باستخدام الرسم طالما تذكرنا كيف تقوم التغيرات او الانتقال في الدوال بالتأثير على المنحني (IS) او المنحني (LM) (لا يوجد اي منامل يستطيع التأثير على كل من LM ، IS في نفس الوقت) .

ونحتاج هنا فقط انه نتذكر انه بالنسبة الى النتيجة (1) ، (3) فان زيادة في (G₀) او (b₀) او (c₀) او انخفاضاً في (t₀) ، او (t₁) تؤدي الى نقل المنحني (IS) الى اليمين ويؤدي هذا الى ان يتقاطع المنحني (IS) الجديد مع المنحني (LM) عند مستوى اعلى لكل من (Y) ، (i) .

اما بالنسبة الى النتائج (2) ، (4) ، (5) فاننا نحتاج فقط ان نتذكر بان زيادة في (M*) ستؤدي الى انتقال (LM) الى اليمين الى اسفل وبالتالي تؤدي الى زيادة في (Y) وانخفاض في (i) . اما الزيادة في (P) او في (m₁) فانها تؤدي الى تخفيض (Y) وزيادة في (i) .

اما بالنسبة الى النتيجة رقم (6) (والتي ذكرنا انها تحتاج الى تحليل ابعد بالنسبة للتغيرات في m₁ ، c₁ او (b₂ + c₂) فان الرسم يستطيع ان يعطينا نتائج مباشرة . فمن الشكل رقم (1-11) نستطيع ان نرى انه (طالما كانت t₀ < 1) كما هو محتمل) فان زيادة (c₁) تؤدي الى رفع نقطة التقاطع مع كل من

(5) وعلى كل - طالما كانت (t₀) سالبة كما يبدو - على الاقل بالنسبة للولايات المتحدة) فان اية زيادة في (c₁) ستؤدي كما هو واضح الى زيادة في (Y) . وذلك لان هذا سيؤدي الى زيادة قيمة البسط وتخفيض قيمة المقام في نفس الوقت في المعادلة رقم (8) .

المحور العمودي والمحور الأفقي للمنحني (IS) - لأنها تؤدي إلى زيادة قيمة المضاعف، وكذلك القيمة بين الأقواس التي يضرب فيها المضاعف. أو بعبارة أخرى فإن المنحني (IS) ينتقل إلى أعلى إلى جهة اليمين ويزداد وبالتالي كل من (Y) ، (i). وكذلك يمكن أن ترى من الشكل رقم (11 - 1) أن زيادة في $(b_2 + c_2)$ تؤدي إلى تخفيض نقطة التقاطع المنحني (LM) مع المحور العمودي بدون أن تؤدي إلى تخفيض نقطة تقاطع المنحني (IS) مع المحور الأفقي - وهذا يعني أن المنحني (IS) يدور حول نفسه إلى أسفل مما يؤدي إلى تخفيض كل من (Y) ، (ii). (الآن إذا كان المنحني (LM) منحني أفقياً أو عمودياً في المدى الذي يتقاطع فيه المنحنيان). ومن السهل أيضاً أن ترى من الشكل رقم (11 - 2) أن الزيادة في (m_1) تؤدي إلى انتقال المنحني (LM) إلى اليسار إلى أعلى أو إلى اليمين إلى أسفل ويتوقف ذلك على الحجم النسبي لكل من (M_1) ، (M^*) . فإذا انتقل المنحني (LM) إلى اليسار إلى أعلى فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض (Y) وزيادة (i). أما إذا انتقل المنحني إلى اليمين إلى أسفل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة (Y) وتخفيض (ii).

أما بالنسبة إلى الصيغة غير الخطية للمنحني (LM)، فإنه من الواضح أيضاً، من الشكل رقم (11 - 3) أن الزيادة في (M^*) تؤدي إلى نقل المنحني بكامله إلى اليمين إلى أسفل مما يؤدي مرة أخرى إلى زيادة في القيمة التوازنية للنتائج (Y) وتخفيض القيمة التوازنية لسعر الفائدة (i). في حين أن زيادة في (m_1) أو (P) تؤدي إلى العكس تماماً. ويمكن للمرء أن يستنتج أيضاً أن زيادة في جدول الدالة $f(i)$ ، بمعنى حدوث انتقال في منحنى الدالة إلى اليمين إلى أعلى (أعلى) تؤدي إلى انتقال المنحني (LM) إلى اليسار (إلى أعلى)، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة (Y) التوازنية ورفع قيمة (i) التوازنية.

والنتيجة هنا هي أن النموذج (IS-LM) يمدنا بأدوات تحليل مناسبة جداً للإجابة على الأسئلة الخاصة بالسياسة النقدية والسياسة المالية أو الخاصة بتأثير التغير في المعاملات التي تظهر في النموذج. ويستخدم هذا النموذج بكثرة في تحليل الاقتصاد الكلي لهذه الأغراض وسوف نستخدمه في التحليل التالي. ومع ذلك فإنه من الضروري أن ننتبه إلى النقاط التالية:

(1) يجب أن نتذكر أن النموذج في شكله الحاضر قد أدى إلى اختفاء علاقة الانتاج - التوظيف، وكذلك دوال الطلب على العمل وعرضه. ونتيجة لذلك لا نستطيع أن نتذكر بصورة تلقائية بأن الناتج الفعلي لا يمكن أن يتعدى مستوى الناتج الممكن. وبصرف النظر عن مكان نقطة تقاطع المنحني (IS) مع المنحني

(LM) وما إذا كانت تقع في اليمين البعيد، فإن مثل هذا التقاطع، إذا كان خلف مستوى الناتج الممكن، سيكون لا معنى له. ويمكن وضع ذلك في شكل آخر وهو أنه نظراً لأننا افترضنا أن المستوى العام للأسعار ثابت فإن هذا الافتراض سيكون افتراضاً معقولاً طالما أن $(Y_1 < Y_2)$ ولكن زيادة الطلب عندما تكون $(Y_1 = Y_2)$ ستؤدي حتماً إلى زيادة في (P). وسنعود إلى ذلك بعد وقت قصير.

(2) أن التبسيط الميكانيكي الظاهر في الشكل يجعل الأمر سهلاً لأن ننسى المعنى الاقتصادي الخفي وراء هذه المنحنيات، وتبقى قدرة المرء الذي يستعمل هذا الشكل في تفسير التداخلات المعقدة للنموذج بكلمات يمكن فهمها من قبل شخص ليس على علم بالأشكال البيانية قدرة غير متطورة. ونتيجة لذلك فإنه من الضروري أن يقوم الشخص الذي يستخدم نموذج (IS-LM) لاستنتاج بعض النتائج أن يعمل على شرح النموذج شرحاً كاملاً بكلمات يفرض توضيح المنطق الاقتصادي الذي تقوم عليه هذه الأدوات المستعملة في التحليل.

(3) أننا قد استبعدنا حتى الآن تأثير الثروة من هذا التحليل. على الرغم من أننا نستطيع إدخال هذا التأثير ولو بصورة مبسطة بالتساؤل عن الاتجاه الذي يمكن أن ينتقل فيه المنحني (LM) أو / والمنحني (IS).

العلاقات مع المضاعف والنظرية الكمية

RELATIONSHIPS TO THE MULTIPLIER AND THE QUANTITY THEORY

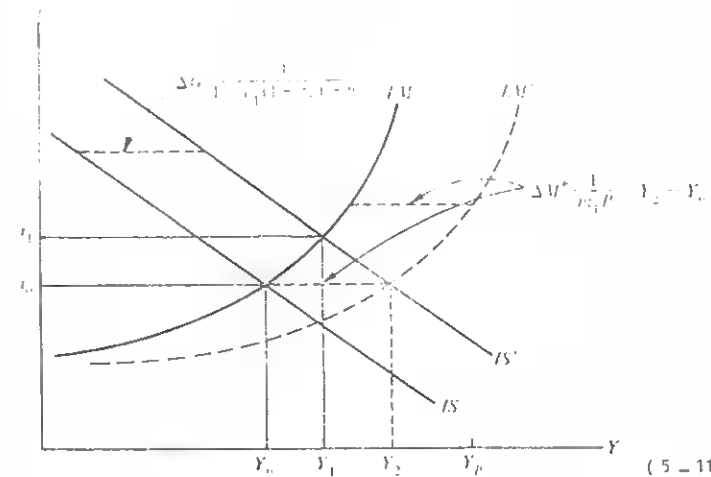
يساعدنا الشكل رقم (11 - 5) على تصور العلاقة بين نموذج (IS-LM) والمضاعف (6). ولنتناول مثلاً تأثير الزيادة في الانفاق الحكومي (G_0) . وكما لاحظنا من قبل فإن هذا التأثير يظهر في شكل انتقال المنحني (IS) إلى اليمين إلى أعلى بمقدار يساوي (ΔG_0) مضروبة في قيمة المضاعف (أو المضاعف الموسع إذا كانت $b_1 > 0$) أي إذا كان الاستثمار يتزايد أيضاً بزيادة (Y) . وعلى هذا إذا ظل سعر الفائدة (i) عند المستوى التوازني السابق (ii) فإن (Y) تزداد من (Y_1) إلى (Y_2) أي بكامل تأثير المضاعف. إلا أننا نعرف أن (i) لن تبقى عند

(6) لاحظ أننا قد أدخلنا في الشكل رقم (11 - 5) على المحور الأفقي مستوى الناتج الممكن (Y_2) ، وذلك حتى نتذكر أننا ما زلنا نتناول بالتحليل مستويات للناتج (Y) أقل من مستوى الناتج الممكن (Y_2) .

المستوى (10). ويرجع ذلك الى ان اية زيادة في (Y) ستؤدي الى زيادة الطلب على النقود لاغراض التبادل، ومع ثبات المعروض من النقود، فان جزءاً من النقود التي كانت يحتفظ بها كاصل يجب ان يستخدم الان في التداول كوسيط في عمليات التبادل الاكبر حجماً الان. وسيقوم الافراد الذين لا يحتفظون بنقود كاصل - اي يحتفظون فقط بالسندات - ببيع جزء من سنداتهم للحصول على الارصدة النقدية اللازمة (او انهم سيمتنعون عن شراء السندات من مدخراتهم الجارية).

ويؤدي هذا الى تخفيض الطلب على السندات وبزيادة عرض السندات في سوق السندات مما يؤدي الى تخفيض اسعارها وبالتالي الى زيادة سعر الفائدة. اما الافراد الذين يحتفظون بارصدة نقدية كاصل فهم ليسوا في حاجة الى بيع السندات لمقابلة حاجتهم الاضافية الى النقود. ولكن اذا افترضنا انهم كانوا يحتفظون بالنقود العاطلة لاسباب وجيهة لديهم - بمعنى انهم قد قاموا بمخارين بالتضحية بفائدة. بعائد الفائدة - فانهم سيجدون انفسهم مازالوا في حاجة الى هذه الارصدة النقدية العاطلة - وذلك عند سعر الفائدة السائد وعلى هذا سيضطرون الى بيع السندات اذا كانوا يملكون سندات او يمتنعون عن شراء السندات من مدخراتهم الجارية. وعلى هذا فسيرتفع سعر الفائدة من اجل تحقيق التوازن بين الطلب على النقود وعرضها عندما يزداد الدخل.

وتؤدي هذه الزيادة في سعر الفائدة الى تحجيم الزيادة التي كان من الممكن ان تحدث في (C) الاستهلاك، (I) الاستثمار عندما يزداد (Y) الدخل. وتتضمن نقطة التوازن الجديدة في الشكل رقم (5 - 11) اي عند النقطة (Y₁, i₁) مستوى



الشكل رقم (5 - 11)

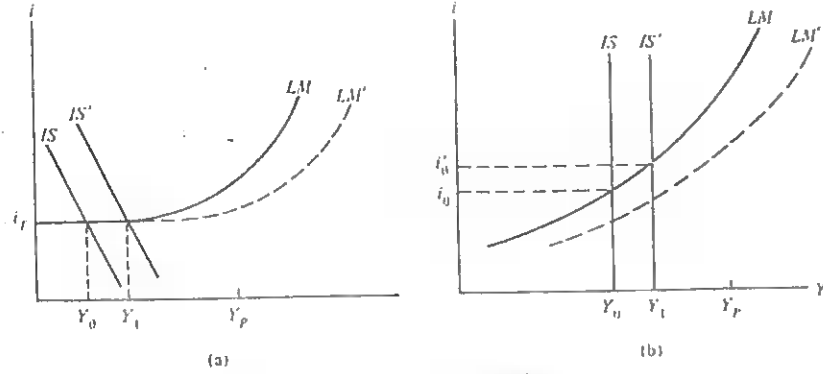
مرتفعاً للدخل (Y) ولكن ليس بكل المقدار الذي يظهر في شكل تأثير المضاعف. ويمكن ان نقرر ان ذلك قد يرجع اما الى تخفيض قيمة المضاعف او الى انخفاض قيمة المقدار بين القوسين نتيجة لارتفاع سعر الفائدة. فاذا اخذنا الاتجاه الاول في الاعتبار، فانه يمكننا ان نقدر قيمة المضاعف على اساس انه واحد مقسوم على المقام في المعادلة رقم (8). وحيث ان هذا المقدار يختلف عن المقام في المضاعف الموسع بالمقدار $P(m_1/m_2)(b_2 + c_2)$ ، مما يؤدي الى تخفيض قيمة المضاعف الفعلي للمطبق لاي من (G_0) او (b_0) او (c_0) ، او $(-c_1m_0)$ عن قيمة المضاعف الذي تظهر لدينا اذا تجاهلنا اثر التغير في الدخل على الطلب على النقود لاغراض التبادل. وبالتالي على سعر الفائدة وكذلك اذا تجاهلنا اي اثر لسعر الفائدة على الاستهلاك والاستثمار اما اذا اخذنا الاتجاه الثاني، فاننا نلاحظ فقط ان المقدار الذي يوجد بين الاقواس في المعادلة رقم (7a) ينخفض مع ارتفاع سعر الفائدة.

وكما يظهر في الشكل رقم (5 - 11) فانه من الممكن المحافظة على التأثير الكامل للمضاعف اذا حدث انتقل في المنحني (LM) في نفس الوقت الى جهة اليمين مثلاً من خلال زيادة المعروض النقدي (M) وعلى هذا يتقاطع المنحني (LM) الجديد وهو المنحني (LM') الذي يظهر في المنحني المتقطع (مع المنحني (IS) عند نفس مستوى سعر الفائدة التوازني السابق (i₀)). والسؤال ماهو مقدار الزيادة في (M') المطلوب تحقيقه؟ ان مقدار الزيادة في كمية النقود الذي يحقق نقله في المنحني (LM) بحيث يكون ذلك كافياً للابقاء على سعر الفائدة ثابتاً. يجب ان يتساوى مع الطلب الزائد على النقود لاغراض التبادل عند المستوى التوازني الجديد للناتج (Y₁). وهذا المقدار يساوي

$$\Delta M' = m_1 P \Delta Y$$

او بعبارة اخرى ان اية سياسة مالية تشجيعية (في شكل ΔG) يمكن ان تحقق "كامل اثرها المضاعف" فقط اذا صاحبها سياسة نقدية تشجيعية او "مساعدة" تمنع ارتفاع سعر الفائدة.

ولكن يجب ان نلاحظ هنا ان السياسة النقدية التشجيعية من خلال تحقيق زيادة (M') في المعروض النقدي كافية لنقل المنحني (LM) الى (LM') لن تؤدي بمفردها الى تحقيق المستوى الجديد للدخل (Y₁). فاذا لم ينتقل المنحني (IS) في نفس الوقت الى (IS')، ولكن ظل في مكانه الاصلي فان (Y₁) لن تنتقل الى (Y₂) وانما الى (Y₁) فقط.



شكل رقم 6 - 11

لاحتمال ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل . وفي هذه الحالة فإن انتقال المنحني (19) الى جهة اليمين سيؤدي الى زيادة في الناتج (Y) بمقدار يساوي (ΔG) او (Δc_0) او (Δb_0) او $(-\Delta i_0)$ مضروبة في المضاعف البسيط او (في المضاعف الموسع) .

وتقوم السياسة المالية هنا بتأدية دورها تماماً بدون ظهور أية آثار راجعة " تنتج من خلال التغير في سعر الفائدة . وهنا يظهر لنا أيضاً ان السياسة النقدية هي سياسة غير فعالة . . لاحول لها ولا قوة . حيث ان انتقال المنحني (LM) الى LM' لن يكون له اي تأثير لا على سعر الفائدة i ولا على الناتج Y .

اما في الجزء الثاني (b) من الشكل فيظهر لدينا المنحني (IS) عمودياً ، وهو ما يمكن ان يكون عليه اذا كان المقدار $(c_2 = b_2 = 0)$. بمعنى انه اذا كان الاستهلاك والاستثمار مستقلان تماماً عن سعر الفائدة . وفي هذه الحالة أيضاً نجد ان انتقال المنحني (IS) الى اليمين نتيجة لتغير في (G_0) او (c_0) او (b_0) او $(-c_1 i_0)$ مضروباً في المضاعف . ولكن في هذه الحالة سيرتفع سعر الفائدة ونظراً لان سعر الفائدة لا يؤثر على الاستهلاك او على الاستثمار فان (Y) لن تتأثر بالتالي . وفي الحالة الاولى نجد ان الارصدة النقدية الجديدة المطلوبة للتداول قد تم سحبها من الارصدة العاطلة بدون ان يؤدي ذلك الى ارتفاع سعر الفائدة . اما في الحالة الثانية فانها في حاجة الى رفع سعر الفائدة لسحب جزء من الارصدة النقدية لاستخدامها في التبادل . ولكن ارتفاع سعر الفائدة هذا لن يخفض الاستهلاك او الاستثمار . ونجد ان السياسة النقدية في هذه الحالة - مرة اخرى - هي سياسة غير فعالة وعاجزة . حيث ان زيادة في العروض النقدي (M^*) تؤدي الى انتقال المنحني (LM) الى LM' تؤدي الى تخفيض سعر الفائدة . ولكن طالما ان المنحني (IS) لم ينتقل ، فان شيئاً لن يحدث في الدخل .

ويؤدي ذلك بنا الى ان نتنبه الى حقيقة هامة وهي انه كما تم تعديل نظرية المضاعف البسيط ، فان النظرية الكمية في النقود " قد تم تعديلها أيضاً . ففي عالم تكون فيه الاسعار ثابتة فان اية زيادة في العروض النقدي - طبقاً للنظرية الكمية في النقود البسيطة - تؤدي الى زيادة في (Y) بالمقدار ΔM^* مضروباً في $m_1 P$ كما يلي :

$$M^* = m_1 P Y$$

$$\Delta M = m_1 P \Delta Y$$

$$\Delta Y = \frac{\Delta M}{m_1 P}$$

او بعبارة اخرى يجب ان ترتفع من (Y_0) الى (Y_1) وليس فقط الى (Y_1) . ولكن يمكن ان ترتفع (Y) من (Y_0) الى (Y_1) نتيجة لهذه الزيادة في (M) فقط اذا صاحب ذلك وجود سياسة مالية تشجيعية تتضمن زيادة مناسبة في الانفاق الحكومي او تخفيضاً مناسباً في الضرائب) . فاذا رغب المزمع في القول بأن السياسة المالية يجب ان تدعمها سياسة نقدية "تحتى تكون فعالة تماماً" فان العكس أيضاً صحيح .

ومع ذلك فانه اذا تأملنا قليلاً هنا سيتضح لنا ان كل هذا الكلام هو كلام لامعنى له . ويرجع ذلك الى انه اذا تم فعلاً توصيف الاقتصاد باستخدام العلاقات التي تدخل في نموذج (IS-LM) فانه لا النظرية الكمية ولا نظرية المضاعف البسيط تكون صحيحة وايضاً لن يكون لقيامنا بحساب ماذا يمكن ان يحدث لتحقيق التنبؤ بواسطة نموذج غير كامل وبالتالي غير صحيح . عملاً له في معنى . ولكن اذا قرر المرء ان نظرية المضاعف البسيط او النظرية الكمية في النقود البسيطة هي النظرية الصحيحة هنا فقط نجد ان المفهوم البسيط قد يستحق منا بعض العناية والاهتمام . وتوجد في الواقع بعض الحالات الخاصة التي يستطيع فيها المضاعف البسيط تلخيص ما يجري في الاقتصاد بصورة جيدة . كما انه توجد أيضاً بعض الحالات الخاصة التي تكون فيها النظرية الكمية البسيطة نظرية صحيحة .

وتوجد لدينا حالتان خاصتان يكون فيهما المضاعف الكينزي البسيط صحيحاً بدون اية تعديلات . وقد تم توضيح كل من هاتين الحالتين في الشكل رقم 6 - 11 التالي .

ففي الجزء الاول من الشكل نجد ان المنحني (IS) يقطع المنحني (LM) في الجزء الاقضي منه . ويمثل هذا كما هو واضح حالة "نصيحة السيولة" عندما يكون سعر الفائدة عند ادنى مستوى توازني ممكن له (i_1) وذلك عند التوقعات السائدة

المنحني (LM') في الاتجاه الموضح بالسهم (2)، أي حتى يزول فائض الطلب من خلال ارتفاع سعر الفائدة الذي يحد من الزيادة في الاستهلاك والاستثمار.

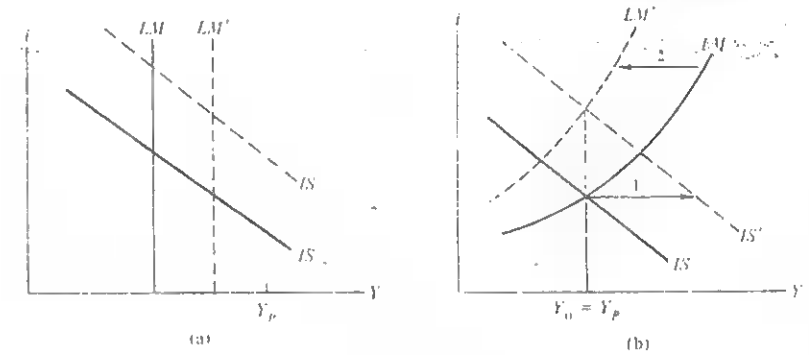
ظاهرة التزاحم

Crowding Out

عندما توجد هناك عوامل توسعية محفزة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، سواء كان ذلك من خلال سياسة مالية أو بواسطة انتقال دوال الاستهلاك أو الاستثمار إلى أعلى (وجميعها تؤدي إلى انتقال المنحني (IS) إلى جهة اليمين إلى أعلى) فإن الارتفاع في سعر الفائدة سيضع حداً على الزيادة التي يمكن أن تظهر أحياناً في الإنتاج. ويستخدم مصطلح "التزاحم" أحياناً في وصف هذه الظاهرة. فمثلاً فمثلاً نجد أنه عندما ينتقل المنحني (IS) إلى جهة اليمين في الشكل رقم (11 - 5) ليقطع المنحني (LM) الثابت والمتجه إلى أعلى (M^*) ثابتة) فإن سعر الفائدة يرتفع، متزاحماً أو متدافماً مع جزء من الزيادة التي حدثت في الطلب والذي كان يمكن أن يتحقق لو لم يكن هناك "تزاحم" أو تدافع" (أو كان من الممكن أن يتحقق لو كانت هناك سياسة نقدية تلائمية "accomodative". ويستخدم هذا المصطلح أكثر ما يستخدم في توصيف الحالة الناتجة عن وجود سياسة مالية توسعية عندما تدفع الزيادة في سعر الفائدة جزءاً من الزيادة في الاستثمار (والاستهلاك - إذا كان الاستهلاك مرناً في سعر الفائدة) والذي كان من الممكن أن يتحقق. ويظهر هنا التزاحم نتيجة لأن الحاجة إلى الارصدة النقدية لاغراض التبادل تزداد عند مستوى مرتفع للناتج (Y)، وأنه من الممكن سحب هذه الارصدة من الاصول النقدية فقط من خلال ارتفاع سعر الفائدة. (وبالاضافة إلى ذلك فلقد لاحظنا في الفصل التاسع، أنه عندما تزداد الثروة تدريجياً - كنتيجة لزيادة اصدار السندات الحكومية أو الخاصة. سيزداد أيضاً الطلب على النقود كأصل من الاصول).

ويمكن - لسوء الحظ استخدام مصطلح "التزاحم" لوصف عدة ظواهر مختلفة، وبالتالي فإنه من المهم أن نفهم كل استخدام لهذا المصطلح، وأن نرى العلاقة بين كل منها. وأهم معنى لهذا المصطلح هو عندما يستخدم لتوصيف التزاحم الذي يظهر كنتيجة لوجود نقص في الموارد الانتاجية الحقيقية. فعندما يكون الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل فإن زيادة الانفاق الحكومي (G_0) (أو عندما يزداد الاستهلاك عن طريق تخفيض الضرائب) سوف تتزاحم بالضرورة مع مقدار متساوي من الاستثمار وتظهر هذه الحالة في الجزء الثاني من الشكل رقم (11 - 7) ونجد هنا

ويوضح الشكل رقم (11 - 7) حالتين خاصتين تكون فيهما النظرية الكمية البسيطة نظرية صحيحة. ففي الجزء الاول من الشكل يظهر لنا منحني (LM) عمودياً بينما يأخذ المنحني (IS) شكله العادي وخصائصه العادية. وهذا يعني أن



الشكل رقم (11 - 7)

مرونة الطلب على النقود بالنسبة إلى سعر الفائدة تساوي الصفر. أو بعبارة أخرى أن الأفراد لا يقومون بالاحتفاظ بالنقود مهما كان سعر الفائدة. وتكون السياسة المالية في هذه الحالة سياسة بدون قوة أو تأثير حيث أن انتقال المنحني (IS) إلى (IS') عن طريق سياسة مالية تشجيعية يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة ولكن لن يؤدي إلى أي تغيير في (Y) في حين تكون السياسة النقدية في هذه الحالة سياسة فعالة جداً. فزيادة المعروض النقدي (M^*) تؤدي إلى انتقال المنحني (LM) إلى (LM) بالمقدار $M^* \cdot 1/m_1 P$ تؤدي أيضاً إلى زيادة الناتج بنفس النسبة التي زاد بها المعروض النقدي.

ويصور الجزء الثاني حالة خاصة للنموذج ($IS-LM$) وهي الحالة التي يكون فيها التوازن الأصلي توازناً عند مستوى التوظيف الكامل أي نجد أن $Y_0 = Y_p$. ونجد في هذه الحالة أن السياسة المالية التوسعية التشجيعية تؤدي إلى انتقال المنحني (IS) إلى جهة اليمين كما هو موضح بالسهم رقم (1). مما يؤدي إلى خلق طلب على العمل وعناصر الإنتاج الأخرى يفوق عرض العمل والعناصر الأخرى. وحتى لو فرضنا أن الأجور وأسعار خدمات عناصر الإنتاج الأخرى تفشل في الانخفاض عند وجود البطالة إلا أنه من الممكن أن نتأكد أنها سترتفع في حالة وجود فائض طلب وتستمر الزيادة في أسعار عناصر الإنتاج - ومن ثم زيادة السلع والخدمات - إلى النقطة التي نجد فيها أن ارتفاع الأسعار (P) قد أدى إلى انتقال المنحني (LM) إلى

ان الاسعار المرتفعة (P) - التي تظهر نتيجة التنافس على عناصر الانتاج والموارد الحقيقية - تحتاج الى مقدار أكبر من النقود لاغراض التداول ، مما يؤدي الى رفع سعر الفائدة ، وبالتالي تدفع جزءاً من الاستثمار خارج الطلب الكلي . ويكون هذا التزاحم حقيقياً ولا يمكن تفاديه وتكون الزيادة في سعر الفائدة مجرد مظهر من مظاهر القصر في الموارد الحقيقية ، والتي تظهر بشكل اساسي في ارتفاع الاسعار والاجر النقدي فاذا كانت الزيادة في الطلب على النقود لاغراض التبادل بواسطة زيادة المعروض النقدي ، فان التزاحم يمكن أن يظهر ، ولكن في صورة اخرى وهي ان الموارد التي يتم شراؤها بواسطة النقود الجديدة لاستخدامها في انتاج سلعة معينة لا يمكن استخدامها في نفس الوقت لانتاج سلعة اخرى .

ولكن اذا كان الاقتصاد عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل ، فان كل مايمكن ان يأمله الفرد هنا نتيجة لوجود سياسة مالية توسيعية هو طرد أو دفع البطالة . حيث انه اذا كانت هناك موارد عاطلة في الاقتصاد فلن توجد قيود على قدرته على خلق واستيعاب السندات الحكومية . وكذلك لن توجد قيود على قدرته على انتاج سلع استثمارية واستهلاكية اضافية . والسبب الرئيسي في ارتفاع سعر الفائدة - عندما تكون السياسة النقدية غير متلائمة ومن ثم وضع قيود على زيادة الاستثمار - هو انه اذا تم تمويل العجز الاضافي بواسطة السندات فسيتم تغيير هيكل حافظة الاوراق المالية للأفراد لصالح السندات ، حيث يفضل الافراد عندئذ الاحتفاظ بجزء من مدخراتهم في شكل نقود - عندما ترتفع دخولهم وثروتهم - وذلك لتسهيل معاملاتهم . أما اذا تم تمويل زيادة العجز الحكومي بشكل مختلف أي بشكل يتضمن عرضاً نقدياً جديداً أكثر وعرض سندات جديدة اقل - فانه من الممكن ان لا يرتفع سعر الفائدة ، ومن ثم لن يظهر تزاحم في الاستثمار بل من الممكن ان تزداد (٢) بمقدار اكبر . أو بعبارة اخرى ان التزاحم والتدافع يظهر هنا ليس نتيجة لوجود نقص في الموارد الحقيقية ولكن لوجود شحة نسبية في النقود .

وكما سنوضح - في تحليل مفصل في الفصول التالية - فإنه حتى اذا كان الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى اقل بكثير من مستوى التوظيف الكامل (بالمعنى الذي استخدمناه حتى الان) فان اية زيادة في الانفاق الحكومي وارتفاع مستوى التوظيف يمكن ان تؤدي الى ظهور تضخم " سابق لأوانه " . " premature " .

كيف يمكن ان يؤدي ذلك الى تعديل النتيجة السابقة التي توصلنا اليها ؟ من الواضح - أنه اذا ارتفعت الاسعار فان التزاحم سيكون اكبر مما لو لم ترتفع الاسعار حيث أنه اذا ارتفعت الاسعار فان الطلب على النقود لاغراض التبادل لن يزداد فقط

بسبب ارتفاع الدخل وانما سيزداد ايضاً بسبب ارتفاع الاسعار . وعلى هذا فان سعر الفائدة سيرتفع بمقدار اكبر ، وتنخفض الزيادة الصافية في الدخل . ولكن هذا ليس مشكلة نقص في المواد ، حيث أنه لا يوجد أي تزاحم من جانب استخدامات اخرى مع الاستثمار . ان ذلك يعني فقط ان ارتفاع الطلب الكلي لم يعد الان كافياً لازالة البطالة . ولكن بالتأكيد هو مشكلة طلب على النقود لاغراض التبادل من ناحية ومشكلة تفضيل هيكل معين لحافظة الاوراق المالية من ناحية اخرى . ويمكن حل هذه المشكلة عن طريقة استخدام سياسة نقدية ملائمة ، أو عن طريق اخر لتمويل العجز . أو بعبارة اخرى ان التزاحم هنا مازال ناتجاً عن نقص في النقود وليس عن نقص في الموارد .

ولكن السؤال الان : الا تعني زيادة عرض النقود في هذه الحالة اتجاهها تضخيمياً ؟ والاجابة هي نعم ، والى المدى الذي يسمح بزيادة في (١) اكبر من الزيادة التي كان يمكن ان تتحقق في غياب ذلك . ولكن هذا ليس تضخماً قائماً على اساس النقص في الموارد الانتاجية . وكذلك نجد ان التزاحم الذي يظهر اذا لم يرتفع المعروض من النقود هو تزاحم " غير حقيقي " " وغير ضروري " .

ويوجد معنى ثالث لمصطلح التزاحم (ولكن لا يستخدم هذا المصطلح كثيراً من جانب الاقتصاديين) . ويتضمن استعمال مصطلح التزاحم بهذا المعنى ان يتم دفع الاستثمار بعيداً نتيجة لوجود نقص في الادخار . ويوصف التزاحم هنا على اساس أنه ظاهرة مرتبطة بسوق رأس المال . حيث تتنافس السندات التي تقوم الحكومة ببيعها بهدف تمويل الزيادة في الانفاق الحكومي مع السندات التي يقوم قطاع الاعمال ببيعها لغرض تمويل الاستثمار الجديد الخاص . ويتضمن ذلك ان كلا من السندات الحكومية وسندات قطاع الاعمال تتنافس على تيار محدد ثابت من الادخار الفردي . ونتيجة هذا التنافس هي ارتفاع سعر الفائدة ويفترض هنا أن هذه الزيادة في سعر الفائدة لن تؤثر في الانفاق الحكومي بأن تخفض الانفاق الحكومي المخطط ، بل اننا نجد ان تمويل الانفاق الاستثماري الخاص هو الذي يدفع خارجاً . ويمكن وقف دفع الاستثمار الخاص خارجاً فقط اذا قام البنك المركزي بخلق نقود جديدة يستعملها في شراء السندات الحكومية - ومن ثم يبقى على سعر الفائدة عند سعر منخفض " بصورة مصطنعة " . ولكن ذلك يتضمن خلق نقود جديدة ، ومن ثم يتضمن تضخماً .

ولا يستطيع المؤلف ان يجد أي معنى مفيد لهذا المفهوم الثالث لمصلح التزاحم . فاذا كانت هناك موارد عاطلة فإنه من الضروري ان لانعامل تيار الادخار كثابت

بصرف النظر عن الاتفاق الاستثماري أو الاتفاق الحكومي ومن ثم بصرف النظر عن الدخل. فإذا سمح للدخل والناتج بالتزايد - مع عدم وجود أي قيد على زيادة الاستثمار - وذلك بواسطة سياسة نقدية معتدلة ومتلائمة تقدم بزيادة العروض التقدي لمقابلة الزيادة في الطلب على النقود لأغراض التبادل والضرورية للبقاء على سعر الفائدة ثابتاً. فإن الادخار سيرتفع في نفس الوقت 'pari passu' مهما كان مستوى الاستثمار ومهما كان مستوى العجز في الميزانية.

وللتثبت من ذلك نفترض أن الموقف الأصلي في الاقتصاد هو حالة توازن عند مستوى التوظيف الكامل. ويمكن للمرء هنا أن يصف الحالة التي اطلقنا عليها وجود "نقص في الموارد" على أساس أنها "نقص في الادخار". ويعني نقص الموارد أن:

$$\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} > Y_p$$

حيث تمثل G, I, C المشتريات المخططة "أو المرغوب فيها" عند مستوى التوظيف الكامل أي عندما تكون

$$Y = Y_p$$

مع وجود سعر فائدة معين ومستوى معين من الاسعار.

فإذا قمنا بتعريف الادخار S على أساس أنه

$$Y_p - C = S$$

وإذا قمنا باحلال ذلك في علاقة عدم التساوي السابقة فإننا نحصل على:

$$\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} > \bar{C} + \bar{S};$$

أو نحصل على

$$\bar{I} + \bar{G} > \bar{S}$$

ولكن كل ذلك يرتبط بمستوى التوظيف الكامل ولا توجد له اية أهمية عند أي

مستوى آخر من مستويات النتائج (7).

(7) في ربيع عام 1975 عندما وصل معدل البطالة الى حوالي 9 بالمائة وكانت الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن تصل الى 12 بالمائة من الناتج الممكن. حينئذ أعلن وزير مالية الولايات المتحدة أن عجز الميزانية الذي سيتحقق في العام القادم والذي سيصل الى 50 بليون دولار يمكن أن يكون له واحد من تأثيرين، أما أنه سيزاحم مقدراً متساوياً من الاستثمار الفردي (لأن الحكومة الفيدرالية تدفع أي سعر فائدة ضروري لبيع سنداتنا وقد لا يستطيع قطاع الأعمال دفع ذلك السعر) أو أن يقوم النظام الفيدرالي بشراء السندات الحكومية الجديدة. مما يمكن أن يؤدي الى إعادة الحياة الى التضخم.

وقد وصل العجز الفعلي في عام 1975 - 1976 ليس الى 50 بليون دولار وإنما الى 77 بليون ومع ذلك فقد انخفضت اسعار الفائدة باستمرار وكذلك انخفض معدل التضخم ويظهر أن ماعجز وزير المالية عن فهمه هو أنه مع وجود موارد عاطلة متاحة فإن الناتج والدخل سيزداد نتيجة لزيادة العجز الحكومي وبالتالي يؤدي الى خلق ادخار جديد سيستخدم في شراء سندات جديدة مولت العجز الحكومي.

نمو الناتج الممكن في نموذج IS - LM في ظل اسعار غير مرنة .

Growth of Potential output in the Rigid Price IS - LM model

من الملاحظ أن نموذج IS-LM مع وجود اسعار غير مرنة (جامدة) يشارك النموذج الكينزي البسيط في الفصل السابع خاصية هامة وهي أن نمو قوة العمل وكذلك تراكم رأس المال أو التقدم التكنولوجي الذي يؤدي الى رفع انتاجية العمل - وجميعها تؤدي الى زيادة الناتج الممكن (Y_p) - ليس لها أي تأثير على المستوى التوازني للناتج (Y). ويرجع ذلك الى أن أي منها لا يؤثر لاعلى المنحني (IS) ولا على المنحني (LM). وكل ما يحدث هنا هو أن الفجوة بين الناتج الممكن والناتج الفعلي تزداد بمعدل يساوي معدل الزيادة في الناتج الممكن. ويظهر ذلك ببساطة كيف أن النموذج ($IS-LM$) في صيغته التي قدمت هنا يتجاهل العلاقة بين الاجور والاسعار - والتي تمثلها دالة الطلب على وعرض العمل الكلاسيكية والتي ابقينا عليها في "النموذج المركب". خلال الفصلين التاسع والعاشر. ومن المعروف أنه إذا تحسنت انتاجية العمل وارتفعت نتيجة سواء للتراكم الرأسمالي أو للتقدم الفني، فإن الاسعار يجب أن تنخفض حتى ولو كانت الاجور جامدة، مما يؤدي الى انتقال المنحني (LM) الى اليمين وبالتالي الى انخفاض سعر الفائدة، وزيادة الناتج Y . ولقد اشرنا مع ذلك - في الفصل العاشر - الى أن الزيادة في الناتج ستكون قاصرة عن المحافظة على التوظيف السابق. ونتيجة لذلك ستظهر البطالة وترتفع حتى ولو لم يكن هناك أي نمو في القوى العاملة. فإذا كانت القوى العاملة تزداد أيضاً، فإن البطالة ستزداد بمعدل اضافي هو معدل زيادة قوة العمل.

وبطبيعة الحال يمكن استخدام السياسة المالية أو / السياسة النقدية بهدف أن ينمو الناتج الفعلي (Y) بمعدل مواز لمعدل نمو الناتج الممكن (Y_p).

التحليل الحركي البسيط للنموذج IS - LM

SIMPLE DYNAMICS OF THE IS-LM MODEL

قمنا في وقت سابق بادخال نوع من التحليل الحركي البسيط للنموذج الكينزي المبسط عندما يكون الاتفاق الاستثماري اتفاقاً تلقائياً، ويتضمن فترات تباطؤ زمنية لتعديل الاستهلاك تبعاً للتغيرات التي تحدث في الدخل، وكذلك فترات تباطؤ زمنية لتعديل الانتاج تبعاً للتغيرات في الطلب الكلي (وتتضمن فترات التباطؤ

الاحيرة هذه تراكم أو نقص غير مخطط وغير مرغوب فيه في المخزون كما تتضمن كذلك محاولات رجال الاعمال استعادة مستوى المخزون الى المستوى المرغوب فيه . وفيما بعد وعندما أخذنا في الاعتبار الاعتماد الممكن للاستثمار على الدخل ، وعلى سعر الفائدة (وكل من هذين التأثيرين قد تم ادخالهما في النموذج $IS-LM$) . فاننا لم نتناول التأثير المحتمل أو طبيعة التعديلات المتأخرة في الاستثمار نتيجة للتغير في هذه المتغيرات . (ومع ذلك فلقد تناولنا نظرية معجل الاستثمار الحركية البحتة - أي رد فعل الاستثمار للتغيرات في الدخل) . ولا يوجد أي شك هنا في أن رد فعل الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة أو مستوى الدخل ستكون خاضعة لتأخير زمني طويل ، بمعنى أنه ستوجد فترة تباطؤ زمنية طويلة .

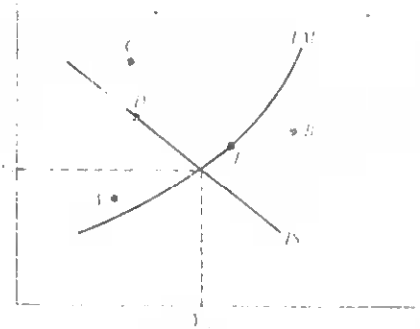
فترات التباطؤ والمنحني IS

Lags and the IS Curve

ونجد هنا - في الواقع ان المنحني IS - والذي يتضمن رد فعل كل من الاستهلاك والاستثمار للتغيرات في الدخل أو سعر الفائدة ورد فعل الانتاج للتغيرات في الطلب الكلي - يهتم فقط بالمستويات التوازنية . ويوضح المنحني (IS) قيم كل من (Y) الدخل ، (i) سعر الفائدة التي تمثل التوازن الكامل في " سوق السلع " ، أي عندما يتساوى الناتج مع الطلب ، وعندما تكون المشتريات عند مستوياتها المرغوب فيها عند مستوى الناتج وسعر الفائدة السائدة . ونتيجة لذلك يتجاهل المنحني وجود أي نوع من فترات التباطؤ في هذه التعديلات . ونظراً لان تلك هي طبيعة المنحني (IS) ، فانه لا يوجد لدينا أي سبب لان نفترض ان تكون المستويات الفعلية للناتج (Y) وسعر الفائدة (i) ، والتي نلاحظها عند أي نقطة زمنية في أي اقتصاد وليس عند مستوى التوظيف الكامل - واقعة على المنحني (IS) (أو حتى قريبة منه) . وطبعاً لا تشير هنا الى أنها يجب أن تقع على المنحني (IS) بالضبط عند نقطة تقاطعه مع المنحني (LM) .

فاذا افترضنا وجود دالة استهلاك معينة ودالة استثمار معينة ودالة ضرائب معينة ، وكذلك افترضنا وجود مستوى معين من الانفاق الحكومي (G_0) ، فإن المنحني (IS) يوضح - كما يظهر في الشكل رقم (8 - 11) كل القيم الممكنة للناتج (Y) وسعر الفائدة (i) التي يمكن أن تتحقق مع بعضها في سوق السلع المتوازن . وبالمثل فان المنحني (LM) يوضح قيم (Y) ، (i) الممكنة ، وذلك اذا

كان هناك مستوى معين من المعروض من النقود (M^*) ، في سوق النقود المتوازن . ومع ذلك - فعند أي نقطة زمنية معينة - فإنه من الممكن أن تكون القيم الملاحظة فعلاً لكل من الناتج وسعر الفائدة هي النقاط (C, B, A) ، أو بالمصادفة نقاط مثل E, D . حيث تقي كل واحدة من النقاط E, D . بشرط التوازن في واحد من السوقين ولكن لا تقي بشرط التوازن في السوق الاخر . فاذا بقيت الدوال المعطاة والمتغيرات التلقائية ثابتة ، فإننا نفترض عادة أن قيم الناتج وسعر الفائدة المتحققة والمرتبطة بنقطة ما مثل النقطة A مثلاً سوف تتجه تدريجياً الى النقطة (Y_0, i_0) . وتبقى هناك طالما لم تتغير محددات المنحني (IS) أو المنحني (LM) . ولكن هل يمكن ان نقول شيئاً عاماً عن طبيعة واتجاه مسار مثل هذه التعديلات ؟



(الشكل رقم 11 - 8)

ومن الواضح . فانه في امكاننا ادخال صيغة حركية كاملة للنموذج IS/LM تتضمن بعض التعديلات المتباطئة لكل متغير للتغير الذي يحدث في المتغيرات الاخرى (أو / و بعض خصائص عدم التوازن - وكذلك التوازن - في سلوك كل فئة من الفئات التي تقوم باتخاذ القرارات) . وسيمكننا ذلك من اشتقاق مسار زمني للتحرك من نقطة عدم توازن معينة في اتجاه التوازن المقابل (وذلك بافتراض أن مستوى للتوازن ثابت لا يتغير) وبالمثل نستطيع توصيف الطريقة التي تحاول بها القيم العددية للناتج وسعر الفائدة ملاحقة مجموعة توازنية مستمرة التغير . ويوجد - بطبيعة الحال - عدد لانهائي تقريباً من النماذج غير التوازنية . واهتمامنا هنا محصور في ذلك النموذج الذي تستطيع ان نفترض انه يعطينا أفضل تقريب للتعديلات التي تحدث في الواقع الفعلي . ولكن هل يعرف الاقتصاديون حقاً ماهو النموذج الملائم من بين النماذج الحركية المتعددة المتاحة ؟

وتتضمن معظم نماذج الاقتصاد الكلي القياسية الحديثة (والتي سوف نقول عنها بعض الشيء في الفصول التالية) صيغ متطورة جداً ومفصلة إلى درجة كبيرة للنموذج $IS-LM$. وتتضمن معظم هذه النماذج وجود فترات تباطؤ زمنية في العديد من المعادلات التي يتكون منها النموذج - وعلى الأخص فترات التباطؤ التي اثبت التحليل الاحصائي للبيانات انها تتمتع بدرجة مقبولة من الانتظام. وتستخدم فترات التباطؤ بكثرة من النماذج التي تقوم على أساس البيانات ربع السنوية (في مقابلة البيانات السنوية) والتي تستخدم بغرض اجراء تنبؤات ربع سنوية. (كما يمكن ان تكون فترات التباطؤ الزمنية هامة في النماذج التي تقوم على أساس بيانات شهر أو شهرين). ومع ذلك فان معظم هذه النماذج هي من التعقيد إلى درجة انه من الصعب - ان لم يكن من المستحيل - التوصل إلى أي شيء مفيد يساعد على فهم الطبيعة الاساسية للتعديلات الحركية في النموذج $IS-LM$. عند مستوى التعميم المستخدم في هذا النموذج. (أو على الأقل انها لم تدرس حتى الآن لهذا الغرض).

منحنى LM The LM Curve

ومع ذلك فانه يوجد تعميم ممكن ويتلاءم مع كل نماذج الاقتصاد الكلي المعروفة للكاتب، وكذلك يتلاءم مع أي تحليل قائم على الافتراض المسبق *a priori analysis*. ولقد اقترحنا (في الفصل التاسع) - عندما كنا نناقش التعديلات التي يجريها الافراد الذين يحتفظون بالثروة على حافظة اوراقهم المالية بين الاصول المالية والنقود - أنه، من الممكن ان نتوقع وجود سعر نوازني للسندات (سعر الفائدة) في كل حافظة تقريباً وذلك بسبب ان سوق السندات هو سوق تتوافر فيه المعلومات الجارية عن الاسعار، وان أي فرد غير راض يستطيع ان يقوم بالتبادل الفوري من شكل إلى آخر. وحيث أن الطلب على النقود هو بكل بساطة معكوس الطلب على السندات، فاننا نستطيع ان نقترح بأن المنحنى LM - وهو عبارة عن إعادة ترتيب معادلات الطلب على وعرض النقود - يتواجد بصورة مستمرة تقريباً، بمعنى ان كل القيم المشاهدة لكل من (1) الناتج، (2) سعر الفائدة تقع على او قريبة جداً من المنحنى.

ومع ذلك فان هذا الاقتراح ليس اقتراحاً نهائياً. ويرجع ذلك إلى أنه مع وجود معرفة آنية تقريباً لاسعار الفائدة في سوق المستندات، ومع امكانية وجود سرعة عالية، وكفاءة مرتفعة في عملية التبادل، فانه مع ذلك من الممكن ان توجد فترات

تباطؤ زمنية في التعرف على العوامل التي تؤثر على الطلب على النقود سواء من قبل المنشأة أو المستهلك، أو في رد الفعل على هذا التعرف من قبل الافراد أو المنشآت. (فمثلاً، فان الأمر سوف يستغرق زمناً حتى يستطيع المسؤولون عن مالية الشركات - ان يعرفوا بان كان من الممكن تحقيق بعض الارباح الرأسمالية - نتيجة لوجود سعر مرتفع من الفائدة في أواخر الستينات والسبعينات بواسطة الاحتفاظ بمستوى منخفض من الارصدة النقدية العاطلة، وكذلك سيستغرق الأمر منهم وقتاً حتى يتعلموا كيف يمكن القيام بذلك او حتى ليخترعوا طرقاً جديدة لتحقيق ذلك. واذا بدأ المرء يفكر في تطوير انواع جديدة من المؤسسات المالية واسواق جديدة للائتمان كجزء من رد الفعل للتنغيرات التي تحدث في سعر الفائدة فان فترات التباطؤ الزمنية ستكون اطول بالتأكيد). وبالإضافة إلى ذلك فان هذا يمكن ان يكون صحيحاً أيضاً بالنسبة للطلب على النقود كأصل من الاصول خاصة اذا أخذنا في الاعتبار أن مفهوم سعر الفائدة "العادي" يمكن أن يتعدل تدريجياً نتيجة للخبرة. (ويمكن بالطبع أن توصف هذه العمليات التعليمية بأنها يمكن أن تؤدي إلى انتقال المنحنى LM وليس إلى الابتعاد عنه. ولكن النقطة مازالت قائمة على أي حال).

ومهما كان الامر فاذا اخذنا المؤسسات المالية والتوقعات كما هي، فان معظم الاقتصاديين يعتقدون بأن فترة التباطؤ الزمنية اللازمة للتعديل للوصول إلى التوازن هي أقصر بكثير في سوق النقود واسواق رأس المال منها في سوق السلع. بل أنه من الممكن أن تكون فترة التباطؤ من القصر (بالنسبة إلى فترات التباطؤ الخاصة بالانتاج أو المشتريات) بحيث نستطيع أن نفترض ان التعديلات التي تحدث في المنحنى LM هي تعديلات آنية تقريباً وبشكل معقول جداً. وهذا يعني أن معظم قيم (1)، (2) التي يتم ملاحظتها تقع قريبة جداً من المنحنى (LM) الجاري. وهو منحنى مستقر في غياب أي تغيرات في (M^*) أو (P) أو (m_1) أو في الدالة $f(i)$. وعلى هذا فاذا عرفنا مستوى (1) والذي يتعدل ببطء، فان (2) ستتعدل وبسرعة جداً إلى أي مستوى ضروري لتحقيق التوازن بين الطلب على وعرض النقود.

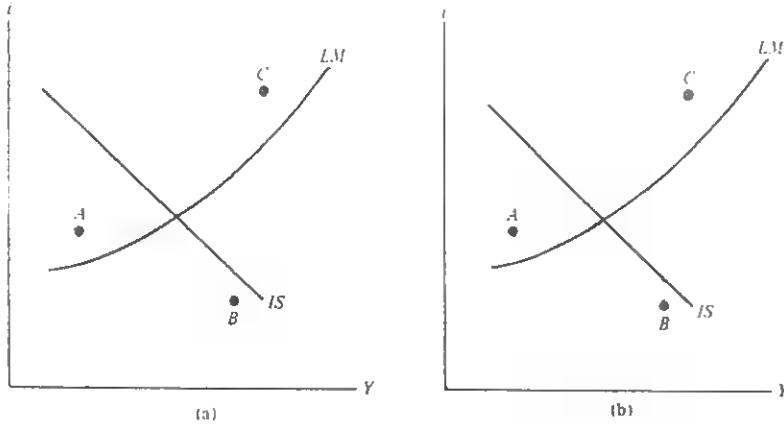
ويمكن لنا - الآن - ان نستكشف طبيعة عمليات التعديل الماثلة لتلك التي تظهر في الشكل رقم (11 - 9)

ونوضح في الجزء الاول من الشكل المستوي التوازني الاصلي (Y_{11}, i_1) والذي يضطرب نتيجة لزيادة مفاجئة ولمرة واحدة في المروض من النقود (M^*) (أو

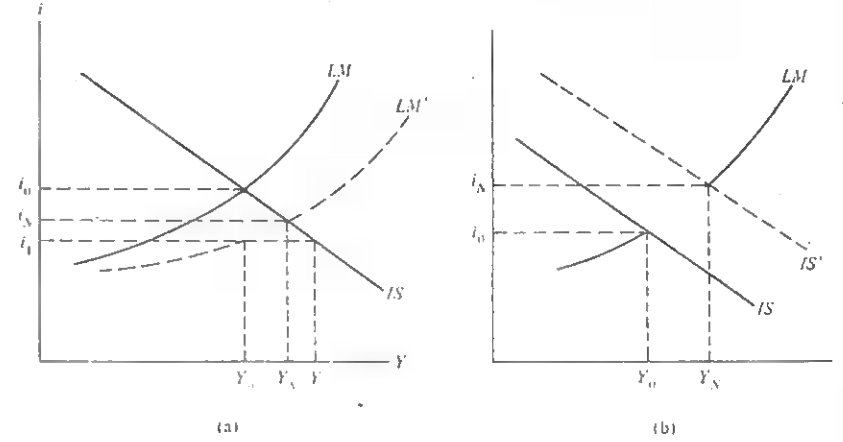
أما في الجزء الثاني فيظهر لدينا مستوى توازني أصلي يتعرض للاختلال نتيجة لانتقال المنحني (IS) إلى أعلى ولمرة واحدة. وتكون التحركات في هذه الحالة على المنحني (LM) لكل من المتغيرين كما يظهر أيضاً بالسهم الثقيل.

ولكن ليس بنا حاجة إلى أن نفترض أن التحركات تبدأ دائماً من نقطة توازن كامل. ولنفترض مثلاً أن عمليات التعديل في أي من الجزئين في الشكل رقم (9 - 11) قد تعرضت للاضطرابات قبل أن تصل إلى نهايتها، وذلك نتيجة لانتقال المنحني (IS) أو المنحني (LM) (أو كلاهما). وستبدأ التحركات في السير على مسار جديد نحو مستوى جديد للتوازن وذلك بصرف النظر عن قيم (Y) الدخل، (i) سعر الفائدة.

ويظهر ذلك في الشكل رقم (10 - 11) الجزء الأول. ويمكن أن نتخيل هنا أنه عند نقطة زمنية ما كانت قيم الدخل وسعر الفائدة تتمثل بأحدى النقاط B , A أو C . حيث استقرت المنحنيات LM , IS كما هي واضحة في الشكل. ماذا بقيت المنحنيات LM , IS مستقرة لوقت كاف. فإن التعديلات يمكن أن تأخذ المسارات الموضحة بالسهم الثقيلة. ونلاحظ هنا أن مسار التعديل من النقطة A يبدأ أولاً إلى أسفل إلى سعر فائدة منخفض، حتى ولو كان التوازن الجديد يتحقق عند مستوى أعلى للفائدة. في حين أن المسار من النقطة B يتضمن انفجاراً في سعر الفائدة. ونجد أن المسار من النقطة C هو حركة متزنة في كل من المتغيرين (سعر الفائدة والناتج).



الشكل (10 - 11)



الشكل رقم (9 - 11)

انخفاض مفاجيء ولمرة واحدة في المستوى العام للأسعار (P) والذي يبقى عند المستوى الجديد. ويؤدي هذا إلى انتقال المنحني (LM) إلى المنحني (LM'). وحيث أننا نفترض أن (Y) الدخل تتحرك ببطء فإن رد الفعل الأول هو انخفاض سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1). مع بقاء (Y) عند المستوى التوازني الأصلي (Y_0). ولكن يكون الاستثمار (وربما الاستهلاك) أقل مما هو مرغوب فيه عند مستوى (i_1 , Y_0). ثم يبدأ الاستثمار (وربما الاستهلاك) بالزيادة تدريجياً (وهي زيادة متضاعفة ومتغذية ذاتياً نتيجة لعمل المضاعف أو المضاعف الموعود). وبالتالي يبدأ (Y) الدخل في التزايد أيضاً. ومع تزايد (Y) يبدأ الطلب على النقود لأغراض التبادل في التزايد، ومع عدم وجود زيادة في عرض النقود فإن ذلك يتطلب سعر فائدة مرتفع. ونتيجة لذلك يبدأ سعر الفائدة في الارتفاع. ولكن مادام مستوى الدخل ومستوى سعر الفائدة أقل من المستوى (i_N , Y_N)، فيظل كل من المستثمرين والمستهلكين راغبين في تعديل انفاقهم إلى أعلى. مما يدفع كل من المتغيرين إلى أعلى في اتجاه (i_N , Y_N). ومع ذلك فإنه بعد الانخفاض الأول في سعر الفائدة إلى مستوى (i_1)، فإن التحركات التالية ستكون جميعها على المنحني (LM) مع تحقيق التوازن في سوق النقود طول الوقت. وعلى ذلك فإن سعر الفائدة (i) «ينطلق» نحو المستوى التوازني الجديد. فاولاً تنخفض دون هذا المستوى ومن ثم ترتفع تدريجياً نحو هذا المستوى الجديد. وتزداد (Y) بالتدريج نحو مستواها التوازني الجديد. ويظهر المسار في شكل السهم الثقيل.

وعلى كل فأننا مرة أخرى ليس بنا حاجة لأن نفترض ان التوازن في سوق النقود يتحقق بصورة آلية كاملة. ويمكن أن نفترض بدلاً عن ذلك ان تحقيق التوازن في سوق النقود يستغرق وقتاً، ولكن ليس بطول الوقت الذي يستغرقه تحقيق التوازن في سوق السلع. وفي هذه الحالة فان انخفاض (i) سعر الفائدة في اتجاه المنحني (LM) كما هي في الشكل (11 - 10) الجزء الثاني، يؤدي الى التأثير على الطلب والناتج، مما يؤدي الى تغيير (Y) بحيث تبدأ (Y) في التزايد حتى قبل أن يصل سعر الفائدة الى المنحني (LM). وتعني الزيادة في الناتج والدخل (Y) زيادة في الطلب على النقود، مما يؤدي الى تباطؤ الانخفاض في سعر الفائدة وتبدأ في ان يغير سعر الفائدة من اتجاهه اي الى الارتفاع ثانية. وتأخذ عمليات التعديل السهم الثقيل. ويمكن ان نحصل على مارات زمنية مماثلة تبدأ من النقاط B، C.

عناصر حركية اكثر تعقيداً

More Complex Dynamic Elements

وعلى الرغم من بعض التعقيد الظاهر في هذا التحليل، الا انه مازال بعيداً بالاميال عن الحقيقة والواقع. فاذا اخذنا في الاعتبار مثلاً امكانية حدوث تعديلات في المخزون التي تنشأ نتيجة لوجود فترة تباطؤ زمنية في دالة الانتاج فأننا من الممكن ان نحصل على تغيرات انفجارية في (Y) مثل تلك التي حصلنا عليها بالنسبة الى سعر الفائدة. ونفس الشيء سيظهر تقريباً اذا افترضنا أن المعجل يعمل خلال اي نوع من التعديلات التي تتضمن تغييراً في الدخل (Y).

ويجب على القارئ المهتم الرجوع الى نموذج دورة المخزون في الفصل السابع، والى نماذج المعجل في الفصل الثامن، وذلك لكي يرى ما الذي يمكن أن يتغير (في هذه النماذج) اذا افترض المرء أن الاستثمار (ومن المحتمل الاستهلاك أيضاً) يتوقف ليس فقط على العوامل التي اخذناها في الاعتبار، ولكن يتوقف أيضاً على سعر الفائدة. واذا اضفنا الى ذلك نظرية سعر الفائدة التي تتضمن الطلب على النقود، فان الاستثمار يصبح متوقفاً على كل من سعر الفائدة والدخل. ومن الواضح أن التغيير الهام هو ضرورة اضافة تأثير استقراري جديد Stabilizing influence. ويظهر ذلك في انه يمكن تخفيض مدى الانحرافات في (Y) ليس فقط عن طريق العلاقات التي تتضمنها هذه النماذج، وانما أيضاً بواسطة التغيرات

في سعر الفائدة. والواقع انه من الممكن ازالة كل احتمال لوجود عمليات حركية لاتغير من اتجاهها اذا ادخلنا مثل هذه النظرية لسعر الفائدة والتي تتضمن كل من العلاقة العكسية بين الاستثمار (او الاستهلاك) وبين سعر الفائدة، وكذلك عدم رغبة السلطات النقدية "للتلاؤم" مع (أو على الأقل عدم الرغبة في التلاؤم الكامل) الطلب المتزايد او المتناقص، على النقود.

وبهذه الملاحظات غير الدقيقة وغير الكاملة نترك موضوع الصيغة الحركية للنموذج ⁽⁸⁾ IS-LM

اسئلة للمراجعة :

- ١ -

افترض ان النموذج الآتي يلخص بدقة القوى الاقتصادية الرئيسة التي تعمل في الاقتصاد :

$$Y = C + I + G_0 \quad (1)$$

$$C = c_0 + c_1(Y - T) - c_2i \quad (2)$$

$$T = t_0 + t_1Y \quad (3)$$

$$I = b_0 + b_1Y - b_2i \quad (4)$$

$$M_d = m_0 + m_1PY - m_2i \quad (5)$$

$$M_d = M^* \quad (6)$$

حيث تعني الرموز نفس المعاني المذكورة في المتن.

(أ) اشرح بعض الجمل النظرية مايمكن دعم المعادلة رقم (5) ؟

(ب) ارسم هذا النموذج في شكل يكون المحور العمودي فيه هو : والمحور الافقي (Y).

اشرح ماذا يعني كل منحني من المنحنيات التي تظهر في الشكل وماذا تعني نقطة تقاطع هذه المنحنيات.

(8) للتعرف على صيغة حركية جبرية وبسيطة انظر :

(جـ) حل النموذج جبرياً للحصول على قيمة i, Y .

(د) يمتاز هذا النموذج بميزة أنه يحتوي على عدد من النماذج (أو المواقف) وذلك كحالات خاصة. أوجد قيم المعاملات في النموذج التي إذا اظهرت تحول النموذج الى واحدة من الحالات الخاصة التالية - ثم وضع حينئذ كل حالة من هذه الحالات الخاصة باستخدام الشكل i, Y .

(1) النموذج الكينزي البسيط.

(2) النموذج الكلاسيكي البسيط.

(3) مصيدة السيولة.

(4) تناقض الاستثمار والادخار في النموذج الكلاسيكي.

(5) دالة استثمار مرنة مرونة لانهائية في سعر الفائدة.

(هـ) استخدام النموذج الموضح اعلاه لتحليل اثر التغير في كل من:

m_2, m_1, b_2, r_1, c_1 (كل منها على حدة) على كل من المنحنيات في النموذج وعلى القيم التوازنية لكل من الدخل i, Y سعر الفائدة

(2) اشرح كل من هذه التقارير الثلاثة الاتية:

(أ) في الاقتصاد الكلاسيكي نجد أن زيادة الميل نحو الادخار يؤثر في الكميات المدخرة والكميات المستثمرة وسعر الفائدة، ولكنها لن تؤثر في الناتج الكلي ومستوى التوظيف.

(ب) في النموذج الكينزي نجد أن زيادة الميل نحو الادخار تؤثر على الناتج الكلي والتوظيف ولكنها لن تؤثر في الكميات المدخرة أو الكميات المستثمرة.

(جـ) يرى معظم الاقتصاديين المحدثين أن تأثير زيادة الميل نحو الادخار يتوقف على ما إذا كانت معدلات الاجور النقدية مرنة أو غير مرنة.

(3)

(أ) إذا تم توسيع النموذج الكينزي البسيط ليحتوي على دالة استثمار وعلى سعر الفائدة، فإن "بضائع" النموذج البسيط يتحول الى حالة خاصة تتطلب وجود سياسة نقدية معينة. أوضح ماهو نوع هذه - السياسة النقدية ولماذا افترض خلال التحليل وجود بطالة مرتفعة).

(ب) إذا سمحنا باستخدام سياسة مالية أخرى، مثلاً عرض ثابت من النقود - فانه من الممكن ازالة جزء كبير من آثار تخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق الحكومي من خلال "التزاحم" مع الاستثمار الخاص. اشرح ذلك بكل عناية مع الاستمرار في افتراض وجود بطالة مرتفعة.

(جـ) هل توجد هناك ظروف معينة (مع افتراض وجود البطالة) والتي نجد فيها أن التزاحم في النقطة (ب) يؤدي الى ازالة كل آثار السياسة المالية التشجيعية؟

(د) كيف تتغير اجابتك على النقطة (جـ) إذا تم ادخال السياسة المالية التشجيعية في اقتصاد قريب من مستوى التوظيف الكامل؟

(4) علق باختصار على ما يأتي:

"ان الانفجار في سعر الفائدة نحو الزيادة يمكن أن يشرح الظاهرة التي تلاحظها بكثرة وهي أن زيادة المعروض من النقود ترفع سعر الفائدة بدلاً من أن تؤدي الى تخفيضه".

مراجع مختارة

- J. R. Hicks, "Mr. Keynes and the 'Classics', A Suggested Interpretation," *Econometrica*, 5 (April 1937) 147-59, reprinted in W. Fellner and B. F. Haley (eds.), *Readings in the Theory of Income Distribution* (Blakiston, 1946), pp. 461-476; in M. G. Mueller (ed.), *Readings in Macroeconomics* (Holt, Rinehart, and Winston, 2nd ed., 1971), pp. 137-145; in E. Shaprio (ed.), *Macroeconomics: Selected Readings* (Harcourt Brace, Jovanovich, 1970), pp. 197-209; and in J. Lindauer (ed.), *Macroeconomic Readings* (The Free Press, 1968), pp. 53-60.
- (Hicks' original (1937) translation of Keynesian ideas into the IS-LM form.)
- W. L. Smith and R. L. Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974), Introduction to Chapter 1, pp. 1-38.
- (A superb and detailed exposition of IS-LM analysis.)
- R. W. Spencer and W. P. Yohe, "The 'Crowding out' of Private Expenditures by Fiscal Policy Actions," *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, 52 (October, 1970), 12-24.
- (One of the first explicit discussions of the crowding-out hypothesis.)
- K. M. Carlson and R. W. Spencer, "Crowding Out and Its Critics," *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, 57 (December, 1975), 2-17.
- (A review of the technical literature on crowding out.)
- D. P. Tucker, "Dynamic Income Adjustment to Money-Supply Changes," *American Economic Review*, 56 (June 1966), pp. 433-449.
- (A thorough, theoretical discussion of dynamic income adjustment.)
- W. L. Smith, *Macroeconomics* (R. D. Irwin, 1970), pp. 267-279.
- (A simple, algebraic, dynamic version of the IS-LM curve model.)

صبغة أكثر كلاسيكية للتركيبية

More - Classical Version of The synthesis

توجد ثلاث اهداف رئيسة لهذا الفصل . فأولاً يهدف الى توضيح كيف يمكن ادخال الاجور المرنة جزئياً او كلياً في النموذج $IS-LM$. ثم ادخال بعض العلاقات الإضافية بين المتغيرات التي لم نأخذها من قبل في الاعتبار . ويؤكد كل من هذين التعديلين على اتجاه الاقتصاد - المفروض ضمناً - نحو التوازن عند مستوى التوظيف الكامل . ويؤدي ذلك الى تفسير النموذج بروح كلاسيكية أكثر من تفسيره بروح كينزية كما تعلمنا في الفصل السابق . والهدف الثاني هو ادخال وتقييم الصيغة الخاصة للاقتصاد الكلي الكلاسيكي الحديث والمعروفة " بالنقودية " Monetarism . أما الهدف الثالث والذي ينتهي به الفصل فهو في مقارنة وترجيح الاعتبارات التي تؤيد الصيغة الأكثر كينزية او الصيغة الأكثر كلاسيكية للنموذج . وباقتراح ادوار مختلفة - ولكن ربما متكاملة - لكل من الصيغتين .

نموذج حديث للاقتصاد الكلي الكلاسيكي

A MODERNIZED CLASSICAL MACROECONOMIC MODEL

يمكن الان استخدام الادوات التحليلية لنموذج $IS-LM$ بعد أن ادخلناها في التحليل بهدف توضيح بعض العلاقات التي تظهر بين الصيغة الأكثر كينزية وبين الصيغة الأكثر كلاسيكية للتركيبية الكينزية - الكلاسيكية . وينحاز نموذج $IS-LM$ ، وذلك في الشكل الذي قدمناه في الفصل السابق ، انحيازاً كبيراً ناحية الصيغة الكينزية من خلال افتراضه جمود الاسعار (القائمة على اساس افتراض جمود

الاجور). وتزداد نكبة الصيغة الكينزية بصورة أساسية إذا افترضنا أن مرونة الطلب على النقود بالنسبة إلى سعر الفائدة هي مرونة مرتفعة، بما يجعل المنحني (LM) يقترب من المحور الأفقي. فإذا كان المرء متجهاً إلى تصغير مرونة الاستثمار والاستهلاك بالنسبة إلى سعر الفائدة مما يجعل المنحني IS يقترب من أن يكون عمودياً، فإن الانحياز نحو الصيغة الكينزية يصبح أقوى وأوضح. وتحت أي من هاتين الحالتين أو تحت أي مجموعة منهما، نجد أن الآثار السلبية الراجعة للسياسة المالية والتي تظهر نتيجة لانتقال منحني الطلب الكلي تميل إلى الضعف بحيث تصبح عدية الأهمية (على الأقل من حيث تأثيرها على الناتج والتوظيف)، وتصبح صيغة المضاعف البسيط للاقتصاد الكينزي هي الصيغة التي تقدم أفضل تقريب للواقع في الاقتصاد الكلي. ومن الواضح أن السياسة المالية - في مثل هذه الظروف - تصبح قوية وأداة فعالة في حين تكون السياسة النقدية هي الأضعف.

النموذج IS - LM في ظل أجور مرنة The IS - LM Model with Flexible Wages

وسنخطو الآن خطوة كبيرة إلى الوراء في اتجاه النظرة الكلاسيكية للعالم، إذا بدأنا في التخلي عن الافتراض الخاص باعتبار أن كلاً من الأجور والأسعار جامدة بشكل كامل. ولا يبدو أنه من المحتمل أن يصر الاقتصادي ذو الاتجاهات الكلاسيكية على أن الأجور تميل في الحقيقة إلى الانخفاض في حالة وجود أي أثر للبطالة (بالإضافة إلى تلك البطالة التي تظهر عند مستوى التوظيف الكامل).

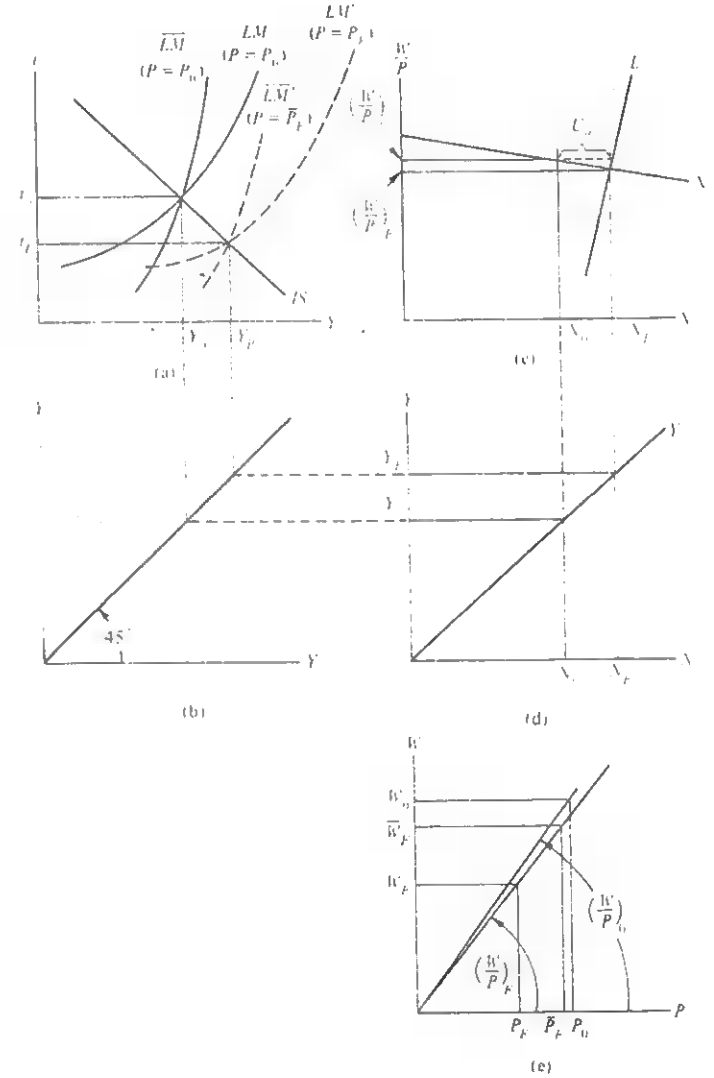
ولكنه سيفتتح بوجود اتجاه واضح في معدلات الأجور نحو الانخفاض (أو - كما سنوضح فيما بعد - ناحية الارتفاع بمعدل أقل من الزيادة التلقائية في إنتاجية العمل) في حالات البطالة. أن أي اتجاه في الأجور ناحية الانخفاض في غياب مستوى التوظيف الكامل يضمن بوضوح كامل اتجاه الاقتصاد للتحرك نحو التوظيف الكامل - وهو اتجاه يقوى كلما كانت الأجور أكثر مرونة بالنسبة للبطالة. وقد يكون اتجاه الأجور نحو الانخفاض ضعيفاً إذا كانت البطالة ضئيلة، ولكننا نفترض هنا أنه كلما زادت البطالة وانتشرت قوى ميل الأجور نحو الانخفاض وكلما كان انخفاض الأجور أسرع.

وليس من الصعب أن نعدل النموذج $IS-LM$ ليتضمن مرونة الأجور، على الرغم من أن هذا يؤدي إلى تخفيض درجة التبسيط في الأشكال التوضيحية. ويمكن توضيح هذا التعديل في الشكل رقم (12 - 1). (ويمكن أن نتجاهل مؤقتاً المنحني LM المتقطع، والمنحنيات التي يوجد على رمزها خط، مثلاً $LM(P = P_0)$). ويظهر في الجزء (د) المنحنيات $IS-LM$ بحيث نجد أنه قد تم تحديد مستوى المنحني (LM) بحيث نجد أنه من المستحيل تحقيق مستوى التوظيف الكامل (عند المنحني IS وعند مستوى الاجر النقدي السائد وعند الشروط الأخرى). وتظهر هذه الاستحالة من خلال حقيقة أن المنحني (LM) يتقاطع مع المنحني (IS) عند النقطة (Y_0, i_0) التي تقع على يسار مستوى التوظيف الكامل (Y_P) .

ويمكن لنا الآن بدلاً من أن ننظر إلى (Y_P) على أنها ثابتة، أن نوضح علاقتها بكل من الطلب على وعرض العمل من ناحية والأجور والأسعار من ناحية أخرى. وتحدد نقطة تقاطع منحني الطلب على العمل ومنحني عرض العمل (في الجزء أ) مستوى التوظيف الكامل (N_F) . وتوضح علاقة الإنتاج - التوظيف في الجزء (د) من الشكل أن مستوى التوظيف الكامل (N_F) يتضمن مستوى الناتج الممكن Y_P . وبتحويل شكل قياس (Y_P) من قياسه على المحور العمودي إلى قياسه على المحور الأفقي باستخدام خط له زاوية مقدارها 45° في الجزء (ب)، فإننا نستطيع أن نحدد مستوى الناتج الممكن Y_P في الجزء (د) من الشكل. وهو الذي يتضمن النموذج $IS-LM$.

فإذا عدنا الآن في الاتجاه العكسي من المستوى الأصلي للناتج (Y) عند تقاطع المنحني $LM(P = P_0)$ مع المنحني (IS)، فإننا نجد أن ذلك يتضمن مستوى أصلياً للتوظيف عند المستوى (N_0) (في الجزء د) ويتضمن مستوى أصلياً لعلاقة الأجور - الأسعار (في الجزء ج) ومستوى بطالة أصلياً (U_0) . فإذا افترضنا الآن أن ذلك المستوى من البطالة يؤدي إلى ظهور انخفاض مستمر في الاجر النقدي، ثم في الأسعار، فإنه من الممكن أن نحسب المدى الذي يجب أن تنخفض إليه الأجور حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل. وتري إذا رجعنا إلى الجزء (د) من الشكل أن مستوى التوظيف الكامل يتطلب انتقال المنحني (LM) إلى المنحني $LM'(P = P_F)$ الذي يتقاطع مع المنحني (IS) عند النقطة (i_F, Y_P) . ويمكن تحقيق هذه النقلة في المنحني (LM) إذا انخفضت الأسعار من المستوى (P_0) إلى المستوى P_F . فإذا ادخلنا هذا المستوى الجديد من الأسعار في الجزء (ج) فإن ذلك يعطينا المدى الذي يجب أن تنخفض إليه الأجور النقدية لتحقيق مستوى

التوظيف الكامل، أي إلى المستوى (W_F) . وأي انخفاض في الأجور أقل من ذلك سيؤدي أيضاً إلى انتقال المنحني (LM) إلى اليمين مما يؤدي إلى زيادة (Y) في اتجاه مستوى الناتج الممكن (Y_P) .



(الشكل رقم 12 - 1)

ويجب أن يكون من السهل هنا أن نرى أنه كلما كان المنحني LM أكثر انحداراً وكلما كان المنحني IS أكثر تسطحاً، كان أثر الانخفاض في الأجور والأسعار على سعر الفائدة أكبر، ومن ثم على الناتج أيضاً. ويظهر ذلك البديل الآخر المنحني LM الأكثر انحداراً في المنحني $LM(P = P_0)$ في الجزء (d) من الشكل وهو منحني تم رسمه بحيث يتقاطع مع المنحني IS عند نفس نقطة التقاطع السابقة أي عند سعر فائدة i_0 وعند دخل (Y_0) . تماماً كما تقاطع المنحني $\bar{LM}(P = P_0)$ الأصلي. ويكون مقدار الانكماش اللازم لتحقيق مستوى التوظيف الكامل أقل بكثير من المستوى السابق فإذا كان تخفيض الأجور إلى W_1 تخفيضاً حاداً بحيث لا يمكن تحقيقه أو أنه سيستمر زمناً طويلاً لا يمكن التفاوض عنه، فإن انخفاض الأجور إلى المستوى W_1 يمكن أن يكون ممكناً. ويمكن للقارئ أن يتأكد هنا من أنه إذا كان المنحني IS أكثر تسطحاً فسيُنتج عنه نفس النتائج السابقة (مع وجود المنحني LM الأصلي).

ويجب أن يكون من الواضح هنا أن ميل كل من المنحني LM والمنحني IS (وهما يمكن مرونات الاستثمار والاستهلاك والطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة) هي أمور عملية بالأساس ولكنها أمور يوجد اختلاف كبير على البرهنة عليها عملياً (وسنعود إلى جزء من هذه البراهين فيما بعد في الفصلين السادس عشر والحادي والعشرين). وفي غياب الاتفاق على تفسير هذه الأدلة، فإن الاقتصاديين الذين يميلون إلى النظرية الكينزية أو الذين يميلون إلى النظرية الكلاسيكية سيفترضون فروضاً مختلفة بالضرورة خاصة بهذه المرونات، وهي فروض تميل جميعها - ولو بشكل غير واع - إلى أن تكون ملائمة مع المواقف التي يعتقد بها كل جانب بخصوص السياسة العامة. (وستتضمن نظرات الاقتصاديين حول درجة مرونة الأجور الفعلية نوعاً من الرغبة الواعية أو غير الواعية في تحقيق هذه النظرية). وتظهر الطريقة التي يقوم بها الاقتصاديون (بما فيهم الكاتب) برسم منحنيات LM, IS في كتبهم أو على السبورة، موقفهم الحقيقي من مرونة هذه المنحنيات. وعادة ما يقوم الاقتصاديون الذين يميلون إلى النظرية الكلاسيكية برسم المنحني (IS) في شكل منحني غير مرّن إلى حد كبير، ورسم المنحني (LM) في شكل منحني غير مرّن، وبطبيعة الحال فإن المرونات الفعلية هي المهمة، ولكن هذه المرونات غير معروفة بشكل دقيق.

وعلى كل، فإنه توجد بعض الأسس الأخرى التي تؤيد النظرية الكلاسيكية غير مجرد مجموعة معينة من المعتقدات المتصلة بأمور مختلف عليها. ويستطيع

الاقتصادي الكلاسيكي ان يناقش - كما سنوضح في الجزء التالي من هذا الفصل - أن التحليل الذي يتضمنه نموذج $IS-LM$ كم قدمناه حتى الان وكما يستخدم عادة ، يبقى تحليلًا ناقصًا وغير كامل في مجال تحديد القوى التي تدفع الاقتصاد ناحية التوظيف الكامل .

آثار الثروة على الاستهلاك

Wealth Effects On Consumption

من الضروري أن نتذكر مرة أخرى انه يوجد طريق ذو اتجاه واحد - في نموذج $IS-LM$ - كما عرضناه حتى الان - يستطيع تخفيض الاجور ومستوى الاسعار ان يؤثر من خلاله على حجم الانفاق الحقيقي على السلع والخدمات . ويمكن تصوير عمل هذه الميكانيكية من خلال (أ) تأثير تخفيض الاسعار على شكل انخفاض الطلب على النقود (لاغراض التبادل) مما يؤدي الى (ب) تخفيض أسعار الفائدة وهذا بدوره (ج) يحفز ويشجع زيادة الانفاق الاستثماري (وربما) الانفاق الاستهلاكي . ونظراً لان الاقتصاديين لا يستطيعون ان يتأكدوا مما اذا كانت اسعار الفائدة المنخفضة سوف تشجع على زيادة الانفاق الحقيقي ، وبأي مقادير وبأي سرعة فمن الممكن ان نناقش هنا أن هذا الطريق لا يمد الاقتصاديين الكلاسيكيين بدفاع قوي يساعد على رفض استخدام أدوات فعالة في سياسة تشجع على تحقيق التوظيف الكامل . ومع ذلك فانه يوجد لدى النظرية الكلاسيكية ثلاث طرق أخرى على الأقل تساعد على تدعيم فعالية الانكماش والتي من خلالها يستطيع تخفيض الاجور ان يرفع ويشكل تلقائياً مستوى الطلب الكلي .

الطريق الاول - وهو الاكثر اهمية من الناحية النظرية (على اساس حجم الكتابات حول هذا الموضوع) - يظهر من خلال تأثير انخفاض الاسعار والاجور في القيمة الحقيقية لثروة الافراد ، وتأثير زيادة القيمة الحقيقية لثروة الافراد في الطلب على سلع الاستهلاك . وسوف يتم تطوير الاساس النظري والعملية للنظرية التي تقر بأن الثروة - وليس (أو بالإضافة الى) الدخل - تعتبر محدداً رئيسياً من محددات الانفاق الاستهلاكي وبتفصيل كبير في الفصلين السادس عشر والسابع عشر . ويقرر بعض الاقتصاديين الجدد ان هذه النظرية قد تضمنتها النظرية الكلاسيكية ، وهو

ادعاء يجد الكاتب صعوبة في الابقاء عليه .^(١) وعلى كل حال فانه من الممكن الاستمرار في المناقشة - وذلك بفرض ان أي تغير في الثروة سيؤدي (مع بقاء الدخل ثابتاً) الى تغيير في الانفاق الاستهلاكي في نفس الاتجاه . او ببساطة أخرى فاننا نفترض أن زيادة الثروة الحقيقية تؤدي الى زيادة حجم المشتريات من السلع الاستهلاكية الحقيقية .

ونرجع الان الى السؤال كيف يمكن أن تؤدي التغيرات في المستوى العام للاجور والاسعار الى زيادة الحجم الحقيقي لثروة الافراد . لقد رأينا في الفصل الثاني أنه من الممكن قياس الثروة الكلية معرفة على اساس أنها تمثل المجموع الصافي لقيمة ممتلكات افراد المجتمع - بأنها حاصل جمع (أ) قيمة كل ثروة المجتمع العينية التي تتمثل في : الأرض - المصانع الآلات والمعدات - المباني السكنية والمباني الأخرى والمخزون زائداً ، (ب) حجم السندات الحكومية والنقود الحكومية بصرف النظر عن الشخص الذي توجد في حوزته ، وعلى العموم فانه ليس من الضروري أن تؤدي التغيرات العامة في مستوى اسعار السلع والخدمات الى تغيرات في القيمة الحقيقية للثروة العينية القائمة . ويرجع ذلك الى أن أسعار الاصول القائمة يجب أن تقترب من اسعار السلع والخدمات الجديدة المتشابهة . وعلى هذا وباستخدام أي رقم قياسي للأسعار ، فان القيمة الحقيقية للجزء العيني من الثروة " بعد استبعاد أثر التغير في الاسعار " التي تزداد او تنخفض بصورة جوهرية .^(٢) ولكن نجد من ناحية أخرى ان القيمة الاسمية للجزء من الثروة الذي يتكون من السندات والنقود الحكومية ثابتة . ومن ثم فان تغير المستوى العام للأسعار يؤدي الى ظهور تغير في الاتجاه الماكس في القيمة الحقيقية لهذا الجزء من الثروة ، ومن ثم في القيمة الحقيقية للثروة الكلية^(٣)

وتؤثر التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار - بطبيعة الحال - على القيمة الحقيقية للجزء الأكبر من الديون القائمة للأفراد (بما فيها كل مطلوبات المؤسسات المالية) . فبالنسبة للمدين (أي المؤسسة المالية) نجد ان أي انخفاض في

(١) ومع ذلك ، يظهر ان كينز قد استطاع التعرف على تأثير الثروة في الاستهلاك انظر : النظرية العامة ، ص 217 - 218 .

(٢) الا اذا كان مستوى اسعار السلع الرأسمالية الجديدة يتحرك في اتجاه مختلف لاتجاه المستوى العام للأسعار .

(٣) في حالة السندات الحكومية نجد انه يتم تثبيت دفع قيمة الاصل ودفع قيمة الكربون في شكل اسمي ثابت . ومع ذلك - وكما هو موضح فيما بعد - فان القيمة السوقية لهذه السندات ستغير مع ذلك اذا تغير سعر الفائدة .

المستوى العام للأسعار - والذي يتوقف عليه دخل المؤسسة) سيؤدي الى زيادة كبيرة في القيمة الحقيقية للمطلوبات عليه في شكل اعادة دفع القروض ، وكذلك المطلوبات عليه في شكل دفع الفوائد المحددة في عقد القرض . حتى ولو بقي الدخل الحقيقي للمؤسسة ثابتاً . وتؤدي هذه الزيادة في القيمة الحقيقية للمطلوبات الى تخفيض القيمة الحقيقية لصافي ثروة المؤسسات المالية . ولكن من ناحية أخرى فان الشخص او المؤسسة ، التي تملك القرض ، تحصل على نفس الأساس ، على زيادة متساوية في القيمة الحقيقية لصافي الثروة . ونتيجة لهذا فان مجموع القيمة الحقيقية لثروة الافراد المدينين زائداً القيمة الحقيقية لثروة الافراد الدائنين تبقى بدون أي تغيير . أما بالنسبة الى تأثير الثروة على الاستهلاك ، فان المدين يمكن ان يخفض من الانفاق الاستهلاكي ، في حين يقوم الدائن بزيادة انفاقه الاستهلاكي . ويمكن ان نفترض انه لن يكون هناك تأثير نهائي على الاستهلاك (على الرغم من ان حجم هذه التغيرات قد لا يكون متساوياً الا انها بالتأكيد مختلفة في الاشارة) . ولكن في حالة وجود سندات حكومية (ونقود حكومية في أيدي الافراد) فان الدائن الفردي للحكومة سيفتني اذا انخفضت الأسعار . وسيزداد من ثم عبء الدين على الحكومة . ولكننا نفترض هنا ان ذلك لن يؤثر (في الاحوال العادية) على الانفاق الحكومي . وعلى هذا فانه - في حالة وجود ديون على الحكومة - فان تخفيض الاسعار يؤدي الى زيادة ثروة الافراد (ويؤدي التضخم الى تخفيض القيمة الحقيقية لثروة الافراد) ثم يؤدي الى تغير في نفس الاتجاه في الانفاق الاستهلاكي الحقيقي للافراد .

ونظراً لان أول من تحدث عن أثر الثروة بوضوح كان الاقتصاد البريطاني (Pigou)، فانه قد تم تسمية هذا الأثر باسم "اثر بيجو" "Pigou effect". ويمكن للمرء - بطبيعة الحال - أن يشك في مدى أهمية أثر بيجو في الواقع . وتشير الحسابات الأولية أن هذا الأثر من المحتمل أن لا يكون مرتفعاً كثيراً - على الأقل من ناحية الانكماش الذي يمكن ان تتوقع حدوثه خلال فترة زمنية معقولة . لنفترض - مثلاً - أن الاجور كانت مرنة بدرجة كافية بحيث أن الاسعار تنخفض - خلال فترة زمنية معقولة - بنسبة عشرين بالمائة في حالة وجود مستوى مرتفع من البطالة . ويمكن أن يؤدي هذا الى زيادة مقدارها خمسة وعشرون بالمائة في القيمة الحقيقية لذلك الجزء من الثروة الذي يتم الاحتفاظ به في شكل سندات حكومية .

(4) A.e. Pigou; *Employment and Equilibrium* (London 1941), Patinkin D. (Money, Interest and prices); Raw peterson 1956 and «Price Flexibility and Full - Eumploqment A. E. R. (1948).

ولقد وصلت نسبة هذا الجزء الى 17 بالمائة من اجمالي الثروة القومية في الولايات المتحدة عام 1973 ، او ما قيمته حوالي 441 بليون دولار باسعار عام 1968 . وتؤدي زيادة بنسبة خمسة وعشرين بالمائة الى وجود زيادة مقدارها 110 بليون دولار . ويمكن أن الارقام المماثلة لعام 1977 وقيمة باسعار 1977 أن الزيادة ستكون مضاعفة أن تصل الى 220 بليون دولار .

ونستخدم في تقدير أثر التغيرات في الثروة على الاستهلاك دالة استهلاك فعلية تم تقديرها مؤخراً بواسطة الاقتصادي F.Modigliani ، والتي تقرر ان زيادة الثروة بمقدار 100 بليون دولار تؤدي الى زيادة الاستهلاك بمقدار يساوي 0.053 بليون دولار⁽⁵⁾، وبتطبيق هذا المعامل في الزيادة التي حدثت في الثروة عام 1977 ، فان ذلك يتضمن وجود زيادة في الانفاق الاستهلاكي مقدارها 1.106 بليون دولار . وهذا يساوي حوالي 0.7 بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في عام 1977 ، وهو لا يمكن ان يمثل اضافة هامة في الانفاق لتخفيض البطالة . (ويجب ان نتذكر هنا ان ذلك يتضمن تخفيض الاجور بنسبة عشرون بالمائة . ويمكن ان نتصور ان تخفيض الاسعار بنسبة ٨٠ بالمائة سيؤدي الى زيادة الانفاق بنسبة مقدارها خمسة عشر بالمائة . ولكن تخفيض الاسعار بنسبة ٨٠ بالمائة هو أمر يصعب تخيله) . وهذا الاثر هو بالاضافة الى الأثر الانكماشى لسعر الفائدة على الانفاق الاستثماري والاستهلاكي ، وأثار أخرى سنشير اليها بعد قليل .

وبالتأكد فانه يمكن الشك في الاهمية العملية لاثر بيجو (على الأقل في حالة الانكماش) . ولكن أهمية أثر بيجو هي أهمية نظرية كبرهان على أنه من الممكن من ناحية المبدأ - تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل عند مستوى معين من الأسعار . في اقتصاد يقوم تنظيمه على أسس ومبادئ المنافسة الكاملة . وتعكس هذه الاهمية أيضاً حقيقة أنه من الممكن التغلب على مصيدة السيولة (نظراً لأن عمل اثر بيجو لا يتوقف على سعر الفائدة) . كما تبرهن على امكانية التغلب على عدم التناقص بين الادخار والاستثمار (المرتبطتين بمستوى التوظيف الكامل) حتى عند مستوى سعر فائدة يساوي الصفر (ويرجع ذلك الى زيادة قيمة الثروة الحقيقية ستؤدي الى تخفيض حجم الادخار عند مستوى التوظيف الكامل) . ومع ذلك ، ونظراً لان فرصة تحقيق انكماش فعال في الاسعار هي فرصة ضئيلة في عالم اليوم ، فان أهمية اثر

⁵ Franco Modigliani, "Monetary Policy and Consumption," in *Consumer Spending and Monetary Policy: The Linkages* (Federal Reserve Bank of Boston, 1971) p. 75.

يجو يمكن أن تكون فعلاً عالية في حالة التضخم وليس في حالة وجود بطالة .
وذلك كما سنوضح في الفصل الثالث عشر .

ولكن مازال هناك طريق آخر يمكن ان يظهر من خلاله تأثير التره على الاستهلاك مما يؤدي الى وجود زيادة في الطلب الكلي في حالة وجود بطالة وانخفاض الاجور . وعلى الرغم من أن هذا الاثر لا يسمى بأثر بيجو (لانه يعمل منفصلاً عن أثر سعر الفائدة) الا أن أهميته قد تكون اكبر من أهمية اثر بيجو . ويظهر هذا الاثر من خلال ان انخفاض الاجور والاسعار - نتيجة لوجود البطالة - يؤدي ايضا الى انخفاض سعر الفائدة (وهذا مايجب أن يحدث الا اذا انخفض المعروض من النقود M^{*} بنفس النسبة) . ويؤدي ذلك من ثم الى رفع ثروة المستهلكين ، وبهذه الطريقة تؤدي الى تشجيع الانفاق الاستهلاكي . ومن المعروف أن جزءاً كبيراً من ثروة المستهلكين يتكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة من السندات والكوبونات ثابتة القيمة . وكذلك من الديون الثابتة ، ومن المعروف أيضاً أن أسعار هذا الجزء تتغير عكسياً مع التغيرات في سعر الفائدة . (ونجد كذلك أنه خلال عمليات التعديل التي تجري في قيم الكوبونات الثابتة يحدث مايشجع على زيادة قيمة الاوراق المالية الاخرى - بما فيها الاسهم - وذلك كما ستوضح في الفصل العشرين) . والنتيجة هي أنه مع انخفاض أسعار الفائدة (نتيجة لانخفاض الاسعار) فان الثروة ترتفع ، ثم يرتفع ويزداد الانفاق الاستهلاكي .

ومن الواضح أن هذا الاثر ينطبق على حالة انخفاض سعر الفائدة الناتج عن السياسة النقدية تماماً كما ينطبق على حالة انخفاض سعر الفائدة الناتج عن انخفاض الاسعار والانكماش ويتضح من نماذج الاقتصاد القياسي الاخيرة والتي تم تطويرها بواسطة F.Modigliani . (والتي من أجلها قام بتطوير دالة الاستهلاك السابق الاشارة اليها) . أن الاستهلاك هو أحد الاتجاهات الرئيسة - ان لم يكن أهمها على الاطلاق - التي تستطيع من خلالها (ادوات السياسة النقدية) التأثير بشكل مباشر او بشكل غير مباشر على الطلب الكلي النقدي او الحقيقي ومن ثم على مستوى الناتج والتوظيف (6) . فاذا كان هذا الاثر هو أحد الآثار المهمة للسياسة النقدية ، فانه من الممكن ان يكون أيضاً واحداً من الآثار المهمة لاي انكماش ناتج عن وجود بطالة .

القنوات الاخرى التي من خلالها يمكن أن يؤدي الانكماش الى زيادة في الانفاق

Other Channels through which Deflation May Increase Spending

ويمكن تطبيق التقرير الذي اوردناه حول ان تأثيرات الثروة على استهلاك يمكن ان تكون مناسبة او وثيقة الصلة بحالة التضخم اكثر من مناسبتها لحالة الكساد ووجود بطالة . أيضاً بالنسبة للقنوات التي سنشرحها الان . ومع هذا فان هذه القنوات وثيقة الصلة بالنظرة الكلاسيكية الخاصة بان الانكماش يؤدي الى وجود حل تلقائي ويمكن للبطالة . والاثار الاول الذي سنتناوله هنا هو تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على وضع السياسة المالية .

فاذا أخذنا نظام ضريبي مماثل للنظام الضريبي الموجود في الولايات المتحدة والذي يقوم على اساس تصاعد ضريبة الدخل . فالتا نجد أن تخفيض المستوى العام للأسعار - اذا كان تخفيضاً كبيراً - يؤدي الى انتقال الكثير من دافعي الضرائب من شريحة ضريبة مرتفعة الى شرائح ضريبة منخفضة - حتى ولم لم يحدث أي تغيير في دخلهم الحقيقي . ويؤدي ذلك الى تخفيض العمد - الحقيقي للضرائب . ويؤدي هذا من ثم الى زيادة القيمة الحقيقية للتحويلات الموجودة . وكذلك يزيد من توفر شروط الحصول على تحويلات لافراد جدد . ويؤدي ذلك الى زيادة القيمة الحقيقية للدخل المتاح للانفاق . من ثم الى زيادة الاستهلاك الحقيقي . عند أي مستوى من مستويات الناتج القومي الحقيقي الاجمالي . ومن ناحية أخرى . وعلى الجانب الاخر من ميزانية الدولة (جانب الانفاق) فانه اذا انخفضت الاسعار بعد تحديد مستوى الانفاق (النقدي) فان نفس المبلغ يمكن أن يشتري لأن سلماً وخدمات اكثر من قبل . ويعتبر هذا دافع اخر لزيادة الناتج والتوظيف .

ويمكن أن يكون مفعول هذه التأثيرات كبيراً . ولقد قدرت دراسة اخيرة أن زيادة عشرة بالمائة في الاسعار يمكن أن يؤدي الى زيادة في ضريبة الدخل الولايات الولايات المتحدة (تحت هيكل المعدلات الضريبية لسنة 1974) بمقدار 14.7 بالمائة (7) وعلى هذا فالتا يمكن أن نحسب أن زيادة الاسعار بنسبة عشرين بالمائة

(7) J.M. Buchanan and J.M. Deam "Inflation and Real Rates of Income Tax."

وهي ورقة مقدمة الى المؤتمر الضريبي السنوي السابع والتون المشترك بين الجمعية

القومية للضرائب - ومعهد الضرائب عام 1974 وكما ذكرت في (Inflation and the consumer in 1974)

وهي دراسة اعدت للاستخدام من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونجرس الاميركي فبراير

التعديلات الحركية للتوازن الكلاسيكي

Dynamic Adjustment to Classical Equilibrium

يتوقف عمل كل هذه التأثيرات التي تؤدي الى تحقيق التوازن ، وبالتالي تؤدي الى توكيد الصيغة الكلاسيكية للاقتصاد الكلي ، على التغيرات التي تحدث في معدل الاجور النقدية في حالة وجود بطالة (أو في حالة وجود مستوى أعلى من مستوى "التوظيف الكامل") . ويمكن أن يكون من المناسب بناء طريقة تعديل الأجور بوضوح في النموذج ، مما يؤدي بالنموذج الى أن يصبح نموذجاً حركياً .

ولقد اقترحنا فيما سبق بأن سرعة انخفاض معدلات الأجور والتي تؤدي الى استعادة التوازن في سوق العمل ، تتوقف على حجم البطالة . ولقد عرفنا الناتج الممكن (Y_p) على أساس أنه الناتج الذي يرتبط بمستوى التوظيف الكامل . وعرفنا مستوى التوظيف الكامل على أساس أنه أعلى مستوى توظيف يمكن أن يتحقق مع استقرار الاسعار . وبالتالي يمكن أن نعرف الناتج الممكن على أنه أعلى مستوى من الناتج الذي يمكن أن يتحقق مع استقرار الاسعار . ولكن كما هو واضح فإن مستوى التوظيف الكامل لا يعني كونه أعلى مستوى ممكن من التوظيف ، وكذلك لا يعني مستوى الناتج الممكن أعلى مستوى ممكن من الناتج وحيث أن نموذجنا هنا يتضمن - بصورة أساسية - علاقات نسبية بين التغير في الاجور ، والتغير في الاسعار فإن من الممكن أن يساوي بين التغيرات في الاسعار والتغيرات في الاجور (على الأقل في عالم بدون نمو) . والنتيجة هنا - هي انه طالما أن سرعة التعديل في معدل الاجور تتوقف على مستوى البطالة فإن سرعة التعديل في الاسعار ستتوقف بالضرورة على الفرق بين الناتج الممكن والناتج الفعلي . فاذا عرفنا (\dot{p}) بأنها المعدل النسبي في التغير في مستوى الاسعار لكل فترة زمنية (مثلاً نسبة التغير في (الرقم القياسي الانكماشى للناتج القومي الاجمالي السنوي) فاننا نستطيع كتابة الغرض كما يأتي :

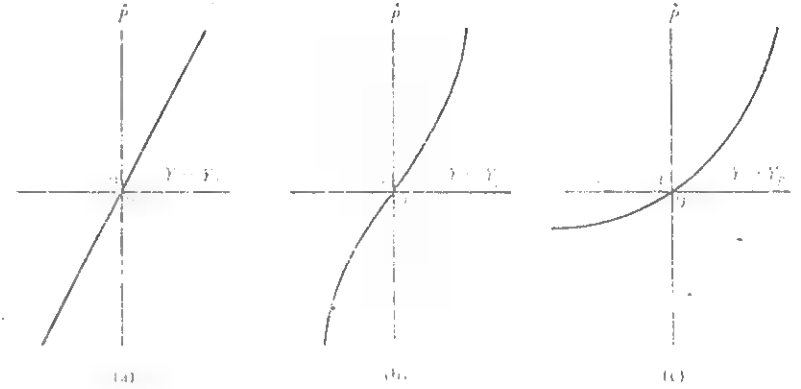
$$\dot{p} = \Phi(Y - Y_p) \quad \frac{d\dot{p}}{d(Y - Y_p)} > 0$$

بحيث أن $\dot{p} = 0$ (بمعنى ان مستوى الاسعار يكون مستقراً) اذا كانت $Y = Y_p$ ، وأن $\dot{p} > 0$ (أي أن مستوى الاسعار يرتفع) اذا كانت $Y > Y_p$. وأن $\dot{p} < 0$ (أي أن مستوى الاسعار ينخفض) اذا كانت $Y < Y_p$. ويمكن أن نفترض ايضاً أنه كلما اتسعت الفجوة (سواء كانت ذات اشارة موجبة أم سالبة)

تؤدي الى تخفيض الدخل الحقيقي المتاح للاتفاق بنسبة تبلغ 1.13 بالمائة وتخفيض الاستهلاك الحقيقي بنسبة واحد بالمائة تقريباً وبافتراض وجود تناظر بين التأثير الناتج عن التضخم والانكماش ، فإن ذلك يؤدي الى القول بأن الاثر المالي لجانب واحد من الميزانية فقط (أي ، بعدم الاخذ في الاعتبار التأثير على القيمة الحقيقية للتحويلات والمشتريات الحقيقية) يمكن ان يكون في نفس الدرجة من الاهمية والتأثير التي تظهر في حالة "أثر بيجو" التي ذكرناها سابقاً .

ويرتبط الاثر التلقائي الاخير للتغير في مستوى الاسعار بمفعول هذا التأثير على التجارة الخارجية . ومن ثم على صادرات الدولة الصافية . وهي واحد من مكونات الناتج القومي الاجمالي مثلها مثل أي مكون آخر - والتي تعتبر مصدراً للتوظيف . فاذا افترضنا انخفاض الاسعار في بلد ما في عالم لم تنخفض فيه الاسعار في الدول الاخرى ، وكذلك بافتراض ثبات معدلات التحويل الخارجي ، بأن ذلك يؤدي ، مع بقاء الاشياء الاخرى ثابتة ، الى تخفيض استيرادات الدولة من الخارج - بمعنى أن الافراد سيفضلون المنتجات المحلية الأرخص - وتؤدي من ناحية اخرى الى زيادة صادرات الدولة الى الدول الاخرى في شكل احلال منتجات هذه الدولة محل المنتجات المحلية مرتفعة الاسعار الان أو تخفيض وارداتهم من دولة ثانية . ويمكن أن يكون مفعول هذه التأثيرات قوياً . ويتوقف ذلك على الاهمية النسبية لكل من الصادرات والاستيرادات في الناتج القومي الاجمالي (بعد تخفيض الاسعار) وعلى مرونة الصادرات - والواردات بالنسبة للتغير في الاسعار العالمية . (وفي العالم الحديث القائم الان على مرونة معدلات التحويل ، فإن جزءاً كبيراً من تأثير التغير في الاسعار الداخلية لدولة ما قد ينعكس على معدل التحويل لعملة هذه الدولة وليس على صافي الصادرات ، ولكن مع ذلك سيبقى جزء لا يستهان به من التأثير) ، ولكن - وعلى الأقل في عالم به معدلات تحويل ثابتة - فإن تأثير الانكماش أو التضخم على الطلب الكلي - في اقتصاد ترتفع به نسبة التجارة الخارجية - يمكن جداً أن يؤدي الى تصغير الأثر اما من خلال أسعار الفائدة أو من خلال أثر الشروة . ويتوقع كل ذلك - بطبيعة الحال - على افتراض وجود درجة مرتفعة من مرونة الأجور في اتجاه الانخفاض في حال وجود بطالة .

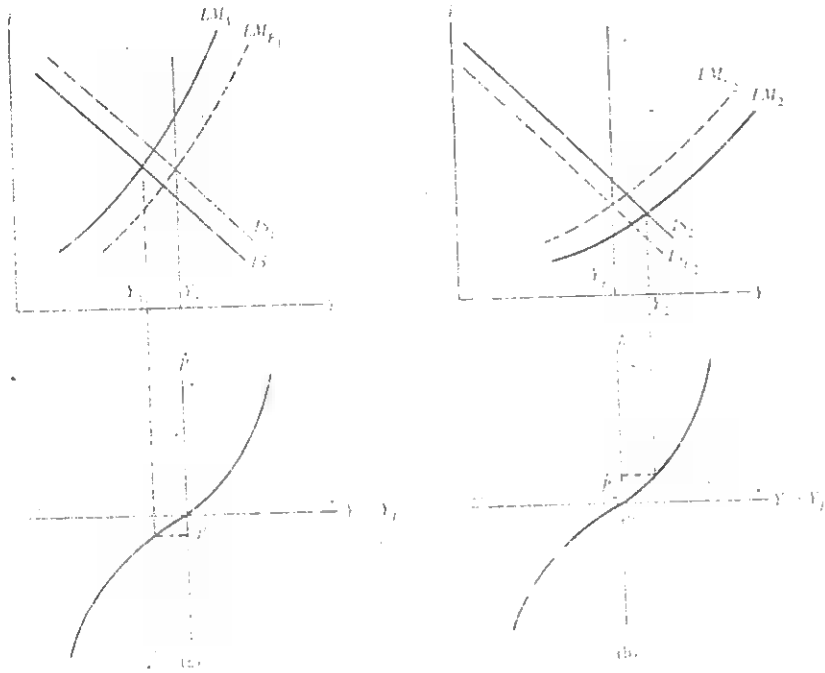
بين الناتج الفعلي والناتج الممكن كلما زادت سرعة زيادة (انخفاض) الاسعار. ويمكن من ثم توضيح العلاقة بين اتجاه ومعدل التغير في الاسعار من ناحية، ومستوى الناتج من ناحية اخرى، كما هو واضح في الشكل رقم (2 - 12) الجزء أ، ب أو ج (8).



شكل رقم 12 - 2

ويمكن أن نطلق على نموذج الذي تظهر في الشكل رقم (2 - 12) "نموذج تعديل الاسعار". وتظهر نموذج في الاجزاء a، b نوعاً من التناظر في درجة رد فعل الاسعار لوجود فجوة موجبة أو سالبة بين الناتج الممكن والناتج الفعلي. ولكن ليس من الضروري أن يتحقق هذا التناظر دائماً. فمثلاً نجد أن الدالة في الجزء الثالث من الشكل توضح أن رد فعل الاسعار ليس تناظرياً. وذلك بمعنى أن وجود فجوات سالبة كبيرة تؤدي إلى انخفاض ضعيف في الاسعار في حين أن وجود فجوات موجبة صغيرة تؤدي إلى زيادة كبيرة في الاسعار وإلى تضخم حاد. (وسنرى بعد قليل حالات أخرى ممكنة).

ويمكن وبسهولة دمج "دالة تعديل الاسعار" من الشكل a، أو b، أو c مع شكل IS - LM، وذلك كما هو وارد في الشكل رقم 12 - 3 التالي



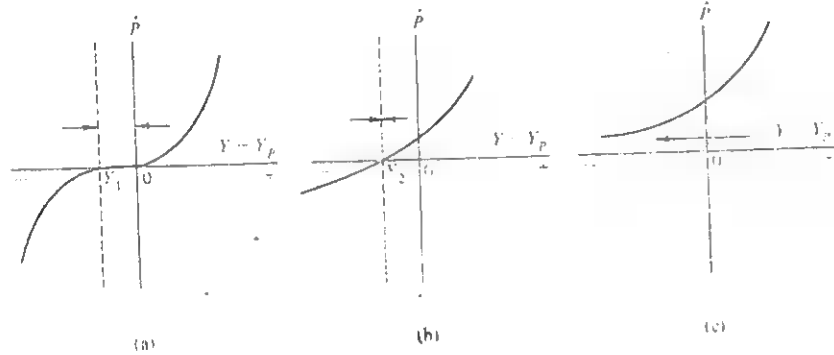
شكل رقم 12 - 3

وترتبط "دالة تعديل الاسعار" بنموذج IS-LM كما يأتي، يتم ربط الناتج الممكن Y_p بنقطة الصفر في الشكل الذي يوضح تعديل الاسعار فمثلاً الافتراض بأن المنحنى (IS) الاصلي هو (IS_1) ، وأن المنحنى (LM) الاصلي هو (LM_1) - كما هو واضح في الجزء الاول من الشكل 12 - 3 - ولنفترض انهما يتقاطعا عند النقطة (Y_1) وهي تمثل مستوى ناتج أقل من مستوى التوظيف الكامل، بمعنى انها تقع على يسار مستوى التوظيف الكامل. فإذا انتقلنا إلى أسفل في دالة تعديل الاسعار، فإننا نرى أن الاسعار تنخفض بمعدل (\dot{p}_1) ، مما يؤدي إلى انتقال المنحنى (LM) إلى اليمين إلى أسفل (وسبب ذلك هو أن انخفاض الاسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود لأغراض التبادل)، ويمكن أن ينتقل المنحنى (IS) إلى أعلى إلى اليمين أيضاً، ويرجع ذلك إلى أن الانكماش يؤدي إلى

- (أ) زيادة الثروة الحقيقية بصورة مباشرة (أثر ريجو)
- (ب) إلى زيادة الثروة الحقيقية بصورة غير مباشرة اذا بدأ سعر الفائدة في الانخفاض.

(8) سنتناول بالشرح في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر بعض العوامل التي يمكن أن تفسر وجود مثل هذه التعديلات في الاسعار. اما هنا فنكتفي بتقرير وجود مثل هذه التعديلات.

ظهر في الجزء الاول من الشكل ، فان أي وضع أولي لتقاطع المنحني (LM) و (IS) على يسار $-Y_P$ سيؤدي الى ظهور التضخم الذي يؤدي الى تخفيض المستوى الفعلي للناتج (Y) الى مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل Y_P .



الشكل رقم (4 - 12)

ولكن اذا كان التوازن الاصلي أسفل (Y_1) فان ذلك يؤدي الى ظهور الانكماش مما يؤدي الى زيادة (Y) الى ان تصل الى (Y_1) . في حين انه اذا كان التوازن الاصلي في نقطة تقع بين (Y_1) و (Y_P) فان ذلك لن يؤدي الى ظهور أية تعديلات في الاسعار في أي من الاتجاهين ، ومن ثم لن يوجد هناك أي اتجاه في (Y) للتحرك في أي من الاتجاهين . وتظهر لدينا هذه الحالة في الواقع اذا كانت الاجور جامدة (ومن ثم تكون الاسعار أيضاً جامدة) عند المستويات التي تقع بين (Y_1) و (Y_P) .

أما في الجزء الثاني من الشكل رقم (4 - 12) فاننا نجد أن الاسعار سوف ترتفع عند أي مستوى من الناتج الفعلي (Y) أعلى من المستوى (Y_2) مما يؤدي الى نقل كل من المنحني (LM) والمنحني (IS) الى اليسار ، ومن ثم (Y) الى (Y_2) . أما اذا كان المستوى الأصلي اقل من المستوى (Y_2) فان الاسعار سوف تنخفض ويؤدي ذلك الى تحرك (Y) في اتجاه (Y_2) . (ويمكن أن تتسائل هنا هل تم تعريف وتحديد Y_P بدقة ؟) . ويكون الوضع في الجزء الثاني مشابهاً للوضع في الجزء الثالث من الرسم من حيث أن الشرط الضروري لتعديلات الاسعار ليس متوافراً وهو أن $(P = 0)$ عندما يتساوى الناتج الفعلي مع الناتج الممكن أي $Y = Y_P$ ، ومع ذلك فانه من الحالة التي تظهر في الجزء الثالث بأن الاسعار تميل الى الارتفاع عند أي مستوى من مستويات الناتج (Y) . وترتفع الاسعار بمعدل أسرع

(ج) يؤدي الى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات .
(د) وأخيراً يؤدي الى تقييدات ميزانية الدولة . وعندما تبدأ هذه التعديلات في الظهور فستبدأ الفجوة السالبة $(Y - Y_P)$ - بطبيعة الحال - في الانخفاض ، ويبدأ معدل الانكماش في الانخفاض . وهذا يعني أن معدل التحرك في اتجاه التوازن بين المنحني (IS) والمنحني LM يبدأ في التباطؤ أيضاً . ولكن مادامت تعديلات الاسعار سالبة عند مستويات الانتاج المنخفضة عن مستوى التوظيف الكامل ، فان حركة الاقتصاد في اتجاه مستوى التوظيف الكامل تستمر (ولو بشكل بطيء) ، وتصل في النهاية الى الوضع التوازني عندما يتقاطع المنحني LM_{E_1} مع المنحني IS_{E_1} عند النقطة Y_P حيث نجد أن معدل تعديل الاسعار يصبح صفراً $(\dot{P} = 0)$.

وتظهر في الجزء الثاني من الشكل حالة أخرى هي عندما يكون الموقف الاصلي هو موقف أعلى من مستوى التوظيف الكامل مما يؤدي الى ظهور التضخم بمعدل يساوي (\dot{P}_2) . ويدفع هذا المعدل من التضخم المنحني (IS) الى اسفل الى اليسار ، والمنحني (LM) الى اعلى الى اليسار ، ويصلان في النهاية الى الوضع IS_{E_2} . ويتقاطعان عند النقطة Y_P ، وهي نقطة التوظيف الكامل التي تتناسق مع وجود معدل تعديل في الاسعار يساوي الصفر $(P = 0)$.

لقد افترضنا سابقاً بأن فترات التباطؤ الزمنية التي ناقشناها (في الفصل الحادي عشر) على شكل فترة الاتفاق للدخل او لسعر الفائدة وفترة سعر الفائدة للتغيرات في الطلب على النقود هي فترات تباطؤ قصيرة بالنسبة الى السرعة التي تتغير بها الاسعار . وعلى هذا فان مستوى الناتج (Y) ومستوى سعر الفائدة (i) يتحددان باستمرار خلال عملية التعديل بتقاطع المنحني LM الجاري مع المنحني IS الجاري . ومن السهل علينا ان نرى أن ذلك ليس صحيحاً دائماً . وكما أنه من السهل أن نتعرف على انه ، (اذا لم تكن الحالة كذلك) ، من الممكن أن يؤدي ذلك الى تغييرات كبيرة جداً - في اثناء عمليات التعديل - في بعض او كل التغيرات . ومع ذلك فان القوى التي تؤدي الى التوازن والتي تتمثل في دوال تعديل الاسعار كما تظهر في الشكلين (2 - 12) ، (3 - 12) هي قوى تجعل من الممكن استعادة التوازن مرة أخرى (أو على الاقل الاقتراب المستمر من التوازن) .

الا انه من الجائز ان لا يتحقق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل اذا أخذت دوال تعديل الاسعار الاشكال الموضحة في الشكل رقم (4 - 12) ويجب ان يكون القارئ قادراً على التأكد من أنه اذا كانت دالة تعديل الاسعار هي من الشكل الذي

دفاع الكلاسيك ضد البطالة في حالة نمو الناتج الممكن

The Classical Defenses against Unemployment with Growing Potential Output

لقد تم اجراء المناقشة السابقة في اطار وجود قوى توازنية تلقائية تعمل في اقتصاد ساكن لا يوجد به نمو ونحتاج الآن الى معرفة ماذا كانت هذه القوى التوازنية ستعمل بصورة مختلفة في عالم اكثر واقعية ويظهر فيه نمو اقتصادي . ونعني بالنمو هنا - مرة اخرى - الحالة التي يتزايد فيها الناتج الممكن خلال الزمن ، وذلك من خلال النمو في قوة العمل ، او خلال النمو في انتاجية العمل نتيجة لوجود تطور فني وزيادة الرصيد من رأس المال نتيجة لوجود استثمارات صافية موجبة في الماضي . ولقد كانت الصورة العامة لهذا الاقتصاد صورة غير مشجعة ، سواء تلك الصورة التي ظهرت باستخدام التحليل الكينزي البسيط او باستخدام صيغة النموذج $IS-LM$ للتركيب الكينزي الكلاسيكي . ويرجع ذلك الى أن النمو في القدرة الانتاجية قد تضمن الى حد كبير أن مقداراً اكبر من القدرة الانتاجية لن يستخدم . ولقد اوضحنا - بالتاكيد - أنه من الممكن تحديد الكثير من الآثار التي تظهر نتيجة لانخفاض معدلات الاجور نتيجة لوجود البطالة ، التي تؤدي الى زيادة وتشجيع الطلب الكلي سواء كانت هذه الآثار تعمل من خلال سعر الفائدة او حجم الثروة ، أو هيكل الضرائب ، أو ميزان التجارة الخارجية . وستنتقل هذه الآثار وتعمل عملها سواء كانت البطالة الموجودة لدينا هي بطالة نتيجة لقصور الطلب الكلي او كانت نتيجة لوجود نمو في الطاقة الانتاجية . ولكن كل واحد من هذه الآثار يتطلب تخفيضاً كبيراً وفعالاً في معدلات الاجور نتيجة لوجود البطالة ومن الجائز ان لانستطيع ان نحصل في "العالم الحقيقي" هذا المدى او الدرجة من المرونة التي تقترب من المستوى المطلوب .

ومع ذلك فانه توجد جوانب أخرى في عملية النمو لم نأخذها في الاعتبار - لعدم اهميتها - في التحليل المصطنع في نموذج الاقتصاد بلا نمو ويمكن ان تجعل هذه الجوانب في عملية النمو امكانية التوصل الى والحفاظ على مستوى التوظيف الكامل كبيرة من تلك التي تضمنها التحليل حتى الآن . ويمكن ان تدعم هذه الجوانب تقاؤل الكلاسيك - على الرغم من أنهم اهلها في تحليل للاقتصاد الساكن - بخصوص امكانية الاقتصاد التنافس على تحقيق مستوى التوظيف الكامل مع ثبات المعروض من النقود وعدم تدخل الحكومة حتى ولو كان الاقتصاد معوقاً نتيجة لوجود جمود واضح في الاجور ناحية الانخفاض .

عند المستويات المرتفعة للناتج الفعلي (Y) وبمعدل أقل عند المستويات المنخفضة للناتج الفعلي ولكنها دائماً ترتفع . ويعني هذا أن المنحنيات (IS) و (LM) تتحرك باستمرار الى اليسار ، وبدون حدود . ولن يكون هناك أي توازن ممكن عند مستوى التوظيف الكامل او أي مستوى آخر من مستويات الناتج () .

وتعتبر الحالتان اللتان تظهران في الشكلين ب ، ج أسوأ من الحالة التي تظهر في الجزء (أ) من الشكل وهي الحالة التي تتميز بوجود جمود الاجور ويرجع ذلك الى أن الاجور ، ثم الاسعار ترتفع وبصورة مستمرة عند مستويات للناتج أقل من مستوى التوظيف الكامل . ومن الواضح أن هذه الحالة هي حالة غير كلاسيكية تماماً . ولقد اقترح بعض الاقتصاديين أن هذه الحالة هي حالة تتماثل الى حد كبير مع العالم الذي تعيش فيه الآن .

ويمكن للمرء أن يقترح أن دالة تعديل الاسعار تعطينا وسيلة لان نحدد وبدقة درجة ونقط جمود او مرونة الاسعار (ثم الاجور) . فإذا كانت دالة تعديل الاسعار دالة مسطحة (بحيث تقترب من التطابق مع المحور الافقي) ، فأننا نكون بذلك قد حصلنا على جمود كبير في الاسعار ومن ثم الاجور مما يقربنا كثيراً من الجمود الكامل الذي نفترضه في النموذج الكينزي . اما اذا كانت الدالة ترتفع (او تنخفض) بحدّة (مقتربة من المحور العمودي) فأننا نحصل على مرونة كبيرة تقترب من المرونة التي افترضها الاقتصاديون الكلاسيكيون .

وعلى الرغم من أن ذلك قد يكون طريقة لاعطاء المناقشات حول مرونة الاسعار - الاجور محتوى محدد وواضح ، الا أن ذلك ليس هو الطريق الوحيد . وعلى كل فان كل مايفعله هذا الطريق هنا هو وضع الاسئلة القديمة في اطار حديث ، وهو في الواقع لا يجب عليها ، وحتى لا يقترح طرقاً جديدة للبحث عن اجابات لهذه الاسئلة .

وسنحاول تطوير هذه الاسئلة اكثر عند مناقشتنا لمنحنى فلييس Phillips curve في الفصل الثالث عشر ، وعلى هذا فسنبذل معالجة هذه النقطة الآن .

وحتى نتأكد من ذلك فإن مجرد زيادة قوة العمل - بدون ظهور التقدم الفني أو التراكم الرأسمالي، لن يجعل الأمر سهلاً على المصحات الكلاسيكية. أن الأثر المباشر لنمو قوة العمل هو زيادة عدد العمال العاطلين، مما يتطلب انخفاض مستمر في مستوى الأجور والأسعار (إذا كان المعروض النقدي ثابتاً)، للوصول إلى المحافظة على التوظيف الكامل، وذلك بتشجيع انخفاض مستمر في سعر الفائدة، وزيادة مستمرة في حجم ثروة المستهلكين، أو تخفيض مستمر في تقييدات السيالة المالية، أو نمو مستمر في صافي الصادرات.

ونرى - من ناحية أخرى - أن الصورة تتحسن كثيراً إلى المدى الذي تساهم فيه عناصر التقدم الفني والتراكم الرأسمالي في عملية النمو في الناتج (وهي تساهم بالجزء الأكبر من هذا النمو في معظم الدول) - وحتى نستطيع أي نرى كيف يعمل هذا لتفترض وجود تطير فني وتراكم رأسمالي فقط (أي بدون وجود نمو في قوة العمل). ومن الممكن أن يؤدي ذلك في المراحل الأولى - إلى ظهور بطالة (إلا إذا كان الطلب الكلي يتزايد في نفس الوقت). ويرجع ذلك إلى أن كل من التقدم الفني والتراكم الرأسمالي يسمح بانتاج نفس المستوى من الناتج بعدد أقل من العمال. ولكن توجد الآن أسباب جديدة مهمة تؤدي إلى أن يزداد الطلب الكلي حتى مع عدم انخفاض معدلات الأجور.

ويؤدي التقدم الفني - في المحل الأول - إلى تخفيض التكاليف، مما يساعد على انخفاض الأسعار حتى ولو لم تنخفض معدلات الأجور، حيث أن المنافسة بين المنتجين يجب أن تترجم تخفيض التكاليف إلى تخفيض في الأسعار. وقد تنخفض الأسعار حتى ولو بدأت الأجور في الارتفاع إلى حد ما، طالما كانت الزيادة في الأجور أقل من الزيادة في انتاجية العامل بالساعة نتيجة للتقدم الفني. وتتشابه آثار التراكم الرأسمالي مع هذه الآثار بصورة أساسية. وهذا يعني أنه في الاقتصاد النامي، أن انخفاض الأجور ليس شرطاً ضرورياً لانخفاض الأسعار. فقد يكون من الصعب جداً - لأسباب اجتماعية أو مؤسسية - تخفيض معدلات الأجور، ولكن لن يكون من الصعب تحقيق انخفاض في مستويات الأسعار، فقط إذا زادت الأجور النقدية بمقدار أقل من الزيادة في انتاجية العمل.

ويوجد نوع آخر - وهو نوع مهم عادة - من التقدم الفني وهو التحسين المستمر الذي يحدث في كفاءة إدارة الأرصدة النقدية - مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على النقود لأغراض التبادل (على الأقل كما هو معرف بالمقدار $M1$) والمرتببط بأي مستويات للناتج النقدي (PY). بمعنى أن ذلك يؤدي إلى تخفيض العامل m في

العلاقة (mPY) - ويؤدي ذلك - مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة إلى تخفيض أسعار الفائدة إلى مستوى أقل مما كان يمكن أن تكون عليه، مع ما يترتب على ذلك ظهور آثار مباشرة وغير مباشرة على الطلب الكلي.

ويساعد كل من هذين الجانبين في عملية النمو - مما إلى ظهور التغيرات الآتية في نفس الوقت،

١ - أن مستوى الأسعار يمكن أن ينخفض حتى مع زيادة في معدلات الأجور النقدية.

٢ - مع انخفاض الأسعار، وانخفاض الطلب على النقود لأغراض التبادل لكل دولار من الناتج، فإن الطلب الكلي على النقود يمكن أن ينخفض حتى مع وجود زيادة في الناتج الحقيقي ومستوى التوظيف.

٣ - من الممكن أن يساعد الانخفاض في الطلب على النقود لأغراض التبادل مع ثبات المعروض من النقود على انخفاض أسعار الفائدة، ومن ثم يؤدي إلى ظهور قوة دفع صافية في الطلب الكلي بالإضافة إلى قوة التشجيع الأخرى التي تظهر نتيجة لانخفاض الأسعار سواء من خلال الثروة - التجارة الدولية أو التأثيرات المالية (٩).

(٩) تصل نسبة الزيادة في الناتج لكل ساعة عامل (الناتجة عن التقدم الفني والتحسين الإداري والتراكم الرأسمالي) في الولايات المتحدة حوالي 2.5 بالمائة سنوياً، أما اتجاه الزيادة في سرعة دوران النقود «المعرفة تقريباً ضيقاً بوساطة $M1$ » فهو يبلغ أيضاً حوالي 2.5 بالمائة سنوياً (مع الأخذ في الاعتبار أنه من الجائز أن يعبر جزء من هذه الزيادة عن تأثير اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع). وتصبح العملية عملية حاسية لتوضيح أن ذلك يمكن أن يؤدي - مع ثبات الرصيد النقدي - وثبات معدلات الأجور - إلى زيادة (مثلاً) مقدارها نصف بالمائة في مستوى التوظيف 3.001125 بالمائة في الناتج، وانخفاض بمقدار 2.5 بالمائة في الأسعار، ومن ثم انخفاض مقداره 2.07 بالمائة في الطلب على النقود لأغراض التبادل. ويتوقف مدى الانخفاض الذي يحدث في سعر الفائدة (مع ثبات المعروض النقدي) - ولزيادة في الطلب على كل من السلع والخدمات على مرونة سعر الفائدة لكل من الطلب على النقود والطلب على الاستهلاك - والطلب الاستثماري (وكذلك على مدى الزيادة في ثروة المستهلكين التي قد تترافق ذلك). وعلى كل فإن زيادة في الطلب الكلي بمقدار الزيادة في الناتج (في مثالنا هنا بمقدار 3.012 بالمائة) يمكن أن تكون مقبولة بدرجة كبيرة.

لتفترض أن العمود رقم (1) يمثل الموقف الأصلي، وأن العمود رقم (2) يمثل التغيرات بعد سنة واحدة التي تحدث نتيجة لزيادة سرعة الدوران وانتاجية العمل بمقدار يساوي 2.5 بالمائة. وتفترض هنا وجود زيادة مقدارها 0.5 بالمائة في مستوى التوظيف من أجل التعرف على نتائجها وبالتالي على احتمال تحقيقها.

وعلى هذا نجد أن الحاجة إلى تخفيض كبير في الأجور لتصحيح أو لمنع ظهور بطالة كبيرة في الاقتصاد تنخفض بدرجة كبيرة، إذا ادخلنا بعض النمو الاقتصادي (الذي يتضمن الزيادة في كفاءة كل من الإنتاج واستخدام النقود) فإذا كنا قد حكمنا على جمود الأجور بأنه العقبة الرئيسة لتحقيق الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل، إلا أن هذه العقبة تقل حدتها إذا أخذنا في الاعتبار حقائق النمو الاقتصادي. ومع ذلك فإننا لن نطور هذه النقطة إلى أبعد من ذلك هنا (10).

هل هناك توازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل؟

Equilibrium at Less-Than-Full Employment?

نتبين في الفصل العاشر أن مسألة ماذا كان كينز (أو الكينزيون) قد استطاع أو يستطيع توضيح وإثبات أنه - مع وجود درجة مامن المرونة في الأجور للانخفاض - يمكن أن يحقق توازناً حقيقياً في الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل. هي مسألة مشكوك فيها كثيراً وخاضعة للنقاش حتى الآن. ولأن وبعد أن أضفنا تأثيرات الثروة، وتأثيرات السياسة المالية، وتأثيرات

التجارة الدولية، والآثار الممكنة للنمو الاقتصادي، فإنه يصبح واضحاً لدينا من حيث المبدأ - أنه يوجد في الاقتصاد السوقي market economy - مع درجة متواضعة من المرونة في الأجور والأسعار - مستويات للأجور والأسعار يمكن التوصل إليها نظرياً، والتي تسمح بتحقيق مستوى التوظيف الكامل مع أي رصيد نقدي. وعند أي ميزانية حكومية، على الرغم من ضآلة هذه الامكانية.

ولقد انتهينا أيضاً في الفصل العاشر - مع ذلك - إلى أن سؤال (ما إذا كان يوجد دائماً توازن عند مستوى التوظيف الكامل) هو سؤال غير مهم بالعمل. ون النقاش الذي لا ينتهي حوله هو مضيعة للوقت. «سواء كان الاقتصاد في حالة توازن أم لا فإنه (أي الاقتصاد) يكون دائماً عند مستوى أقل من التوظيف الكامل. ونه بدون تدخل في شكل سياسة اقتصادية، عادة أو بالآخر، دائماً يحقق نقداً بطيئاً أو ضئيلاً للخروج من هذا الموقف، إلا إذا كان ذلك من خلال وجود سياسة حكومية اقتصادية توسعية، أو من خلال ظهور تغيرات خارجية مهمة، أو أخيراً وبإلى الأثر زيادة غير متوقعة في الاستثمار. ولا يوجد شيء مأساوي أضناه هنا في هذا نفس الصيغة الأكثر كلاسيكية لتركيب الكينزي الكلاسيكي يمكن أن يؤدي إلى تغيير هذه النتيجة الأساسية. ولواقع فإن القليل من الاقتصاديين ذوي الميول الكلاسيكية ما زالوا يحتاجون بأنه - في الاقتصاد الحديث - يمكن الاعتماد على مرونة الأجور نحو الانخفاض ومرونة الأسعار بدرجة كافية لمنع ظهور لبطالة أو لازالة البطالة - إذا ظهرت - بسرعة - الناتجة عن قصور الطلب على العمل. والنتيجة هي أن معظم الاقتصاديين الذين يصرون على أنه يوجد دائماً نوع من التوازن عند مستوى التوظيف الكامل - بدون ضرورة لتدخل الحكومة - مستعدون لقبول نوع ما من سياسة النقدية و / أو السياسة المالية. على الأقل عندما يتطلب تحقيق التوازن ضرورة إجراء تخفيضات كبيرة في الأسعار ومن ثم معدلات الأجور (11).

(11) وعلى الجانب الآخر - فإننا نجد في الاقتصاد الحديث تصاب بمرض التضخم المستمر، من قبل اقتصاديين الذين يوافقون على عدم فعالية أدوات التصحيح الكلاسيكية لتقلية في الأثر، سريعة للبطالة يذهبون أيضاً إلى أن السياسات النقدية والمالية التوسعية - والتي تهدف إلى منع حدوث البطالة - يجب تقادها أو يجب استخدامها بدرجة كبيرة من الحذر نظراً إلى أنها تؤدي إلى تضخمية سيئة. ويجب أن نؤكد هنا - مع ذلك - أن المعضلة الحديثة التي تتمثل في وجود من التضخم والبطالة في آن واحد (والتي سنتناولها بالتفصيل في القسم الخامس من الكتاب) لا تكن متوقفة في التحليل الكلاسيكي الاقتصادي القديم وإنما يتم شرحها باستخدام إطار التحليل الكينزي التقليدي. وعلى هذا فإن المعضلة ليست مهمة في الإجابة عن سؤال ما إذا كانت أدوات التصحيح النقدية الكلاسيكية لها أية قيمة تطبيقية في عالمنا الحديث أم لا؟. وإذا كانت الإجابة بالنفي، فإن يمكن اعتبار السياسات النقدية أو السياسات المالية بديلاً ملائماً لها؟

(2)	(1)
$M_T = 2.925P$	$M_T = 3PY$
$Y_T = 2.05N_1$	$Y_0 = 2N_0$
$W_T = \$5$	$W_0 = \$5$
$P_T = 2.925\$$	$P_0 = 3\$$
$N_T = 100.5$	$N_0 = 100$
$Y_T = 206.025$	$Y_0 = 200$
$Y_T P_T = 602.623 \$$	$Y_0 P_0 = 600 \$$
$M_{T1} = 1762.673 \$ (-2.074\%)$	$M_{T0} = 1800 \$$
$M_T = 2500 \$$	$M_0 = 2500 \$$
$M_1 - M_{T1} = 737.33 \$ (+5.33\%)$	$M_0 - M_{T0} = 700 \$$

(10) لم نأخذ - في الواقع - أهم أثر للتغير الفني في خلق طلب كلي اصلي في الاعتبار هنا. ويظهر هذا الأثر في شكل الغرض الذي يخلقها التقدم الفني أمام المنتجين للاستفادة من الامكانيات الجديدة لتحقيق الأرباح - بواسطة زيادة الاستثمار. وسنركز على هذا الأثر وأهميته في الجزء الأخير من الفصل التاسع عشر.

وتوجد - مع ذلك - مدرسة في الفكر الاقتصادي الكلي الحديث والتي تقترب كثيراً للاعتقاد في ،

(أ) ان الاقتصاد في عالمنا الجاري الحديث يكون - في معظم الاوقات - قريباً جداً من مستوى التوظيف الكامل .

(ب) ان بقاء الاقتصاد في هذه الحالة قد تم من خلال وجود درجة كبيرة وفعالة من مرونة الاجور والاسعار ، والتي يجب - ومن الممكن - الاعتماد عليها - بل وتقويتها .

(ج) ان التضخم هو كما رآه الكلاسيكيون - بشكل أساسي - ظاهرة نقدية بحتة . وسنوضح أفكار هؤلاء الاقتصاديين ذوي الميول الكلاسيكية والذين يعرفون بالنقوديين "Monetarists" في الجزء الآتي .

النقودية ، صيغة حديثة للاقتصاد الكلي الكلاسيكي

MONETARISM: A MODERN VARIANT OF CLASSICAL MACRO-ECONOMICS

تعتبر النقودية اتجاهاً حديثاً للاقتصاد الكلاسيكي ، متخصصة بدرجة كبيرة في آرائها ونظرياتها - بحيث تستحق وتتطلب معالجة منفصلة . ولقد ظهرت هذه المدرسة في الولايات المتحدة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، واجتذبت منذ ذلك الوقت عدداً قليلاً من الاقتصاديين الذين كرسوا أنفسهم لها ووضحوا معانيها ، ولقد حققت هذه النظرية شهرة كبيرة بين غير الاقتصاديين . ويمكن للمرء أن يشرح أفكار المدرسة النقودية باستخدام الاشكال الخاصة التي يتضمنها المنحني IS ، والمنحني LM (وهي أن المنحني LM هو عمودي أو قريب من ذلك ، وأن المنحني IS هو أفقي أو قريب من ذلك ، وأن الاسعار مرنة بدرجة كافية بحيث تجعل المنحني LM يقف دائماً عند مستوى الناتج الممكن Y_p) ومع ذلك يجب أن نشير الى ان هذه الطريقة ليست هي الطريقة التي يفضل الكثير من النقوديين استخدامها لشرح وتوضيح افكارهم ، وان استخدام هذه الطريقة يفقد النكهة الخاصة للنظرية النقودية . ويرجع ذلك الى أن النقودية هي مبدأ له كل

مايعنيه هذا المصطلح . وكما يعرف كل شخص تقريباً - ان الاستاذ ميلتون فريدمان M-Friedman هو المؤسس والمتحدث الرئيس بأسم هذا المبدأ (١)

ولقد قام الاقتصاديون النقوديون بتحقيق اضافات جديدة وهامة - في السنوات الاخيرة - في نظريات التضخم ، والبطالة وسعر الفائدة ، والتي سنتناولها بالتفصيل في الفصلين الرابع عشر والخامس عشر . كما قاموا بتعديل بعض آرائهم السابقة . ومع ذلك فأننا سنهتم هنا فقط بالتطورات الاولى في افكار النقوديين حتى عام 1970 تقريباً . وهي الاراء التي يمكن أن يصيغها المرء بشكل يتناسب مع نموذج $IS-LM$. كذلك هي الاراء التي تم نشرها وذيوعها في الصيغ المعروفة للنظرية النقودية .

المعتقدات الاساسية للنقودية :

Basic Tenets of Monetarism

(١) ان اهم معتقد أساس للنقودية هو الاعتقاد بأن سرعة "دوران النقود" هي ثابتة بصورة جوهرية . ويميل الاستاذ Friedman الى التعبير عن هذه السرعة الثابتة لدوران النقود باستخدام نسبة الناتج القومي الاجمالي أو الناتج القومي الصافي الى (M_2) وهو تعريف النقود الذي يتضمن بجانب العملة كل انواع الودائع

(٢) ان افكار فريدمان ملخصة في عدد من المقالات المثيرة للنقاش . ويمكن الحصول على نصيغة الاولى لها في مقالته عن .

"A Monetary and Fiscal Framework for Economic Stability," *American Economic Review*, 38 (1948), 245-64.

والمعاد طبعها في الكثير من كتب لقراءات بدأ فيها تلك التي اشرنا اليها لكل من Lindawer (1968) وكذلك Muller (1970) ولقد تم تلخيص آراء فريدمان المناهضة في مقالته *The Role of Monetary Policy* والمعاد نشرها في كتب القرارات تحت اشراف كل من W.L. Smith R. L. Teigen (1974) وكذلك Johnson, Kameschen واخيراً في كتاب E. Shapiro (1970) انظر أيضاً النقاش الجيوي بين .

Milton Friedman and Walter W. Heller, *Monetary vs. Fiscal Policy* N. Norton, (1964)

ومقالة: R. L. Teigen "A Critical Look at Monetarist" (W. W. Norton, 1969);

Economics," *Federal Reserve Bank of St. Louis Review* (January 1972) 10-25,

140 - 123

والمعاد طبعها في كتاب Teigen - Smith - المرجع السابق ص 140 - 123 .

لدى البنوك التجارية ماعدا شهادات الایداع ذات الفئات الكبيرة . (ومع ذلك فان الكثير من الاقتصاديين النقوديين الذين مازالوا يؤمنون بالاصول والمبادئ الخاصة بالنظرية الكمية ، يفضلون استخدام M_1 لتعريف النقود ، والذي يقصر المعروض النقدي على العملة والودائع تحت الطلب) . ويتفق الجميع ، مع ذلك ، على أن تعريف النقود ومن ثم تحديد المعروض النقدي ليس له تأثير كبير . وحيث أننا قد استخدمنا M_1 في تعريف المعروض النقدي حتى الآن فاننا سنستمر في استخدامها . وبصورة عامة فإنه لم يتم اشتقاق ثبات سرعة دوران النقود - ماعدا الاتجاه الذي يظهر في شكل زيادة سرعة الدوران نتيجة لزيادة الكفاءة في استخدام وإدارة النقود - في أي تحليل نظري يثبت أنها يجب أن تكون ثابتة بصورة جوهرية (13) بل أنه يتم التأكيد على أن سرعة دوران النقود ثابتة كحقيقة لا يمكن الشك في صحتها وهي حقيقة مشتقة من الواقع . فمثلاً يعترف الكثير من النقوديين - ومن بينهم Friedman نفسه - بوجود أسباب نظرية وجيهة لان تتأثر سرعة الدوران بسعر الفائدة . ولكنهم يصرون على أن كل الشواهد تؤيد فقط وجهة النظر التي تقرر أن سرعة دوران النقود ثابتة (بصورة جوهرية) .

ويعني ثبات سرعة دوران النقود بان (m) التي تظهر في معادلة النظرية الكمية $M^* = mPY$ لا تتقلب أبداً . وعلى هذا فإننا يمكن أن نشق ما يأتي :

$$PY = (1/m) M^*$$

ض

أي أن القيمة النقدية للناتج القومي هي مضاعف ثابت من المعروض النقدي (كمية النقود) . وعلى هذا فان النقود هي الاقوى سواء كان ذلك نحو الافضل أو ، للأسف ، نحو الأسوأ أيضاً . ويرجع ذلك الى أنه مادامنا نلاحظ عدم استقرار واضح في مستويات الناتج والتوظيف والاسعار ، فان ذلك سيعكس بالضرورة تغيراً مستمراً غير مرغوب فيه - في المعروض من النقود . وعلى العموم اذا كان (معدل نمو) المعروض من النقود مستقراً ، عندئذ فقط يمكن أن يستقر كل من الناتج والتوظيف والاسعار ايضاً .

(2) والمعتقد الثاني هو أنه توجد طرق عديدة من خلالها تستطيع النقود ان تقوم بدورها الرقابي على (PY) أي القيمة النقدية للناتج القومي ، سواء كان ذلك

(١٣) اما اذا استخدمنا M_2 كتعريف للمعروض النقدي ، فان الاتجاه الذي يمكن أن يظهر على سرعة الدوران هو اتجاهاً نحو الانخفاض . مما أدى الى أن يستنتج Friedman بان النقود هي سلعة مفضلة Superior good أي سلعة يكون للطلب عليها بمرونة دخلية أكبر من الواحد .

من خلال اسعار الفائدة التي تؤثر على الاستثمار (أو على الاستهلاك) أو كان ذلك من خلال الاثار المباشرة أو غير المباشرة للثروة على الاستهلاك ، أو كان ذلك من خلال التأثير على سيولة أصحاب الاعمال أو على ميزانية الافراد ، أو سواء كان ذلك وبساطة من خلال عدم قدرة الافراد الذين يتسلمون النقود على الامتناع عن انفاقها مباشرة على شراء شيء ما . سواء كان ذلك سلعة أو خدمة أو عقارات أو أوراق مالية . ويقوم بعض النقوديين باعطاء أهمية اكبر لبعض الطرق المذكورة اعلاه من بعض ولقد استمر Friedman بصورة عامة في التأكيد على أن النقود يمكن أن تؤثر أو تعمل من خلال هذه الطرق أو أي منها (أو من خلال طرق أخرى لم نحلم بها بعد) . ولكن كيف تعمل النقود وكيف تؤثر؟ Friedman يعتبر ذلك غير مهم وغير مرتبط بالموضوع . والحقيقة : التجربة هي أن سرعة دوران النقود ثابتة .

(٣) ان النقوديين يعتقدون عادة أن الاجور والاسعار مرنة بصورة واضحة وهي اكثر مرونة مما يعتقد الكينزيون . أو ان الاجور والاسعار يمكن - على الأقل - أن تكون مرنة اذا لم تتدخل الحكومة في الاقتصاد (عن طريق تحديد مستوى ادنى أو أعلى للأسعار ، ومشجعة على أو حتى مساعدة على تثبيت الاحتكار في أسواق العمل أو أسواق السلع) ولكن حتى اذا كانت بعض الاسعار أو الاجور غير مرنة فان ذلك سيكون على حساب وضع عبء تعديل الاسعار أو عبء الاجور على مجموعات أخرى من السلع أو العمال - والتي ستتحرك ويجب أن تتحرك اسعارها لازالة أثر فشل بعض الاسعار أو الاجور من التحرك بحرية . والنتيجة الرئيسة هي أن الاقتصاد يكون عادة عند أو قريباً من مستوى التوظيف الكامل (أو كما سنشرح في الفصل الرابع عشر . عند أو قريب من مستوى التوظيف الكامل الذي يتساوى مع مفهوم النقوديين لمستوى التوظيف الكامل وهو المعدل الطبيعي للبطالة :) .

وهذا هو السبب في ان التغير في المعروض النقدي (M^*) يؤدي الى التغير فقط في (P) الاسعار وليس في (Y) الناتج فاذا فشلت الاسعار في الانخفاض في الحال لاحداث التعديلات المطلوبة ، فان (Y) الناتج سينخفض ، ولكن بصورة مؤقتة وحتى يتم تعديل الاسعار . والنتيجة هي ان السبب الاساس في ظهور كل أو أي من انواع التضخم هو النمو غير المناسب في المعروض النقدي . ان التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة . .

(4) والمبدأ الرابع هو أن الاقتصاد يتمتع تلقائياً بدرجة عالية من الاستقرار ، ويرجع ذلك الى أن ميول الانفاق المهمة لاتنخض لتغيرات كبيرة أو مفاجئة كما

يفترض الكينزيون دائماً ويظهر عدم الاستقرار الرئيس (أو امكانية ظهور عدم الاستقرار) في نتائج التصرفات الحكومية التي تتخذ لمعالجة اثر عدم الاستقرار المفترض في سلوك القطاع الخاص في الاقتصاد. ويجب أن نطلق على كل من السياسة المالية والسياسة النقدية تمرين في سياسة عدم الاستقرار "وليس تمريناً في سياسة الاستقرار... ومن الممكن جداً اختفاء الدورات التجارية" في غياب استخدام الأدوات والقرارات التي تتخذ كما يقال لمعالجة هذه الدورات.

(٥) بصورة عامة يجب أن نعتبر توقعات اصحاب الاعمال والعمال والمستهلكين هي توقعات هامة وانها في الغالب توقعات رشيدة بمعنى ان الوحدات الاقتصادية قادرة على ان تستكشف آثار اعمالها وأعمال الآخرين. وتؤدي القرارات التي تتخذ بناء على هذه التوقعات الى تحقيق التنبؤات الخاصة بالمستقبل وبسرعة ان لم يكن ذلك حالاً. وعلى هذا فان التوقعات الذكية هي توقعات ذات تأثير فعال واستقراري. مادامت الحكومة لا تؤدي الى ظهور اشارات خاطئة عن طريق التدخل العقلاني والمتسرع. وهذا يعني أن التوقعات هي توقعات رشيدة. بالمعنى الذي شرحناه في نهاية الفصل السابع. (١٤)

ويتناسب الاعتقاد بالتوقعات الرشيدة بصورة أساسية مع النظرة الكلاسيكية الى العالم حيث يوجد اضطراب موروث ضئيل «فيما عدا اتجاهات النمو البطيء والمستمر». وأن الاضطرابات الخارجية تنشأ أساساً من التصرفات الحكومية غير العاقلة ولكنها واضحة بدرجة عالية. ويتحقق التوازن - في مثل هذا العالم، عند مستوى التوظيف الكامل، ويمكن الوصول اليه بيسر وبسرعة خلال مرونة الاجور والاسعار. فاذا تغير المعروض النقدي فان مستوى الاسعار وحده يتغير، وحيث أن التغير في المعروض النقدي من الممكن قياسه وملاحظته، فانه من الممكن أن يلاحظ الوحدات الاقتصادية الآثار التي تنشأ عن هذا التغير. (وهي تظهر في الاسعار فقط) على القيم التوازنية في الاقتصاد، ومن ثم يقومون - وسوف يقومون - باتخاذ القرارات التي تحقق هذه التغيرات في الاسعار وبسرعة كبيرة.

(١٤) وبطبيعة الحال فليس كل النقوديين هم من المؤيدين لوجود توقعات رشيدة. والواقع فان أعمال Friedman الاولى قد تضمنت التوقعات التأقلمة adaptive expetations. فقد ناقش Friedman لفترة طويلة ان معدل التضخم المتوقع يمكن اعتباره بصورة عامة على انه يساوي معدل التضخم الجاري. كما أن دالة الاستهلاك التي يستخدمها (والتي نشرحها في الفصل السادس عشر) تتضمن توقعات الدخل التي تتألم بسرعة لقيم الدخل الماضية. ومع هذا فان معظم الذين يؤيدون وجود توقعات رشيدة هم من النقوديين أيضاً.

(٦) وكما يتضح من النقاط ٣، ٤، ٥ أن السلوك السياسي في مجال الاقتصاد هو سلوك يؤدي بالضرورة الى عدم الاستقرار وهو غير مفيد على الاطلاق. ويرجع ذلك الى أن السياسيين يحاولون - لخدمة اغراضهم الخاصة بالانتخابات أن يخلقوا ظروفاً مؤقتة التي تجعل من الاقتصاد لان يظهر في حالة أفضل مما هو عليها فعلاً. ونظراً لان الاقتصاد - مع عدم وجود مثل هذه التدخلات - يكون عند او قريباً من الحالة المثلى التي تسمح بها الموارد المتوافرة والتكنولوجيا - فاننا نجد أن المحاولات من أجل اظهار الاقتصاد في حالة افضل قد تعود بمكاسب للمجموعات الرئيسة من السياسيين. ولكن هذه المكاسب هي مكاسب خادعة ومؤقتة، ويمكن أن تؤدي فقط الى المزيد من عدم الاستقرار في المستقبل، وإلى أداء اقتصادي ضعيف خلال فترات زمنية أطول. والنتيجة الثابتة تقريباً هو أن هذا التدخل المتعمد هو من النوع الذي يؤدي الى خلق التضخم وليس الى الانكماش، أي انه من النوع الذي يتضمن زيادة كبيرة في المعروض النقدي، وعلى كل ونظراً لان للبنك المركزي سيطرة كبيرة على عرض النقود الا انه قد يؤدي الى خلق درجة كبيرة من عدم الاستقرار على الاقل في الاسعار حتى مع وجود النيات الحسنة لديه. ويرجع ذلك عادة الى ان المصرف المركزي لا يعرف كيف تعمل النقود او بالاحرى كيف يعمل الاقتصاد.

مضامين السياسة النقدية

Policy Implications of Monetarism

ومعظم السياسات المتضمنة في النقدية كما تطهر في الافكار الرئيسة السابقة هي واضحة تماماً. وأول سياسة أساسية يجب ان تتبع بطبيعة الحال هي أنه يجب المحافظة على المعروض النقدي ثابتاً أو أن يزداد (في حالة وجود نمو اقتصادي) بمعدل منخفض جداً مثلاً في حدود واحد أو اثنين بالمائة سنوياً بالنسبة للمعروض النقدي معروفاً باستخدام M_1 . (وذلك في الظروف الاقتصادية الحالية للولايات المتحدة). فاذا اخذنا في الاعتبار الاتجاه المستمر السرعة دوران النقود (m) ناحية الارتفاع، والنمو المتزايد والمستقر في القوى العاملة، والتحسينات التدريجية في تكنولوجيا الانتاج، وفي احلال رأس المال محل العمل من خلال الاستثمار الصافي، فان زيادة المعروض النقدي (M_1) بمعدل واحد أو اثنين بالمائة كل سنة يمكن أن تؤدي الى نمو الناتج Y بمعدل يتساوى تقريباً مع معدل نمو الناتج الممكن عند

مستوى عام ثابت للأسعار. إلا أن استقرار النمو في المعروض النقدي هو أهم بكثير من اختيار معدل النمو الجاري الصحيح لتحقيق ثبات واستقرار الأسعار. فإذا ظهر أن معدل نمو المعروض النقدي يتناسق مع وجود تضخم (أو انكماش) بسيط فإن ذلك ليس مهماً، ويرجع ذلك إلى أنه مادام أن هذا المعدل من النمو معدلاً مستقراً، فإنه سيتم التنبؤ به كلياً، ومن ثم لن يزعج أو يقلق أحداً. وطالما كانت الأسعار مرنة في اتجاه الانخفاض - تماماً مثل كونها مرنة في اتجاه الارتفاع، فإن اتجاهها مستقراً في انخفاض الأسعار لن يخلق مشاكل على الإطلاق.

وعلى الرغم من تأكيد وجود درجة عالية في استقرار الاقتصاد، إلا أنه من الممكن ظهور أو حدوث تقلبات بسيطة أو تغيرات مفاجئة في الاتجاهات المحددة لسرعة الدوران أو الانتاجية أو في الميل للاستهلاك أو الميل للاستثمار، وعلى الرغم من أنه من ناحية المبدأ يمكن تلاقي عدم الاستقرار الذي يحدث نتيجة لهذه العوامل عن طريق إجراء تغييرات طفيفة في المعروض النقدي فإنه يجب مقاومة اغراء القيام بذلك بكل الوسائل وبأية تكاليف. ويرجع ذلك إلا أننا غير قادرين على التنبؤ بمثل هذه التقلبات من ناحية وإلى ميل السياسيين إلى القيام بردود فعل مبالغ فيها. أو إلى محاولة استخدام التقلبات البسيطة عنراً لحلق شعور عام خاطيء بالرفاهية من خلال الزيادة المستمرة في المعروض النقدي.

ويجب أن يكون واضحاً هنا أن معتقدات النظرية النقودية لاتدع أي مجال لوجود سياسة مالية. ويرجع ذلك إلى أن السياسة المالية ليس لها أي تأثير على الاقتصاد إلا إذا - ومن ثم إلى المدى - صاحبها، تغيرات في المعروض النقدي واستخدمت كمعز. ولكن ذلك يمكن تحقيقه بدون أية سياسة مالية. ونظراً لأن الاقتصاد يميل فعلاً إلى أن يكون عند مستوى التوظيف الكامل، فإن السياسة المالية التوسعية تتضمن بالضرورة «تزامناً» مقداره مائة بالمائة مع عناصر الانفاق الخاص الأخرى.

وتوجد نتيجة هامة مرتبطة بمعتقدات النظرية النقودية الخاصة بالسياسة النقدية وهي فكرة Friedman الخاصة بأن المصرف المركزي لا يستطيع التأثير على أسعار الفائدة (ماعدا ربما في الحالات المؤقتة جداً) وذلك من خلال التغييرات في المعروض النقدي. فإذا حاول المصرف المركزي أن يحقق أو يحافظ على - أسعار فائدة منخفضة، وذلك بخلق نقود بمعدل أسرع، فإن ذلك سيؤدي - مادام الاقتصاد فعلاً عند أو قريباً من مستوى التوظيف الكامل - إلى ظهور التضخم. مما يؤدي إلى تخفيض القيمة الحقيقية للنقود ويرفع سعر الفائدة. (ويمكن ملاحظة ذلك إذا

افترضنا وجود منحنى LM عمودي ويتقاطع مع المحور الأفقي عند نقطة Y_p . قد انتقل إلى اليمين نتيجة لزيادة المعروض النقدي M^* ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويؤدي إلى انتقال المنحنى LM بصورة مستمرة إلى اليسار إلى مركزه الأصلي). أن النقود فعلاً قوية، ولكن المصرف المركزي لا يستطيع أن يستخدمها في تخفيض أسعار الفائدة أو في المحافظة عليها عند مستوى منخفض.

ولكن إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن أسعار الفائدة في الولايات المتحدة قد تم المحافظة عليها عند مستويات منخفضة جداً بواسطة النظام الاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة من 1936 إلى 1949، ثم المحافظة عليها عند مستويات مرتفعة قليلاً خلال عام 1950، فإن هذا المبدأ يبدو غريباً إلى حد ما (15). وبالتأكيد فإن مايعنيه هنا الأستاذ Friedman ليس هو أنه لا يمكن القيام بذلك. ولكن مايعنيه هو أن الآثار الجانبية لذلك هي من الخطورة لدرجة أنه لا يمكن أن يوجد مصرف مركزي مخلص يستمر طويلاً في اتباع مثل هذه السياسة (على الرغم من أن Friedman لم يعط مثل هذا الاخلاص لأي مصرف مركزي).

واحد الآثار الجانبية لمثل هذه السياسة هو استمرار التضخم - بافتراض أن أسعار الفائدة قد تم الضغط عليها لتبقى عند مستوى أقل من المستوى الذي يتقاطع عنده المنحنى IS مع المنحنى LM العمودي عند مستوى التوظيف الكامل. وحتى نتأكد من ذلك فلقد شاهدت الولايات المتحدة درجة عالية من التضخم خلال السنوات 1941، 1944 (وهو ما يرجع عادة ليس إلى المحافظة على أسعار الفائدة منخفضة، وإنما إلى فترة الحرب التي استمرت خمس سنوات والتي وصل خلالها اتفاق حكومة الولايات المتحدة إلى أكثر من خمسين بالمائة من الناتج القومي). ومع ذلك فإنه تم الإبقاء على معدلات متواضعة من التضخم خلال معظم هذه الفترة - ربما من خلال الرقابة المباشرة الواسعة على الانتاج والأسعار والاجور والتوزيع، والمواد الأولية المخزون السلمي والصادرات والاستيرادات، وتوظيف العمل وخلافه. وعلى هذا فإن مايعنيه Friedman حقيقة هو أنه يمكن الضغط على أسعار الفائدة لتخفيض ولكن تكلفة ذلك هي أما تضخم غير مقبول أو وجود درجة عالية من الرقابة المباشرة.

ويوجد بديل آخر متاح، وهو ما استخدم بشكل كبير خلال الحرب العالمية الثانية، بجانب الرقابة المباشرة، وهذا البديل هو الضرائب المرتفعة. ويناقش

(15) تم تحقيق ذلك بصورة أساسية نتيجة اعتماد النظام الاحتياطي الفيدرالي الدائم إلى شراء كل ما يقدم إليه من جانب الأفراد من السندات الحكومية بسعر ثابت.

الاضافات الايجابية للنظرة النقودية

Positive Contributions of the Monetarist View

لقد تم أخذ كل الانتقادات التي قام بها النقوديون للسياسة النقودية بعناية فائقة. فمن الواضح أن السياسة النقودية كانت بصورة دائمة عامل عدم استقرار بدلاً من ان تكون عامل استقرار. فلقد صاعدت المصارف المركزية في معدلات نمو المعروض النقدي خلال فترات الانتعاش التضخمية سواء كان ذلك نتيجة لفشلها في التعرف على حقيقة انها فعلاً تقوم بزيادة المعروض النقدي او لفشلها في فهم وتقدير نتائج الاعمال التي كانوا يعرفون بانهم يقومون بها، او لانهم ببساطة لم يرغبوا في افساد الشعور السائد بالفرح (كما أن المصارف المركزية قد سمحت لكمية المعروض النقدي بالانخفاض في فترات الكساد او الانكماش سواء نتيجة للاخطاء التي وقعوا فيها او نتيجة لفشل في تقدير نتائج السماح بانخفاض المعروض النقدي او نتيجة للرغبة في محاولة تضخم غير موجود او الخوف غير العقلاني من تضخم في المستقبل.

ويشير النقوديون بصفة خاصة الى أن تركيز رجال المصارف المركزية على اعتبار أن مستوى أسعار الفائدة أو شروط اسواق الائتمان هي أفضل اهداف أو أحسن مؤشرات للسياسة النقودية كان دائماً المصدر الأساسي للتأثير السيء والخطيء للنقود. ففي حالات الكساد. ونظراً لأن أسعار الفائدة تكون منخفضة ومستمرة في الانخفاض، وتكون اسواق الائتمان في حالة "زكود"، فإن رجال المصارف المركزية يفترضون ان اتباع سياسة "نقدية سهلة" يعتبر سياسة ضد الانكماش ولكن الواقع هو أن كمية المعروض النقدي انخفضت. ويرجع ذلك الى أن الطاب على النقود هو الذي كان ينخفض بسرعة نتيجة لانخفاض الناتج / او الاسعار. أما في حالات الانتعاش فانه تم افتراض ان أسعار الفائدة المرتفعة او الاخذة في الارتفاع مؤشرات على وجود سياسة مالية صعبة او متشددة في حين كان المعروض النقدي يتزايد فعلاً، ولكن الطلب على النقود كان يتزايد ايضاً وبمعدلات اسرع. ومن الواضح ان زيادة طفيفة في المعروض النقدي يمكن اعتبارها سياسة نقدية جيدة (ولكنها ليست السياسة المثلى) في كل من الانكماش والرواج.

والاضافة الاخرى المفيدة للنقوديين (سنناقشها فيما بعد) هي في تأكيدهم اهمية توقعات التضخم. في تأثير التضخم (وتوقعات الاسعار) في أسعار الفائدة.

الكينزيون هنا أنه من الممكن، بصورة اساسية، لسياسة مالية غير تشجيعية. (أي تلك التي تدفع بالمنحني IS الى اليسار الى أسفل من خلال رفع الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي) أن تساعد المصرف المركزي في تخفيض سعر الفائدة الى مستوى أقل من ذلك السعر الذي يعتبر تضخماً في غياب السياسة المالية غير التشجيعية. وربما نجد الاستاذ فريدمان كان يعني أيضاً أن هذا البديل هو أيضاً بديلاً. لا يمكن التفكير فيه حتى يمكن أن نأخذه في الاعتبار.

وعلى أية حال فان هذا الكاتب يستطيع ان يؤكد ان اقتراح فريدمان (على الرغم من انه قد وضع على هذا النحو حتى يكون مثيراً للجدل) هو اقتراح خاطيء بكل بساطة وذلك كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين غير النقوديين. فقد لا ترغب في أن يحافظ المصرف المركزي على سعر فائدة منخفض. بشكل مصطنع. وقد تكون الآثار الجانبية لذلك اثار صعبة او غير مقبولة، ولكن ذلك يمكن تحقيقه. وقد قامت بلاد مثل اليابان وفرنسا وبلجيكا وغيرها كثير باتباع سياسات نقدية ناجحة خلال فترات طويلة من الزمن، مع الضغط على سعر الفائدة خلال معظم هذه الفترات للابقاء عليه عند مستوى منخفض بشكل مصطنع. وذلك بغرض تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي، مع استخدام وسائل اخرى (من بينها الرقابة المباشرة المكثفة على التوسع في الاقتراض) لمنع الآثار غير المرغوب فيها (16).

(16) استطاع هذا الكاتب في دراسة اخيرة للسياسة المالية والنقدية في اليابان التوصل الى ان واضي السياسة الحكومية ... قد استطاعوا القيام بادارة ناجحة. وعلى العموم فعلة. للتطور الاقتصادي العام اكثر مما استطاع زملائهم في معظم الدول. ولذا لاقتصاد الامر الاخرى فقد تم تحقيق خلال فترات ترواج. للنظام المصرفي بل قد تم مساعدته وتشجيعه على - تعرض كل ما يطلب من نقود وائتمان عند مستوى أسعار فائدة منخفضة ومستقرة (وهي معدلات قد تم تعديدها بشكل منخفض في كل فترة من فترات النقود السهلة) وقد ارتفعت أسعار الفائدة بمعدلات ضئيلة خلال فترات التقييد وتم التحكم في الائتمان كبديل ... ومن الواضح ان استخدام التحكم في الائتمان بدلاً من السعر ... يعني أنه يمكن ابقاء متوسط سعر الفائدة منخفضاً بدرجة كبيرة عما كان يمكن ان يكون عليه لو لم يكن هناك تحكماً ... ويمكن ان هذا هو السبب الرئيس في الطلب الكبير على الاستثمار في اليابان ... (انظر)

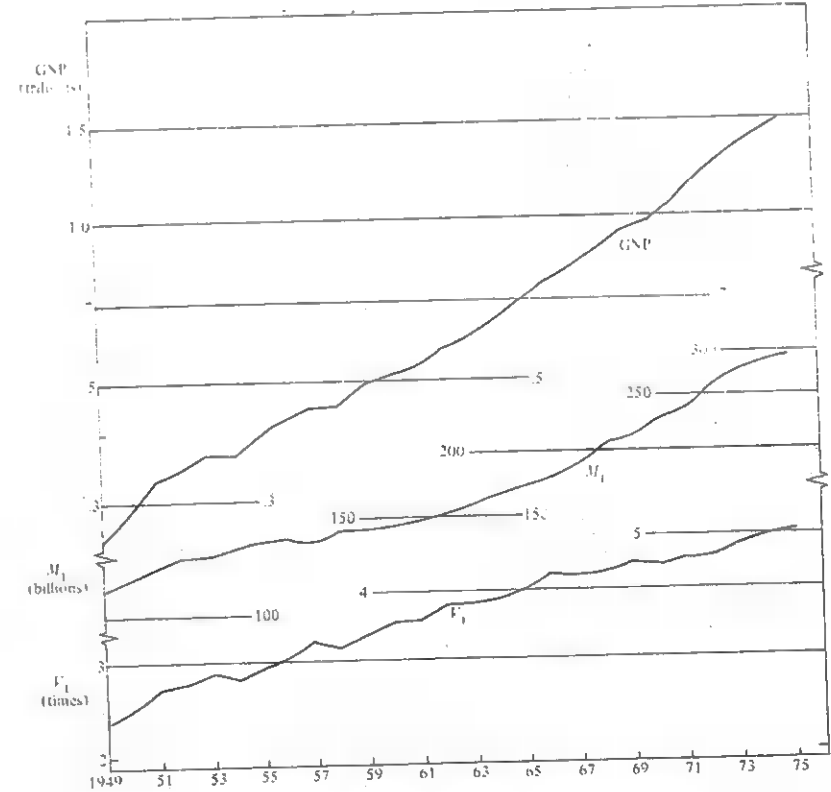
Ackley, with the collaboration of Hiromitsu Ishi, "Fiscal, Monetary, and Related Policies", in H. Patrick and H. Rosovsky, editors, *Asia's New Giant: How the Japanese Economy Works*, The Brookings Institution, 1976, pp. 153-247. Quotations are from pages 240 and 205.)

الشواهد المؤيدة لموقف النقوديين :

Evidence Supporting the Monetarist Position

أن أهم معتقدات النظرية النقودية هو ثبات سرعة دوران النقود (معدداً ظهور الاتجاه العام في تزايدها والذي يحدث نتيجة لعوامل تلقائية بحتة) . وتوجد عدة شواهد عملية تدعم وتؤكد هذا الاعتقاد .

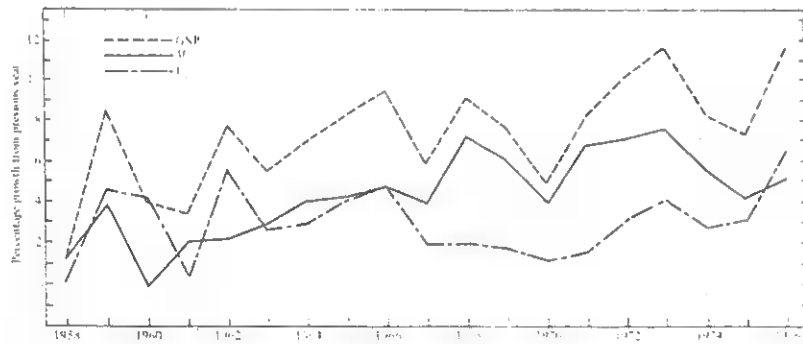
وأبسط هذه الشواهد هو ما توضحه في الشكل رقم (5 - 12) وهو يوضح ، بيانات سنوية (على أساس المعدلات) خلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٧٥ للمعروض النقدي (M_1) ، والناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية GNP ، وسرعة الدوران المشاهدة $(V_1 = GNP / M_1)$ في الولايات المتحدة .



الشكل رقم 5 - 12 الناتج القومي الإجمالي (GNP) الرصيد النقدي M_1 وسرعة دوران النقود (V_1) في الفترة من 1949 - 1975 .

ومن الواضح أن تحركات كل من الناتج والمعرض النقدي هي تحركات تأخذ نفس الشكل تقريباً ، وعلى الرغم من أن نمو الناتج هو أسرع من النمو في المعرض النقدي . ويتضح ذلك أكثر إذا نظرنا إلى اتجاه النسبة بين كل من السلسلتين (V_1) ويظهر اتجاه النسبة ميلاً واضحاً نحو الارتفاع خلال الفترة موضع الاعتبار ، على الرغم من أنه من الواضح أيضاً أن هذا الاتجاه نحو الارتفاع لم يكن اتجاهها ثابتاً بل قد اتجه نحو الانخفاض مع مضي الزمن بل أننا نلاحظ أيضاً تقلبات في معدل نمو سرعة الدوران (V_1) . وكذلك نلاحظ تقلبات أوسع في التغيرات السنوية لكل من (M_1) و (GNP) . ومع ذلك فلا يزال المرء هنا يحصل على الانطباع بوجود علاقة ارتباط بين (M_1) ، (GNP) والتي يمكن أن تكون متفقة مع النظرة التي تقر بأن التغيرات في (M_1) المعرض النقدي تؤدي إلى تغيرات في الناتج القومي الإجمالي GNP

الا أن الشكل رقم (6 - 12) يعطينا صورة أخرى مختلفة حيث نقوم برسم نفس البيانات السابقة (ولو أن ذلك يتم لفترة أقصر من 1958 - 1976 ، ولكن على أساس نسبة معدلات التغير من السنة السابقة .



الشكل رقم 6 - 12 معدل النمو السنوي لكل من M_1 ، GNP ، V_1 السنوات 1966 - 1976

(17) إذا أخذنا في الاعتبار السنوات الأخيرة التي سبقت الأربعينات فأننا نلاحظ اتجاهها مختلفاً في تغير سرعة الدوران . فلقد كان هذا الاتجاه بشكل غير منظم إلى درجة كبيرة بين السنوات 1915 - 1925 ، ثم انخفضت بشكل حاد حتى سنة 1932 تقريباً . ثم أخذت في التقلب حول هذا المستوى المنخفض في الثلاثينات . ثم انخفضت مرة أخرى بشكل حاد خلال عام 1946 . وذلك قبل أن تبدأ في الاتجاه الصعودي الثابت نسبياً كما يظهر في الشكل رقم (5 - 12) .

ويوضح الشكل هنا ان معدلات نمو كل من (M_1) , (GNP) متشابهة الى درجة بعيدة (على الرغم من أنها عالية بالنسبة للناتج القومي مقارنة بمشيلاتها الخاصة بالمعروض النقدي). وان كل من المعدلين قد اتجاها ناحية الزيادة خلال الفترة. وتناسق كل من هاتين الملاحظتين مع آراء ومعتقدات النقوديين.

وحتى اذا قارنا التحركات قصيرة الاجل في كل من المعروض النقدي والناتج القومي فاننا سنجدتها ايضاً متشابهة. فمثلاً نجد ان التغيرات من سنة الى أخرى في معدل نمو الناتج القومي كانت متناقصة في ثماني حالات وتزايدت في عشر حالات خلال الفترة. ومن بين الحالات الثمان التي انخفضت فيها نجد أن ستة منها كانت في السنوات التي انخفض فيها ايضاً معدل النمو في المعروض النقدي. وكذلك نجد أن كل الحالات العشر التي تزايد فيها معدل نمو الناتج هي جميعها لسنوات زاد فيها ايضاً معدل النمو في المعروض النقدي او بعبارة أخرى نجد أن ست عشرة من بين ثماني عشرة هما تغيرات متماثلة، وتختلف حالتان فقط. وهذه الملاحظة تتفق مرة أخرى.

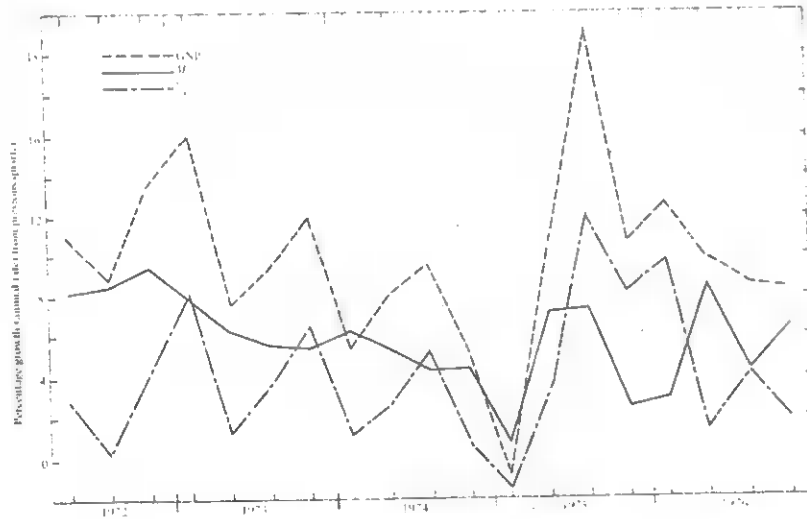
ولكن اذا قارنا الان معدل النمو من سنة - الى - سنة لكل من الناتج (GNP) وسرعة الدوران (V_1) . نجد أنه خلال الفترة كلها كان هناك اتجاه نحو تزايد معدل نمو الناتج القومي، في حين انه لا يوجد اتجاه واضح في التغيرات في معدل نمو سرعة الدوران. ولكن الارتباط بين التغيرات في معدلات النمو من سنة الى سنة أخرى هو ارتباط قوى تماماً مثلما كان الحال عند مقارنة كل من (M_1) , (GNP) . حيث نجد هنا أنه من بين المرات العشر التي زاد فيها معدل نمو الناتج القومي فإن معدل نمو سرعة الدوران قد ارتفع في تسع منها، وبقي ثابتاً في العاشرة. وكذلك من بين المرات الثمان التي انخفض فيها معدل نمو الناتج القومي، انخفض معدل نمو سرعة الدوران في سبع منها. أي أنه من بين ثمان عشرة حالة تتفق ست عشرة حالة منها.

وبالاضافة الى ذلك، يظهر معدل النمو في (V_1) غير مستقر حالة في ذلك حال معدل النمو في (M_1) فاذا كان هناك اعتقاد في ان التغيرات في (V_1) هي تغيرات تلقائية، فيجب على المرء هنا أن يستنتج ان التغيرات في (V_1) لها نفس الاهمية التي يعطيها للتغيرات في المعروض النقدي (M_1) في احداث تغيرات في الناتج القومي. ويمكن ان تكون هذه الشواهد - من جانب آخر - تتفق مع فرضية أخرى حول وجود عامل آخر بالاضافة الى (M_1) ربما في شكل متغير منتظم او متغيرات منتظمة أخرى او مجرد تقلبات عشوائية (كان يؤثر تأثيراً كبيراً في الناتج القومي).

وأن سرعة الدوران ماهي الا متغير متبقي تحرك سلبياً ليظهر تأثيرات هذا العامل الاخر والمعرض النقدي.

وبالتأكيد فإن مجرد المقارنة بين كل من الناتج القومي والمعرض النقدي وسرعة الدوران لن تعطينا شواهد تتفق تماماً وتدعم النظرية القائلة بأن المعروض النقدي (M_1) ، والمعرض النقدي فقط هو الذي يمكن ان يفسر التحركات السنوية في (GNP) .

وعندما تنتقل الى التحركات قصيرة الاجل - ربع سنوية مثلاً - فإن الشواهد تصبح اكثر غموضاً والتباساً. ويوضح الشكل رقم (7 - 12) مثلاً التحركات ربع السنوية في معدلات المئوية للتغير في كل من (GNP) , (M_1) , (V_1) خلال الفترة من 1972 الى 1976.



الشكل رقم 7 - 12 معدل النمو ربع السنوي في V_1 , M_1 , GNP خلال الفترة 1972 - 1976

ونجد هنا أن التغيرات في معدل نمو سرعة الدوران (V_1) هي أوسع بكثير من التغيرات في معدل نمو المعروض النقدي (M_1) . وبالاضافة الى ذلك فإن التغيرات في معدل نمو الناتج القومي تتلائم مع التغيرات في معدل نمو سرعة الدوران وليس مع معدل نمو المعروض النقدي. فنجد هنا مثلاً ان من بين الحالات الثماني عشرة التي توضح التحركات من ربع سنة أخرى، فإن اتجاه التغير في V_1 تتلاءم في سبع عشرة حالة منها مع التغير في (GNP) وواحدة فقط لا تتلاءم. في حين اننا نجد أنه عند

المقارنة بين معدلات نمو المعروض النقدي (M_1) والناتج القومي (GNP) - لا يوجد تلاؤم بينها في عشرة حالات ، وتتفق التحركات في سبع منها فقط .

ويمكن أن يغري ذلك المرء منا إلى استنتاج بأن الشكوى الدائمة للنقوديين من أن التغيرات في المعروض النقدي وعدم استقرار معدل نمو هذا المعروض كانت المصدر الأساس في عدم استقرار الناتج والأسعار هي شكوى خاطئة وليست في محلها . ويرجع هذا إلى أنه حتى ولو كان معدل التغير في (M_1) ثابتاً تماماً ، فإننا سنجد أنه مازالت هناك تغيرات واسعة في معدل نمو الناتج القومي ناتجة عن عدم الانتظام في تحركات سرعة الدوران . ولكن ليس ذلك هو الاستنتاج الوحيد الممكن . والواقع أن المقارنة البسيطة مثل تلك التي تجري بين النقوديين وبين البيانات هي مقارنة غير عادلة وهي ليست في صالح النقوديين . (على الرغم من أن سلوك النقوديين قد يدعون أحياناً إلى إجراء مثل هذه المقارنة نتيجة لاتجاههم المستمر نحو المبالغة) . ويرجع ذلك إلى أن معظم النقوديين يوافقون على وجود فترة تباطؤ زمنية طويلة (وربما تكون فترة تباطؤ ممتدة) في العلاقة قصيرة الأجل بين المعروض النقدي (M_1) والناتج القومي (GNP) . ويعتقدون بأن التغيرات في (M_1) خلال فترة سنة أو ربع سنة لها تأثيرات على الناتج القومي في نفس الفترة التي تحدث فيها هذه التغيرات بالإضافة إلى تأثيرات أخرى تظهر خلال فترة أو أكثر لاحقة . فإذا كان هذا صحيحاً ومع عدم الانتظام في معدل التغير في المعروض النقدي ، فإن المرء يمكن أن يتوقع وجود عدم انتظام في سرعة الدوران الفعلية Observed ، عندما يتم قياس سرعة الدوران كنسبة بين الناتج الجاري والمعرض النقدي الجاري . ولكن الحكم القائم على أساس البيانات التي تتشابه مع البيانات المرسومة في الاشكال (12 - 5) ، (12 - 6) ، (12 - 7) لا يمكن أن يكون اختباراً عادلاً لعرضيات النقوديين (18) .

وبالإضافة إلى ذلك فإن استقرار الدوران - كما يقول النقوديون لا يجب أن ينظر إليه على أنه شيء مطلق وإنما على أساس أنه استقرار نسبي . أو بعبارة أخرى فإنه حتى يمكن اختبار النموذج النقودي فإن ذلك يعني اختباره بالمقارنة مع بديل آخر ما ، ومن الواضح أن البديل الوحيد السائد الذي يمكن أن تتم المقارنة

(18) انظر ،

Leonall Andersen, "Observed Income Velocity of Money: A Misunderstood Issue in Monetary Policy," *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, 57 (August, 1975),

وذلك للتعرف على اعتراف النقوديين الأخير بوجود عدم انتظام سرعة الدوران وكيفية تفسيرهم له .

معه هو النموذج الكينزي وهم يعنون بذلك النموذج الكينزي البسيط الذي يهمل كل الآثار الراجعة للنقود . (وقد لا يوافق الكينزيون على مثل هذا الاختبار) .

النموذج القياسي النقودي :

Monetarist Econometric Models

ولقد تم إجراء واحد من الاختبارات المقارنة للنموذج الكينزي البسيط مع النموذج النقودي في الدراسة التي قام بها كل من Friedman و Meiselman والتي نشرت في عام 1963 (19) وقد حاولت هذه الدراسة توضيح أن الثابت الأساس Fundamental constant في فكر النظرية النقودية (أي سرعة الدوران) هو أكثر استقراراً ، ومن الممكن التنبؤ به بسهولة أكثر من الثابت الأساسي في النظرية الكينزية وهو مضاعف الاستهلاك البسيط . وتوجد دراسة أخرى حديثة وأكثر جذباً للانتباه وهي تلك التي قام بها كل من L. Anderson و Jerry Jordan من بنك الاحتياط الفيدرالي في سانت لويس (والذي يعتبر من المؤيدين الأقوياء للفكر النقودي بين نظام الاحتياط الفيدرالي نفسه) (20) .

ويعتبر نموذج Anderson و Jordan نموذجاً طليعياً في الاقتصاد القياسي يحتوي على معادلة واحدة بها عدد من المتغيرات ، وقد تم اختيار هذه المعادلة بحيث تلائم البيانات ربع السنوية الأخيرة في الولايات المتحدة . ويقوم النموذج

(19) The Relative stability of Monetary velocity and the Investment multiplier in the U.S. (Prentice hall 1963)

والحصول على ملخص جيد ومناقشة نقدية انظر ،

P. Wannacott

Macroeconomiss (R.D. IRVIN 19/4) Ando and Modigliany

ولتفصيل أكثر انظر ،

The Relative Stability of monetary velocity and Investment Multiplier A.E.R. 55 (sep - 1965)

²⁰ "Monetary and Fiscal Actions: A Test of Their Relative Importance in Economic Stabilization," *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, 50 (November 1968), pp. 11-24. For

(+) للحصول على ملخص جيد وانتقاد حاد بهذه المقالة انظر ،

see Wannacott, *op. cit.*, pp. 228-37; and A. S.

Blinder and R. M. Solow, "Analytical Foundations of Fiscal Policy," in A. S. Blinder and R. M. Solow, G. F. Break, P. O. Steiner, and D. Netzer, *The Economics of Public Finance* (Brookings Institution, 1974), pp. 65-78.

بجعل معدل النمو ربع السنوي للنتائج القومي متوقفاً على التغيرات في الربع السنة الجاري ، وعلى التغيرات في المعروض النقدي في ثلاثة ارباع السنة السابقة ، وعلى التغيرات في ربع السنة الجاري والثلاثة ارباع السنة السابقة في واحد او اكثر من التغيرات المالية (ونظراً لان توجد تعريفات بديلة لكل من التغيرات النقدية والمالية فالنتيجة هي ليست معادلة واحدة وانما مجموعة من المعادلات) .
والشكل العام لهذه المعادلات جميعها هو :

$$\Delta Y_t = a_1 \Delta M_t + a_2 M_{t-1} + a_3 \Delta M_{t-2} + a_4 \Delta M_{t-3} + b_1 \Delta F_t + b_2 \Delta F_{t-1} + b_3 \Delta F_{t-2} + b_4 \Delta F_{t-3} + c$$

حيث : Y تمثل الناتج القومي الاجمالي معبراً عنه بالنقود .
 M هي كمية النقود مقاسة بطريقة ما .
 F هي التأثير المالي مقاساً بطريقة ما .
 c ثابت .

ويتم تحديد أفضل قيم للمعاملات $(c, b_4, b_3, b_2, b_1, a_4, a_3, a_2, a_1)$ باستخدام طرق الانحدار الاحصائي ، ونعني بالافضل هنا تلك القيم التي نحصل بواسطتها على (ΔY) التقديرية التي تكون اكثر قرباً من (ΔY) الفعلية . وعلى هذا تميل المعادلات الى ان تحتوي على كل من الفروض الكينزية والقروض النقدية تاركة للبيانات لان تؤثر ماذا كانت ، وإلى اي مدى ، وبأي سرعة يمكن ان تؤدي التغيرات في السياسة النقدية أو السياسة المالية او في كليهما الى تغيرات في الناتج القومي الاجمالي (GNP) (21)

ولقد تم تفسير نتائج هذه الدراسة التي قام بها كل من Jordan و Anderson باظهار أن ،

(أ) تأثيرات التغير في المعروض النقدي هي الاقوى ، وتحدث خلال فترة زمنية أقل ويمكن التنبؤ بها بسهولة عن التغيرات التي تحدث في المتغيرات المالية .
والواقع ان تأثير هذه المتغيرات المالية ليس فقط ضعيفاً نسبياً وانما من الصعب التنبؤ به ، وأنه تأثير طاريء يختص بعدد قليل من الفترات (ربع

(21) لاحظ هنا ان المعادلة لاتيح الفرصة امام احتمال ان يؤثر التغير في الاستثمار او الاستهلاك (أو في الطلب على النقود) في التغيرات في الناتج القومي . ونستغيب على ذلك فيما بعد .

السنوية) فمثلاً يعطي Jordan , Anderson واحدة من عائلة المعادلات التطبيقية في الشكل الآتي :

$$\Delta Y_t = 1.57 * \Delta M_t + 1.94 * \Delta M_{t-1} + 1.80 * \Delta M_{t-2} + 1.28 \Delta M_{t-3} + 0.15 \Delta(E - R)_t + 0.20 \Delta(E - R)_{t-1} - 0.10 \Delta(E - R)_{t-2} - 0.47 * \Delta(E - R)_{t-3} + 1.99 * (R^2 = 0.56)$$

حيث :

Y = هي الناتج القومي النقدي (بيليين الدولارات) بمعدلات سنوية .

M = المعروض النقدي (بيليين الدولارات) معرفاً تعريفاً ضيقاً .

$E - R$ = الفرق بين الانفاق الحكومي والايرادات الحكومية عند أعلى مستوى للتوظيف عندما يكون هناك مستوى بطالة يبلغ اربعة بالمائة .
..... تمثل ربع السنة الجاري ، وربع السنة السابق ، وربع السنة قبل السابق وهكذا .

Δ تعني التغير من مستوى الفترة السابقة .

■ تعني ان العامل معنوياً عند مستوى معنوية احصائية تصل خمسة بالمائة .

وحتى نستطيع فهم نتائج هذه المعادلة ، يجب ان نلاحظ ان الثابت وهو يساوي (1.99) يتضمن وجود اتجاه صعودي في الناتج القومي بمقدار يبلغ 1.99 بليون دولار سنوياً ، وذلك بصرف النظر عن السياسات المالية او النقدية . ويضاف اليه (أو يطرح منه) تأثيرات التغيرات الحالية والسابقة في المعروض النقدي ، وفي عجز الميزانية عند اعلى مستوى للتوظيف . وحتى تحافظ على البساطة هنا لنفترض ان كلا من (M_t) و $(E - R)$ ظلت ثابتة لبعض الوقت ، مع زيادة (Y) فقط بمقدار 1.99 بليون دولار سنوياً (وهو قيمة الثابت) . ثم ازدادت (Y_t) بمقدار يبلغ بليون دولار في الفترة (t) ، ثم بقيت ثابتة عند هذا المستوى المرتفع (مع بقاء السياسة المالية ثابتة) . وسنجد الآن ان الناتج السنوي في ربع السنة الذي زاد فيه المعروض النقدي سيزداد بمقدار يساوي 1.57 بليون دولار (بالاضافة الى المقدار السابق وهو 1.99 بليون دولار) ، وبعد ربع سنة آخر يزداد الناتج بمقدار يصل الى 1.94 بليون دولار (وبالتالي تبلغ الزيادة في الناتج السنوي خلال ربعي السنة هذين $1.57 + 1.94$ بالاضافة الى 1.80 بليون دولار) . وفي الرب الثالث يزداد الناتج بمقدار يبلغ 1.80 بليون دولار (زائداً 1.99 بليون) وفي الربع الرابع يزداد

الناتج بمقدار 1.28 بليون دولار. وهكذا تبلغ الزيادة النهائية التي تحدث في الناتج القومي نتيجة لزيادة المعروض النقدي بمقدار بليون دولار هي 1.63 بليون دولار $(1.57 + 1.94 + 180 + 1.28) - 4$ مضافاً إليها 1.99 بليون دولار مقدار الثابت. (والقسمة على أربعة هنا ضرورية لأن الزيادة الحقيقية في الناتج السنوي هي ربع الزيادة في الناتج ربع السنوي. أي أن الزيادة بمقدار 1.57 دولار في ربع السنة الأولى هي زيادة إذا استمرت للأربع ارباع السنة يمكن ان تضيف زيادة مقدارها 1.57 بليون دولار في الناتج).

ولنفترض الان بدلاً من ذلك زيادة في عجز الميزانية عند أعلى مستوى من التوظيف بمقدار يبلغ بليون دولار وأن هذا العجز سيقى في هذا المستوى (مع ثبات المعروض النقدي). عندئذ سيزداد الناتج في ربع السنة الاول بمقدار يبلغ 0.15 بليون دولار (زائداً قيمة الثابت Trend) ثم يزداد أيضاً في الربع الثاني بمقدار يبلغ 0.20 بليون دولار، ثم ينخفض في الربع الثالث بمقدار 0.10 بليون دولار ثم ينخفض أكثر في الربع الرابع بمقدار 0.47 بليون دولار، وينتهي التغير في الناتج بمقدار يصل الى 0.05 بليون دولار أقل مما كان عليه في البداية $(0.15 + 0.20 - 0.10 - 0.47) = 4$. أو بعبارة أخرى. يمكن ارجاع هذه النتيجة - الى «التراحم» الكامل الذي يظهر نتيجة لعدم وجود زيادة في المعروض النقدي في نفس الوقت، أي الى ما يسمى «بالاتار السلبية الراجعة» للسياسة المالية.

وتتضمن حقيقة كون المعاملات الثلاث الأولى للتغير في المعروض النقدي هي معنوية احصائياً، بينما المعامل الرابع السالب في التغير في العجز عند أعلى مستوى للتوظيف فقط معنوي احصائياً. ان تأثيرات التغيرات النقدية هو تأثير يمكن التنبؤ به وانه أكثر انتظاماً من التأثيرات المالية وأن التأثير الوحيد الذي يمكن الثقة في معنويته هو التأثير المتباطيء السالب للتشجيع المالي (المدعى).

والواقع ان تقييم معنى وأهمية الدراسات الاحصائية التي تشبه هذه الدراسة (أو الدراسة التي قام بها Friedman و Meiselman) هو أمر صعب ومعقد للغاية. ولا يتفق معظم الخبراء الموثوق بهم على مدى دقة الاختبارات. ولا توجد حاجة هنا الى القول بان الكثيرين - على الرغم من أنهم فوجئوا بالنتائج التي توصل اليها النقوديون لأول وهلة - لم يجدوا صعوبة كبيرة في العثور على بعض المشاكل الخطرة التي توجد في تفسير النقوديين للنتائج. (وتشير هنا الى أن الدراسات التي قام بها كل من Ando و Modigliani و Solow و Blinder

التي ذكرت في الملاحظات السابقة قد اعطيت تقييماً كاملاً وشاملاً لهذه النتائج وهو أشمل من التقييم الذي نحاول اعطاؤه هنا، وكذلك اشمل من بعض التقييمات التي سنشير إليها فيما بعد).

وعلى كل فان الكاتب هنا معجب بثلاث نقاط قدمها الذين تقدموا دراسة كل من Anderson و Jordan (وتتصل هذه النقاط الثلاث هذه أيضاً بالنقد الذي يوجه الى دراسة Friedman و Meiselman). والنقطة الأولى هي أن مجرد الحصول على درجة عالية من الارتباط بين التغيرات في المعروض النقدي والتغيرات في الناتج القومي لا يحدد اتجاه السبب. (وكذلك نجد أنه حتى مع وجود ارتباط بين التغيرات السابقة في المعروض النقدي والتغيرات في النقود لا يكفي لتحديد اتجاهات السبب بصورة قاطعة. لاحظ أيضاً ان الدراسة لم تقم باختبار العلاقة بين التغيرات السابقة في الناتج القومي وبين التغيرات الحالية في المعروض النقدي). وتعتبر قضية اتجاه السبب قضية مهمة جداً. ويرجع ذلك (كما أشرنا من قبل) الى ان إحدى المسائل التي يثيرها النقوديون باستمرار في هجومهم على نظام الاحتياط الفيدرالي هي ميل هذا النظام سواء كان خطأ او تعمداً الى ان يتبع سياسة تعديل للمعروض النقدي طبقاً للطلب عليه، وذلك من خلال تثبيت أسعار الفائدة مثلاً. بالإضافة الى ذلك - وكما سنوضح فيما بعد في الفصل الحادي والعشرين - توجد آلية واضحة ويمكن تفسيرها والتي من خلالها تؤدي الزيادة في الطلب على النقود (الا اذا قام المسؤولون بإزالة اثر ذلك بصورة متممة) الى زيادة تلقائية في المعروض النقدي (وذلك من خلال زيادة الودائع تحت الطلب المدعومة بأي مقدار من احتياطات البنوك كما تدعم أيضاً بواسطة الاحتياطات نفسها). وعلى هذا فان ماتظهره هذه المعادلة قد يكون بصورة رئيسية، انعكاساً للطريقة التي تتلاءم فيها M مع GNP وليس العكس.

ومثل هذا التحديد الخاطئ لاتجاه العارقة السببية بين النقود والناتج القومي (اذا كان هذا التحديد صحيحاً) قد ينتج عنه أيضاً فشل في تحديد العلاقة الاحصائية الحقيقية التي يمكن ان تظهر بين التغيرات المالية والناتج القومي الاجمالي.

والنقطة الثانية هي انه على الرغم من أن النقوديين يرون ان النقود تؤثر على الدخل النقدي، الا ان الكينزيين يرون ان العلاقات المستقرة التي ينشئونها هي علاقات بين متغيرات حقيقية وليس بين متغيرات نقدية.

اما النقطة الثالثة فتظهر من خلال افتراضنا - كما يفعل الكثير من الكينزيين (وكما ينفي معظم النقوديين) وجود درجة من عدم الاستقرار الموروثة في ميول الانفاق الخاصة ، وربما يشكل أساس في ميل الانفاق الاستثماري . ويؤدي ذلك الى خلق عدم استقرار في الناتج القومي الاجمالي الا اذا تم ازالتها بصورة متعمدة بواسطة ادوات السياسة الاستقرارية . والواقع فإنه يجب على الكينزيين القول بأن المهمة الاساسية لكل من السياسة المالية هي في الوقوف ضد عدم الاستقرار هذا . فاذا أراد المرء البحث عن تمثيل احصائي « للنموذج الكينزي » فإنه من الضروري ادخال الاستثمار كمتغير تلقائي . (ويؤدي الفشل في القيام بذلك الى انحياز شديد في المعاملات Coefficient ضد متغيرات السياسة المالية) .

وبالاضافة الى ذلك مادام قد تم استخدام السياسة المالية و/أو السياسة النقدية (خلال الفترة التي ترتبط بها البيانات) بغرض ازالة بعض ، أو كل عدم الاستقرار الموجود في الانفاق الاستثماري (أو في الاستهلاك) . فإنه من المحتمل ان هذا الاستخدام قد أدى الى هدم الشواهد الاحصائية التي تدل على فعالية مثل هذه السياسات (على الاقل) مثل هذه الشواهد التي يمكن الحصول عليها من الاختبارات التي تشبه اختبار كل من Anderson و Jordan) . وحتى نرى ماذا يعني ذلك لنفترض أنه في غياب السياسة (المالية أو النقدية) أن الشكل الزمني للتغيرات في الناتج القومي كان غير منتظماً بصورة واضحة . ولكن ونتيجة لان السياسة (المالية مثلاً) قد تم وضعها بصورة جيدة وكانت فعالة تماماً فإن الشكل الزمني للتغيرات في الناتج القومي اصبح اتجاهاً املساً ونظراً لان ذلك يمكن القيام به فقط من خلال اجراء تعديلات كبيرة وغير منتظمة في متغيرات السياسة المالية ، فإن النظر الى ذلك بعد تحققه «expost» يجعل انه من الصعب على المرء أن يجد أي ارتباط بين التغيرات الكبيرة غير المنتظمة في متغيرات السياسة المالية وبين التغير الاملس الذي حدث في الناتج القومي (ويستطيع المرء ان يكشف قوة وفعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار فقط اذا كان واعياً لوجود عدم استقرار في الانفاق الاستثماري من ناحية واذا كان قادراً على قياس درجة عدم الاستقرار هذه من ناحية أخرى .

والان فإنه لا يوجد احد يعتقد بان السياسة المالية للولايات المتحدة كانت سياسة استقرار بصورة كاملة خلال الخمسينات والستينات (وهي الفترة التي تغطيها بيانات Anderson و Jorodan) . الا انه على الرغم من ذلك يجب ان يكون واضحاً تماماً ايضاً انه اذا كان قد تم استخدام السياسة المالية لتحقيق الاستقرار لبعض الوقت (بآثار استقرارية كلية أو جزئية) في حين لم تكن هناك تغيرات في

السياسة المالية في الجزء الاخر من الفترة بغرض تحقيق الاستقرار وكنتيجة لذلك ظهرت تغيرات واسعة وغير منتظمة في الناتج القومي بسبب وجود عدم استقرار في الطلب الخاص . وعلى هذا فإنه لن يظهر لدينا اي ارتباط في أي من الفترتين بين التغيرات في المتغيرات المالية وبين الناتج القومي الاجمالي . ويرجع ذلك الى أننا نجد أن في واحدة من الفترتين فإن التغيرات الكبيرة في المتغيرات المالية قد صاحبت تغيرات منتظمة في الناتج القومي وفي الفترة الاخرى نجد أن عدم التغير في السياسة المالية قد صاحبتها تغيرات كبيرة وغير منتظمة في الناتج القومي . وعلى هذا فاذا كانت هناك فترات زمنية أخرى كانت فيها السياسة المالية هي المصدر الاساس لعدم الاستقرار فإن الشواهد على مغالبة السياسة المالية ستزول وتختفي .

وربما كان هناك بلد ما يمكن ان نفترض أن الطلب الكلي فيه كان - لفترة طويلة - مسطحاً بصورة جوهرية في غياب التغيرات في السياسة النقدية او المالية ويمكن في هذه الحالة ارجاع جزء من او كل التقلبات التي تظهر ، بصورة سليمة ، الى التغيرات في السياسة (النقدية او المالية) فقط . ويمكن في مثل هذه الظروف الاستثنائية والخاصة أن يقيس اختبار Anderson - Jordan بصورة دقيقة فعالية السياسات المالية والنقدية . ويمكن المرء ان يشك كثيراً في وجود مثل هذه الحالات .

ولقد لاحظنا سابقاً - عند مناقشتنا لمعتقدات النظرية النقدية - وجود افتراض خاص بثبات واستقرار الهيكل الاقتصادي . ويجب ان تتضح الان لنا أهمية هذا الغرض . ويعني هذا الغرض - اذا كان صحيحاً - أن كل التقلبات وعدم الاستقرار في الناتج القومي الاجمالي تنشأ فقط عن التغيرات في السياسة (المالية او النقدية) والتي يفترض انها تغيرات غير هادفة ، وعشوائية أو أنها خاطئة . واذا كانت هذه هي طبيعة العالم ، فمن الضروري ان نتوقع وجود ارتباط واضح بين التغيرات التي نشاهدها على الناتج القومي وبين التغيرات الفعالة في أي تغير من متغيرات السياسة (المالية أو النقدية) . ويبرهن الفشل في ايجاد مثل هذا الارتباط على أن التغيرات كانت غير فعالة . ولكن فرض الاستقرار الضمني ليس بالتأكيد افتراضاً كينزياً . بعد ذلك ليس لنا أن نتوقع من كينز أن يقبل بصورة نهائية نتائج التحليل الاحصائي الذي يتضمن مثل هذا الافتراض .

سرعة الدوران المرنة في سعر الفائدة

An Interest-Elastic Velocity

وقبل ان نترك موضوع الاختبار العملي لصحة أفكار ومعتقدات النظرية النقودية، يجب علينا ان نلاحظ وجود حجم كبير من دراسات الاقتصاد القياسي التي تقر وبقوة وجود مرونة سعر الفائدة للطلب على النقود. ولقد فُلت دراسة واحدة فقط من كل هذه الدراسات (والتي حدث وكانت للاستاذ Friedman نفسه) في ايجاد علاقة عكسية معنوية بين سعر فائدة ما وبين الطلب على النقود⁽²²⁾. وستناقض مثل هذه النتيجة - بطبيعة الحال - مع موقف النظرية النقودية بخصوص ثبات سرعة الدوران. فاذا أعدنا ترتيب معادلة الطلب على النقود التي استخدمناها في الفصل الحادي عشر الآتية،

$$M = mPY + f(i)$$

فاننا نحصل على:

$$PY = \frac{M}{m} - \frac{f(i)}{m}$$

فاذا قسمنا كل من الطرفين على M فاننا نحصل على مفهوم سرعة الدوران كما يأتي:

$$V = \frac{PY}{M} = \frac{1}{m} - \frac{1}{mM}f(i)$$

ولا يمكن أن تكون سرعة دوران النقود هنا ثابتة اذا تغير سعر الفائدة (i) أو اذا تغير المعروض النقدي بطبيعة الحال.

ويميل بعض النقوديين الى القبول بوجود نوع من الاعتماد بين الطلب على النقود وسعر الفائدة. ويعني ذلك ان المنحنى LM (اذا استخدمنا مصطلحات

(22) للحصول على قائمة بهذه الدراسات وخصائص نتائجها انظر:

A. Okun, *The Political Economy of Prosperity* (The Brookings Institution, 1970), pp. 146-47.

وتوجد دراسة اخرى حديثة جيدة جداً قام بها:

S.M. Goldfeld «The Demand for money revisited» in *Brooking papers on Economic Activity*; 3; 1973 pp. 577-638.

كما يوجد مسح حديث في مقالة:

E.L. Felge and

D. K. Peage, "The Substitutability of Money and Near-Monies: A Survey of the Time Series Evidence," *Journal of Economic Literature*, 15 (June 1977), 439-69.

النموذج $IS-LM$) ليس عمودياً، ولكنه يميل الى الارتفاع ناحية اليمين. ومع ذلك فاذا كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة الى سعر الفائدة هي مرونة متواضعة فقط، واذا قبل المرء المعتقدات الاخرى للنظرية النقودية (وبصورة أساسية المعتقد الخاص بوجود درجة فعالة من المرونة في الاجور والأسعار ووجود استقرار ذاتي في الطلب الخاص)، فان ذلك يؤدي الى تعديل الافكار النقودية بدرجة ضئيلة جداً، الا أنه مع ذلك سيؤدي الى طمس معالم الموقف النقودي المتميز. فاذا كان النقودي مستعداً أيضاً لتحديد القنوات التي تؤثر النقود من خلالها على الاقتصاد - عادة من خلال سعر الفائدة الذي يؤثر بدوره على الاستثمار والاستهلاك - فانه سينتهي باقتراح ماسبق أن اطلقنا عليه «صيغة اكثر كلاسيكية» للتركيب الكينزي - الكلاسيكي. وليس كل الاقتصاديين الذين لديهم مثل هذه النظرة يوافقون على تسمية أنفسهم بالنقوديين.

الصيغة الكلاسيكية للتركيب في مقابلة الصيغة الكينزية

CLASSICAL VERSUS KEYNESIAN VERSIONS OF THE SYNTHESIS

وكما يجب ان يكون واضحاً تماماً لنا الان، فان التركيب الكينزي - الكلاسيكي كما تم عرضه هنا (بشكل غير دقيق) بواسطة نموذج $IS-LM$ لا يأخذ شكل نموذج واحد فقط وانما هو مجموعة من النماذج الفرعية. وعلى الرغم من أنه في استطاعتنا ان نصف بعض هذه النماذج الفرعية بأنها نماذج «اكثر كلاسيكية»، وأن بعضها الاخر منها «اكثر كينزية»، الا أنه لا توجد صيغة واحدة يمكن أن نصف على أنها تمثل بدقة كاملة النموذج الكلاسيكي أو أنها تمثل بدقة كاملة النموذج الكينزي. ونظراً لان النماذج الفرعية تختلف فيما بينها في مجالات كثيرة، فانه لا توجد وحدة قياس ذات معنى تبدأ من النماذج الاكثر كلاسيكية، وتنتهي بالنماذج الاكثر كينزية. وعلى الرغم من كل هذا فان الكلام عن ومحاولة تقييم الصيغ «الاكثر كلاسيكية» والصيغ «الاكثر كينزية» لا يخلو تماماً من كل معنى. وسوف نقوم بذلك هنا الان. وبصورة أساسية فاننا سنقوم بتجميع الملاحظات المبشرة هنا وهناك في هذا الفصل والفصلين السابقين مع بعضها البعض. وطالما ان كل هذه النماذج الفرعية قد تم تحليلها مرات عديدة، وتم استخدامها بشكل واسع، فاننا سنفترض هنا أنها خالية من كل الاخطاء المنطقية بمعنى ان

الصيغ الأكثر كلاسيكية The More Classical Versions

وتقوم النماذج الأكثر كلاسيكية - مثلها مثل النموذج الكلاسيكي الأصلي نفسه - بتوصيف اقتصاد قادر بصورة تلقائية على الوصول إلى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، وحتى يكون مثل هذه النماذج درجة توصيف مرتفعة مرتبطة باقتصاد ما واقعي، فإن هذا الاقتصاد يجب أن يتصف بالخصائص والميزات الآتية:

- (أ) مرونة مرتفعة في كل من اتجاه الصعود واتجاه الانخفاض لكل من الأجور والأسعار / أو؛
- (ب) درجة مرتفعة من الاستقرار والثبات في هيكل الاقتصاد بحيث نجد أن تحقيق التوازن لا يتطلب إجراء تعديلات جوهرية (وعلى الأقل في اتجاه الانخفاض) في كل من الأجور والأسعار، و / أو؛
- (ج) وجود اتجاه قوي تلقائي نحو الصعود في الاستثمار (أو في دالة الاستهلاك) مما يؤدي إلى تقليل الحاجة إلى إجراء تخفيضات كبيرة في سعر الفائدة عن طريق تخفيضات الأسعار، و / أو؛
- (د) وجود تقدم فني سريع يؤدي إلى تخفيض تكاليف إنتاج الوحدة / أو إلى تخفيض الكمية المطلوبة من النقود لأغراض التبادل، وكل منهما يؤدي إلى تقليل الحاجة إلى اللجوء إلى الأمر الصعب وهو تخفيض معدلات الأجور.

فاذا غاب واحد أو أكثر من هذه الخصائص، فإن الاقتصاد - إذا ترك لنفسه - سيشهد فترات طويلة من عدم التوازن، والتي يهتم بها الاقتصاد الكلاسيكي فقط كميّار للمقارنة.

ولا يجد معظم المراقبين أن الاقتصادات الغربية الحديثة تتمتع بمثل هذه الخصائص الضرورية بدرجة كافية لأن تجعل النموذج الكلاسيكي نموذجاً يرتبط بهذه الاقتصادات وليس فقط لكونه توصيفاً لعالم آخر أو عالم خيالي بديل لهذا العالم الواقعي. وبطبيعة الحال فليس من الممكن تقديم المشاهدات التطبيقية الصريحة والتي لا يمكن نقاشها على أن هذه الاقتصادات لا تتمتع بهذه الخصائص. وعلى الرغم من هذا فإنه توجد بعض الشواهد غير المباشرة؛ مثلاً نجد أن البطالة في هذه الاقتصادات، تظهر بكثرة (وبمستوى مرتفع) بحيث تزيد على ما يمكن أن نسميه بالحد الأدنى للبطالة «الاحتكاكية» أو البطالة «الهيكليّة» وبحيث

نتائجها المختلفة تتبع بشكل ضروري ولا مفر منه من فروضها المختلفة أيضاً. (ومع هذا فليس ضرورياً أن يكون قد تم تحديد الفروض بدقة كاملة ووضوح من قبل أصحاب هذه النماذج أو قد يختلط الأمر على بعض الذين يستخدمون هذه النماذج بحيث لا يعرفون أي النتائج تتلاءم مع أي فروض). وعلى هذا فإن تقييم النماذج المختلفة يتطلب تقييم الفروض التي تقوم عليها هذه النماذج - أي ماهي الفروض الأكثر ملاءمة؟ ولأي غرض؟

ونلاحظ هنا أننا قلنا «ملائمة» ولم نقل «واقعية». وقد تكون الواقعية معياراً للتقييم أهم من «الملائمة»، ولكن ليس ضرورياً أن تكون هي المعيار الوحيد أو الرئيس للتقييم. ومن ناحية أخرى فإنه ليس من الواضح تماماً ماذا قد تعني «الواقعية». ففي المقام الأول نجد أن النماذج لا تعتبر نماذج مفيدة فقط لأنها تقوم بتوصيف «العالم الحقيقي» اليوم أو الأمس. وكذلك فإننا قد نكون مهتمين ليس فقط بأن نعرف ونفهم كيف يعمل اقتصاد ما قائم الآن أو كيف كان يعمل اقتصاداً تاريخياً، وإنما نكون مهتمين أيضاً بفهم كيف يعمل اقتصاد معدل أو بديل.

وعلى كل الأحوال فلا يوجد نموذج ما يطمح في أن يكون توصيفاً دقيقاً للواقع. والخاصية الرئيسية في أي نموذج هي أنه يعطينا صورة مبسطة لاقتصاد ما بالتركيز على ما يعتقد بأنه يمثل الخصائص الرئيسية في هيكل ونظام عمل هذا الاقتصاد. وبطبيعة الحال فإن تحديد ماهو رئيس وما هو مهم هي مسألة نسبية تتوقف على حكم صاحب النموذج. (أو حكم المجتمع) على ماهي الخصائص التي تعتبر رئيسية ومهمة (وهذا غالباً ما يعكس بعض القيم الذاتية أو الاجتماعية) وكذلك تتوقف على درجة التفصيل التي يتصور أنها مطلوبة أو ذات أهمية، والتي تتوقف بدورها على نوع الأسئلة التي يطرحها الاقتصادي أو المجتمع أو يكون مهتماً بها.

وبالإضافة إلى ذلك قد يتوقف ما نعتبر واقعياً ومفيداً أو مهماً، على المدى الزمني لاهتماماتنا. هل نحن مهتمين فقط بفهم الاتجاهات العامة العريضة، والتي يعتقد في أنها تظهر خلال فترات طويلة من الزمن؟ أم أننا مهتمون بمعرفة ماذا يحدث في الأثناء؟. وعلى هذا فإننا سوف نتساءل هنا حول طبيعة الأسئلة التي تطرحها النماذج الأكثر كلاسيكية أو النماذج الأكثر كينزية، وهل تطرح هذه الأسئلة بشكل يساعدنا على إجابتها؟، وهل نحن مهتمون بمثل هذه الأسئلة؟ وما هي المواقف والحالات التي ترتبط بها هذه الأسئلة؟ وهل هذه المواقف أو الحالات مهمة أو مفيدة؟.

اصبحت البطالة تعتبر مسألة لامهرب منها. ومع هذا فإن بعض الاقتصاديين ذوي الميول الكلاسيكية (Friedman مثلاً) يناقشون حتى في صحة هذا التعميم التطبيقي (وفي مدى أهميته).

ويوجد - مع ذلك - دور وصفي بديل وأكثر محدودية يمكن أن نقول أنه يتوافر في الصيغ الأكثر كلاسيكية. حيث يمكن أن يلاحظ المرء أنه - على الرغم من أن الاقتصاديات الغربية تعيش أحياناً فترات طويلة من «الابتعاد عن مستوى التوظيف الكامل»، إلا أنها تعود من وقت لآخر إلى مستوى توظيف كامل تقريباً. أو بمباراة أخرى نلاحظ أن اتجاه الناتج القومي الإجمالي الفعلي يوازي بصورة رئيسة اتجاه الناتج الممكن. وعلى هذا يمكن للمرء أن يفسر الفترات التي يشاهد فيها الاقتصاد مستويات مرتفعة من التوظيف على أنها مستويات توازن عند مستوى توظيف كامل تقريباً. وعلى كل فمن المحتمل جداً أن لا يكون في الامكان الوصول إلى مثل هذه الحالات بصورة «تلقائية» بواسطة التعديلات الكلاسيكية في الأجور - الأسعار وسعر الفائدة. ومن الممكن أن تعكس هذه الحالات - بدلاً من ذلك - حالات رواج في الاستثمار الخاص لا يمكن تفسيرها بواسطة الآلية الكلاسيكية للتعديلات التلقائية، أو قد تعكس زيادة مفاجئة في الانفاق الحكومي أو تخفيضاً مفاجئاً في معدلات الضرائب، أو تعكس تغيرات متعمدة أو عرضية في المعروض من النقود. ومع ذلك يظل في إمكاننا - ضمن إطار تحليلي ساكن - أن نستخدم النموذج الكلاسيكي لتحليل التغيرات التي تطرأ في الفترات «المميزة» التي يظهر فيها التوازن عند مستوى التوظيف الكامل التقريبي، ثم نقوم بعد ذلك بشرح الاتجاهات طويلة الأجل.

الصيغ الأكثر كينزية

More Keynesian Versions

ومن الواضح أنه في إمكاننا بصورة أفضل استخدام الصيغ الأكثر كينزية للتركيب في أغراض التحليل قصير الأجل نسبياً. ونفترض الصيغ الأكثر كينزية أن كل من الأجور والأسعار محددة (خارج النموذج) وأنها ليست متغيرات داخلية، وهي تسمح لنا بالتركيز بقوة على المتغيرات التلقائية التي تؤثر على الاستثمار، وعلى الأولويات الديناميكية مثل تعديلات المخزون أو مبدأ المعجل، وعلى الآثار قصيرة الأجل لادوات السياسة النقدية أو السياسة المالية، التي تستخدم في محاولة لتحقيق استقرار معقول، أو اقتراب معقول من الناتج الممكن.

ويمكن أن ننظر إلى الصيغ الأكثر كلاسيكية على أنها مهمة بحالات التوازن عند مستوى التوظيف الكامل والتي تعيد نفسها سواء تم ذلك من خلال الأجور والأسعار وسعر الفائدة المرنة مرونة كاملة، أو بأي طريق أخرى. كما أنه يمكن أن ننظر أيضاً إلى الصيغ الأكثر كينزية على أنها مهمة بتوصيف التعديلات التي تحدث في اقتصاد لا يمكن فيه تحقيق التوازن والمحافظة عليه عند مستوى التوظيف الكامل بسبب أو لآخر - والذي نجد فيه حدوث تعديلات في الكميات العينية في الناتج، وفي التوظيف، وفي الاستهلاك، وفي الاستثمار، والدخول، والتحويلات، والضرائب، وهكذا. وسواء اطلقنا على المواقف التي تظهر لقب «توازن» أم لا فإن الامر هو مسألة ذوق، ويمكن أن يؤدي مفهوم «شبه توازن» نفس المهمة.

وعندما تظهر هذه التعديلات الكمية (نظراً لفشل التعديلات السعرية في الظهور) تختفي مظاهر عدم التوازن، ومن ثم تختفي الضغوط على التحركات السعرية التي تؤدي إلى التوازن، في معظم الأسواق. فمثلاً إذا انخفض الادخار (نتيجة لانخفاض الدخل) وعندما ما ينخفض الاستثمار أيضاً نجد أنه لن تظهر ضغوط على سعر الفائدة للاتجاه نحو الانخفاض، حتى ولو كان سعر الفائدة مرتفعاً بالنسبة إلى ضرورة تحقيق مستوى التوظيف الكامل. ونظراً لأن الانتاج ينخفض (بدلاً من أن تنخفض الأسعار) عندما ينخفض الطلب، نجد أنه لن يوجد فائض طلب في كثير من أسواق السلع والخدمات، يؤدي إلى انخفاض الأسعار. وتظهر شواهد عدم التوازن في سوق واحد فقط هو سوق العمل، حيث يكون عرض العمل أكبر من الطلب على العمل. ومع ذلك إذا فشل هذا الفائض في عرض العمل في تخفيض معدلات الأجور (أو في تخفيضها إلى الحد المطلوب أو بالسرعة الكافية)، فلن تظهر الأسواق الأخرى وجود فائض عرض ومن ثم فلن توجد أي ضغوط لاحداث تعديلات في اتجاه التوازن في سعر الفائدة أو في الأسعار.

وما قد يظهر على أنه انخفاض تلقائي طفيف في الطلب الكلي يتحول الآن لأن يصبح كبيراً من خلال «المضاعف». وإذا اخذنا في الاعتبار تأثير المخزون أو المعجل، فانه ما قد يظهر على أنه ابتعاداً مؤقتاً عن التوازن يتحول ليصبح ابتعاداً متراكماً ومستمراً، مع ظهور تعديلات كمية كبيرة نظراً لفشل ظهور تعديلات سريعة طفيفة في الوقت المناسب، لتفادي هذه التعديلات الكمية.

ولقد تم التركيز في السنوات الأخيرة على خاصية عدم التوازن في النموذج الكينزي، وذلك بواسطة مجموعة من الاقتصاديين يقودهم بصورة خاصة كل من

A. Leijonhufvud, R. Clower (23) ويناقش هؤلاء الاقتصاديين بأن نماذج IS-LM وعلى الاخص تلك النماذج التي تتضمن درجة ما من المرونة في الاجور (مثل تلك التي تم تلخيصها في الشكلين (12-1) أو (12-3) تنقد كل الرسالة التي أتت بها « الثورة الكينزية »، والتي تقرر - كما يعتقد هؤلاء الاقتصاديون انه لا يمكن التوصل الى نظام أسعار بحيث يمكن ان يؤدي الى تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل وهو مستوى التوازن الوحيد في مثل هذه النماذج. فاذا اخذنا في الاعتبار غياب « دلال » Walras (انظر الفصل الاول) في كل الاسواق - وخاصة سوق العمل - فانه من الممكن ان تقرر انه لن توجد أية طريقة للوصول الى او المحافظة على التوازن عند مستوى التوظيف الكامل (الا عن طريق الصدفية البحتة) في اقتصاد معقد ومركب مثل الاقتصاد الحديث الذي يستخدم النقود بكثافة شديدة في التبادل بدلاً من المقايضة، والذي يظهر فيه درجة عالية من تقسيم العمل، والفصل الواضح بين نشاط الادخار ونشاط الاستثمار.

والجواب هو أننا لا نجد الا عدداً قليلاً من الاسعار - في الاقتصاد الحديث، في عالمنا الواقعي - يمكن لها او يسمح لها بتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وكذلك لانجد أي معدل اجر يمكن او يسمح له بالقيام بذلك. ويرجع اسباً الى ان معرفة وتوقع المشاركين في معظم هذه الاسواق هي معرفة وتوقع غير كاملين، واذا اخذنا في الاعتبار اساليب الانتاج الحديثة وقرارات الاستثمار التي تتضمن ربط موارد ضخمة ولفترات زمنية طويلة قد تبلغ عدة عقود والتي تقوم على أساس معلومات ناقصة غير مؤكدة وعلى التطلعات، فاننا نجد نتيجة لكل هذا ان حالات التفاؤل او التشاؤم يمكن ان ترمي بالاسواق المالية والاسواق الاخرى بعيداً (عن التوازن). ويقوم المشاركون في معظم الاسواق بتكوين توقعات هي في معظم الحالات توقعات « غير رشيدة » بالمعنى الخاص لهذا المصطلح. وتؤدي كل أو معظم هذه الظروف الى قرارات تدفع بالاقتصاد كله بعيداً عن التوازن ولفترات طويلة بدلاً من أن تقوده الى هذا التوازن.

(23)

انظر كاشفة على هذه الدراسات دراسة

R. W. Clower, "The Keynesian Counterrevolution: a Theoretical Appraisal," in F. H. Hahn and F. P. R. Brechling, eds., *The Theory of Interest Rates* (London: Macmillan, 1965); and A. Leijonhufvud, *On Keynesian Economics and the Economics of Keynes* (Oxford University Press, 1968).

وتمتد مجموعة أخرى من الاقتصاديين في بعض الآراء المشابهة في جامعة كمبرج بانجلترا تقوم Joan Robinson والتي يجب ان تعطي لهجومها على الكينزية المحرفة bastard keynesianism « أهمية كبيرة نظراً لأنها كانت احد تلاميذ Keynes نفسه.

ويقلل كل من Leijonhufvud, Clower والاخرون الذين يفكرون ضمن هذا الاطار من أهمية الاهتمام الذين يعطيه زملاؤهم الاقتصاديون لمفهوم التوازن، ويشيرون الى فشلهم في تحليل والاهتمام بالموضوع الاكثر واقعية وأهمية وهو العمليات الحركية التي قد تحمل - ولكنها عادة لاتعمل ذلك - الاقتصاد الى التوازن. وهم يتأسفون كثيراً ويقومون على محاولة « تطويع » الاستثمار بتحويله الى متغير تابع (داخلي) يستقر تلقائياً من خلال التحركات في سعر الفائدة والتي تتوقف بدورها (في النموذج) وبدرجة كبيرة على وجود تغيرات استقرارية في المستوى العام للأسعار. ويقرر هؤلاء الاقتصاديون بأن الاقتصاديين الذين يصرون على خنق رسالة كينز وسجنها في الاطار الضيق لنموذج IS-LM هم اقتصاديون لم يفهموا مطلقاً او قد نسوا الهدف الاساسي من هذه الرسالة.

وكما يمكن ان نرى من اجزاء كثيرة في هذا الكتاب فإن هذا الكاتب يقف الى جانب هؤلاء الاقتصاديين ويؤيد وجهة النظر هذه. ويختلف معهم فقط - اذا كان هناك اختلاف على الاطلاق - على التأكيد بأن مستوى التوازن الوحيد في الاقتصاد هو التوازن عند مستوى التوظيف الكامل الكلاسيكي. ويعتقد المؤلف - بالاضافة الى ذلك - أنه لا يوجد ضرر على الاطلاق - وربما هناك - بعض الفائدة - بتنظيم تفسير المرء للاقتصاد الواقعي في اطار نماذج بسيطة، يمكن أن نتخيل بانها من الممكن ان تصل الى « شبه توازن » على الاقل، طالما ان المرء يتذكر دائماً ان حالات شبه التوازن « هذه هي في حالة تغير مستمر، وأنه من النادر - ان لم يكن من المستحيل - التوصل اليها او الابقاء عليها لفترة طويلة في الواقع الفعلي.

اسئلة للمراجعة :

١ -

وضح اما باستخدام الرسم او جبرياً انه كلما زاد تسطح منحنى IS كلما زاد اثر التغير في الاسعار والاجور على النتائج.

٢ - اشرح « تأثير الثروة » على الاستهلاك، موضعاً أهميته الممكنة في ارتباطه بما يأتي :

(أ) أثر انكماش مستوى الاسعار العام.

(ب) تأثيرات السياسة النقدية.

مراجع مختارة :

- R. Holbrook, "The Interest Rate, the Price Level, and Aggregate Demand," in W. L. Smith and R. L. Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income, and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974), pp. 38-60.
- W. L. Smith, "A Graphical Exposition of the Complete Keynesian System," *Southern Economic Journal*, 23 (October 1956), 115-125, reprinted in Smith and Teigen (*op. cit.*), pp. 61-68.
- (Two versions of the IS-LM model with flexible prices.)
- A. C. Pigou, *Employment and Equilibrium* (Macmillan, 2nd (rev.) ed.), 1949, Parts I and II, esp. pp. 131-134.
- (Pigou's original statement of the wealth effect on consumption.)
- L. A. Metzler, "Wealth, Saving, and the Rate of Interest," *Journal of Political Economy*, 59 (April 1951), 93-116, reprinted in R. S. Thorn (ed.), *Monetary Theory and Policy* (Random House, 1966), pp. 324-357.
- (A technical discussion of the implications of the wealth effect.)
- M. Friedman, "A Monetary and Fiscal Framework for Economic Stability," *American Economic Review*, 38 (June 1948), 245-264, reprinted in J. Lindauer (ed.), *Macroeconomic Readings* (Free Press, 1968), pp. 275-286; and in M. G. Mueller (ed.), *Readings in Macroeconomics* (Holt, Rinehart, and Winston, 2nd ed., 1971), pp. 337-352.
- (A famous early statement (1948) of Friedman's ideas.)
- M. Friedman, "The Role of Monetary Policy," *American Economic Review*, 58 (March 1968), 1-17, reprinted in Smith and Teigen (*op. cit.*), pp. 412-421; and in E. Shapiro (ed.), *Macroeconomics: Selected Readings* (Harcourt, Brace, and World, 1970), pp. 488-424.
- (Friedman's Presidential Address to the American Economic Association, detailing his views on monetary and fiscal policy.)
- K. Brunner, "The 'Monetarist Revolution' in Monetary Theory," *Weltwirtschaftliches Archiv*, 55 (No. 1, 1970), 1-30.
- (A presentation of basic tenets of monetarism.)
- R. L. Teigen, "A Critical Look at Monetarist Economics," *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, 54 (January 1972), 10-25, reprinted in Smith and Teigen (*op. cit.*), pp. 123-140.
- (An excellent, critical review of monetarists' tenets.)
- F. Modigliani, "The Monetarist Controversy or, Should We Forsake Stabilization Policies?," *American Economic Review*, 67 (March 1977), 1-19.
- (Modigliani's Presidential Address to the American Economic Association, providing a Keynesian answer to monetarist views on policy.)
- M. Friedman and D. Meiselman, "The Relative Stability of Monetary Velocity and the Investment Multiplier in the United States," in Commission on Money and Credit, *Stabilization Policies* (Prentice-Hall, 1963), pp. 168-268.
- (One of the earliest modern empirical works presented as evidence in support of monetarism.)
- L. Anderson and J. Jordan, "Monetary and Fiscal Actions: A Test of Their

3 - اشرنا في هذا الفصل الى وجود اربعة قنوات. على الاقل يؤثر من خلالها التغيرات في الاسعار والاجور على الانفاق الحقيقي على السلع والخدمات اذكر هذه القنوات الاربعة. ثم اوضح كيف يمكن نقل أثر الانخفاض في مستوى الاسعار خلال هذه القنوات الى تغير في الناتج الحقيقي. اشرح بالتفصيل الى اي مدى تستطيع هذه القنوات مدنا بتأييد للنتيجة الكلاسيكية وهي أن الاقتصاد قادر تلقائياً على تحقيق التوازن عن مستوى التوظيف الكامل بدون حاجة الى سياسة تدخلية.

4 - اشرح بالتفصيل التقرير الآتي :
« اذا كانت الاجور الجامدة هي القصة الرئيسة امام تحقيق مستوى التوظيف الكامل، فانها لاتصبح عقبة اطلاقاً اذا اخذنا في الاعتبار عمليات النمو الاقتصادي في الاعتبار ».

5 - « من مظاهر الاختلاف الرئيسة بين النقوديين وغير النقوديين هو في الدور الذي يحدده كل مجموعة للسياسات الاستقرارية. ويعتقد غير النقوديين بأن الاقتصاد يحتاج الى ويمكن أن ويجب أن يستقر بواسطة اتباع سياسات نقدية ومالية ملائمة. في حين يقرر النقوديون أنه لاتوجد حاجة ملحة لان نجعل الاقتصاد مستقراً. وانه اذا كانت هناك فلن يمكن القيام بذلك، وأنه اذا امكن القيام بذلك - نظرياً - فلن يمكن ان نطبق ذلك واقعياً. وانه يجب علينا ان لانحاول ذلك »

قدم لنا مناقشة مختصرة تؤيد الرأي الاول ومناقشة اخرى تؤيد الرأي الثاني مع التركيز على سؤال ما اذا كان الاقتصاد في حاجة الى جعله مستقراً وهل يمكن تحقيق ذلك وهل علينا ان نحاول جعله مستقراً باستخدام السياسات النقدية والمالية.

6 - أشرح باختصار نتائج دراسة Jordan, Anderson التطبيقية الشهيرة التي قاموا بها لدراسة الفعالية النسبية لكل من السياسات النقدية والمالية.

ب- اشرح بعض الانتقادات الرئيسة التي وجهت الى هذه الدراسة ونتائجها.
7 - اشرح ما يمكن أن يؤيد وجهة النظر التي تقرر بأن الصيغة الأكثر كلاسيكية في « نموذج التركيب » تهتم اساساً بدراسة وتحليل النتائج طويلة الاجل للتغيرات والحوادث الاقتصادية بينما تهتم الصيغة الأكثر كينزية بالنتائج قصيرة الاجل.